

ارنست مانتل

النظرية الاقتصادية الماركسيّة

هذا الكتاب
منك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي طبرسي

الجزء الأول



دار الحقيقة - بيروت

اهداءات ٢٠٠٣

اسرة ا.د/رمزي حجي

القاهرة

النظرية الاقتصادية الماركسيّة

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٩٧٢

ارنست ماثدل

النظرية الاقتصادية الماركسية

الجزء الأول

نقله إلى العربية

جورج طرابيشي

اهداء المؤلف

إلى ذكرى أبي
هنري مانديل
الفكر الجسور والقلب الكريم
الذي هداني إلى مذهب ماركس
وعلمني أن أحارب
الاستغلال والاضطهاد في مختلف أشكالهما
حتى يمكن للبشر أن يصبحوا إخوة

مقدمة الطبعة الفرنسية الثالثة

لقد أنجز تحرير هذا الكتاب في أيار ١٩٦٠ ؛ وقد كُتب قسمه الأكبر قبل سنة ١٩٦٠ . اذن قسمة عشر سنوات قد انصرمت منذ ذلك الحين . ولم يترك لنا النشاط النضالي الوقت الكافي لندمج في هذه الطبعة الثانية جميع نتائج الأبحاث العالمية في التاريخ والاقتصاد التي أُضيفت خلال هذا العقد إلى تلك التي حاولنا تحرير هذا البحث على أساسها . وما يزيد في أسفنا ان ثمة إسهامات هامة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لافريقيا ما قبل الاستعمار وللزواج الأمريكان نُشرت خلال هذه الفترة ، قد تسمح بمجهود اضافي لـ « نزع الطابع الغربي » عن المادة ، كما تمنينا في مقدمة الطبعة الأولى .

ومن بين التطورات الجارية التي تتطلب تحديثاً لكتابنا ، يستحق تطور رأسمالية الاحتكارات في البلدان الامبريالية وتطور الاقتصاد السوفيياتي عناية خاصة . فقد أعدنا كتابة قسم من الفصل الخامس عشر ، لناخذ في الحسبان ، بصورة أوسع ، التحولات التي تمت في الاقتصاد السوفيياتي منذ موت ستالين . فحاولنا أن نبين بشكل أوضح ما يبدو لنا انه تناقضات وقوانين تطور اقتصاد فترة الانتقال بين الرأسمالية والاشتراكية ، بوجه عام . وتضيف ظروف الانحطاط البيروقراطي للدولة العمالية ، التي ينمو فيها هذا الاقتصاد في الاتحاد السوفيياتي منذ أربعة عقود ، تناقضات خاصة .

أما فيما يخص تطور اقتصاد البلدان الامبريالية ، فقد اقتنعنا بذلك بأن طوراً ثالثاً قد بدأ في تاريخ الرأسمالية ، يمكن تسميته طور «الرأسمالية الجديدة» ، أو «الرأسمالية في أفولها» (Spätkapitalismus) ، في الالمانية ، هو بلا ريب تعبير أكثر ملامة) ويجب تفسيره ، كما بالنسبة لطوري رأسمالية المزاحة الحرة والامبريالية ، بشورة صناعية

جديدة وبتعديل أساسي في البيئة التي ينمو فيها نط الانتاج الرأسمالي. وانه لمن المسلم به ان هذا الطور الثالث في تاريخ الرأسمالية يتميز في آن واحد بنفس القوانين العامة لتطور الرأسمال التي يبتئها ماركس ، وبسير معدل للنظام في إطار هذه القوانين ، تحت التأثير الأساسي لهذين العاملين اللذين ذكرتهما . لذا فإن هذا الطور الثالث استمرار ونقي جزئي للطور الامبريالي في آن ، مثلما كان الطور الامبريالي استمراراً ونقياً جزئياً لطور رأسمالية المزاحمة الحرة في آن .

ولكي يكون عملنا جيداً ، كان يفترض أن نحرر الفصل الرابع عشر من جديد . لكننا لم نتمكن من القيام بذلك في الوقت المحدد لهذه الطبعة الثانية . فاكفينا بإضافة مقال موجز ، كتب سنة ١٩٦٤ يلخص بعض الأفكار التي يجب دمجها في تحليل شامل لطور الرأسمالية الثالث ، كملحق للفصل الرابع عشر القديم المعدل قليلاً . ليست المعارف الجديدة المكتسبة في حقل التاريخ الافريقي ، أو الخاصة بالسير الحالي للاقتصاد الامبريالي أو للاقتصاد السوقياتي سواء بسواء ، بنتاج أعمال نظرية خالصة . فقد أتى تقدم الممارسة الثورية بمحافز ، وأحياناً بإسهام حاسم ، لتقدم النظرية الماركسية . وقد ازداد أكثر فأكثر التفاعل بين الاثنين خلال السنوات العشر الأخيرة ، هذا التفاعل الذي كنا نتمنى انتماشه ، في « مدخل » الطبعة الأولى للكتاب .

لقد أشرنا ، عام ١٩٦٠ ، إلى اننا قد خرجنا قوياً من ربع قرن من تشويه النظرية الماركسية ووقوف تطورها . ونستطيع اليوم أن نحسي بارتياح بعضاً عالمياً للاهتمام بهذه النظرية ، بما فيها اتجاهها الاقتصادي . ويؤدي تجديد الاهتمام هذا ، حتمياً ، إلى تجديد في الممارسة النظرية . فلم يذهب سدى نداءنا إلى الماركسيين الشباب لتابعة العمل الذي بدأناه في حقل من الحقول . وبعد أيار ١٩٦٨ ، لم نعد نحتاج إلى التأكيد على أن هذه الممارسة النظرية ليست بدون علاقة بامتعاش الممارسة الثورية للجماهير أوسع .

بيد ان ردود الفعل التي أثارها صدور كتابنا جاءت معبرة تعبيراً كافياً عن المرحلة التي تم بلوغها في هذا البعث للماركسية الخلّاقة . لا يمكننا القول ان الكتاب قد جهل النقد أو سكتوا عنه ، كما كان متوقفاً أن يحصل لو أنه صدر قبل ذلك بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة . لكننا ما زلنا بعيدين عن نقد نظري بالمعنى العميق للكلمة .

ان كتاب « النظرية الاقتصادية الماركسية » قد نُشر ، أو هو في الطريق إلى ذلك ، في حوالي عشر لغات ، خلال ثماني سنوات بعد صدوره بالفرنسية . وقد تم

نقاشه في حوالي خمسين نشرة ، بعضها أبدى أحكاماً وانتقادات جزئية أخذناها بعين الاعتبار في تحضير هذه الطبعة الثانية المنقحة^(١) . لكن إذا استثنينا شذوذاً واحداً - ذا دلالة كافية ، والحق يقال ! - هو ما جاء في جريدة حركة « الشيبة في سيل مجتمعت ديموقراطي » الألمانية ، « النقد الجديد » ، فليس هناك من محاولة جرت لنقد أو دحض أو حتى الإشارة ، بشكل منتظم ، إلى البعض الرئيسي من الاسهامات إلى النظرية الاقتصادية الماركسية التي يحتوي عليها هذا الكتاب والتي ندعي أنها كل

(١) تلك هي النقود الرئيسية الكتاب كما وصلتنا إلى اليوم : اسحق دويتشر في مجلة «الاقتصادي» (الانكليزية) ، ٢٢ أيلول ١٩٦٢ : آندريه بارجونيه في « الاقتصاد والسياسة » (الفرنسية) ، حزيران - تموز ١٩٦٣ : بيار جوي في « النقد الماركسي » (الإيطالية) ، أيار - حزيران ١٩٦٣ : جورج ليشتهام في « نظرة عامة Survey » (الانكليزية) ، تشرين الأول ١٩٦٣ : سيرج بريسيانير في « دفتار الاي . اس . ايه . آ . » (الفرنسية) ، سلسلة س - ٧ ، آب ١٩٦٣ : بيار فرميلين في « الاشتراكية » (الفرنسية) ، تشرين الثاني ١٩٦٢ : الاستاذ بيات فرائسن في « وجهات نظر اشتراكية » (الألمانية) ، العدد الثالث ، ١٩٦٢ : روبير فوسيرت في « الاكسپرس » (الفرنسية) ، ١٠ أيار ١٩٦٢ : الاستاذ ه . فان لوفن في مجلة « الاقتصادي » (الهولندية) ، أيار ١٩٦٤ : ج . م . فيلسان في « كفاح » (الفرنسية) ، ٥ تموز ١٩٦٣ : خوسي بلاسكو في « نشرة اعلام ندوة الدراسات السياسية » في جامعة السلامانك (اسبانيا) ، العددان ٢٩ - ٣٠ ، ١٩٦٣ : لوسيان لورا في « العقد الاجتماعي » (الفرنسية) ، أيار - حزيران ١٩٦٤ : مكسيميليان روبييل في « السنة الاجتماعية ١٩٦٣ » (المنشورات الجامعة الفرنسية - باريس ، ١٩٦٤) : هوف بارنير في « المامشار » (المبرانية) : ه . ن . ديكنسون في « مجلة اليسار الجديد » (الانكليزية) ، العدد ٢١ ، تشرين الأول ١٩٦٣ : رودي سويك في مجلة « براكسيس » اليوغسلافية ، العدد ٢ ، ١٩٦٦ : يوان دافيفيس في « المجتمع الجديد » (الانكليزية) ، ١٢ كانون الأول ١٩٦٨ : موريس دوب في « نجمة الصباح » (الانكليزية) ، ٢ كانون الثاني ١٩٦٩ : فالتر فيشر في مجلة الحزب الشيوعي النمساوي « السيل والمهدف » ، كانون الأول ١٩٦٨ : ميخائيل كيدرون في « الاشتراكية العالمية » (الانكليزية) ، نيسان - أيار ١٩٦٩ . يجب أيضاً ذكر بعض الرسائل الشخصية التي وصلتني والتي غالباً ما تحتوي على انتقادات تفصيلية حكيمة ، وخاصة رسالة صديقي للأسوف عليه رومان روسولسكي ، وآندريه رينار ، وروسكو لانج ، وجاك ديفاي ، وجان باي . والي أنتهز هذه الفرصة لاشكر يوان بيرس الذي نقل كتابي الى الانكليزية وقام بعمل هائل في فحص جميع ملاحظات المراجع ، الأمر الذي سمح لي بتصحيح أخطاء عديدة .

منسجم وطريف (١٢) .

فلنكتف بمثل واحد . ان محاولة روزا لكسمبورغ معروفة في إثبات استحالة تراكم الرأسمال (تحقيق فائض القيمة) خارج وسط سابق للرأسمالية . اننا نعتقد ان هذه المحاولة قد فشلت . لكننا نظن ان روزا في الوقت نفسه قد وصفت وحللت الحركة الواقعية للرأسمال ، التي تبدأ بالفعل انتشارها من « مركز » رأسمالي إلى « محيط » غير رأسمالي . فما هو إذن قانون هذه الحركة العام ؟ أو بالأصح : هل يمكن اعتبار فرضية روزا مجرد مظهر خاص لظاهرة أكثر عمومية ؟

لقد سعينا إلى الإتيان بجواب إيجابي على هذا السؤال في كتابنا . وفي رأينا ان ما حدثت فيه روزا ، هو القانون العام القاضي بأن تكون حركة الرأسمال وانتشاره وتراكمه ، محددة بوجود ظواهر تبادل غير متساوٍ ضمن نط الإنتاج الرأسمالي نفسه . وليس التبادل غير المتساوي - أي تحويل القيمة - بين وسط ما قبل رأسمالي (أو زراعي) ووسط صناعي ، في هذا الحال ، سوى مظهر خاص لتبادلات غير متساوية بين أمم ، ومناطق وفروع اقتصادية وصناعية في مستويات مختلفة من الإنتاجية . ودون وجود هذه الفوارق (أي في الحال الفرضي حيث تكون معدلات الربح وفائض القيمة والتراكم متثلة تماماً في جميع البلدان والمناطق والفروع الصناعية) ، سوف يميل

(٢) نشر إلى مقال فولفغانغ ميولر : « النظرية الاقتصادية للماركسية وطابع البضاعة البدئي Fétichiste - ملاحظات نقدية حول طريقة إرنست ماندل » الصادر في مجلة « النقد الجديد » ، في المديين ٥١ - ٥٢ (شباط ١٩٦٩) . هذا الكاتب ، الذي يجهد للعودة إلى أفضل تقليد ماركسي ، يرتكب خطأ الخلط بين السيورة المعنوية (إيستومولوجية) والسيورة التاريخية الموضوعية . لقد حدّد ماركس أنه لا يمكن فهم أصول التبادل طالما لم يتم فهم طبيعة البضاعة ، وإن هذا الفهم يتطلب الكشف عن الطبيعة البدئية للبضاعة ، للرؤية فقط بعد تطور سابق للإنتاج الرأسمالي ، الشكل الوحيد للإنتاج البضاعي المعمّم . لكن ماركس لم يدّع أبداً أن بداية تبادل معمم ، أي بداية إنتاج بضاعي ضمن اقتصاد ما زال ينتج بشكل رئيسي قيماً استعمالية وذلك قبل ولادة نط الإنتاج الرأسمالي زمن طويل؛ لم يدّع أبداً أن بداية كهذه هي خالية من أي قانون ولا تتناسب أي دياكتيك موضوعي، - بسبب أن تقسم العمل ليس عاماً فيها بعد، وإن الأسس الاجتماعية لإنتاج بضاعي معمم ما زالت ، بالتالي ، غائبة عنها . إن كتاب « أسس نقد الاقتصاد السياسي » لماركس مليء بإشارات إلى العكس؛ وإن محتوى الفصول الأربعة الأولى لمؤلفنا هو مطابق لهذه الاشارات . سوف نعود في مكان آخر إلى هذا النقاش مع فولفغانغ ميولر ، الذي لا يمكنه إلا أن يكون مجدياً .

النظام مريضاً إلى الركود بمساعدة التركيز والاحتكارات . ان تراكم الرأسمال ، كحركة الأثر ، يحتاج إلى فروق في الارتفاع . ودون هذه الفروق ، تتعرض الحركة إلى التوقف .

والحال اننا ، إذا فهمنا ذلك ودمجنا هذا التحليل في رؤية شاملة للحركة التاريخية للرأسمالية ، نستدرج إلى الاستنتاج ان هذه الظواهر ، ظواهر فروق الارتفاع والتطور الاقتصادي وفوارق مستويات الانتاجية والتبادلات غير المتساوية التي تنتج عنها ، بعيدة عن أن تكون نتيجة ماضٍ منصرم ، يفلت من تأثير الرأسمال (أي وجود بلدان أو قطاعات ما زال يغلب فيها غط انتاج ما قبل الرأسمالي) يمكنها ويجب أن تنتج عن حركة الرأسمال عينه .

تنتج الرأسمالية بذاتها التخلف (تخلف بلدان ومناطق وفروع اقتصادية وصناعية) كما تعيد بشكل ثابت انتاج قطاعات طليعية من حيث التقنية أو من حيث شروط استثمار الرأسمال . ان تطور الرأسمالية هو أيضاً تطور التخلف . والرأسمالية ، هي الوحدة الديالكتيكية بين التطور والتخلف ، الأولى تحدد الثانية بالضرورة .

لقد صاغ غيرنا ، وباستقلال عنا ، اطروحة مماثلة ، على الأقل فيما يختص ببعض جوانبها الجزئية^(٣) . وفي كتابنا توجد هذه الاطروحة في الوقت نفسه في تحليل

(٣) علينا في هذا الصدد التنويه بصورة خاصة بمؤلف آندريه غوندر فرانك : « الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية » (موتلي ويفيو برس ، نيويورك ، ١٩٦٧) . يجمع فيه غوندر فرانك استدلالاً مماثلاً لاستدلالنا مع تحليل مفصل لتاريخ والحاضر الاجتماعي - الاقتصادي في البرازيل والشيلى . بيد أنه يخطئ هدفه حيث لا يميز ، بما فيه الكفاية من الوضوح التصوري ، مشكلة دمج النتاج الاجتماعي الفاضل ليد معين في السوق الرأسمالية عن مشكلة غط الانتاج الخاص الذي يهيمن في هذا البلد . في الواقع ، لفهم انتشار الرأسمالية في العالم (وخاصة في البلدان الملمة بـ « العالم الثالث ») من القرن السادس عشر إلى أيامنا ، علينا أن نميز بين ثلاثة أصناف من الظواهر : غط الانتاج للمهيمن في أنحاء مختلفة من العالم (في الزراعة ، والمناجم ، والصناعة) ؛ ودرجة اندماج غط الانتاج هذا في السوق الرأسمالية العالمية ؛ ولتحويلات التي يحدثها هذا الاندماج حين غط الانتاج للمهيمن في كل بلد . وبين هذه الأصناف الثلاثة من الظواهر ، لا يوجد تماثل تلقائي ولا تناسب آلي . لقد عرفنا أنماط انتاج عبودية وشبه اقطاعية و « آسيوية » اندمجت بشكل متزايد في السوق الرأسمالية العالمية خلال أكثر من قرون (انظر : مزارع جزر الهند الغربية ومزارع جنوبي الولايات المتحدة بين ١٦٥٠ و ١٨٠٠ من جهة ، و ١٦٥٠ و ١٨٥٠ من الجهة الأخرى ؛ واقتصاد أقسام كبيرة من أوروبا الشرقية ←

أصول الرأسمالية وتحليل حركة تساوي معدل الربح وتحليل الامبريالية وفي نظرية الازمات وفي تحليل عصر اقول الرأسمالية . وحتى الاقتصاد البرجوازي ، في يومنا ، يميل اكتشاف هذا الجانب من الأشياء في تناوله مشكلات اقتصاد المناطق في البلدان الامبريالية . وفي الوقت الذي يحظى فيه دياكتيك التبادلات غير المتساوية بمحلية محركة ، سواء فيما يخص اقتصاد البلدان المسماة بالمختلفة أو العلاقات الاقتصادية بين البلدان المسماة بالاشتراكية ، انه مدهش على الأقل أن لا يكون أي ناقد قد أدرك المشكلة العامة التي حاولنا اثارها في هذا الصدد وأن لا يكون أحد قد ناقش الحل المقترح أو جابهه بحل آخر .

يبد اننا نكون على خطأ إذا تدمرنا . فبعث الماركسية الخلاقة والنقدية هو واقع ، على الصعيد العالمي . وفي السنوات القادمة ، سوف تتقدم الصياغة النظرية بالسرعة نفسها التي تتقدم بها حالياً الممارسة الثورية . ان أيار ١٩٦٨ في فرنسا (شأنه شأن انتعاش ثورة المستعمرات الذي نشهده حالياً) ، وهو نفسه نتاج استدراكات نظرية أكثر غنى ، مثلما هو نتاج تناقضات اجتماعية - اقتصادية وسياسية أكثر حدة ، ينفذ إلى تعميق النظرية الماركسية وإغنائها . وسوف يسمح هذا بدوره بزيادة القوة الضاربة للمنظمات الماركسية الثورية والحركات الجماهيرية نفسها - بقدر ما يدخل النقد الثوري للمجتمع في الجماهير . ان المرحلة الحالية ، مرحلة ما زالت وسيطة وانتقالية بين « ماركسية » البارحة المسوخة الجامدة والمدرسية والمبسطة ، وماركسية الغد ، اللامعة بكل بريقها الفريد ، ان هذه المرحلة ليست سوى لحظة عابرة ، لا غنى عن مكسباتها ، لكن نقصها سوف يتم تخطيه قريباً .

وبقدر ما تترك لنا الممارسة المجال ، سوف تتجه أبحاثنا الخاصة في ثلاثة اتجاهات : تحليل أكثر عمقا لتخلف البلدان المسماة بـ « العالم الثالث » ، وللحواجز (التي لا يمكن تخطيها في إطار السوق الرأسمالية العالمية) التي تعمق تحول التراكم البدائي للرأسمال النقدي إلى تراكم بدائي للرأسمال الصناعية ؛ وتحليل لديالكتيك « التخطيط - البقاء الجزئي لمقولات السوق » في عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ؛ وتحليل

→ والجنوبية أثناء القرن الثامن عشر ؛ والاقتصاد الصيني في القرن التاسع عشر) دون أن يحول هذا الاندماج ، للتزايد والفعل ، نط الانتاج هذا إلى غط انتاج رأسمالي مهيمن ، أي دون أن يتحول الأفتنان أو الفلاحون الصغار أو أشباه المؤاكرين إلى بروتيتاريين « أحرار » ؛ أقتلعلوا من الأرض وأرغوا إلى بيع قوة عملهم .

مفصل لطور الرأىمالىة الثالث . لندا فان هذه المؤلفات الثلاثة التى أودت كتابتها سوف تتابع العمل الذى بدأته فى هذا الكتاب . لكن إذا التزم غيرنا بهذا وطبقوا منهج التنقيب الماركسى بنجاح أكبر من نجاحنا ، سوف نشعر بسرور كبير . اننا لمقتنعون ، أكثر من أى وقت آخر ، ان بعث الماركسية الخلافة لا يمكن أن يكون سوى عمل جماعى ، وفى التحليل الأخير نتاج جماعى لتقدم النضال الطبقي الثورى نفسه .

إرنست مائدل

أول أيار ١٩٦٩

مدخل

مفارقة غريبة تهيمن على موقف العالم الأكاديمي من النظرية الاقتصادية الماركسية . ف منذ نصف قرن من الزمن لاقت هذه النظرية اهتماماً نظرياً متنامياً وكانت موضع مداولات حماسية في الأوساط الجامعية ؛ إلا أنه أنكرت عليها كل فعالية عملية ، فقد كان يقول الاقتصاديون : ان اقتصاداً اشتراكياً « لا يمكن أن يعمل »^(١) . أما اليوم فلا يماري أحد في أن النظرية الماركسية يمكن أن تكون دليلاً (ليس بدون نجاح) للسياسة الاقتصادية لدول ، أسواء كانت كبيرة أم صغيرة ؛ لكنها لم تعد تلقى في الأوساط الجامعية غير اللامبالاة أو الازدراء* . وإذا كانت تحظى أحياناً بدراسات أكثر تعمقاً ، فليس ذلك بدلالة قيمتها الذاتية ، إنما باعتبارها فرعاً ثانوياً من ذلك « العلم » الجديد المسمى « السوفيتولوجيا » ، هذا إذا لم يكن في إطار علم أعرب أيضاً هو « الماركسولوجيا » ...

إن أي امرئ يؤمن بصحة منهج التنقيب الماركسي وبالتنتائج التي أفضى إليها — والمؤلف يؤيد بلا تحفظ وجهة النظر هذه — يستطيع بالطبع أن يرد بأنه ليس في

* يصف ج . م . كيتز « رأسمال » ماركس بأنه « كتابٌ مدرسي اقتصادي بالذات ... ليس مغلوطة من وجهة النظر الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً خالٍ من الفائدة ومستهمل التطبيق بالنسبة إلى العالم الحديث » (٢) . ويرى أ . أ . بيرل ان « اقتصاد ماركس السياسي قد تجوز ويات مدحوضاً » (٣) . ويؤكد فرائسوا بيرو ان « ما من ميل من الميول الزمنية (للرأسمالية ، التي كشف ماركس النقاب عنها) يمكن البرهان عليه متطعياً كما لا يمكن إثباته بالاجوء إلى الملاحظة العلمية » (٤) . ويكتب ريمون آرون : « لم تعد الماركسية تحتل من مكان تقريباً في ثقافة الغرب ، ولا حتى في فرنسا وإيطاليا حيث ينتمي عتسماً قسم هام من الانتلجنسيا إلى الستالينية . وعيناً نبعت من عالم اقتصادي جدير بهذا الاسم يمكن وصفه بأنه ماركسي بالمعنى الدقيق للكلمة (٥) » الخ ..

ذلك ما يدهش . أفليس العلم الأكاديمي « في خدمة الطبقة السائدة » ؟ ألا يخوض العالم الرأسمالي « صراعاً حق الموت » مع « الكتلة الاشتراكية » ؟ أليست النظرية الماركسية سلاحاً أساسياً من أسلحة هذه « الكتلة » ؟ أليس خدم الرأسمالية مرغبين على القيام بتشويه منتظم لسمعة كل ما يخدم خصومهم الطبقيين ؟

فبعد هذا ، ألا يكون الكساد المفروض على الماركسية في الغرب مظهراً من مظاهر صراع الطبقات عينه ، ومؤكداً بالتالي بصورة غير مباشرة صحة الموضوعات الماركسية . إن هذه الحاجة تجازف فعلاً في أن تقودنا إلى حوار الصم هذا الذي يفرزه تبادل الشتائم « التكتيكية » بين الماركسيين وأنصار التحليل النفسي ...

نحن لن نتكرر أن هناك حبة من الحقيقة في هذه التوكيدات ، لكن مجرد حبة ليس إلا ! ولو أمضنا للنظر دوماً أوهام ولا حياء كاذب في كل العالم الذي تتكون وتتعارض فيه الأفكار ، لما أمكننا أن نغاري في أننا نلقى فيه عدداً لا بأس به من الماكنين والوصوليين ، ومن الناس الذين يبيعون قلوبهم ودماعهم لمن يدفع ثمناً أكبر ، أو الذين يمدلون خلسة مسار فكرهم إذا ما هدد بتأخير ترفيعهم . ولا بد بالأصل من أن نضيف ان الاتحاد السوفياتي ، المتمتع بقدرة مادية متنامية ، يمارس هو الآخر منذ بضعة عقود تأثيراً من نفس النوع على ذلك العالم كله .

بيد أنه ما من ماركسي جدير بهذا الاسم ، ووفي للتقاليد العلمية الكبيرة لكارل ماركس عينه ، يستطيع أن يرجع مشكلة تطور الأفكار إلى مجرد مسألة فساد مباشر (بدافع المصلحة الشخصية) أو غير مباشر (تحت ضغط الوسط المحيط) . لقد حدد ماركس والمجاز أكثر من مرة بأن تاريخ الأفكار يتبع دياكتيكه الخاص ، وأن الأفكار تتطور بدءاً من معطيات يرثها جيل عن آخر ، وعن طريق تصادم المدارس المتنافسة (انظر رسالة أنجاز إلى ف . مهربنغ بتاريخ ١٤ تموز ١٨٩٣) . والتحديد الاجتماعي لهذه الصيرورة ينصب في أساسه على مادة محددة على هذا النحو ، بتناقضاتها الخاصة وما فيها من إمكانيات « انفجار » في اتجاهات متباينة .

نوه رودولف هلفردينغ عن صواب عند تعليقه على « نظريات حول فضل القيمة » ، التي كان ينبغي أن تؤول المجلد الرابع من « الرأسمال » ، إتنا حيال دراسة عن التطور الجدلي للأفكار على أساس منطقها الخاص وتناقضاتها الداخلية . والواقع أن ماركس لم يدخل في حسابه العامل الاجتماعي إلا بوصفه تفسيراً لآخر محرك في هذا التطور ، لا بوصفه تفسيراً مباشراً^(١) .

والحال أن التراث الماركسي يلخص تطور الاقتصاد السياسي البورجوازي ، أي « الرسمي » أو « الأكاديمي » ، في ثلاث مراحل ، تطابق كل منها مرحلة من تطور الرأسمالية . ففي مرحلة صعود البورجوازية إلى مركز الطبقة السائدة ، انطلق الاقتصاد السياسي ليفتح الواقع الاقتصادي : إنها مرحلة صياغة نظرية القيمة - العمل ، من وليم بيب إلى ريكاردو . ثم جاءت المرحلة التي خاضت أثناءها الطبقة البورجوازية صراعاً طبقياً متزايد الحدة مع البروليتاريا ، من غير أربن تقصي مع ذلك الطبقات السائدة القديمة نهائياً : إنها المرحلة التي اندسخت فيها على سعة سلسلة التناقضات الملزمة للنظرية البورجوازية عن القيمة - العمل ، فولدت المدرسة الماركسية من جهة ، ويختلف المدارس البورجوازية ما بعد الريكاردوية من جهة ثانية . وأخيراً ، وأثناء المرحلة الثالثة ، لم يبق أمام البورجوازية من صراع تحوُّض ، بعد أن عززت نهائياً مراكزها السائدة ، غير صراع دفاعي مع البروليتاريا . إنها مرحلة أقول الاقتصاد السياسي البورجوازي . فقد تحول من علمي إلى تبريري صرف . واستبدلت في البداية نظرية القيمة - العمل بـ « الاقتصاد المبثِّل » (الانتقائي) ، ثم بالمدرسة الحديثة أو بمدارس مختلطة تحقق التركيب بين الانتقائية والحديثة .

بيد أننا إذا ما حللنا تطور الفكر الاقتصادي الرسمي خلال الثلاثين عاماً الأخيرة ، أدركنا أن هذه اللوحة لم تعد كاملة . فنذ أزمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ الكبيرة يمكننا أن نكتشف بسهولة مرحلة رابعة في تطور الاقتصاد السياسي البورجوازي : مرحلة النظرية ذات القيمة العملية الصرف . فالتبرير الصرف ليس بوسيلة فعالة إلا طالما يكون النظام مهدداً في دائرة النظرية وحدها . إلا أنه ، أي التبرير ، يصبح مضحكاً وغير ذي معنى عندما يكون النظام مهدداً بالإنهيار عملياً .

بدءاً من هذه اللحظة ، يرمي الاقتصاد السياسي عن كاهله معظم شواغله الأكاديمية ليصبح تقنية تدعيم عملي للرأسمالية . وهذه هي بالضبط الوظيفة التي يؤديها منذ « الثورة الكينزية » وإنشاء مختلف التقنيات القائمة على أساس الاقتصاد الرياضي * .

وهنا نلمس أحد جذور اللامبالاة التي تبديها الأوساط الاقتصادية « الرسمية » تجاه الماركسية في الوقت الراهن . ذلك أن الماركسية تختلط في أذهانهم بجميع مدارس

* انظر الفصل الثامن عشر ، الفقرتين : « الثورة الكينزية » و « الاقتصاد الرياضي أو انتصار الدوائية » .

« الاقتصاد السياسي القديم » المركز على المشكلات الاقتصادية - الصغرى ، تلك المدارس التي كانت تكفي بـ « التفكير المجرد » من غير أن تقدم طرائق لزيادة حجم الاستخدام أو لمواجهة عجز في ميزان المدفوعات . وأكثر من ذلك : ان الاقتصاديين المعاصرين الوحيدين الذين ينسبون إلى ماركس مكانة محترمة في تاريخ الأفكار الاقتصادية هم بالضبط الاقتصاديون الذين يعتبرونه رائداً للنظريات الاقتصادية-الكبرى الشائنة في الوقت الراهن* . ويبحث بعض الماركسيين هم أيضاً عن الوسيلة للبرهنة على أن قيمة ماركس تكن قبل كل شيء في أنه « تحس قبل الأوان » كينز ونظرية الدورات الاقتصادية وحساب الدخل القومي ...

لكن إذا كان الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية « الصرف » ، المقصود عن الشواغل العملية المباشرة ، قد تضاد بصورة لا جدال فيها في عصرنا المتميز بانقلابات اجتماعية هائلة^(١١) ، فإن الذين ينسبون أنفسهم إلى الماركسية هم أنفسهم مسؤولون جزئياً عن أقول الاهتمام بالنظرية الاقتصادية الماركسية. ذلك أنهم يكتفون منذ حوالي خمسين عاماً بتكرار تعاليم ماركس في ملخصات عن « الرأسمال » يتضاد احتكاكها يوماً بعد يوم مع الواقع المعاصر . ونحن نضع إصبعنا هنا على الجذر الثاني للفارقة التي ذكرناها في البداية : عجز الماركسيين عن أن يقوموا من جديد للنصف الثاني من القرن العشرين بالعمل الذي أنجزه ماركس في القرن الماضي .

يعود هذا العجز قبل كل شيء إلى أسباب سياسية . فهو ناتج عن المركز التبعية الذي أعطي للنظرية في الاتحاد السوفياتي وفي الأحزاب الشيوعية ، إبان العهد الستاليني . فقد كانت النظرية عاملاً مساعداً للسياسة اليومية ، كما كانت الفلسفة القروسطية خادمة للاهوت . وقد عانت نتيجة ذلك من تشويه ذرائعي تبريري أصاب بوجه خاص النظرية الاقتصادية . ولما كان العهد الستاليني قد تميز علاوة على ذلك بحظر البحث النظري المستقل ، فقد أتاحت دوغمائية جدهاء بكل وطأتها على هذا التشويه التبريري ، مكونة بالتالي مجموعاً يثير نقور الأجيال الجديدة في الشرق كما في الغرب . ان فكراً جامداً ومشوهاً طوال خمسة وعشرين عاماً** لا يعاود النهوض إلا ببطء ،

* نخص بالذكر شوميتز (٧) وهنري غيتون (٨) وكوتدليف (٩) وآلفن هالسن (١٠) ، الخ ..

** « لا يكشف الرء عندما أي عمل خلّاق جوهر في الماركسية-اللينينية . إن معظم نظريتنا مشغولون بتقليب وترداد الاستشهادات والصنع والاطروحات القديمة . ما العلم بدون عمل خلّاق ؟ انه مدرسية بالأحرى ، انه فرح تقليد ، وليس علماً ؛ ذلك ان العلم هو قبل كل شيء خلق ، خلق شيء جديد لا تكرار ما هو قديم (١٢) » .

وبخاصة إذا كانت الشروط الاجتماعية التي تحدد، عند التحليل الأخير ، هذا الجلود ، لم تلغ بعد جذرياً .

إلا ان هناك مع ذلك ميباً ثانوياً لهذا التوقف في تطور الفكر الاقتصادي الماركسي، لا في الاتحاد السوفياتي والأحزاب المرتبطة به فحسب ، بل أيضاً في الغرب ، في جميع المدارس الماركسية التي ظلت مستقة عن الاتحاد السوفياتي . انه سبب ناجم عن سوء فهم يتعلق بالمنهج الماركسي عينه .

يحدد ماركس ، في مقطع مشهور من مقدمته لـ « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ، المنهج الذي يتوجب أن يتبعه كل عرض علمي للاقتصاد السياسي : الانطلاق من المجرّد لإعادة تكوين المحسوس^(١٣) . وقد استلهم العديد من المبسطين هذا القطع ، كما استلهموا بنية مجلدات « الرأسمال » الثلاثة ، ليعيدوا دوماً من جديد ، في شكل مختصر وغير مرضٍ غالباً ، البراهين الاقتصادية التي صاغها ماركس في القرن الماضي .

والحال انه يجب عدم الخلط بين منهج العرض وتكوّن المعرفة . فبقدر ما ألح ماركس على ان المحسوس لا يمكن أن يفهم بدون أن يكون قد جرى أولاً تحليله في العلاقات المجرّدة التي تكوّنّه ، ألح أيضاً على ان هذه العلاقات نفسها لا يمكن أن تكون نتاج حدس عقبري محض أو قدرة على التجريد متفوّقة ؛ ان هذه العلاقات يجب أن تنجم عن دراسة المطبّيات التجريبية ، المادة الأولية لكل علم . وحتى ندرك ان هذا الرأي كان فعلاً رأي ماركس ، يكفي أن نقرن القطع بصدد المنهج في مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » بالنص التالي من مقدمة الطبعة الثانية من « الرأسمال » :

« بيد أن منهج العرض يجب أن يتميز قطعاً عن منهج التنقيب . فالتنقيب لا بد أن يمتلك المادة بالتفصيل ، ويحلل مختلف أشكال تطورها ، ويبحث عن صلتها الصميمية . وإنما بعد إنجاز هذا العمل فقط ، يمكن عرض الحركة الواقعية بصورة واقعية . وإذا ما نجح ذلك ، وإذا ما عكست حياة المادة فعلياً بصورة مثالية ، فمن الممكن أن يتكوّن لدى المرء شعور بأنه يقف حيال بناء قبلي (التشديد من المؤلف)^(١٤) . من هنا يتبدّن أن عرضاً يكفي ، في منتصف القرن العشرين ، بأن يلخص بصورة أمينة إن كثيراً وإن قليلاً فصول « الرأسمال » المكتوبة في القرن الماضي ، هو بالتأكيد عرض غير وافي ، بالدرجة الأولى من وجهة نظر المنهج الماركسي بالذات . بيد أن

توكيدات نقاد الماركسية العديدة والجازمة ، القائلة ان الماركسية قد تجاوزت ، لأنها تعتمد على معطيات العلم في القرن الماضي ، لا تزال بعد أقل قيمة .

ان الموقف الصحيح علمياً هو بالبديهة الموقف الذي يحاول الانطلاق من المعطيات التجريبية للعلم المعاصر ليدرس ما إذا كان جوهر اطروحات ماركس الاقتصادية ما يزال ذا قيمة أو لا * . وهذا المنهج هو الذي حاولنا اتباعه في المؤلف الراهن .

ثمّة تحذير يفرض نفسه إذن . ان القارئ الذي قد يبحث عن استشهادات عديدة منقولة عن ماركس أو المجاز أو تلامذتها الرئيسيين ، سيفلق هذا الكتاب خائباً . فبخلاف جميع مؤلفي الموجزات الاقتصادية الماركسية ، امتنعنا - مع بعض الاستثناءات النادرة - عن الاستشهاد بنصوص مقدسة أو عن تأويلها . وبالمقابل نستشهد بفكرة بأهم الاقتصاديين والمؤرخين الاقتصاديين وعلماء سلاسل الشعوب والانثروبولوجيا والاجتماع والنفس في عصرنا هذا ، وذلك بقدر ما يصدر عن أحكاماً على ظاهرات لها علاقة بالنشاط الاقتصادي الماضي أو الحاضر أو المستقبل للمجتمعات البشرية . وما نسمى إلى إثباته هو انه في الامكان ، انطلاقاً من المعطيات التجريبية للعلوم المعاصرة ، إعادة بناء مجمل نظام كارل ماركس الاقتصادي . وأكثر من ذلك : اننا نسمى إلى البرهان على أن المذهب الاقتصادي الماركسي هو وحده الذي يسمح بهذا التركيب لمجموع العلوم الانسانية - وقبل كل شيء تركيب التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية - كما يسمح وحده بدمج متناسق لتحليل الاقتصادي التفصيلي والاقتصادي الاجمالي .

ان التفوق الكبير للمنهج الماركسي ، في حال مقارنته بسائر المدارس الاقتصادية ، يمكن بالفعل في هذا التركيب الديناميكي للتاريخ والنظرية الاقتصادية ، هذا التركيب

* أكد مؤلفون مختلفون ، ولا سيما فرانسوا بيرو ، أكثر من مرة أن قوانين تطور الرأسمالية ، التي اكتشفها ماركس ، ما أمكن قط اثبات صحتها بالملاحظة أو بمساعدة للمعطيات الاحصائية (انظر الاستشهاد أعلاه) . ونحاول هنا أن تثبت العكس - منطلقين بالطبع من قوانين التطور التي قال بها ماركس نفسه ، لا من القوانين التي نسبت خطأ إلى ماركس (كقانون « الإفطار الطلق » والتدهور الدائم للأجور الواقعية أو غيرها من التصورات الهائلة) . وانه ليشوقنا أن نعرف هل سيكون في وسع الاقتصاديين الرسميين دحض اللادة التي جمعناها لهذا الهدف ، أم هل سيستمرون في التوكيد الجازم بأن « ماركس قد تجاوز » ، مبرهنين بذلك ، شأن الماركسيين الزائعين الذين يكتفون بشكرار أرقام وأمثلة القرن الماضي ، على غياب البقة العلمية نفسه .

الذي لا يستطيع أي منهج آخر أن يحققه . ويجب ألا نعتبر النظرية الاقتصادية الماركسية كنتيجة نهائية لتنقيبات ماضية، بل كحاصل منهج والنتائج التي تمّ التوصل إليها بفضل هذا المنهج ، ونتاج مطروحة دوماً من جديد على بساط البحث . وقد عبّر مؤلفون غير ماركسيين كجوزيف شومبتر وجوان روبنسون عن حنينهم إلى مثل هذا التركيب ^(١٥) . وقد كانت الماركسية وحدها القادرة على تحقيقه . وبالأصل لا يمكن تصوّر المنهج الماركسي إلا باعتباره دمجاً للعقلانية الديالكتيكية ولتفهم الوقائع التجريبي (والعمل) * .

من الواجب إذن أن يكون المنهج تكوينياً - تطورياً، نقدياً، مادياً وديالكتيكياً . تكويني - تطوري : لأنه من غير الممكن كشف سر أي « مقولة » بدون دراسة أصلها وتطورها الذي ليس هو سوى تطور تناقضاتها الداخلية ، أي الكشف عن طبيعتها الخاصة ** و نقدي : لأن ما من « مقولة » يجب أن تقبل على أنها « بدئية » ، لا فرق في ذلك بين مقولات « المجتمع » و « العمل » و « النتاج الضروري » (سبب الحياة) وبين مقولات « البضاعة » و « التبادل » و « المال » و « الرأسمال » ، التي كشفت عنها النقاب ماركس نفسه . وللوصول إلى ذلك اعتمدنا بوجه عام على الملاحظات الجزئية البالغة العمق التي نشرها ماركس في كتاباته . وقد اضطررنا أحياناً إلى الابتكار .

* كارل ماركس في رسالته إلى الجايز بتاريخ ١ شباط ١٨٥٨ : « انه (لاسال) سيتم على حسابه ان هناك فرقاً كبيراً بين إنشاء علم عن طريق النقد ليمكن عرضه فيما بعد بصورة ديالكتيكية ، وبين تطبيق نظام منطقي مجرد وجاهز ، انطلاقاً من إدهامات نظام كهذا وحدها » .

** أنظر هلفردينغ : « ما يميز ماركس عن جميع الذين سبقوه هي النظرية الاجتماعية التي هي أساس نظامه ، التصور المادي لتاريخ . وليس ذلك لأن هذه النظرية تستلزم فهم للقوات الاقتصادية بل لأنها أيضاً فصح ، بل بالأحرى لأنه بالكشف عن طابع التعاون في الحياة الاجتماعية يمكن الكشف والبرهان على آلية التطور، ويمكن تبيان كيفية ولادة القوالب الاقتصادية وتحولها واضمحلالها ، وتبيان الكيفية التي يتم بها هذا كله » (١٧) . يقينا ، يوجد هنا أيضاً صراع بين تكوين المعرفة ومنهج العرض . فقبل الفهم الكامل لدلالة مقولة من القوالب في مرحلة ظهورها ، لا بد أن يكون قد جرى تحليلها في شكلها التناضج . ولهذا حمل ماركس عن عمد منهج البرهان التكويني - التطوري في الفصول الأولى من « الرأسمال » . لكن الباحث المعاصر الراغب في أن يعيد تمحيص مفتاح السر ، بعد أن يكون قد امتلكه ، على ضوء معطيات اختبارية جديدة ، لا بد له ، ومن مصلحته بالأصل ، أن يعود إلى التطور بدءاً من بداياته .

وعلى كل ، فإن التخصيص النقدي التكويني - التطوري لهذه « المقولات الأساسية » بعيدنا إلى الأندولوجيا وإلى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . وحتى لا نشط همة القارئ ، وحتى لا نوقف السير المنطقي لعملية إقامة البرهان ، فقد أخرجنا معظم هذا التحليل إلى الفصل ما قبل الأخير من الكتاب بدلاً من تثبيته في الفصل الأول * . وهناك بالأصل ميل دياكتيكي واضح إلى تعميق مفهوم العمل على ضوء المجتمع الاشتراكي بدلاً من تعميقه على ضوء المجتمع البدائي . أفلا تتجلى طبيعة الظاهرة بكل ألقها وكل غناها في نفسها ، أو بالأحرى في تجاوزها ، في نفي نفسها ؟

وأخيراً فإن المنهج صادي وديالكتيكي ، ما دام السر النهائي لأي مقولة اقتصادية لا يكشف في رأس البشر ؛ إنما هو يمثل في كل مرة في العلاقات الاجتماعية التي اضطر هؤلاء البشر إلى إقامتها فيما بينهم في إنتاج حياتهم المادية . وهذه الحياة ، شأن هذه العلاقات ، تدرس على أنها كل واحد لا يقبل القسمة ، وعلى أنها في الوقت نفسه كل متناقض يتطور تحت ثقل تناقضاته الخاصة .

سيوجه بلا ريب اعتراض على المنهج الذي اتبعه المؤلف ، وعلى النتائج التي أفضى إليها . سيقال أنه إذا كان قد اعتمد فعلياً على المعطيات التجريبية للعالم المعاصر ، إلا أنه فعل ذلك اختياريًا . اختار المعطيات التي تدخل في « نظامه » المتصور قبلياً ، لا جميع المعطيات . وبذلك يكون قد فسر وقائع لا الوقائع .

أن هذا الاعتراض غير ذي قيمة إلا بقدر ما يحاول المؤلف بالفعل أن يفلت من الوسواس الطفولي الذي « يريد كتابة التاريخ بجميع تفاصيله » ، الوسواس الذي سخر منه أناقول فرانس براءة لاذعة في « كتاب صديقي » . فمثل هذه المهمة ليست مستحيلة مادياً فحسب - لا بد من عدة حيوات إنسانية لقراءة جميع المؤلفات وجميع المصادر ، في مختلف لغات العالم ، مما لها صلة بنشاط البشر الاقتصادي - بل هي أيضاً غير مجدية إلى حد كبير .

على مستوى مختلف العلوم الإنسانية ، انشئت دراسات ذات قيمة . والماركسي الراغب في دراسة النتائج الناجمة عن الأشكال البدائية لاحتلال الأرض في فرنسا في العصر الوسيط ، لا يتوجّب عليه الرجوع إلى المصادر العديدة المكتوبة في الموضوع ؛ إنما

* انظر الفصل السابع عشر ، الفقرات : « العمل المستلب ، العمل الحر ، احتلال العمل » - « الثورة الاجتماعية ، الثورة الاقتصادية والثورة النفسية » - « حدود الإنسان ٤ » .

يكفيه أن يعتمد على بعض المؤلفات كمؤلف مارك بلوخ : « الخصائص الأصلية للتاريخ
الريفى الفرنسى » .

وبدعي بالأصل أن الانتحال الاختياري للوقائع هو خاصة كل علم ، أسواء العلوم
الطبيعية أم علوم الانسان* . إن ما هو مضاد للعلم ليس هذا الاختيار الحتم لـ « الوقائع
الدالة » ، بل هو حذف (أو تزوير) التجارب والملاحظات عن عمد بهدف « نفي »
الظواهر التي لا تجد مكانها في المخطط . ولقد بذلنا ما في وسعنا لتجنب كل نزعة
ذاتية من هذا النوع .

يبقى صحيحاً ان الجهود الذي شرعنا به « لنزاع عن المادة طابعها الفري » -
باستثناء المادة التي تتعلق برأسمالية القرن التاسع عشر - أي لنجد السمات المشتركة
للقولات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية في جميع الحضارات التي وصلت إلى مرحلة
التجارة النولية النامية ، يمكن أن يبدو متهوراً . فنحن لا نملك لا المعارف اللغوية
ولا المعارف التاريخية الضرورية لإنجاز مشروع كهذا بنجاح . إلا أن هذا المشروع
يظل مع ذلك ضرورياً لا غنى عنه ، لأن الجمهور الذي تتوجه إليه الماركسية اليوم
لم يعد جمهوراً غربياً ، ولأن مبسطي الماركسية قد سبوا في هذا المجال تشويشاً كبيراً
بنظريتهم عن « المراحل المتعاقبة » التي يقال ان المجتمع مرّ بها ، أو سيمر بها
بالضرورة ، في العالم بأسره ، وهي نظرية قد رفضها ماركس نفسه صراحة (انظر

* يؤكد الدكتور بروفوسكي رئيس « الجمعية البريطانية » : « ليس العلم حشداً من الوقائع ، بل
هو طريقة في تنظيم وقائع الطبيعة حتى تصبح لها وحدة وتضحي قابلة للفهم » (١٨) . ويصرح
الاقتصادي مترل : « اللهم إلا إذا كنت أخطئ، خطأ فادحاً ، فإن الرأي السائد بين علماء الاحصاء
هو ان النظرية التي ينبغي أن توضع على حك الامتحان تحدد طريقة اجراء الاحصاء . ومن المستحيل
منطقياً ، إلا من قبيل العرض الطارئ ، إدراج تجميع نظريات عن غير سبق تمتد ، كنوع من
نتاج فرعي ، في دراسة أهم للوقائع » (١٩) . ويحدد الاقتصادي ادبي وبيكوك : « ان الوقائع
التي همنا في معظم مجالات المعرفة عديدة وتكشف عن تعقيد كبير في علاقاتها المتبادلة . والشيء
المستحيل عادة بالنسبة إلى أي شخص مها يكن ذكياً هو أن يعرف بالتفصيل جميع الوقائع المتعلقة
بدراسة تخصصية وأن يكون قادراً على بيان جميع علاقاتها الفردية ... وفي مثل هذه الشروط قرأت
رد الفعل الطبيعي للفكر البشري هو أن يصنف الوقائع والعلاقات الدالة ، بدرجات متفاوتة من الدقة
تبعا للباحث والطبيعة المشكلة ، في عدد صغير ، بما فيه الكفاية ، من القولات حتى يمكن فهمها والنظر
إليها في مجملها ، فيمكن بالتالي استخدامها كأسس للعلم على طبيعة العالم وطبيعة سكانه ، وربما بهدف
صياغة قومات (٢٠) » . الخ .

على وجه الخصوص رسائله إلى « اوتشيسيتفني زايبسكي » في تشرين الثاني ١٨٧٧ ،
وإلى فيرا ساسوليتش في ٨ آذار ١٨٨١ (١٢١) * .

يظل إذن هذا المشروع محض محاولة ، رسماً أولاً قابلاً للعديد من التصحيحات ،
وفي آن معاً دعوة إلى الأجيال الماركسية الجديدة ، في طوكيو وليا ، في لندن وبومباي
و - لم لا ؟ - موسكو ، ونيويورك وبيكين وباريس ، لتتلقف الكرة وهي طائرة
ولتنجز بواسطة عمل جماعي ما لم يعد يحلّاه في وسع عمل فردي أن يتابعه . وإذا ما
نجح الكتاب في إحداث استطلاعات كهذه - ولو كانت نقدية - فإن المؤلف يكون
قد بلغ هدفه كاملاً ، ذلك انه لا يسعى إلى إعادة صياغة أو إلى كشف حقائق أبدية .
إنما يريد أن يبرهن على الحالية المدهشة للماركسية الحية . وسيتم بلوغ هذا الهدف
بواسطة التركيب الجماعي للمعطيات التجريبية للعلم الكوني ، لا عن طريق التأويل
أو التبوير .

ارنست مائدل

أول أيار ١٩٦٠

* يحذر بنا أن نشير إلى أن بعض المؤرخين في جمهورية الصين الشعبية قد طرحوا من جديد على
بساط التساؤل والبحث ، منذ بضع سنوات ، هذه العقيدة الايمانية غير الماركسية عن « المراحل
للتعاقبية » الكونية ، وعادوا يوجه خاص إلى تصورات ماركس عن « المجتمع الآسيوي » (٢٢) . لقد
عاجلت مسألة « أسلوب الانتعاج الآسيوي » في « تكوين فكر كارل ماركس الاقتصادي » ، (دار
مسيو ١٩٦٧) .

الفصل الأول

العمل ، النتائج الضروري ، النتائج الفائض

الانسان ، من بين جميع الأنواع الحية ، هو وحده الذي لا يستطيع البقاء على قيد الحياة بالتكيف مع الوسط الطبيعي ، إنما يتوجب عليه السعي إلى إرضاء هذا الوسط لمطالبه الخاصة^(١) . والعمل ، ذلك النشاط الواعي والاجتماعي معاً المتولد عن إمكانية التواصل والمساعدة المتبادلة العفوية بين أعضاء هذا النوع ، هو الوسيلة التي يؤثر بها الانسان على وسطه الطبيعي .

ان الأنواع الحيوانية الأخرى تتكيف مع الوسط الطبيعي المحدد بفضل تطور أعضاء متخصصة . وأعضاء الانسان المتخصصة ، اليد ذات الإبهام الحرة ، والجهاز العصبي النامي ، لا تسمح له بالحصول على قوته مباشرة في وسط طبيعي محدد . لكنها تسمح له باستخدام أدوات العمل ، ويفضل تطور اللغة ، بإنشاء تنظيم اجتماعي يضمن للنوع البشري البقاء في عدد غير محدد من الأوساط الطبيعية* . وعلى هذا فإن العمل والتنظيم الاجتماعي واللغة والوعي هي مميزات الانسان الخاصة ، المترابطة فيما بينها بوشائج لا تقبل انفصالاً ، والمحددة بعضها بعضاً بصورة متبادلة .

ان أدوات العمل التي لا يستطيع الانسان بدونها الانتاج، أي قبل كل شيء تحصيل

* « إن خلوقاً تكيف على أمثل وجه مع وسطه ، إن حيواناً تتركز كل فاعليته وكل قوته الحسية وتُنفقان في مجاهد للنجاح هنا وعلى الفور، لا تبقى لديه من ذخيرة لمواجهة تبدل جذوي . انه يستطيع أن يصرع جميع مناقبه في هذا الوسط الخصوصي ، لكنه لهذا السبب عينه سيخفتي إذا ما تبدل الوسط . وهذا النجاح في التكيف هو الذي يفسر على ما يبدو اختفاء عدد ضخم من «الأنواع» (٧) » .

القوت الضروري لبقاء النوع ، تظهر للوهلة الأولى وكأنها استغلال مصطنعة لأعضائه الطبيعية . « الانسان بحاجة إلى أدوات العمل للتعويض عن نقص جهازه الفيزيولوجي »^(٣) . وفي فجر الانسانية كانت أدوات العمل هذه في منتهى البدائية : عصي ، حجارة منحوتة ، قطع مدببة من العظام والقرون . والواقع ان علم ما قبل التاريخ وعلم سلاسل الشعوب يصنفان الشعوب البدائية تبعاً للمواد الأولية التي تصنع منها تلك الشعوب أدوات عملها الرئيسية . ويبدأ هذا التصنيف بوجه عام بمصر الحجر المتحوت ، بالرغم من أن السكان القبتاريخيين لاميركا الشمالية قد عرفوا على ما يبدو عصراً عظيماً قبل العصر الحجري .

وبالتدريج تنبثق تقنيات إنتاجية من التكرار المستمر لحركات عمل متماثلة . وكان أهم اكتشاف تقني في ما قبل التاريخ الانساني هو بدون أدنى ريب اكتشاف انتاج النار والمحافظة عليها . وبالرغم من انه لم يعد هناك وجود لأي قبيلة بدائية كانت تجهل النار قبل احتكاكها بالحضارة الأجنبية * إلا أن ما لا يحصى من الأساطير والحرفات يشهد على عصر بلا نار ، تلتها مرحلة لم يكن الانسان فيها يعرف بعد كيف يحافظ عليها .

وقد جمع السير جيمس جورج فريزر أساطير عن أصل النار لدى أكثر من مئتي شعب بدائي . وتشير جميع هذه الأساطير إلى الأهمية البالغة التي يلعبها في فجر الوجود البشري اكتشاف تقنية إنتاج النار والمحافظة عليها^(٤) .

النتاج الضروري

بالعمل يلبي البشر حاجاتهم الأساسية . الأكل ، الشرب ، الراحة ، اتقاء الأواء وشطط البرد أو الحر ، التناسل لتأمين بقاء النوع ، تمرين عضلات الجسم : تلك هي الحاجات الأكثر أولوية في رأي مالفينوفسكي عالم السلاسل . وجميع هذه الحاجات تلبي اجتماعياً ، أي ليس عن طريق نشاط فيزيولوجي صرف ، ليس عن طريق صراع بين الفرد وقوى الطبيعة ، بل عن طريق نشاط ينبع من العلاقات المتبادلة القائمة بين أعضاء جماعة من الجماعات البشرية^(٥) .

* في القرن السادس عشر التقي للكتشف ماجيلان في جزر ماريان في المحيط الهادي بشعوب كانت تجهل النار . وفي القرن الثامن عشر زار ستيلر وكراشينيكوف شعب الكامتشادال القاطن شبه جزيرة كامتشاتكا الذي كان يجهل هو أيضاً النار (٤) .

وكما كان شعب أكثر بدائية ، كان ذلك الجزء من عمله ، وبالواقع من كل وجوده ،
المخصص للبحث عن القوت ولإنتاجه ، أكبر (٧) .

إن أكثر طرائق إنتاج القوت بدائية هي التقاط الثمار البرية ، وأمر الحيوانات
الصغيرة غير المؤذية ، والأشكال الأولية من القنص والصيد . وإن شياً يعيش في هذه
المرحلة البدائية ، سكان أستراليا الأصليين ، أو سكان تامبانيا البدائيين الذين
اضمحلوا نهائياً منذ ثلاثة أرباع القرن ، لا يعرف لا المساكن الدائمة ولا الحيوانات
الداجنة (باستثناء الكلب أحياناً) ولا نسج الملابس ولا صنع آنية الطعام . وعليه
أن يقطع مسافات شاسعة جداً لجميع ما فيه الكفاية من المؤونة . والمسنون العاجزون
جسدياً عن الحركة الدائمة هم وحدهم الذين يمكن إعفاؤهم جزئياً من الجوع المباشر للقوت ،
كما صنعوا أدوات العمل . ومعظم الأقوام المتأخرة التي ما تزال على قيد الحياة
إلى اليوم ، كفاطبي جزر أندامان في المحيط الهندي ، وقبائل الفواجيين والبوتوكودوس
في أميركا اللاتينية ، والبيغميين الأقزام في أفريقيا الوسطى واندونيسيا ، واليكويو
المتوحشين في ماليزيا ، تعيش حياة شبيهة بحياة سكان أستراليا الأصليين (٨) .

وإذا ما قبلنا بأن البشرية موجودة منذ مليون عام ، تكون قد عاشت طوال
٩٨٠,٠٠٠ سنة على الأقل في حالة عوز مدقع . وقد كانت المجاعة خطراً دائماً يهدد
بقاء النوع . وكان الانتاج الوسطي للقوت لا يكفي لتلبية حاجات الاستهلاك الوسطية .
وكان الحفاظ على مدخرات الطعام مجهولاً . فكانت الحقبات النادرة من الوفرة والغنى
تؤدي إلى تبذير كبير للقوت .

وإن البوشيان والاورستاليين وقبائل فدا السيلانية والفواجيين لا يحققون أبداً ،
إذا صح التعبير ، ادخارات للمستقبل . وسكان أستراليا الوسطى يريدون طعامهم
كله دفعة واحدة ، حتى يتمكنوا من أن يكتظوا به . ومن ثم يسلون أمرهم إلى
ما ينتظرهم من شديد الجوع ... حين يقتلون ، يجبرون أدواتهم الحجرية ، وإذا ما
احتاجوا إليها من جديد ، صنعوا غيرها . وإن أداة واحدة تكفي الفرد من قبائل
البابوا إلى أن تهترى ؛ ولا يخاطر له أن يصنع مقدماً أداة أخرى لتحل محل القديمة ...
إن عدم الأمان قد منع تكوين الاحتياطي في الأزمان البدائية . وكانت فترات الوفرة
والمجاعة النصفية تتعاقب بانتظام (٩) .

إن « عدم التحسب » هذا لا يرجع إلى نقص في عقل الإنسان البدائي ، بل ينبع
بالأحرى من آلاف السنين من عدم الأمان والمجاعة المزمنة ، التي كانت تحت طلي

الاكتظاظ إلى الحد الأقصى في كل مرة تمنح فيها الفرصة ، والتي لا تسمح بإنشاء تقنية للحفاظ على الأطعمة . وبجمل الانتاج يقدم النتائج الضروري ، أي القوت ، والملابس ، ومسكن الجماعة ، ونحزونا متفاوت الاستقرار من أدوات العمل المستخدمة في إنتاج تلك الأمتعة . ولا وجود لأي فائض دائم .

بداية التقسيم الاجتماعي للعمل

طلالما كان القوت لا يتوفر بكيات وافية ، ما كان في استطاعة البشر أن يتعاطوا بصورة كاملة نشاطا اقتصاديا آخر غير نشاط إنتاج الأطعمة . وقد التقى كاييزا دي فاكا ، أحد أوائل المستكشفين لأميركا الوسطى ، بقبائل هندية تعرف كيف تصنع الحُصُر لساكنها ، لكنها لا تكررُ وقتها بتاتا لهذا النشاط : « انها تريد أن تستخدم وقتها كله لجمع الطعام ، لأنها إذا ما استخدمته على غير هذا النحو ، عضها الجوع بنابه (١٠) » .

وطالما كان البشر يكرسون أنفسهم جميعا لإنتاج القوت ، ما كان يمكننا أن نقوم تقسيم اجتماعي حقيقي للعمل ، تخصص في مهن مختلفة . وبدن الشعوب لا تقم البنة كيف أن جميع الناس لا يستطيعون صنع أغراض الاستعمال اليومي . ان هنود البرازيل الأوسط قد ألحقوا بالسؤال على المستكشف الألماني كارل فون دير شتاين ليعرفوا إن كان قد صنع بنفسه سراويله وكلته وغيرها الكثير من الأشياء . ولقد كانت دهشتهم عظيمة من جوابه السلي (١١) .

حق في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي ، يوجد أفراد يتمتعون بأهلية خاصة لهذا العمل أو ذاك . لكن الوضع الاقتصادي ، أي عدم وجود ادخار دائم من الأطعمة ، لم يكن يسمح لهم بممارسة هذه القابليات الخاصة وحدها دون غيرها . كتب ريمون فيوث يصف نشاطات سكان جزيرة تيكويبا (أرخبيل سليمان في المحيط الهادي) : « ان كل رجل من رجال تيكويبا مزارع وصياد وإلى حد ما نجار ؛ وكل امرأة تمزق الأرض ، وتصاد بين صخور البحر ، وتصنع الملابس من لحاء الشجر ، وتضفر الحُصُر . وما يمكن اعتباره تخصصا هو تطور قدرة خاصة في مهنة ما ، وليس ممارسة هذه المهنة دون غيرها من المهن (١٢) » .

ان ما يصح بالنسبة إلى مجتمع متقدم نسبيا يعرف الزراعة ، يصح أكثر أيضا بالنسبة إلى مجتمع أكثر بدائية .

بيد أن التنظيم الاجتماعي الذي وصفه ريمون فيرث يكشف في الوقت نفسه عن وجود تقسيم للعمل بدائي يمكننا تمييزه في جميع مراحل تطور البشرية الاقتصادية : تقسيم العمل بين الجنسين . فعند الشعوب الأكثر بدائية ينصرف الرجال للقنص ، بينما تلتقط النساء الثمار والحيوانات الصغيرة غير المؤذية . وعند الأقوام الأكثر تطوراً يقليل ، تمارس بعض التقنيات المكتسبة من قبل الرجال فقط أو من قبل النساء فقط . فالنساء يهتمن بالأعمال التي تتم بالقرب من المسكن : رعاية النار ، الغزل ، النسيج ، صنع القدور ، الخ . أما الرجال فيبتعدون عن المسكن أكثر ، ويطردون طرائد أخطر شأناً ، ويستخدمون المواد الأساسية لصنع أدوات العمل : شغل الحشب والحجر والماج والقرن والعظام .

إن غياب تقسيم للعمل ، يؤدي إلى تشكيل مهن متخصصة ، يمنع إعداد التقنيات التي تتطلب زمناً أطول من التدريب ومعارف خاصة ، لكنه يسمح بتطور أكثر انسجاماً للجسم وللنشاط البشري . والشعوب التي ما تزال تجهل تقسيم العمل ، لكن التي عرفت كيف تتغلب على المجاعة وشر الآفات بفضل شروط الوسط الطبيعي المناسبة (البولنيزيون وبعض هنود أميركا الشمالية قبل الفتح الأبيض ، الخ) قد طورت نموذجاً بشرياً نال إعجاب الإنسان المتقدم الحديث .

أول ظهور لتناج اجتماعي فائض

إن التراكم البطيء للاختراعات والاكتشافات والمعارف يسمح بزيادة إنتاج القوت ويخفض في الوقت نفسه مجهود المنتجين الجسدي . وهذه أولى علامات نمو انتاجية العمل . وإن اختراع القوس والنشاب ، واختراع الخطاف ممحا بتعسين تقنية القنص والصيد ، وبالتالي بتنظيم نموّ الإنسانية بالقوت . ومنذ ذلك فصاعداً بات لهذه النشاطات الأولية على التقاط الثمار البرية الذي أمسى مجرد نشاط اقتصادي متمم . وأصبحت جلود الحيوانات التي تؤمر بانتظام وإحكام وأبارها وقرونها وعظامها وعاجها ، مواد أولية ، للإنسان متسع من الوقت لشغلها على الوجه الذي يشاء . وجاء اكتشاف أراضي القنص أو شطآن الصيد الغنية ليسمح بالانتقال من حالة الرحل إلى حالة القناصين أو الصيادين نصف الحضر (تبديل السكنى حسب المواسم) أو حق الحضر كلياً . هكذا هي حال أقوام المنكوبيس (القاطنين في ساحل جزر أندمان) والكلامات (هنود يقطنون ساحل كاليفورنيا) وبعض قبائل ماليزيا ، الخ^(١٣) . والانتقال إلى الحياة الحضرية المؤقتة أو الدائمة ، الذي بات ممكناً بفضل تطور انتاجية

العمل ، يسمح بدوره بزيادة هذه الانتاجية . فمع هذا الانتقال أصبح بالامكان مراعاة أدوات العمل إلى أكثر من الكمية المحدودة التي كان القوم الرحّل يستطيعون حملها معهم .

هكذا يظهر ببطء ، إلى جانب النتاج الضروري لبقاء الجماعة ، فائض دائم أولي ، شكل أولي من النتاج الاجتماعي الفائض . ووظيفته الأساسية هي السلاح بتكوين احتياطي من الأغذية ، لتجنب عودة الجماعة على نحو دوري أو للتخفيف من شرها . وقد سمعت الشعوب البدائية ، طوال آلاف السنين ، لحل مشكلة الحفاظ على الأغذية . ولم تجد قبائل كثيرة هذا الحل إلا بفضل الاحتكاك مع حضارات أرقى . وعلى هذا فالأقوام التي ظلت قناسة رحالة والتي لا تلتج بوجه عام نتاجاً فائضاً منتظماً ، تجهل جميعها الملح ، أنجح مادة للحفاظ على اللحم ^(١٤) * .

والوظيفة البدائية الثانية للنتاج الاجتماعي الفائض هي إتاحة المجال أمام تقسيم للعمل أكثر تقدماً . ففي الوقت الذي تملك فيه القبيلة احتياطياً من الأغذية متفاوت الديومة ، يستطيع بعض أعضائها أن يكرّسوا جزءاً أكبر من وقتهم لانتاج الأشياء غير المعدة للتغذية : أدوات عمل ، أدوات زينة ، آنية لحفظ الأغذية . وما كان في السابق استعداداً ، موهبة شخصية لهذه التقنية أو تلك ، يصبح الآن تخصصاً ، نواة مهنة .

والوظيفة البدائية الثالثة للنتاج الاجتماعي الفائض هي إتاحة المجال أمام نمو أسرع للسكان . إن شروط الجماعة النصفية تقصر عملياً عدد أفراد قبيلة معينة على الرجال والنساء الأقوياء الأصحاء . والقبيلة لا تستطيع أن تحتفظ على قيد الحياة إلا بعدد ضئيل من الأطفال الصغار في السن . ومعظم الشعوب البدائية تعرف وتطبق على نطاق واسع تحديد الولادات الاصطناعي الذي لا مناص منه أمام نقص توفير الأغذية ^(١٥) . وضئيل هو كذلك عدد المرضى أو العجّز الذين يمكن الاعتناء بهم وإبقاؤهم على قيد الحياة . وقتل الأطفال يُمارس بصورة شائعة . وأمري الحرب يقتلون عادة إن لم يؤكلوا . إن جميع هذه الجهود للحد من نمو السكان لا تدل البتة على وحشية الإنسان

* إلى يوم اكتشاف قدرة الملح على الحفظ - وهو اكتشاف حُلم بالنسبة إلى تكوين احتياطي دائم من البروتينين - استخدمت شتى الطرائق لحفظ اللحم . فقد جفف ودخن وحفظ في آنية من الخيزران المفرغ من الهواء ، الخ . وقد تبين أن جميع هذه الطرائق غير ملائمة لحفظ طويل الأمد .

البدائي الفطرية ، وإنما تشهد بالأحرى على مجهود للانفلات من خطر كبير : زوال الشعب بأسره بسبب نقص القوت .

لكن في الوقت الذي يظهر فيه احتياطي من الطعام متفاوت الديمومة ، يمكن أن يقوم توازن جديد بين الكميات المتاحة من القوت وبين عدد السكان . فالولادات تزداد ، ويزداد معها عدد الأطفال الذين ينجون من الموت ، ويعيش المشوهون والمسنون زمناً أطول ، الشيء الذي يزيد من عمر القبيلة الوسطي . وكثافة السكان بالنسبة إلى منطقة محددة تزداد مع إنتاجية العمل ، وهذا ما يشكل مؤشراً ممتازاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي^(١٩) . ومع زيادة السكان وتخصص علمهم ، تنمو القوى المنتجة المتوفرة للبشرية . ان ظهور نتاج اجتماعي فائض يمثل شرطاً لا غنى عنه لهذا النمو .

الثورة النيوليتية

ان تكوين نتاج فائض دائم من الأغذية هو الشرط المادي لإنجاز أم ثورة اقتصادية عرفها الانسان منذ ظهوره على الأرض : بداية الزراعة وتدجين الحيوانات وتربيتها . ويطلق على هذه الثورة اسم الثورة النيوليتية ، وذلك تبعاً للعصر القبتاريخي الذي تمت فيه - عصر الحجر المصقول أو العصر النيوليتي .

ان الزراعة وتربية الحيوانات تقترضان وجود فائض معين من الأغذية ، وذلك لسببين . أولاً لأن تقنيتهما تتطلب استعمال البذور والحيوانات لأغراض ليست بغذائية مباشرة ، بهدف إنتاج المزيد من النباتات والحم في مرحلة لاحقة . وأنت شعوباً تعيش منذ آلاف السنين على عتبة المجاعة لا تقبل بسهولة أن يحوّل هكذا ما يمكن استهلاكه مباشرة نحو هدف أبعد ، إذا لم تكن تملك احتياطياً آخر من القوت * . وثانياً لأنه لا الزراعة ولا تربية الحيوانات توفران للرجال الطعام الضروري لبقاء القبيلة ، ولأنه لا بد من احتياطي من القوت لتغطية الحقبة التي تفصل البذار عن الجني . ولهذين السببين لم تستطع لا الزراعة البدائية ولا تربية الحيوانات أن تقرضا نفسيهما من أول مرة كنظام رئيسي للإنتاج لدى شعب من الشعوب . وإنما ظهرت على مراحل ، واعتبرت

* يقول جيلن : «ان الزراعة تتطلب ... انضباطاً ذاتياً زديداً لا ينبع آلياً من الوعي الأدائي» . ويتساءل الكاتب عم إذا لم تكن الزراعات الأولى ، لهذا السبب بالذات ، قد وجدت الحماية بوصفها موقوفة على أغراض دينية صرف (١٧) .

في البدء كمنشطين ثانويين بالنسبة إلى القنص والتقاط الثمار ، وبقيتا مدة جد طويلة من الزمن مكملتين هذين النشاطين ، حتى بعد أن أصبحتا أساس معيشة الشعب .

ويفترض بوجه عام ان تربية الحيوانات الداجنة (ترجع بدايتها إلى +١٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح) ظهرت بعد المحاولات الأولى للزراعة المنظمة (ترجع بدايتها إلى +١٥٠٠٠ سنة قبل ميلاد المسيح) ، بالرغم من أن كلا النشاطين يمكن أن يظهرأ معاً ، أو حتى أن ينعكس الترتيب لدى بعض الشعوب^(١٨) . والشكل الأكثر بدائية للزراعة الذي ما يزال يُمارس إلى اليوم من قبل شعوب عديدة في إفريقيا وجزر الأوقيانوس هو حرث سطح الأرض حرثاً خفيفاً بواسطة قضيب مدبب ، أو قلبها بواسطة مسحاة . ولما كانت التربة تضنى بسرعة مع هذه الطريقة في الزراعة ، لذا كان من الضروري بعد بضع سنوات هجران الحقول المحروثة على هذا النحو واحتلال غيرها . وقد حصلت شعوب كثيرة ، وعلى سبيل المثال قبائل الهند الجبلية ، على هذه الحقول الجديدة بإضرارها النار في الغابات ؛ وكان الرماد يوفر مماداً طبيعياً (إحراق العشب)^(١٩) .

لقد أخضعت الثورة النيوليتية لأول مرة منذ فجر البشرية إنتاج وسائل البقاء لرقابة الانسان المباشرة : وتلك هي أهميتها الرئيسية . إن التقاط الثمار والقنص والصيد طرائق سلبية للتمون . وهي تقلص ، أو تبقي ، في أحسن الأحوال ، في مستوى عدد مجموع الموارد التي تضعها الطبيعة بمتناول الانسان في منطقة محددة . وبالمقابل فإن الزراعة وتربية الحيوانات طريقتان فعالتان للتمون ، باعتبار انها تزيدان الموارد الطبيعية المتوفرة للبشرية وتخلقان موارد جديدة . ومن الممكن ، بقدر واحد من العمل المنفق ، مضاعفة كمية القوت المتاحة للبشر . فهذه الطرائق تمثل إذن نقواً ضخماً في الإنتاجية الاجتماعية للعمل البشري .

كذلك فإن الثورة النيوليتية تحقق لتطور أدوات العمل دفعاً كبيراً إلى الأمام . فهي بخلفها نتاجاً فاقصاً دائماً تخلق إمكانية الصناعة الحرفية المحترفة :

« الشرط المسبق لتكون طاقات حرفية (فنية) هو توفر وقت فراغ يمكن اقتطاعه من وقت (العمل) المكرس لإنتاج أسباب الحياة^(٢٠) » .

إن بداية الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة تقودان بالأصل إلى أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل : إذ تظهر شعوب رعوية إلى جانب الشعوب المزارعة .

ومن الواجب بلا ريب أن نعو إلى النساء الفضل في التقدم الحاسم ، ذلك الذي

حققت ممارسة الزراعة . وان مثال الشعوب التي ما زالت في مرحلة الزراعة البدائية ، وكذلك الخرافات والأساطير التي لا يحصى لها عدد * ، تشهد على أن المرأة التي تقطع في المجتمع البدائي إلى التقاط الثمار وتبقى في أغلب الأحيان بجوار المسكن هي أول من بدأ بزرع بذور الثمار الملتقطة تسهلاً لتمرير القبيلة . ولقد كانت نساء قبيلة ريفياغو الهندية مرغمات على إخفاء الأرز والذرة المحصنين للزراعة وإلا أكلها الرجال . وارتباط وثيق مع تطور الزراعة على يد النساء تظهر لدى شعوب بدائية زارعة عديدة الأديان القائمة على عبادة الهات الحصب ** . وان تأسيس نظام الأمومة الذي يمكن البرهان على وجوده لدى شعوب شتى بالغة مستوى واحداً من التطور الاجتماعي ، مرتبط أيضاً بالدور الذي لعبته النساء في خلق الزراعة . ويعدد سومر وكيلا وفريتر هايشلهايم^(٢٢) عدداً كبيراً من أنظمة الأمومة التي أقيم البرهان على وجودها لدى شعوب زارعة بدائية .

التنظيم التعاوني للعمل

درس هوبوز وويلد وجنسبرغ نمط الانتاج لدى جميع الشعوب البدائية التي كانت ما تزال موجودة في مطلع القرن العشرين . وقد وجدوا ان جميع القبائل التي لا تعرف غير شكل أولي من الزراعة وتربية الحيوانات — وكل بالأحرى الشعوب التي بقيت عند درجة دنيا من التطور الاقتصادي — تجهل استعمال المعادن ولا تملك غير تقنية بالغة البدائية للخزف والنسيج .

* * تطلق عشيرة البانكا الأندونيسية على النساء اسم « بازي — غادونغ » ، أي وسائل الحصول (بازي) على القوت (غادونغ) (٢١) . »

** أنظر إلى ملاحظة ويرت غريف التالية : « إذا حكنا من وجهة نظر الأدوات والأساطير للبقية ، فأوروبا النيروليتية بأسرها كانت تحوز على نظام فريد الانسجام من الأفكار الدينية البنية على عبادة إلهة — أم متعددة الأسماء كانت معروفة أيضاً في سوريا وليبيا . ولم يكن لدى أوروبا القديمة إله . وكانت الإلهة الكبيرة تعتبر خالدة ، أبدية وكلية الجبروت ؛ ولم يكن لفهم الآبوة مكان في الفكر الديني . كان الإلهة عشاق ، لكن للذة فقط ، وليس لاعطاء أب لأولادها . وكلت الرجال يخشون ويعبدون « الشيفعة » ويطيعونها ؛ وكانت الدار التي ترعاها في كهف أو كوخ أول مركز اجتماعي لهم ، وكانت الأمومة سرهم الجمهوري (٢٢) . »

لقد حلل المؤلف الهندي ديبيراساد شافريديا مطولاً الملاحظات بين دور النساء كأول زارعات الأرض ، وبين نظام الأمومة والعبادة السحرية — الدينية لأهات الحصب ، وفقاً لتاريخ بلاده وأدبها القديم (٢٣) .

ان معطيات علم الآثار تؤكد معطيات علم أوصاف الشعوب . ففي العصر النيوليتي لا نجد في أوروبا غير أغلظ الأشكال من آنية الخزف . وفي الهند والصين الشمالية وافريقيا الشمالية والغربية ، نجد آثاراً من مجتمعات مماثلة بين الألف السادس والخامس قبل التاريخ الميلادي^(٢٥) . وان عدم وجود آنية خزفية أو نُسج متقنة يثبت غياب صناعة حرفية مستقلة تام الاستقلال . فالغائض الذي تقدمه الزراعة وتربية الحيوانات للمجتمع لا يسمح بعد بالتحرير الكامل للحرفي من مهمة إنتاج قوته الخاص .

هكذا وإلى اليوم أيضاً في قرية تايتو الصينية :

« لا يعيش أي حرفي من حرفته الخاصة وحدها ... وجميع البنائين والتجارين والحائك وشغيلة المسبك الصغير ، وكذلك معلم القرية وحارس المحصول ويختلف الاداريين البلديين يعملون مع أسرهم في أراضيهم إبان مواسم البذر والحصاد أو في كل مرة لا تأسرهم فيها مهنتهم^(٢٦) » .

يبقى المجتمع ، شأنه في مراحل أكثر بدائية من التطور الاقتصادي ، قائماً على التنظيم التعاوني للعمل . فالمشاعة بحاجة إلى عمل كل عضو من أعضائها . وهي لا تنتج بعد تنافساً قائماً كافياً ليصبح ملكية خاصة من غير أن يتعرض للخطر بقاء المجتمع كله . وتعارض عادات القبيلة وأعرافها كل تراكم فردي يتجاوز حداً وسطاً . وفروق الاختصاص الانتاجي الفردي لا تتمكس في التوزيع . والاختصاص لا يعطي مجداً ذاته الحق في تملك نتاج العمل الفردي ؛ وكذلك الحال بالنسبة إلى عمل أكثر مثابة^(٢٧) . كتب برنار موشكن : « كان التوزيع لدى قبيلة الموري خاضعاً أساسياً لهدف واحد : تلبية حاجات المشاعة . ولم يكن من الممكن أن يموت أي إنسان جوعاً طالما بقي احتياطي في مستودعات المشاعة^(٢٨) » .

وتم تطوير مؤسسات خاصة - على سبيل المثال ، التبادل الاحتفالي للهدايا وتنظيم الأعياد بعد الحصاد - لتأمين قسمة عادلة للأغذية ولغيرها من المنتجات الضرورية بين جميع أعضاء المشاعة . وترى مارغريت ميد في وصفها الأعياد المنظمة لدى شعب الأرابيش الزنجي الأوقياني ، ان هذه المؤسسة « تمثل في الواقع عقبة فعالة في وجه تراكم الثروات لدى فرد معين تراكمها غير متناسب مع تراكم سائر الأفراد^(٢٩) » .

ويكتب جورج بلاندييه الشيء ذاته بصدد قبائل الباكونفو في افريقيا الاستوائية :

« ان مؤسسة كذلك التي تسمى « مالاتي » تصبح كاشفة لسر هذا الوضع الملتبس .

ففي البدء كان لها طابع عيد سنوي (في موسم الجفاف) يتقنى بوحدة النسب بتكريره الأجداد ، ويسمح بتعزيز التضامات ... وفي هذه المناسبة يُستهلك بصورة جماعية عدد من الخيرات المتراكمة إبان السنة في جو حقيقي من التمتع والآية . وكان الإدخار [؟] الذي يتولاه رؤساء القبائل يلعب دور المحدد لعلاقات القرى والتضام . وكان « المالقي » ، بطابعه الدوري وبجحم الخيرات التي يتطلبها ، يلعب دور محرك وناظم لاقتصاد الباكونفو .

« ... انه يشهد على حقبة من التطور الاقتصادي (يصعب تحديد تاريخها) كان فيها قائض الخيرات المنتجة يفرض على البشر مشكلات جديدة : فالخيرات تتدخل في نظام العلاقات الشخصية وتشوهه (٣٠) » .

يصرح جيمس سوان واصفاً عادات هنود كايب فلاري (ولاية واشنطن) الولايات المتحدة الأمريكية) بأن من انتج وفرة من القوت ، مهما يكن نوع هذا القوت ، يدعو عادة سلسلة من الجيران أو من أعضاء أسرته لاستهلاكها معه . وإذا ما جمع أحد الهنود احتياطياً كافياً من القوت ، كان مرغماً على إقامة حفلة قدوم حتى نفاذ هذا الاحتياطي (٣١) . ومجتمع كهذا يشدد اللهجة على صفة التضامن الاجتماعي ويعتبر لا أخلاقياً كل موقف من مواقف التنافس الاقتصادي والطموح إلى الاغتناء الفردي .

لاحظ سليمان آش ، الذي قام بدراسة موضعية لتقاليد الهنود الهوبي :

« من الواجب أن يعامل عندهم جميع الأفراد بصورة متساوية ، ومن الواجب ألا يكون هناك شخص أعلى أو أدنى . والشخص الذي يوضع موضع مديح أو يتباهى بنفسه يتعرض على الفور إلى البغضاء والانتقاد (من قبل الآخرين) ... ومعظم الهنود الهوبي يرفضون أن يكونوا مرئسين على غيرهم ... وموقف الأطفال أثناء اللعب له دلالة هو الآخر . وقد علمت من المصدر نفسه أن الأطفال الصغار السن ، وكذلك المراهقين ، لا يهتمون البتة بعدد النقاط أثناء لعبة من الألعاب . انهم يلعبون بكرة السلة طوال ساعة من الزمن ، من غير أن يعرفوا من الفريق الرابع ومن الفريق الخاسر . وهم يستمتعون في اللعب لا شيء إلا لأن اللعبة تمجيبهم (٣٢) » .

إن التنظيم التعاوني للعمل يقتضي من جهة أولى التنفيذ المشترك لبعض النشاطات الاقتصادية - بناء الأكواخ ، قصص الحيوانات الكبيرة ، شق الدروب ، قطع الأشجار واستصلاح حقول جديدة - ومن جهة ثانية المساعدة المتبادلة بين أسر مختلفة في العمل

اليومي . وقد وصف العالم الانثروبولوجي الأمريكي جون هـ . بروفانس نظام عمل كهذا لدى قبيلة سيانغ دياك ، القاطنة جزيرة بورنيو . فجميع أعضاء القبيلة ، بما فيهم الساحر - الطبيب ، يعملون بالتناوب في حقل الأرز الخاص بهم وفي حقل أسرة أخرى . وهم يذهبون جميعاً إلى القنص ويجمعون الحطب للنار وينفذون أشغالاً منزلية (٣٣) .

وتصف مارغريت ميد نظاماً مماثلاً مطبقاً لدى الآرايش ، وهم شعب جبلي مقيم في غينيا الجديدة (٣٤) . ان التنظيم التعاوني للعمل يعني في شكله الصرف ان ما من راشد يستطيع الاستنكاف عن المشاركة في العمل . إذن فهو يستلزم عدم وجود « طبقة سائدة » . والمشاعة هي التي تخطط العمل حسب أعرافها وطقوسها القديمة القائمة على معرفة عميقة بالوسط الطبيعي (المناخ ، تركيب التربة ، سلوك الطرائد ، الخ) . والزعيم ، إن كان هناك زعيم ، ليس إلا تجسيد هذه الطقوس والأعراف ، وهو يسهر على تنفيذها الأمين .

ان تعاون العمل يستمر بوجه عام خلال سيورة تفسخ المشاعة القروية التي تدوم مئة عام إن لم يكن ألفاً (٣٥) . ويحذر بنا أن تنوه بأن عادة التنفيذ المشترك للمهام ، تلك العادة التي نلقاها في زمن متأخر جداً في المجتمعات المنقسمة إلى طبقات ، هي بلا ريب أصل السخرة ، أي العمل الإضافي غير المأجور ، المنفذ لصالح الدولة أو المعبد أو النبيل . وفي مثال الصين كان التطور شفافاً .

يشير ملفيل ج . هيرسكوفيتس (٣٦) إلى حالة انتقالية مثيرة جداً للاهتمام في داهومي . فالعمل المشترك « دو كبوي » ينفذ بوجه عام لصالح كل أسرة أهلية . لكن بخلاف التقاليد - وبخلاف الصيغ الرسمية - يقبل طلب أسرة ميسورة نسبياً قبل طلب أسرة فقيرة . وعلاوة على ذلك فإن رئيس الدوكبوي قد أصبح عضواً في الطبقة السائدة . والداهوميون واعون بالأصل لهذا التطور ، وقد رووا لهيرسكوفيتس بأنفسهم ما يلي :

« إن « الدوكبوي » مؤسسة قديمة . وقد وجدت قبل أن يوجد الملوك . وفي الأزمان القديمة لم يكن هناك رؤساء وكان « الدوكبويغا » (مدير العمل المشترك) يتزعم القرية . وكان جميع أعضاء القرية الذكور يشكلون الدوكبوي كما هي الحال اليوم . وكانت زراعة الأرض تتم بالشرابة . وفيما بعد ، مع ظهور الرؤساء والملوك ، انفجرت نزاعات ... » (٣٧) .

ويقول ناديل ان العمل المشترك المسمى « ايفي » في مملكة نوب النيجيرية يتم أولاً (وعلى الأخص !) في أراضي الرؤساء ؛ ويشير جوزيف بوريلي إلى تطور مماثل في « التوزيع » ، أي العمل التعاوني لدى البرابرة^(٣٨) .

الاحتلال البدائي للأرض

يوم بدأت القبائل تمارس الزراعة ، كانت منظمة بوجه عام على اساس أواصر القرابة . ويبدو أن أقدم شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي كان الثقيل ، كما ما يزال موجوداً إلى اليوم بين سكان أستراليا الأصليين .

« الثقيل » جماعة من الناس تملك وتشغل وتستثمر بالتشارك جزءاً محدداً من أجزاء البلاد . وحقوق الثقيل على أرضه الخاصة يمكن إيجازها بأن كل شخص ليس عضواً في الثقيل لا يحق له الحصول على نتاج حيواني أو نباتي أو جهادي من هذه الأرض ، إلا بناء على دعوة أو بإذن من عضو في الثقيل^(٣٩) .

وفياً بعد أصبحت الأسرة الكبيرة ، والعشيرة ، والقبيلة بوصفها اتحاد عشائر ، واتحاد القبائل التي تجمع بينها صلة قرابة ، هي الأشكال العادية لتنظيم الشعوب البدائية يوم بدأت تنقطع إلى الزراعة . فليس من المدهش إذن أن يتأثر الاحتلال البدائي للأرض وإقامة شكل أو آخر من أشكال الرقابة (الملكية) على هذه الأرض ، بهذا النمط السائد من التنظيم الاجتماعي .

طالما لم يتم الانتقال إلى الزراعة الكثيفة بمساعدة السجاد والري ، كان احتلال الأرض يتم على الإجمال في شكل احتلال قرية من قبل أسرة كبيرة ، جماعة من الرجال والنساء تجمع بينها أواصر القرابة . وفي روديسيا الشمالية لاحظ أودري بي. ريشاردز ان شعب البامبا « يعيش في طوائف صغيرة مؤلفة من ٣٠ إلى ٥٠ كوخاً ... وكل قرية تمثل أسرة كبيرة يقودها رئيس^(٤٠) » . أما لدى برابرة المغرب الحضر فإن « الحالة - النموذج ليست القبيلة ، بل ما نسميه بغير تدقيق قسم القبيلة (الأسرة الكبيرة) ... إن جميع أعضاء القسم يصرحون انهم ينحدرون من جد واحد يحملون اسمه^(٤١) » . وفي البلدان السلافية ، بين القرن السادس والقرن التاسع ، كانت القبائل « تعيش كل منها مع عشائرها الخاصة ، وفي حقولها الخاصة ، وكانت كل عشيرة سيدة نفسها^(٤٢) » .

وينتهي مارك بلوخ في وصفه الحياة الريفية في فرنسا القروسطية إلى القول :

« الخلاصة ان القرية وحقوقها هي من عمل جماعة واسعة ، وربما من عمل ... قبيلة أو عشيرة ؛ أما « القطائع* » (بالانكليزية Hides ، وبالألمانية Hufe) فهي الحصص الموزعة ... على جماعات فرعية أصغر . فما كانت هذه الجماعة الفرعية التي تشكل « القطيعة » قوتها ؟ كانت على الأرجح الأسرة ، المتميزة عن العشيرة ... أسرة ما تزال أبوية النمط ، وهي واسعة بما فيه الكفاية لتضم عدة أزواج يجمع بينهم خط القرابة . والمرادف اللاتيني لكلمة Hide في انكلترا هو Terra Unius Familiae (أرض أسرة) (٤٣) . »

ويؤكد ش . ادمون بيران في حديثه عن الحياة الزراعية في اللورين :
« أن تكون « القطيعة » في الأصل هي الحصة المزروعة من قبل أسرة واحدة ، فهذا ما تكفي للبرهنة عليه ممارسات العصر الميرو فنيجيني** ؛ ففي القرن السابع بالفعل ... كانت أعباء المزارعين المكثرين لأراضي الكنيسة وأراضي خزانة الملك تحسب على أساس رئيس الأسرة لا على أساس القطيعة (٤٤) . »

إذن فالأسرة الكبيرة ، العشيرة ، هي التي تحتل القرية ، والأسرة بحصر المعنى هي التي تبني المزرعة . والحال ان الزراعة البدائية تواجه قبل كل شيء مشكلة الاستصلاح الدوري لأراضي جديدة ، استصلاح تنفذه القرية كلها بالتشارك ، كما تشهد على ذلك أمثلة الشعوب التي بقيت ، إلى حد أيامنا ، عند هذه المرحلة من التطور ، وكما تدل عليه أغاني صينية قديمة . ومن المنطقي ، في إطار التنظيم التعاوني للعمل ، أن تبقى الأرض القابلة للحرث ، والتي جرى استصلاحها بالتشارك ، ملكية مشاعية وان يعاد توزيعها دورياً . ولا يتطور شيء نحو درجة الملكية الخاصة سوى البستان الذي حول المسكن ، والذي تكون الأمرة وحدها قد استصلحته ، أو سوى الشجرة المثمرة التي زرعها هذه الأمرة (٤٥) . والبستان هنا يعني بالأصل بستاناً مسيجاً ،

* « القطيعة » وجمعها قطائع : هي ما اختاراه كقائيل لكلمة Manse بالفرنسية ، وتعني قطعة الأرض التي تكفي زراعتها لإعالة بيت من البيوت ، أي وحدة الاستغلال الزراعية في القرون الوسطى.

« المترجم »

** نسبة إلى ميروفي أول ملك للأفرونج الذي حكم من سنة ٤٤٨ إلى سنة ٤٥٧ . وقد استمر حكم سلالة حق عام ٧٥١ .

« المترجم »

أي حقلاً مغلقاً دون الآخرين ، بالتعارض مع الحقول غير المفروزة والتي هي ملكية مشاعية * .

إن فرز الحقول القابلة للحراثة وإعادة توزيعها دورياً بواسطة القرعة تؤكدهما شهادات تاريخية ولغوية كثيرة فقد أطلق في البدء اسم Sors ** على الأراضي القابلة للحراثة في اللورين ؛ والأراضي الموزعة في فلسطين التوراة بواسطة القرعة سميت « نهلة » (حظ) ، وهذه التسمية أصبحت فيما بعد مرادفة للملكية ، الخ . وكذلك كانت الحال في اليونان القديمة (٤٧) .

وعندما استقر الحقل في النهاية مع تطور طرائق زراعة أكثر تقدماً ، ولم يعد الاستصلاح الجماعي للأراضي يلعب دوراً هاماً في حياة القرية ، بدأت تظهر الملكية الخاصة للحقول . لكن حتى في ذلك الحين ، وطالما أن المشاعة القروية لم تتحل ، فإن الملكية المشاعية القديمة استمرت تحت أشكال متنوعة . وبقي جزء ثالث من القرية - فيما وراء البيت والبستان من جهة ، والحقول القابلة للحراثة من الجهة الثانية - مؤلف في أساسه من المراعي والغابات ، بقي ملكية جماعية . وإن الحق في الرعي الشائع ، أي في استعمال جميع الحقول قبل موسم البذار من قبل ماشية جميع أعضاء القرية ، وفي التلقط بعد الحصاد ، وفي بناء أو استخدام الطواحين أو مصادر المياه بالاشتراك ، وإن تكوين القرية على شكل وحدة مسؤولة جماعياً عن دفع الضرائب ، والتمسك بعادات المعونة المتبادلة ، والحق في إقامة مزارع جديدة في مساحات مستصلحة من الغابات ، إن هذه الظواهر جميعها تثبت أن الحياة القروية ظلت تشهد طوال قرون تضامناً جماعياً قوياً ، تضامناً ترجع جذوره إلى الملكية المشاعية القديمة . من المستحيل تعداد جميع المصادر التي تؤكد وجود هذه الملكية المشتركة للأراضي لدى جميع الشعوب المتمدينة في زمن محدد من تطورها الزراعي ؛ ولشعر باقتضاب إلى بعض المصادر الرئيسية . لقد وصف يوشيتومي مشاعة القرية اليابانية ، « مورا » .

* حين استملت سلالة التانغ الحكم في الصين (عام ٦١٨ ميلادية) بفضل ثورة فلاحية ، أعادت العمل بنظام إعادة التوزيع الدوري للأراضي القابلة للحراثة ، لكنها تركت البساتين (حوالي خمس مجموع أراضي كل مزرعة) للأسر الفلاحية على شكل ملكية رثائية (٤٦) .

** ومنعما باللاتينية الحظ والنصيب والقدر . والصلة بالقرعة واضحة .

« المترجم »

ويعصف يوزويورو تاكيكوشي في مؤلفه الضخم « المظاهر الاقتصادية لتاريخ حضارة اليابان » ، الملكية المشاعية للأراضي في الأزمان الغابرة ، مع تقسم الأرض بالقرعة . وفي أندونيسيا ، كما يكتب الدكتور ج . ه . بوك ، « تمثل مشاعة القرية المشاعة الأصلية » . وقد حلل فتوغل نظام « التسينغ - تيان » ، أي نظام قسمة الحقول إلى تسعة مربعات في القرية الصينية ، ليكتشف فيه مشاعة القرية الناجمة عن التملك الجماعي للأرض^(٤٨) . ومؤلف الأستاذ ديكانس عن امبراطورية فراعنة مصر القديمة يبين صراحة ان الأرض كانت فيها بالأصل ملكية للعشيرة مع إعادة توزيع الحصص دورياً . ويؤكد ذلك أيضاً الأستاذ جاك بيرن في كتابه « تاريخ المؤسسات والحقول الخاصة في مصر القديمة^(٤٩) » . وقد اكتشف السيد جاك فوليرس ، في وصفه النظام الزراعي لدى الملوين العرب ، آثاراً ما تزال ماثلة إلى اليوم من الملكية الجماعية التي كانت سائدة في الماضي في العالم الاسلامي قاطبة :

« تسمى قرى « مشاعة » القرى التي تعود فيها ملكية مجموع الأراضي جماعياً إلى مجموع المشاعة القروية ؛ وكل عضو في هذه المشاعة لا يملك أي أرض خاصة به ، وإنما يملك حقاً في كلية الأرض . وهذا الحق يضمن له حصة محددة من الأرض عند إعادة التوزيع الدوري للأراضي ... التي تتم عادة كل ثلاث سنوات^(٥٠) » .

وبالنسبة إلى افريقيا الوسطى والشرقية كلها يعلن كتاب « افريكان سارفاي » شبه الرسمي : « يصح التأكيد على أن التصور الذي يقول بأن الأرض هي ملكية جماعية للقبيلة أو للجماعة هو التصور السائد في كل ذلك القسم من افريقيا الذي ندرسه^(٥١) » .

وبلاحظ ريمون فيرت ، أثناء حديثه عن اقتصاد تيكوبيا البولنيزي أن « الملكية التقليدية للبساتين ولأراضي البستنة هي ملكية الأمر الكبيرة (العشائر)^(٥٢) » . وثمة أبحاث تاريخية تؤكد وجود الملكية الجماعية للأرض في اليونات الموميرية ، وفي « المارك » الجرمانية ، وفي القرية الآرتيكية القديمة ، وفي القرية الهندية القديمة في زمن الأدب البوذي ؛ وفي القرية الإنكاوية التي تسمى فيها الحقول المحروثة « سابسلباشا » ، أي « الأرض (باشا) التي تخص الجميع » ؛ وفي قرية الامبراطورية البيزنطية ، ولاسيا في مصر وسورية وتراقية وآسيا الصغرى وفي البلقان قبل الاستعمار السلافي ؛ وفي روسيا القديمة مع مشاعتها القروية « أوبهتشينا » ؛ ولدى سلافبي الجنوب ، والبولونيين والمجرين النخ . ويؤكد السير جيرالد كلاوزن بالأصل في دراسة قام بها

لحساب « منظمة الأغذية والزراعة » ان الزراعة قد مورست في كل مكان ، في منشئها في إطار نظام عقاري قائم على الملكية المشاعية مع إعادة توزيع الأراضي دورياً (٥٣).

زراعة الأرض المروية ، مهد الحضارة

كانت الزراعة في البدء خرقاء وغير نظامية : فقد كان الانسان يحل طريقة المحافظة على خصب التربة . وجاء اكتشاف الري ونتائج إراحة الأرض ليقب التقنية الزراعية رأساً على عقب .

ولم تكن نتائج هذه الثورة الزراعية في الحبان . كانت تربية الحيوانات الداجنة والبدائيات الأولى للزراعة قد سمحت للانسان بأن يتولى بيده الإشراف على أسباب حياته . وسمح التطبيق المنهجي لنظام إراحة الأرض وبخاصة نظام الري ، وهو تطبيق مرتبط باستخدام حيوانات الجر ، سمح للبشرية بأن تضمن لنفسها فائضاً هاماً من الأغذية ، منوطاً بعملها وحده . وكانت كل حبة مزروعة في بلاد ما بين النهرين تفل مئة حبة عند الحصاد (٥٤) !

إن وجود هذا الفائض الدائم من الأغذية سمح للتقنيات الحرفية بأن تصبح مستقلة وتخصص وتحسن . وأمسى في وسع المجتمع أن يطعم آلاف الناس الذين ما عادوا يشاركون مباشرة في إنتاج الغذاء . وصار في وسع المدينة أن تنفصل عن الريف . وولدت الحضارة .

سبق اليونان الأقدمين في زمن هوميروس أن اعتبروا الحضارة نتاجاً للزراعة (٥٥) . وينسب صينيو العصر الكلاسيكي « اختراع » الزراعة والتجارة والحضارة معاً إلى الامبراطور الأسطوري شن - نونغ (٥٦) . ومن المفيد أن نلاحظ ان أصل إزدهار الشعب في التقاليد الآزتيكية يكن في وحي إلهي تلقاه الكاهن الأكبر في منامه ، وحي « أمر المكسيكيين بسد نهر كبير يسير بمحاذاة سفح التل حتى ينساب الماء في السهل (٥٧) » . ولا يتوجس المؤرخ هايشلهايم ، متجاوزاً هذه الأمثلة المحدودة ، من أن يصرح عن صواب بأن الزراعة كانت أسلم جميع الحضارات حتى الرأسمالية الحديثة (٥٨) . وتكتب موسوعة العلوم الاجتماعية الأميركية :

« لم يكشف التاريخ ولا علم الآثار حتى اليوم عن وجود حضارة كبيرة لا ترتبط على نطاق واسع بهذه الأنواع الثلاثة من الحبوب : القمح والذرة والأرز (٥٩) » .

إن الانتقال إلى زراعة الأرض بالري ، وظهور الحياة المدنية التي تنجم عن ذلك الانتقال ، قد تمّ في عدة نقاط من الكرة الأرضية حيثما سمحت الشروط الطبيعية .

وما يزال من الصعب أن نحدد إلى أي حد تم هذا التطور لدى كل شعب من الشعوب على حدة ؛ لكن ذلك يبدو مقرأً بالنسبة إلى بعضها على الأقل . اتنا نجد تطور الزراعة بواسطة ري الأرض ، وتطور فائض كبير دائم من الأغذية ، وتطور الصناعة الحرفية المتخصصة ، وتطور المدن ، بالتعاقب في وادي النيل والفرات ودجلة في الألف الخامس قبل الميلاد ؛ وفي وادي هوانغ - هو في الصين ، وفي إيران ، وفي جزيرة قبرص في الألف الرابع ؛ وفي وادي الهندوس وآسيا الوسطى وجزيرة كريت في الألف الثالث ؛ وفي اليونان القارية والأناضول ووادي الدانوب وصقلية في الألف الثاني ؛ وفي إيطاليا والجنوب العربي (مملكة معين* وحضارة سبأ) في الألف الأول قبل الميلاد ؛ وفي أفريقيا الغربية (حضارة غانا ومالي وسانقوا في وادي النيجر والسينغال) وفي أميركا (في المكسيك وغواتيمالا والبيرو) في الألف الأول الميلادي .

الثورة المعدنية

تطابق الثورة الزراعية على الإجمال مع نهاية عصر الحجر المصقول . فالبحر ، المحررون من عبودية الجوع المحطة ، يستطيعون أن يطوروا صفاتهم الفطرية من فضول واختبار تقني . كانوا قد تعلموا منذ زمن طويل أن في وسعهم أن يطبخوا بعض أنواع الغضار في النار ليصنعوا قدوراً . ويضعهم في النار حجارة معينة اكتشفوا المعادن ، ثم استخدمها المتلائم إلى حد الروعة مع صنع أدوات العمل . والاكتشاف المتتالي للنحاس (الألف السادس قبل الميلاد في وادي الفرات ودجلة وفي وادي النيل) ، والقصدير ، والمزيج الموفق من القصدير والنحاس المسمى بالبرونز (الألف الثالث قبل الميلاد في مصر وبلاد ما بين النهرين وإيران والهند) ، وأخيراً الحديد (+ عام ١٣٠٠ قبل الميلاد لدى الحثيين ، بعد أن جرى استخدامه على نحو متقطع لدى الشعوب القاطنة على شواطئ البحر الأسود) ، يمثل أهم مراحل هذه الثورة التقنية .

إن نتائج الثورة المعدنية هامة أولاً في ميدان الزراعة بالذات التي تظل النشاط الاقتصادي الأساسي للمجتمع . فمع استخدام أدوات عمل معدنية في الزراعة ، وقبل

* معين تعني اشتقاقياً « ماء العين » ماء الربيع (٦٠) . وفي العصر نفسه انفتحت ألمانيا وغاليا لحضارة بفضل استخدام نظام إراحة الأرض .

كل شيء المحراث ذو السكة المعدنية ، يصبح استخدام الطاقة الحيوانية في الجر ضرورياً ، وتحقق إنتاجية العمل الزراعي قفزة جديدة إلى الأمام . وقد سمح استخدام المحراث ذي السكة الحديدية بتطور الزراعة الخفيفة وبظهور المدن في الأراضي الثقيلة في القرن الثامن - السابع قبل الميلاد ^(٦١) . وسمح إدخال أدوات عمل معدنية إلى اليابان في القرن الثامن الميلادي بتوسع كبير في المساحة المزروعة ، وبالتالي بزيادة هامة في السكان ^(٦٢) .

هكذا 'خلق' الشرط المادي لانطلاق التقنيات الحرفية ولانفصال المدينة عن الريف . وتوفرت اليد العاملة بفضل نمو السكان الذي بات ممكناً بنتيجة النمو العام للرفاهية * . وتوفرت أسباب الحياة لهذه اليد العاملة المدنية بفضل زيادة فائض

* هذا النمو في السكان ، كما هي الحال بالنسبة إلى غو أي نوع حي ، هو أكثر علامات التقدم موضوعية . ان الجغرافي راتزل (٦٣) يطينا الجدول التالي عن كثافة السكان المتطابقة مع مختلف طرز الحياة في مستهل القرن العشرين ، ونحن ننقل هذا الجدول مع تبسيط ضئيل :

السكان في الليل الانكليزي المربع

قبائل القناصين والصيادين في المناطق الواقعة في عيط العالم
المسكون (الاسكيمو)
٠٠٠٠٠ - ٠٠٠١٥

قبائل القناصين والصيادين للعلانة في السهوب (البوشيان ،
الأسترايليون ، البافاغونيون)
٠٠٠٠٠ - ٠٠٠٢٥

قبائل القناصين ذات الزراعة البدائية
(دياك ، باو ، قبائل التلال الهندية ، أفقر القبائل الزنجية)
٠٠ - ٢

قبائل الصيادين الحضري على شطآن البحر أو ضفاف الأنهار
(هنود أمريكا الشمالية الغربية ،
الجزر البولينية الصينية الخ)
حق .

٢ - ٥ . الرعاية البدو

الزراع الذين دخلوا المرحلة الأولى من الصناعة الحرفية
والتجارة (افريقيا الوسطى ، الأرخيبيل الماليزي)
٥ - ١٥

البدو الزراع (كودوقان ، فارس ، شعناو)
١٠ - ١٥

الشعوب الممارسة للزراعة الخفيفة (البلدان الاسلامية في آسيا
الغربية والسودان وبلدان أوروبا الشرقية)
١٠ - ٢٥ ←

الأغذية. وتشكل المعادن بالذات المادة الأولية الأساسية لعمل هؤلاء الحرفيين . والصناعة الحرفية المعدنية ، التي كانت في البدء وبالأساس تقنية ترف وزينة ، تخصصت فيما بعد في صنع شتى أدوات العمل والأسلحة . وقد حصلت الصناعة الحرفية على استقلالها الذاتي النهائي مع عمل الحداد * .

الانتاج والتراكم

ان الزراعة القادرة على حفظ وزيادة خصب التربة تخلق فائضاً دائماً من الأغذية ، فائضاً هاماً من النتاج الاجتماعي . والنتاج الفائض هذا ليس أساس التقسيم الاجتماعي للعمل ، وانفصال الصناعة الحرفية عن الزراعة ، والمدينة عن الريف فحسب . بل هو أيضاً أساس تقسيم المجتمع إلى طبقات .

وما دام المجتمع أفقر من أن يسمح بتكوين فائض دائم ، فإن اللامساواة الاجتماعية لا يمكنها أن تتطور تطوراً واسعاً . وإلى اليوم أيضاً في بلدان المشرق حيث توطدت

حتى ٢٥	— قبائل الصيادين الممارسة للزراعة (جزر المحيط الهادي)
حتى ١٠٠	الناطق التي تقام فيها الزراعة الكثيفة (شعوب أوروبا الوسطى)
حتى ٢٠٠	الناطق التي تقام فيها الزراعة للكثيفة في أوروبا الجنوبية
أكثر من ٥٠٠	الناطق التي تقام فيها الزراعة المروية في الهند
أكثر من ٧٥٠	الناطق الصناعية الكبيرة في أوروبا الغربية

* في أوروبا القروسطية ، يبدو الحداد كأول حرفي يعمل للرق بصفة المحترف . والمرادف اللاتيني Faber والألماني Schmied لكلمة حداد يعني بالأصل حرفياً فحسب (٦٤) . بيد أن عصر البرونز ، في أوروبا الغربية والوسطى ، لم يشهد ظهور حضارة مدنية ؛ والحراث ذو السكة الحديدية هو وحده الذي خلق فيها نتاجاً فائضاً وثيراً . وللقابل سمحت الشروط للنخبة وكثافة السكك الضعيفة في أميركا الوسطى الحضارة بالانطلاق قبل أن تستخدم أدوات عمل مدنية . بيد أن هذه الاستثناءات تثبت ان انتاج وتركز نتاج اجتماعي فائض وثير هما الشرطان الأولان لظهور الحضارة . أما تباين الرطب الطبيعي فيؤدي حتماً إلى ظهور فروق في الطرائق لانتاج هذا النتاج الفائض، وإلى وجود فروق بالنسبة إلى العصر الذي توصل فيه الشعوب إلى ذلك .

على الأراضي الخصبة ملكية الموالى الذين يملكون الفلاح نصف محصوله ، إن لم يكن أكثر ، نجد أن المحاصيل في الأراضي الجبلية « أفقر من أن تتحمل الأرض عبثاً مزدوجاً ، أي عبء محاصيل ومالك^(٦٥) » . « إن العبد لا وجود له في الشروط البدائية . ولا تقوم له أسس اقتصادية في زمن لا تستطيع فيه يدان اثنتان أن تنتجا أكثر مما يستهلكه قم واحد . إن العبد يظهر عندما يتعلم الناس كيف يخزنون أو يحفظون في أعمال إنشائية واسعة منتجات العمل المتراكمة^(٦٦) » .

لقد وجد هوبوز وويلر وجنسبرغ ، بعد أن درسوا المؤسسات الاجتماعية لدى ٢٥٠ قبيلة بدائية ، أن العبودية كانت غائبة كلياً لدى الشعوب التي تجمل الزراعة وتربية الحيوانات . واكتشفوا بداية العبودية لدى ثلث الشعوب التي انتقلت إلى المرحلة الرعوية أو الزراعية الأولية ، وانتشار العبودية العام في مرحلة الزراعة الكاملة التطور . وبعد ثلاثين عاماً وصل ث . داريل فورد إلى النتائج ذاتها^(٦٧) .

وما أن يتكون نتاج فائض كبير دائم حتى تظهر بالنسبة إلى جزء من المجتمع إمكانية هجر العمل المنتج والتمتع بأوقات فراغ على حساب الجزء الآخر من المجتمع* . وإن استخدام أسرى الحرب أو غريم من السي كمبيد (في بولنيزيا يطلق على العبد اسم نانغا - توا أي رجل آت من الحرب^(٦٨)) يمثل أحد الشكلين الأساسيين لأول انقسام للمجتمع إلى طبقات . أما الشكل الثاني من هذا الانقسام البدائي فهو دفع غرامة مفروضة على جزء من المجتمع .

وحين تمارس الزراعة المتقدمة في عدد كبير من القرى الصغيرة ، تنتج كل منها فائضاً لا يكفي أبداً ، إذا ما أخذ على حدة ، لتكون صناعة حرفية معروفة ولا يكفي على الاخص لتأسيس المدن** . إن تركيز هذا الفائض يصبح الشرط المسبق لاستخدامه استخداماً فعلياً :

* ليس هذا طبعاً سوى إمكانية ؛ من الممكن أيضاً أن يؤدي وقت الفراغ المكتسب بهذه الطريقة إلى تخفيض وقت العمل لدى جميع المنتجين ، وأن يتم استغلاله في نشاطات غير اقتصادية من قبل الجميع . يبدو أن هذا ما حصل عند شعب الميان في غينيا الجديدة ، حيث أدّى استبدال قووس الحجر القديمة بقووس من فولاذ إلى تخفيض قسم الوقت المتوفر للكوس لإنتاج أسباب الحياة ، من ٨٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، وذلك لسالسيوري^(٦٨) .

** يقول أ . ل . أرنهايم العالم الأمريكي المختص في تاريخ الآشوريين أن للدين الأولى في بلاد ما بين النهرين لم تكن إلا عبارة عن قرى كبيرة تحتفظ ببنية مائلة لبنية المشاعة القروية^(٧٠) .

« إن الفائض الذي تنتجه أسرة فردية ، زيادة على حاجات الاستهلاك المنزلي ، كان على ما يبدو زهيداً للغاية في اقتصاد ريفي متأخر إلى حد أن نسبة كبيرة من عجول كل موسم كانت تؤكل . وحتى يحصل مجتمع كهذا على كمية وافرة من المنتجات الأجنبية — الملح أو المعادن على سبيل المثال — كان لا بد أن يتركز هذا الفائض (الذي تنتجه الأسر) . وان الشهادات التاريخية لحضارات البرونز في الشرق القديم والشهادات السلافية لبولنيزيا وأميركا الشمالية تثبت أن تنصيب الرئيس يمثل خطأ من التركيز وان عبادة إله من الآلهة تمثل خطأ آخر . إن الرئيس الواقعي أو الإله المتخيل يستطيعان أن يجمعا فائضاً وافراً جداً على شكل هبات عرفية طوعية أو على شكل تقدمات ، تقطعها كل أسرة أنصار أو متعبدن من فائضها الصغير الخاص^(٧١) » .

وإن ما كان طوعياً ومتقطعاً في البدء يصبح فيما بعد إلزامياً ومنظماً . فمن طريق اللجوء إلى القوة ، أي إلى تنظيم الدولة ، يتوطد نظام اجتماعي قائم على تخلي الفلاحين عن فئض الأغذية للسادة الجدد* .

ويشرح مالفينوفسكي في حديثه عن أكثر الشعوب بدائية :

« هذه الشعوب لا تملك لا سلطة مركزية ولا سياسة . وبالتالي لا تملك لا قوة عسكرية ولا ميليشيا ولا شرطة . ولا تتحارب فيما بينها على أساس قبلي . والجراح الشخصية يثار لها بهجمات مرئية على أفراد أو باشتباكات باليد ... والحرب لا وجود لها بين ظهرانيها » . ويصف ث . داريل فورد بالصورة ذاتها شيوعية العشير البدائية ، التي لا وجود فيها للرؤساء الوراثيين ، لدى قبيلة تونغو في سيبيريا الشمالية الشرقية^(٧٢) . ** . ويلاحظ هايشلهام بالمقابل ظهور تنظيم دولي في المدن الأولى :

* في مملكة توب النيجيرية ما يزال الربيع الذي ينفخ إلى الرؤساء يسمى هدية ، « كيلتا » ، في القرى ، في حين أنه بات يسمى « زكة » (دزائكا) في ضواحي العاصمة بيضا^(٧٢) . وما له دلالة أن كلمة « مخزن » العربية (« خزينة » - المترجم) التي تعني « حكومة » مشتقة من فعل « خزن » أي « راكم » و « كدس » ومنها اشتقت الكلمتان الفرنسية والإسبانية *Magasin* و *Almacén* ! ** يتمتع الرئيس (فيليكندي : من يوحد) لدى هنود التاميكوارا بسلطة تقوم على الرضى ، ولا يملك أي سلطة رادعة . وحين سأل ليفي - شتراوس أحد الهنود عن امتيازات الرئيس تلقى الجواب نفسه (« أول من يسير إلى الحرب ! ») الذي تلقاه موتيتيني عام ١٥٦٠ - أي قبل أربعة قرون ١ - عندما طرح سؤالاً مماثلاً على أحد هنود أميركا^(٧٤) .

« يتألف سكان المراكز الجديدة (المدنية) في غالبيتهم من شريحة عليا تعيش على الربوع (أي تمتلك غائض نتاج العمل الزراعي) وتتكوّن من سادة ونبلاء وكهنة . وينبغي أن نضيف إليهم الموظفين والمستخدمين والخدم الذين تطعمهم بصورة غير مباشرة هذه الشريحة العليا (أي جهاز الدولة) ... (١٧٥) » .

بالإضافة إلى مراكمة وحصر النتاج الاجتماعي الفائض ، أدت هذه الطبقات المالكة الجديدة وظائف أخرى ضرورية وتقدمية اجتماعياً . فقد أتاحت المجال لتطور الفن ، نتاج صناعة الترف الحرفية العاملة لحساب السادة الجدد . وسمحت بتمايز النتاج الاجتماعي الفائض بفضل تراكمه ، والواقع أن تمايز النتاج الفائض يتعد في الهوية مع تمايز الانتاج الصرف . وسمحت ، وإلى حد ما ، ضمنت شخصياً بفضل أوقات فراغها ، تراكم التقنيات والمعارف والقواعد التي كفلت حماية وتطوير القوى المنتجة الزراعية : معارف فلكية وجوية لتحديد نظام المياه والزمن التقريبي للحصاد وحمايته عند الحاجة ؛ ومعارف هندسية تسمح بتقسيم الحقول ؛ وتنفيذ أشغال استصلاح الأراضي ، التي باتت ضرورية بنتيجة زيادة السكان ، على نطاق يتجاوز نطاق قوى قرية واحدة أو مجموعة من القرى ؛ ولبناء الأقنيس والسدود وغيرها من الاشغال المائية اللازمة للري ، الخ * .

إن تقنية التراكم تستخدم لتبرير تلك إمتيازات مادية واسعة . وحتى إذا كانت لا غنى عنها تاريخياً ، إلا أنه ليس هناك من شيء يثبت أنه لم يكن في الإمكان أن يمارسها مجموع المجتمع نفسه مع مر الزمن . أما الامتيازات فقد اعتبرتها ، على كل حال ، الشعوب ، التي كابدت منها ، مجرد أذوات ، وكانت سبباً في ارتفاع الاحتجاجات كاحتجاجات فلاح الامبراطورية المصرية القديمة في كتاب « هجاء المهن (١٧٧) » .

وبالأصل ، فإن المقولة الماركسية عن « الضرورة التاريخية » أعقد بكثير مما يفترضه المبسطون عادة . فهي تتضمن معاً وبصورة دياكتيكية تراكم النتاج الاجتماعي الفائض الذي تحققه الطبقات المالكة القديمة ونضال الفلاحين والارقاء ضد

* منذ ٢٤٠٠ عام كتب كوتيليا، رئيس وزراء الملك موريا شاندرافوتيا في الهند، في مؤلفه « آرهاباسترا »، يفسر أصل كل الحضارة بعمل الفلاحين : « ذلك أن تدارك القرى لحاجاتها الخاصة وتمتع البشر بفرحهم الوحيد (١) في الحقول بمحان بتكاثر الحقنة الملكية والبضائع (لتجارة !) والقمع والأشياء المتقولة (للثروة للتقولة) (٧٦) » .

هذه الطبقات ، وهو نضال كانت معركة تحرر البروليتاريا الحديثة ستكون أصعب بكثير بدونه .

هل هناك « فائض اقتصادي » ؟

إن مفهوم التناج الاجتماعي الفائض ، الذي تمت جذوره إلى مفهوم الفائض الدائم من أسباب الحياة ، أسامي بالنسبة إلى التحليل الاقتصادي الماركسي . والحال ان هذا المفهوم لم يكن مقبولا حتى الآن من معظم الاقتصاديين فحسب ، بل أيضاً ، وهذا شيء أكبر دلالة ، من جميع علماء الأنثروبولوجيا والآثار والسلالات والاختصاصيين في الاقتصاد البدائي . والإحالات الكثيرة إلى أعمال هؤلاء الاختصاصيين ، المتناثرة في الفصول الأولى من هذا المؤلف ، تدل على أن المعطيات التجريبية للعلم المعاصر تؤكد صحة الفرضيات الأساسية لتحليل الاقتصادي الماركسي .

إن الهجوم العلمي الجدي الوحيد على مفهومي الفائض الاقتصادي والتناج الاجتماعي الفائض في الاقتصاد ما قبل الرأسمالي قد صدر عن الأستاذ هاري . و . بيرسون في أحد فصول المؤلف الجماعي المنشور تحت إشراف كارل بولاني وكونراد . م . آرنسبرغ وبيرسون نفسه : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الأولى » . وهو هجوم يستحق أن يدحض بالتفصيل .

يمكن تلخيص انتقادات الأستاذ بيرسون في خمس نقاط :

١ - ان مفهوم « الفائض الاقتصادي » مفهوم يكتنفه الغموض لأنه يتضمن في الواقع كيانين متباينين : الفائض المطلق ، بالمعنى الميزوبولوجي للكلمة ، الذي لا يمكن للمجتمع أن يظل على قيد الحياة فيما دونه ؛ والفائض النسبي الذي قرر المجتمع تكوينه .

٢ - والحال ان « الفائض الاقتصادي » ، بالمعنى المطلق والبيولوجي للكلمة ، لا وجود له . ومن المستحيل تحديد مستوى الحد الأدنى من أسباب الحياة الذي يموت الفرد بدونه ؛ من المستحيل تحديده بالنسبة إلى المجتمع في مجمله (١٧٨) . وعلى كل حال ، ان هذا المستوى منخفض إلى حد لا غلظك معه أي دليل على أن مجتمعا من المجتمعات البشرية قد عاش قط في مجمله على هذا المستوى .

٣ - أما الفائض النسبي فليس نتيجة تطور اقتصادي ، وليس على الأخص نتيجة نمو المعدل الوسطي لإنتاجية العمل . ان هناك دوماً وفي كل مكان فوائض ممكنة .

وقرارات خلق أو زيادة الموارد غير المخصصة لاستهلاك المنتجين هي قرارات اجتماعية يمكن أن تتخذ لأسباب غير اقتصادية البتة (دينية أو سياسية أو تنفيذية) .

٤ - ليس هناك أدنى برهان لإثبات ان ظهور « الملكية الخاصة والمقايسة والتجارة وتقسيم العمل والاسواق والتقدم والطبقات التجارية والاستغلال » يرجع إلى ظهور فائض اقتصادي في لحظات حرجية من تطور المجتمع البشري . إن مثل هذه التوكيدات لا يمكن أن تبرر إلا بالتسليم المسبق بأن « السير المنطقي للتطور الاقتصادي يقود إلى نظام سوق أوروبا في القرن التاسع عشر (٧٩) » .

٥ - وبالأصل ، ان هذا التصور كله يقوم على المادية الجلفة التي « تؤسس التطور الاقتصادي والاجتماعي على السمة الضيقة للعدة البشرية (٨٠) » . فالموارد الاقتصادية تستخدم ، على جميع مستويات الوجود المادي ، لاغراض غير اقتصادية .

ان محاجة الأستاذ بيرسون تنطلق من التمييز بين « الفائض المطلق » و« الفائض النسبي » ، وهو تمييز أدخله هو نفسه بالطبع في المناقشة . فعلى حد علنا ، لم يعتبر لا الفيزيوقراطيون ولا الاقتصاديون الانكليز من المدرسة الكلاسيكية ، ولا على الاخص ماركس والمجلس ، لم يعتبروا قط « مستوى الحياة » مفهوماً بيولوجياً مطلقاً . لكن لا يمكننا البتة أن نستنتج من هذا أن هذا المفهوم عارٍ من أي دلالة تاريخية محددة ، في كل حالة ملهومة ، أي انه يمكن أن 'يُخفَضُ' اعتبارياً المستوى المعتبر حداً أدنى لشعب من الشعوب في عصر محدد . ومن هنا يكون من الخطأ التأكيد بأن كل مجتمع يملك منبعاً يمكناً للفائض ، بغض النظر عن نمو المعدل الوسطي لإنتاجية العمل .

يقيناً ، لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر في الحياة إذا كان إنتاجه لا يكفي للحفاظ على غززون أدوات العمل ، بعد أن يكون قد وفر أدنى حد من القوت . وبهذا المعنى « المطلق » للكلمة ، لا يستطيع أي مجتمع لا يتوفر له غير المستوى المحض من الحياة « البيولوجية » أن يستمر في البقاء . لكن ما دام الإنسان لا يسيطر على أسباب حياته - وبعبارة أخرى ، ما دمنا بحضور أقوام رحل أو قبائل بدائية تعيش من التقاط الثمار والقنص والصيد - فإن هذا « الفائض » يكون غير أكيد و محدوداً للغاية ممّا . والسبب في ذلك في منتهى البساطة : إن كل زيادة استثنائية في الإنتاج الجاري لن تنتج « فائضاً دائماً » ، بل ستنتج على العكس مجاعة نظراً إلى أنها ستهدم التوازن البيئي للمنطقة المسكونة .

عندما يكتب الأستاذ بيرسون أن ما من مجتمع بشري قد عاش قط في مثل هذا

المستوى من الادقاع ، يرتكب في الواقع غلطة مماثلة لتلك التي يلوم عليها عن حق الاقتصاديين النبو - كلاسيكيين . فكما ان هؤلاء يتصورون كل النشاط الاقتصادي على ضوء اقتصاد السوق ، ينظر الاستاذ بيرسون إلى كل ماضي البشرية الاقتصادي على ضوء اقتصاد الشعوب البدائية الواقفة على عتبة الحضارة أو المتحضرة أصلاً ، أي الشعوب التي أنجزت « ثورتها النيوليتية » والتي تقارن منذ زمن الزراعة وتربية الحيوانات . لكن عندما تفكر بأن المرحلة التالية لهذه الثورة لا تشغل سوى حيز زهيد من مدة الوجود البشري على الارض ، وعندما تتصور ان مئات بل آلاف القبائل البدائية قد تلاثت قبل أن تدرك مرحلة الثورة النيوليتية ، على وجه الخصوص لانها لم تعرف كيف تحل مشكلة القوت في وسط طبيعي متبدل ، نفهم كم ان ذلك التوكيد لا سند له من الصحة .

ان الأدلة ، المنطقية والتجريبية منها على حد سواء ، تثبت على العكس ان معظم المجتمعات البشرية السابقة للثورة النيوليتية * قد اضطرت إلى خوض نضال دائم في سبيل البقاء ؛ وأن وسواسها كان هذا النضال الذي ما كان يبدو أبداً انه انتهى مظفراً ، وان جميع المؤسسات الاجتماعية التي استشهد بها الاستاذ بيرسون دعماً للأطروحة المعارضة (ولا سيما المكانة الهامة للسحر والدين في تلك المجتمعات) كانت لها وظائف اقتصادية جليلة ، أي كانت عليها على وجه التحديد أن تساهم في حل مشكلة الغذاء الباعثة على القلق . « ان الظهور العام للممارسات السحرية والدينية المقرونة بعمليات الانتاج يكشف ... ان القلق المتعلق بالقوت عنصر عُرِف دائماً ^(٨١) » .

ومن هنا كانت الأهمية البالغة للثورة النيوليتية . فلأول مرة في ما قبل التاريخ الانساني ، انتقلت السيطرة على أسباب الحياة البشرية من الطبيعة إلى الانسان . ولأول مرة أصبح في الامكان مضاعفة هذه الاسباب ، إن لم يكن بصورة غير محدودة فعلى الأقل بنسبة كانت مجهولة كلياً في السابق . ولهذا السبب بات في وسع جزء هام من المجتمع أن يتحرر من ضرورة المساهمة مباشرة في انتاج الاغذية . وليس لدى علم الآثار أو الانثروبولوجيا أي معطى يثير الشكوك اليوم حول هذا البرهان الواضح الجلي على العلاقات ما بين ظهور فائض دائم وهام من الاغذية من جهة ، وبين انفصال الصناعة

* باستثناء القبائل التي تعيش في وسط طبيعي مناسب بصورة خارقة والتي تسمى في الغالب بـ « القبائل القنصة المتطورة » .

الحرفية عن الزراعة ، وانفصال المدينة عن الريف ، وانقسام المجتمع إلى طبقات ، من جهة ثانية .

يقينا ، ان نمو المعدل الوسطي لانتاجية العمل لا يخلق سوى الشروط المادية الضرورية للتطور والتحول الاجتماعي . وليس هناك أي نوعة آلية اقتصادية ، مستقلة عن القوى الاجتماعية * . ان البشر يصنعون تاريخهم الخاص ؛ وكل مجتمع قائم يدافع عن نفسه ضد قوى التحويل . والمجتمع البدائي يدافع عن بنيته القائمة على المساواة . إذن فلا بد من ثورة اجتماعية لحل المجتمع البدائي القائم على المساواة وتوليد مجتمع منقسم إلى طبقات . لكن هذه الثورة الاجتماعية غير ممكنة إلا إذا تم التوصل إلى مستوى من الانتاجية يسمح لجزء من المجتمع بالتحرر من العمل المادي . وما دام هذا الشرط المادي - هذا الفائض الافتراضي - غير متوفر ، تبقى الثورة الاجتماعية المذكورة مستحيلة .

سيرد الاستاذ بيروسون بأن المحرك الحاسم كان على كل الأحوال محركا اجتماعيا ، استبدال « نموذج » من التنظيم الاجتماعي بنموذج آخر ** . ونحن نقبل بكل طوعية

* انظر الفصل الثاني ، فقرة : المجتمع المنظم تماونيا والمجتمع القائم على اقتصاد وقت العمل .

** سمي جورج دالتون إلى توسيع نظرات البروفيسور بيروسون حول هذا الموضوع . انه طبعا على حق عندما يفترض على الاستخدام المفروط تاريخيا لدوافع كالبحث غير المحدود عن وسائل مادية ، في تحليل مجتمع بدائي . وهو على حق أيضا عندما يفترض على استخدام مقولات مشتة عن اقتصاد بضاعي أو نقدي في تحليل هذا الاطار الاجتماعي المختلف . لكنه على خطأ عندما يستنتج من ذلك تمسقا أن ندرة الحاجات المادية مفهوم « ايدولوجي » صرف ، أو انه لا يوجد أي تفسير اقتصادي معقول لسلوك الشعوب البدائية الاجتماعي - الاقتصادي . إن التأكيد على « ان للعائلات المتعلقة بالحاجات المادية في المجتمعات البدائية هي التعبير عن لزامات اجتماعية تجريبية لا معنى لها خارج المحيط الاجتماعي التي تعبر عنه (أ٣) » ، ان هذا التأكيد يعني نسيان انه يتوجب على الشعوب البدائية ، في نهاية المطاف ، البقاء على قيد الحياة . مثلها مثل الشعوب الحديثة ؛ وان البقاء يتطلب انتاجا معينا لحاجات مادية ؛ وان التنظيم الاجتماعي ليس مستقلا عن ضرورة انتاج هذه الحاجات المادية ؛ وان «الدافع الاقتصادي» ، أي السعي إلى تأمين انتاج معين محدود ، هو موجود فعلا وحقا في هذا المجتمع البدائي ؛ وان ، إذا كان تحليل هذه البلية الاجتماعية - الاقتصادية صعبا غالبا ، يجب أن لا يملن أحد استحالته منذ البداية ، وإلا جعل مستحيلة دراسة عملية لتطور المجتمعات بصورة عامة .

بأولوية ما هو اجتماعي . لكن هل كان في إمكان اتحاد من قبائل القناصين البدائيين أن يبني الامبراطورية الرومانية ، بل حتى بابل حورايي ؟ هل كان في إمكان فلاحي بلاد ما بين النهرين أن يخلقوا الصناعة الحديثة ؟ إن الإجابة على هذين السؤالين تجعلنا نفهم الدور الاستراتيجي لزيادة الفائض الاقتصادي والنتاج الاجتماعي الفائض في التاريخ البشري ، بفضل نمو انتاجية العمل .

الفصل الثاني

التبادل ، البضاعة ، القيمة

التبادل البسيط

ان لقاء اقوام رحّل تلتقط شئ الثّمار او تقنص شئ الحيوانات ، هو الذي يخلق شروط تبادل عرضي . « إن المقايضة والتجارة تتطوران في مناطق ذات منتوجات متباينة ، حيث يقدم الدغل والساحل ، الغابة والسهل ، الجبل والوادي ، الواحد للآخر منتوجات جديدة تشجع التبادلات المتبادلة ^(١) » .

تلاحظ اودري . ي . ريشاردز ، اثناء كلامها عن شعب البامبا الروديسي الذي نادراً ما يمارس التجارة ، ان « شروط الوسط الذي يعيش فيه البامبا تقسر الى حد ما تجارتها الضعيفة التطور ، لأن الشروط على العموم متماثلة للغاية في هذه المنطقة بحيث لا تدعو الحاجة تقريباً الى أن تتبادل احدى النواحي السلع من ناحية اخرى ^(٢) » .

اذن فأصل التبادل قد نشأ خارج الوحدة الاجتماعية البدائية ، سواء أكانت قوماً رحلاً أم عشيرة أم قبيلة . ففي قلب تلك الوحدة كان يسود العون المتبادل والتعاون في العمل اللذان يستبعدان التبادل . وكانت الخدمة الواجبة على كل فرد تجاه المجتمع يقررها العرف او الطقس ؛ وكانت تتنوع تبعاً للعمر والجنس ونظام القرابة . لكنها كانت مستقلة عن السعي وراء خدمة مقابلة . والحال ان الخدمة المقابلة المقيسة هي على وجه التحديد السمة الجوهرية للتبادل .

ان هذا القياس ليس بالضرورة قياساً دقيقاً . بل كان من المستحيل ان يكون كذلك في مرحلة التبادل البسيط ، الطارئ ، العرضي . وان اقواماً وقبائل تجهل

طبيعة التناج الذي تتلقاه «مقابل» تناج آخر وتجهل اصوله وشروط انتاجه واستعماله الدقيق ، لا بد ان تترك أمر تحديد شروط هذا التبادل للتعسف او النزوة او الصدفة . ان التبادل ، تلك العملية «المقيسة» بأكبر دقة في الحياة الاقتصادية الحديثة ، قد ولد في شروط مادية تستبعد كل امكانية قياس دقيق .

ان التبادل البسيط هو تبادل طارىء وعرضي ؛ ولا يمكن أن يشكل جزءاً من الآلية الطبيعية للحياة البدائية . ومن الممكن ان ينجم على حد سواء عن ظهور طارىء لتناج فائض او عن ازمة صياغة في الاقتصاد البدائي (جماعة) * .

وفي كلتا الحالتين ، ستسمى الجماعة البدائية التي تعرف بوجود جماعات مجاورة الى اقامة علاقات تبادل ، إما بوسائل الفصب وإما بوسائل سلمية . وان التقاء فائضين عارضين ، يختلفين في الصفات الطبيعية وفي النفع وفي القيمة الاستعمالية ، يخلق الشروط الأكثر طبيعية لعملية تبادل بسيط .

المقايضة الصامتة والهبات الاحتفالية

حين تحوز جماعة بدائية بصورة منتظمة على فائض من المنتجات أياً كان نوعها ، وبعد أن تكون قد غطت حاجاتها الاستهلاكية الخاصة ، يمكن للتبادل البسيط ان يصبح تبادلاً متطوراً . ولا يعود هذا التبادل مجرد عملية عارضة تتم في اوقات استثنائية ، بل يصبح سلسلة من عمليات تبادل منتظمة الى هذا الحد او ذاك .

ان وضع قواعد دقيقة للتبادل ليس إلا نتيجة انتقال طويل انطلافاً من موقف كان فيه التبادل المتقطع يتم دونما قياس دقيق . ومع غطي التمون بالمنتجات الأجنبية — التبادل البسيط وحرب النهب — يتجاوب شكلان انتقاليان من التبادل لدى الجماعات البدائية : الهبة الاحتفالية والمقايضة الصامتة .

ان الاتصالات بين جماعات بدائية لا تربط بينها اواصر القرابة ليست بالمرءة تقريباً اتصالات بين جماعات متساوية في القوة . وهي تنطوي على علاقات تقف عند عتبة العداء ، ومرعان ما يتم تخطي هذه العتبة . ان التجربة تعلم الجماعات الضعيفة أنه من الأفضل لها أن تهرب عند اقتراب اجانب

* تلاحظ ماي مانديلوم - اديل ، أثناء حديثها عن قبيلة باشينا في افريقيا الشرقية ان «التجارة (التبادل) لا تحدث الا عندما تكون هناك ضرورة الى سد نقص التمون بالأغذية ، نتيجة موسم مجيء» (٣) .

يخشى بأسهم . وهي تعلم الآخرين أنهم إذا ما أفنوا الجماعات الأضعف التي لديها منتجات مرغوب فيها ، فإنهم قد يحسرون كل حظ في الحصول على هذه المنتجات * . وهكذا 'تقام ، عند عتبة العداء المكشوف ، علاقات تبادلية منظمة اتفاقياً يطلق عليها اسم المقايضة الصامتة . فالجماعة الأضعف تضع المنتجات المخصصة للتبادل في مكان مقفر وتتوارى الى أن يترك الطرف الآخر منتجاته الخاصة في المكان عينه .

ثمة أمثلة غزيرة عن هذه المقايضة الصامتة في التاريخ الاقتصادي . ومثال العلاقات بين المغاربة والسود في غرب جبل طارق ، الذي ذكره هيرودوت ، ومثال العلاقات بين التجار الفرس والتتر واليونانيين في روسيا الجنوبية وبين سكان السهوب المجردة في روسيا الشالية ، الذي ذكره الرحالة العربي ابن بطوطة ، يشكلان جزءاً من الأدب الكلاسيكي حول هذا الموضوع . ونلقى اليوم المقايضة الصامتة في عدة أرجاء من الكرة الأرضية : لدى قبائل الشوكشي في سيبيريا في علاقاتهم بسكان آلاسكا ؛ ولدى الزوجات القاطنات أودية شمالي جزيرة لوسون في الفلبين في علاقاتهم بالسكان المسيحيين في المنطقة نفسها ؛ ولدى قبيلة أواتوا في روديسيا الشمالية في علاقاتهم بسكان وسط البلاد ويسكان المستنقعات ؛ وكذلك في غينيا الجديدة والجزر الهبريدية الجديدة والهند واندونيسيا الخ (٥) .

وترجع اصول المقايضة الصامتة ، وكما بالأحرى علاقات التبادل الناجمة عن علاقات عداء مكشوف ، الى الاحتكاك بين شئ الجماعات البدائية التي لا تربطها أواصر قرابة مشتركة . ولقد سبق ورأينا أنه لا وجود في البداية لعلاقات تبادل ضمن نطاق الجماعة الواحدة . فالطعام وغيره من الأشياء ذات الأهمية الأولى لا تبادل بل تقاسم (٦) . إنما هناك فقط هبات بسيطة وهدايا (أشياء ثمينة ، وقائمات ، وحاجيات زينة) جرى الاتفاق على ردّها كما ما تزال الحال الى اليوم بالنسبة الى الهدايا ضمن نطاق الأسرة الحديثة الواحدة ، دونما حساب تعادلي دقيق .

لكن عندما تتكاثر الجماعات ذات النسب الموحد وتنتشر في اقليم اوسع من أن

« ان الموندوغومور (شعب صياد للرؤوس في غينيا الجديدة) يسمون كل رجولهم قصباً بحثاً عن اتصالات تجارية ، لا عن اعداء يباغثونهم فحسب... انهم يشقون من الشعب التنصيف ، نصف الجائع ، القاطن في المستنقعات الشرقية ، قدوراً للطبخ ، وسلا للوثوقة ، وكلأ... وهم يقولون انهم حريصون على ألا يقتلهم جميعاً ، وإلا فلن يبقى على قيد الحياة صناع للقدور... » (٧) .

يكون خاضعاً لإدارة مشتركة ، تنقسم الى أجزاء . ويأخذ تبادل الهدايا ، المتمثلة في منتجات متنوعة خاصة بالأقاليم التي تعيش فيها هذه الجماعات المتفرعة ، صفة المؤسسة ، ويتكرر دورياً بصورة احتفالية ، ويتنظم . والطابع الاحتفالي يعبر عن علاقات تبعية مادية واقعية فيما بين هذه الجماعات المتفرعة ، نظراً الى أن الواحدة لا تستطيع أن تستمر في الحياة بدون مساعدة الاخرى ، أو يعبر بكل بساطة عن وجود روابط القرابة (٧) .

إن مؤسسة التبادل الاحتفالي هذه للهدايا تبقى أيضاً عند الجماعات البدائية التي انتقلت الى مرحلة الزراعة الفردية ، لكن التي ظلت متجمعة في مشاعات قروية . والفرق بين المحاصيل الفردية داخل المشاعة الواحدة ، أو بين محاصيل عدة قرى مرتبطة بأواصر القرابة ، سيجري تصحيحه دورياً بواسطة تبادل الهدايا ؛ وقد كانت للعديد من علاقات التبادل الاحتفالي للهدايا ، التي تبدو وظيفتها الاقتصادية اليوم وكأنها موهبة أو غير مرئية ، كان لها مثل ذلك الاصل الوظيفي .

وقد بين كلود ليفي - شتروس بصورة مقنعة في « البنى الأولية للقرابة » مدى اندماج تبادلات الهدايا هذه ، وكذلك تبادلات النساء ، بالحياة الاقتصادية في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي ، ومدى لزوم هاتين الدائرتين المتوازيتين - اللتين يعتبرهما البدائيون بالأصل ممثلتين ، نظراً الى أن النساء أنفسهن يُعتبرن هدايا ١ - لاستمرار انسجام الجماعة الاجتماعي . ولما كان تقسيم العمل ما يزال في جوهره تقسيماً للعمل بين الجنسين ، فإن كل اختيار للزوجات لا يستند إلى قواعد معينة سيؤدي إلى إضعاف بعض الجماعات ، إن لم يكن إلى اضمحلالها .

ولهذا تقضي قواعد المعاملة بالمثل بأن الرجل « لا يستطيع ان يتلقى زوجة إلا من الجماعة التي يمكن ان تُطلب منها امرأة » ، نظراً الى أن أختاً أو ابنة قد فقدت في الجيل الأسبق ؛ في حين ان الأخ مدين للعالم الخارجي بأخت (أو أب أو ابنة) ، نظراً الى أن امرأة قد اكتسبت في الجيل الأسبق (٨) .

وينتهي ك. ليفي - شتروس إلى القول : « ان الزواج الخارجي يوفر الوسيلة الوحيدة لحفظ الجماعة كجماعة ، ولتجنب الانقسام والتجزؤ غير المحددين اللذين قد تسببهما ممارسة الزيجات في العصب الواحد (٩) * » .

١ يحادل ليفي-شتروس مع فروزر الذي يفسر تبادل النساء بعدم قدرة البدائيين على دفع «ثمن» ←

ولدى الاوزونيم إيبو (نيجيريا الجنوبية) يفسر أعضاء القبيلة أنفسهم تبادل هدايا الطعام بالصورة التالية :

« يؤكد الشعب انه في الماضي ، قبل إدخال دقيق المنيهوت في مطلع هذا القرن ، كانت تحمل فاقة شديدة إلى القوت خلال الأشهر الثلاثة (حزيران - آب) السابقة للجني السنوي البطاطا الصينية . والنظام القديم لتحويل القوت ما يزال مطبقاً في هذه المرحلة : فجميع الذين يملكون أغذية يقدمونها هدية ... وهكذا يرغم الرجال على تقديم هدايا من الأغذية لزوجاتهم ولأقاربهم من ناحية الأم^(١١) . »

ويمكن لممارسة التبادل الاحتفالي أن تتجاوز حدود القبيلة الواحدة لتمتد إلى عدة قبائل أو شعوب تقطن منطقة محددة . وكما ان التبادل الاحتفالي داخل جماعة ضيقة يعبر عن روابط التضامن والتعاون الوثيقة في العمل ، كذلك فإن امتداده إلى عدة قبائل وشعوب يعبر عن مجهود لتثبيت علاقات التعاون السليمة بينها^(١٢) .

« في البدء كانت البعثات (التي تأتي للوفاء بما عليها من ضرائب) محض تدابير يتخذها أمراء بلاد النانينغ (جنوب شرقي آسيا) الذين كانوا يرسلون إلى العاصمة الصينية مندوبين يحملون رسائل تهنة أو تكريم لبلاط الصين . وقد استقبلوا دوماً كرسل متواضعين يقدمون طاعة سادتهم إلى « ابن السماء » . وطبعي انهم كانوا يحملون معهم هدايا من منتجات بلادهم ، وكان الامبراطور ، بدافع من طيبة القلب ، يهديهم منتجات أخرى مقابلها . وكانت قيمة هذه الهدايا الصينية أكبر قيمة في غالب الأحيان من الهدايا الآتية من جاوا وبورنيو والماليزيا ؛ ولكن حتى على فرض انها كانت متعادلة في القيمة ، فإنها كانت تشمل بشكل واضح نواة أولى للتجارة الدولية^(١٣) . »

→ (كذا) آخر مقابلين . وهو على حق اذ يلوم فروير على افتراضه وجود «حسابات» في الماضي مع انها لم توجد الا في المجتمعات الأكثر «تطوراً» بكثير . لكنه يخطئ اذ يستنتج : « ليس في تبادل النساء شيء يشبه حل معقولا لمشكلة اقتصادية ... فهو عبارة عن فعل وجدائي (١) بدائي وغير قابل للقسمة ... » . والواقع ان ليفي - شتراوس قد نوه بنفسه بالدور الاقتصادي الحيوي الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد البدائي . اذن فالرغبة في تنظيم « تداول النساء » بصورة تضمن لجميع الرجال الأسوياء أكبر مساواة في فرص الزواج تتجاوب فعلاً وحققاً مع ضرورة اقتصادية تتوازن الاجتماعي (١٠) .

عندما يحتل النشاط الاقتصادي الفردي - وقبل كل شيء الزراعة - مكانة متزايدة الأهمية في إطار المشاعة القروية ، وعندما تتضاعف وتنظم علاقات التبادل الاحتفالي للهدايا والمقايضة الصامتة ، تدخل عناصر متعاظمة باستمرار من قياس وحساب الهدايا المتبادلة إلى المشاعة حفظاً لتوازنها الاقتصادي . وهكذا يتعايش في « الديزا » ، المشاعة القروية الأندونيسية ، شكلان من النشاط الاقتصادي : « السامبا سينامبات » وهو نشاط غير مكافئ موجه لتلبية الحاجات الحيوية ، و« التويلونغ منسيلونغ » وهو نشاط موجه لتحقيق الحاجات الفردية الذي يحق للمرء أن ينتظر على أساسه خدمة مقابلة معادلة إلى هذا الحد أو ذاك ^(١٤) . وقد وجد شتر ^(١٥) ، بعد أن درس معظم أمثلة التبادل الاحتفالي للهدايا ، أن مبدأ التعادل ، أي الحساب الدقيق للخدمة المقابلة ، يلعب ، في معظم الحالات دوراً بالغ الأهمية . يقيناً ، إن هذه المرحلة ما تزال بعيدة عن اقتصاد السوق القائم على إنتاج البضائع . لكن بعض التعادلات مقبولة بوجه عام ، بل لها طابع المؤسسة ، كما يتضح من قانون جوراي ^(١٦) .

التبادل المتطور

إن المقايضة الصامتة والهبة الاحتفالية هما شكلان انتقاليان بين التبادل البسيط والتبادل المعمم ، يمكن أن نشير إليها بلفظه مشتركة هي التبادل المتطور .
ينجم التبادل المتطور عن لقاء فائض اعتيادي مع منتجات أخرى ، لا عن لقاء فائضين عارضين . وعلى هذا فالمقايضة الصامتة والهبة الاحتفالية على حد سواء تستطيعان أن تأخذا شكل التبادل المتطور ؛ وتستطيعان أيضاً أن تتجاوزا هذا الشكل وتتدججا بالتبادل المعمم بحصر المعنى .

في المجتمع البدائي الذي لم تحصل فيه بمد الصناعة الحرفية على استقلالها الذاتي ، يمكن أن يظهر تخصص إقليمي ، تقسم إقليمي للعمل ، بسبب الميزات الخاصة لإقليم محدد . والقبيلة التي تقطن إقليمياً كهذا تستطيع أن تبصر إلى حد كبير إلى إنتاج هذا الاختصاص ، وتظهر تجاه القبائل المجاورة كاختصاصي جماعي . إنها تنتج فائضاً لا بأس به من الحاجة المذكورة وستقايضها مقابل المنتجات الخاصة لغيرها من القبائل . إن ما قبل التاريخ وعلم السلالات يشيران إلى أن أدوات العمل والزينة هي أولى المنتجات القابلة للانطلاق بكميات كبيرة من مركز محدد للإنتاج عبر عمليات التبادل المتطور .

هكذا نرى قبيلة الغورو في ساحل العاج ، قبل الفتح الاستعماري ، تتبادل مع شعوب السبب ، جوزة الكولة بوجه خاص ، التي كانت تنتجها ، بمقابل «سومب» ، أي قضبان حديد مستعملة في آن واحد كأداة أولية لصنع أدوات زراعية وأسلحة ، وكوسيلة تبادل . فكانت الكولة و« السومب » مادي تجارة بين الجنوب والشمال متكاملة فعلاً بين منطقتين جغرافيتين مختلفتين ^(١٧) . يجب أن نلاحظ أيضاً ان الغورو كانوا ، مع هذه التجارة الحقيقية وفي الوقت نفسه ، يحافظون على علاقات تبادل احتفالي للهدايا مع قبائل كـ « البولي » ، الذين يعتبرونهم من الأقرباء ^(١٨) .

وقديماً ، في عصر الحجر المنحوت ، كانت قد نظمت ورشات حقيقية للأدوات الحجرية ، ولا سيما في سان آتول وفي جزيرة بوهلو في جنوب غربي الترويسج . وفي عصر الحجر المصقول ، كانت توجد مناجم حقيقية لحجر الصوان في مصر وصقلية والبرتغال وفرنسا (غران - بريسيني) ، وفي غريمس غراف ويسيبري في انكلترا ، وفي اوبورغ وسبين في بلجيكا ، وفي السويد وبولونيا (غاليسيا الشرقية ومحافظة كيلشي) . وقد وجدت في جزيرة ماروبا بقايا مشاغل للأدوات الحجرية مونت جزءاً كبيراً من غينيا الجديدة ^(١٩) . ويشير هايشلهام الى عدد كبير من المصادر التي يبدو انها تؤكد تداول أدوات الزينة في دائره واسعة جداً منذ غابر الأزمان البدائية ^(٢٠) .

ومع تقدم انتاجية العمل وتكوين فوائض منتظمة صغيرة لدى العديد من القبائل والأقوام المتجاورة ، أمكن لنظام التخصص الاقليمي هذا ان يتسع على شكل شبكة تبادل منتظمة ويقود إلى تقسيم إقليمي حقيقي للعمل . ففي حوض الأمازون على سبيل المثال تملك قبائل شتى اختصاصاتها الذاتية : فقبائل المينيميل معروفة بوجه خاص بآنتها الفخارية ؛ وقبائل الكاراهون تنتج مموماً شديدة الأذى ؛ وقبائل البورو متخصصة في صنع السجاد والأربطة والأنايب ؛ وقبائل التينوتو بارعة في صنع الأراجيح ^(٢١) . والتبادلات تنظم تدريجياً بين هذه القبائل على أساس هذه الاختصاصات .

لكن صنع المنتجات الخاصة لا يمثل بالنسبة إلى كل قبيلة من هذه القبائل سوى نشاط فرعي ثانوي من الحياة الاقتصادية . فهذه الحياة تظل في جوهرها قائمة على القطاف والقتنص والصيد (مع بداية زراعة أحياناً) أي على البحث عن القوت . ولا وجود بعد لأي تخصص حرفي داخل القبيلة ، والتبادل المتطور غائب عنها كلياً اللهم إلا في شكل الهبة الاحتفالية الجيني . واولئك الذين يصنعون اليوم آنية فخارية ، يتوجب عليهم

غداً أن يذهبوا للقنص أو للعمل في الأرض ، إذا كانت القبيلة تريد تجنب الوقوع في براثن المجاعة .

التجارة

مع الثورة النيوليتية يخلق تطور الزراعة وتكوين فوائض دائمة امكانية تبادل دائم مع الشعوب التي لا تملك بعد مثل هذه الفوائض ؛ فيدخل التبادل في مرحلة جديدة . ولا تعود التبادلات مقتصرة على بعض المنتجات النادرة لتخصص محلي . وتشمل منذ ذلك مجموع منتجات منطقة كاملة ؛ وتظهر للوجود اسواق محلية . وصحيح أن كل قبيلة أو كل قرية تستمر في قلبية حاجاتها الخاصة إلى حد كبير . لكن لا تعود هناك أي قبيلة أو أي قرية مستقلة كل الاستقلال عن وارد من المنتجات الأجنبية .

« تحوز مشاعات عديدة (في نيجيريا الجنوبية) على فائض من الأغذية وغيرها من مواد الاستعمال اليومي ، كالآنية الفخارية أو البسط أو الأدوات الخشبية ، يصل ، بواسطة أسواق محلية عديدة ، إلى المشترين من سائر المشاعات... وهكذا قرى غابات آغوا ، على سفوح تلال اوبان ... تبادل لحوم الصيد المدخنة في أسواق القرى المجاورة لنهر الصليب حيث تشتري البطاطا الصينية التي لا يحنجها في غالب الأحيان السكان المحليون بل قبائل الايبو التي تعيش على بعد حوالي عشرة كيلومترات على النهر . وكذلك فإن قرى الخرافين القليلة للتمدد نسبياً والثابتة عن بعضها بعضاً ، تنتج جميعها تقريباً فوائض ومنتجاتها توزع على مساحة ٢٠٠ كم^٢ ، أو أكثر . وهكذا ، وبالرغم من أن المشاعة المائلية ، وكم بالأحرى المشاعة القروية ، مكنتها بذاتها إلى حد كبير من حيث الأغذية ومعظم مواد الاستعمال الجاري ، إلا أنها لا تغطي في غالب الأحيان أو لا تغطي أبداً جميع حاجاتها » (٢٢) .

إن نظام التبادل المعظم يتطابق مع بدايات الصناعة الحرفية داخل القرية أو القبيلة . لكن هذا التخصص هو تخصص داخل مشاعة قروية . والحرفيون الذين يهجرون أكثر فأكثر العمل الزراعي يتلقون قوت يومهم كقنابل عن خدماتهم . إذن فالتبادل داخل القرية أو القبيلة يظل بدائياً . وهكذا هي الحال على سبيل المثال لدى سكان جزر ماركيزا في المحيط الهادي ، أو لدى قبائل الكافليتشو والكوغو في افريقيا الشرقية . وقد أصبح بعض الحرفيين فيها مستقلين تمام الاستقلال ؛ وغيرهم لم يصل إلى ذلك بعد . وحرفيو الصنف الأول يتلقون سنوياً من المشاعة القروية كمية معينة من

القوت والملابس وأدوات الزينة مقابل عملهم الاجالي . وحرفيو الصنف الثاني يتلقون المساعدة من أعضاء آخرين في القبية في العمل الذي يقومون به في الحقول التي ستؤمن لهم أسباب حياتهم^(٢٣) . وفي كلتا الحالتين ، لا نستطيع أن نتكلم عن تبادل بالمعنى الدقيق للكلمة .

إن التبادل المعمم بين القرى والقبائل والأقوام المختلفة يتم بصورة جماعية إلى هذا الحد أو ذاك ، من قبل المنتجين أنفسهم ، أو من قبل جزء من المجتمع (النساء على سبيل المثال *) أو من قبل ممثلي المشاعة . أنه ليس بعد وفي حد ذاته نشاطاً اقتصادياً متخصصاً :

« في أوروبا القرون الوسطى ، كما في المناطق الزراعية في أيامنا ، كان في مقدور المنتج المتوسط أن يصرّف الفوائض الصغيرة من مشروعه العائلي (بيض ، جبن ، دجاج خضار ، حليب ، ماشية ، وحتى القمح) بدون مساعدة تاجر محترف . كذلك كان في وسع المنتجين والمستهلكين ، أننا وحدت صناعة منظمة على شكل وحدات حرفية صغيرة وحيثما كانت تصنع البضائع بكميات صغيرة أو حسب الطلب ، أن يتعاملوا فيما بينهم بدون تدخل تاجر . ولم يكن الحداد أو خزاف القرية هما وحدهما اللذين يبيعان منتجاتهما بنفسها ، بل أيضاً القصاب والحجاز وصانع الشموع في المدن^(٢٤) » .

وقد تبدل هذا الوضع مع الثورة المعدنية . فالمعاهدان الأولى التي عرف الإنسان استعمالها ، النحاس والقصدير ، لم تكن متوفرة في جميع البلدان ، ولا على وجه الخصوص في البلدان التي شهدت أول انطلاقة للحضارة بفضل الزراعة المروية . فالمناجم محصورة في بعض المناطق المحدودة ، ولا سيما المناطق الجبلية ، حيث أمكن استخدام المعادن المذكورة لحقبة طويلة من الزمن لأغراض تزيينية ، من غير أن تولد ثورة عداية بالمعنى الاقتصادي للكلمة .

* بقدر ما أن النساء هن اللواتي كنّ السباقيات إلى ممارسة الزراعة ، نستطيع أن نفهم أنهن كنّ السباقيات إلى ممارسة تبادل فائض الأغذية بصورة منتظمة . فقد كانت النساء ، حسب التقاليد الصينية ، أول من مارس التجارة . وإلى عهد قريب كلت التجارة كلها في أيدي النساء لدى الأقوام التالية : التوغو والصومالي والغال والماسي في إفريقيا ، والتتار والتبتيين في آسيا^(٢٥) . ويلاحظ فوردروسكوت واديل الظاهرة نفسها في نيجيريا . وفي نيكاراغوا ، قبل مجيء كولومبوس ، كنّ في مقدور النساء وحدهن أن يظفرن في السوق^(٢٥) . كذلك كانت النساء من وحدهن اللواتي يتماطين بالبيع في السوق المحلية لمملكة دلهومي .

والحصول على تلك الفلزات ، اضطرت الشعوب المزارعة التي تملك فائضا كافيا من الأغذية والتقنيات وأوقات الفراغ ، اضطرت للذهاب للبحث عنها أنى وجدت ، عن طريق النهب أولاً بلا ريب ، ثم عن طريق التبادل العادي^(٢٧) . ولم يعد في الامكان أن يظل التبادل على مسافات واسعة ، التبادل الدولي بين مناطق تفصل بينها مئات الكيلومترات ، نشاطاً ثانوياً ، إلى جانب الصناعة الحرفية أو الزراعة . وهكذا حدث تقسيم جديد في العمل ، وانفصلت ممارسة التبادل عن سائر النشاطات الاقتصادية ؛ وولدت التجارة .

تتطابق الثورة المعدنية ، لدى الشعوب البدائية ، ظهور الصناعة الحرفية المحترفة مع تعميم التبادلات . والحرفيون الأوائل المتحررون نهائياً من الأعمال الزراعية هم الحدادون الجوالون (ما زال نلقاهم إلى اليوم لدى البانتو في افريقيا الاستوائية ولدى الفوبلي في افريقيا الغربية) . والثورة المعدنية ، لدى هذه الشعوب ، إذ تمنح التجارة استقلالها الذاتي ، تفصلها نهائياً عن الصناعة الحرفية ، كما تفصل هذه الأخيرة عن الزراعة .

ومن المفيد أن نلاحظ أن كلا شكلَي التبادل ، التبادل المعمم غير المتخصص والتجارة المتخصصة بمحصر المعنى ، يتطابقان على العموم في مناطق زراعية . هكذا فلدى هنود قبيلة الـ « الشورتي » ، في غواتيمالا ، يذهب الفلاحون والحرفيون بأنفسهم إلى السوق المحلية مرة كل اسبوع ، وإلى سوق المحافظة مرة كل شهر أو شهرين ، لبيعوا وقوائضهم الصغيرة . لكن التاجر الذي يستورد المنتجات التي لا تأتي من المنطقة نفسها هو تاجر محترف . والتمييز نفسه ملاحظ لدى النوب ، في نيجيريا^(٢٨) .

منذ عصر النحاس تطورت التجارة بوجه خاص في الحضارة المصرية الاولى السابقة لظهور السلالات الملكية ؛ وفي الحضارة الاولى التي ظهرت في بلاد ما بين النهرين والتي تعرف بقبل الطوفان ؛ وفي أقدم حضارة مكشوفة في موقع طروادة في آسيا الصغرى ؛ وفي الحضارة الكريتية - الميسينية في اليونان ؛ وفي حضارة الأزتيك في المكسيك قبل الفتح الاسباني ؛ وفي الحضارة الصينية والهندية واليابانية القديمة ، الخ .

جاء في أحد كتب الأدب الصيني الكلاسيكي ، « ملحقات قانون تغييرات كون فوتسي » ، أن الأسواق (أي التجارة) تم اختراعها في الزمن نفسه الذي تم اختراع المحراث فيه ، أي في الزمن نفسه الذي طرأت فيه على الزراعة تغييرات هامة بنتيجة الثورة المعدنية^(٢٩) .

ومع عصر البرونز أصبح تطور العلاقات التجارية الشرط المسبق لاستخدام المعارف التقنية استخداماً منتجاً . وقد أثبت غوردن تشايلد ، بدراسته بعناية مناجم النحاس والقصدير التي كانت متوفرة آنذاك ، إنه كلما راحت شعوب البحر المتوسط تنتقل إلى صنع الأدوات البرونزية ، كانت تقيم بالضرورة علاقات تجارية دولية مع بلدان عديدة . ومن الهند إلى مكندنافيا لا توجد سوى أربع مناطق كان يمكن فيها اكتشاف هذين المعدنين في آن واحد ، وهي القفقاس وبوهيميا واسبانيا وكورنوايل (٣٠) . والحال أن عصر البرونز لم ير النور في أي من هذه المناطق الأربع .

إن الشعوب التي كانت وراء مولد ذلك العصر قد اضطرت ، للحصول على هذين المعدنين الثمينين ، إلى تنظيم بعثات تجارية كبيرة - إلا إذا كانت حملات غزو دورية كتلك التي ألحقت مناجم شبه جزيرة سيناء بمصر منذ السلالة الثانية (٣١) * . وقد اخترعت المجالة والسفينه الشراعية منذ عصر البرونز قرافتنا تقدم الحضارة في العالم القديم قاطبة . وربطت قوافل منتظمة مصر ببلاد ما بين النهرين عبر جزيرة سيناء وفلسطين وسورية ، وربطت بلاد ما بين النهرين بالهند عبر إيران وشمالى افغانستان ووادي الهندوس . ومنذ عصر البرونز انمعدت صلات تجارية واسعة ، في اوربا التي كانت ما تزال مهجبة ، بين بحر البلطيق والبحر المتوسط ووادي الدانوب والسهل البانوني والجزر البريطانية .

وبعد أن استقرت هذه التجارة الدولية وأصبحت سلمية ، بقيت بيد الدولة ، وكانت تتم في البدء بواسطة تجار موظفين . وكان مرفأ - مستودع محاييد يؤمن اللقاء بين أمتين (٣٢) .

الانتاج للحاجات وانتاج البضائع

إن إنتاج المجتمعات البدائية هو أساسياً انتاج للحاجات . فالمنتجون ينتجون لتلبية حاجات مجتمعهم الوسيط (القبيلة أو العشيرة) أو الضيق (الأسرة) . ولا فرق في ذلك بين الشعوب التي ما تزال تلتقط قوتها التقاطاً وبين الشعوب التي تنتجه انتاجاً

* استطاعت الصين ، التي فيها كميات وفيرة من النحاس والقصدير ، ان تدخل مبكراً في عصر البرونز . وقد حققت فيها للتجارة الداخلية نتيجة لذلك تطوراً سابقاً ومتوقفاً على التجارة الخارجية . اذن فالدور الحاسم للثورة المعدنية في تطوير التجارة يتأكد أيضاً في هذا المثال الاستثنائي . وفي اميركا ظهر النحاس والقصدير في هضاب البيرو العالية فكذلك أساس حضارة الإنكا .

يكل ما في الكلمة من معنى . والامبراطوريات الاولى المشادة على أساس الزراعة المروية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الشعوب من حيث السمات الاقتصادية . فالملوك أو الكهنة الذين يركزون الفوائض ، يستخدمونها لتلبية حاجاتهم الخاصة أو حاجات المجتمع بأسره . وانه لما له دلالة أن يسمى ملك بإبسل في نقوشه الرسمية « فلاح بابل » أو « راعي البشر » أو « راوي الحقول » . وفي مصر أطلق على الفرعون والادارة الحكومية اسم « برو » أي البيت الكبير . وفي الصين سمي أحد الأباطرة الخرافيين الذين يقال أنهم أسسوا الأمة ، هيو تسي أي الأمير - الذرة البيضاء (٣٣) . وبالفعل يبدو مجموع الاقتصاد وكأنه اقتصاد مزرعة كبيرة تنتج قيماً استعمالية لتلبية حاجاتها (٣٤) .

ومع الصناعة الحرفية المستقلة ظهر نوع جديد من الإنتاج . فالمنتجون ، الفلاحون - الحرفيون الذين يعيشون داخل المشاعة القروية ، لا يحملون إلى السوق إلا فائض إنتاجهم ، أي ما يتبقى من هذا الإنتاج بعد تغطية حاجات أسرهم ومشاعتهم . أما الحرفي - المتخصص المنفصل عن المشاعة ، كالحداد أو الخزاف الجوال ، فيكف عن إنتاج القيم الاستعمالية لتغطية حاجاته الخاصة . ويكون مجموع انتاجه مخصصاً للتبادل . وإنما كمقابل لمنتجات عمله سيحصل على أسباب عيشه ، وعلى الملابس الخ ، لتغطية حاجاته الخاصة وحاجات أسرته . إن الحرفي المستقل بنفسه ، والمنفصل عن المشاعة القروية ، لا يعود ينتج سوى قيم تبادلية ، سوى بضائع مخصصة للسوق .

ومن ينتج أساساً قيماً استعمالية ، مخصصة لتلبية حاجاته الخاصة أو حاجات مشاعته ، يستمر في الحياة بفضل منتجات عمله الخاص . فالإنتاج والمنتجات ، والعمل ومنتجات العمل متحدة الهوية بالنسبة اليه في الممارسة كما في وعيه . أما في انتاج البضائع فإن هذه الوحدة تنفصم .

إن منتج البضائع لا يعود يعيش مباشرة من منتجات عمله الخاص؛ بل على العكس، فهو لا يستطيع أن يستمر في العيش إلا بشرط تصريف هذه المنتجات . انه يعيش، كما يقول غلوتز عن الحرفيين اليونانيين في العصر الهومييري ، من عمله وحده لا غير . وما يزيد في صحة هذا الرأي أن أولئك الحرفيين الأوائل يذهبون إلى منازل زبائنهم ويتلقون منهم المادة الأولية لإنتاجهم (٣٥) . وهذا هو شأن معظم المجتمعات عند أول تطور لإنتاج البضائع : وبخاصة في مصر والصين واليابان والهند ، وفي مطلع العصر الوسيط الاوروي (٣٦) .

إن إنتاج البضائع لا يظهر دفعة واحدة كما لا يظهر بالنسبة إلى مجموع المجتمع. فحين تصبح الصناعة الحرفية محترفة ويصبح بعض الحرفيين منتجين للبضائع منفصلين عن المشاعة القروية ، يستطيع الفلاحون وسائر الحرفيين أن يستمروا في العيش ، طيلة قرون ، كمنتجين للقيم الاستيعابية . إنهم لن يتبادلوا سوى فوائض قليلة من انتاجهم للحصول على بعض البضائع التي يحتاجونها . وهذه البضائع تقتصر أساساً على السلع والحديد (معادن) . هكذا كانت الحال في الصين ، وأوروبا العصر الوسيط ، وروسيا العصر الوسيط* ، ويايان العصر الوسيط ، وفي مشاعة القرية الهندية ، وفي افريقيا ، وفي اميركا قبل مجي كولومبوس ، الخ (٣٧) .

يقتصر التبادل المعمم والمتخصص ، التجارة ، في البدء على المادان وعلى أدوات الزينة (منتجات كالية) المحصنة على الاجال للدولة (الملك ، الامير ، المعبد) . لكن انتاج البضائع سيبلغ مستوى أعلى لحظة يقدم للتجارة منتجات حرفية وزراعية أيضاً . وإن اختراع العجلة للعجالة يفسح المجال أمام استخدام مبدأ الدورات في تقنية صناعة الخزف . ودولاب الخزاف هو أول أداة عمل تقسح المجال أمام « صناعة الجملة » للبضائع المحصنة للتجارة .

كثيراً ما يشير علم أوصاف الشعوب إلى انه إذا كانت النساء أول من مارس صناعة الخزف طالما انها كانت صناعة منزلية أو قروية ، فإن الرجال هم أول من استخدم دواليب الخزاف وأصبحوا اختصاصيين يملكون للسوق (٣٨) . أما المنتجات الزراعية المحولة إلى بضائع فقد ظهرت عندما تكونت جماعات بشرية منفصلة كلياً عن إنتاج أسباب الحياة ، جماعات من الحرفيين والتجار والإداريين ، أي مجتمعات مدنيّة . ويرى بولانيي ان الأسواق المحلية الأولى للأغذية قد تكونت في ليديا ثم في آثينا . إلا انه يخامرنا الشعور بأن مثل هذه الأسواق قد وجدت في الصين أيضاً في القرن الخامس قبل الميلاد ، إن لم نقل قبل ذلك (٣٩) .

المجتمع المنظم تعاونياً والمجتمع القائم على اقتصاد وقت العمل
في المجتمع البدائي الذي لا ينتج سوى القليل من الفوائض أو لا يلتجئها بالمرة ،

* الاسم القديم للتاجر في التجارة الداخلية ، « براسول » ، يشير إلى تجارة الملح ، بالرغم من أن هذا الاسم أصبح فيما بعد تسمية عامة لكل تاجر بالفرق .

— يشير المدون البكري إلى أن أهم سلع التجارة . في مملكة النانا الإفريقية القديمة ، كانت الملح والذهب .

يقوم التنظيم التعاوني للعمل على العرف والطقوس التي تنظم النشاطات الاقتصادية الأساسية . وفي المناطق المحرومة التي يصعب فيها التمكن بالقوت ، يمكن لتعاون العمل أن يستازم نشاطاً اقتصادياً متواصلاً ، مشتطاً إلى أقصى حدود القوة الجسمية البشرية . أما في المناطق التي حبتها الطبيعة بوضع أفضل ، كجزر المحيط الهادي ، فإن إنتاج النتائج الضروري قد يستهلك جزءاً زهيداً نسبياً من الوقت المتوفر ، بينما يكرس باقي الوقت للتسلية .

وما من مجتمع مشاعي يحذف عادة بطوع إرادته قسماً هاماً من أوقات فراغه ليعمل وينتج المزيد ، إذا لم تكن ترغبه على ذلك ضرورات اقتصادية واجتماعية * . والضرورة الاقتصادية إنما هي الحاجة إلى الحصول على فائض أكبر من المنتجات بهدف الحصول ، عن طريق التبادل ، على الحاجات الضرورية لحسن سير المجتمع ، تلك الحاجات التي لا ينتجها بنفسه (بعض أنواع القوت ، الملح ، المواد الأولية لصنع أدوات العمل ، أدوات الزينة ذات الوظيفة الطقسية ، الخ) . والضرورة الاجتماعية هي الضرورة التي تحتم التخلي بصورة نظامية عن فائض ما لسلطة مركزية ، إما لصالح المجتمع (لتنفيذ أعمال الري ، الخ) وإما على إثر فتح يفرض بالقوة غرامة كهذه .

ومن الممكن أصلاً أن تتضافر الضرورتان . كتب الفريد متركلم عن قبيلتي الماجو والبور اللتين تعيشان في بوليفيا الشرقية : « كانتا بحاجة شديدة إلى المعدن الذي يسهل الكفاح اليومي في سبيل الحياة ، بحيث أنها أمام عدم توفر بضائع أخرى مقبولة من البيض ، كانتا تتعاطيان بسرعة تجارة الرقيق (١١) » .

وبمباراة أخرى : ان نمو النتائج الفائض إلى أكثر من حد ضيق (احتياطي القوت) ليس نتيجة تطور مستقل ذاتياً في الاقتصاد . إنما هو نتيجة تدخل ضغوط خارجية ، اقتصادية (تبادل) أو اجتماعية (تملك الفائض من قبل سلطة مركزية أو طبقة سائدة ** .

* « بالرغم من قرار الجماعات لا يفكر أي فرد من قبيلة المكبا (قبيلة زنجية) بأن يبذر أكثر مما يحتاج إليه للاستمرار في الحياة حتى موسم الأمطار القادم (٤٠) » .

** هذا لا يناقض الأطروحة التي دافعنا عنها آنفاً والتي تنص على أن تطور طبقة سائدة يفترض وجود فائض من النتائج الاجتماعي . ففي حين أن تكوين أي طبقة سائدة يسبقه تطور أولي فعلي في النتائج الفائض ، نجد أن هذه الطبقة تضمن فيما بعد ازدهاراً كبيراً لهذا النتائج الفائض . وتطوراً جديداً للقوى المنتجة .

وما دام المجتمع البدائي ، المنظم تعاونياً ، لا يعرف من تقسيم آخر للعمل غير التقسيم على أساس الجنسين ، فإن العرف والطقوس هي التي ستحدد وتيرة العمل . وعندما يقوم تقسيم العمل أكثر تعقيداً ، يتوجب قياس مساهمة كل منتج في عمل المشاعة بمقياس مشترك . وإلا اتجه تنظيم العمل إلى الانحلال نتيجة ظهور جماعات محظوظة وجماعات غير محظوظة . وهذا القياس المشترك للتنظيم لا يمكن أن يكون غير اقتصاد وقت العمل .

من الممكن اعتبار القرية أسرة كبيرة . ولا بد أن تتطابق كلية الانتاج السنوي بهذا القدر أو ذلك مع الحاجات إلى أسباب العيش والملابس والمساكن وأدوات العمل . وحق لا ينشأ اختلال بين هذه الانتاجات المختلفة ، وحق لا يكسر الفلاحون جزءاً مبالغاً فيه من وقتهم لانتاج القدور أو المنتجات الجلدية ، فيتركوا بالتالي جزءاً من الحقول باثراً ، يتوجب على المشاعة أن تَجَرُد وقت العمل الشاغر ، وأن توزعه أولاً بين القطاعات الأساسية ، الضرورية لحسن سير المشاعة ، مع ترك كل فرد حراً في استخدام باقي وقته كيفما يحلو له .

ان علم أوصاف الشعوب والتاريخ الاقتصادي يشهدان بالفعل ان المشاعة القروية التي تعرف بداية تقسيم العمل ، تنظم الحياة الاجتماعية على أساس اقتصاد وقت العمل . وتعتبر الشعوب البدائية ان العمل هو وحده شيء نادر ، على حد قول روث بوتزل^(٤٢) . ويرى بوك ان اقتصاد « اليزا » (مشاعة قروية) الاندونيسية يقوم على حساب ساعات العمل المنفقة^(٤٣) .

وفي اقتصاد القرية اليابانية « يقوم مبدأ التبادل على أيام عمل الرجال . فإذا كانت الأسرة « أ » مؤلفة من رجلين يعملان طيلة يومين في حقول الأسرة « ب » ، يتوجب على هذه الأسرة « ب » أن تقدم معادلاً (في العمل) في حقول الأسرة « أ » ، الشيء الذي يمكن أن يقوم به ثلاثة رجال يعملون طيلة يوم كامل بينما يعمل أحدهم يوماً اضافياً ، أو أي ترتيب آخر يعادل (عمل) الرجلين طيلة يومين ... وعندما تتعاون ٤ أو ٥ أسر في جماعة « كاتاري » (عمل تعاوني لنقل أغراس الأرز من مكان إلى آخر) يتم الحساب على الأساس نفسه . وهذا يتطلب دفتر حسابات لمقارنة أيام العمل وعمل الرجال (عدد أيام العمل المقدمة)^(٤٤) .

ولدى قبيلة الهية الزنجية ، يعمل الفلاحون الذين يوصون الحداد (الذي هو نفسه فلاح - حداد) على حربة ، في أرض الحداد أثناء الوقت الذي يعمل فيه الحداد في

صنع الحربة^(٤٥) . وفي الهند القديمة ، في عصر ملوك موريا ، يلبى العمل ومنتجات العمل قواعد تنظيم الحياة الاقتصادية^(٤٦) .

وحين يتوطد أول اشكال التبعية الاجتماعية ، أول اشكال تملك النتائج الفائض من قبل جزء متميز من المجتمع ، تقوم محاسبة الاستغلال أيضاً على اقتصاد وقت العمل .

فقدى الإنكا * يتوجب أن تدفع الفرامة بالعمل لا غير ، أي على أساس الوقت والتخصص في العمل أو الصناعة الحرفية أو الجندية . وكان جميع الرجال يعتبرون متساوين من هذه الزاوية : فمن كان له أولاد يساعدونه في اداء الضريبة المفروضة كان يعتبر غنياً ، بينما كان من ليس له أولاد يعتبر فقيراً . وكان كل حر في خدمة الانكا أو في خدمة رئيسه (كوراكا) يتلقى المواد الأولية كافة ، ولا يمكن استخدامه على هذا النحو سوى شهرين أو ثلاثة في السنة^(٤٧) .

كذلك كانت الحال في أوروبا في مستهل العصر الوسيط عندما عاش قسم كبير من الفلاحين تحت نظام القنانة . كانت القرى تساس على أساس دقيق من اقتصاد وقت العمل ، ثلاثة أيام من العمل وسطياً في الاسبوع في أراضي المولى، وثلاثة أيام في أراضي الفئ الخاصة * . كما كان على نساء الاقنان أن يعملن عدداً ثابتاً من الأيام في مشاغل الاقطاعية في الغزل والنسج والحياطة الخ . وكان كل حر في يملك حقله الخاص به ، وبالمقابل كان عليه أن يقدم خدمات خاصة للاقطاعة ولسائر المالكين .

ان التنظيم الاجتماعي القائم على اقتصاد وقت العمل قد خلف آثاراً كثيرة حتى في اللغة . ففي أوروبا الوسطى ، في العصر الوسيط ، كان مقياس المساحة الأكثر شيوعاً هو « التاغويرك » (اليومية) ، أي المساحة التي يستطيع رجل واحد أن يحرثها في يوم واحد . وكلمة « أكر » Acre ، في الانكليزية القروسطية لها المعنى نفسه . وفي جبال الجزائر تقدر الملكيات « بالزويجة » ، وهي عبارة عن أيام الحراثة التي تتم بواسطة المحراث ذي الجاموسين . وفي فرنسا ، تشير « الكاروكا » إلى مساحة الأرض التي يستطيع رجل واحد أن يحرثها بواسطة محراث في يوم واحد . ووحدة المساحة السويسرية « Pose » تماثل اليومية^(٤٨) .

* نقرأ على سبيل المثال في التشريع البافاري القديم ان على « اثنتان الكنية » أن ينفذوا طية ثلاثة أيام في الاسبوع أعمالاً في الاقطاعة ، وان « يعملوا ثلاثة أيام لحسابهم الخاص » (٤٨) .

إلى أي حد كان اقتصاد وقت العمل ينظم مجمل النشاط الاقتصادي ، هذا ما يتضح من وصف دولنجر لاختفاء الأقتان المياومين :

« طبيعي ان هذه الاعفاءات من الخدمة (للمياومين) ما كانت تترك الفن بلا عمل : فقد كانت تنص على أن يتلقى من سيده أرضاً يستثمرها لحسابه الخاص في أيام حرته ... ولا شك في أن هذه الأرض كانت بوجه عام متناسبة مع الوقت الذي يملكه . فمن لا يتمتع سوى بيوم واحد من الحرية في الاسبوع كان يحصل على الأرجح على أرض ضئيلة المساحة ؛ ومن كان يتمتع بيومين أو ثلاثة كان في وضعه غالباً أن يستلم « قطعة » كاملة (٥٠) .

ويتوصل مارك بلوخ إلى النتيجة نفسها بتحليله مجموع الآثوات الفلاحية في العصر الوسيط :

« كان يتوجب على الفلاحين ، أو على عدد منهم على الأقل ، أن يسلّموا المولى في كل سنة عدداً ثابتاً من المنتجات المصنوعة : أدوات خشبية ، أقشة ، ملابس ، بل حق أدوات معدنية في بعض « القطائع » التي يرث فيها الأبناء عن الآباء أسرار مهنة مختصة . وكانت المادة الأولية أحياناً ، شأن العمل ، تقع على عاتق الفلاح المكتر : ولا سيما الخشب عادة . أما بالنسبة إلى الأقشة فكانت المواد تقدم من قبل المولى في غالب الأحيان : كان الفلاح أو زوجته لا يقدم سوى وقته وتمبه ومهارته (٥١) .

وفي حالات عديدة بالأصل كان تحديد آثوات الفلاحين يتم على نحو متبدل ، إما على أساس زمن العمل وإما على أساس كمية محددة من المنتجات . وهكذا كانت لزامات النسوة — الأقتان تجاه اقطاعة سان غال تحدد أحياناً — كما في قانون « Alemannorum » ، القديم — بعدد من أيام السخرة ، وأحياناً بكمية المنتجات الواجب تسليمها في هذه الأيام (٥٢) . وقد فرض الازتيك على سائر شعوب المكسيك آثوة محسوبة على أساس أيام العمل أو كمية المنتجات الحرفية أو مساحة الأرض الواجبة زراعتها (٥٣) . وفي اليابان كان يوجد في القرن الثامن الميلادي نوعان من السخرة غير الزراعية ، « الشو » و « البو » . وقد حدد قانون تيهو حاصل هاتين السخرتين بمدة وقت العمل (١٠ أيام) وبكمية القماش (٢٦ « شاكو » ، أي ما يعادل تقريباً ١٠ أمتار) وبكمية القمح مما (١ « تو » ، أي ما يعادل تقريباً ٢٥ ليتر) (٥٤) . وهذه الطريقة كانت مدة العمل اللازمة لإنتاج بضاعة معينة تحسب بكل وضوح لدى المنتجين في مجتمع كهذا . وكذلك الحال في أوروبا الغربية ، بدءاً من القرن الثاني عشر، عندما

بدأ الإبحار لأجل محل تدريجياً في القارة محل الاستثمار المباشر، فبات من الواجب أن يترك نصف محصول التينيل ، بدلاً من أيام السخرة الثلاثة الكلاسيكية في الأسبوع . وفي الصين تشير توارينغ سلالة فانغ بدقة إلى كمية العمل الواجب إنفاقها لزراعة الذرة البيضاء (٢٨٣ يوماً في السنة) والقمح (١٧٧ يوماً) ، في حين أن الضريبة العقارية تدفع عيناً^(٥٥) . ويلاحظ اسبيناس أنه توجد ، في المشاعة القروسطية ، عداقة دقيقة بين يوم العمل وكمية الشغل (العندية)^(٥٦) .

اننا نلقى نفس هذه الحاسبة الاقتصادية القائمة على أساس مدة العمل في أميركا الإسبانية ، عندما تحولت سخرة المنود إلى ربيع عيني ، في نظام الـ « Repartimiento encomienda »^(٥٧) وكذلك في أندونيسيا يوم ادخلت الـ « Cultuurstelsel » . إذ لم يعد مفروضاً في السكان أن يدفعوا « الربيع العقاري » بل أن يزرعوا خمس أراضيهم بمنتجات عليهم أن يعيدوا بيعها للحكومة : التينيل ، السكر ، القهوة ، التبغ ، الخ . و « إذا لم يكن المرء يملك أراضي ، فعليه أن يعمل ٦٦ يوماً في السنة في المزارع الحكومية »^(٥٨) . أما في فيتنام فتلاحظ ، إبان الموسم الميت ، عادة منح القروض التي ترد بأيام عمل : قرش ونصف مقابل ١٠ أيام عمل في زمن الأشغال الكبيرة ، الخ .

القيمة التبادلية للبضائع

والحال ان التبادل المعم ، التجارة ، لا يظهر إلا في مرحلة من التطور الاجتماعي تتميز باقتصاد وقت العمل هذا . فالشعوب التي تملتصت من ضرورة الأخذ بهذا الاقتصاد تكتفي بالضبط بنتائج فائض ضعيف ويتبادلات بدائية أو طقسية صرف* . ونجزم عن هذا ان تلك التبادلات تتم وفق نفس المعيار الموضوعي الذي يقوم عليه كل تنظيم اجتماعي ، أي ان القيمة التبادلية للبضائع تقاس بوقت العمل الضروري لانتاجها .

* هذا ما يقر ان العديد من الشعوب البدائية التي توقف تطورها قبل ازدهار شكل أولي من الانتاج البضاعي ، لا تتبادل منتجاتها لا وفقاً لمعايير موضوعية ولا على أساس اقتصاد وقت العمل . إن هذه الواقعة قد قادت للعديد من علماء السلالات إلى استنتاجات مغلوطة في مجال التحليل الاقتصادي . بيد ان مرغريت ميد تروي ان سكان مانوا (ساموا) الذين يمارسون التبادل الاحتفالي للحصائر المضفورة بنمرة ، قد حددوا في البدايات قيمة تبادلية لهذه الحصائر تتناسب ووقت العمل المنفق لإنتاجها . وفيما بعد زيمت هذه القيمة زيادة كبيرة . وشعب ساموا هذا ، شأنه في ذلك شأن السكان الكثيرين الذين يقطنون جزر المحيط الهادئ ، مؤلف من مهاجرين قدموا من بلاد غير مضيفة باتجاه بلاد رتج في البحيرة والرفرة ، لم يعد التبادل يلعب فيها دوراً اقتصادياً هاماً (٥٩) .

ونحن نلغى انتقالاً من تنظيم اجتماعي يقوم عن وعي على اقتصاد وقت العمل ، باتجاه تبادلات تتم بشكل نصف واعٍ ونصف موضوعي وفقاً للبدء نفسه ، وذلك في مثال العلاقات التجارية القائمة في جبال نيجيري ، قرب أقصى جنوب غرب شبه الجزيرة الهندية ، بين أربع قبائل : التودا ، والكارومبا ، والباداغا ، والكوتا .

فالتودا قبيّة رعاة ؛ أما الكارومبا فما تزال تعيش في الغابة ؛ والباداغا قبيّة مزارعين ؛ أما الكوتا فهم قبل كل شيء حرفيون يعرفون التمدين ويصنعون السكاكين ، ويعنون بها القبائل الأخرى الثلاث ، وكذلك بالقدور والآلات الموسيقية اللازمة للاحتفالات الدينية . وبالمقابل يتلقون من التودا الجواميس وغيرها من الماشية ؛ ومن الكارومبا عسلًا وثماراً برية وحماية (سحرية) ؛ ومن الباداغا قعاً . لكن الكوتا ليسوا حرفيين فحسب ؛ فهم يملكون أيضاً حقولاً يحرثونها . وتحدد الطقوس كمية القمح المتبادلة - نتيجة خبرة طويلة - التي ينبغي أن تبادل مقابل الأدوات المعدنية التي يقدمها حدادو الكوتا . وإذا ما رغبت أسر من الباداغا في الحصول على المزيد من الأدوات المعدنية ، اضطرت إلى العمل في حقول حدادي الكوتا طوال المدة اللازمة لصنع هذه الأدوات الإضافية (١٠) .

وكذلك لدى الداهومي ، « فالحداد يشتري الحداث فردياً ويحفظها إلى أن يستطيع الاستفادة من عمل رفاقه الذين يعمل لحسابهم أثناء ذلك . وحين يأتي ذلك الوقت يحول جميع أعضاء المجموعة (اتحاد الحداثين) الحداث التي كان قد اشتراها إلى مناكش وفؤوس وسكاكين وغيرها من البضائع القابلة للبيع . ومالك الحداث له الحرية في بيع هذه الأدوات وفي الاحتفاظ بقلب هذه المبيعات . وهو سيستخدم هذا المال في تكاليف معيشته ولشراء الحداث ، ويعمل أثناء ذلك لحساب شركائه إلى أن يأتي من جديد دوره للاستفادة من قوة عمل المجموعة المركبة (١١) » .

إن التبادل البسيط ؛ المرضي ، الطقسي ، الخاف من الأهمية الاقتصادية ، يستطيع بسهولة الاستغناء عن علاقات التعادل الدقيقة . لكن هذا لا يصح بالنسبة إلى التبادل العمم . فغيايب معيار موضوعي للتعادل قد يحول دون أي تنظيم لعلاقات التبادل . وقد يؤدي إلى تفكك والتحلال كل مجتمع يضم عدداً مرتفعاً من منتجي البضائع . وقد يهجر المنتجون الفروع التي يتلقون فيها كمقابل لمنتجات عملهم أقل مما يتلقون في الفروع الأخرى . إذن فلا غنى عن علاقات تعادل دقيقة بين المنتجات والبضائع المتبادلة في تلك الفروع .

لكن علاقة التعادل بين منتوجين ، بين بضاعتين ، تستلزم مقياساً مشتركاً ، كيفية ذات قياس مشترك . إن القيمة الاستعمالية لبضاعة من البضائع تتعلق بمجموع كفاءاتها المادية التي تحدد تقبها . ووجود هذه القيمة الاستعمالية شرط لازم لظهور قيمة تبادلية ؛ وبالفعل ، لن يقبل أحد كمقابل لمنتوجه الخاص ببضاعة لا تقع منها ، لا قيمة استعمالية لها بالنسبة إلى أي كان . لكن القيمة الاستعمالية لبضاعتين ، المعبر عنها في كفاءاتها المادية ، ليست بذات قياس مشترك ؛ فمن غير الممكن أن يقاس بمقياس واحد وزن القمح وطول القماش وحجم القدر ولون الأزهار . وحتى تقوم إمكانية تبادل متبادل بين هذه المنتجات ، لا بد من البحث عن كيفية تتنوع بها جميعاً ، ويمكن في الوقت نفسه أن تقاس وأن يجري التعبير عنها كمياً ، وينبغي أن تكون كيفية اجتماعية مقبولة من جميع أعضاء المجتمع .

والحال أن مجموع الكفاءات المادية للبضائع ، التي تحدد القيمة الاستعمالية لهذه البضائع ، يتحدد بالعمل الخاص الذي أنتجها : فعمل الحائك يحدد أبعاد القماش ونموته ووزنه ؛ وعمل الفخار يحدد مقاومة القدر وشكلها وألوانها . لكن إذا كانت البضائع من نتاج عمل خاص محدد ، فهي أيضاً من نتاج العمل البشري الاجتماعي ، أي من نتاج جزء من مجموع الوقت المتاح للمجتمع محدد ، ذلك الوقت الذي يقوم على اقتصاده وجود المجتمع ، كما سبق وأشرنا . وهذه الواقعة هي التي تجعل للبضائع قياساً مشتركاً ؛ هذا العمل البشري العام - الذي يسمى بال مجرد لأننا نستثني منه صفته الخاصة ، تماماً كما أننا ، لنجمع ٣ تفاحات و٤ خوخات وه موزات ، نجردها من كفاءاتها النوعية حتى لا نستقي منها سوى ١٢ ثمرة - هو أساس القيمة التبادلية * .

* منذ فجر الانتاج البضاعي الصغير ، في حوالي الألف الثالثة قبل الميلاد ، كانت كل عمل يعتبر متعادلاً ، بنض النظر عن التخصص الخاص ، ففي الأرواح المكتوبة بلغة سامية والتي وجدت في سوزا ، نجد أن الأجور في دار أحد الأمراء محددة بـ « ٦٠ كوا » من الشعير الطامي والحلقات والنقش على الحجارة والتجارة والحداد والإسكافي والخياط والزراعي والراعي والحقار (٦٢) . إلا أن البشر ، في هذه المرحلة البدائية من إنتاج القيم التبادلية ، ما استطاعوا أن يعوا مفهوم « العمل المجرد » ؛ وكان تعادل مختلف الأشتال المختصة مجرد تصور . وما أمكن مفهوم « العمل المجرد » أن يرى النور إلا مع حركية اليد العاملة في العصر الرأسمالي . إن هذا المفهوم لا ينطوي على فكرة أن ساعة عمل عامل

النسيج تنتج نفس قيمة ما تنتجه ساعة عمل عامل الآجر فحسب ، بل أيضاً على فكرة أن هذه الوظائف قد أصبحت قابلة للتبادل فيما بينها في الصناعة الكبيرة . أنظر أيضاً للفصل الخامس ، فقرة « اليد العاملة البشرية واستخدام الآلات » .

ومقياس هذا العمل - مدة وقت العمل الضروري لإنتاج البضاعة - هو الذي يقدم مقياس القيمة التبادلية .

الانتاج البضاعي الصغير

عندما تكون الصناعة الحرفية المستقلة والتجارة وانقسام المجتمع إلى طبقات ضعيفة التطور ، يشغل إنتاج البضائع حيزاً ضيقاً نسبياً في المجتمع . وإنما عندما تبلغ التجارة والحياة المدنية درجة معينة من التطور ، عندما تخلقان سوقاً واسعة بما فيه الكفاية ، عندها فقط يتطور إنتاج البضائع ويمم المدن بدوره (٦٣) . وأثناء تدخل في عصر تاريخي يتميز بأن إنتاج البضائع يعم المدينة وفي الوقت نفسه يتلاشى الانتاج للحاجة ببطء في الريف . وهذا الانتاج للبضائع ، الذي يقوم به حرفيون يملكون وسائل إنتاجهم الخاصة (أدوات العمل) ، يسمى إنتاج البضائع البسيط أو الانتاج البضاعي الصغير . وقد غدا سائداً في عصور حضارة المدن ، وبخاصة في العهد القديم بدءاً من القرن السادس قبل الميلاد في اليونان ، وفي حوالي القرن الثامن بعد الميلاد في امبراطورية الاسلام ، وبدءاً من القرن الحادي عشر بعد الميلاد في أوروبا الغربية حيث سيبلغ أوج تطوره في هولندا الجنوبية وفي ايطاليا في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

في الانتاج البضاعي الصغير لا يعود العمل يلي مباشرة حاجات المنتج ، ولا يعود العمل وتنتاج العمل يمثلان شيئاً واحداً في نظره . لكن هذا المنتج يظل سيد نتاج عمله ، ولا يفترق عنه إلا ليحصل بنفسه على الأغذية التي تؤمن معيشته . إن تقسيم العمل يفصل منذ ذلك المنتج عن نتاجه ، لكنه لا يضطهد بعد ذلك عن طريق هذا . ويشهد المجتمع تطور إنتاج البضائع ببطء في داخله ، ويشهد انكماش إنتاج القيم الاستهلاكية الخالصة البسيطة ببطء أيضاً .

وكما امتد إنتاج البضائع ، أصبحت المحاسبة الدقيقة على أساس ساعات العمل ضرورة ماسة . ففي المجتمع البدائي الذي لا يوجد فيه سوى تقسيم أولي للعمل ، لا تكون هناك من ضرورة حيوية للتقيد الصارم بمحاسبة العمل إلا في الأعمال الأساسية المنوط بها دوام المجتمع . أما فيما عدا ذلك ، فلا أهمية نسبياً ، كما رأينا ، لأن تركز ساعات أو ثلاث من العمل لإنتاج حاجة محددة . وهذا ما يفسر الحرية الواسعة التي يتمتع بها أعضاء مثل تلك الشعوب في إطار القواعد الصارمة التي توجه النشاطات المنتجة للقوت . وقد رسم هر سكوفيتس لوحة أخاذة لهذا المزيج من المحاسبة الصارمة

والحرية الواسعة في دورة الانتاج والاستهلاك لدى «التالسي» ، وهو شعب يعيش على القطف والزراعة في غانا (افريقيا الغربية) (٦٤) .

لكن ما أن يمتد لإنتاج البضائع إلى قلب مجتمع بدائي ، حتى تأخذ بحاسبة وقت العمل شكلاً أصرم . فالقم التبادلية تقوم من الآن فصاعداً ، في السوق التي تلتقي فيها منتجات عمل عدة قرى ، إن لم يكن عدة مناطق ، على متوسطات اجتماعية . وليس عدد ساعات العمل المنفقة فعلياً لإنتاج حاجة ما هو الذي يحدد قيمتها ، بل عدد ساعات العمل اللازمة لصنعها في الشروط الوسطية لإنتاجية ذلك المجتمع في عصر معين . وبالفعل ، إن البضائع لن تعود قابلة للتقييم بمقياس مشترك إذا كانت قيمتها تحدد بـمن العمل العَرَضي الذي كرسه كل منتج فرد لإنتاجها . إن « على حرفي العصر الوسيط أن ينتج ، وفقاً لشروط محددة ، أقشة « لا شخصية ، بل رسمية ، مدبنية » ؛ ويمكن القول ان عمله موضوعي على نحو صريح ، وليس بذاتي (٦٥) » .

وعندما تتحدد قيمة البضائع بكية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها - أي عندما يتحدد هذا المعدل بنتيجة خبرة أفعال التبادل المتكررة ، والظهور المتواتر لمنتجات عدة منتجين متباينين ينافسون بعضهم بعضاً - يُعاقَب المنتجون البطيئون ، غير الماهرين ، الغاملون وفقاً لطرائق بالية . فهم لا يتلقون مقابل وقت العمل الذي قدموه إفرادياً للمجتمع إلا معادلاً جرى انتاجه في وقت أقل . وهكذا يترافق تطور انتاج البضائع بانضباط أكبر وبحاسبة عمل أصرم* .

ومع تطور الانتاج البضاعي الصغير ، بدأ العمل البشري بالتأيز تبعاً لنوعيته . فالعمل المركب ، المختص ، ينفصل عن العمل البسيط . ولما كانت الصناعة الحرفية ، بتقدمها المطرد نحو التخصص ، تستلزم فترة تدريب متفاوتة الطول لا يحتمل تكاليفها المجتمع بأكمله ، كما كان الأمر في المجتمعات البدائية ، بل تتحملها أسرة المتدرب أو

* هذا يتجلى بوضوح في الانتاج البضاعي الصغير لدى الهنود التواتاليين في باجاشيل ، كما وصفه الأستاذ سول تاكس . فالرجال والنساء وحتى الأطفال الصغار الذين هم دوماً على أهبة الاستعداد لكسب بضعة قفوس عن طريق التجارة . وليس من المدهش أن تكون المبادلات والمعادلات محسوبة بدقة في ذلك المجتمع حيث تستطيع المرأة التي لا تعرف القراءة ولا الكتابة أن تحسب بدقة « على القرش » ، حسب قول الأستاذ تاكس ، ثمن كلفة سجادة عملت فيها طوال يوم كامل . والحال انه إذا ما أجزت الأرض أحياناً ، في مثل هذه الشروط ، مقابل عمل غير مدفوع ، وأحياناً مقابل جزء من المحصول ، وأحياناً أخرى مقابل إيجار تقدي ، فلا بد من الافتراض بأنه في كل حالة من هذه الحالات حُصبت لتعادلات على نحو دقيق وعلى أساس لا يمكن أن يكون غير القيمة - العمل (٦٦) .

التدرب نفسه ، فلن يكرس أحد نفسه للتدرب على حرفة من الحرف لمدة طويلة من الزمن ، إذا كان سيتلقى ، مقابل ساعة واحدة من العمل المختص ، نفس المعادل الذي كان سيتلقاه مقابل ساعة واحدة من عمل غير مختص . إن العمل البشري المختص يعتبر عملاً مركباً لا يدخل فيه العمل الذي أنفق الحرفي لحظة لإنتاجه بصفته معلماً فحسب ، بل يدخل فيه أيضاً جزء من العمل الذي أنفقه بلا مقابل في أيام تدريبه (الاستهلاك الاجتماعي لتكاليف التدريب العامة) .

إن قانون القيمة الذي ينظم تبادل البضائع تبعاً لكمية العمل البشري المجرد ، البسيط ، الضروري اجتماعياً ، التي تشتمل عليها تلك البضائع ، يبدأ أخيراً بتأدية وظيفة إضافية . فقد كان المجتمع البدائي والمشاعة القروية ، بتقسيمها الأولي للعمل ، منظمين على أساس تعاون واعٍ في العمل تحدد فيه العادة والطقوس ونصائح الأقدمين أو الإداريين المنتخبين وقوة الإنتاج ؛ وهنا تضاف عند الحاجة السخرة أو الفرامات الواجب دفعها للطبقات المالكة .

لكن عندما يتطور الإنتاج البضاعي الصغير ، فإننا نلقى المنتخبين وقد تحرروا من كل تبعية لتنظيم اجتماعي جماعي . فكل منتج يستطيع في حدود قوته الجسدية وقدرته الانتاجية (أدوات العمل ، الخ) أن ينتج قدر ما يشاء . وهؤلاء المنتجون لا يمدون ينتجون قيمة استهلاكية معدة لاستهلاك مجتمع مغلق ؛ فهم يلتجئون الآن بضائع لسوق واسعة إلى هذا الحد أو ذاك ، ومقفلة إن كثيراً وإن قليلاً . إن قانون القيمة ، الذي ينسق المبادلات على أساس موضوعي ولا يضمن سوى معادلات لكل بضاعة متبادلة ، ينظم من جديد على هذا النحو ، عبر التبادلات الناجحة أو الفاشلة ، توزيع مجموع ساعات العمل المتوفرة للمجتمع على مختلف فروع الإنتاج . لقد كان العمل البشري في المجتمعات البدائية عملاً اجتماعياً مباشراً . أما في المجتمع البضاعي الصغير فإن العمل الفردي لا يكتسب طابعه كعمل اجتماعي إلا بصورة غير مباشرة عن طريق عمل قانون القيمة من خلال عملية التبادل* .

فإذا ما أنتج أحد الحرفيين كمية من الأقمشة أكبر من أن تستطيع سوق مجتمعه استيعابها ، فإن جزءاً من إنتاجه غير مباع ، غير مبادل ، الشيء الذي سيثبت له أنه كرس جزءاً أكبر مما ينبغي من وقت العمل المتوفر اجتماعياً لإنتاج تلك الأقمشة ، أو

* أنظر في الفصل الثامن عشر دحض الانتقادات الشائعة لنظرية القيمة - العمل .

انه ، بعبارة أخرى ، يندر في وقت العمل الاجتماعي . ولو كانت المجتمع منظماً بوعي لافتضح أمر هذا التبذير قليلاً بفضل المادة أو تعليقات سائر أعضاء المجتمع . أما في السوق فإن قانون القيمة يكشف النقاب عنه بعدئذ ، على حساب المنتج الذي لن يتلقى معادلاً مقابل جزء من مجهوده ، من منتجاته .

بيد أن هذه القواعد جميعاً تظل شفاقة كل الشفاقة في مستهل عصر انتاج البضائع ، في عصر الإنتاج البضاعي الصغير . والدليل أنه وجدت ، لدى الجمعيات الحرفية في العصور القديمة كما في الصين وبزنطة وفي العصر الوسيط الأوروبي والعربي ، الخ ، قواعد ثابتة ، معروفة من الجميع ، لتحديد وقت العمل الواجب تكريسه لصنع كل سلعة ، ولتحديد مدة التدريب وتكاليفه والمعادل الطبيعي الذي تمكن المطالبة به مقابل كل بضاعة (٦٧) * . وهذه الشفاقة لا تعبر عن شيء سوى عن الواقعة التالية : مع الانتاج البضاعي الصغير لا نبلغ سوى مرحلة انتقالية بين مجتمع يقوم عن وعي على تعاون العمل ، ومجتمع لم يترك فيه الانحلال الكامل للروابط المشاعية من مكان لغير القوانين « الموضوعية » ، أي العمياء ، « الطبيعية » ، المستقلة عن إرادة البشر ، لتنظم وتحكم النشاطات الاقتصادية .

* يشير فاديل إلى أن قيمة البضائع في ملكة الثوب متناسبة على الاجمال مع وقت العمل المكروس لإنتاجها (٦٨) .

الفصل الثالث

المال ، الرأسمال ، فائض القيمة

ضرورة معادل عام

يتم التبادل البسيط أو التطور تحت شكل المقايضة ، أي اللقاء المباشر بين المنتجات المتبادلة . والمقايضة لم تخلق أي « مشكلة » اقتصادية للشعوب البدائية المعتادة على تبادل نفس المنتجات وفقاً لمعايير تقليدية به طقسية^(١) .

لكن الوضع يختلف بالنسبة إلى التبادل المعمم والتجارة . ففي مثل هذه الحال لا يبادل منتج وحيد ، من فائض القبيلة ، مقابل منتجات أخرى ؛ إنما تتبادل الآن وفرة من منتجات متنوعة مقابل وفرة من منتجات أخرى . وعلاقات التعادل لم تعد منوطة بنتوجين ، أو بصنفين من المنتجات . بل بتنوع لا متناهي من سلع متباينة . وليس وقت عمل الحزاف هو وحده الذي يقارن بزمان عمل المزارع ؛ بل يتوجب على عشر ممن مختلفين أو عشرين أو ثلاثين أن تقارن دورياً بين جهودها الانتاجية الخاصة . وحتى يمكن لهذه المبادلات أن تتم بلا توقف ، فمن الضروري أن يكون في وسع مالكي البضائع التخلي عن سلعهم ، قبل أن يصادفوا عرضاً مشتركين يملكون المنتجات التي يرغبون هم أنفسهم في الحصول عليها مقابل سلعهم . وحتى يمكن للمبادلات أن تجري على أساس من التعادل ، فلا بد من بضاعة تستطيع سائر البضائع الأخرى أن تعبر فيها عن قيمتها التبادلية الذاتية . والبضاعة — المعادل العام هي التي تؤدي هذه الوظائف .

إن ظهور معادل عام ، المال* بمختلف أشكاله ، يرافق عموم التبادل وبدائيات التجارة . وضرورة معادل كهذا واضحة للعيان . يروي السير سامويل بيكر كيف سمع المرتفقين يصبحون في سوق نيورو بأوغاندا :

« حليب للسم مقابل ملح ! ملح مقابل رؤوس حراب ! قهوة رخيصة مقابل لآليء حراء^(٣) » .

وإذا كان مالكو الملح لا يرغبون في الحليب بل في لآليء حراء ؛ وإذا كان مالكو اللآليء الحراء لا يرغبون لا في الملح ولا في القهوة بل في الحليب ، فإن جميع تلك المبادلات لن تتم ، لأننا لا نلقى مالكين للبضائع متواجهين وعلى استعداد لمبادلة سلع بعضها بعضاً . إن ما يميز المعادل العام هو أنه بضاعة يمكن أن تقتنى مقابلها أي بضاعة أخرى . لنفترض الآن أن الملح أصبح المعادل العام . حينئذ تستطيع العمليات الثلاث على الفور أن تتم دوناً صعوبات . فالتاجر سيبادل فعلاً لآله الحراء مقابل الملح ، لأنه يرغب في تحقيق القيمة الاستعمالية للملح ، بل لأنه يستطيع الحصول على الحليب الذي يطمع فيه مقابل الملح ، المعادل العام .

إذن فالمعادل العام هو في حد ذاته بضاعة ؛ إن قيمته التبادلية الخاصة تتحدد ، شأن قيمة أي بضاعة أخرى ، بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجه . وسوف تعتبر سائر البضائع الأخرى ، منذ حينه ، عن قيمتها التبادلية الخاصة بالنسبة إلى هذه القيمة التبادلية الفعلية . والمعادل العام يحتفظ أيضاً ، بوصفه بضاعة ، بقيمة استعمالية تظل محددة بكميافته الطبيعية : فالملح ، بعد تداوله ، يستخدم في النهاية في تمليح اللحم . لكن البضاعة - المعادل العام تكتسب ، إلى جانب قيمتها الخاصة ، الطبيعية ، المادية ، قيمة استعمالية إضافية من حيث أنها تسهل التبادل المتبادل لبضائع أخرى ، ومن حيث أنها وسيلة تداول ومقياس للقيمة .

وهكذا كانت الماشية ، في مصر أيام الرعامسة ، هي المعادل العام ، وكانت :

$\left\{ \begin{array}{l} \text{تعادل قيمة ثور}^{(٣)} . \end{array} \right.$	١ حصيرة
	٥ مكابيل من العمل
	١١ مكابلاً من الزيت

* بالمعنى الحديث للكلمة . وهي مرادف كلمة Argent الفرنسية . « للترجم »

وفي مستهل الألف الثانية قبل الميلاد ، وفي عهد الملك بيلا لاما ، أصبح المعدن
الفضي المعادل العام في إشنونة في بلاد ما بين النهرين . ونجد في ألواح التسعير ،
المكتشفة عام ١٩٤٧ في تل حرميل ، التعادلات التالية (مع ترجمة المكابيل إلى
النظام المتري) :

تعادل قيمة شاقل (± 8 غ) من الفضة (٤) .	١٢	لترأ من زيت السمسم
	٣٠٠	ل من القمح
	٦٠٠	ل من الملح
	٥	كغ من الصوف
	١	كغ من النحاس

وفي قانون الحسين ، الأصغر عمراً من قانون الملك بيلا لاما بحوالي ٥٠٠ سنة ، نجد
لائحة طويلة للتعادلات ، نأخذ منها الأمثلة التالية :

تعادل قيمة شاقل من الفضة .	١	خروف
	١	زبدية من الزبدة
	١	جلد جاموس كبير
	٤	أوزان من النحاس
	٢٠	جلداً من جلود الحمل
	٢	» يا « من الحجر
	$\frac{1}{4}$	زبدية من الزيت الجيد

٣ عنزات تعادل شاقلين من الفضة .

١ ثوب مفتوح يعادل ٣ شواقل من الفضة .

١ قماشة كبيرة تعادل ٣ شواقل من الفضة .

١ حصان جر يعادل ٢٠ شاقلاً من الفضة (١٥) .

إنها كما نرى لائحة أسعار حقيقية . إذن فالسعر ليس شيئاً آخر غير القيمة التبادلية
لبضاعة معبر عنها بكمية محددة من البضاعة - المعادل . وقد أصبح المعادل العام
تقديراً ، والسعر هو التمييز التقديري عن القيمة التبادلية .

تطور المعادل العام

ان البضائع المتبادلة أكثر من غيرها في منطقة من المناطق ، في فجر الانتاج البضاعي الصغير ، تصبح في غالب الأحيان المعادلات العامة الاولى . وتجمع هذه البضائع في صنفين : المنتجات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى الشعب المحدد (الأغذية ، أدوات العمل ، الملح) ؛ وأدوات الزينة التي هي من بين الأعراض الأولى في كل تبادل بشري .

ان الشعوب التي تنقطع للزراعة وتربية الحيوانات تختار على العموم الماشية أو القمح أو الأرز كمعادل عام . وهكذا اتخذ الاغريق والرومان الجاموس معادلاً عاماً أول حق القرن السادس والخامس قبل الميلاد . واسم النقد القومي لدى الهنود ، « الروبية » ، مشتق من كلمة « روبا » التي تعني قطعياً . وقد اختار كذلك ايرانيو « الأفتا » وجرمانيو « قانون ساكسبروم » الجاموس معادلاً عاماً ، مما يدل على هيمنة تربية الحيوانات في العصر الذي تكوّن فيه هذا المعادل . وفي افريقيا الشمالية والشرقية والجنوبية ، تمثل الماشية ، من جمال وخراف وعز وأبقار ، المعادل العام لدى الشعوب المربية للحيوانات . ويلعب الحصان الدور نفسه لدى القرخيز، والجاموس في آنام ، والخروف في التبت .

وعندما تنقلب زراعة الأرض على تربية الحيوانات لحظة ظهور المعادل العام ، تؤدي هذه الوظيفة منتجات الأرض المتنوعة . ففي اليابان القديمة كان الأرز طوال قرون المعادل العام الوحيد . وفي الصين ، كان القمح والذرة البيضاء أولاً ، ثم الأرز فيما بعد . وفي ما بين النهرين ، كان القمح . وفي مصر دحر القمح المحضر على شكل طعام ، أي الخبز المطبوخ بشكل محدد ، دحر الجاموس في زمن مبكر .

وفي الهند أيضاً ناب القمح عن الجاموس منذ القرن الخامس قبل الميلاد كمعادل عام ، وقد احتفظ بدوره هذا في القرى حتى القرن التاسع عشر . وفي السودان استخدم البلح لمدة طويلة من الزمن كمعادل عام . وفي أميركا الوسطى كانت الذرة . وفي نيوفاوندلاند واسلندا حتى القرن الخامس عشر ، كانت الأسماك المجففة ؛ وفي جزر نيكوبار كان جوز الهند ؛ ولدى القبائل البدائية في الفيلبين الأرز . وفي جزر هاواي قبل الفتح الغربي السمك المملح .

وقد استخدمت أيضاً أهم أدوات العمل كمعادلات عامة : فؤوس برونزية أو نحاسية وأثاث نحاسية في كريت ؛ وآنية برونزية في لاوس؛ ومعاول حديدية ومناكش

حديدية في افريقيا الوسطى والشرقية ؛ وصانير في جزر سليمان ومارشال في المحيط الهادىء ، الخ . وفي الصين يعني اسم أقدم تقدين ، « بو » و « تسيان » ، « أداة زراعية » بالأصل ، وهما نقدان مشتقان من أدوات العمل البروتزية^(٦) . وفي اليابان كانت الماويل أو المناكش الحديدية تشكل في القرنين السابع والثامن الميلاديين أساس الثروة المنقولة^(٧) .

ان المواد الأولية التي تصنع منها أدوات العمل هذه يمكن أن تلعب بدورها ، في أحيان كثيرة ، دور المعادل العام . فقد عرف الحجر كمعادل عام في جزيرة ياب (المحيط الهادىء) . وفي اليونان الموميرية عندما بدأت الآنية البروتزية تستخدم كمعادل عام لدى الآشين القاريين ، كان سكان جزيرة لمنوس قبلهم يتبدون البروتز ، بوصفه معدناً ، معادلاً عاماً . وقد لعبت السبائك والمصبي الحديدية الصغيرة الدور ذاته لدى أقوام أكثر تقدماً في افريقيا .

ومع تطور المبادلات يمكن أن تحمل البضاعة المحلية ، أي النتاج الرئيسي المشتري أو المباع للتجار الأجانب ، محل المنتجات ذات اللغج الجوهرى (المصادر الأساسية للغذاء أو أداة العمل الرئيسية) كمعادل عام . وهكذا نجد من بين المعادلات العامة علب طرود الشاي المضغوط لدى التار والمنقول في القرن التاسع عشر ؛ وجوز الكاكو في المكسيك في زمن الآرتيك ؛ والملح في الحبشة وافريقيا الغربية والاستوائية والشرقية وفي بورما والتيتيت القروسطي ولدى بعض القبائل الهندية في اميركا الشمالية ؛ والفراء في كندا حتى القرن الثامن عشر ؛ وجلود السناجب البيضاء في روسيا ؛ ونسج القنب في اليابان القروسطي ؛ ومقاييس الجوخ في بعض كومونات أوروبا الغربية في العصر الوسيط ، الخ . وفي الصين تعادل القدم من النسج (تشي) صاعاً (شي) من الحبوب ، وقد استخدمت كمعادل عام شأنها في ذلك شأن القمح والذرة البيضاء والعملة النحاسية في عهد سلالة التانغ^(٨) .

وكثيراً ما استخدمت أدوات الزينة ، التي استعملت في البداية لأغراض السحر* على الأرجح ، كمعادل عام في فجر الانتاج البضاعي الصغير . وهكذا نشهد ، إلى جانب

* إن تبادل أدوات الزينة والأشياء ذات الغيبة في مجتمع بدائي له ، كطائرة سحرية ، أصل اقتصادي . ريفسر مارسيل موس في كتابه « دراسة عن الحبة » إن هذه الأشياء « تعتبر بديلاً عن الأدوات التي لا تنضب ، الخالقة للقوت » التي ومبتها الأرواح للأسلاف (٩) .

الأشياء البرونزية النافعة ، ظهورها في صغيرة من البرونز كمعادلات عامة في الحضارة الكريتية - الميسينية . وكذلك نرى ظهور حلقات من البرونز في مصر . وكان حجر الشيم يلعب دوراً مماثلاً لدى هنود العصر ما قبل الكولومبي في أميركا الوسطى . ويؤدي الفيروز الوظيفة نفسها لدى الهنود البوبالوس . وقد استخدمت لآلئ الزجاج أو المينا للفرش نفسه في مصر ومنها امتدت إلى أوروبا المتوسطية . وفي أفريقيا شاع تداولها وكأنها نفود حقيقية .

إن الحلية التي عرفت أوسع تداول كمعادل عام هي الأصداف « كوريس » . فن الصين والهند انتشرت هذه الأصداف في جزر المحيط الهادئ ، وإفريقيا وأوروبا ، وحتى إلى « العالم الجديد » .

« إن الكوريس تتفوق على سائر العملات الصدفية الأخرى متانة وتجانساً . فهي متجانسة في قياساتها وأوزانها على حد سواء ، ويمكن أن تقارن بالحبوب مثل ... الفاصولياء أو الأرز أو القمح أو الشعير ، التي تشكل الوحدات الوزنية الأولى المستخدمة في وزن الذهب والفضة^(١٠) » .

وعلى هذا فالمعادن الثمينة تمثل بوصفها معادلاً عاماً لقاء المعادل العام الذي يمثل الفرض ذو الضرورة الحيوية والمعادل العام الذي تمثله الحلية . إن النحاس والبرونز والفضة والذهب قد استخدمت دائماً في البدء كمواد أولية لصنع الحلي . وإنما مع تقدم المعدنة استخدمت هذه المعادن أيضاً في صنع الأغراض ذات الضرورة الحيوية . وأنداك بدأت هذه المعادن تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد . وفي الوقت نفسه حافظت على دلالة دينية ، طقسية ، بل سحرية ، موروثه عن العصر الذي كانت فيه استعمالها وفقاً على صنع الحلي . وهذه العوامل قد سهلت تبني المعادن الثمينة كمعادل عام لجميع البضائع .

النقد

بطابق تطور التجارة الدولية يوجه عام الثورة المعدنية . فالمعادن هي الأغراض الرئيسية في هذه التجارة . وقد أصبحت ضرورة وجود معادل عام في ذلك العصر ماسة أكثر من أي وقت سبق . وليس من المدهش أن تكون هذه المعادن بالذات هي التي وقع عليها الاختيار في غالب الأحيان لأداء هذه الوظيفة . وفي البداية كانت لا تزال الأغراض المصنوعة من المعدن هي التي تستخدم كمعادل عام . لكن إذا تضاعفت التبادلات ، أدى ذلك إلى تعقيدات وإلى تكاليف إضافية .

إن الناكش الحديدية تستخدم في إفريقيا الشرقية كعماد عام . فالقبائل التي تعيش في مناطق غنية بفضات الحديد تصنع هذه الناكش وتبادلها مقابل منتجات المناطق الأخرى ، وغالباً ما يلجأ الحدادون المحليون في المناطق الأخيرة إلى تدوير تلك الناكش لصنع الأسلحة أو أدوات الزينة^(١١) . وهذه الصورة يتم التوصل إلى اتخاذ المعدن الخالص غير المصنوع ، المقاس بوزنه ، كعماد عام . ومن هنا يولد دور وازني الذهب ، المرادف لدور الصرافين والصارفة والمرايين ، في مستهل كل اقتصاد نقدي . لكن من المضجر والممل وزن المعدن ، المسبوك أو غير المسبوك في شكل سبائك ، عند كل تبادل . وعلى هذا ، وبدءاً من مستوى معين للتطور التجاري ، تتولى الدولة عادة ختم سبائك المعدن الثمين بختم يثبت وزنها . وهذه السبائك الموزونة سلفاً تظهر منذ الألف الثالثة قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين ومصر ، ومنذ الألف الثانية في أوروبا ، في كريت والبيلوبونيز ، في مراكز الحضارة الكريتية - الميسينية . وبعد ذلك بحجة طوبى ، في حوالي عام ٧٠٠ قبل الميلاد ، تظهر فكرة تكييف شكل السبيكة مع متطلبات النقل على مسافات شاسعة . فقد شرع ملك ليديا ، الذي كان يريد أن يجذب تجارة المدن اليونانية نحو المستودعات الكبيرة في عاصمته ، ساردس ، شرع بسك قطع صغيرة من العملة الذهبية وزن الواحدة منها بضعمة غرامات فقط . وباتت واحدة من تلك القطع تسمح منذ ذلك الحين فصاعداً بمبادلة بضائع ذات قيمة هامة نسبياً مقابل المال . وهكذا وجدت الظروف الملائمة لتوسع التجارة ؛ فقد بات في وسع الفلاح الحر في اصغير أن يبيعا فائضها مقابل المال بدلاً من القيام بمقايضة^(١٢) . وقد امتد نظام سك النقد هذا إلى الامبراطورية الفارسية والمدن اليونانية ، وعن طريق إشعاع هذه الحضارات المتباينة ، إلى مجموع العالم الذي على صلة بتجارها . ويبدو ان ذلك النظام تطور في الهند والصين بصورة مستقلة عن آسيا الصغرى . ففي الصين جرى تداول القطع المعدنية في حوالي عام ١٠٠٠ قبل الميلاد ، وأصبح لها وزن نظامي منذ عام ٦٥ قبل الميلاد^(١٣) .

وإذا كانت المعادن الثمينة قد فرضت نفسها في كل مكان كعمادلات عامة ، فهذا لأنها تتمتع بسلسلة من ميزات ذاتية اكتشفها التجار والاداريون تجريبياً وتوهمها على نحو أمثل للعب هذا الدور :

— إنها قابلة للتقليل بسهولة : فوزنها النوعي المرتفع يسمح بتركيز كمية من المعدن تمثل قيمة تبادلية كبيرة نسبياً في حجم صغير . وهذه القيمة تظل مستقرة : إذ لم

تطراً سوى تحولات تقنية قليلة نسبياً على نمط إنتاجها طوال عدة ألاف من السنين .
٢ - انها دائمة معمرة ، بفضل مقاومتها للاهتراء والتآكسد الخ .

٣ - انها قابلة للقسمة بسهولة ، ويمكن بسهولة تذويب القطع الصغيرة منها وإعادة سبكها في وحدات أكبر .

٤ - انها قابلة للتعرف بسهولة بفضل ميزات فيزيائية نوعية ، وكل تعريف يمكن اكتشافه بطريقة بسيطة نسبياً (من الوزن) .

لكن إذا كانت هذه الميزات الذاتية في المعادن الثمينة تؤهلها سلفاً لدور المعادل العام عندما تبلغ التجارة إتساعاً معيناً ، فإن استخدامها الفعلي كمعادل عام يظل منوطاً بإنتاجها بكمية كافية في منطقة محددة . والذهب ينتج عادة قبل الفضة ، وحق بتكاليف أقل في البداية . وهذا ما حدث في مصر الفرعونية ، وفي الهند القديمة ، وفي أميركا ما قبل الكولومبية ، الخ ^(١٤) .

وعندما تظل المعادن الثمينة نادرة ، تستخدم عادة معادن أخرى كمعادل عام . ففي اليونان القديمة ، وقبل اكتشاف مناجم الذهب في لوريوم وستريمون التي كانت السبب في ثراء أثينا وملوك مقدونيا على التوالي ، كانت الدراهم الذهبية في غاية الندرة ؛ وكانت الفضة والنحاس وأحياناً حتى الحديد هي المعادن التي تسك منها النقود غالباً . وفي لاقونيا ، الفضة بالحديد ، كانت الهيمنة للعملة الحديدية حتى القرن الثالث قبل الميلاد . وفي الصين ، حيث الفضة والذهب نادران للغاية ، بقي النحاس حتى القرن الخامس عشر الميلادي الأساس المعدني الرئيسي للعملة . وكان الحديد بالذات محل علة في أحيان كثيرة . وندرة الذهب والفضة في اليابان هي التي فرضت أيضاً استخدام النحاس كمعيار عام للقيمة ، من القرن السابع إلى القرن السابع عشر الميلادي . ثم جاء اكتشاف مناجم الذهب والفضة الكبيرة ليسمح بسك نقود من المعدن الثمين بوفرة ^(١٥) . ومن المفيد أن نلاحظ أن حتى البلدان التي تحتوي أراضيها على ثروات كبيرة من المعادن الثمينة لا تشرع عادة في استقلالها إلا عندما يتطلب تطور التجارة فعلاً ووفرة من الدراهم المسكوكة من تلك المعادن . وهذا يتفسر بسهولة بأن البحث عن تلك المناجم لا يبدأ بصورة نشيطة إلا في ذلك الوقت * .

وما دام المعادل العام مكوناً من بضائع تحتفظ بقيمة استعمالية خاصة - الأغراض

* أنظر في هذا الموضوع الفصل الرابع بصدد أوروبا الغربية .

ذات النفع الحيوي ، أدوات الزينة ، المواد الأولية المعدنية - فإن قيمتها الاستيعالية الجديدة المتمثلة في إمكانية استخدامها كمعادل عام لسائر البضائع الأخرى ، ليست سوى قيمة استيعالية احتياطية يمكن أن تزول عندما يرغب مقتني هذه البضاعة في تحقيق قيمتها الاستيعالية الطبيعية . لكن هذا لا ينطبق على المعادن الثمينة المسبوكة على شكل سبائك مخنومة ، ثم على الدراهم المعدنية المسكوكة من قبل سلطة عامة . فنذ ظهور هذه السبائك والدراهم تكن القيمة الاستيعالية العامة الوحيدة لهذه البضاعة الجديدة في وظيفتها كمعادل عام لسائر البضائع . وحتى يمكن للسبائك المخنومة أو الدراهم المسكوكة أن تستخدم من جديد في صنع المجوهرات ، كإداة أولية معدنية ، فلا بد أولاً من إعادة تدويرها ، من تدميرها كسبائك أو دراهم . هكذا نكون قد حصلنا ، بعد تطور المعادل العام ، على بضاعة ليس لها من قيمة إستيعالية خاصة غير قيمتها كمعادل عام . إن مثل هذه البضاعة تسمى نقداً ، مالاً .

تطور الثروة الاجتماعية وأدوار المال المختلفة

إن المجتمع الذي ينتج في المقام الأول قيمة استيعالية يملك كدلالة على الثروة الاجتماعية تراكم هذه القيم الاستيعالية ذاتها . إن تراكم الطعام ، لدى الشعوب البدائية أو في مشاعة القرية البدائية ، يظل أجلّ تعبير عن الثروة ومقياس الخطوة الاجتماعية . ولدى الشعوب الرعوية تحسب الثروة الاجتماعية بالحيوانات من ذوات القرون أو بالأحصنة ؛ ولدى الشعوب المزارعة ، بكبة القمح والأرز والنبوة الخ . وفي مطلع القرن السابع عشر في اليابان كانت فروة كل البلاد وكل نبيل ما تزال تحسب بمكاييل الأرز (« كوكيو » من الأرز) . وتراكم القيم الاستيعالية يسمح بحصر الثروة ينبغي ألا تقلل من أهميته . إن أسرة واحدة ، هي أسرة الشوغون توكوغاوا ، كانت تملك في ذلك العصر ٨ ملايين كوكيو من الأرز ، من أصل مجموع ٢٨ مليون كوكيو هو الإنتاج السنوي لكل اليابان ، أي نسبة مرتفعة من كل الدخل القومي ^(١٦) .

ومع توسع التجارة ، وعموم التبادلات ، واستخدام المال بصورة متزايدة باستمرار ، يصبح هذا الأخير تدريجياً الدلالة الرئيسية أو الوحيدة لثروة الأفراد والأسر والأمم . ولا تعود وظيفته تقتصر على استخدامه كمعادل عام في عمليات التبادل . فالمال سيؤدي في آن واحد الوظائف التالية :

١ - أنه معادل عام ، أي أنه يسمح باقتناء جميع البضائع المتوفرة في السوق ؛

٢ - إنه وسيلة تبادل ، أي أنه يسمح بتداول البضائع حق بين مالكي البضائع الذين لا يرغبون في تحقيق القيمة الاستهلاكية لبضائعهم .

٣ - إنه قياس القيمة ومقياس الأسعار . فقيمة كل بضاعة يعبر عنها بكمية ، بوزنة محددة من المعدن الثمين ، أي يعبر عنها بالمال . والسعر ليس شيئاً آخر غير هذا التعبير النقدي عن القيمة . وعلى هذا فالمال المثالي يستطيع أن يعبر عن سعر أي بضاعة كانت . ولا يحتاج المرء في هذا لأن يكون مالكا للبلع ؛ إنما يكفي أن يسميه .

٤ - إنه وسيلة دفع عامة : فالديون والقرامات تجاه الدولة أو الاكليروس أو الأفراد ، والقيمة المقابلة لجميع البضائع أو الخدمات أو القروض ، تسوى بواسطة المال ، بخلاف الوضع في المجتمع البدائي حيث توجد منتجات خاصة لأداء هذه الوظائف المختلفة * . وفي مثل هذه الحال لا يعود المال ، المثالي ، نافعاً ؛ بل لا بد من قطع رافعة وراجعة ؛

٥ - إنه مخزون قيمة ووسيلة لتكوين كنز . فعلى كل مجتمع أن يملك احتياطياً لتدارك حاجاته في حال وقوع آفات طبيعية (اوبئة ، فيضانات ، محاصيل رديئة ، هزات أرضية ، حرائق ، الخ) أو اجتماعية (حروب ، حروب أهلية ، الخ) . والوظيفة الأولى للنتاج الاجتماعي الفائض هي أن يكون هذا المال الاحتياطي . وفي مجتمع ينتج في المقام الأول قيمة استهلاكية ، يتألف هذا الاحتياطي من منتجات مخزونة .

وفي مجتمع يشرع في إنتاج البضائع على نطاق واسع ، تخزن المصادن الثمينة أو اللرام المعدنية بوصفها كنزاً . وعند الحاجة يسمح هذا الكنز ، الذي هو مخزون حقيقي من القيمة والقيمة المقابلة ، باقتناء جميع البضائع المتقدمة ، حتى ولو استقدمت من بلدان بعيدة . وبالفعل ، إن المصادن الثمينة معارف بها في كل مكان كعادلات عامة . وتعلم التجربة الشعوب أن الاحتياطي المعدني أكثر استقراراً وأقل قابلية للبل من احتياطي القمح أو الماشية ^(١٨) .

* في فجر الانتاج البضاعي الصغير ، يمكن لمنتجات مختلفة أن تلعب هذه الأدوار المختلفة للمال . وهكذا كان الشعر ، في بابل أيام حورابي ، وسيلة الدفع العامة ، وكان معدن الفضة مقياس القيمة ومقياس الأسعار ، وبدون ريب كنزاً أيضاً ، في حين أن المعدل للمصنوع كان يتمثل في الشعر والاصوف والزيت والفضة والقمح الخ (١٧) .

تداول البضائع وتداول المال

في المجتمع المنتج لبضائع بسيطة لا يستخدم المال كعامل عام إلا في عدد محدود نسبياً من العمليات التجارية . ووظيفته الأساسية تكمن في استخدامه ككسز . فمن يملكه يحافظ عليه بغيرة ولا يستخدمه إلا في أقصى الأحوال لزيادة استهلاكه الشخصي أو تحسينه . يقول غلوتز : « حتى نهاية الحروب الميدية بقي المجتمع اليوناني في مرحلة نظام الاكتناز . فقد كان المال يتكديس ولا يعمل ^(١٩) » . وكذلك الحال بالنسبة إلى أوروبا الغربية في مستهل القرون الوسطى ^(٢٠) . والواقع ، في غط الانتاج القائم أساساً على التنظيم التعاوني للعمل داخل الاسرة الأبوية والمشاغة القروية ، وكذلك على العمل الفردي للحرفي المدني ، إن المال لا يستخدم ، حتى عندما يتداول ، إلا لاقتناء قيم استعمالية . فهو يظل عنصراً ثابتاً ، أداة لتداول البضائع . وهذا التداول يجري وفق الرسم التالي :

ب ١	-	م	-	ب ٢
بضاعة		مال		بضاعة

لنتصور أنه يوجد في السوق البلدية الهنود الشورقي ، في غواتيالا ، نجار آبنوس يملك مقاعد خشبية . إنه لا يريد (أو لا يستطيع) تحقيق القيمة الاستعمالية لبضاعته ؛ إنما يرغب على العكس في التخلص منها ، أي في تحقيق قيمتها التبادلية . وحتى يمكن لهذه العملية أن تتم ، فلا بد أن يصادف مالكاً لمبلغ من المال م يحقق القيمة التبادلية للمقاعد . ولا بد أيضاً من أن يكون هذا المالك على استعداد للتخلي عن ذلك المبلغ من المال لأنه راغب في تحقيق القيمة الاستعمالية للمقاعد الخشبية . وهكذا فإن مبيع المقاعد ب ١ - م يتم برضى الطرفين .

لكن مالكا المقاعد الخشبية أراد أن يبيع هذه البضاعة ليقتني بضاعة أخرى ، وعلى سبيل المثال حصائر مضفورة من محافظة آماثيل ، هو بحاجة إليها من أجل اثاث بيته . وبالمال الذي حصل عليه من مبيع مقاعده ، يبحث عن منتج - مالك لحصائر مضفورة حتى يشتريها منه . وإذا ما قدم مثل هذا المالك - المنتج إلى السوق البلدية ، أمكن لعملية الشراء م - ب ٢ أن تتم بصورة طبيعية . وفي نهاية هاتين العمليتين المتتاليتين من المبيع والشراء ، يكون نجار الآبنوس قد امتلك ، بدلاً من بضاعة لا

يرغب في تحقيق قيمتها الاستيعالية ، بضاعة جديدة هي له نافعة . وتكون بضاعتان ، المقاعد الخشبية والحصائر المصفورة ، قد اختفتا من السوق لأن قيمتهما الاستيعالية قد تحققت على التوالي من قبل مشتريين اثنين . وبالمقابل مرت مبلغ المال م في أيدي ثلاثة أشخاص : من شاري المقاعد إلى تجار الآبنوس ؛ ومن تجار الآبنوس إلى منتج الحصائر المصفورة . وفي فجر عصر الإنتاج البضاعي الصغير ، لن يستطيع المالك الأخير لهذا المبلغ من المال - منتج الحصائر المصفورة - أن يستخدم بدوره هذا المال إلا لفرضين : إما اكتنازه كاحتياطي وكنز وادخار للأيام السوداء ؛ وإما استعماله في اقتناء بضاعة أخرى .

لكن عندما يدخل مجتمع ما يزال في مرحلة الإنتاج البضاعي الصغير في احتكاك مع حضارة تجارية أكثر تقدماً ، يظهر ملائكة المال راغبون في « تداول » و « تشغيل » و « استثمار » هذا المثلّك ، إلى جانب مالكي البضائع الراغبين فقط في التخلي عن هذه الأخيرة لتدارك حاجاتهم . وهكذا يزور التجار المحترفون بين الهنود الشورتي عدداً معيناً من الأقاليم ، غالباً ما يكون ثلاثة أو أربعة من بينها ، ومعهم مبلغ من المال يكفي لشراء كل فائض الحرفيين الذين يصادفونهم ، ويتقلون من ثم هذا الفائض إلى أسواق مراكز الأقضية . إذن فهم لا يشترون بضائع لتحقيق قيمتها الاستيعالية ، كما يفعل المنتجون الصغار للمقاعد والحصائر المصفورة . كلا ، إنهم يشترون البضائع ليعاودوا بيعها بربح لسكان المدن التي سيزورون أسواقها .

إن تداول البضائع ، أي العمليات التي ينفذها بالتتابع مالكو البضائع في مجتمع قائم على الإنتاج البضاعي الصغير ، يمكن في البيع من أجل الشراء ، بيع المرة لمنتجاته الخاصة كما يشتري منتجات يحقق قيمتها الاستيعالية .

وإن تداول المال ، أي العمليات التي ينفذها بالتتابع مالكو رأسمال من المال في مجتمع يعرف منذ زمن التجارة الاحترافية إلى جانب الإنتاج البضاعي الصغير ، يمكن بالمقابل في الشراء من أجل البيع ، شراء المرة لمنتجات الغير كما يعاود بيعها بربح ، أي كما يزيد الرأسمال النقدي الذي يملكه بمبلغ يسمى فائض القيمة . إن الرأسمال هو بالتعريف كل قيمة تزداد بفائض قيمة .

وإذا ما طرحنا من جديد السؤال الذي طرحناه بصدد منتج الحصائر المصفورة - ماذا سيفعل بالمال الذي أخذه من تجار الآبنوس؟- نجد أن هناك لا جوابين فحسب ، بل ثلاثة بصدد المال الزداد بفائض قيمة أحرزه التاجر الشورتي المحترف على أثر

نشاطاته وأسفاره . انه يستطيع كما في السابق أن يستخدمه لاقتناء ما كل أو ملبس أو مسكن ، له ولعائلته ، أو ليكون كنزاً . وفي هاتين الفرضيتين لا نكون قد خرجنا شيئاً من دائرة الانتاج البضاعي الصغير .

لكنه يستطيع أيضاً أن يسلك غير هذا السلك : فهو يستطيع أن يستخدم ماله المزداد بفائض قيمة ، كله أو جزءاً منه ، ليسافر من جديد إلى أقاليم أخرى ، وليشتري منتجات حرفية أخرى ، وليبيعها من جديد بثمن أعلى في أسواق أخرى ، وليجد نفسه من جديد أيضاً مالكاً لقدر أكبر من المال . وفي هذه الحال نخرج من دائرة الانتاج البضاعي الصغير الصرف ، وندخل في تداول المال ، في تراكم الرأسمال النقدي ، الذي يتم وفق الصيغة التالية :

م	-	ب	-	م
مال		بضاعة		مال + فائض قيمة

إذن فالفرق بين تداول البضائع بـ ١ - م - ب٢ وبين تداول المال م - ب - م يمكن في هذا : ففي تداول البضائع يكون التعادل بين البضاعتين ب ١ ، ب ٢ ، الموجودتين في قطبي التداول ، شرطاً ضرورياً لإمكان حدوث العمليتين . فما من منتج بسيط للبضائع يستطيع أن يقتني بضائع ذات قيمة أكبر من قيمة البضائع التي أنتجها وباعها بنفسه . اما في تداول المال على العكس ، فإن ظهور فائض قيمة (م - م) هو الشرط الضروري لإمكان حدوث التداول : فما من مالك لرأسمال نقدي « سيتداول » و « يشغل » و « يستثمر » ماله حتى يعود إلى جيبه نفس المبلغ بالضبط الذي خرج منه !

فائض القيمة الناتج عن تداول البضائع

لقد ظهر إذن فائض القيمة أثناء تداول المال . ويبدو أنه الهدف الأساسي للتداول . لكن من أين أتت ؟

في مجتمع قائم على الانتاج البضاعي الصغير ، يأتي فائض القيمة الذي حققه مالكو المال إما من التجارة وإما من الربا . ونحفظ عندما تتطور التجارة والربا تطوراً واسماً تمي الطبقات المالكة ضرورة « استثمار » المال . إن القرن الخامس قبل الميلاد شهد انطلاق الانتاج البضاعي الصغير لا في اليونان القديمة فحسب ، بل أيضاً في الصين . فخلال ذلك القرن لقن شي - جان ، اسناذ التاجر الكبير فان - لين ، لقن تلميذه

« قوانين تراكم الرأسمال » وشرح له أنه « من الواجب قبل كل شيء ألا يبقى المال عاطلاً »^(٢١). وبعد ١٨٠٠ سنة ، عندما بلغ المجتمع البضاعي الصغير انطلاقة لا مثيل لها سابقاً في امبراطورية الاسلام ، لاحظ المؤرخ ابن خلدون بكل حسافة أن « التجارة » المنظور اليها كوسيلة لكسب العيش ... عبارة عن اعمال بارعة منفذة بهدف تحقيق فرق بين سعر الشراء وسعر المبيع ، منه يأتي الربح »^(٢٢) .

كذلك كانت الحال في اليونان القديمة ، أو في الصين في العصر الكلاسيكي ، أو في أوروبا العصر الوسيط . إن « الاوديسة » تتكلم عن الفينيقين ، ذلك الشعب - التاجر النموذجي في العصور القديمة ، بوصفهم « ملاحين مهرة » وتجاراً غشاشين . ومؤرخ سيرة سان - غودريك دي فانشال ، الذي وقف حياته على التجارة في أواخر القرن الحادي عشر ، يشرح بأنه « اشترى من عدة بلدان بضائع كان يعرف أنها نادرة وأنها بالتالي أغلى ثمناً في أمكنة أخرى ، ونقلها إلى مناطق أخرى حيث كانت شبه مجهولة من قبل السكان ، فبذت لهم بالتالي أسهى من الذهب »^(٢٣) .

وبالفعل ، كانت التجارة الكبيرة تقوم على السفر لشراء بضائع بثمن بخس من شعوب أقل تطوراً اقتصادياً ، أو لم تبلغ ربما مرحلة التبادل العام ، فتبيع بالتالي بأسعار زهيدة . ثم كانت تباع هذه المنتجات بسعر مرتفع جداً حيثما كانت نادرة ومرغوبة ، وحيث تكون قيمتها الواقعية (وقت العمل الضروري لإنتاجها) مجهولة ، وحيث تروج بعض البضائع بصورة خاصة بعامل المؤضة ، أو حيث تسود فاقة شديدة إلى هذه البضائع على إثر الكوارث والمجاعات الخ .

إذن ففائض قيمة التجار في عصر كذاك يتأتى من أنهم يشتررون البضائع دون قيمتها الواقعية ويبيعونها فوق قيمتها تلك. ولا غروى من أن يكون، في مثل هذه الشروط، ميركور ، ملك التجارة ، يعتبر ملك اللصوص أيضاً . ولا غروى من أن يكون التاجر بالمعنى الأوروبي للكلمة « يعتبر دوماً » لدى شعب الهيريدوس الافريقي « الذي ليس في لغته كلمات للدلالة على «الشراء» و «البيع» ، بل فقط للدلالة على «المقايضة» ، يُعتبر محتالاً لأنه يحاول أن يكسب شيئاً ما بواسطة عملية التبادل »^(٢٤) . ولا غروى من أن يكون الهنود نافاهو قد شعروا دوماً بأن الرجل العظيم الثراء لا بد أن يكون قد جمع كنوزه بوسائل غير شريفة »^(٢٥) . ولا توجد أبداً حكمة شعبية لا تكرر نفس الحقيقة التي هي بنت التجربة في لغات الأرض كافة . ولما كان الاقتناء بثمن بخس هو

أساس ربح التجار هذا ، فإن النهب المحض أو القرصنة يرافقت فائض القيمة من المهد :

« إن الأمر الذي يميز بصورة أكثر خاصة الاغتناء المكرر ، والمعترف به إن جاز التعبير ، على حساب الغير ، هو الصراحة التي يروي بها أوليس كيف أنه قاد تسع حملات قرصنة قبل حرب طروادة ، أو الطريقة التي يسأل بها شبح أغاممنون إن كان قد سقط في أرض المعركة دفاعاً عن المدينة أو لأنه « مرق جواميس الدولة أو خرافها » ، كما لو أنه ليس ثمة من فرق تقريباً بين هذين النشاطين » (٢٦) .

وفي كل العصور « كانت القرصنة المرحلة الأولى للتجارة . وهذا صحيح إلى حد أن النورمانديين عندما سيعملون عن النهب في نهاية القرن التاسع فسيتحولون إلى تجار » (٢٧) . ومن المعروف أن أرسطو يعتبر أيضاً القرصنة وقطع الطرق طريقة مشروعة في كسب العيش . وكان صولون يحمي بالقانون جماعات القراصنة ، كما ستفعل المملكتان البريطانية والفرنسية بعد ٢٠٠٠ عام تجاه قراصنة البحر (٢٨) . وقد فرض التجار الآزتيكيون ، الذين يجمعون بين وظيفة التجار ووظيفة الغزاة ، غرامات تؤدي لهم حيناً اتبعت لهم إمكانية ذلك ، ففرضوا بذلك مثلاً نموذجياً من الروابط المتينة التي تربط أصل التجارة بالصوصية . تلك هي بكل جلاء مصادر فائض القيمة التجارية (٢٩) !

إن التجار - اللصوص الفاريغ (كلمة « فاريغ » و « فاريغيان » تعني بالسلافية « تاجر » و « تاجر الماشية ») الذين من أصل سكندنافي ، والذين اجتاحتوا روسيا بين القرن الثامن والقرن الحادي عشر الميلادي ، هم مثال نموذجي آخر عن الظاهرة عينها :

« إن فرق التجار والنهابين النرويجيين-السويديين دخلت أيضاً الأراضي السلافية . ولقد قاموا بغزواتهم ، بوصفهم تجاراً بين القرن الثامن والقرن العاشر ، بحثاً عن التجارة والنهب . إن اللصوصية والغزو كانا مصدرين متواترين للتجارة ، وقد انضافت التجارة إلى اللصوصية » (٣٠) .

والتجارة والنهب مرتبطان ارتباطاً لا فصام فيه في الصحراء الكبرى : « كانت القبائل المعادية تنظم ضد خصومها ومن هم في حمايتهم عمليات نهب متصورة كعمليات تجارية حقيقية ، ولهذا كان لها مكانها في هذا المرض . فقد كانت تنظم وفق قانون العرف والمادة الذي كان يحدد بالتفصيل دور الرأسماليين المولدين للحمة ، ودور

المتفذين ، وأرباح كل طرف ، بالتناسب مع مساهمته . وقد كان هذا بمثابة عقد نموذجي ذي شكل بالغ القدم ، كان ما يزال ساري المفعول ، بكل خصائصه ، إلى ثلاثين سنة خلت ، في موريتانيا العليا وفي الصحراء الكبرى على حد سواء^(٣١) .

إن هذا النظام يفسح المجال أمام اغتناء بالغ السرعة لبضعة تجار أو للطبقة المتاجرة من شعب من الشعوب . والأرباح هي في غاية الارتفاع ؛ غالباً ما تتجاوز نسبة ١٠٠٪ في صفقة واحدة . ففي القرن الرابع عشر كان التجار يشيرون الحبول التتارية في القرم مقابل دينار واحد ويعاودون بيعها في الهند مقابل ٢٥ وأحياناً ٥٠ ديناراً ، كما يروي لنا ذلك الرحالة العربي الكبير ابن بطوطة^(٣٢) . وقد اشترت الشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية في القرن السابع عشر البهارات بسعر ٧٥ سنت للبرصة الواحدة من جزر الموليك وباعتها بسعر ٣٠٠ سنت في هولندا^(٣٣) . إن مثل هذه الفروق في الأسعار غير ممكنة إلا إذا كانت الحالة المتأخرة لشعب من الشعوب تجعله يحل القيمة التبادلية لبضاعة من البضائع في السوق الدولية . ولقد كان الفينيقيون يعرفون ماذا يصنعون عندما كانوا يؤثرون قطعاً المتاجرة مع الشعوب البربرية التي كانوا يستطيعون اضطهادها سياسياً^(٣٤) .

« (في عهد سلالة السونغ) كانت شعوب الشمال (الصين) التي كان قوتها يتألف عادة من اللحم والجبن واللبن ، كانت تحب الشاي كمشروب . وللحصول عليه كانت تقدم لتبيع خيولها في الأول والثاني من شهري شباط وآذار . وفي البدء ، عندما افتتحت مبادلات الشاي مقابل الحبول ، كانت تقدم حصاناً جيداً مقابل عشر ليبرات من الشاي العادي . وقد حققت إدارة حصر الشاي الصينية من هذه العمليات التجارية أرباحاً مرموقة . وسرعان ما قام التهريب ، وطلب الغريباء ، الذين باتوا على معرفة بالأسعار ، عشرة أضعاف مقابل خيولهم^(٣٥) » .

بيد أن تداول المال الذي يفضي إلى فائض قيمة من هذا الأصل عقيم من وجهة نظر شاملة ؛ فهو لا يزيد الثروة الإجمالية للمجتمع البشري* . إنما هو في الواقع تحويل

* على الأقل من وجهة نظر سكوتية . أما من وجهة النظر التاريخية فإن تركيز فائض القيمة ، الناجم عن السلب المباشر أو غير المباشر ، قد سمح بإطلاق الرأسمال التجاري وللتجارة الدولية انطلاقة سهلاً بلا ممانعة انتشار الثقافة وتطور القوى المنتجة . ومن الواجب أن ننوه أيضاً بأن فائض قيمة الرأسمال التجاري والرأبي تمثل جزئياً تلك تلك الطبقات المالكة الجديده لقسم من فائض النتاج الزراعي التي كان يشكل دخل الطبقات للمالكة القديمة (السيد المصري في المثال التالي) .

صرف محض الثروة ؛ فما يربحه هذا يخسره ذلك من حيث القيمة المطلقة . أما الثروة الاجتماعية فتظل على حالها .

لنرمز بـ « ب » إلى كمية من العنبر أنتجها سكان سواحل البلطيق ؛ ولنرمز بـ « م » إلى السعر الذي يدفعه التجار الفينيقيون لمنتجي العنبر ؛ وبـ « م » إلى سعر المبيع الذي يحصل عليه نفس الفينيقيين في مصر . فقبل أن تتحقق هذه التبادلات كان الأطراف الثلاثة في التبادل يملكون بالمجموع القيم $ب + م + م$: فكانت ب - ملكاً للدانمركيين ، و - م - ملكاً للتجار الفينيقيين ، و - م - ملكاً لأحد الأسياد المصريين الأغنياء . وبعد أن تمت المبادلات ، بات الدانمركيون يملكون مبلغ المال م ، والسيد المصري ب ، والتجار الفينيقيون مبلغ المال م ؛ وبمجموع هذه القيم الثلاث بقي هو هو ب + م + م . إذن فالمجتمع لم يفن ولم يفتر . إنما حدث فقط تحويل للقيمة .

لقد خسر الدانمركيون الفرق في القيمة ب - م ، وخسر السيد المصري الفرق م - ب ، بينما اغتنى التجار الفينيقيون بالفرق في القيمة م - م الذي يمثل على وجه التحديد فائض قيمتهم (أو مجموع خسارة الطرفين الآخرين في القيمة) . وهكذا هي الحال دوماً بصدد كل فائض قيمة يجري اكتسابه أثناء تداول المال : فهي 'تخلق على حساب طرف آخر' ولا تؤدي إلى اغتناء مجموع المجتمع .

يمكن للبعض أن يعترض بأنه ليس هناك إفقار واقعي للدانمركيين إلا إذا كان هؤلاء يعيشون من الأصل على اقتصاد بضاعي ؛ والحال أن الهمجية عينها التي تجمعهم يقبلون بذلك التبادل غير المتساوي تستازم ألا يشعروا بهذه « الحسارة في القيمة » ؛ وبالأصل ، تفترض تلك المحاكمة المنطقية كلها وجود نظام موحد من القيم ، في حين أننا في الواقع أمام حضارات متباينة ، ذات أنظمة إنتاجية وقيمة متباينة ، لا تتصل فيما بينها إلا من التخوم .

إن هذا الاعتراض ليس بذي قيمة ، إذا ما اعتبرنا القيمة التبادلية معطى موضوعياً لا ذاتياً . فالتجارة هي على وجه التحديد التي توحد القيم بما توجد من أسواق دولية ، تستطيع أن تسهم فيها أمم تتفاوت في مستويات تطورها . ويكتفي أصلاً أن ندرس تاريخ بعض الشعوب في بعض العصور حتى نكتين أن مفهوم الإفقار عن طريق تحويل القيمة حقيقة واقعة هيانية (تاريخ إفريقيا الغربية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، الخ) .

فائض القيمة الناجم عن انتاج البضائع

عندما لا يزال الانتاج البضاعي الصغير في بداياته ، تظل الثروة الاجتماعية شبه ثابتة ، والفائض الذي يحتكره ملاك المال يمكن أن يتأتى فقط من إفقار مطلق للبايعين والمشتريين المتعاقبين . إن تاريخ المصور القديمة هو إلى حد كبير تاريخ الاستيلاء المتعاقب على كنوز عدة ممالك ، ثم تركز هذه الكنوز ، بطريق الفتح أيضاً ، على أيدي ملوك الفرس والاسكندر الكبير . « إن الثروة الجديدة التي أغنت بها الامبريالية بابل ومصر كانت في الواقع من نتاج النهب ، ولم تمثل إضافة إلى كلية ثروة البشرية الواقعية ، المتوفرة^(١٣٦) » . إن زيادة الثروة الاجتماعية الواقعية في ذلك العصر كانت منوطة بشكل رئيسي بزيادة انتاجه العمل الزراعي وانتشار تقنية الصناعة الحرفية ، المرتبطتين أصلاً بنمو السكان . ولما كانت التقنيات الزراعية والحرفية بسيطة نسبياً ولا تتطلب أدوات مكلفة ، لذا فإن توسع التجارة القديمة نحو المناطق الهمجية ادخل في النهاية إلى هذه المناطق نفس شروط الانتاج الموجودة في البلد الأصلي ، وقضى من نفسه بالتالي على عدم تساوي مستوى التطور الاقتصادي الذي كان يجعل تلك التجارة مربحة . وإلى هذه الواقعة البسيطة يعود أحد الأسباب الرئيسية لمازق الرأسمال التجاري في العهد القديم ولأفول الامبراطورية الرومانية . كذلك فإن الربا ، وإن كان مصدراً شائعاً للاغتناء الفردي ، إلا أنه قلما يمثل اغتناءاً إجمالياً للمجتمع ، باعتبار أنه يمثل ، بشكل أوضح أيضاً من التجارة ما قبل الرأسمالية ، مجرد تحويل للقيم من شخص إلى آخر .

والحال أننا إذا ما درسنا تطور بعض المجتمعات القائمة على الانتاج البضاعي الصغير ، وعلى سبيل المثال اليونان بين القرنين السادس والثالث قبل الميلاد ، أو الصين بين القرنين الثامن والثالث قبل الميلاد ، أو أيضاً الامبراطورية الاسلامية بين القرنين الثامن والثاني عشر بعد الميلاد ، أو أخيراً أوروبا الغربية بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر ، لاحظنا فعلاً وجود اغتناء اجتماعي إجمالي . وهذا الاغتناء يتجاوز من بعيد زيادة الانتاجية الزراعية والحرفية ؛ كما إنه ليس محض نتيجة لنهب بلدات متأخرة اقتصادياً ، بما أنه يتعلق بمجموع البلدان المرتبطة بعلاقات تجارية . فمن غير الممكن إذن أن ينبجم إلا عن كتلة من القيم الجديدة التي تظهر في الاقتصاد النقدي . فكيف يمكن أن يظهر خلق قيم جديدة أثناء تداول المال م - ب - م ؟

لقد عرفنا آتفاً أن القيمة لمعت شيئاً آخر سوى عمل بشري متباور . فالمال لا يستطيع ، وهذا بدعي ، أن يخلق قيمة جديدة . لكن بدلاً من شراء بضائع ستباع فوق قيمتها ، يستطيع التاجر أن يستخدم ماله لشراء بضاعة تتمتع ، بوصفها قيمة استعمالية ، بخاصية انتاج قيم جديدة : قوة العمل البشري* .

لقد كان سعر شراء عبد ذكر راشد في اثينا ، في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، يتراوح بين ١٨٠ و ٢٠٠ درم . فلنفترض أن تاجراً اشترى رقيقاً كهذا . إن الدخل الوسطي الصافي اليومي (بعد حسم تكاليف المعيشة) الذي يغله الرقيق يرتفع ، على حد رأي كسينوفون وديوستين ، إلى أوبولوس واحد يومياً ، أي ٣٠٠ أوبولوس أو ٥٠ درهماً في السنة ، إذا أخذنا في الحسبان أيام الأعياد^(٣٧) . ويعد عشر سنين من العمل يكون ذلك العبد قد غلّ لسيد ٥٠٠ درم ، أي فائض قيمة يعادل ٣٠٠ درم** . إذن فشراء العبد يمثل مصدراً لفائض القيمة من شكل خاص . وفائض القيمة هذا لم يعد نتيجة تلك بسيط للقيم الموجودة ، أي تحويل بسيط للقيم من جيب إلى آخر . إنما هو نتيجة انتاج قيم جديدة ، يشكل ثقلها ويعمها مصدر فائض القيمة .

والواقع إن أكبر ثروات اثينا كانت تنأت من استخدام العبيد أو استئجارهم في

* من هذه الزاوية كان لأرسطو ، وكذلك لسلطات الكنيسة الكاثوليكية ، من جمع نيقية إلى القديس روما الاكروني ، أفكار سديدة ، لا تحامين عن نظرية القيمة - العمل . بل كمثليين لاقتصاد طبيعي في جوهره كان يدافع عن نفسه ضد التفرد المذيب للمال والربا .

** إننا نجهل مقدار تكاليف المعيشة اليومية لعبد يوناني . لكن دي كاستو يروي أنه في جزر الهند الغربية البريطانية في القرن الثامن عشر لا ترتفع كلفة طعام العبد الأسود الذي كلف شرائه ٥٠ جنيتها استرلينياً إلى أكثر من ٢٥ شلناً في ... السنة ١ (٣٨) . وروي جان ليون الافريقي كيف أتت الزارعين البرتغاليين ، قبل قرنين من ذلك ، قد خفضوا إلى الصفر تكاليف معيشة العبيد في سار تومي :

« كان العبيد مرغين على العمل طوال الأسبوع لحساب سادتهم ، باستثناء يوم السبت : ففي ذلك اليوم كانوا يعملون لحساب أنفسهم في زرع الذرة البيضاء ، والبطاطا الصينية أو الحنطة ، وكثير من الخضار كالخس والملفوف واللفت والبقدونس . وكالوا يستجرون الحلووات بدقيق الذرة البيضاء ؛ وكانت شرايهم الماء أو نبيذ السمف وأحياناً لبن العنز ؛ وكان ملابهم الوحيد وزرقتهم القطن يسجرونها بأنفسهم . وهكذا لم يكن على سادتهم أن يسمفوا خدمهم بشيء من أجل عيشهم(٣٩) . »

المناجم . وقد أمكن لكالياس الاثيني ، الذي كان يملك أو يستأجر إلى حد ١٠٠٠ عبد ، أن يجمع ٢٠٠ تالان ، ونيكياس ١٠٠ تالان . وعلى أساس ان الدخل الصافي الذي ينتجه العبد الواحد في اليوم الواحد هو أوبولوس واحد ، تمثل ١٠٠ تالان (٣٦ و ٠٠٠ أوبولوس) دخل ٣٦ و ٠٠٠ يوم من عمل العبيد ، مع حسم تكاليف استهلاك سعر الشراء . وأجرى الخطيب ديموستين الحساب نفسه تماماً عندما حلل دخل أبيه الذي كان يملك معلمين ، الواحد ينتج أثناً ويعمل فيه ٢٠ عبداً يفصل كل منهم أوبولوساً صافياً في اليوم ، والثاني ينتج سيوقاً وسكاكين ويعمل فيه ٣٠ عبداً يفصل كل منهم وسطياً ١٥ أوبولوس في اليوم^(١٠) .

إن فائض القيمة الذي ينتجه العبد ، مع عدم أخذ تكاليف استهلاك سعر شرائه بعين الاعتبار ، يمثل الفرق بين قيمة البضائع التي ينتجها (والتي يملكها سيده) وبين تكاليف إنتاج هذه البضائع (كلفة المواد الأولية ، النفقات العامة بما فيها استهلاك أدوات العمل وتكاليف معيشة الرقيق نفسه) . والأرقام المذكورة أعلاه تدل على ان هذا الفرق يمكن أن يكون ضخماً . ولولا ذلك ، لما وجد ألوف من المقاولين والملاك العقاريين في العالم القديم لشراء العبيد المقضي عليهم بإنتاج كمية كبيرة من المنتجات الحرفية والزراعية التي كان بيعها يدر على أولئك المقاولين والملاك قدراً عظيماً من فائض القيمة .

بعد ألفي عام من ذلك التاريخ لم يعد هناك من عبيد تقريباً في أوروبا الغربية . ولم يعد السيد فوغر ، ملقّب المناجم ثم مالكها ، يشتري عبيداً كالسيد نيكياس وكالياس . ولم يعد عليه أن يقدم رأسمالاً صغيراً دفعة واحدة ، قابلاً للاستهلاك في مدى عشر سنوات فقط ، ليحصل على قوة عمل كاملة* . بل هو يجمع الشغيلة المأجورين من قرى بوهيميا والتبرول . ويدفع لهم أسبوعياً أو كل يوم بيومه . وهذا الأجر ، الذي يزيد بقليل على قيمة الطعام المقدم لعبيد السيدين نيكياس وكالياس ، قلما يتعد عن الحد الأدنى الضروري لبقاء العامل وأسرته .

إن القيمة الجديدة ، التي يخلقها العمال الذين يشتري السيد فوغر قوة عملهم باليوم

* كان مالك العبيد يركب في الواقع مجازفة. فهو لم يكن يشقي سوى قوة عمل كلنة ؛ وقد كان عمل الرقيق ينطوي في كل الأزمان على تبذير ضخم للعمل البشري . ولقد قدر قارون ، الكاتب الروماني ، بأن للعبد في زمنه كل يندر ١٣ يوماً من أصل ٤٥ دوقاً فائدة البتة (٤١) .

أو بالأسبوع، يجب أن تتجاوز بالضرورة القيمة التي ينفقها رب عملهم على أجورهم، وإلا فلا مصلحة له البتة في استخدامهم. بل لا بد أن تقبل بأن هذا الفرق كان كبيراً، ما دام السيد فوغر، شأن السيدين نيكياس وكالياس، قد أصبح أغنى رجال زمانه، ويات البارونات والنوقات والأميرات والملوك، وحتى الامبراطور شخصياً، مدينين له بثروات حقيقية.

وبينما كان السيد فوغر يستأجر أيدي شعبة أحرار لمناجه في بوهيميا، كانت تم إعادة إدخال العبودية من قبل نبلاء بروتغاليين واسبانيين وفرنسيين وانكليز، إلى أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية. وقد بقيت العبودية هناك مدة ثلاثة قرون، ما يثبت طابعها المريح. وفي منتصف القرن التاسع عشر، لم تتجاوز تكاليف المعيشة السنوية لسيد أسود من التنسي ٣٥ دولاراً سوى نادراً؛ وغالباً ما كانت دون هذا المبلغ. وفي العصر نفسه، ما زال عبد واحد يفل غالباً ٢٥٠ دولاراً سنوياً في جنوب الولايات المتحدة^(٢٢).

إن اغتناء التجار وأصحاب المعامل الفردي عن طريق استغلال قوة العمل الرقبة أو نصف الحرة أو الحرة، قد تم بواسطة تحويل قيم جديدة، خلقتها قوة العمل تلك، إلى جيب أولئك المغاولين. إنه اغتناء يترافق بزيادة عامة في الثروات الاجتماعية.

إذن ففائض القيمة الذي يظهر في تداول المال ليس مخلوق فيه خلقاً. فهو إما نتيجة لتملك قيمة تخص الغير بواسطة التجارة أو الربا، وإما نتيجة لتملك قيم جديدة خلقتها قوة العمل التي جرى شراؤها. وفي هذه الحال لا يكون فائض القيمة غير الفرق بين القيمة التي خلقتها الشغل وتكاليف معيشتة الخاصة. وبمجموع الرأسمال الموجود في الكرة الأرضية ليس سوى النتاج المتراكم لهذا التملك المزدوج. وقد تجلّى ذلك مبكراً جداً للراقيين الثاقبي البصيرة. فقبل ألف وخمسة عام من اقتباس برودون من الزعم الشارتي (الميثاقي) أوبريان فكاهته المشهورة «ما هي الملكية؟ إنها السرقة!»، شرح مار بوحنا كريزوستوموس، الأسقف ذو الفم الذهبي، لتجار أنطاكية الأغنياء: «إنك تملك نتاج السرقة، إذا لم تكن أنت نفسك السارق...»

الرمال، فائض القيمة، النتاج الاجتماعي الفائض

يتعلم الرجل البدائي عن طريق تجربة طويلة ومؤلمة كيف يفلت من المجاعات ويكفل لنفسه قوتاً نظامياً يتيح له زيادة إنتاجية عمله وإخضاع إنتاج الطعام لرقابته

الخاصة. وهكذا ينتج فائضاً علاوة على نتاجه الضروري. ويلاحظ عالم الاقتصادولوجيا ريموند فيرث « انه يمكن القول بصورة عامة أن الرأسمال يتراكم في تيكوبيا عن طريق انتاج فائض بالنسبة إلى الحاجات المباشرة لا عن طريق التقشف بحذ ذاته »^(٤٣). إننا لا نريد أن نتمعن فيما إذا كانت لفظة « الرأسمال » مستعملة هنا في محلها. لكن الدراسة التاريخية سمحت لنا بأن نلاحظ ما يلي : إن الاغتناء الاجتماعي ، وعموم التجارة ، والتراكم البدائي للمال ، وإنتاج لمحبة متنامية من فائض القيمة ليست ، في أي مكان من العالم ، نتيجة تقشف إرادي من جانب المنتجين يوفر لهم مدخرات ويمكنهم من الاغتناء . إن عموم انتاج البضائع ، والتراكم البدائي للرأسمال النقدي ، وتداوله المتسارع يهدف الحصول على فائض القيمة هي ، في كل مكان من العالم ، نتيجة غلك ، احتكار قسم من المجتمع البشري للنتاج الاجتماعي الفائض الذي ينتجه القمع الآخر من ذلك المجتمع نفسه . وهذا التملك يمكن أن ينبجم ، بالطبع ، عن « تقشف » : تقشف المنتجين واكتفائهم بما يتركه لهم محتكرو النتاج الفائض لسد رمقهم . وللأسف فإن المحتكرين ، لا أبطال هذا التقشف غير الارادي ، هم الذين يخرجون رابحين من الامتحان .

إن نمو إنتاجية العمل شرط لا غنى عنه لظهور الرأسمال وفائض القيمة . ولقد رأينا أن فائض القيمة الناجم عن عملية الانتاج لا يمثل سوى الفرق بين نتاج العمل وتكاليف صيانة العمل . وما دام نتاج العمل يمدل بصورة إجمالية تكاليف صيانة العمل (أي أسباب معيشة المنتج وأمرته) ، فلا وجود لأساس موضوعي لاستغلال قوة العمل استغلالاً دائماً ومنظماً . وإنما عندما يسمح نمو إنتاجية العمل بوجود فرق كذاك ، نتاج فائض كذاك ، آنذاك فقط يمكن أن ينشب الصراع من أجل تملكه .

لكن إذا كان الرأسمال هو النتاج التاريخي - غير الآلي بالمرّة لكن المنبثق في شروط خاصة ينبغي تحديدهما بصورة عينية - لنمو إنتاجية العمل البشري ، فإنه ليس على الإطلاق مرادفاً للوسائل التي تؤمن مثل هذا النمو . وهذا الخلط كان وما يزال يفذه بعض الاختصاصيين المضطلعين مع ذلك في المادة التاريخية . وهكذا فإن الثورة النيوليتية والانتقال إلى الزراعة وحرية الحيوانات يعنيان في نظر المؤرخ فريتر هايشلهام ظهور « الرأسمال » أي خلق إمكانية أولى مضمونة لتحويل العمل البشري ، بمد بذله ، بصورة يدر معها لمدة طويلة أو دائمة ربما ما [؟] ^(٤٤) .

كان الفلاح الذي يبذر ١٠٠٠ حبة من القمح على ضفاف الغرات يجني ١٠٠,٠٠٠ .

لكن هذا « الريع » ما كان يحمل منه رأسمالياً تماماً كما ان ضرب شجرة الموز بعصاة للتجصيل يسقط الثمار لا يحول الشبازي الى صناعي .

ان كل اكتشاف تقني هام يمثل توفيراً هاماً في العمل البشري بالنسبة الى المجتمع ، وكل اداة عمل تسمح بأداء عملية الانتاج بتكاليف اقل يمكن اعتبارها « مخزناً من عمل متراكم » بدر « ريعاً » دائماً إن كثيراً وإن قليلاً في اقتصاد العمل . بيد ان هذا كله لا يتعلق إلا بتقدم إنتاجية العمل في انتاج القيم الاستيعالية * .

إن الرأسمال وفائض القيمة لا يظهران إلا مع تطور التبادلات والمال ، ومع استخدام انتاجية عمل وسطية متنامية ، لا للسماح لكل المجتمع بتحقيق اقتصاد في وقت العمل ، بل لتأمين منتجات هذه الانتاجية المتنامية لقسم من المجتمع عن طريق فرض مجهود أشق في العمل على القسم الآخر من المجتمع . إن الرأسمال هو عاقبة تاريخ تملك النتاج الاجتماعي الفائض من قبل قسم من المجتمع على حساب قسم آخر ، وليس عاقبة تاريخ اقتصاد العمل البشري المتحقق لفائدة المجتمع للبشري في مجموعه .

ان تملك فائض القيمة المنتج اثناء عملية الانتاج يفرض اقتصاداً بضاعياً ، يبيع البضائع المنتجة من قبل منتجين غير مالكين لمنتجات عملهم . وفائض القيمة ، بهذا المعنى ، هو الشكل النقدي للنتاج الاجتماعي الفائض . ففي مجتمع ينتج قيماً استيعالية يجري تملك النتاج الاجتماعي الفائض الذي تستأجر به طبقة مالكة ، مباشرة ، إما في شكل عمل (سخرة) وإما في شكل منتجات (ريع عقاري ، غرامات) . وفي مجتمع ينتج بضائع يجري تملك النتاج الاجتماعي الفائض الذي تستأجر به الطبقة المالكة ، بصورة غير مباشرة في شكل مال ، عن طريق بيع البضائع الذي تحسم من نتاجه تكاليف صيانة العمل وسائر تكاليف الانتاج .

لقد تطور الرأسمال بدائياً ، شأن الانتاج البضاعي الصغير ، في مسام مجتمع ينتج

* يمكن الاعتراض بأن المسألة لا تعدو أن تكون أكثر من مسألة تعريف . بيد انه ينبغي في هذه الحال إيجاد تعبير آخر لتسمية الرأسمال وفائض القيمة للتاجين عن انتاج البضائع وتداول المال . ان الخلط يرجع الى استعمال لفظة واحدة - الرأسمال - للدلالة في الوقت نفسه ، على كل تقنية في تنمية انتاجية العمل من جهة ، وعلى علاقات اجتماعية خاصة قائمة على الاستغلال من جهة ثانية . والاستنتاج ينضم بالأصل الى الاقتصاد ما دام هـ . سي يلاحظ ان كلمة « الرأسمال » تشير في الاصل الى الكمية الخصصة للتوظيف كيا قدر فائدة (٤٥) .

على الأخص قيمياً إستعمالية . وقد ظهر فائض القيمة وتطور في مجتمع كان النتاج الاجتماعي الفائض ما يزال يحتفظ فيه بشكل قسم إستعمالية بصورة أساسية . إن كل تاريخ الرأسمال ، من أصوله إلى أوجه في نمط الإنتاج الرأسمالي ، هو تاريخ التفسخ البطيء . لمثل ذلك الاقتصاد غير البضاعي بعمق بفعل التجارة والربا والمال والرأسمال وفائض القيمة . وأنها لطبقة جديدة تلك التي تجسد الرأسمال في مجتمع غير بضاعي وبالنسبة إلى الطبقات المالكة القديمة : الطبقة البورجوازية . وليس الرأسمال إلا علاقة اجتماعية جديدة بين منتجين وملاك رأسمال ، علاقة تحمل محصل العلاقات الاجتماعية القديمة بين منتجي البضائع الصغار من جهة والفلاحين - المنتجين ومحتكري النتاج الزراعي الفائض من الجهة الثانية .

قانون التطور غير المتساوي

إن دراسة اصل وتطور المقولات الاقتصادية هي بالضرورة دراسة تاريخية اقتصادية وتحليل لاقتصاد الشعوب المعاصرة التي بقيت في مراحل من التطور التاريخي تجاوزها العالم الرأسمالي منذ زمن طويل . لكن هذه الدراسة لا تتحدد البتة مع التاريخ الاقتصادي . فهي بالفعل تعزل أشكالاً «خالصة» تتركب في الحياة أو تنحط إلى درجات متفاوتة . إن أرجح التاريخ الاقتصادي إلى سلسلة من «مراحل» أو إلى الظهور المتعاقب لـ «مقولات» ، يعني مكنثته للغاية بحيث لا يعود في الامكان تعرفه . لكن إفراغ الدراسة التاريخية من كل إشارة إلى أطوار متعاقبة من التنظيم الاقتصادي ومن كل إحالة إلى الظهور التدريجي لـ «المقولات» يعني بكل بساطة جعلها غير مفهومة .

كثيراً ما قورنت الماركسية بالداروينية ، وتطور المجتمعات بتطور الأنواع . وهذه المقارنة ، شأن كل مقارنة ، تنطوي على تشابهات وعلى اختلافات . لكن في البيولوجيا أيضاً يحل مفهوم جدلي للتطور رويداً رويداً محل التصور الميكانيكي ، الواحدي الجانب ، الخطي* . إن المفهوم الماركسي للصيرورة الاقتصادية والاجتماعية يستبعد كل

* إن فكرة تقدم مستقيم للفرود الشبيهة بالإنسان ، حتى ظهور الإنسان ، قد هجرت الآن . ويفترض اليوم إما أن الفرود الشبيهة بالإنسان ، والبشر على حد سواء لهم أسلاف قردية مشتركة ، وإما أن الإنسان ينبت من فرد شبيه به وإن كان أقل تخصصاً من الفرود التي ما تزال موجودة إلى اليوم . إذن فهناك تقدم مركب مع ركود أو تباطؤ أو نشوء منكسر (٤٦) .

حتمية وكل نزعة آلية . وما من طور من اطوار التنظيم الاجتماعي « ينبغي » ان يختلف بالضرورة طوراً غيره ^(٤٦) .

الى جانب التقدم الخطي ، يوجد التقدم بالقفزات . ويمكن ان يقود التطور الاقتصادي الى دروب مسدودة او الى ركود تدوم قروناً ، من كثرة للتكيف مع وسط نوعي بوجه خاص ؛ وذلك هو على ما يبدو مثال الشعوب المزارعة في الجنوب الشرقي الآسيوي ^(٤٧) . وما كانت الماركسية لتكون دياكتيكية لو لم تكن تقبل ، الى جانب المجتمعات التي هي في تقدم (من وجهة نظر الانتاجية الوسطية للعمل) ، بمجتمعات هي في تراجع صريح واضح ^(٤٨) .

ان قانون التطور غير المتساوي ، الذي أراد بعضهم أن يحد صحنه بتاريخ الرأسمالية وحده ، لا بل بمرحلتها الامبريالية وحدها ، هو إذن قانون عام للتاريخ البشري . ففي أي زاوية من الأرض لم يوجد قط تقدم مستقيم نحو التطور ^(٤٩) ، ينطلق من اولى مراحل قطاف الثمار لينتهي الى الصناعة الرأسمالية (أو الاشتراكية) الاكثر تقدماً . والشعوب التي بلغت أعلى درجة من درجات تطور القوى المنتجة في مرحلة التقاط الثمر والقمص والصيد - الاسكيمو وخاصة هنود الساحل الشمالي الغربي من اميركا - لم تكتشف الزراعة . إن الزراعة تظهر أولاً في اودية غزيرة المياه ، في الحبشة والآنضول وأفغانستان وعبر القفقاس والهند الشمالية الغربية ^(٥٠) . لكن ليس في مثل هذه المناطق تنجم عن الزراعة الحضارة ، التي تولد من الري * .

تبلغ الحضارة الزراعية أكثر درجاتها تقدماً في مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين . ومع ذلك ليس في هذه البلدان ، بل في اليونان وروما وبيزنطة وأوروبا القروسطية (ايطاليا وفلاندر) يقضي تقدم إنتاجية العمل الزراعي إلى أكبر تطور للصناعة الحرفية والتجارة في إطار الانتاج البضاعي الصغير . وحتى ينتج الانتاج البضاعي الصغير الثورة الصناعية وغط الانتاج الرأسمالي ، لا بد أيضاً أن ننقل نحو الشمال ، إلى انكلترا ، البلد الذي ظل مع ذلك لمدة طويلة من الزمن متأخراً من

* يلح غوردون تشايلد هو أيضاً على عدم وجود تماثل متقابل للمراحل التي تجتازها الشعوب في عصر الحجر المصقول . ويستنتج أن « التطور والتأخر يسيران بدأ بيد » ، لكنه ينزه أيضاً بأمانة عديدة عن الالتئام ^(٥٠) . أفليس التطور ، بوصفه تركيباً للتأخر والالتقاء ، فكرة دياكتيكية بالدرجة الأولى ؟

الزاوية الحرفية والتجارية ، والذي كان ما يزال بعيداً جداً في القرن السابع عشر عن أن يكون أغنى بلاد العالم أو أوروبا . وبالأصل ليس في بريطانيا العظمى ، ولا في أي بلد رأسمالي متقدم آخر ، تمت الإطاحة لأول مرة بالرأسمالية ، بل جرى ذلك في روسيا ، البلد الذي كان نموذجاً للتأخر في مطلع القرن العشرين . وهل ينبغي أن نحازف بتنبؤ وأن تؤكد بأنه ليس في روسيا ، التي كانت أول بلد أدخل اقتصاداً مخططاً قائماً على تشريك وسائل الانتاج الكبيرة ، سنشهد لأول مرة تقنح مجتمع اشتراكي مكتمل ، وتلامي الطبقات والمال والدولة ؟

تطور الرأسمال

أشكال النتاج الزراعي الفائض

إن النتاج الزراعي الفائض هو أساس كل نتاج فائض، وبالتالي أساس كل حضارة . ولو كان على المجتمع أن يقف كل وقت عمله على إنتاج أسباب الحياة ، لما أمكن أن يوجد أي نشاط مهني آخر ، سواء أكان حرفياً أم صناعياً أم علمياً أم فنياً .

ويمكن للنتاج الزراعي الفائض أن يظهر في المجتمع في أشكال ثلاثة متباينة . وقد سبق للفيلسوف الصيني مانشيوس ، في القرن الرابع قبل الميلاد ، أن يميز هذه الأشكال الثلاثة الأساسية من النتاج الزراعي الفائض : نتاج فائض في شكل عمل (سغرات) ، أو في شكل منتجات (قيم استعمالية) ، أو في شكل مال^(١) * .

إن النتاج الزراعي الفائض ، المقدم في شكل عمل غير مجاز أو سخرة، يظهر منذ فجر كل مجتمع طبقي . ففي مستهل القرون الوسطى في أوروبا الغربية ، كانت أرض القرية مشطورة إلى ثلاثة أقسام : الأراضي التي يزرعها الفلاحون لحاجاتهم الخاصة ، والأراضي التي يستثمرها المولى مباشرة بمساعدة العمل غير المجاز الذي يؤديه الفلاحون المقضي عليهم بالسخرة ، والأراضي المشاعية ، من غابات ومروج وأراضٍ بور الخ ،

* من المفيد أن نلاحظ أن مانشيوس عيّن بمتبر السخرة أربع أشكال من أشكال النتاج الفائض بالنسبة إلى دولة تسمى إلى حياة الفلاحين من ابتزاز الملاك العقارين ، لأنها تغطي الفلاحين أقصى حد من ضمانات الاستقرار .

التي تظل بهذا القدر أو ذاك تحت تصرف الفلاحين والمولى^(٢) . وكان على الفلاح أن يوزع أسبوع عمله بين العمل في حقوله الخاصة والعمل في حقول المولى . وكان العمل الأول ، عمل ضروري من وجهة النظر الاجتماعية ، يقدم النتائج الضرورية لبقاء المنتجين . وكان العمل الثاني ، عمل فائض من وجهة النظر الاجتماعية ، يقدم النتائج الفائض الضروري لبقاء الطبقات المالكة التي لا تسام في الانتاج .

لقد ساد نظام مماثل في بلدان لا تحصى في عصور مختلفة من التاريخ . ففي النظام الاقطاعي الذي كان موجوداً في جزر هاواي قبل وصول البيض ، كان على الفلاح أن يعمل يوماً من أصل خمسة في الأراضي المستثمرة من قبل المالك العقاري^(٣) . وفي المكسيك ، قبل الإصلاح الزراعي ، كانت هناك عادة (١) تنص على أن العمال الزراعيين يجب أن يدفعوا ، مقابل قطع أرض صغيرة ضرورية لبقائهم ، أجرة للملاك المزارع في شكل يومين أو ثلاثة أيام عمل غير مأجور في كل أسبوع^(٤) .

وبالتوازي مع النتائج الفائض المقدم في شكل عمل غير مجاز يمكن أن يظهر النتائج الفائض المدفوع عيناً . فقد كان على أفنان العصر الوسيط الأول في أوروبا الغربية أن يقدموا للموالي ، علاوة على السخرة ، ربما عينياً (من المنتجات الزراعية أو الحرفية) . وفي جزر هاواي كذلك ، كان الربيع العيني واجباً علاوة على السخرة^(٥) .

وفي اليابان يوجد الربيع العيني (سو) بالتوازي مع السخرة (إيتاشي)^(٦) . وفي الصين يظهر الربيع العيني بجانب السخرة ويدحرها شيئاً فشيئاً إلا فيما يتعلق بالأشغال الكبيرة ذات النفع العام . والواقع ان دفع الربيع العيني ، أي النتائج الزراعية الفائض في شكل قيم استيعابية (قمح ، أرز ، خمر ، أقشة مصنوعة في بيت الفلاح ، الخ) ، قد أصبح منذ زمن مبكر في التاريخ الشكل السائد للنتائج الفائض ، واستمر طوال بضعة آلاف من السنين من دون أن تطرأ عليه تعديلات سوى قليلة . وفي تاريخ مصر ، حافظ النتائج الزراعي الفائض على هذا الشكل من دفع الخيرات العينية من أيام الفراعنة حتى امبراطورية روما وبيزنطة . وفي كل عام ، طوال سبعة قرون ، نقل ٢٠ مليون « مودبي » من القمح إلى إيطاليا ، ثم ٢٤ مليون « مودبي » إلى بيزنطة ، على سبيل دفع الربيع ، أي حوالي ١٢,٥ ٪ من مجمل الانتاج المصري^(٧) .

وما دام النتائج الزراعي الفائض محافظاً على هذا الشكل من الربيع العيني ، فإن التجارة والمال والأرباح تظل محصورة في مسام اقتصاد طبيعي . والكتلة الضخمة

من المنتجين ، الفلاحين ، لا تظهر البتة تقريباً في السوق ؛ فهم لا يستهلكون إلا ما يتجونه بأنفسهم ، باستثناء النتائج الفائض .

إن النمو التدريجي للنتاج الزراعي يحتكره الموالى الذين يبيعونه ، هم ، في السوق . لكن للسبب نفسه ، تكون الكتلة العظمى من السكان عاجزة عن شراء منتجات الحرفيين المصنوعة في المدن . ومن هنا فإن هذه المنتجات تظل منتجات كالية بالدرجة الأولى . إن ضيق السوق يحد للغاية من تطور الانتاج الحرفي .

هكذا عاشت في الواقع اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية وامبراطوريات بيزنطة والاسلام وأوروبا في مستهل القرون الوسطى ، وكذلك الهند والصين واليابان حتى قرون قريبة من قرنتنا هذا . والعظمة الحارقة في غالب الأحيان ، التي أمكن للانتاج البضاعي الصغير وللتجارة الدولية أن يرتقيا إليها في قلب تلك المجتمعات ، يجب ألا تحجب عنا طابعها الزراعي في جوهره^(٨) . فما دام النتاج الزراعي الفائض محافطاً على شكله الطبيعي ، فإن التجارة والمال والأعمال لا تستطيع أن تتطور إلا بصورة سطحية في مجتمع كذلك المجتمع .

إن تحول النتاج الزراعي الفائض من ربح عيني إلى ربح مالي ، يقلب الوضع الاجتماعي رأساً على عقب . فالفلاح مرغم من الآن فصاعداً ، حتى يكون قادراً على دفع ربحه ، على أن يبيع بنفسه منتجاته في السوق . انه يخرج من وضع اقتصاد طبيعي ومغلق ويدخل في اقتصاد نقدي في جوهره . والمال ، الذي يسمح باقتناء تشكيلة لا متناهية من البضائع ، يسمح بتطور عدد لا متناه من الحاجات^(٩) . وتخرج الحياة الاقتصادية من سباتها الذي بات قروناً ومن توازنها النسبي ، لتصبح دينامية ، غير متوازنة ، تشنجية . ويتطور الانتاج والاستهلاك بالتوازي مع انطلاقة التجارة التي لا مثيل لها . ويدلف المال إلى كل مكان ، ويحل جميع الأواصر التقليدية ، ويحول جميع العلاقات القائمة . ويصبح لكل شيء سعر . ولا يعود الإنسان يقسم إلا حسب مداخله . وكما قد لاحظته القديس توما الأكويني ، يرافق انتصار الاقتصاد النقدي بقابلية كل شيء للشراء بالمال^(١٠) . وفي الوقت نفسه يبدأ المال بتقنيع العلاقات الاقتصادية الواقعية ، التي كانت شفاقة في الماضي ، بين الأتقان والسادة ، بين العمل الضروري والعمل الفائض . ويلتقي الملاك العقاريون والزارعون ، أرباب العمل والأجراء ، في السوق كملك بضائع أحرار ، ويموههم هذا التبادل الحر ، استمرار

علاقة الاستغلال القديمة تحت شكلها النقدي الجديد* .

إن تحول النتاج الزراعي الفائض من ربيع عيني إلى ربيع مالي ليس النتيجة المحتومة لازدهار التجارة والاقتصاد النقدي ؛ بل ينجم عن علاقات القوة القائمة بين الطبقات .

« لم يكن صعود الاقتصاد النقدي دوماً القوة المحركة الكبرى ، كما قال بذلك مؤرخو القرن التاسع عشر . ففي حالة عدم وجود احتياطي ضخم من الشفيلة الأحرار الذين لا يملكون أرضاً ، وبدون الضمانات الشرعية والسياسية في الدولة الليبرالية ، يمكن أن يفضي ازدهار الأسواق ونمو الانتاج إلى تعزيز السخرة أكثر مما يمكن أن يفضي إلى أفولها^(١١) » .

« ان تطور التبادلات في الاقتصاد الفلاحي ، سواء خدمت مباشرة السوق المحلية أم اتجهت نحو أسواق أبعد بواسطة التجار ، يؤدي إلى تطور الربح المالي . وتطور التبادلات في الاقتصاد المولوي يؤدي إلى نمو السخرات^(١٢) » .

ان المثال النموذجي في هذا الموضوع ، هو تطور الاقتصاد القروي في اوروبا الشرقية ، بما فيها المانيا الشرقية ، بدءاً من القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ فقد انتشرت فيها السخرة بثبات ، بما في ذلك ارتباط الفلاحين — الاقنان بالأرض** . وهي هنا تتبع تطور انتاج البضائع الزراعية من أجل السوق الدولية في المزارع المولوية .

وهكذا ايضاً ، فإن الاقتحام الفظ لأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية ، من قبل الرأسمال الاوروي غذاء الفتوحات الاسبانية ، لم يمارس أي تأثير محرر ، بسلب عمّ تقنين السكان الاهليين وابدتهم . فالاسبانيون ، إذ عجزوا عن تلبية حاجاتهم الخاصة بأنفسهم عندما أرادوا العيش عيشة النبلاء (١) ، حوّلوا هنود اميركا الى أقنان ليعمل

* إذا كان الفن مرتبطاً بالأرض ، فقد كانت الأرض مرتبطة أيضاً بالفن . كان فوستيل دي كولاتج يقول : « الأرض تمسكه وهو يسكها » . والاقتصاد النقدي بـ « تحريره » الفن ، قد سمح أيضاً للمالك بفصله عن موارد حياته . إن هذا المظهر الديالكتيكي العميقة الاقتصادية يفلت في غالب الأحيان من النقاد الليبراليين للاقتصاد القروسي .

** أعلن الدوق فردينان الأول ، دوق سيليزيا ، في عام ١٥٢٨ : « لا يستطيع أي فلاح وأي بستاني ، ولا ابنها أو بنتها ، ان يتركوا مولام الوراثي من دون موافقته (١٣) » .

هؤلاء من أجلهم (انظر « الشيدولا » الشهيرة التي نشرتها إيزابيل الكاثوليكية في ٢٠ كانون الأول ١٥٠٣ ، والتي تملن صراحة يجب اجبار الهند على العمل من أجل المسيحيين) . ويبرّر الراهب غريغوري التقنين بتأكيد على ان الهند ، بما انهم من تابع الملك الكاثوليكي وبالتالي يدينون له بأثارة ، وبما انهم لا يملكون شيئاً سوى انفسهم ، لذا « حق ان يخدموه (أي الملك) بأنفسهم » . وفي رسالته الثالثة للامبراطور ، يفسر هرناندو كورتيس ، فاتح المكسيك ، انه اضطر الى تقنين الهند ، « لان الفاتحين والمستعمرين ما استطاعوا العيش لولا هذه الخدمات » . ولاعادة المساواة (كذا) في هذا التسابق المجنون إلى أراض للاستيلاء عليها وهنود لتقنينهم ، وضع فرديناند الكاثوليكي قوانين صارمة جداً : أن يعطى مئة هندي الى الموظفين والقضاة الخاضعين مباشرة للملك ؛ وثمانون هندي الى الفارس الذي يستقر مع قرينته ؛ وستون هندي إلى معلم الفروسية المتزوج ؛ وثلاثون هندي إلى المزارع المتزوج (١٤) .

وحق يحل الربح المالي محل الربح العيني ، لا بد ان يترافق ازدهار الاقتصاد النقدي بشروط اقتصادية واجتماعية وسياسية (دور السلطة المركزية المستندة إلى البورجوازية المدنية) بحيث يجد الملاك العقاريون أنفسهم مضطرين إلى أن يتركوا بين أيدي الفلاحين جزءاً كبيراً من انتاجهم التنامي .

تراكم القيم الاستعمالية وتراكم الفائض القيمة

ما دام التنتاج الزراعي الفائض محافظاً على شكل الربح العيني ، يتحقق تراكم ثروات الطبقات المالكة في شكل تراكم قيم استعمالية بصورة أساسية . ولا تقدم الزراعة من قيم استعمالية غير القوت والملابس والخشب والحجارة لبناء المساكن . ومن هنا ، فليس من صالح الطبقات المالكة تقريباً أن يتطور الانتاج الزراعي بصورة غير محدودة . ان طاقاتها الاستهلاكية الخاصة تحدد سقف تطور القوى المنتجة :

« لما كان [المالك القروسي الكبير] ، نظراً إلى عدم وجود أسواق ، لا يملك أية وسيلة كما ينتج من أجل البيع ، فلا موجب اذن ^{استهلاكه} لأن يحدد نفسه ليحصل من رجاله ومن أرضه على فائض لن يفيده في شيء إلا في ^{استهلاكه} . إذ لما كان مرغماً على استهلاك مداخله بنفسه ، فإنه يكفي بقياسها حسب حاجاته (١٥) » .

وفي جزر هاواي ، حيث يأخذ التنتاج الفائض شكل منتجات غذائية لا غير تقريباً ، « كانت مطالب (الملاك العقاريين) محدودة علاوة على ذلك بالطابع الفاني

أنظم المنتجات - الاسماك ، الموز ، البطاطا الحلوة - ، ويكون الموالي لا يحتاجون إلى أن يأخذوا أكثر مما يستطيعون استعماله بأنفسهم ... وبالرغم من أن الموالي الاقطاعيين كانوا فخورين بحمايتهم الضخمة - وبخاصة النساء اللواتي كن يتباهين بحجمهن الجسم - كانت هناك مع ذلك حدود لطاقتهم الاستهلاكية (١٦) .

عندما بدأ التبادل والتجارة بالتطور ، وجدت الطبقات المالكة مصلحة جديدة في زيادة الانتاج . ومقابل ذلك الجزء من النتاج الزراعي الفائض الذي لا تستطيع استهلاكه بنفسها ، بات يمكنها اقتناء منتجات كاليبة ومجوهرات وأدوات منزلية كبيرة القيمة وجميلة جداً ، تكتنزها لتكسب حظوة اجتماعية وأماناً في حال وقوع كوارث . وتعدد « الأوذبة » أمثال هذه الكنوز المتراكمة في مخزن البطل ، « التلاموس » : دنان من خور ممتقة وآنية من زيت معطر ، أكداش من الذهب والدرنوز والحديد ، أسلحة فادرة ، أجواخ فاخرة ، ككوس دقيقة الحفر ، الخ (١٧) . ومع انتشار التبادل والتجارة ، وجدت الطبقات المالكة حافظاً جديداً لتطور الانتاج . فمقابل ذلك الجزء من النتاج الزراعي الفائض الذي لا تستهلكه بنفسها ، تستطيع الآن أن تقتني منتجات استهلاكية فادرة ، قادمة من اقاليم بعيدة . وهكذا تضاعفت حاجاتها ، ورهفت اذراقها وتكدست كنوز ذات قيمة لا تقدر .

ولم يعد القمح أو الحنجر أو الزيت أو المعادن الثمينة الخام تكتنز . فالاحجار الثمينة والأعمال الفنية لأشهر الحرفيين (أو الفنانين) هي وحدها الجديرة بدخول قصور العظام . ويصف سيني الثروات التي كدها خليفة مصر المستنصر ١٠٣٥ - ١٠٩٤) على النحو التالي : دوله (ألمهم

« احجار ثمنية وآنية بلورية وصفائح منزلة بالذهب ومخابر عاجية وايبونيتية ، وككوس عنبرية وقوارير من السلك ومرايا فولاذية ومظلات ذات قبضات ذهبية وفضية وطاولات شطرنج مع بيادق ذهبية وفضية وخناجر وسيوف مرصعة بالجواهر وأقمشة ناعمة مصنوعة في دابق ودمشق ، موشاة (١٨) » .

وكنوز بلاط بيزنطة في القرن التاسع أشد وقفاً في النفس أيضاً :

« كان (الامبراطور تيوفيل الذي ملك من ٨٢٩ الى ٨٤٢) يحب الآبهة والعظمة : فقد أوصى صناعه ، ليزيد من ألقى حفلاته البلاطية ، على روائع من الصياغة والميكانيك » : « البنتابرجيان » ، تلك الخزانة الذهبية المشهورة التي كانت تعرض فيها مجوهرات التاج ، والأراغن الذهبية التي كانت تعزف في أيام الجلسات الاحتفالية

وشجرة الدلب الذهبية المنصوبة بجانب العرش الامبراطوري والتي كانت تتأرجح فوقها عصافير ميكانيكية مفردة ، الأسود الذهبية الراقدة عند قدمي الأمير والتي كانت تقتصب في بعض اللحظات وتضرب الأرض بأذنانها وتزأر والمقبان الذهبية العامضة المظهر التي كانت تبدو ، كما في قصور الملوك الآسيويين ، وكأنها تسهر على سلامة الامبراطور (١٩) .

وعرفت امبراطورية الصين أو امبراطورية المغول في الهند الآرية ذاتها . فلنتذكر جدران تاج محل المرصعة بالأحجار الثمينة !

لكن جميع هذه الكنوز تمثل ، في النهاية ، قيماً استعمالية متراكمة ، غير قابلة للاستهلاك وغير مستخدمة في تطوير القوى المنتجة . إذن فالمحصر جزء هام من الثروة الاجتماعية يفرض الترف والتبذير لا غير يبدو سبباً هاماً من أسباب ركود وانحطاط تلك المجتمعات .

ان تحول النتاج الزراعي الفائض من ربع عيني إلى ربع مالي لا يعدل بالضرورة هذا الوضع . انما هو يتيح للطبقات السائدة منفذاً أسهل إلى السوق وإلى امتلاك ثروات خيالية أكبر أيضاً . لكن المال المحبى يظل مبرزاً بوصفه استهلاكاً غير منتج . وفي هذه الشروط يمكن لتطور الاقتصاد النقدي وللحافز القوي الذي يمارسه على حاجات الطبقات السائدة ، ان يصبعا سبب استبداد لا يطاق بالنسبة للطبقات الشفيلة ، وعامل إفقار ودمار بالنسبة إلى القسم الأكبر من المجتمع . هذا ما كانه مثال اليابان ، بدءاً من تطور الاقتصاد النقدي في القرن الثامن عشر (٢٠) .

لكن المال الذي تبرزه الطبقات المالكة القديمة على هذه الصورة في ترف خيالي يخرج في خاتمة الأمر من جيوبها ويتركز في جيوب المرابين والتجار واصحاب المعامل . وهذا التركيز للثروات في شكل مال بين ايدي طبقة مالكة جديدة برجوازية هو الذي يبدل كلياً التطور الاجتماعي . ففي ايدي الطبقات المالكة القديمة لم تكن كل ثروة متراكمة ، بما في ذلك المال ، سوى ثروة من قيم استعمالية أو وسائل لاقتناء قيم استعمالية . وكان هدف التراكم الاستهلاك (والاكتمال بهدف الاستهلاك المستقبل) .

اما في ايدي الطبقات البرجوازية فإن المال المتراكم يصبح رأسمالاً . فالمال يجمع كي يدر فائض قيمة . وفائض القيمة المتراكم على هذا النحو ، بعد حسم الحد الأدنى الضروري لمعيشة « جدارة بالمقام » ، يجري تحويلها بدورها إلى رأسمال ، حتى تغل فائض قيمة جديد . ومثل هذا التراكم للقيم التي تغل قيماً جديدة مستحيلة ،

مع مر الزمن ، عن طريق تحويلات دورية بسيطة للثروات من بلد إلى آخر ، ومن طبقة إلى أخرى . فلما ان تراكم الرأسمال المحصور في حدود هذا التحويل سيتوقف في النهاية ، باعتبار ان الموارد لا بد ان تنضب بالضرورة ، ولما انه سيجد منفذاً جديداً بفضل ادخال الرأسمال في الانتاج نفسه ، وهذا مآل أخير للاقتصاد النقدي . ودخول الرأسمال إلى دائرة الانتاج يخلق شروط انطلاقة غير محدودة للقوى المنتجة . ولا تعود الحاجات المحدودة لاستهلاك الطبقة المالكة قادرة من الآن فصاعداً على لعب دور المعرقل لتطور القوى المنتجة . فالحاجة إلى استثمار الرأسمال ، وهي حاجة غير محدودة بطبيعتها ، تسمح على العكس بإزالة كل عقبة في وجه تطورها .

الرأسمال المرابي

إن الشكل الأول الذي يتبدى فيه الرأسمال في اقتصاد ما يزال في جوهره طبيعياً ، زراعياً ، منتجاً لقيم استعمالية ، هو شكل الرأسمال المرابي . والرأسمال المرابي ، الكنز المتراكم على يد مؤسسة أو فرد ، يتلافى فاقة الاحتياطي الاجتماعي . يروي هزويد كيف كان فلاحو اليونان الغابرة يقترضون ، عند الحاجة ، القمح من جيرانهم الأيسر منهم حالاً ، ليعيدوه اليهم فيما بعد مع علاوة^(٢١) . وقد كان الرأسمال المرابي ، الذي يتبدى على هذا النحو في شكل قيم استعمالية ، مشتركاً ، عبر العصور ، بين الحضارات الزراعية بصورة أساسية (بابل ، مصر ، الصين ، الهند ، اليابان) . وفي اللغة السومرية تعني كلمة « ماس » (فائدة) حرفياً « حيواناً فتيماً » وتدل بوضوح على منشأ الرأسمال المرابي من القروض العينية .

وما يمثله الرأسمال المرابي في شكل قروض عينية بالنسبة إلى الفلاحين ، يمثله الرأسمال المرابي في شكل سلف مالية بالنسبة إلى الموالى والملوك* . وأثناء فترة انتقال الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد النقدي ، كانت الوظيفة الأساسية للمرابين في فرنسا تسليف الملوك قروصاً مالية على الضرائب التي كان معظمها ما يزال يدفع عينا^(٢٢) . وتستلزم الحروب والمجاعة وغيرها من الآفات الطبيعية والاجتماعية تركيزاً استثنائياً للمال . وإن تحول الكنوز من أشياء معدنية ثمينة إلى رأسمال مرابٍ ، أو استخدام

* ارجع إلى تطور الريا في الصين عن طريق المعابد البوذية بدءاً من القرن الخامس : ربا عيني على حساب الفلاحين ، ورياً مالي على حساب الموالى والوظفين الأغنياء(٢٢) .

الرأسمال البضاعي التابع لتجار أجنب كـرأسمال مرابٍ ، يقدمان المنبع الرئيسي لثقل هذا التركيز .

عندما يبدأ التبادل بالانتشار ويعد أن يكون قد خلق قطاعاً نقدياً واسعاً في الاقتصاد ، وعندما يكون القسم الأعظم من المنتجين والطبقات المالكة ما يزال في الوقت نفسه يتلقى مداخيله في شكل قيم استعمالية ، يعرف الرأسمال المرابي عصره الذهبي . فإقراض المال بفوائد ربوية يصبح المصدر الأساسي للربح . إن الملحمة الهندوسية القديمة ، المهاباراتا ، تضع الربا في رأس مصادر الثروة كافة :

« بالربا ، والزراعة ، والتجارة ، وتربية الحيوان ، ليتك تفوز بقوة بالغنى ، يا ملك الملوك (٢٤) » .

إن جميع النواهي الدينية والسياسية لا تمنع الرأسمال المرابي من لغم العلاقات الاجتماعية في عصر كذاك . غرق الكبار في الديون ، ودمار الصغار ، ومصادرة أملاك الفلاحين المدينين - وإلا فيصمهم كمييد - وانحصار الأراضي : تلك هي الآفات التقليدية التي تنجم عن الرأسمال المرابي في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي . ومعظم الاضطرابات الاجتماعية في تلك المرحلة هي بالأصل تمرد على التأثيرات المحللة للرأسمال المرابي . ففي يونان القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد ، كانت صيحة الحرب العامة : « إعادة توزيع الأراضي وإلغاء الديون (٢٥) » . وروما في زمن الجمهورية ، والجمتمع الصيني في عصر أفول كل سلالة من السلالات ، وبيزنطة والهند في عدة عهود من تاريخها ، تقدم مشهداً لا يكاد يختلف .

وعبثاً حاول تشريع صولون في أثينا ، وتشريع (رجال الضريبة) decumviri في روما ، أو تشريع الوزير الصيني وانغ - آن - شي في عهد سلالة سونغ ، وقانون الإصلاح الزراعي في روما ، عبثاً حاولت هذه التشريعات إيقاف هيمنة الرأسمال المرابي . فهي لم تنجح إلا في تأخير ميعاد التسديد ، من غير أن تتمكن من تعديل الاتجاه العام للتطور . وقد شرع قيصر بحربه لنهب بلاد الغول ليتخلص من عبء من الديون ثقل . واحتجاج المواطنون الرومانيون إلى نهب كل حوض البحر الأبيض المتوسط وإلى تكديس ثروات ضخمة ، حتى أمكنهم الانعتاق بعض الشيء من ضغط الرأسمال المرابي خلال القرون الأولى من الإمبراطورية . وعندما تصحخت هذه الإمبراطورية ، بقي الرأسمال على قيد الحياة مدة طويلة بعد زوال التجارة الكبيرة (٢٦) ، وتسابعت

شكاوى الكتاب من الربا الفاحش بصورة رتيبة من قرن إلى آخر * .

وإن العصر الوسيط، قادت ضرورة حماية اقتصاد طبيعي في جوهرة من التأثيرات الحلة للاقتصاد النقدي والرأسمال المرابي، قادت هذه الضرورة الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا الغربية إلى إدانة إقراض المال مقابل فائدة إدانة عنيفة. وظهر الرأسمال المرابي آنذاك في شكل خاص ليفادى هذا الحظر: شراء الربيع العقاري. فقابل مبلغ إجمالي من المال، يتخلل المالك العقاري للدائن عن مدخول أرضه السنوي، إلى أن يسدد الرأسمال الذي تسلفه. وقد أصبحت الأرض في الواقع ملكاً للدائن. والمالك يستعيد ما يوفاته بدينه ** (٢٩).

لم يكن هذا إلا شكلاً خاصاً من الإقراض مقابل رهن، الذي ظل، في أوروبا القروسطية كما في الهند أو في الصين أو في اليابان، العملية المفضلة للرأسمال المرابي في اقتصاد طبيعي ينحل انحلالاً بطيئاً. إن شراء الربيع العقاري الذي لعب دوراً هاماً في الاقتصاد الأوروبي القروسطي، يشير بوضوح إلى مصدر فائض القيمة الذي يحمره الرأسمال المرابي: تحويل مداخيل الموالى (أو الفلاحين) إلى المرابين. إن تراكم الرأسمال المرابي على حساب الملاك العقاريين هو أساساً تحويل للتنتاج الزراعي الفائض إلى أيدي المرابين.

وعندما يتعمم الاقتصاد النقدي، يفقد الرأسمال المرابي بمحصر المعنى مكانته المهيمنة ويتراجع نحو الفئات المبهمة من المجتمع حيث يظل على قيد الحياة طوال قرون على حساب صغار الناس. وليس هذا لأن الكبار ما عادوا بحاجة إلى المال: فهم في حاجة

* أحد أسباب ازدهار الفئانة والاقتصاد الإقطاعي كان عدم تمكن الفلاحين الأحرار من دفع الضرائب والغرامات المحددة بالفضة في الوقت الذي أصبح فيه هذا المعدن شديد الندرة وباعط الثمن (بالنسبة إلى المنتجات الزراعية). ففي القرن السادس كان الجاموس يساوي من ١ إلى ٣ سوليدي، لكن كان من الممكن أن ترتفع التريضة إلى ٨٠٠ (٢٧). وقد لعب هذا العامل نفسه دوراً هاماً في تطور الإقطاعية في الإسلام وفي اليابان وبيزنطة (٢٨). راجع ما قلناه آنفاً عن إمكانية ازدهار اقتصاد نقدي.

** نفس هذا الشكل من الربا نلقاه لدى شعب الأيفوغارس في الفيليبين. وتمود أصوله إلى رهن الحياة العقاري الممارس في اليونان الفائرة. كما نلقاه أيضاً في الصين في عصر نهضة الأدب البرونزية (٣٠).

اليه أكثر من السابق . لكن التجارة كانت قد أصبحت أثناء ذلك ميدان العمل والمصدر الاساسين لريح الرأسمال . ان الاعتماد والتجارة بتركيبان : انه عصر كبار التجار - المالين الايطاليين والفلمندين والامان الذي يبدأ منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر في اوروبا الغربية .

الرأسمال البضاعي

ان ظهور طبقة أهلية من التجار في قلب اقتصاد طبيعي في جوهره يفترض تراكمًا بدائيًا للرأسمال النقدي . وهذا التراكم يتأتى من مصدرين رئيسيين : القرصنة والصوصية من جهة ، وتلك جزء من النتائج الزراعي الفائض أو حق من النتائج الضروري للفلاح من جهة ثانية .

وانما عن طريق غزوات لاراض أجنبية وعمليات الصوصية والقرصنة جمع التجارة الملاحون الأوائل رأسمالهم الأولي الصغير . وفي كل الأزمان اختلطت التجارة البحرية في أصولها بالقرصنة * (٣١) . يلاحظ الأستاذ تاككوشي ان الاندفاق الأول للرأسمال النقدي في اليابان (القرنان الخامس عشر والرابع عشر) قد تحقق على يد القراصنة العاملين على السواحل الصينية والكورية :

« بينما بذلت الحكومة اليابانية ما في وسعها لتكسب المال عن طريق التجارة الخارجية ، استخدم القراصنة اليابانيون وسيلة النهب الأكثر مباشرة ، ولما كانت غنائم تتألف من ذهب وفضة ، ومن عملة نحاسية ، وغيرها من الكنوز ، فإننا لا نستطيع تقريباً أن نقدر قيمة الثروات التي حملوها إلى كيوشو وشيكوكو ومناطق الجزر البحرية في أقاليم اليابان الوسطى . وفيما بعد بعثت هذه الكنوز المنهوبة حياة جديدة في البلاد كلها » (٣٢) .

وتراكم الرأسمال النقدي لحساب التجار الايطاليين الذين همينوا على الحياة الاقتصادية

* يعتقد ن. س. ب. غراس ، استاذ التاريخ الاقتصادي في مدرسة « ادارة الاعمال » ، قرب جامعة هارفارد ، انه مرغم على ان يحارب بنفس (٣٢) هذه الحقيقة المعترف بها من الجميع والتي تبدو له متناقضة وكرامة الرأسمال . ولا يقل مجانية عن ذلك تأكيد شوميتز (٣٣) بأن ماركس والماركسيين عاجزون عن حل مشكلة التراكم البدائي للرأسمال ، لأن لديهم نظرية عن الفائدة مبنية على الاستغلال . انظر أيضاً استشاداتنا في الفصل السابق .

الأوروبية من القرن الحادي عشر إلى القرن الخامس عشر ، يتأتى مباشرة من الحملات الصليبية^(٣٥) وهي من أضخم عمليات النهب في التاريخ .

« نحن نعرف على سبيل المثال كيف ساعد الجنود الصليبيين في عام ١١٠١ على فتح ونهب ميناء قيصرية الفلسطيني . وقد تلقوا مغانم وافرة لضباطهم وكافؤوا ملاك السفن بـ ١٥ ٪ من الغنيمة . وما تبقى من هذه الغنيمة وزعوه بين ٨٠٠٠ بحار وجندي . وقد تلقى كل واحد منهم ٤٨ سوليدة ولبيرة بهار . وهكذا تحول كل واحد منهم إلى رأسمالي صغير^(٣٦) » .

يروي المؤرخ القروسطي جوفروا دي فيلهاردوين جواب أمراء البندقيّة (الدوجات) على طلب المساعدة الذي تقدم به النبلاء الغربيون من أجل الحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٢) :

« إننا سنسلمكم مراكب لنقل ٤٥٠٠ حصان و ٩٠٠٠ سائق ، ومراكب لنقل ٥٠٠ فارس و ٢٠٠٠٠ راجل . ونلتزم بتقديم الطعام طوال ٩ أشهر لكل هذه الخيول ولجميع هؤلاء الناس . وهكذا كله سيكون الحد الأدنى مما سنفعله ، وستدفعون لنا مراكب على الحصان ومراكب على الرجل . إذن فالبلغ الذي ستدفعونه سيكون ٨٥٠٠٠ مارك . وسنعمل أكثر من ذلك : إننا سنسام بـ ٥٠ سفينة حبا بالله (١) ، إذا ما تم الاتفاق على أنه ما دامت هذه الاتفاقية قائمة فسوف نحصل على نصف (ولم النصف الآخر) جميع الفتوحات التي سنقوم بها بحراً أو برّاً » .

وقبلاً بعد ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، سيكون للتراكيم البدائي للأنسال النقدي لحساب التجار البرتغاليين والاسبانيين والهولنديين والانكليز المصدر نفسه بالضبط .

إن تجارة الفرق بل وتجارة الجملة للمنتجات ذات الضرورة الحيوية تكونان في البداية ، في اقتصاد قائم في جوهره على الإنتاج البضاعي الصغير ، محدودتين ومقتنيتين بشكل صارم^(٣٧) . انهما لا تسمحان تقريباً ، هما اللتان ما كادتا تنفصلان عن الصناعة الحرفية ، بتراكم هام للأنسال البضاعي^(٣٨) . والتجارة الخارجية ، الدولية ، هي وحدهما التي تسمح بمثل هذا التراكيم . وتتناول هذه التجارة بالأساس منتجات كالية مخصصة للطبقات المالكة ، ويفضلها يمتلك التجار جزءاً من الإنتاج الزراعي الفائض الذي تعيش عليه هذه الطبقات المالكة للأراضي . إن انطلاق التجارة في العصر

الوسيط في أوروبا الغربية ، تجارة البهارات ومنتجات الشرق وتجارة الأجواخ
الفلندرية والإيطالية على حد سواء ، هو انطلاق لتجارة كالية نموذجية (٣٩) .

وكذلك المال بالنسبة إلى كل مجتمع يتطور فيه الرأسمال البضاعي . لقد ترك مفتش
الجمارك في إقليم فوكيان الصيني ، شان جو - كوا ، جدولاً عن التجارة الصينية في
القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين . إنه يحدد ٣١ سلعة للاستيراد ، من
الكافور والبخور والمر والعنبر وسفط السلاخف وشمع النحل ، إلى البفاوات ، وكلها
سلع كالية وبهارات (٤٠) . ولقد كانت للتجارة في اليابان الغاية تجارة كالية صرفاً ،
كما يروي جورج بوغارشان (٤١) . ويحدد اندريادس بأن الصادرات البيزنطية كانت
وفقاً تقريباً على المنتجات الكالية (٤٢) وتتحصر تجارة إمبراطورية الاسلام في أوج
عظمتها بالمنتجات الكالية أيضاً إلى حد كبير . ويحدد لوبيز على النحو التالي البضائع
التي تتناولها هذه التجارة :

« زمرّد من مصر ، فيروز من نيشاور ، ياقوت من اليمن ، لآء من الخليج
الفارسي ، مرجان من إفريقيا الشمالية الغربية ، رخام من سوريا وأذربيجان ، جوز
من مصر ومن اليمن وفارس ، قطن من مرو ومن فارس الشرقية وإسبانيا ، حبر من
تركستان ومن منطقة جنوب بحر قزوين ، سجاد من المعجم ، حلد من الأندلس ، خرف
من خراسان ، زجاجيات من الساحل السوري ، حديد من فرغانا ... ماء النقيس من
العراق ، ماء الورد من إيران ، بخور وعنبر رمادي عربيان ، تين من المغرب وإسبانيا ،
يلح من العراق وإفريقيا ، بطيخ من تركستان ، زيت زيتون من تونس ، سكر من
فارس ومن اليمن وفلسطين ، زعفران من شمال غربي فارس ، زجج من بحيرة فان ،
« تراب مأكول » من كوهستان ، خور معتقة من العراق وإسبانيا (٤٣) .

وقبل وصول الهولنديين إلى اندونيسيا حل التجار الصينيون إلى مركز بانتام
التجاري الكبير خزفاً صينياً وحريراً ونسيجاً دمشقياً وموياً ومخلاً وخيوطاً حريرية
وخيوطاً ذهبية واقشة ذهبية ومناظير ومراوح ثمينة وأدوية وزنبقاً الخ ، ليشتروا
بهارات ومسكاً وعاجاً وسفطاً ونبلًا وبضائع الجانبين كلها من المنتجات الكالية (٤٤)*

* كانت اميركا ما قبل الكولومبية قد وصلت الى عتبة ظهور الرأسمال البضاعي لدى الغزو
الاسباني . وكانت التجارة الدولية الجنينية التي قامت بين الانكا والازتيك تتناول المعادن والمنتجات
الكالية : «بييع الانكا للآزتيك معادن صافية ومعادن ممزوجة ووروزاً وقومباغا (مزيج من نحاس ←

وعلى تجارة المنتجات الكالية ، حتى يحققوا فعليا فائض القيمة على حساب المشترين
النلاء ، ان يؤمنوا لأنفسهم احتكارات حقيقية للبيع والشراء . لما كانوا (الفينيقيون
والقرطاجيون) لا يتطلعون إلى أي سيطرة على الأراضي ، فإنهم لم يتمكنوا التغلغل
إلى الداخل (في افريقيا) لأن التجربة الطويلة قد جعلتهم واثقين بأنهم يسيطرون
بصورة فعالة على السكان عن طريق الاحتكارات التجارية المحبوكه بهارة^(٤٦) .
ان كل التجارة القروسطية الكالية هي تجارة احتكارية . ولقد قام ازدهار بيزنطة
طوال ستة قرون على دورها كمستودع وحيد لحرائر الشرق وبهاراته . وخسارة هذا
الاحتكار لصالح البندقية قرعت ناقوس الموت للقوة البيزنطية .

وعندما هيمنت المدن الإيطالية على التجارة المتوسطية ، كانت قد حصلت بدورها
على احتكارات التجارة مع مصر ، المستودع الجديد لبهارات الشرق ، ومع الشعوب
القاطنة شواطئ البحر الأسود . وتحولت تجارة القرو والعسو والرنكة والقمح في
البلطيق وبحر الشمال في العصر نفسه إلى تجارة تقدم على استخدام واسع للأعمال ،
بفضل الاحتكارات الفعلية التي اقامها التجار الالمان في سكنديناquia وفي مناطق
الشرق الحديثة الاستعمار . لكن هذه الاحتكارات تحطمت بنتيجة التنافس المحموم
بين البورجوازيات التجارية في بضع مدن ، وبوجه خاص المزاحة الهولندية . وسمح
تنافس كهذا للباعه بزيادة اسعارهم وارغم في الوقت نفسه التجار على تخفيض اسعار
مبيعهم ، الشيء الذي أدى إلى انخفاض هامش ربحهم انخفاضا قويا^(٤٧) .

ان الرأسمال المتراكم بين أيدي كبار التجار الذين يعملون في مجتمع قائم على الانتاج
البضاعي الصغير لا يمكن إذن ان يعاد توظيفه باستمرار في التجارة الدولية عنها .
فعندما يتوسع الرأسمال البضاعي بما فيه الكفاية ، يتوجب عليه ان يعمل على الحد من
كل توسع جديد ، وإلا دمر من تلقاء نفسه الجذور الاحتكارية لأرباحه . ان تجار
ذلك العصر يوظفون في النهاية جزءا هاما من أرباحهم في مجالات أخرى : الملكية
العقارية ، الربا ، الاعتماد الدولي الكبير . ينصح شيشرون^(٤٨) تاجر الجمله بتوظيف
أرباحه في ملكيات عقارية . وينصح التلمود (الشرح اليهودي لـ « العهد القديم ») في

— وتوتياهم وبصورة رئيسية مركبات من الفضة والذهب والنحاس . ويقدم لهم الآزتيك بالمقابل حجارة
ثينة كالجشت والزمرد والمسيح ، ولا سيما ثرة العمل الرفيع الاختصاص التي اشتهرت به جميعا
الحرفية : الأسلحة والصبغات والأقمشة للطينة الموشاة والمجوهرات ... (٤٥) » .

القرن الثالث الميلادي بتوظيف ثلث الثروة في الأراضي ، وثلثها الثاني في التجارة والصناعة الحرفية ، وباحتفاظ بالثلث المتبقي في شكل مال سائل (٥٩) .

ولم تسر الأمور على غير هذا النحو في الهند القديمة والصين واليابان وبنزلة . وفي القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، ملك التجار اليهود حوالي ثلث أراضي مقاطعة برشونة (٥٠) . وبروي غراس أن المقالة الثرية الزوجية « مرآة الملك » المحررة حوالي عام ١٢٦٠ ، تنصح التجار المتجولين بتوظيف ثلثي أرباحهم الطائلة في الأراضي (٥١) . وفي مدينة جنوى ، في القرن الثالث عشر ، دعم حتى كبار التجار ... توظيفاتهم التجارية بتوظيفات عقارية هامة . وخلف الجماعة المعنية بالتجارة كانت هناك جماعة أخرى ، أوسع بكثير ، لم تكن ملوكة تقريباً بروح الرأسمالي المفامرة ، شادت نظامها المالي مباشرة على الأرض (٥٢) .

أما كبار التجار الإيطاليين والألمان في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، من أمثال بونسينيوري وسكوتي وبيروزي وباردي وميديشي وفوغير وفازر وهوشاتر ، فإن الرأسمال الذي كسبوه عن طريق التجارة قد استخدموه في عمليات تسليف ضخمة ، واستخدموا جزءاً هاماً من الأرباح في شراء الملكيات العقارية .

الثورة التجارية الحديثة

كان ازدهار التجارة بدءاً من القرن الحادي عشر قد اسرع تطور اقتصاد نقدي في أوروبا الغربية . لكن العملة ظلت بالغة الندرة . وبعد نهاية الأفلو الاقتصادي الذي رافق حرب المئة عام ، أصبح نقص العملة شديداً الوطأة . وفي كل مكان ، أُعيد فتح المناجم القديمة ، المهجورة منذ العصر الروماني ، أو جرى التنقيب عن مناجم جديدة (٥٣) . وكان تقدم الأتراك والتقلبات التي طرأت على الخطوط التجارية القديمة في آسيا الوسطى عاملاً في مضاعفة الجهود لتحطيم الاحتكار البندقي لتجارة البهارات . وفي النهاية أمكن الوصول إلى نجاح غير متوقع . وقد انقلبت الحياة الاقتصادية في أوروبا الغربية رأساً على عقب بقتيعة اكتشاف أميركا ، ونهب المكسيك والبيرو ، والملاحة البحرية حول القارة الأفريقية ، وإقامة الاتصال البحري مع الهند واندونيسيا والصين واليابان . إنها الثورة التجارية ، خلق سوق عالمية للبضائع ، وأم تحول في تاريخ البشرية منذ الثورة العدائية .

فلقد تدهورت على حين غرة قيمة المعادن الثمينة ، التي كان سعر انتاجها مستقرًا منذ عشرة قرون ، بنتيجة ثورات تقنية هامة (فصل الفضة عن النحاس بواسطة الرصاص ، استخدام آلات تصريف المياه ، حفر مجاري متقنة للتصريف ، استخدام المساحق لهرس الفلزات ، الخ)^(٤٤) . وقد تبع ذلك انقلاب هام في الأسعار ، فباتت نفس الكمية من المال تعادل كمية أقل من البضائع . وقد امتد انقلاب الأسعار هذا بسرعة من البلدان التي كانت أول من طبقت طرائق الاستخراج تلك^(٤٥) - بوهيميا ، والمكسيك والتيرول في القرن الخامس عشر - إلى اسبانيا في القرن السادس عشر . وقد خفض نهب كنز كوزكو وفتح مناجم الفضة في بوتوسي بصورة أكثر جذرية أيضاً تكاليف انتاج المعادن الثمينة بواسطة استخدام يد عاملة مستقرقة . ثم عم ارتقاع الأسعار سائر أوروبا حيث لم تتوان الكتلة الجديدة للمعادن الثمينة عن التشتت .

وهكذا تسارع دمار طبقة النبلاء والطبقات المأجورة . ولأول مرة في التاريخ الانساني فقدت الملكية العقارية أولويتها الاقتصادية التي اكتسبتها منذ فجر الحضارة . وقد أصبح انخفاض الأجور الواقعية - الذي يدل عليه بوجه خاص استبدال الخبز بوصفه قوتاً شعبياً أساسياً بالبطاطا الرخيصة الثمن - أحد المصادر الرئيسية للتراكم البدائي للرأسمال الصناعي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر .

د في انكلترا وفرنسا أدى التباين الكبير بين (ارتفاع) الأسعار و (ارتفاع) الأجور ، الناجم عن انقلاب الأسعار ، إلى الفناء جزء كبير من المداخل التي كان الشغيلة قد تلقوها حتى ذلك الحين ، وحوّل هذه الثروة نحو المستفيدين من حصص توزيعية أخرى . وكما سبق وأشرنا فإن الربح ، وكذلك الأجور ، تخلف عن حركة الأسعار . ولم يربح الملاك العقاريون شيئاً من خسائر الشغيلة . اذن فهذه الخسائر قد أفادت المقاولين الرأسماليين وحدهم . وفي انكلترا بين عامي ١٥٠٠ و ١٦٠٢ ارتفع مؤشر الأجور من ٩٥ إلى ١٢٤ بينما ارتفع مؤشر الأسعار من ٩٥ إلى ٢٤٣^(٤٦) .

وبنتيجة الميزان التجاري الحاسر في إسبانيا ، وركود صناعتها الحرفية وأفولها ، انتقلت كتلة تلك الكنوز الذهبية والفضية المنهوبة أو المكتسبة على حساب استرقاق الهنود والزواج ، انتقلت في خاتمة المطاف إلى أيدي برجوازية أوروبا الغربية ، برجوازيات ألمانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا العظمى . كذلك كانت التجهيزات الحربية للصراعات بين السلالات الملكية العديدة التي مزقت أوروبا خلال تلك القرون الثلاثة حوافز هامة في هذا التراكم للرأسمال التجاري . ويدين الأخوة باري ، أثرى

الرأسمالين الفرنسيين في القرن الثامن عشر ، بثروتهم لتلك التجهيزات . وكان ظهور الدين العام* والاقتراض في شكل سندات دولة قابلة للتداول في البورصة - في بورصة ليون وآتفير أولاً ثم في بورصة امستردام التي كانت لها الهيمنة لفترة طويلة من الزمن - عاملاً آخر في هذا التراكم البدائي للرأسمال ، المتكدسة أصلاً بفضل نهب أميركا وجزر الهند ** .

لقد تم التراكم البدائي للرأسمال التجاري ، شأن التراكم البدائي للرأسمال البضاعي ، بطريق اللصوصية والقرصنة قبل كل شيء . ويلاحظ سكوت (٥٨) انه قد خيمت على انكلترا في حوالي عام ١٥٥٠ فاقة شديدة إلى رساميل . وفي مدى بضع سنوات ، استطاعت مشاريع القرصنة ضد الأسطول الأسباني ، المنظمة كلها في شكل شركات مساهمة ، أن تعدل الوضع . وأول مشروع قرصنة تولا دريك ، ويعود تاريخه إلى الأعوام ١٥٧٧ - ١٥٨٠ ، انطلق من رأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الملكة إليزابيث . وقد غل حوالي ٦٠٠,٠٠٠ جنيه ربحاً ، ذهب نصفه إلى الملكة . ويقدّر بيرد ان القرصنة أدخلوا حوالي ١٢ مليون جنيه إلى انكلترا ابان حكم إليزابيث . ونحن نعرف هجبة الغزاة الأسبانيين الخفيفة في مناطق أميركا . ففي مدى تحسين عاماً ، أبادوا ١٥ مليون هندي حسب أقوال بارتولوميو دي لاس كاساس ، و ١٢ مليوناً حسب أقوال نقاد أكثر « محافظة » . وقد استولت شاقة التلصص على السكان مثل هايتي وكوبا ونيكاراغوا وساحل فينزويلا عن بكرة أبيها (٥٩) . وقد تمزج التراكم البدائي للرأسمال التجاري البرتغالي في جزر الهند بتظاهرات « تمدينية » من نفس الصيار :

* ارتفع الدين العام البريطاني من ١٦ مليون جنيه عام ١٧٠١ إلى ١٤٦ مليون جنيه عام ١٧٦٠ وإلى ٥٨٠ مليوناً عام ١٨٠١ . وارتفع الدين العام في هولندا من ١٥٣ مليون فلوران عام ١٦٥٠ إلى ١٢٧٢ مليوناً عام ١٨١٠ .

** «ان المعارض التي لعبت دوراً كبيراً للغاية عندما كانت التجارة الكبيرة ما تزال ذات طابع دوري صرف فقدت رويداً رويداً أهميتها القديمة مع تطور التجارة الحضرية والمدنية . وقد نشأت منذ القرن السادس عشر بورصات عالمية ... راحت تحمل شيئاً فشيئاً عمل الماراض . ففي الماراض كانت الصفقات المالية تولد عرضاً وعقب الصفقات التجارية . اما البورصات ، فلا تحمل البضائع عنها إليها ، بل تتداول القيم التي تمثلها (٥٧) » .

« أدت رحلة فاسكو دي غاما الثانية (١٥٠٢ - ١٥٠٣) ، على رأس اسطول حربي حقيقي مؤلف من ٢١ سفينة ، إلى استبدال الاحتكار المصري - البندقي باحتكار جديد (لتجارة البهارات) . ولم يرق هذا الاحتكار بدون مضاعفات دامية . انه نوع من حملة صليبية (١) لتجار البهار والقرنفل والقرقة ، تميزت بفظائع مخيفة . فقد كان كل شيء مسموحاً ، على ما يبدو ، ضد المسلمين المقوتين الذين كان اللوزيتاني يتفاجأ بوجودهم في أقاصي العالم ، بعد ان كان قد طردهم من « الجرف » وحاربهم فوق الأرض البربرية . حرائق ومجازر ، هدم المدن الغنية ، مراكب محروقة مع نوتيتها ، أسرى مذبحون ترمي أيديهم وأذنانهم من قبيل السخرية إلى الملوك « البرابرة » ، تلك هي مآثر فارس المسيح : لم يترك على قيد الحياة سوى براهمي واحد ، شوهه أصلاً بالصورة نفسها ، ليحمل إلى المواهل المحليين هذه المفاتم القظيمة (٦٠) » .

لقد أشار هاويز بهذا الكلام إلى مدى اعتماد التوسع التجاري الجديد على الاحتكار . وعلى هذا ينبغي ألا ندهش إذا ما علمنا أن التجار الهولانديين ، الذين كانت أرباحهم منوطة باحتكار البهارات الذي فازوا به بفضل الفتوحات في الأرخبيل الأندونيسي ، كانوا يلجؤون إلى تدمير أشجار القرقة تدميراً شاملاً ، في جزر الملوك الصغيرة ، كلما أخذت الأسعار بالانخفاض في أوروبا . ان « رحلات هونتي » لتدمير هذه الأشجار وللفتك بالسكان الذين كانوا يؤمنون أسباب معيشتهم ، منذ قرون ، من وراء زراعتها ، قد طبعت تاريخ الاستعمار الهولاندي بطابع مثووم . وهذا الاستعمار قد بدأ بالأصل بالصورة نفسها ، حيث أن الأميرال ج. ب. كوين لم يتردد في استئصال شافة جميع السكان المذكور في جزر باندا (٦١) .

إذن فمصدر فائض القيمة الذي حققه الرأسمال التجاري ما قبل الرأسمالي هو نفس مصدر فائض القيمة الذي جمعه الرأسمال المراتي والرأسمال البضاعي . ونحن نجد مثلاً ممتازاً على ذلك في الجدول التالي لأسعار شراء ومبيع الشركة الفرنسية لجزر الهند الشرقية في عام ١٦٩١ :

أسعار المبيع	أسعار الشراء	
١٢٦٧٠٠٠ جنيه	٣٢٧٠٠٠ جنيه	أنسجة قطنية بيضاء وموصل
٩٧٠٠٠ جنيه	٣٢٠٠٠ جنيه	حرائر

بهار (١٠٠٠٠٠ ليرة)	٢٧٠٠٠ جنيه	١٠١٠٠٠ جنيه
حرير خام	٥٨٠٠٠ جنيه	١١١٠٠٠ جنيه
ملح البارود	٣٠٠٠ جنيه	٤٥٠٠٠ جنيه
خيوط قطنية	٩٠٠٠ جنيه	٢٨٠٠٠ جنيه
المجموع مع أخذ سلع أخرى	٤٨٧٠٠٠ جنيه	١٧٠٠٠٠٠ جنيه
صغيرة بعين الاعتبار		

وبذلك يكون معدل الربح حوالي ٢٥٪ ، وهذا في التجارة « العادية » (٦٢) ، وبالأصل لقد كتب بصراحة غليوم ويسولنكس ، أحد رواد التجارة الهولندية الكبيرة ، في أهجية ظهرت في مطلع القرن السابع عشر :

« ان التجارة على ساحل غينيا كانت بالفعل مفيدة البلاد من ناحيتين : فقد أمكن أولاً اقتناء بضائع كبيرة القيمة من أناس ما يزالون يجهلون قيمتها الواقعية (١) ، وامكن ثانياً مبادلتها بمقابل بضائع أوروبية ذات قيمة أقل بكثير (٦٣) . »

وإذا كانت الثورة التجارية قد سببت ارتفاعاً عاماً في أسعار البضائع ، إلا أنها أدت إلى انخفاض نسبياً في أسعار منتجات الشرق الكبالية . وبالتوازي مع اتساع التكوين ، تحقق اتساع في السوق والحاجات . ان ما كان في البداية وفقاً على بعض أسر نبيه نادرة للغاية أصبح الآن استهلاكاً عادياً لجميع الطبقات المالكة (سكر ، شاي ، بهارات ، تبغ ، الخ) . وقد اتسعت تجارة منتجات المستعمرات بشكل مرهوق واحتكرتها بسرعة بعض الشركات المساهمة الكبيرة : « شركة جزر الهند الغربية » في هولندا و « شركة الهند الشرقية » و « شركة خليج هدسون » في بريطانيا العظمى ، و « شركة جزر الهند الشرقية » في فرنسا .

وقد جمعت هذه الشركات ، كما كانت الحال في قرون العصور الوسطى الأولى المظلمة وفي فجر التجارة القديمة ، بين تجارة البهارات وتجارة الرقيق . وقد تحققت أرباح ضخمة بهذه الطريقة . فمن عام ١٦٣٦ إلى ١٦٤٥ باعت « شركة جزر الهند الغربية » الهولندية ٢٣٠٠٠ زنجي يبلغ ٦٠٧ مليون فلوران ، أي حوالي ٣٠٠ فلوران للراهن ، في حين ان البضائع المقدمة كمقابل لكل عبد لم تكن تساوي أكثر من ٥٠ فلوراناً . ومن ١٧٢٨ إلى ١٧٦٠ حملت السفن المقلعة من المحافر إلى جزر الانتيل ٢٠٣٠٠٠ عبد ابتيعوا من المنقال وساحل الذهب ولوانفو الخ . وقد در بيع هؤلاء العبيد ٢٠٣

ملايين جنيه (٦٤) . ومن ١٧٨٣ إلى ١٧٩٣ باع نخاسو ليفربول ٣٠٠٠٠٠٠ عبد مقابل ١٥ مليون جنيه ، ساهم جزء هام منها في تأسيس المشاريع الصناعية (٦٥) .

ان جميع الطبقات المسورة من السكان قد اشتهت المشاركة في هذا الوابل الذهبي المتدفق من كيس المستعمرات . فقد سعى المالك والدوقات والأمراء والقضاة وكتاب العدل إلى إبداع الودائع لدى كبار التجار للحصول على فوائد ثابتة ، واشتروا اسهماً أو حصصاً في الشركات الاستعمارية . ويقال ان هوخشتار ، صراف نورمبرغ ، والمنافس الأكبر لال فوغير ، قد تلقى مثل هذه الودائع مقابل أكثر من ١٠٠ مليون جنيه في القرن السادس عشر (٦٦) . وقد كان لـ « الشركة الملكية الافريقية الجديدة » التي اهتمت حتى عام ١٦٩٨ بتجارة الرقيق شركاء أكبر مثل دوق يورك وكونت شافنيسبوروي وصديقه المشهور الفيلسوف جون لوك (٦٧) .

ان ارتفاع الأسعار قد أفقر السكان الذين يعيشون على مداخيل ثابتة . وقد أدت الديون العامة * والمضاربة وتجارة الجملة إلى الحصار رؤوس الأموال بين أيدي البورجوازية . وقد ظلت التجارة الدولية في جوهرها تجارة كالبات (٦٩) . بيد أن طلبات الدولة والحاجات المتنامية للطبقات الميسورة كانت حافزاً لانتاج البضائع غير الزراعية . وإلى جانب تجارة منتجات المستعمرات والمعادن الثمينة أخذت تجارة منتجات حرفية وصناعية شكلاً أوسع مما كانت عليه في القرون الوسطى . وقد عملت صناعة الجوخ الانكليزية وصناعة الحرير الليونية وصناعة سولانجن المعدنية والصناعة النسيجية في لايدن وبريتانيا ووستفاليا ، عملت منذ ذلك الحين لحساب الأسواق الدولية ، بما فيها أسواق المستعمرات فيما وراء البحار ، وتجاوزت مرحلة الصناعة الكبالية . وتوسع السوق هذا عجل بتراكم رأسمال كبار التجار وخلق أحد شروط تفتح الصناعة الرأسمالية .

الصناعة المنزلية

بالرغم من انتشار التجارة الدولية الكبيرة بدءاً من القرن الحادي عشر في أوروبا

* « منذ القرن السابع عشر ظهر في فرنسا « الملتزمون » أو « المرتقة » الذين كانوا يسلفون الخزينة مبالغ محددة مقابل حصولهم على الحق في جباية هذه الضريبة أو تلك ... والأرباح التي حققوها على حساب الخزينة ضخمة ... وإذا ما صنفنا بولانفيليه فإن ٢٦٦ مليون جنيه بقيت في أيديهم من أصل تزيينات بلغت مليار جنيه بين ١٦٨٩ و ١٧٠٨ » (٦٨) .

الغربية ، بقي نمط الانتاج المديني أساسياً نمط الانتاج البضاعي الصغير . فقد كان المعلمون من الحرفيين ، الذين يعملون مع بعض العمال ، ينتجون كمية من منتجات محددة في زمن محدد من العمل ، تباع مباشرة للجمهور بأسعار محددة سلفاً . ولقد تبين من احصاء أجري في أحد أحياء مدينة أيسر في فلاندر عام ١٤٣١ أن هناك ٧٠٤ أشخاص يعملون في ١٦١ مهنة مختلفة . وفي ورشات ١٥٥ حرفة مختلفة لم يوجد سوى ١٧ عاملاً مستخدماً ١ . وفي الإجمال كان أكثر من نصف الأشخاص المحصين مقاولين مستقلين^(٧٠) . وفروق الوضع الاجتماعي بين المعلمين من الحرفيين والعمال محدودة . وكل عامل له حظ ، في نهاية تدريبه ، في الارتقاء إلى مقام المعلم .

بيد أن نمط الانتاج هذا يصطدم بعدة تناقضات . وفي المقام الأول التناقضات الكامنة في النظام نفسه : فالنمو التدريجي لسكان المدن ولعدد الحرفيين لا يجد معادلاً له في توسع السوق . ومن هنا يؤدي إلى مزاحمة متنامية بين مدينة وأخرى ، وإلى اشتداد ميول الحماية الجبركية في كل مدينة ، وإلى تطور ميول الحماية لدى جمعيات الحرف بالذات التي تسعى إلى إغلاق أبوابها في وجه معلمين حرفيين جدد . وهكذا باتت تفرض على المتدربين شروط متزايدة القسوة للارتقاء إلى مقام المعلم : في الواقع ، سريعاً ما أصبح هذا الترتيب مستحيل . ويرى هاويز أن هذا التطور بدأ في فرنسا منذ عام ١٥٨٠^(٧١) . ويستشهد كوليشير بتصريحات عديدة لجمعيات الحرف صريحة في نزعتها الاحتكارية ، منذ القرنين الرابع عشر والخامس عشر^(٧٢) .

ومن جهة أخرى انتهى الأمر بالحرفيين في فلاندر وإيطاليا الذين بدؤوا منذ القرن الثاني عشر بالعمل لحساب أسواق أوسع من السوق المدنية ، إلى فقدان السيطرة على منتجات عملهم^(٧٣) . فقد كان الحائك أو صانع الأدوات المنزلية النحاسية مضطراً ، إذا ما أراد حمل منتجاته إلى معرض بعيد ، إلى إيقاف الانتاج ، ولا يستطيع استثنائه إلا بعد عودته . وكان من المزم أن يتفحص بعضهم ، وبخاصة الأغنياء القادرون على انتداب بديل عنهم في المنزل ، في التجارة سريعاً . وفي البداية حملوا إلى السوق منتجات جيرانهم ، مع منتجاتهم الخاصة ، ليؤدوا لهم خدمة لا أكثر . ثم انتهى بهم الأمر إلى شراء منتجات عدد كبير من المعلمين الحرفيين مباشرة وإلى الانفراد ببيعها في الأماكن القاصية . وهذا النظام لا ينطوي بالضرورة على تبعية الحرفي للتاجر . لكنه يهد لها الطريق ، ولا سيما في فرع النسيج حيث تنفذ جمعيات عديدة سلسلة من أشغال متتابعة على منتج واحد وتجدها نفسها بالتالي أمام شارح محتكر^(٧٤) .

وهذا ينطبق أيضاً على صنع السروج الجلدية في لندن حيث أُلحق « السراجون » بأنفسهم المهن الثانوية بدءاً من القرنين الرابع عشر والخامس عشر (٧٥) .

وقد اكتمل هذا الإلحاق منذ القرن الثالث عشر في صناعة الجوخ الفنلندية وفي صناعة الصوف والحزير الإيطالية . وبقي تاجر الجوخ في مواجهة الملمين الحرفيين المالكين لوسائل انتاجهم . أما الأجراء بالمعنى الكامل للكلمة فعبارة عن استثناء إلا في صناعة الصوف في فلورنسا حيث بلغ عدد المياومين ٢٠,٠٠٠ منذ منتصف القرن الرابع عشر (٧٦) . لكن الملمين الحرفيين مرغمون على شراء موادهم الأولية من بائع الجوخ ، ومرغمون أيضاً على بيعه منتجاتهم المصنوعة . « بعد ان أمكن له [بائع الجوخ] أن يبيع بأعلى الأسعار، سيحرص على أن يعاود الشراء بأبخص الأسعار » (٧٧)* . وفي دراسة مخصصة لأحد كبار تجار الجوخ في دوي في أواخر القرن الثالث عشر ، وهو السير جوهان بواندروك ، يلاحظ اسيناس ان تجار الجوخ مالوا منذ ذلك الحين إلى إرغام الحرفيين على الإقامة في مساكن تعود ملكيتها اليهم ، ومالوا حتى إلى البدء بشراء وسائل الإنتاج . وتراكم الديون بصورة محتمة على الحرفيين تجاه التجار يرسم الطريق الطبيعي لهذه التبعية ** .

ولم يقبل الحرفيون بدون مقاومة بمثل هذه التبعية الجزئية أو الكاملة . ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر تمزقت المدن الفنلندية والإيطالية بصراعات طبقية عنيفة انتهت في غالب الأحيان بانتصار الحرفيين . لكن هذا الانتصار لم يفصل من شيء سوى انه عجل بالخطاات الانتاج البضاعي الصغير المديني الذي واجه طريقاً مسدوداً . ولقد عجل به في غالب الأحيان بنتيجة تدابير الحماية . فقد بدأ التجار ، لئيمتلصوا من أنظمة جمعيات الحرف المدينة الصارمة ومن أجور الحرفيين المرتفعة ، بدؤوا بتوصية الحرفيين في الريف الذين ينتجون في منازلهم ويتلقون من التجار - المتعاولين المواد الأولية ووسائل الانتاج ، ويعملون ليس فقط فعلياً بل رسمياً لقاء أجر لا غير .

* « حيث يكون للقانون بجانب التجار ، يمنحهم صراحة حق احتكار البيع . ومن قبيل الاستثناء أن يكون قد صدر قانون في البندقية عام ١٤٤٢ يسمح للحاكة الذين ليس لديهم لا متدريون ولا عرفاء - ولم يخدم - ببيع منتجاتهم في السوق » (٧٨) .

** بصورة محتمة فقط بقدر ما ان تجار الجوخ هؤلاء ، المثلين للمساكين لروح الربح الرأسمالية ، يملصون ويسرقون المنتجين التمساء بكل الصور الممكن تخيلها . ويرسم اسيناس لوحة لها وقعها في النفس فيما يتعلق بجوهان بواندروك (٧٩) .

وبدءاً من القرن الخامس عشر انتشرت هذه الصناعة المنزلية في أرياف بلجيكا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا العظمى . وقد أوصى كبار تجار آنتويرم « صناعة الجوخ الجديدة » في فلاندر الفرنسية وصناعة السجاد في اودونارد وبروكسل (٨٠) . لكن التطور يظل وثيداً . ففي القرن السادس عشر كان ما يزال على كل صانع جوخ انكليزي أن يخضع في التدريب سبعة أعوام (٨١) . وفي القرن السابع عشر كان المعلمون - للتجار ، في صناعة الحرير البونية ، لا يملكون الأموال ، بالرغم من انهم يسيطرون على الرساميل ويقدمون الحرير والرسوم للمعلمين - العمال ويتلقون منهم النتائج المصنوع (٨٢) .

وفي المناجم بالمقابل ، حيث ترتفع تكاليف التأسيس والإنشاء ارتقاعاً بالغاً ، نجحت البورجوازية التجارية في وقت مبكر أكثر في تلك وسائل الانتاج (٨٣) . ففي لياج ، مركز الفحم الرئيسي في القارة الأوروبية ، اختفت الروابط المستقلة لعمال المناجم بصورة شبه كلية في حوالي عام ١٥٢٠ لصالح المشاريع الرأسمالية الصغيرة التي تعود ملكيتها على وجه العموم إلى تجار المدينة . وقد حولت معظم المشاريع النجمية إلى شركات مساهمة اشترى حصصها أعضاء الطبقات اليسورة . وقد استولت أسر التجار أو الصرافين الغنية من أمثال آل فوغير على امتياز أهم تلك المشاريع .

وتعتبر مصانع « سيجرهوت » لفصل الفضة عن النحاس ، في مقاطعات الساكس والتورنغ والتيرول وكارثيا ، بعامل تكاليف الإنشاء وتركز اليد العاملة المأجورة ، أهم المشاريع الصناعية في القرن السادس عشر . ومع هذه المصانع تكون قد انتقلنا من ميدان الصناعة المنزلية إلى ميدان المعمل الحديث (مانيفكتورة) (٨٤) . وفي القرن التالي جمع أغنى التجار الهولانديين ثروات ضخمة بمحصولهم على احتكار استثمار مناجم الزئبق من الامبراطور (آل دويتز) ، ومناجم الحديد والنحاس في السويد ، بالإضافة إلى معامل السلاح والذخيرة (آل جير وآل ترب) (٨٥) .

ومن المفيد أن نلاحظ ان انفصال المنتجين هذا عن وسائل انتاجهم عن طريق تجار وسطاء قد تم بطريقة مشابهة للغاية في مجتمعات أخرى غير مجتمعات أوروبا الغربية . يصف بيتر هـ . و . سياتن النظام المعمول به في ريف جاوا :

« في وسط - شرقي جاوا كان العمال المنزليون شبه المستقلين يستطيعون دوماً الاقتراض ... عند الضرورة ... وكان « الباكول » أو الوسيط ... هو الممول والمدير الفعلي للصناعة المنزلية ... فقد كان ، بفضل الدين التي يقل بها رقاب المنتجين المستقلين

استقلالاً ظاهرياً والى كان يشجعهم عليها بكل الوسائل الممكنة ، كان يسيطر عليهم بصورة تمكنه من الاستلاء على الحصة الفضلى من مداخلهم . وفي صناعة الأثاث على سبيل المثال ... كان أكثر من نصف المداخل الخامة يذهب في عام ١٩٣٦ إلى الباكون (٨٦) .

وقد اكتشف ريمون فيرث نظاماً مماثلاً في ماليزيا ، حيث « تبلور نظام اقتراض المال أو الأدوات في غالب الأحيان في شكل علاقات خاصة بين الصيادين وشراء السمك ، وبخاصة العاملون في التملح من أجل التصدير (٨٧) » .

ووجد س. ف. ناديل نظاماً مشابهاً في الصناعة المنزلية المنتجة للآلء الزجاجية في بيضا بنيجيريا . وفي الهند يقدم « الماهاجانات » المادة الأولية والمنتجات التحويلية للصناعة المنزلية . ويبدو أن الصناعة النسيجية في سو - شو في الصين قد نظمت بالطريقة نفسها في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حسب أقوال مؤرخي سلالة مينغ (٨٨) .

إن الصناعة المنزلية هي العاقبة المنطقية لتبعية الانتاج البضاعي الصغير للرأسمال النقدي ، في اقتصاد نقدي حطم فيه الانتاج لحساب الأسواق البعيدة كل امكانية لتركيز معيشة المنتج الصغير على أسس مستقرة .

الرواسيل المعملية *

تقفل الصناعة المنزلية منتج البضائع الصغير عن السيطرة على نتاجه أولاً ، ثم على وسائل انتاجه . لكن الانتاج لا يتقدم إلا ببطء ، بالتوازي مع توسع السوق البطيء . والبرجوازية التجارية ، شأن البرجوازية البضاعية قبلها ، لا توظف سوى جزء من رساميلها وأرباحها في الصناعة المنزلية . أما القسم الأكبر فمكرس للتجارة نفسها ، وللضاربة في القيم المنقولة ، ولاقتناء الملكية العقارية . وقد فاز آل فوغير ، الذين كانوا في البداية مجرد حرفيين - حاككة في أوغسبرغ ، بثروة ضخمة في التجارة الدولية بالبهارات والأقمشة التي استمروا فيها حتى بعد أن حصلوا على امتيازات مناجم الفضة في أوروبا الوسطى وبنوا أم المعامل في زمانهم . وقد انتهى بهم الأمر إلى وقف أعمالهم بصورة أساسية على عمليات الإقراض لسلالة هابسبورغ ، تلك العمليات التي قادتهم بالأصل إلى الإفلاس .

* وجنا مانيفكتورة Manufacture بكلمة معمل (المترجم) .

ان الصناعة المنزلية تظل ، من حيث أهمية اليد العاملة التي تستخدمها ، الشكل الرئيسي للإنتاج غير الزراعي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر في أوروبا الغربية . لكن يتطور إلى جانبها نظام آخر للإنتاج يشكل بنوع ما جسراً نحو المصنع الحديث الكبير : نظام العمل .

في العمل مجتمع ، تحت سقف واحد ، عمال يعملون بوسائل إنتاج موضوعة تحت تصرفهم وبمواد أولية مقدمة لهم . لكن بدلاً من أن تدفع لهم القيمة الاجمالية للإنتاج المصنوع ، بعد أن تحسم منها قيمة المادة الأولية المسلفة وسعر كراء أدوات العمل ، كما هي الحال في الصناعة المنزلية ، ينزع منهم وهم يبيع النتائج المصنوع للمقاول . ولا يعود العامل يأخذ إلا ما كان يربحه فعلياً في ظل نظام الصناعة المنزلية : أجراً بسيطاً .

نستطيع أن نتتبع خطوة خطوة هذا التطور في تاريخ صناعة الجوخ في لايدن ، الذي حله بوستوموس بمهارة . فهذه الصناعة قد نظمت في البدء على أساس حرفي . ومنذ نهاية القرن السادس عشر امتدت إلى الريف ، وهيمن التجار على صناعات الجوخ . وبدأ هؤلاء الآخرون يفقدون أولاً ملكية المادة الأولية والنتائج المصنوع ، ثم ملكية وسائل الإنتاج . وحوالي عام ١٦٤٠ ، ظهر وسطاء جدد ، « الـ ريدرز » ، بين التجار وصناع الجوخ . وتم الانتقال إلى العمل ، وحوالي عام ١٦٥٢ بدأ الناس يتكلمون عن « اصحاب المصانع » (١٨٩) !

ان النظام الجديد يشتمل على مزيّتين بالنسبة إلى الموصّن . فمن جهة أولى يستطيعون إلغاء التكاليف الزائدة التي توجدها ضرورة رعاية عدد كبير من وسطاء يجمعون المنتجات المصنوعة ويزعون المادة الأولية ، إلخ . ومن الجهة الثانية يستطيعون إلغاء الاختلاسات الهامة للمواد الأولية ، التي كانت تحدث بصورة محتمة في الصناعة المنزلية لتعويض عن نقص الأجور . ان حصر اليد العاملة في المعامل ، وخضوعها لرقابة دائمة ومباشرة من قبل الرأسمال ، قد بلغ منذ ذلك الحين درجة متقدمة .

لكن العمل يمثل أيضاً تقدماً مرموقاً من وجهة نظر انتاجية العمل . ففي الإنتاج البضاعي الصغير ، لم يكن يوجد إلا تقسيم اجتماعي للعمل بين مختلف المهن ؛ أما في داخل كل مهنة ، أي أثناء عملية الإنتاج ، فقد كان تقسيم العمل منعقد الوجود فعلياً . وحتى عندما لا تلتج كل مهنة منتجاً مصنوعاً ، خصصاً مباشرة للاستهلاك ، كما هي

الحال في صناعة الجوخ أو في صناعة الصوف ، فإنها تجزى عملية انتاج كاملة : النسيج ، التلييد ، الصباغ ، الخ .

وبفضل العمل أصبح في الامكان تجزئة كل مهنة وكل عملية انتاج إلى عدد لا متناهي من عمليات عمل آلية ومبسطة إلى أقصى الحدود . وهذا ما يسمح في آن واحد بزيادة المردود ، أي عدد المنتجات المصنوعة في وقت العمل ذاته ، وبتخفيض سعر الكلفة باستبدال اليد العاملة المختصة بيد عاملة غير مختصة من النساء والأطفال وأصحاب المعاهات والطاعنين في السن ، بل المصابين بأمراض عقلية . وهذه الواقعة هي التي تظهر كواقعة اجتماعية جديدة كل الجدة ، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة الأنسجة : فيدها العامة تتألف في قسم كبير منها من أولئك النساء . والسعر البخص لمثل هذه اليد العاملة هو الذي يجعل مثل ذلك الحصر للأجراء تحت سقف واحد عملية مربحة . وأقصى ما في معنا أن نقيم مقارنة بين هذا الوضع وبين الوضع في مناجم ومعامل الدولة الكبيرة في العصور القديمة ، في الصين والهند وغيرها ، حيث كانت تسود اليد العاملة المسارقة أو نصف المسارقة .

ولقد تم اللجوء إلى أعنف أشكال الفظاظ ، بالإضافة إلى الرياه الحير ، لإرغام أولئك النساء على تقديم قوة عمل بخسة الثمن إلى الرأسمال المعلمي الفني * . وفي عام ١٧٢١ تقرر إنشاء معمل للجوخ في غراز « لأن مئات الأشخاص يشكون من الجوع ويمضون وقتهم من غير أن يفعلوا شيئاً » . ولتوفير اليد العاملة اللازمة ، توجب « أسر وحبس » عدد مناسب من المتسولين الذين كانت تعج بهم شوارع المدينة . وفي امستردام ، وبناء على اقتراح مستشاري العمدة القانونيين ، بحث المجلس البلدي عام ١٦٩٥ في ما « إذا لم يكن مناسباً البحث عن مكان ملائم (لإقامة) مفزل ، يمكن فيه استخدام الفتيات لتمكينهن من تأمين حاجاتهن ، وغيرهن من الأشخاص الذين يعتادون على التسول والبطالة » . وعندما قدم بعض التجار الراغبين في توصية مفازل الصوف شروطاً مناسبة ، واعتبر أولئك السادة في المجلس البلدي أن هذا العمل « صالح جداً ومسيحي (١) » ، فوضوا العمدة بتحقيق المشروع (١١) . ويذكر سومبارت (١٢)

* من قديم الزمان ، في عهد صناعة الصوف الفلورنسية في القرن الرابع عشر ، أيلم كان الأجور مرتبطاً برب العمل بديون ، وضع تشريع كمل لارغامه على تقديم عمل فائض . ولقد كان القانون الصادر عام ١٣٧١ يحرم عليه تسديد دينه مالا ، ويوجب عليه تسديده عملا (٩٠) .

أمثلة عديدة أرغمت فيها الدولة السكان على أداء عمل اجباري حقيقي في المعامل ، ولا سيما في اسبانيا وفرنسا وهولاندا وألمانيا وسويسرا والنمسا ، وبالطبع في انكلترا . وفي البلدان التي كان نظام القنانة ما يزال قائماً فيها ، أرغم الاقنان على العمل في المعامل ، ولا سيما في روسيا في مصنع النحاس بتولا .

ان تطور المعمل لا يلغي بعد العمل اليدوي بوصفه وسيلة انتاج سائدة في الصناعة : فالقسم الأعظم من نفقات الرأسمال المعمل ما يزال يذهب كنفقات أجور . بيد أن المعمل يتطور بأكثر سرعة في القطاعات التي تكثر فيها انشاءات الأجهزة المكلفة . ففي القرن الثامن عشر ، في رانس ولوفيه ، كان آلاف من العمال قد تجمعوا في معامل كلف بناؤها مئات الألوف على الجنيهات (٩٣) .

وغني لايدن ، التي هي المركز النسيجي الأول في أوروبا في القرن السابع عشر ، تطورت المعامل بفضل استخدام طواحين التليد على نطاق واسع . لكن هذا الاستخدام غير مربح إلا بشرط استخدام يد عاملة قوية أو نسائية . وهكذا نظم المقاتلون حملات حقيقية في مقاطعة لسيج لتجنيده هذه اليد العاملة (٩٤) .

نشوء البرولييتاريا الحديثة

بالتوازي مع هذا التوسع في مجال عمل الرأسمال ، الذي ينتقل بصورة حاصمة إلى دائرة الانتاج ، تتكون بدءاً من القرن السادس عشر طبقة اجتماعية جديدة كان وجودها في المجتمع البضاعي الصغير في القرون الوسطى مقتصر على بعض « خدم » مبتوري الجذور يتشردون من مدينة إلى أخرى . وقد ولدت هذه الطبقة من تخفيض اعداد حاشيات الأسياد الاقطاعيين كنتيجة لاقتدارهم تحت ضربات انقلاب الأسعار . وولدت أيضاً من المخطاط الصناعة الحرفية المدنية ، منذ ان بدأ المقاتلون - التجار بتوظيف طلباتهم في الريف . وقد عجلت بتطورها تحولات عميقة في الميدان الذي كان ما يزال يضم الغالبية العظمى من المنتجين : الزراعة .

كانت الأراضي ، في القرية القروسطية ، مجزأة إلى حصص كثيرة . وكان على الفلاحين ، ليمكنهم العمل في تلك الحصص ، أن يحذوا منفذاً حراً إلى الأراضي التي تفصل بين أراضيهم . وكان هذا المنفذ الحر مرتبطاً بحق اللقاط ، وبالمرعى المشاع ، ويحفظ الأراضي للأمر الجديدة ، وبالمناوبة الزراعية الاجبارية ، للالزمة كلها لاستقرار اقتصاد قروي قائم على المناوبة الزراعية الثلاثية (كل ثلاثة أعوام) ومطبوع بطابع

المشاعة القروية البدائية^(٩٥) . وفي الوقت نفسه كانت الأراضي المشاعية تقدم موارد مجانية من مرعى للماشية وخشب للتدفئة والبناء الخ .

وبدأ من القرن الخامس عشر ، وبالرغم من تعدد الأوامر والقوانين الحكومية التي تعارض هذا التطور ، بدأ الملاك العقاريون الانكليز بتقسيم الأراضي المشاعية وتجميع حصص الفلاحين ، لتشكيل مزارع موحدة . وقد شجع هذه الحركة بوجه خاص الارتفاع السريع لسعر الصوف بدءاً من منتصف القرن الخامس عشر ، الشيء الذي جعل تربية الخراف أربح بالنسبة إلى الموالى من زراعة الأرض^(٩٦) . لكن تطبيق التصوير وبناء الأسيجة حقول الحقول ، بقي جزئياً جداً حتى القرن الثامن عشر .

وتسارع آنذاك تطبيق التصوير بنتيجة حدوث ثورة في نمط الانتاج الزراعي بالذات : إلغاء نظام إراحة الأرض ، والانتقال من نظام المناوبة الثلاثية إلى الزراعة الدورية للرسم واللفت وأنواع الكلأ التي تعيد إلى التربة إنتاجيتها . وهذا نظام في الزراعة علمي ، نشأ أول ما نشأ في فلاندر ولومبارديا ، وبدأ يعم انكلترا في ذلك العصر بعد محاولات عديدة^(٩٧) . وبما التناج الزراعي الفائض نمواً كبيراً . وعدل الملاك العقاريون الراغبون في احتكار فائض النتاج هذا نظام المزارعة وانتقلوا من الإجارة الحكرية (الذي يضمن للأسر الفلاحية الاحتفاظ بالإيجار لمدة قرن) إلى النظام المسمى بـ « الإيجار حسب الرغبة » أو بـ « الإيجار المختصر » الذي ينص على تعديل الإيجار كل تسعة أعوام كحد أقصى^(٩٨) .

وقد نجم عن ذلك زيادة كبيرة في الربح العقاري ، عجلت بمصادرة ملكية الفلاحين الفقراء ورافقت حركة التصوير التي شجعتها أيضاً التكاليف الباهظة الناجمة عن تناثر أجزاء الأراضي وتبعثرها بالنسبة إلى المستثمرين مع اختفاء نظام المناوبة الثلاثية . وفي عام ١٧٨٠ ، كانت هذه الحركة قد أدت في انكلترا إلى شبه تصفية طبقة الفلاحين المستقلين ، التي حل محلها مزارعون رأسماليون أثرياء يعملون بواسطة يد عاملة مأجورة . وفي فرنسا حدثت حركة مماثلة في تقسيم الأراضي المشاعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر لكن على نطاق أضيق^(٩٩) . والثورة الفرنسية هي التي دفعت بها دفعة كبرى إلى الامام . ونشهد في ألمانيا الغربية وبلجيكا تطوراً موازياً لتطور فرنسا . ان التحولات الاقتصادية التي خلقت ، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر ، كتنة منتجين منفصلين عن وسائل انتاجهم في المدن ، قد توافقت إذن بتحولات جردت عملياً قسماً من الفلاحين من ملكية الأرض كوسيلة لإنتاج أسباب رزقهم .

ومكثدا ظهرت البروليتاريا الحديثة . وقد وصف مقاولو لايدن هذه الطبقة منذ القرن السادس عشر على النحو التالي :

« اناس فقراء وكادحون ، يتحمل كثير منهم أعباء نساء وأطفال كثيرين ، ولا يملكون من شيء غير ما يستطيعون كسبه من عمل أيديهم » (١٠٠) .

إن اسلاف هذه البروليتاريا قد وُصفوا منذ عام ١٢٤٧ بأنهم أولئك الذين ... « يرمحون الدوايق بأذرعهم وقوتهم » (١٠١) . وإلى يومنا هذا ، وعندما تتكرر صيرورة تكوين البروليتاريا لدى شعوب متأخرة ، ما يزال يقال في ماليزيا بصدد الصيادين الذين لا يملكون شبكات (وسائل إنتاج) لحسابهم الخاص : « انهم لا يملكون شيئاً ، انهم لا يفعلون من شيء سوى انهم يساعدون الآخرين » (١٠٢) . وبعبارة أخرى : ان انفصال المنتجين عن وسائل انتاجهم يخلق طبقة من بروليتاريين لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة إلا بتأجيرهم زودهم ، أي ببيعهم قوة عملهم للملاك الرأسمال ، الشيء الذي يتيح لهؤلاء الآخرين تلك فائض القيمة الذي ينتجه أولئك المنتجون * .

الثورة الصناعية

حق يتمكن الرأسمال من دخول دائرة الانتاج ، ينبغي أن تجد الصناعة نفسها على حين غرة أمام سوق غير رابدة ، بل موسعة بحيث تبدو وكأنها مستعدة لاستيعاب انتاج متزايد باستمرار. ان إدخال الآلات إلى الصناعة وإلى نظام المواصلات وما ينجم عن ذلك من انخفاض في أسعار منتجات المعمل الكبير ، قد خلق مثل تلك السوق وكرس الانتصار النهائي لقمع الانتاج الرأسمالي .

ان المصدرين الوحيدين للطاقة اللذين كانا متاحين للعمل طوال ألاف من السنين كانا الطاقة البشرية وطاقة الحيوانات الداجنة . وقد عرفت العصور القديمة كيف تبني أول آلة استثمرت مصدراً آخر للطاقة : الطاحون المائي . وفي المناجم الرومانية استخدم لولب أرخميدس ومضخة ستيبييوس المائية لأغراض تصريف المياه (١٠٤) . بيد أنها لم ينتشرا بشكل واسع في الزراعة. وقد ورثت القرون الوسطى هاتين الآلتين وعممتها

* « ان التحليل الشائع لوضع الاجير يشير الى ان السمة الأساسية في هذا الوضع هي ان العمل مفصول وممزول عن ملكية وسائل الانتاج ، وهذه السمة تميز ذلك الوضع عن كل الأوضاع المعاكسة (١٠٣) » .

بدءاً من القرن العاشر ، محققاً بذلك نقواً هاماً في انتاجية العمل ، ثم تلقت الطاحون الهوائي من الشرق * .

وبدءاً من القرن الخامس عشر جاءت سلسلة طويلة من اختراعات صغيرة وتحسينات فنية لتطور تدريجياً هذه الآلات ، بالاعتماد دوماً على الماء كمصدر رئيسي للطاقة . وقد بنيت طواحين لصنع الورق ، وطواحين لتشغيل مطارق المصاهر ، وطواحين لصناعة الحرير ، وطواحين ضاخة في المناجم ، وطواحين تلييد ، وطواحين لنشر الحشب ، الخ (١٠٥) . ويعدد سومبارت حوالي عشرين نموذجاً مختلفاً من طواحين يعود تاريخها إلى ذلك العصر (١٠٦) .

لكن التحسينات الفنية لم تطبق إلا بشكل متقطع ، ما دامت الشروط الاقتصادية والاجتماعية لا تشجع التدفق الكثيف للأعمال نحو الانتاج الصناعي . وكما ذكرنا آنفاً ، انما في المناجم والتعدين بوجه خاص يبدو التقدم مرموقاً في فجر الأزمنة الحديثة . وفي المناجم أيضاً تطورت الناذج الأولى للسكك الحديدية لتسهيل نقل الفحم (١٠٧) . ومنذ القرن الخامس عشر بني أول فرن عالي (١٠٨) لكن تطور هذه الأفران العالية بقي مجهداً ما دام الحشب وقودها . وفي عام ١٧٧٧ ، قلب استعمال الآلة البخارية في صناعة الفحم سيورة الانتاج . فقد أطلع زيادة سريعة في انتاج الفحم وتخفيضاً في الأسعار فتح الطريق أمام استخدام فحم الكوك كوقود للأفران العالية . وبعد بضع سنوات ، أي حوالي عام ١٧٨٥ ، قلب صنع الحديد بطريقة التسيوط بدوره سيورة الانتاج تلك . وانتقل انتاج الحديد في انكلترا من ١٢ إلى ١٧,٠٠٠ طن سنوياً في حوالي عام ١٧٥٠ وإلى ٦٨,٠٠٠ طن في عام ١٧٨٨ وإلى ٢٤٤,٠٠٠ طن في عام ١٨٠٦ وإلى ٤٥٥,٠٠٠ طن في عام ١٨٢٣ (١٠٩) .

وقلب استخدام قوة طاقة الماء في طاحون التلييد وفي الطواحين الأخرى ، ثم على الأخص اختراع التول الآلي ، قلب الصناعة النسيجية . وفي الوقت نفسه فتحت انطلاقة التجارة البحرية في ليفربول للانكشاف مجالات للتصدير في ما وراء البحار بدت وكأنها غير محدودة . وبمساعدة الآلات الجديدة أنتج أصحاب معامل النسيج أقمشهم القطنية بأسعار أدنى بكثير من أسعار الحرقي والتشغيل المنزلي ، وانطلقوا لفزو

* في الصين استخدمت الطواحين المائية على نطاق واسع في الزراعة بدءاً من القرن السادس . وقد كانت ، كما في أوروبا الغربية ، حكرًا للملاك الاغنياء والمعابد ، فكانت تمرز بالتالي استغلال الفلاحين ، وفي أوروبا ، كانت سبباً في تحميل الفلاحين اعباء اضافية ، وهذا ما حدث في الصين أيضاً .

تلك السوق الهائلة . ان الرأسمال يحطم أولاً الحدود الجبركية الداخلية التي هي من مخلفات الماضي الاقطاعي : في ١٧٧٦ ، بتأسيس الولايات المتحدة ؛ وفي ١٧٩٥ في فرنسا ؛ وفي ١٨٠٠ في المملكة المتحدة ؛ وفي ١٨١٦ في بروسيا ؛ وفي ١٨٢٤ في السويد - النرويج ؛ وفي ١٨٣٤ ، بإنشاء الزولفران في ألمانيا ؛ وفي ١٨٣٥ في سويسرا ؛ وفي أعوام ١٨٥٠ في روسيا والنمسا - المجر . ثم أصبحت السوق العالمية هي الهدف . وقد ارتفعت الصادرات البريطانية للأقمشة القطنية من ٥٩١٥ جنيهاً عام ١٦٧٩ ، ومن ٤٥٠٠٠ عام ١٧٥١ ، إلى ٢٠٠,٢٥٤ جنيهاً عام ١٧٦٤ ، وإلى ١٩ مليون جنيهاً عام ١٨٣٠ ، وإلى ٣٠ مليون جنيهاً عام ١٨٥٠ ، وإلى ٧٣ مليون جنيهاً عام ١٨٧١^(١١٠) . ووجدت صناعة الحديد والفحم مجالات جديدة هائلة للتصريف في بناء وتغذية الآلات البخارية . وبدءاً من ١٨٢٥ ، عمم إنشاء السكك الحديدية هذه المسيرة المظفرة للآلية ولنمط الانتاج الرأسمالي . ان السكك الحديدية ، بربطها المدينة والريف وربطاً وثيقاً ، سهلت دخول البضائع ، المنتجة بأسعار بخسة من قبل العمال الكبيرة ، حتى إلى أنحى الزوايا في مختلف البلدان . وفي الوقت نفسه يمثل إنشاء السكك الحديدية في حد ذاته ، وطوال أكثر من نصف قرن من الزمن ، السوق الرئيسية لمنتجات الصناعة الثقيلة (الفحم ، الفولاذ ، المنتجات المعدنية ، الخ) ، في بريطانيا العظمى أولاً ، ثم في القارة الأوروبية ، ثم في أميركا والعالم قاطبة .

خصائص التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية

في الانتاج البضاعي الصغير لا يستطيع المنتج ، سيد وسائل انتاجه ومنتجاته ، ان يعيش إلا إذا باع هذه المنتجات بفرض اقتناء وسائل العيش . وفي الانتاج الرأسمالي لا يعود المنتج ، المنفصل عن وسائل انتاجه ، سيد منتجات عمله ولا يستطيع العيش إلا ببيعه قوة عمله الخاصة - بتحويلها إلى بضاعة - مقابل أجر يتبع له اقتناء وسائل الحياة تلك . ان الانتقال من الانتاج البضاعي الصغير إلى الانتاج الرأسمالي بكامل معناه يتميز إذن بظاهرتين متوازيتين : تحويل قوة العمل إلى بضاعة من جهة ، وتحويل وسائل الانتاج إلى رأسمال من جهة أخرى * . وهاتان الظاهرتان المتوازيتان لم تنتشرا

* هذا ما يبدو ان الاستاذ سول فاكس لا يفهمه في موقفه عن المجتمع الفلواتالي في بانجاشيل ، الذي يمتونه بـ « رأسمالية الغروش » . انه يدرس أسباب هذا التصريف ويجدها بوجه خاص في « المادة الذهبية » لسكان بانجاشيل في السمي وراء « الحد الأعلى من المدانيل » . والواقع أننا نتجاه مجتمع نموذجي للانتاج البضاعي الصغير ، لم تصبح فيه لا الأرض ولا قوة العمل بضائع عملياً (١١١) .

قط على نطاق واسع قبل ظهورها بدءاً من القرن السادس عشر ، وبخاصة القرن السابع عشر ، في أوروبا الغربية ، وبصورة رئيسية في بريطانيا العظمى .

بيد ان الرأسمال نفسه ، في أشكاله البدائية كـ رأسمال مرابٍ ورأسمال بضاعي ، لم يكن البتة وفقاً على الحضارة الغربية . ان حضارات عديدة ، عرفت درجة متقدمة من الانتاج البضاعي الصغير ، شهدت تفتحاً رحباً لهذا الرأسمال : المجتمع القديم ، المجتمع البيزنطي ، امبراطورية المغول في الهند ، امبراطورية الاسلام ، الصين واليابان ، هذا إذا لم نشأ أن نذكر إلا أهمها . ان الازدهار الكمي للرأسمال في هذه المجتمعات لم يكن البتة دون الازدهار الذي عرفه الرأسمال في أوروبا الغربية القروسطية .

ففي منتصف القرن الرابع عشر تلقى ملك انكلترا ادوارد الثالث مبلغاً إيجابياً قدره ١,٣٦٥,٠٠٠ فلوران من الشركتين الفلورنسييتين ، باردي وبيروجي (١١٢) . وهاتان الأسرطان هما أغنى الأسر البرجوازية في الغرب قبل آل فوغير . والحال انه في العصر نفسه سلف جماعة تجار من آل كيري (بنين) ، احتكروا تجارة البهارات مع الهند في مصر الماليك ، سلفوا ٧٠٠,٠٠٠ درهم فضة لأعيان من دمشق ، ثم ٤٠٠,٠٠٠ دينار ذهبي للملك اليمني (عملات تحتوي على كمية من المعدن الخالص أكبر مما تحتوي العملات الأوروبية في ذلك العصر) (١١٣) . وفي القرنين التاسع والعاشر ، يوم كانت امبراطورية الاسلام في أوجها ، نجد عدة تجار من البصرة يملكون دخلاً سنوياً يتجاوز مليون درهم . وقد بقي ابن الجساس ، وهو جوهرى من بغداد ، رجلاً غنياً حتى بعد أن صودر منه ١٦,٠٠٠,٠٠٠ دينار ذهبي (١١٤) . وفي عام ١٤٤ قبل الميلاد توفي الأمير الامبراطوري هسيو ، من ليانغ ، في الصين تاركاً إرثاً قدره ٤٠٠,٠٠٠ كاتية ذهبية (الكاتية تعادل ٦٠٠ غرام تقريباً) (١١٥) . فلم لم يتولد عن هذا التراكم للرأسمال المراتبي والبضاعي الرأسمال الصناعي في هذه الحضارات المختلفة ؟ ان السبب في ذلك لا يعود أيضاً إلى ان هذه الحضارات ما قبل الرأسمالية قد افتقرت إلى أشكال التنظيم المتوسطة بين الصناعة الحرفية الصرف وبين المصنع الكبير من تجار يوصون الحرفيين وصناعة منزلية ومعملية . ففي بيزنطة ظهرت معامل نسج حقيقية منذ عصر الامبراطور جوستينيان ، قائمة ، هذا صحيح ، على الصناعة الحرفية وعلى يد عاملة بقيت مالكة لوسائل انتاجها بالرغم من حصرها في مؤسسات كبيرة (١١٦) . لكن منذ حوالي القرن العاشر ظهر تجار الحرير الخام بمظهر أقوى الرأسماليين (بتعبير أدق ... القاولين) ... وقد أخضعوا لسيطرتهم غزالي الحرير

الذين حل بهم الفقر في مجموعهم . وقد حرم على هؤلاء الاخيرين بيع الحرير المشغول إلى تجار الجوخ مباشرة ؛ واكلوا مرغين على بيعه إلى تجار الحرير الخام الذين كان عليهم أيضاً أن يشتروا منهم المواد الأولية بكية محدودة (ليس أكثر مما يستطيع كل فرد منهم غزله في مشغله) . ولم يكن في وسع التجار أن يستولوا مباشرة على المغزل ، على الأقل نظرياً؛ بيد انهم كلوا يستطيعون استئجار شغلة لفعل ذلك ^(١١٧) .

وقد شهدت امبراطورية الاسلام تطوراً لا يقل عن ذلك أهمية في الصناعة المنزلية وفي المعامل . ويقال ان أكثر من ١٠٠٠ شغل قد تركزوا في مناجم الزئبق في اسبانيا الاسلامية . وفي مدينة نسج الجوخ المشهورة ، تيس ، كانت الصناعة المنزلية تعمل بصورة مثلى منذ عام ٨١٥ م . وكان تجار الجوخ يوصون فيها رجالاً ونساء مقابل أجر لا يتعدى نصف درهم في اليوم ^(١١٨) . وقد عرفت الصين أيضاً معامل منجمية ومعدينية كبيرة استخدمت اليد العاملة المسارقة ، قبل العصر الميلادي بضمه قرون . وقد ظهر فيها مقاولون أغنياء ، ولا سيما في صناعة تعدين الحديد والنحاس واستئجار الزئبق والزنجفر ^(١١٩) . وفيما بعد عرفت معامل الخزف الصيني والصناعة النسيجية المنزلية تطوراً كبيراً ولا سيما بدءاً من عهد سلالة مينغ ^(١٢٠) . وكذلك كانت الحال في الهند طوال ألف حول . ومع ذلك فإن تعايش هذه الاشكال من المماريع الحديثة مع تراكم كبير للرأسال النقدي لم يسمح بتطور الرأسالية الصناعية .

ان الانتاج البضاعي الصغير هو من الاساس انتاج للبضائع . لكنه في غالب الاحيان انتاج للبضائع وسط انتاج للقيم الاستهلاكية . وما دامت الغالبية الساحقة من السكان لا تسام ، أو تسام قليلاً للغاية ، في انتاج البضائع هذا ، فإن هذا الانتاج يظل بالضرورة محدوداً . وتحفظ التجارة الكبيرة في جوهرها بطابع التجارة الكالية . وإزاء الحدود الضيقة لهذه السوق ، يجد الرأسال منافذ أربيع من التوظيف الانتاجي . وهذا ما يفسر بالاصل أن المعامل والصناعات المنزلية في بيزنطة والاسلام والصين والهند تقتصر بصورة شبه تامة على القطاعات الكالية ، إذا لم تكن تعمل لتلبية طلبات الدولة .

ان دخول الاقتصاد النقدي في الاقتصاد الفلاحي على إثر تحول النتاج الزراعي الفائض من ربيع عيني (أو سخرة) إلى ربيع مالي هو الذي يفسح المجال أمام توسع مرموق لإنتاج البضائع ، في اوربوا الغربية ، ويخلق بالتالي شرط تفتح الرأسالية الصناعية . والحال انه ما أمكن ، في أي مكان من العالم باستثناء اوربوا الغربية ، للنتاج الزراعي الفائض أن يأخذ بصورة مستديمة شكل ربيع مالي . فالضريبة المينية

كانت سائدة في الامبراطورية الرومانية وفي بيزنطة (١٢١) . وفي امبراطورية الاسلام كانت الضريبة العقارية تدفع عيناً جزئياً ومالاً جزئياً في عهد العباسيين ، لكن بعد ذلك بحقبة قصيرة عاد الريع العيني فهيمن من جديد وبقي على هذه الحال في العهد التركي (١٢٢) . وفي المند كان الريع العقاري يدفع عيناً على وجه الاجمال ، إلا أبان فترة وجيزة من الازدهار في ظل المنول في القرن السابع عشر . وفي الصين ، بعد أن عم الريع - الضريبة المالي لفترة من الزمن في عهد سلالة مينغ في أواخر القرن الخامس عشر ، عاد إلى شكله كريع عيني منذ سقوط تلك السلالة ، ولم يصبح ضريبة - ريع مالية بصورة نهائية إلا حوالي القرنين السابع عشر والثامن عشر في الصين الجنوبية (١٢٣) .

ان استعمال الآلات ، الذي يسمح هو وحده للعمل الكبير بتعظيم مزاحمة الصناعة المنزلية والحرفية ، هو نتيجة لتطبيق العلوم الطبيعية على الإنتاج . أنه يتطلب اندماج العلم والإنتاج الذي يستلزم بدوره السعي المستمر وراء الاقتصاد في العمل البشري . والحال أن هيمنة العمل المسترق ووجوده كتلة ضخمة من الفقراء غير المنتجين في الامبراطورية الرومانية حالاً دون كل بحث في هذا السيل * ومعروف لدينا التعليق ذو الدلالة الذي أدلى به الأمباطور فيسباسيان عندما رفض استخدام رافعة آلية : « علي أن أطعم فقرائي (١٢٤) » .

أما الاسلام والمند والصين واليابان فقد كانت حضارات زراعية في جوهرها ، وكان الري فيها يسمح بتطور زراعة شديدة الكثافة ضمنت بدورها زيادة كبيرة في السكان . وكانت مزاحمة اليد العاملة البشرية البخسة الثمن للغاية تحطم آلاف السنين كل محاولة لإدخال الآلات في الصناعة الحرفية . وفي الوقت نفسه كان الاستخدام

* ينبغي أن نضيف ذكر الازدراء العام للعمل اليدوي ، وهو ازدراء ولدته العبودية وصاغه كسينوفون بصورة منمعة (في كتابه : « الاقتصاد ») : « ان الحرف التي يسميها البشر مبتذلة هي كل وجه العموم محترمة ومزودة من الدول ، وعن حق . فهي تهدم الاجسام كلياً ، سواء أجسام الشنية أم أجسام المديرين ... وعندما تصبح أجسام الرجال عقيمة ، تصبح النفوس مريضة . وهذه الحرف المبتذلة تستلزم انعدام أوقات الفراغ انعداماً شاملاً وتنتع البشر من أن يعيشوا حياة اجتماعية ومنمعة » .

ان الملاحظة الأخيرة هي بالأصل بالغة السداد .

الانتاجي للطاقة المائية لأغراض غير زراعية، وهو أساس التقدم الوئيد لاستعمال الآلات في أوروبا بين القرن الثالث عشر والثامن عشر ، كان محدوداً للغاية في تلك الحضارات الزراعية ، لأنه كان يدخل في نزاع مع حاجات ري الأرض * .

ان تراكم الرأسمال النقدي ، الرأسمال المرابي والبضاعي والتجاري ، قد تم في أوروبا الغربية بين القرن العاشر والقرن الثامن عشر على أيدي طبقة برجوازية كانت تنحدر تدريجياً من وصاية الطبقات الاقطاعية والدولة ، وأخضعت في النهاية الدولة نفسها لسيطرتها وجعلت منها أداة لتجميع تراكم الرأسمال لصالحها . أن تكونها كطبقة ، مع وعي دقيق لصالحها ، قد تحققت في البلدان الحرة في العصر الوسيط حيث تدرجت البرجوازية على النضال السامي . وتكوين الدول المركزية الحديثة بدءاً من القرن الخامس عشر لا ينجم عن انسحاق انما عن ارتفاع جديد للبرجوازية المدنية التي حطمت الفل الضيق لسياسة البلدة لتواجه بوصفها طبقة ثالثة الطبقات السائدة القديمة على نطاق الأمة (إن اسبانيا وروسيا ، وجزئياً نساآل هابسبورغ ، هي في هذا الصدد استثناءات مثيرة للاهتمام ، وهذا شيء له دلالة بالنسبة إلى تاريخ الرأسمالية اللاحق في هذه البلدان) .

وفي الحضارات ما قبل الرأسمالية الأخرى، بقي الرأسمال بالمقابل خاضعاً باستمرار لتعسف الدولة المستبدة والكلية الجبروت . ففي روما تمكنت الطبقة النبيلة العقارية ، بفضل غنائم حروب النهب ، من إخضاع الرأسمال الحر في العالم القديم كلياً لسيطرتها في النهاية (١٢٦) . وفي الهند القديمة جعلت احتكارات الدولة من الملك نفسه الصراف وصاحب المعامل وتاجر الجملة الرئيسي . ويلاحظ رستو فتريف بالأصل ان ديوان الضرائب الامبراطوري كان في حينه المرابي الرئيسي في روما (١٢٧) . وهيمنة معامل

« ان هذه المنشآت (طواحين الماء والطحن الآلي) التي هي مصدر مداخيل ثرة جداً بالنسبة الى الاسر المملانيّة الكبيرة والأديرة المأمة ، تتضاعف في عصر الثنائخ (أي قبل القرب بأربعة أو خمسة قرون) ، في زمن تطورت فيه أيضاً الملكية العقارية الكبيرة . وكان على الادارة الامبراطورية أن تناضل ضد إساءة الاستعمال الجديدة هذه ، لأن الدواليب المدوعة تموتل التيار وتضيع جزءاً من ماء الري . وعلاوة على ذلك تسبب ترسبات وحليّة في الاقنية . وهكذا صدر تشريع خاص يحدد استعمال الطواحين ببعض فقرات الستة . ويذكر للؤلّف مراسيم ونصوصاً من لقرن الثامن عشر متعلقة بتحديد وهدم الطواحين (١٢٥) .

الدولة في بيزنطة ، حيث جمع بيت المال الامبراطوري في خزائنه القسم الأعظم من الرأسمال المتوفر ، معروفة لدينا ، شأنها في ذلك شأن الضرائب الباهظة التي كانت تسحق بلا رحمة الانتاج الحرفي والصناعي في ظل الامبراطورية الاسلامية (١٢٨) . وفي الصين ، وفي عهد كل سلالة على التوالي ، كانت الدولة تجهد لاحتكار قطاعات صناعية كاملة (١٢٩) .

ان البرجوازية الوليدة ، في جميع هذه المجتمعات ، تعرف حياة دورية غريبة التقلب . فكل تراكم جديد أسطوري للأرباح تتبعه مصادرات واضطهادات فظة . ويلاحظ برنار لويس أنه حتى المدن الاسلامية في العصر الوسيط لا تعرف سوى وجود عابر ، مع ازدهار لا تتجاوز مدته القرن الواحد، يتبعه انحطاط طويل لا يرحم (١٣٠) . فالخوف من مصادرة الراسمائل يتسلط على ملاك الثروات المنقولة في جميع تلك المجتمعات . وهو يدفع بالبرجوازيين إلى إخفاء أرباحهم ، وإلى توظيفها في عشرة مشاريع صغيرة بدلاً من مشروع واحد كبير ، وإلى تفضيل اكتناز الذهب والاحجار الكريمة على المشروعات العامة ، وشراء الثروات غير المنقولة على تراكم الراسمائل . وهذه البرجوازية ، بدلاً من أن تتمركز ، تشتت كما تشتت راسمائلها . وبدلاً من أن تتقدم نحو الاستقلال والسيادة ، تقبع في الخوف والعبودية (١٣١) . يقول آتين بالاز: « لم تتوصل الطبقة التجارية الصينية قط إلى استقلال ذاتي ... وامتيازات كبار التجار لم ينتزعوها قط بنضال ربيع ، إنما كانت تمنح لهم بنقته من الدولة . وطريقة التمييز عن هذه المطالبات تظل بالنسبة إلى التاجر وسائر العامة الوضعيين العريضة ، الطلب الخجول الموجه بتذلل إلى السلطات (١٣٢) * » .

وأما في اليابان وحدها ، حيث اجتاحت التجار - القراصنة منذ القرن الرابع عشر بحر الصين والفيليبين وكندسوا رأسالاً مرموقاً في الوقت الذي كانت فيه سلطة الدولة تنحل ، سمح التفوق البرجوازي التجاري والمصرفي على طبقة النبلاء ، ثم تطور الرأسمال المعمل ، بأن يتكرر بدءاً من القرن الثامن عشر ، ويتأخر زمني قدره قرنان ، تطور

* يقول بالاز ان ماكس ويبر قد « تبنأ على نحو عبقري » بفكرة ان المدن في الصين ، بخلاف أوروبا الغربية ، كانت خاضعة لرقابة « الموظفين العامين » الضيقة ، في حين كانت القرى تتمتع باستقلال ذاتي اداري واسع . ويبدو ان المؤلف يجهل ان ماركس قد عبر عن الرأي نفسه قبل ثلاثة أرباع قرن ، وأنه وضع بدقة أيضاً الفرق بين المدن الغربية والمدن الشرقية (١٣٣) .

الرأسمالية في أوروبا الغربية ، وبصورة مستتقة عنها * .

ان هيمنة الدولة المطلقة في الحضارات ما قبل الرأسمالية وغير الأوروبية ، ليست في حد ذاتها بنت الصدفة . انها تنجم عن شروط الزراعة بواسطة الري ، التي تستلزم إدارة ومركزة صارمتين للنتاج الاجتماعي الفائض . والمفارقة تكن في أن الدرجة العالية لخصوبة التربة ، والازدياد الكبير في سكانها ، قد حكما على هذه الحضارات بالتوقف في منتصف طريق تطورها . ففي أوروبا القروسطية ما كانت الزراعة الأكثر بدائية بكثير تستطيع أن تتحمل وطأة كثافة سكان شبيهة بكثافة سكان الصين أو وادي النيل في المصور الزاهرة . لكن لهذا السبب على وجه التحديد كانت هذه الزراعة تقلت من رقابة دولة مركزية ** .

في المدن القروسطية ، كانت البرجوازية ذات حظوة بالنسبة إلى سلطة مركزية ضعيفة كان عليها أن تعتمد على تلك البرجوازية لتوطد من جديد صلاحيات ضاعت منها في فجر الاقطاعية . وفي البدء كان تقدم هذه البرجوازية وثيداً ومتقطعاً . وقد انتهت الحال بالكثيرين من المالين الغربيين ، شأن زملائهم المسلمين أو الصينيين أو الهندوسيين ، إلى فقدان ثرواتهم المصادرة من قبل الملوك الذين كانوا قد تلقوا في البداية مساعدة أولئك المالين . لكن منذ القرن السادس عشر ، أصبح هذا التقطع الاستثناء لا القاعدة . وتوطد نهائياً تفوق الثروة المنقولة على الثروة غير المنقولة ، وتوطد معه خضوع الدولة لسلال الدّين العام الذهبية . وأصبح الطريق حراً أمام تراكم الرأسمال دونما عراقيل سياسية . وأضحى في مقدور الرأسمالية الحديثة ان تولد .

* ومع ذلك ، وحتى في اليابان ، صودرت جميع املاك التاجر يودوا بتسوغورو ، الذي جمع ثروة ضخمة في عهد كومامبو (١٦٦١ - ١٦٧٢) ، « لأنه كان يعيش حياة بنخ عظيم (١٣٤) » .

** من المفيد ان نلاحظ ان الوفرة النسبية للأراضي في افرقيا السوداء، التي سمحت بتوسخ لامتنام للزراعة البدائية، وقفت سداً في وجه تفتح حضارة سوداء، إلا في أودية السنغال والنيجر والزامبيز (١٣٥) .
وعلى هذا سيبدو أن علاقات « الأراضي - اللاء - السكان » قد سمحت بتكوين زراعي أمثل في الحضارات الآسيوية القديمة ، وبتركيب اقتصادي أمثل في أوروبا الغربية بدءاً من القرن السادس عشر . وفي هذا المجال أيضاً يوجد توافر يلفت النظر بين الشروط الخاصة التي تطورت فيها الزراعة في اليابان وفي أوروبا الغربية (المتعارضة مع شروط القارة الآسيوية) (١٣٦) .

ان هذه الخصائص للتطور الاقتصادي في أوروبا الغربية (وإلى حد ما في اليابان) لا تعني أن تفتح الثورة الصناعية لم يكن ممكناً إلا في هذه المناطق ؛ إنما هي تفسر فقط الأسباب التي جعلت نمط الانتاج الرأسمالي يظهر أولاً في أوروبا . وفيما بعد كان التدخل المنيف لأوروبا في اقتصاد سائر أجزاء العالم هو الذي قضى فيها على العناصر التي كان من الممكن أن تحقق تطوراً اقتصادياً أسرع ، ومنع أو أخر نموها . إن المقارنة بين اليابان من جهة وبين الهند والصين من الجهة الثانية تبين الدور الحامض الذي لعبه في القرن التاسع عشر الاحتفاظ باستقلال سيامي حقيقي أو خسرانه للتعجيل بالثورة الصناعية أو تأخيرها * .

الرأسمال ونمط الانتاج الرأسمالي

يكن للرأسمال أن يظهر ما أن يوجد حد أدنى من تداول البضائع وتداول المال . إنه يولد ويتطور في إطار نمط إنتاج ما قبل رأسمالي (المشاعة القروية ، الانتاج البضاعي الصغير) . ومما تكن المفاعيل المحلّة التي يمارسها على مثل هذا المجتمع ، فلأنها تظل محدودة بعامل كونه لا يقلب النمط الأساسي للإنتاج ، وبخاصة في الريف . إن الفلاح ما قبل الرأسمالي ، الفارق في الديون والضيق عليه من قبل الدائنين أو مصلحة الضرائب ، يجد دوماً في تضامن سائر القرويين دعماً يضمن له على الأقل أوداً يومياً زهيداً :

« إن الأيفوغاوس [سكان الفيليبين] هم جزئياً رأسماليون . وثروتهم هي مزارع الأرز . وهذه المزارع تتطلب لإعدادها إنفاقاً كبيراً من العمل ، وهي محدودة المساحة وتمود ملكيتها لطبقة من رجال أغنياء .. وبفضل نظام الربا ، يصبح الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقراً . بيد أن الفقراء ليسوا معدمين كلياً . فبساتين البطاطا الصينية ليست بالتعريف « ثروة » ولا يمكن أن تصبح ملكية دائمة (لأسرة) . وكل فرد يستطيع أن يزرع فيها ما شاء من البطاطا الصينية ، ويمكنه بالتالي أن يجد شيئاً من القوة ... » (١٣٧) .

إن تطور نمط الانتاج الرأسمالي بنطوي على عموم إنتاج البضائع ، لأول مرة في تاريخ الإنسانية . وهذا الانتاج لا يعود وفقاً على المنتجات الكيالية ، وقوائض الأغذية

* انظر في الفصل الثالث عشر أمانة عديدة من التهور الاقتصادي التي سببت الامبريالية .

أو سلع الاستهلاك الشائع ، والمعادن ، والملح ، وغيرها من المنتجات اللازمة لاستمرار وتوسع الإنتاج الاجتماعي الفائض . بل إن كل مظهر من الحياة الاقتصادية وكل ما ينتج ، هو من الآن فصاعداً بضاعة : الأغذية كافة ، السلع الاستهلاكية كافة ، المواد الأولية كافة ، وسائل الإنتاج كافة ، وكذلك قوة العمل عيها . وبالنظر إلى أن كل منفذ بات مسدوداً فإن جمهور اللامالكيين الذين ما عادوا يتحكمون في أدوات عملهم ، يصبح مرغماً على بيع قوة عمله للوصول إلى أسباب المعاش . ويصبح كل تنظيم المجتمع مبنياً بصورة تكفل للمالك الرأسمال نمواً منتظماً وثابتاً باليد العاملة المأجورة ، حتى يمكنهم استخدام هذا الرأسمال استخداماً إنتاجياً غير متقطع .

إن الرأسمال الصناعي ، في مجرى سيرورة تكوينه ، قد توصل بالطرائق الموصوفة آنفاً إلى تكوين البروليتاريا الحديثة بالتوازي معه . لكن عندما امتد غط الإنتاج الرأسمالي إلى العالم ، عرف حاجته إلى اليد العاملة المأجورة حتى قبل أن تنحل المجتمعات البدائية التي اصطدم بها انحلالاً كافياً كما تتكون هذه البروليتاريا بصورة طبيعية . إن تدخل الدولة والقانون والدين والأخلاق ، به تدخل القوة الصرفة ، سمح بتجنيد عبيد المولوخ* الجديد التمساء . إن مستعمري إفريقيا السوداء وواقيانوسيا كرروا في أواخر القرن التاسع عشر الطرائق التي جمع بواسطتها أسلافهم النخاسون يبدأ عاملة مسخرة . لكن لم تكن هناك من حاجة هذه المرة لإرسالها إلى ما وراء المحيطات في مزارع العالم الجديد . فهذه اليد العاملة قد استخدمت علناً ، في مشاريع رأسمالية زراعية أو منجمية أو صناعية ، لإنتاج فائض القيمة الذي لا حياة بدونه للرأسمال** .

إن التأثير الحلال للاقتصاد النقدي على المجتمعات البدائية قد أوجد مناخاً ملائماً في جميع الحضارات للتراكم البدائي للرأسمال المراتبي والرأسمال البضاعي . لكنه لا يؤمن في حد ذاته تطور غط الإنتاج الرأسمالي ، تطور الرأسمال الصناعي . وبالمقابل فإن التأثير الحلال للاقتصاد النقدي على المجتمعات البدائية التي سبق لها أن اصطدمت بنمط الإنتاج الرأسمالي يصبح القوة الرئيسية لتجنيد بروليتاريا من

* إله العموتين ، كان يضحي له بالأطفال حرقاً ، وكان يصور بصورة إنسان له وجه نور .
(الترجم)

** أنظر الفصل التاسع ، فقرة : « الملكية المقارية وغط الإنتاج الرأسمالي » .

الأهلين في المستعمرات . ان إدخال ضريبة رأسية - ضريبة فردية مالية - إلى مناطق بدائية ما تزال تعيش في شروط اقتصاد طبيعي ، قد اقتلع في افريقيا وغيرها ملايين السكان الأصليين وسلخهم عن مراكزهم المألوفة وأرغمهم على بيع قوة عملهم - المورد الوحيد الذي يملكونه - للحصول على المال . وعندما لا يكون هناك من داع يفرض بيع قوة العمل للحصول على أسباب العيش ، لجأت الدولة الرأسمالية إلى هذا الشكل الحديث من الإكراه لتزود البرجوازيات التي تتكون في المستعمرات بالبروليتاريين . ذلك ان الرأسمالية والبرجوازية لا يمكن تصورهما بدون بروليتاريا . فالحرية ، في نظر ألكسندر هاملتون ، هي حرية إقتناء الثروات^(١٣٨) . لكن هذه الحرية لا يمكن أن تتوكل بالنسبة إلى جزء ضئيل من المجتمع إلا بشروط انتفائها بالنسبة إلى الجزء الآخر الذي يشكل الغالبية مع ذلك .

تناقضات الرأسمالية

الراسمال الظاهري الى فائض القيمة

كان مالك المييد يوزع عليهم القوت ويتملك بالمقابل كل نتاج عملهم . وكان المولى الاقطاعي يملك منتجات العمل المجاني الذي كان ألقانه مرغين على تقديمه في شكل سخرة . والراسمالى يشتري قوة عمل العامل مقابل أجر أدنى من القيمة الجديدة التي ينتجها هذا العامل . وتحت هذه الأشكال المختلفة ، تملك الطبقات المالكة دوماً النتاج الاجتماعى الفائض ، نتاج عمل المنتجين الفائض .

إن العقد المبرم عام ١٦٣٤ في لبيج بين انطوان دى جللي ، المعلم - الحائك ، ونيقولا كورنيليس ، يؤكد بدون أي مراعاة أن هذا الأخير سيكسب « نصف ما سيشتغله » ، والنصف الآخر يذهب لصالح المعلم * .

إن العامل الأجير يخلق قيمة جديدة كلما استخدم قوة عمله لإنتاج بضائع في مصنع رب عمله . وبعد مدة معينة يكون قد أنتج قيمة جديدة تعادل بالضبط ما يقبضه من أجر . وإذا ما توقف عن العمل في تلك اللحظة ، لا يكون قد أنتج أي فائض

* لم يتقاس أنصار المبودية عن التنويه بالثابته بين هذا الاستلاب اليومي ، الأسبوعي ، الشهري ، لقوة العمل ، وبين الاستلاب مدى الحياة الذي تمثله المبودية . كتب القبطان الهولاندي اليزا جوانس عام ١٧٤٢ : « لا يتناقض مع جوهر العدالة والمعدل أن يتدخل إنسان آخر ، ولو لدى الحياة » عن العمل الذي يؤديه العامل يومياً لرب عمله ، لسيده ، بشرط ألا تمس حقوق الإنسان غير القابلة

للتصرف فيها (١) (١) » .

قيمة . لكن رب العمل لا يتصور الأمر على هذا النحو . إنه لا يريد أن يصنع إحساناً ؛ إنما يريد تحقيق أرباح . أنه لا يشتري قوة العمل ليكفل لها معاشها ؛ إنما يشتريها كما يشتري أي بضاعة أخرى ، ليحقق قيمتها الاستيعالية^(١) . والقيمة الاستيعالية لقوة العمل ، من وجهة نظر الرأسمالي ، هي على وجه التحديد قدرتها على خلق فائض قيمة وتقديم عمل فائض ، علاوة على العمل الضروري لإنتاج معادل أجرها . وعلى العامل ، كما يستأجره رب عمل ، أن يعمل مدة أطول مما يتطلبه إنتاج هذا المعادل . وهو بذلك سيخلق قيمة جديدة ، لن يقبض مقابلها دافعاً واحداً . أنه يخلق فائض القيمة الذي هو الفرق بين القيمة التي تخلقها قوة العمل وقيمة قوة العمل بالذات .

إن هدف الرأسمالي هو تراكم الرأسمال ، تحويل فائض القيمة إلى رأسمال . وطبيعة تداول المال بالذات تتطوي على هذا الهدف . والرأسمال الصناعي ينشد هذا التراكم بصورة أشد ظمناً أيضاً مما يفعل الرأسمال المائي أو البضاعي . أنه ينتج من أجل سوق حرة ومفتحة ، تسيطر عليها قوانين المزاومة . ففي هذه السوق ليس هو وحده الذي يقدم منتجات لزبائن محتملين . إن كل صناعي يسعى ، في ظل المزاومة ، إلى احتكار أوسع قسم ممكن من السوق . لكن عليه ، كما ينتج ، أن يخفض الأسعار . وليس هناك سوى وسيلة واحدة لتخفيض سعر المبيع من غير أن يتعرض الربح للخطر : تخفيض سعر للكلفة ، قيمة البضائع ، اختصار زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها ، إنتاج المزيد من البضائع في نفس المدة الزمنية .

يقول التقرير السنوي لمصنع الاسمنت المائي في القرن التاسع العاشر بكل تباه : « في العام الماضي لا غير ، سمح توسيع المشروع الذي لم يدم سوى بضعة شهور ، بالإبقاء على أرباح صفقاتنا من الاسمنت في مستواها المنتظر ، بالرغم من أن المزاومة أدت إلى انخفاض أسعار الاسمنت بصورة هامة . ان هذه التجربة تعززنا في قرارنا بالتعويض عن هبوط الأسعار المتزايد الذي نتوقعه بزيادة كتلة منتجاتنا » .

ولزيادة الانتاج على هذا النحو ، ينبغي تطوير الأجهزة ، وعقلنة عملية الانتاج وتحسين تقسيم العمل داخل المؤسسة . وهذا كله يقتضي زيادة الرأسمال . لكن زيادة الرأسمال لا يمكن أن تتأتى في التحليل الأخير إلا من زيادة فائض القيمة المرسل . وهكذا يصبح غط الانتاج الرأسمالي ، تحت سوط المزاومة ، أول غط للانتاج في تاريخ الانسانية يكمن هدفه الاسامي في زيادة الانتاج للاعلاوة ، والتراكم المستمر للرأسمال ، عن طريق رسملة فائض القيمة المنتج أثناء الانتاج بالذات .

ان تعطش الرأسمالي إلى فائض القيمة ليس تعطش الطبقات المالكة القديمة إلى القيم الاستعمالية والكمالية ؛ إن جزءاً محدوداً من فائض القيمة هو وحده الذي يستهلك بصورة غير منتجة لتأمين عيش الرأسمالي . ان ذلك العطش إنما هو تعطش إلى فائض القيمة بهدف رسمته ، تعطش إلى ركم الرأسمال :

« كل هذا النظام من الشهوات والقيم ، مع تأليه الحياة تقوم كل ماهيتها على الاحتكار في سبيل التكديس ، وعلى التكديس في سبيل تشديد قبضة الاحتكار^(٣) .

ليس في هذا التعطش شيء من اللاعقلانية أو الصوفية . إن الطبقات المالكة القديمة التي كانت تستأثر بالتنتاج الاجتماعي الفائض في شكل قيم استعمالية بالدرجة الأولى ، كانت مطمئنة إلى هذا التملك ما دام قائماً الصرح الاجتماعي الذي كانت أساسه ذلك الشكل الخاص من الاستغلال . وما كان يمكن أن تتأثر إلا بأفات طبيعة أو بحروب أو بثورات اجتماعية ، وهي كوارث كانت تحاول اتقاءها بتكوين ذخائر ضخمة . ان الشكل الغالب الذي يظهر فيه الرأسمال لأول مرة في التاريخ - الرأسمال المراتبي والبضاعي - يتميز بنفس السعي وراء الاستقرار والأمن . وما له دلالة إن شراء البرقع من قبل برجوازيي القرون الوسطى كانت توضع له شروط بحيث يضمن مداخل ثابتة ، مها تكن تقلبات النقد أو الأسعار^(٤) . ان النمط الكلاسيكي للبرجوازي في عصر التراكم البدائي للرأسمال النقدي ، أي البخيل ، يتسلط عليه نفس الظلم إلى الأمان . وهو لا يخاف على مرفود رأسماله بل على وجوده .

وليس كذلك شأن الرأسمالي بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي المقاتل الرأسمالي . فالمجازفة واللايقين يشكلان الطابع الغالب لشاريعه ، بالنظر إلى أنه يقوم بأشغاله لأجل سوق مغفلة ، مجهولة ، غير محددة . فاليوم رجحت هذه الصفقة ؛ وغداً قد يخفق مشروع ثاني . وليست واقعة المزاحمة فحسب ، بل أيضاً واقعة الانتاج الخوف من كل قيد اجتماعي عام* ، هي التي تطبيع المشروع الرأسمالي بطابع اللايقين هذا ،

* مثل هذا القيد كان موجوداً بالنسبة إلى كل الصناعة الحرفية ما قبل الرأسمالية ، وحق بالنسبة إلى بدايات « العمل بالتوصية » في العديد من البلدان . ففي كارتيا وسوريا ، في منتصف القرن الخامس عشر ، « حدد الدوق فريدريك الثالث من جديد الطريق الواجب اتباعه بالنسبة إلى الحديد ، وعين الأسعار والضرائب ، وحدد عدد المصاهر وكية الحديد التي يستطيع كل تاجر أن يملكها ، ونظم عقود التوصية (٥) » .

وترغم الرأسمالي على البحث عن الحد الأقصى من الربح في كل عملية خاصة ، أمام الخطر الدائم الذي يهدد مجموع مشاريعه .

إن المالك العقاري والمنتج البضاعي الصغير وشاري الربوع العقارية يحدون في يقين مداخيلهم سبباً كافياً لإبقاء مشاريعهم في حدود معينة . وبالمقابل يقضي لايقين الربح الرأسمالي بضرورة توسع مستمر للأعمال ، توسع يتعلق بدوره بتراكم أقصى الرأسمال وتحقيق أقصى الربح . هكذا تتحدد صورة الرأسمالي ، السلف القروسطي الذي رمم له جورج إسبيناس هذه الصورة المحيكة :

« ان يحقق الحد الأقصى من الأرباح بدفعه الحد الأدنى من الأجور ؛ وأن يحل الصانع (المنتجين) يعطون أكبر مردود ممكن بأن يدفع لهم أقل ما يمكن ، أو حتى بأن يسرقهم بأكثر ما يمكنه أيضاً ؛ أن يجذب إليه ، أن يسحب ، أن يمتص بتعبير ما كل ما يستطيع أخذه من المال الذي كان ينبغي أن يعود ثمرعاً لأرباب العمل الصغار (المنتجين) بفضل العمل الذي يستطيع هو وحده أن يؤمنه لهم والذي ينفذونه لحسابه وحده أيضاً : هذا هو بكل وضوح الهدف الدائم لجهود المقاول « الرأسمالي » الذي يحقق أكبر ربح على حساب أكبر خسارة للناس الذين يستخدمهم : لكانه عنكبوت في نقطة المركز من شبكته . ان جميع الوسائل صالحة وجميع الظروف ملائمة له لممارسة هذا النظام « الناضج » ؛ وهو يعرف كيف يستفيد من كل شيء : فهو يتعادل على المادة الأولية وينقض الصفقات ويسرق من الأجور ؛ والأعمال إنما هي مال الآخرين^(١) » .

تعديد يوم العمل

التمتعش إلى فائض القيمة هو التمتعش إلى العمل الفائض ، إلى العمل غير المدفوع ، الذي يزيد على العمل الذي ينتج القيمة المقابلة لموارد الرزق . وللحصول على المزيد من العمل الفائض ، يستطيع الرأسماليون أولاً أن يمددوا يوم العمل إلى الحد الأقصى ، بدون أن يزيدوا الأجرة اليومية . فإذا ما افترضنا بأن العامل ينتج في ٥ ساعات معادل أجرته ، فإن تعديد يوم العمل من ١٠ إلى ١٢ ساعة من غير زيادة الأجر سيزيد العمل الفائض من ٥ إلى ٧ ساعات يومياً ، أي بمعدل ٤٠ ٪ . وهذا الشكل من زيادة فائض القيمة يسمى زيادة فائض القيمة المطلق .

في كل مجتمع يبقى فيه تلك القيم الاستهلاكية المهدف الأساسي للإنتاج ، سواء

بالنسبة إلى المنتجين أم بالنسبة إلى المستثمرين ، تبدو الزيادة المستمرة ليوم العمل مشروعا عبثيا . فضيق الحاجات والأسواق يفرض حدا لا يقل ضيقا للإنتاج . وطالما كانت العبودية القديمة عبودية بطريركية ، في أملاك تكفي نفسها بنفسها ، كان وضع العبيد محتملا للغاية ، ولا يختلف في النهاية إلا قليلا عن وضع الأقارب الفقراء للأمرأة صاحبة الملك . ومعاملة العبيد الوحشية لم تعدم وتنتشر إلا عندما أصبحت العبودية القديمة أساس إنتاج من أجل السوق^(٧) .

في العصر الوسيط كان التشريع البلدي يحدد بشكل صارم وقت عمل الحرفيين . فنحن نجد فيه على العموم ، وعلاوة على تحريم العمل الليلي ، وقف العمل بمناسبة أعياد دينية كثيرة (أيام القديسين) وحقب ثابتة من كل سنة . ويرقد جورج اسبيناس عدد أيام العمل في العصر الوسيط بـ ٢٤٠ يوما في السنة ، انطلاقا من دراسته الحقوق المدنية في بلدة غين الصغيرة في الآرخوا^(٨) . وفي المناجم البافارية ، في القرن السادس عشر ، كانت أيام الأعياد والعطل تتراوح بين ٩٩ و ١٩٠ يوما في السنة^(٩) . ويتوصل هيو إلى الاستنتاج بأن المعدل الوسيط لأسبوع العمل في المناجم كان ٣٦ ساعة في القرن الخامس عشر ، بالنظر إلى كثرة أيام الأعياد والعطل^(١٠) .

لكن عندما ظهرت إلى الوجود المؤسسة الرأسمالية ، ارتسم مجهود متواصل لتمديد يوم العمل . فتمد القرن الرابع عشر ظهر تشريع يهدف إلى تحطيم أيام العمل البالغة القصر في بريطانيا العظمى . والأدب البريطاني بين القرنين السابع عشر والثامن عشر مليء بالشكاوى من « فراغ » العمال الذين « إذا ما كسبوا في ٤ أيام ما يقتاتون به لمدة أسبوع » ، امتنعوا عن الذهاب إلى العمل في الأيام الثلاثة المتبقية . « وقد ساهم جميع المفكرين البرجوازيين في هذه الحملة : الهولاندي جان دي ويت ، صديق سينوزا ؛ ولم يبق ، أب الاقتصاد السياسي الانكليزي الكلاسيكي ؛ كولبير الذي يتكلم عن « الشعب الكسول » الخ . ويسود سوماتر سبع صفحات باستشهادات مشابهة من ذلك العصر^(١١) .

عندما يختر نط الإنتاج الرأسمالي المحيطات ويدلف إلى قارات جديدة ، يبدأ بالاصطدام بنفس المقاومة الطبيعية الصادرة عن الشغية ضد تمديد يوم العمل . ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر تضح صحافة المستعمرين الطهرين الوريين في أميركا الشمالية ، بالشكاوى ضد « غلاء العمل ... المناقص للمقل والمعدل » . وتؤكد « نيويورك ويكلي جورنال » بكل سذاجة : « الفقراء هم الذين يصنعون الأغنياء » .

وفي ١٧٦٩ تشكى « ماريلاند غازيت » من أن « أجرة يوم واحد تسمح للعمال بثلاثة أيام من النهم ^(١١١) » .

« ان التهجيات على ترف وكبرياء وكسل الأجراء الانكليز في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، هي في الواقع شبه مماثلة تماماً للتهجيات التي توجه اليوم إلى سود افريقيا ^(١١٢) » .

ويشير الفريد بونه إلى دهشة المراقبين الغربيين من رؤيتهم عرباً بائسين يؤثرون أن يكسبوا جنياً واحداً في العام كزراعة ، على أن يكسبوا ٦ جنيهات شهرياً كبروليتاريين في المصانع ^(١١٣) . وتلاحظ اودري . ي . ريتشاردز النفور نفسه لدى سود روديسيا :

« يطلب من رجال اعتادوا على العمل من ٣ إلى ٤ ساعات في اليوم في مفرداتهم القبلية ، أن يقدموا من ٨ إلى ١٠ ساعات تحت رقابة البيض ، في مزارع كبيرة أو مشاريع صناعية كبيرة ^(١١٤) » .

بيد انه كان يكفي مع ذلك الاستفادة من الكتلة الضخمة من اليد العاملة المساوخة عن جذورها والمعاطاة عن العمل التي أنتجت الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر ، لممارسة ضغط على الأجور يجعل هذه الأخيرة تتدهور إلى ما دون الحد الأدنى الحيوي . بهذه الصورة ، كانت البرجوازية تستطيع أن تسير من نصر إلى نصر في هذا « النضال ضد كسل الشعب » .

ومنذ القرن الثامن عشر نلقى في انكلترا يوماً عادياً للعمل يتراوح بين ١٣ و ١٤ ساعة ^(١١٥) . ففي مغازل القطن الانكليزية ، كان أسبوع العمل من ٧٥ إلى ٨٠ ساعة عام ١٧٤٧ ، و ٧٢ ساعة عام ١٧٩٧ ، ومن ٧٤ إلى ٨٠ ساعة عام ١٨٠٤ ^(١١٦) . ولما كانت الأجور قد تدهورت إلى حد أمسى معه كل يوم بطالة يوم جوع ، فإن نابوليون يظهر أكثر كرمًا من وزيره بورغاليس عندما رفض اقتراح هذا الأخير بتحظير العمل يوم الأحد : « لما كان الشعب يأكل في كل الأيام ، فلا بد أن نسمح له (١) بأن يعمل في كل الأيام ^(١١٨) » .

نمو انتاجية العمل وكشافته

لكن فائض القيمة المطلقة لا يمكن أن يزداد بصورة غير محدودة . فحدده الطبيعي هو أولاً طاقة المقاومة الجسدية لدى الشغيلة . وللرأسمال مصلحة في أن يستثمر ، لا في

أن يدمر قوة العمل التي تمثل له المصدر الدائم للعمل الفائض الممكن . ومردود العامل يسقط بسرعة إلى الصفر ، إذا ما تجاوز حداً جسدياً معيناً .

ومن جهة ثانية أدى تنظيم النقابات للمقاومة المالية منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى سن قوانين خاصة بيوم العمل باتجاه تحديد مدته القصوى وقد ثبت الحد الشرعي ليوم العمل بـ ١٢ ساعة في البدء ، ثم بـ ١٠ ، ثم بـ ٨ في القرن العشرين ، وأصبح في عدد من البلدان ٤٠ ساعة في الاسبوع ، وفي كل مرة كانت اللبرجوازية تتادي بالويل والثبور * .

آنذاك راح الرأسمال يتجه أكثر فأكثر نحو شكل آخر من زيادة فائض القيمة . فبدلاً من تمديد يوم العمل ، بات يسمى إلى تقليص وقت العمل الضروري لانتاج معادل الأجر العمالي . لنفترض ان ٤ ساعات من أصل يوم عمل مدته ١٠ ساعات هي ضرورية لانتاج القيمة المقابلة للأجر . فإذا ما نجح رب العمل في تخفيض هذا العمل الضروري من ٤ ساعات إلى ساعتين ، فإن العمل الفائض يزداد من ٦ إلى ٨ ساعات ، ويحصل رب العمل على نفس النتيجة التي كان سيحصل عليها لو مدد يوم العمل من ١٠ إلى ١٢ ساعة . وهذا ما يسمى زيادة فائض القيمة النسبي .

تنبع زيادة فائض القيمة النسبي بصورة أساسية من نمو انتاجية العمل بفضل استخدام آلات جديدة وطرائق في العمل أكثر عقلانية وتقسيم العمل أكثر اشتطاطاً ، وتنظيم للعمل أفضل ، إلخ ** . ان الرأسمالية الصناعية قد قلبت الحياة الاقتصادية أكثر مما قطعت أنماط الانتاج الفائرة مجتمعة . والأرقام التالية تمبر بوضوح عن هبوط أسعار منتجات الاستهلاك الجاري :

في ١٧٧٩ كانت كمية محددة من الحياوط القطنية رقم ٤٠ ثمنها ١٦ شلناً .

وفي ١٧٨٤ لم يعد ثمنها أكثر من ١٠ شلن و ١١ بنساً .

وفي ١٧٩٩ لم يعد ثمنها أكثر من ٧ شلن و ٦ بنس .

* ينبغي أن تقرّب هذا الصراع من صيغة الاقتصادي سينيور المشهورة : « ان إلقاء الساعة الأخيرة من العمل هو إلقاء الريح » .

** فائض القيمة هو الفرق بين نتاج قوة العمل وبين تكاليف صيانة قوة العمل هذه عنيها . والرأسمال ، بتجميعه الشغلة في مصانع ، ويدخله على العمل فيها تقسيماً وتعاوناً لا ينفكان يتممقان ، يزيد انتاجيتهم (انتاجهم) حقاً من غير أن يمس أدوات العمل ، ويستائر بالنتاج للزداد .

وفي ١٨١٢ لم يعد ثمنها أكثر من ٢ شلن و ٦ بنس .

وفي ١٨٣٠ لم يعد ثمنها أكثر من ١ شلن و ٢,٥ بنس (١٩) .

ولا يقل بلاغة عن ذلك الجدول التالي الذي يعود إلى حقبة لاحقة بعض الشيء من تاريخ الولايات المتحدة حيث حصلت منجزات تعمم استخدام الآلات بتأخر قليل بالنسبة إلى بريطانيا العظمى :

وقت العمل الضروري لصنع سلع شتى (بآلاف الدقائق)

عمل الآلة	المعمل اليدوي		
٩,٢ ١٨٩٥	٨٦,٢ ١٨٥٩	١٠٠ زوج من الأحذية الرجالية	
٤,٨ ١٨٩٥	٦١,٥ ١٨٥٩	١٠٠ زوج من الأحذية النسائية	
١١,٥ ١٨٩٥	٨١,٥ ١٨٥٥	١٠٠ دزينة من الياقات	
١١,٣ ١٨٩٤	٨٦,٣ ١٨٥٣	١٢ دزينة من القمصان	
٢,٧ ١٨٩٤	٦,٥ ١٨٦٥	١٠٠ دزينة من علب النرة	
١,٣ ١٨٩٧	٢٥,٩ ١٨٣٩	٢٥,٠٠٠ ليبرة من الصابون	
٥,٥ ١٨٩٤	٢٣,٨ ١٨٦٠	١٢ طاولة	
٣٠,٦ ١٨٩٥	٨٣,١ ١٨٥٧	٥٠ بابا	
١,٩ ١٨٩٦	٢٦,١ ١٨٥٥	١٠٠,٠٠٠ مقلف	
١٨٩٦ ٠,٦ (٢٠)	٧,٢ ١٨٥٩	نقل ١٠٠ طن من الفحم	

ان الرأسمال، بتخفيضه قيمة مختلف السلع ذات الضرورة الأولية تخفيضاً مرموقاً ، يخفض ذلك الجزء من يوم العامل الذي ينتج فيه هذا الأخير معادل أجره . ولننصف إلى ذلك استبدال المنتجات الغالية الثمن ببعض الشيء بمنتجات رخيصة فيما يتعلق بسلع استهلاك الطبقات الكادحة - ولا سيما استبدال الخبز بالبطاطا - ولننصف إلى ذلك أيضاً المخطاطاً عاماً في مستوى قوت العمال ومسكنهم وملبسهم، الشيء الذي يسهل هذا النمو لفائض القيمة النسبي .

ومن الممكن أن ينجم أيضاً نحو فائض القيمة المطلق عن زيادة كثافة العمل ، التي تعادل في الواقع تمديد يوم العمل . إذ أن العامل يجد نفسه مرغماً على أن يتفق في ١٠ ساعات عمل نفس الجهد الانتاجي الذي كان يبذله سابقاً في ١٣ أو ١٤ ساعة .

ويمكن تحقيق هذه الزيادة في الكثافة بطرائق شتى : تسريع وتيرة العمل ؛ تسريع سير الآلات ؛ زيادة عدد الآلات التي يتوجب على العامل مراقبتها (على سبيل المثال عدد الأنوال التي يتوجب عليه أن يراقبها في مشاغل النسيج) ، الخ .

وإنما في أحدث مراحل التطور الرأسمالي بوجه خاص ، أي المرحلة المتميزة بـ « تنظيم علمي للعمل » (نظاما تيلور وبودو ؛ العمل على القطعة وعلى المردود ؛ التوقيت الدقيق ، الخ) ، أدت زيادة كثافة العمل إلى أكبر زيادة في فائض القيمة المطلق الذي يحصل عليه الرأسمال . ويرسم جورج فريدمان لوحة أخاذة للطريقتين اللتين تطبقهما في هذا الهدف شركتان فرنسيتان كبيرتان لصنع السيارات ، برلييه في ليون وسياترون في باريس :

« لم يعتبر برلييه ، بالرغم من جلال قاعاته الفسيح ، سجنًا ؟ لأنه يُطبق فيه شكل مجمل من العقلة التaylorية ، يسي معه وقت عمل أحد الملمين (« الاسطى ») مقياساً مفروضاً على جمهرة الملمين . والمعلم هو الذي يحدد ، وعداد الدقائق في يده ، الانتاج « العادي » للعامل . ويبدو ، بالقرب من كل واحد ، وكأنه يجب على نحو أمين الوقت الضروري لصنع قطعة من القطع . والواقع انه إذا ما بدت له حركات العامل أقل سرعة أو أقل صحة مما ينبغي ، فإنه يلقنه درساً وستحدد تجليته الميار المطلوب مقابل الأجر الأساسي ... ولنضيف إلى هذه المراقبة الفنية المراقبة الانضباطية التي يقوم بها حراس البليزة الرسمية لا يتوقفون لحظة واحدة عن التجول في المصنع ، ولا يحجمون عن دفع باب المرحاض للتأكد من أن الرجال القابعين لا يدخنون ، وذلك حتى في الورشات غير المعرضة لهمة لخطر الحريق .

« أما لدى سيتروين ، فإن الطرائق أكثر حدقاً . فالفرق متنافسة ، والعرفاء يختصمون على مؤازرة الجسور الدوارة والآلات الثاقبة ومساحق الهواء المضغوط والأجهزة الصغيرة . لكن الرؤساء بآزرم البيضاء يظهرون ، للحفاظ على وتيرة العمل ، بمظهر المستعجل ، اللجوج ، الودي . فلكان الرجل سيؤدي لهم خدمة شخصية إذا ما وفر بعض الوقت . لكن هذا لا يمنع انهم هنا دوماً ، على ظهر رئيس الفرقة الذي هو على ظهره . وبذلك يتم التوصل إلى سرعة خارقة في الحركات كما في الصور السريعة لبعض الأفلام »^(٢١) .

أليس الرأسمال ، المتعطش على هذا النحو الشديد إلى كل دقيقة ، إلى كل حركة من حركات العامل طوال وقت العمل الذي « يخصه » ، هو أسطع برهان على أن الربح

وفائض القيمة الرأسمالي ما هما إلا فائض عمل العامل ، غير المدفوع ؟

وانتا لنجد تأكيداً مذهلاً لهذا التعطش إلى فائض العمل في كون شركة « جنرال موتورز » تدفع لعمالها في الولايات المتحدة لا على الساعة بل على كل عشر دقائق (١) من العمل المقدم فعلاً (٢٢) .

ويلخص دانييل بل على نحو جدير بالإعجاب الثورة الجذرية التي أدخلتها الرأسمالية الصناعية على مفهوم الوقت :

« كان هناك غطان من الوقت سائدين : الوقت بوصفه تبعاً للمكان ، والوقت بوصفه ديمومة . والوقت بوصفه تبعاً للمكان يتبع وتيرة حركة الأرض : فالسنة هي الأهلج المنحني حول الشمس ، واليوم هو دوران الأرض حول محورها . والساعة الدقاقة هي نفسها مستديرة ، وتقيس الوقت تبعاً لحركة قطعة مستقيمة تدور ٣٦٠ درجة في المكان . لكن هذا الوقت كما يعرف الفلاسفة والروائيون - والناس البسطاء - ساذج أيضاً ، وإليك الأشكال البسيكولوجية التي تلخص مختلف الإدراكات: لحظات الملل والحظات السريعة ، لحظات الكتابة ولحظات السعادة ، احتضار الوقت الذي لا يتوقف والوقت الذي يمضي بسرعة أكبر مما ينبغي ، الوقت الذي يتذكره المرء والوقت الذي يبني عليه آمال المستقبل - وإياهاز ، الوقت لا بوصفه دلالة تاريخية للمكان ، وإنما الوقت المشعور به كدلالة لتجربة .

« ان المذهب العقلاني النفمي [تورية عن الرأسمالية الصناعية] لا يعرف شيئاً كبيراً عن الزمن بوصفه ديمومة . فالزمن والجهد غير مرتبطين ، بالنسبة إليه وبالنسبة إلى الحياة الصناعية الحديثة ، إلا بالتوتيرة المنتظمة ، المقاسة ، الشبيهة بتوتيرة الساعة الدقاقة . انت المصنع الحديث هو في جوهره مكان يسود فيه النظام ، ويصدر فيه الحافظ والاستجابة وإيقاعات العمل عن شعور بالوقت والمكان مفروض على نحو ميكانيكي .

« وليس غريباً في هذه الحال أن يكون في وسع ألدوس هكسلي أن يؤكد : « ان كل مكتب فعال ، كل مصنع حديث هو اليوم مسجن نموذجي يعاني فيه العامل ... من كونه واعياً لوجوده داخل آلية (٢٣) » . (التشديد من قبلنا) .

ويضرب جورج فريدمان في « العمل المقتت » مثال مصنع بريطاني خفض فيه زمن

الكثير من العمليات إلى أقل من دقيقة* (٢٥) . وفي مصنع فورد « ديفر روج » ، ترك السلسلة أقل من دقيقتين لمعظم الشغلة لإنجاز عملتهم (٢٦) . وثمة فنيون شرعوا يشكون في فعالية هذا « الموح » (٢٧) .

ان صورة المصنع الحديث التي رسمها ج. فريدمان و د. بل^١ توضح من جهة ثانية البنية الهرمية لتنظيم العمل . فإدام المنتج مالكا لوسائل انتاجه ، لا تقترح مسألة « شرطة الورشة » . ذلك ان مصلحة الشخصية هي التي تملي عليه الحرص على أكبر اقتصاد ممكن في المواد الأولية . وعندما عمت الصناعة المنزلية أو « العمل بالتوصية » ، تكاثرت أيضاً شكاوى المقاولين القائلة أن المنتجين يخربون أو يبدرون أو يسرقون المواد الأولية التي توضع في عهدهم . وهذا واحد من الأسباب الرئيسية التي دفعت إلى إنشاء المعامل التي يعمل فيها هؤلاء الشغلة تحت رقابة المقاول المتواصلة. وهذا الأخير يتحول من مجرد مالك للمال ومن رئيس مشروع هدف إلى استثمار هذا الرأسمال ، إلى منظم لعملية انتاجية فنية دقيقة وفي الوقت نفسه إلى أمر على كتلة من الاجراء الذين تنبغي مراقبتهم . انه لا يعود آمراً على رؤوس أموال فحسب، بل أيضاً على رجال وآلات .

وفي سبيل القيام بذلك على وجه فعال ، يضطر إلى توكيد تنظيم العمل ، وإلى إدخال درجات وسيطة ، وإلى تجميع العمال في فرق يقود كلا منها رئيس ، وإلى استخدام معطين ورؤساء ورشات وفنيين ومهندسين . وهكذا ، وإلى جانب تقسيم العمل التقني الصرف داخل المؤسسة يتطور ويتكامل تقسيم للعمل الاجتماعي وهومي بين أمرين ومأمورين ** .

اليد العاملة البشرية واستخدام الآلات

إنما في استخدام الآلية وجد الرأسمال الصناعي مبرر وجوده والمصدر الأساسي

* « في دراسة الأوقات يقسم العمل إلى عناصر يعادل كل واحد منها ثانية أو خمس ثانية ، بينما ينهب التقسيم في دراسة الحركات إلى حد $\frac{1}{100}$ من الثانية أو $\frac{1}{200}$ » (٢٤) .

** اقرأ للتوازي الأخاذ الذي أقامه الاستاذ ب . سارغنت فلورانس بين تسلسل الكتبية وهرمية الرتب العسكرية وتنظيم المصانع الحديثة (٢٨) . وقد عباد فانس باكرو فأكاد هذا التوازي فيما بعد (٢٩) .

زيادة فائض القيمة . فالرأسمالية لا تدخل آلات جديدة بهدف زيادة انتاجية العمل البشري؛ ان ذلك ما هو إلا نتيجة فرعية للأهداف التي تنشدها . ان الرأسمالي يُدخل هذه الآلات ليخفض أسعار كلفته ، حتى يبيع بسعر أقل ويضرب مزاحمه . وليس من الممكن تخفيض أسعار الكلفة بمساعدة الآلات إلا إذا كانت أسعار الآلات بالذات دون أجور العمال الذين تحمل الآلة عملهم . والإسم الشائع المستخدم في الانكليزية : labour — saving machines . (آلات لتوفير العمل) — لا يدل إلا بشكل ناقص على وظيفة الآلية في غط الانتاج الرأسمالي . فحتى تقدم مؤسسة رأسمالية على شراء آلة من الآلات ، لا بد أن تكون هذه الآلة مقتصدة للعمل البشري وموفرة للربح في أن واحد . وإذا كانت الآلة تكلف تماماً ما تحققة من توفير في الأجور ، فإنها بدون أدنى ربح لن تشتري بالرغم من أنه من الممكن ، في هذه الحالة ، أن تؤدي إلى توفير في [وقت] العمل ، من وجهة نظر المجتمع في مجموعه . وهذا فرق جوهري بين ديناميّة صناعة رأسمالية وبين ديناميّة صناعة مخططة وعوّلّة اشتراكياً .

لقد رأت صناعة السجاير النور في الولايات المتحدة في الستينيات من القرن التاسع عشر . وفي البداية كان كل العمل عملاً يدوياً . ولم يكن العامل المختص يستطيع أن يلف أكثر من ٣٠٠٠ سيجارة في يوم عمل مدته ١٠ ساعات . وفي عام ١٨٧٦ كانت تكاليف الأجور ٩٦،٤ سنت لكل ١٠٠٠ سيجارة من ماركة محددة . وقد قدمت آنذاك إحدى الشركات جائزة قدرها ٧٥,٠٠٠ دولار لاختراع آلة لصنع السجاير . وعرض بونساك في عام ١٨٨١ آلة عقلانية قلّجت من ٢٠٠ إلى ٢٢٠ سيجارة في الدقيقة وتخفض تكاليف الأجور من ٩٦،٤ إلى ٢ سنت (!) لكل ١٠٠٠ سيجارة . وكان في وسع آلة واحدة من تلك الآلات أن تنتج كل السجاير التي كانت تصنع باليد في الولايات المتحدة في عام ١٨٧٥ (٣٠) .

ان آلة تقتصد في الأجور تطرد المنتجين خارج الانتاج . واستخدام الآلات يسبب بطلان عمالية ، ويسببها بشكل مباشر للغاية حتى أن ضحاياها سعوا في البداية إلى تدمير تلك الآلات التي كانت تقضي عليهم بالبوّس (حركة Luddites في بريطانيا العظمى ؛ وحركة مماثلة في فرنسا بين ١٨١٦ و ١٨٢٥) * . وبين ١٨٤٠ و ١٨٤٣ ، وعلى إثر

* إن القرون التي سبقت الثورة الصناعية كانت السلطات العامة تصادر في غالب الأحيان آلات —

مزاحمة صناعة الاصواف الميكانيكية ، هبط عدد المغازل الفلاندرية المنزلية من ٢٢١,٠٠٠ إلى ١٦٧,٠٠٠^(٣٢) . وفي ١٨٢٤ - ١٨٢٥ سبب إدخال الأنوال الميكانيكية بطالة واسعة في انكلترا وهبطت الأجور بمعدل ٥٠ ٪^(٣٣) .

ولمقاومة مزاحمة الآلة الكبيرة يضطر العمال اليدويون إلى القبول بتخفيض كبير للأجور . ان الأجور الاسبوعية للحاكة اليدويين في بولتون ببريطانيا العظمى تنتقل من :

٢٥ شلنًا في ١٨٠٠ إلى ٩ شلن في ١٨٢٠
ومن ١٩ شلنًا و ٦ بنس في ١٨١٠ إلى ٥ شلن و ٦ بنس في ١٨٣٠^(٣٤) .

إن بطالة كتلة من عمال لا يحدون من يستخدمهم بسبب مزاحمة الآلات تصبح مؤسسة دائمة من مؤسسات نط الانتاج الرأسمالي* . إنه الجيش الاحتياطي الصناعي الذي يضطر الأجراء بسببه إلى القبول بأجور تعادل محض تكاليف إعادة انتاج قوة عملهم . وفي المرحلة الاولى من الرأسمالية الصناعية ، ومهما يكن البلد الذي يقوم فيه نط الانتاج الرأسمالي ، يسبب تدمير الصناعة الكبيرة للصناعة الحرفية مشكلة بطالة باعثة على الفلتي . وتأني فجا بعد ظاهرات اخرى منصفها في الصفحات التالية لتحديد سعة هذه البطالة وتموجاتها .

إن استخدام الآلات الصناعية لا يحول جزءاً من المنتجين الى عاطلين بأئسين فحسب . بل يحط أيضاً من قيمة العمل اليدوي بوجه عام ، ويحول العديد من العمال المختصين الى عمال غير مختصين أو شبه مختصين . ففي عصر الصناعة اليدوية الحرفية او الصناعة المنزلية كان كل منتج منتجاً مختصاً من حيث المبدأ ، يتقن مهنته تمام الاتقان .

→ تعضي على اليد العامة بالبطالة . وهكذا حطرت في بريطانيا العظمى أولاً ثم في فرنسا في القرن السابع عشر آلة لحياكة الجوارب . وفي ١٦٢٣ حطرت آلة لصنع الإبر ، وفي حوالي عام ١٦٣٥ حطرت طاحون هوائي للشر الخشب في انكلترا (٣١) .

* الى اليوم أيضاً ما يزال الاقتصاد السيلسي الرسمي يدافع بشذاجة كبيرة عن الرأي نفسه . فغياض كل بطالة سيسمح للعمال في نظر هذا الاقتصاد برفع الأجور الى حد « مشط » ويسبب التضخم . انظر « الايكونوميست » في ٢٠ آب ١٩٥٥ ، و « صدى البورصة » في ١٥ كانون الاول ١٩٥٩ التي تذكر هذه الكتلات النسوية الى الرئيس السابق رومان : « انه على العكس ، لشيء مفيد للصحة الاقتصادية ، ان يكون هناك دوماً احتياطي من اليد العامة يبحث عن عمل » .

وكان « الخدم » غير المختصين يشكلون كتلة متنوعة ليس لها من أهمية عددية أو اقتصادية كبيرة . وكان اختصاص المنتجين المهني اشترط الرئيسي لنجاح كل مشروع إنتاجي .

لكن تقسيم العمل داخل المعمل ، ثم تعميم استخدام الآلات ، واخيراً تقدم التآليل النصفي ، بسط ومكن الى اقصى حد عمل المنتجين^(٣٥) . فبات علمهم الذي ما عاد يتطلب من اختصاص تقريباً ، في متناول الجميع منذ ذلك فصاعداً . ان تدريب بضعة أشهر يسمح لكل فرد بأن يصبح اليوم شغليلاً لا بأس به في العمل المسكسل . وفي مصانع فورد بالولايات المتحدة يمكن تدريب ٧٥ الى ٨٠٪ من جهاز ورشات الإنتاج في مدى أقل من اسبوعين . وفي أحد مصانع الثروست « وسترن اليكتريك » تدنى عدد العمال المختصين الى ١٠٪ من اليد العاملة^(٣٦) .

إن التكوين المفاجيء لجمهير كبيرة من المنتجين غير المختصين قد سبب ، في فجر الرأسمالية الصناعية ، ظهور كتلة من الشغيلة المهاجرين من أمثال ال navvies في بريطانيا الذين كانوا يحفرون القنوات ويمدون سكك الحديد^(٣٧) . والصناعة الرأسمالية التي ولدت وسط هجرات بشرية واسعة ضمن نطاق الامم الحديثة ، تنتج بدورها مثل هذه الهجرات على النطاقين القومي والاممي : هجرات جماعية للاروبيين نحو اميركا الشمالية والجنوبية واوستراليا وافريقيا الجنوبية الخ ؛ وهجرات هندية نحو البلدان الهاذية للمحيط الهندي ؛ وهجرات اليابانيين والصينيين نحو البلدان الهاذية للمحيط الهاديء ، الخ .

اشكال وتطور الاجور

في نمط الانتاج الرأسمالي اصبحت قوة العمل بضاعة* . وقيمة قوة العمل هذه ، شأن قيمة كل بضاعة اخرى ، تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها . إذن فقيمة قوة العمل هي تكاليف اعادة تكوين قوة العمل هذه في اطار اجتماعي محدد (المأكل ، اللبس ، السكن ، الخ) . ولأن العامل لا يستطيع أن يبيع غير قوة

* أينبغي ان نضيف ، برسم الخصوم الجامعين او المترفين ، انه من المبعث القول ان الماركسيين يحطون قوة العمل الى مستوى البضاعة ؟ فهم لا يفعلون من شيء سوى انهم يلاحظون ان الرأسمالية قد نفقت هذا الحط ، وعبرة « بورصة العمل » تثبت ذلك بما فيه الكفاية ...

عنه لشراء مأكله ومأكل أمرته ، وبسبب وجود الجيش الاحتياطي الصناعي ، لذا تتراوح الاجور حول حد ادنى حيوي (وهو مفهوم سمرقو فيما بعد) يبقى على العامل في وضع البروليتاري :

« ينبغي ألا يملك العمال وسيلة اقتصادية لتحسين وضعهم . ونظراً الى طبيعة التنظيم الصناعي ، فلا غنى لهم عن المال للحصول على استقلالهم . فكيف سيحصلون على المال ؟ ... بدني ان الاجور التي يدفعها تاجر الجوخ للصانع الصغار تحدد وتوزع بهدف إفساح المجال امام الذين يتلقونها ليقوموا بأود انفسهم ، حتى يكون في وسعهم الاستمرار في العمل تحت نير استغلال من يدفع لهم ويوفر لهم اسباب العيش من أجل ربحه الشخصي ، لكن لا ليفتتوا بصورة يتحررون معها شيئاً فشيئاً من سادتهم السابقين ويساؤونهم ويتوصلون في النهاية الى الدخول في مزاحمة معهم (٣٨) » .

إن هذا التحليل للأجر الذي يتقاضاه صغار الصناع في القرون الوسطى ، العاملون التزاماً لحساب المعلن-التجار ، يسري أيضاً على الأجرة كما ظهرت في شق الحضارات . فخلقد عرفت الأجرة استقراراً خارقاً عبر القرون . ويتوصل جاك لاكور - غاييه ، الذي درس اجور العمال الزراعيين في اشونة في بلاد ما بين النهرين في مطلع الالف الثاني قبل الميلاد ، يتوصل الى الاستنتاج بأنها « تتحمل كل التحمل المقارنة مع اجورنا إذا ما قدرت بكية معينة من القمح . ان أجرة الحاصد في أيامنا تعادل تقريباً نفس الوزن من القمح (٣٩) » .

وقد حسب ف . هايشلهم الحد الادنى الحيوي للعامل في مدينة ديبلوس في اليونان الغابرة في عصر الاسكندر الكبير . وهو يتألف من « السيتوس » (قوت اساسي ، خبز) ومن « الاوبسونيون » (إدام) ومن ملابس ومن بعض إضافات صغيرة . وفي المواسم الجيدة تتجاوز الأجرة بعض الشيء هذا الحد الادنى ؛ وفي المواسم المجاف تلغى عملياً التفرقات الاضافية وحتى « الاوبسونيون » (٤٠) .

إن هذا الوضع المميز لليونان القديمة يشتمل منذ ذلك الحين بصورة كامنة على عناصر توج الاجور التي نجدتها من بلد الى بلد ومن عصر الى عصر ، آخذاً بعين الاعتبار فوارق العادات والأعراف والتقاليد ، وقبل كل شيء موازين القوى بين باعة وشرأة قوة العمل . وفي بعض الاحايين يمكن للاوبسونيون وللإضافات ان تكون واسعة ومتنوعة بما فيه الكفاية . وفي احايين اخرى ، يمكنها أن تختفى بصورة شبه

كاملة . ومع ذلك فإن العنصرين ، العنصر التاريخي والعنصر الفيزيائي (الحد الأدنى المطلق) يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأجرة .

يتجاوب تطور الأجور الفعلية في نمط الإنتاج الرأسمالي مع جملة قوانين دقيقة ومعقدة . وبخلاف ما افترضه مالتوس ، الذي تشكل تصوراته أساس نظرية الأجور عند ريكاردو ولاسال (قانون الأجور الحديدي) ، لا وجود لقانون ديموغرافي يتحكم في توجهات عرض وطلب اليد العاملة (سوق العمل) . بل على العكس ، ان قوانين تراكم الرأسمال هي التي تحدد في التحليل الأخير هذه التوجهات .

وهذه الظاهرة يسهل للغاية عقلياً في التوجهات القصيرة الأمد أثناء دورة الإنتاج الرأسمالي * التي تقود الصناعة من الركود والجمود عبر الرواج الاقتصادي والظروف المواتية الى « الطفرة » والأزمة . ففي بداية الدورة تتجاوز كتلة الماطلين ، المعروضة في « سوق العمل » على إثر الأزمة السابقة ، طلب اليد العاملة المحدد بالرواج الاقتصادي . إذن تستبقى الأجور ثابتة في مستوى منخفض نسبياً (ان التناقض بين هذه الأجور المستقرة وبين ارتفاع أول لأسعار المبيع هو الذي يسمح بالأصل بزيادة هامش الربح . فمعدل الربح يزداد وهذا ما يشجع الرواج) . وبالمقابل ، وفي أوج الطفرة ، وإذا كان الاستخدام التام متحققاً فعلاً - وهذا ليس بالشيء المحتم . وسوف نعود الى هذا الموضوع - فإن طلبات الاستخدام تكون أدنى بكثير من العروض ، وهذا ما يتيح للعالم ان يمارسوا ضغطاً على الأجور باتجاه الارتفاع ، وهذا ما ينجم عنه أيضاً انخفاض في معدل الربح يكون أحد اسباب انفجار الأزمة .

اننا نلقى هذه القوانين نفسها في التوجهات الطويلة الأمد . فعندما يتم تراكم الرأسمال بوتيرة أبداً من نمو طلبات الاستخدام ، هذا النمو الذي سببه ذلك التراكم نفسه ، فإن الأجور الفعلية تبقى مستقرة أو ستجبه حتى إلى الانخفاض . ونستطيع أن نقول ان تراكم الرأسمال ، في هذه الشروط ، يقضي على عدد من الاستخدامات (الحرفية ، والزراعية ، وفي الصناعة المنزلية ، وفي المشاريع التي ذهبت ضحية المزاحمة) أكبر مما يخلق . ومنذ ذلك عيل الجيش الاحتياطي الصناعي إلى النمو على نحو طويل الأمد ، وسيكون الاستخدام التام غائباً حتى في مرحلة « الطفرة » مانعاً بذلك الشفعية من تحقيق زيادات في الأجور في تلك الفترة (وهذه ظروف سادت

* انظر الفصل الحادي عشر للنصوص لهذه الشكفة .

أوروبا حتى ١٨٥٠ - ١٨٧٠ ، وما تزال تسود إلى اليوم في معظم البلدان المستعمرة (أو نصف المستعمرة *). ونستطيع أن نقول أيضاً أن التوسع الصناعي ، في هذه الحال ، يتم بوتيرة أدنى من وتيرة نمو الانتاجية .

وبالمقابل ، وعندما يتم تراكم الرأسمال بوتيرة أسرع من نمو طلبات الاستخدام الناشئ عن ذلك التراكم - عندما يكف الجيش الاحتياطي الصناعي عن التكاثر ويتم ، حتى ، امتصاصه مالياً ، وعلى سبيل المثال عقب هجرة جماعية والعقبات التي توضع في وجه الاستيطان - تميل الأجور الفعلية إلى تصاعد بطيء طويل الأجل . وكذلك تكون الحال أيضاً عندما يتم التوسع الصناعي بوتيرة أسرع من نمو الانتاجية .

وبالفعل ، ليس المستوى المطلق للأجرة هو الذي يهم الرأسمال . وصحيح أن هذا الأخير يفضل أجوراً متدنية ما أمكن في مشاريعه الخاصة ، لكنه يرغب في الوقت نفسه في أجور مرتفعة ما أمكن لدى مزاحمه أو مستخدميه زبائنه ! أن ما يهـم هو امكانية استخلاص المزيد من فائض العمل ، المزيد من العمل غير المدفوع ، المزيد من فائض القيمة ، المزيد من الربح على حساب عماله . أن نمو انتاجية العمل ، الذي يسمح بزيادة فائض القيمة النسبي ، ينطوي على امكانية ارتفاع بطيء في الأجور الفعلية ، إذا كان الجيش الاحتياطي الصناعي محدوداً - بشرط أن يتم انتاج معادل هذه الأجور الفعلية المزدادة في حقبة من الزمن لا تفي تقصر ، أي بشرط أن تزيد الأجور بسرعة أقل من سرعة نمو الانتاجية .

والواقع أننا نستطيع أن نلاحظ تاريخياً أن الأجور الفعلية هي بوجه عام أكثر ارتفاعاً في البلدان التي تتمتع منذ فترة معينة بنمو كبير في انتاجية العمل ، منها في البلدان التي تعرف فيها هذه الانتاجية ركوداً منذ دهر طويل أو لا ترتفع إلا ببطء . بيد أن زيادة الأجور الفعلية لا تنجم آلياً عن زيادة انتاجية العمل . فزيادة انتاجية العمل تخلق فقط إمكانية ذلك في إطار الرأسمالية (من غير ما يهدد للربح) . وحتى تصبح هذه الزيادة المحتملة فعلية ، لا بد من توفر شرطين مرتبط كل منهما بالآخر : تطور ملائم لـ « موازين القوى في سوق العمل » (أي تفوق الميول التي تنقص الجيش الاحتياطي الصناعي على الميول التي تنميه) ؛ وتنظيم فعلي - وقبل كل شيء تقائي -

* انظر بعض الأمثلة المحددة في الفصل الثالث عشر .

للأجراء ، يتيح لهم أن يلغوا مزاحمتهم المتبادلة وأن يستفيدوا من « شروط السوق الملائمة » تلك .

لقد أثبتت الاحصائيات والدراسات التاريخية أن كل نظرية تستنتج مستوى الأجور الفعلية مباشرة من المستوى النسبي لإنتاجية العمل (غاظة النظر عن العاملين الذين أتينا على ذكرهما) لا تتفق والواقع . فمن دراسة قام بها « الاتحاد الدولي لعمال المادن »^(٤١) ، يتبين ان الانتاجية (الانتاج السنوي من الفولاذ لكل عامل مستخدم) والأجر المتوسط (بالفرنكات السويسرية) في جملة من مصاهر الفولاذ في عام ١٩٥٧ هي كما يلي :

الانتاج السنوي للعامل	الأرباح السنوية للعامل	كلفة اليد العامة السنوية للعامل
يو . إس . ستيل كورپوريشن	١١٠ ط	٦٨٠٠ ف
افلاندا ستيل كورپوريشن	١٧٠ ط	٢٩,٨٠٠
يانكستاون شيلت	١٥٠ ط	٢٧,٧٠٠
المعدل الوسطي لثلاثي شركات اميركية	١٣٨ ط	٢٩,٥٠٠
برونايك ستيل ليمتد	٩٦ ط	٣٨٠٠
كولفياك ليمتد	١١٥ ط	٣٥٠٠
المعدل الوسطي لثلاثي شركات بريطانية	١٠٠ ط	٣٤٠٠
ياواك آيرون اند ستيل	٧٠ ط	٢٢٠٠
فاكياما	١٧٠ ط	٧٠٠٠
فوجي آيرون اند ستيل	٨٢ ط	٣٠٠٠
المعدل الوسطي لست شركات يابانية	٧٦ ط	٣١٠٠

ان الفروق تثب إلى العين وثباً . فالانتاجية المادية لمصاهر الفولاذ البريطانية أعلى بـ ٣٣ ٪ من انتاجية مصاهر الفولاذ اليابانية ؛ أما الانتاجية المالية فلا تفوقها إلا بـ ١٠ ٪ . وبالمقابل فإن الفرق في الأجور يتجاوز ٥٠ ٪ . كذلك فإن مصاهر الفولاذ الأميركية تتمتع بإنتاجية مادية تفوق بـ ٣٨ ٪ انتاجية مصاهر الفولاذ البريطانية ، وإنتاجية مالية أعلى بـ ٨٠ ٪ . لكن الأجور الأميركية أعلى بثلاث مرات من الأجور البريطانية . ويبلغ فرق الانتاجية بين الولايات المتحدة الأميركية واليابان ضعفاً

واحداً ، و فرق الأجور خمسة أضعاف ! وإذا كان أحد المصاهر اليابانية ، الناكاياما ، يعرف انتاجية مائة لإنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنه يدفع أجوراً تعادل ربع الأجور الأمريكية !

لقد برهن السيد مادينييه بصورة مقنعة ، في مؤلف حديث له ، على أن استمرار فرق الأجور بمعدل ٢٠ ٪ بين الأقاليم الفرنسية وباريس يعود بصورة أساسية إلى الفرق بين القوة النقابية بين هاتين المنطقتين .

بيد انه من الخطأ أن نعتبر القوة النقابية متغيراً مستقلاً في تحديد الأجور . ذلك ان إمكانية التغلب على المزاخمة بين المال لا وجود لها - باستثناء بعض الحرف العالية الاختصاص التي تطبق عملياً « العدد الشرطي » للتدريب او لدخول المهنة - إلا إذا لم يعد الجيش الاحتياطي يتضخم بصورة دائمة . وحتى في حال هذا الاحتمال الملائم ، تصطدم زيادة الأجور بمحاجز مؤسسية ليس على الإطلاق حاجزاً فنياً او « اقتصادياً صرفاً » . إن زيادة الأجور الفعلية تظل ممكنة نظرياً ما دام الحجم الاجمالي للأجور ادنى من الناتج القومي الصافي . ومن هنا فهي تقتضي إعادة توزيع للمداخل وإعادة رصد الموارد بين قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الانتاجية ، وهما عمليتان قد تسببان اضطرابات لكهما تظلان ممكنتين بدون ان تسببا ازمة حقيقية أو تضخماً حقيقياً . انها تتطلبان فقط تعديلاً مؤسسياً ، أي زوال سلطة الرأسمال ، ولا سيما سلطته على ايقاف التوظيفات عندما يتدنى معدل الربح الى أدنى مما ينبغي .

لكن زيادة الأجور تصطدم في النظام الرأسمالي بمحاجز قبل أن تصل إلى ذلك الحد الفيزيائي أو الاقتصادي بكثير . فعندما تريد الأجور ، بفضل الاستخدام التام ، أكثر مما ترداد الانتاجية ، ينخفض معدل الربح وحتى معدل فائض القيمة . وخطر الانخفاض هذا يحرك بسرعة آليات إعادة التكيف والتلاؤم التي يتمتع بها الاقتصاد القائم على الربح : ارتفاع تعويض في الأسعار ، ميول تضخمية ، قدهور التوظيفات وتخفض الاستخدام من جهة ؛ وعقلنة مخومة واستبدال العمال بالآلات من جهة ثانية . وفي كلتا الحالتين تعاود البطالة ظهورها . وما إن يتم بلوغ هذا « المحاجز » حتى تصبح زيادة الأجور الفعلية مستحيلة في النظام الرأسمالي . لهذا يؤكد أصرح المدافعين عن الرأسمالية ان هذه الأخيرة لا يمكن أن توجد في شروط « فرط الاستخدام » ، أي الاستخدام التام .

كيف نفسر ، في إطار نظرية القيمة - العمل ، زيادة الأجور الفعلية ، تلك الزيادة

التي تظهر في الشروط الموصوفة آنفا ؟

إن قيمة قوة العمل لا تشمل على سعر السلع الحياتية الضرورية لإعادة تكوين تلك القوة من زاوية فيزيائية صرف (ولإعالة أولاد المال ، أي إعادة إنتاج قوة العمل) فحسب ، بل تشمل أيضاً على عنصر معنوي وتاريخي ، أي سعر البضائع (وفيما بعد : سعر بعض الخدمات الشخصية) التي تدرجها تقاليد البلاد في الحد الأدنى الحيوي* . وهذه الحاجات تملق بالمستوى النسبي للحضارة الفائرة والراهنه ، أي ، في التحليل الأخير ، بالمستوى الوسطي لانتاجية العمل لأمد متوسط أو طويل . وما دام ضغط الجيش الاحتياطي الصناعي يمنع إدراج هذه الحاجات في حساب الحد الأدنى الحيوي ، فإن الاجرة ، أي سعر قوة العمل ، تتدنى في الواقع إلى ما دون قيمتها . وعن طريق زيادة الأجرة الفعلية ، لا يكون سعر قوة العمل قد فعل من شيء سوى انه لحق بتلك القيمة التي تميل إلى الزيادة مع الارتفاع الوسطي لمستوى الحضارة .

إذن فنحن نلاحظ ان لنمو انتاجية العمل مفعولاً متناقضاً على الأجور . فبقدر ما يقلل من قيمة السلع المعاشية ، يميل إلى أن يخفض إن لم يكن الاجرة المطلقة فعلى الأقل الاجرة النسبية (ذلك الجزء من يوم العمل الذي ينتج فيه العامل من القيمة ما يعادل أجرته) ، أي يميل إلى تخفيض قيمة قوة العمل . وبقدر ما يخفض قيمة وسعر العديد من المنتجات الكيماية ، ويطور انتاج الجملة (على حساب النوعية في غالب الأحيان !) ويدرج في الحد الأدنى الحيوي مجموعة من بضائع جديدة** ، يميل على العكس إلى زيادة قيمة قوة العمل .

ان تراكم الرأسمال له ، هو الآخر ، مفعول متناقض على حجم الاستخدام وعلى اتجاه الأجور . فبقدر ما تحل الآلة محل الانسان ينمو الجيش الاحتياطي . لكن بقدر ما يتراكم فائض القيمة ، ويوسع الرأسمال نطاق عملياته ، وتظهر إلى الوجود

* يؤكد بولانتي (٢ :) وجوان روبنسون (٣ :) بقوة على مفعول عامل « التقاليد » في تكوين الأجور .

** تعلن اميجية « نتائج استخدام الآلات » التي نشرتها في ١٨٣١ « جمعية نشر المعرفة المفيدة » ، تعلن بلهجة المتصم : « منذ قرنين لم يكن انسان من ألف يرتدي جوارب ؛ وقبل قرن ، لم يكن هناك انسان من ٥٠٠ . لكن لا وجود اليوم لانسان من ألف لا يرتدي جوارب » (٤٤) .

باستمرار مشاريع جديدة وتكبر المصانع القائمة ، يتضاءل حجم الجيش الاحتياطي وينطلق الرأسمال سعيًا وراء يد عاملة جديدة يستغلها * .

إذا ما أخذنا هذه العوامل كافة بعين الاعتبار استطعنا ان نفسر الاتجاهات الكبرى لتطور الاجور منذ منشأ الرأسمالية . وينبغي أن نميز حقيقتين كبيرتين فيما يتعلق ببلدان أوروبا الغربية : الحقبة التي تمتد من القرن السادس عشر الى منتصف القرن التاسع عشر والتي تراجعت فيها الاجور باطراد لتقتصر على « السيتوس » وحده ، ثم الحقبة التي تمتد من منتصف القرن التاسع عشر الى أيامنا هذه والتي ارتفعت فيها الاجور في البداية ثم استقرت (او انخفضت) لتعود فترتفع . فالأويسونيون والاضافات تزيد كمًا وتمايز تمايزاً كبيراً ، لكنها تتدهور أحياناً كيفاً ، الشيء الذي ينطبق أيضاً على السيتوس .

ان عصر التراكم البدائي للرأسمال الصناعي هو عصر هبوط للأجور الفعلية ، الناجم قبل كل شيء عن وفرة اليد العاملة الفائضة ، وعن النمو المطرد للجيش الاحتياطي الصناعي ، وعما ينجم عن ذلك من غياب تنظيم فعال للطبقة العاملة . ان الرأسمال يزيد انتاج فائض القيمة المطلق بتخفيض الاجور الى حد ان العامل البريطاني بات مضطراً ان يقدم كيا يلي احتياجاته السنوية من الخبز في عام ١٤٩٥ : ١٠ اسابيع عمل ؛ وفي ١٥٣٣ : من ١٤ الى ١٥ اسبوع عمل ؛ وفي ١٥٦٤ : ٢٠ اسبوع عمل ؛ وفي ١٥٩٣ : ٤٠ اسبوع عمل ، وفي ١٦٥٣ : ٤٣ اسبوع عمل ؛ وفي ١٦٨٤ : ٤٨ اسبوع عمل ، وفي ١٧٢٦ : ٥٢ اسبوع عمل . وبفضل انقلاب الاسعار هذا أمكن لحسن الحظ التغلب على كل « كسل » (٤٥) . وقد اكّد مؤرخاً ا. هـ. فيلبس براون وشيلا. ف. هويكنز هذه المخطبات الكلاسيكية التي قدمها ج. ا. ث. روجرز . فقد وجدنا ان الاجور الفعلية لمال البناء البريطانيين تنتقل من المؤثر ١١٠ - ١١٥ في ١٤٧٥ - ١٤٨٠ الى المؤثر ٥٦ في ١٥٢٨ ، الى ٤٥ في ١٦٠٠ ، الى ٣٨ في ١٦١٠ - ١٦٢٠ ، الى ٥٥ في ١٧٠٠ ، الى ٥٦ - ٧٠ في ١٧٤٠ - ١٧٥٠ ، الى ٥٣ في ١٧٦٥ -

* في بلد بلغ درجة رفيعة من التصنيع لا يمكن تلبية طلب مبالغت كيف على اليد العاملة إلا عن طريق دمج الملايين من ربات البيوت والأحداث وللعالين بالبروليتاريا ، عندما يكون الاستخدام التام متحققاً . وهذا ما حدث إبان الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا الخ . وإذا ما تم تجاوز هذا الحد ، لا يبقى من حل إلا استيراد أو جذب اليد العاملة الأجنبية .

١٧٧٠ ، الى ٤٧ في ١٧٧٢ ، الى ٣٨ في ١٨٠٠ . ولم يتم من جديد تجاوز المؤشر ١٠٠ إلا في حوالي عام ١٨٠٠^(٤٦) !

ولا تختلف الحال في فرنسا . فقد حسب الفيكونت دي آفنييل ان العامل النجار كان مضطراً بين ١٣٧٦ و ١٥٢٥ على العمل خمسة أيام كعدل وسطي ليكسب معادل مئة لير قحاً ؛ وكانت اجرتة اليومية تعادل ٣ كغ لحماً . وفي عام ١٦٥٠ كان عليه ان يعمل ١٦ يوماً ليكسب نفس المعادل من القمح ، ولم تعد اجرتة اليومية تعادل اكثر من ١٥٨ كغ لحماً^(٤٧) .

وبالمقابل ، وبدءاً من منتصف القرن التاسع عشر ، شرعت الاجور الفعلية بالارتفاع من جديد . ففي بريطانيا وفرنسا تضاعفت عملياً بين ١٨٥٠ و ١٩١٤^(٤٨) . ونجح الرأسماليون طوال مرحلة كاملة (إلغاء « قوانين القمح » في بريطانيا ؛ والصادرات المتنامية لبلدان ما وراء البحار) في إحداث انخفاض كبير في الاسعار الزراعية . وعرف نط الانتاج الرأسمالي ازدهاراً مرموقاً ، فغزا أسواقاً دولية واسعة . وهكذا امتص الى حد ما الجيش الاحتياطي الصناعي في بلدان اوروبا الغربية ، كما يمد انتاجه ، او « يمد تصديره » على نطاق اوسع ، في الهند والصين واميركا اللاتينية وافريقيا والشرق الأدنى . كما ان الهجرة الكثيفة من اوروبا الى بلدان ما وراء البحار التي يقطنها سكان بيض انقصت اكثر ايضاً من عرض اليد العاملة في سوق العمل الأوروبية . وقد خلقت جميع هذه العوامل ، المترابطة بينها على نحو صميمي والمميزة لبنية محددة في السوق العالمية ، خلقت الشروط المناسبة لتعزيز القوة التنافسية ولارتفاع الاجور الفعلية في اوروبا الغربية .

ولقد كانت مزاحمة اليد العاملة النسائية والفتوة لحقة طويلة من الزمن احدى الوسائل الرئيسية لتخفيض الأجور الوسطية * . ومن الوسائل الاخرى المستخدمة

* حق عام ١٨١٦ كانت أبرشيات عديدة في لندن معتمدة على « بيع » مئات الاطفال الفقراء لمصانع الانسجة القطنية في لايتكنشاير ويوركشاير التي تبعد اكثر من ٣٠٠ او ٣٥٠ كم عن لندن . وقد ارسل اليها هؤلاء الارلاد في « شاحنات مكتظة » ، ويؤكد فاضل الخير السير صامويل روميلي ان امالهم قد تقدموا الى الأبد كما لو انهم ارسلوا الى الهند الغربية . ويستشهد المؤلف نفسه بالاصل يلطمع لتالي البالغ الصراحة والصلافة والشناعة من الخطاب الذي ألقاه السيد وورثي في مجلس العموم —

في هذا السبيل منذ القرون الوسطى الى « truck system » : أي نظام دفع الاجور عيناً ، في شكل منتجات يحدد رب العمل اسعارها تعسفياً أو يشوه نوعيتها . وقد أدت المعارضة العمالية الى زوال هذا الشكل من الاستغلال المفرط ، بالرغم من مقاومة أرباب العمل الشديدة (٥٠) . بيد انه ما يزال موجوداً في شكل خاص هو شكل تأسيس مخازن تملكها الشركات الصناعية ، ويرغم العمال على شراء بضائعهم منها ، ويتقانون كاهلهم بالديون نحوها ، فيجدون أنفسهم بالتالي مبروتين أبداً برب عمل واحد (وهذا شكل من أشكال العمل المياوم التي ما تزال سائدة الى اليوم في جنوب الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى سبيل المثال في صناعة صمغ البطم) .

وبغض النظر عن الاجرة المدفوعة عيناً ، فإن اكثر اشكال الاجرة شيوعاً هي الاجرة الساعية والاجرة على القطعة (او على المردود) . والاجرة الساعية أقل انواع الاجرة سوءاً من زاوية مصالح الطبقة العاملة . وبالمقابل فإن الاجرة على القطعة هي الاداة المثالية بالنسبة الى ارباب العمل لزيادة انتاج فائض القيمة النسبي ، بالنظر الى ما تدفع اليه من زيادة مطردة في المردود ومن تسريع لوتائر الانتاج ومن زيادة شدة العمل بصورة متواصلة .

وثمة شكل مقنن للآجرة على القطعة هو الآجرة التشجيعية التي تظهر في صناعة التعدين الاميركية في حوالي عام ١٨٧٠ . وتطبق في الوقت الراهن عدة طرائق في الحساب : نظام روان ، هالسي ، بودو ، إيرسون ، ريفسا ، الخ . وجميع هذه الطرائق تشارك في صفة معينة وهي ان المردود العمالي يزيد بأمرح مما تزيد أجرته . ان جزءاً لا يني يصغر دوماً من كلفة القيمة التي يخلقها العامل يذهب اليه ، بينما يزيد فائض القيمة النسبي بالتناسب . وهكذا ، وفي نظام روان :

— في عام ١٨٩١ :

« ان السيد وروثي الذي تكلم دفاعاً عن نفس الموقع ألقى على انه اذا كان صحيحاً ان تنمية حيا الاولاد لاهاليهم هي مصدر كل الفضائل في الدوائر العليا من المجتمع ، فليست الحال كذلك لدى الطبقات الدنيا ، وانه من المفيد للاولاد انتراعهم من اهلاليهم البائسين والمتعطلين . واضاف ان مصالح الجمهور (١) تتعارض بشدة مع ايقاف تحويل الكثير والكثير من الاجراء الأحداث الى معامل القطن ، باعتبار ان ذلك سيؤدي بالضرورة الى زيادة سعر العمل ... (٤٩) » .

إذا زاد المردود ٥٠٪ زادت نسبة الاجرة ٣٣٪

إذا زاد المردود ١٠٠٪ زادت الاجرة ٥٠٪

إذا زاد المردود ٢٠٠٪ زادت الاجرة ٦٦٪

الخ ...

أما نظام بودو فقد قُدِّر في الولايات المتحدة بأنه أدى بوجه عام الى زيادة الانتاج بمعدل ٥٠٪ مقابل زيادة الاجور بمعدل ٢٠٪^(٥١).

ان المؤلفين الناصرين بصراحة الأجرة التشجيعية من أمثال الدكتور أ. بيرن ، يعترفون بالزاي التي يستخلصها ارباب العمل من هذه الانظمة المختلفة^(٥٢). ومن الممكن الوصول الى النتيجة نفسها عن طريق مختلف أنظمة المشاركة في الارباح التي تجر العمال لا الى زيادة مردودهم الخاص فحسب ، بل أيضاً الى زيادة مردود المؤسسة في مجملها .

ملاحظة اضافية حول نظرية الافتقار المطلق

ان « نظرية إفتقار البروليتاريا المطلق » لا وجود لها في مؤلفات ماركس . انما نسبها اليه خصوم سياسيون ، وقبل كل شيء التيسار المسمى بـ « التعريفي » في الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالمانى . ومن مفارقات الامور على كل الاحوال ان تكون مدرسة كاملة ، تدعي الانهاء الى الماركسية الاورثوذكسية ، قد ارتأت انه من الضروري ان تبني « نظرية الإفتقار » هذه وان تحامي عنها باستمارة وبنيّة سيئة ، مسببة بذلك الى سمعة النظرية الماركسية * .

* لتكتف بمثالين :

في « موجز الاقتصاد السيلسي » للتشور في الاتحاد السوفياتي في آب ١٩٥٤ وردت هذه التوكيدات : « يتجلى الإفتقار المطلق في تدور الاجور الفعلية^{الخصم} ... ان الاجرة الفعلية لعمال انكلترا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وغيرها من البلدان الرأسمالية هي أدنى في القرن العشرين منها في منتصف (١) القرن التاسع عشر (٥٣) » . « في الولايات المتحدة ... كانت الاجرة الفعلية قد هبطت في ١٩٣٨ الى ٧٤٪ من مستواها في ١٩٠٠ . وفي فرنسا وإيطاليا واليابان ... هبطت الاجرة الفعلية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين اكثر مما هبطت في الولايات المتحدة (٥٤) » . « في فرنسا وإيطاليا ارتفعت الاجرة الفعلية في ١٩٥٢ الى اقل من نصف (١) أجرة ما قبل الحرب » . « في الولايات المتحدة كان ٧٢.٢٪ (١) من الاسر الاميركية كلفة لا يتمتع في ١٩٤٩ الا بدخل ادنى —

ان الفكرة القائلة ان الاجور المالية الفعلية تميل الى الانخفاض باطراد غريبة كلياً عن مؤلفات ماركس ؛ فلقد صاغها مالتوس وتبناها بوجه خاص لاسال الذي يتكلم عن « القانون الحديدي » للأجور . لقد خاض ماركس طوال حياته نضالاً مستميتاً ضد هذا « القانون الحديدي » ، نضالاً لا يمكن على كل حال ان يقصر بمحض « سوء تقام » ، كما يؤكد جون ستراشي (٥٨) . لقد ألح دوماً في الحقيقة ، كما ذكرنا آنفاً ، على واقعة تجاوب الأجور مع قوانين معقدة ، وعلى أن التشهير بالنظام الرأسمالي يجب ان يكون مستقلاً كلياً عن مستوى الاجور النسبي * .

ان ما نجده لدى ماركس هو فكرة عن إفقار مطلق ، لا يعاني منه الشفلة والاجراء ، بل يكابد منه ذلك الجزء من البروليتاريا الذي يقذف النظام الرأسمالي

→ من الحد الأدنى الحيوي الرسمي الشديد للتواضع بالاصل (٥٦) « إلخ .

وفي الصحيفة السوفياتية « رود » نشر الاكاديمي أ. ليوتنيتف في تموز ١٩٥٥ سلسلة مقالات نستطيع ان نقرأ فيها بوجه خاص ما يلي : « يتترجم الافتقار المطلق قبل كل شيء ، في تدور الاجرة الفعلية التي يتقاضاها الجمهور العمالي الكبير ... ان الاجرة الفعلية الوسطية للعامل اميركي ... كانت في فترة ١٩٤٧ - ١٩٥١ ادنى بـ ١٥٪ مما كانت عليه في ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ؛ وفي ١٩٥١ كانت الاجرة الفعلية للعامل الاميركي ادنى بـ ٢٣٪ من اجرة ١٩٤٦ وبـ ٢١٪ من اجرة ما قبل الحرب . ولم يكن في وسع العمال الاميركيين ان يشترؤا بأجورهم مأكلاً وملبساً وغيرهما من السلع الاستهلاكية العامة إلا بنسبة انخفضت ٥٩٪ (١) (٥٧) » .

ويمكننا ، بهدف التسلية ، ان نربط هذه التصريحات بعضها ببعض . فاجرة ١٩٥١ ادنى بـ ٢١٪ من اجرة ١٩٣٨ التي لا تعادل اصلاً سوى ٧٤٪ من اجرة ١٩٠٠ . وطى هذا تكون الاجور الفعلية الاميركية قد تدهورت بين ١٩٠٠ و ١٩٥١ من ١٠٠ الى ٥٨٥٠ . والحال انها كانت في عام ١٩٠٠ ادنى من مستواها في منتصف القرن التاسع عشر . إذن ينبغي ان نقارض ، بموجب هذه « الاحصائيات » ، ان الاجور الفعلية الاميركية انخفضت الى اكثر من النصف بين ١٨٥٠ و ١٩٥٠ . فهل سنجده اقتصادياً واحداً يؤمن فعلاً بثل هذه السخافات ؟

* لقد جمع رومان روسدولسكي (٥٩) جميع المقاطع من مؤلفات ماركس الاقتصادية التي تتعلق بنظرية الاجور ، ولم يجد سوى مقطع واحد يحمل طى الالتباس بصدده امكانية ارتفاع ميلي في الأجور الفعلية في حالة ارتفاع ملحوظ في الانتاجية . وكذلك فعل شتايندل في مؤلفه الهام « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » (٦٠) .

به خارج عملية الإنتاج : عاطلون ، مسنون ، مشوهون ، مقعدون ، غلغولون ، مرضى ، الخ ، أي كما يسميها die Lazarusschicht des Proletariats ، أفقر شرائح البروليتاريا التي « تحمل ميسم العمل المأجور » . إن هذا التحليل يحتفظ بكل قيمته ، حتى في عهد الرأسمالية « الاجتماعية » المعاصرة .

إن الفقر لم يختف في الولايات المتحدة بالرغم من النمو المرموق للأجور الفعلية (٦١) . ويكفي أن نلقي نظرة على الأكوخ المدقعة في أحياء كاملة من نيويورك وشيكاغو وديترويت وسان فرانسيسكو ونيو أورليانز وغيرها من مدن الجنوب لنذكر أن هؤلاء الضحايا الذين يلبسهم واستلب إنسانيتهم مجتمع لا إنساني ما يزالون يحملون في ذواتهم اتهاماً رهيباً ضد أغنى رأسمالية في العالم * . وإلى هذا الإفقار المطلق الدائم الذي تعاني منه « البروليتاريا الدون » ، ينبغي أن نضيف بالأصل الإفقار المطلق النووي الذي يصيب الشفيرة من جراء البطالة الظرفية وانخفاض الأجور أثناء الأزمات ، الخ .

إن فرعاً مذهب الذوق من المدرسة المسماة بمدرسة « الإفقار المطلق » يبذل قصارى جهوده للبرهنة على أن هذه العبارة يمكن أن تصح حتى عندما تزيد الأجور الفعلية . ويضيق النقاش في هذه الحال في متاهات علم المعاني . فأرزومانيان يؤكد أن « الإفقار المطلق » يتجلى في زيادة شدة العمل ، وفي تزايد حوادث العمل ، وفي زيادة (١) قيمة قوة العمل ، وفي كون الأجور الفعلية (التي تزداد) تتدنى بإطراد دون تلك القيمة (٦٢) . إن « الإفقار المطلق » الذي يتأرجح في زيادة قيمة قوة العمل وفي زيادة الأجور الفعلية هو بالآخرى قسر للمنطق ، المنطق الشكلي والمنطق الجدلي على حد سواء . ويبدو لنا أنه بما لا مجال للمهارة فيه إن جميع هذه الصيغ تنطوي على إفقار نسبي ، أي إفقار لا في المعطيات المطلقة (فهناك تحسن في مستوى المعيشة من حيث المعطيات المطلقة) ، بل بالنسبة إلى الثروة الاجتماعية في مجموعها ، إلى فائض القيمة وإلى المجهود الإنتاجي الذي تبدله البروليتاريا ، الخ .

* لاحظ أليزون ديفيس أن أفراد هذه الطبقة قد ألفوا العيش على حافة التكتيات والجوع حتى أنهم باتوا لا يعرفون ما الطموح أو الرغبة في تحصيل معارف عالية . وكتب : « إن الطموح والرغبة في التقدم هما في الواقع ترف يتطلب حداً أدنى من الأمان اللادي . فلذلك لا يستطيع أن يسمح لنفسه بالتفكير في التمتع أو في التكوين للهي البعيد الذي إلا عندما يكون ضامناً للأكل والملبس لشهر القادم (٦٢) » .

وبالفعل إن ظاهرة الانقراض النسبي هي أكثر ظواهر غط الإنتاج الرأسمالي نموذجية . فزيادة معدل فائض القيمة هي في آن واحد أداة الرأسمال الأساسية في سبيل تحقيق تراكم الرأسمال وسلاحه الرئيسي للرد على الانخفاض الميلي لمعدل الربح الوسطي . وإنما في زيادة معدل فائض القيمة هذه تتجلى الطبيعة الاستغلالية للاقتصاد الرأسمالي .

إن المعطيات الواقعية تؤكد على العموم هذا الميل الى تضائل الحيز النسبي للأجور* في التنتاج الصافي الذي يخلقه العمل . ويؤكد جون ستراشي ، الذي هو مع ذلك ناقد قاسٍ (وغير منصف) لنظام ماركس الاقتصادي ، ما يلي :

« إن حصة الأجور في الدخل القومي ... كانت حوالي ٥٠٪ في زمن ماركس ؛ وقد هبطت إلى ٤٠٪ في الأعوام الأولى من القرن العشرين ؛ وحافظت على مستواها هذا حتى حوالي ١٩٣٩ ، لتعود فترتفع إلى ٥٠٪ في أواخر الحرب العالمية الثانية (بما في ذلك رواتب القوات المسلحة كما هو واجب) (٦٤) .

وإذا ما حسنا رواتب القوات المسلحة ، التي لا يمكن اعتبارها منتجة ، وجدنا نسبة مئوية قدرها ٤٧٪ في ١٩٤٩ ، وتراجعا بمقدار عدة نقاط بعد ١٩٥١ (٦٥) . والحال إن هذا الميل إلى التراجع (أو ، إذا شئت ، هذا الاستقرار المدهش لحصة العمل في الدخل القومي) لم ينجم عن السير السوي للنظام ، بل نجم عن نضال مستميت للأجراء في سبيل زيادة حصتهم . فهل يمكننا في هذه الحال أن ننكر أن الرأسمالية تظهر ميلا فطريا إلى الانقراض النسبي ، الى تقليل حصة العمل في تنتاج الصناعة الصافي ؟ يجيب السيد ستراشي : « كلا » (٦٦) . وليست هذه الحسابات ، على كل ، صحيحة كليا ، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التقوية العددية ، سواء بشكل مطلق أو نسبي ، للبروليتاريا بالنسبة لصهر ماركس ، ولبداية هذا القرن ، أو حتى للفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية . وحتى لو بقيت « حصة العمل » في الدخل القومي نفسها من حيث نسبتها المئوية ، لكانت قد نقصت أيضاً منذ اللحظة التي نعتبر فيها أن هذه الـ ٥٠٪ من الدخل القومي تنقسم لا بين ٦٠ بل بين ٨٠ أو حتى ٩٠٪ من السكان . إن الحساب الأدق عليه أن يقارن متوسط مدخول الأجير بمتوسط مدخول

* سنعالج في الفصل التالي مسألة معرفة الى أي حد يمكن اعتبار المستخدمين متبجين لفائض قيمة ، وما إذا كانت رواتبهم تدفع من جزء من فائض القيمة الذي ينتجه العمال .

الفرد ، ويدرس توجهات هذه النسبة . وليس هنالك إلا القليل من الشك في أنها قد هبطت بالنسبة لمنتصف القرن التاسع عشر ، ول بداية القرن العشرين وللاثلاثينات من هذا القرن ، في كل البلدان الرأسمالية الكبرى .

إن الميل بارز بالأصل على نحو واضح في الولايات المتحدة . واليكم نصيب الأجور من الناتج الصافي للصناعة العملية :

١٨٨٠	:	٤٨,١٪
١٨٩٠	:	٤٥,٠٪
١٨٩٩	:	٤٠,٧٪
١٩٠٩	:	٣٩,٣٪
١٩١٩	:	٤٠,٥٪
١٩٢٩	:	٣٥,٥٪
١٩٣٩	:	٣٦,٧٪
١٩٤٩	:	٣٨,٥٪
١٩٥٢	:	٣٥,٠٪ (٦٧)

واليكم هذا الجدول ، الأدق أيضاً ، عن تطور الناتج الفعلي الخام على أساس ساعة عمل واحدة وتطور الأجور الواقعية الخام الساعية ، على شكل معدلات وسطية عقلية :

مؤشر الاجرة	مؤشر الناتج	
الساعية الفعلية	الفعلي الساعى	
١٠٠	١٠٠	١٨٩١ - ١٩٠٠
١٠٢	١٢٢,٨	١٩٠١ - ١٩١٠
١٠٩,١	١٤٦,٠	١٩١١ - ١٩٢٠
١٣٧,٢	١٩٦,٤	١٩٢١ - ١٩٣٠
١٥٨	٢٣٣,٥	١٩٣١ - ١٩٤٠
٢٠٩	٢٨١,٣	١٩٤١ - ١٩٥٠
٢٩٠ ± (٦٨)	٤٥٠ ±	١٩٦٠ - ١٩٦٥

إفقار مطلق دوري للماطلين عن العمل ولغيرهم من ضحايا عملية الإنتاج الرأسمالي ؛ وإفقار نسبي عام بهذا القدر أو ذاك للبروليتاريا (أي زيادة في الأجور الفعلية هي ، على المدى الطويل ، أدنى من نمو الثروة الاجتماعية والإنتاجية الوسطية للعمل) : هذان هما قانونا التطور بالنسبة إلى الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي .

الوظيفة المزدوجة لقوة العمل

في عصر الإنتاج البضاعي الصغير تم نهائياً اقتناء أدوات العمل الأساسية من أدوات ومصادر الخ ، وباتت تتناقل من جيل إلى جيل . وهي لا تمثل ، شأنها في ذلك شأن أرض الفلاح ، وسائل إنتاج ينبغي إطفاء امتلاكها ، من الإنتاج الجاري ، بل تمثل فقط شروط وأدوات تحصيل العيش . إن تاجر الجوخ يبيع المواد الأولية للصانع الصغير ويشترى منه نتاجه المصنوع . والفرق بين هذين السعيرين لا يمثل في الواقع إلا أجرة الحرفي . وعندما يحمل المقاول الحافة ينسجون لحسابه ، فإن تكاليفه الإنتاجية تقتصر بصورة أساسية على تكاليف المواد الأولية وعلى الأجور المدفوعة . ووظيفة اليد العاملة ، التي يشترى قوة عملها ، هي بالحصص أن تضيف إلى قيمة المواد الأولية قيمة مخلوقة حديثاً ، يزيد جزء منها (القيمة المقابلة للأجور) تكاليف إنتاج المقاولين ، ويمثل جزؤها الآخر (الذي لم يتلق الشفيلة مقابله شيئاً) عملاً فائضاً ، فائض القيمة الذي يستأجر به الرأسمالي * .

لكن الأمور تتبدل مع تفتح الرأسمال الصناعي وغط الإنتاج الرأسمالي . فشراء الآلات يصبح الآن الشرط المسبق لإنتاج مخصص لسوق ينظمها قانون المزاخمة . ولشراء هذه الآلات ، لا بد من توفر رأسمال هام . والآلات لن تتناقل البنية من جيل إلى جيل ، بل لن تستخدم طوال كل حياة المقاول . ذلك أنها ستستخدم إلى حد من الشدة بحيث تصبح مهترئة مادياً بعد حقبة من الزمن . ولن يمضي وقت طويل قبل أن يكون مزاحون آخرون قد بنوا آلات أحدث ، ومنتجة بشمن أرخص ، فيصبح اقتناؤها واجباً حتى يمكن للمقاول الاستمرار في المزاخمة . وهكذا فإن الآلات القديمة

* من هنا يصبح منطقياً أن يرجع كلاسيكيو الاقتصاد السياسي الأوائل ، ولا سيما آدم سميث ، قيمة البضائع إلى مداخل المنتجين والملاكين وحدهما ، وأن ينسوا ذلك الجزء من القيمة الذي يُميد إنتاج قسط من قيمة أدوات العمل .

ستعرف اهتراء معنوياً قبل اهترائها المادي الصرف . وهذا لأن المقاول الرأسمالي ، بخلاف المنتج البضاعي الصغير ، لا يعتبرها البتة مجرد أداة لكسب العيش ، بل يعتبرها رأسمالاً يسمح بركم فائض القيمة .

إذن فالرأسمال المدفوع في شراء الآلات يجب أن يتم اطفأؤه في فترة محددة من الزمن ، وإلا فلن يكون الرأسمالي قادراً على اللحاق بالتقدم التقني وعلى اقتناء آلات أحدث . ويقدر اليوم في الولايات المتحدة ان الآلة - الأداة تهترئ مادياً بعد ١٠ سنين ؛ بيد انها تكون قد اهترأت معنوياً في مدى ٧ سنين ؛ ولا يعود هناك مناص من استبدالها بآلة أحدث^(١٩) . إذن ينبغي على الرأسمالي أن يكون قد أطفأ قيمة آلاته ، أي الرأسمال الذي دفعه في شرائها ، في مدى ٧ سنين . وهذا الاطفاء لا يمكن أن يتم إلا بطريقة واحدة : عن طريق تحويل قسط من قيمة وسائل الإنتاج التي يتم بها إنتاج البضاعة ، إلى كل بضاعة منتجة .

على هذا فإن قوة العمل تؤدي مهمة مزدوجة من وجهة نظر الرأسمالي : انها تحافظ على قيمة وسائل الإنتاج المستخدمة في الإنتاج ، وتخلق قيمة جديدة . ولما كان أحد أجزاء هذه القيمة الجديدة يمثل القيمة المقابلة للأجرة التي هي رأسمال يسلفه الرأسمالي ، لذا يمكننا القول إن قوة العمل تحافظ على كل قيمة الرأسمال الموجود وتخلق كل القيمة الجديدة التي يستأجرها الرأسماليون .

إن كل صناعي يدرك هذه الحقيقة تمام الإدراك . وهو يحاول أن يخفض إلى أقصى حد الزمن الذي تبقى فيه منشآته غير مستعملة . إن كل يوم ، كل ساعة لا تستخدم فيها الآلة للإنتاج ، هما يوم وساعة تهترئ فيها فيزيائياً ، وعلى الأخص معنوياً ، من دون أن تحافظ قوة العمل على قسط مناظر من قيمتها . وهذا ما يجعل العديد من المشاريع تلجأ إلى عمل الورديات المتواصل طوال ٢٤ ساعة في اليوم .

إن الرأسمالي الذي يفتح مشروعاً صناعياً مضطراً إلى أن يقسم رأسماله إلى قسمين مختلفين : قسم لاقتناء الآلات والمباني والمواد الأولية والمنتجات المساعدة الخ . وهذا القسم من الرأسمال يحافظ على قيمته أثناء عملية الإنتاج بإدخاله في قيمة المنتجات المصنوعة . ولهذا السبب يسمى بالرأسمال الثابت . والقسم الثاني من الرأسمال يجب أن يستخدم في شراء قوة العمل . وهذا الرأسمال هو الذي يضاف إليه فائض القيمة المنتج من قبل العمال . ولهذا يسمى بالرأسمال المتغير . والنسبة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير تسمى بالتركيب العضوي للرأسمال . فكلما كان مشروع أو قطاع

صناعي أو بلد من البلدان متقدماً ، كان التركيب العضوي للرأس المال مرتفعاً ، أي ازداد ذلك الجزء من الرأس المال الكلي الذي يتفق في شراء الآلات والمواد الأولية .

إن النتائج الذي تخلفه قوة العمل حديثاً يوزع بين أبواب العمل والعمال تبعاً للنسبة بين فائض القيمة والأجور . وهذه النسبة تسمى بمعدل فائض القيمة : وهي تدل على درجة استغلال الطبقة العاملة . فكلما كان هذا المعدل أكبر ، كان أكبر أيضاً ذلك الجزء من القيمة الجديدة التي تخلفها قوة العمل ، الذي يستأجر به الرأسمالي . إذن فهذا المعدل هم العمال أنفسهم إلى أقصى الحدود .

لكنه لا يهم البتة رب العمل . فهذا الأخير يهتم على العكس بتقنيـع علاقة الاستغلال المحددة الواضحة هذه التي تختفي وراء تبادل قوة العمل والأجرة . إن ما هم الرأسمالي هو العلاقة بين كتلة فائض القيمة التي تدرها عليه صفقته وبين مجموع رأسماله المسلف ؛ أفلم يوظف مجموع هذا الرأس مال بهدف تحقيق الربح من ورائه ؟

إن شراء الآلات ليس بالنسبة إلى الرأسمالي « نفقة منتجة » إلا بقدر ما تقل الربح ، الرساميل المسلفة لهذا الغرض ، تماماً شأن الرساميل المسلفة لشراء قوة العمل . وإلا فإنه لن يشتري آلة واحدة . إنه يعتبر إذن أن كتلة فائض القيمة التي ينتجها مشروعها إنما يدرها عليه مجموع رأسماله . وتسمى هذه النسبة بمعدل الربح .

إذا رمزنا للرأس مال الثابت بـ « ث » وللرأس مال المتغير بـ « م » ، وفائض القيمة بـ « ف » ، حصلنا إذن على المعادلات التالية :

$$\frac{\text{ث}}{\text{م}} = \text{التركيب العضوي للرأس مال}$$

$$\frac{\text{ف}}{\text{م}} = \text{معدل فائض القيمة}$$

$$\frac{\text{ف}}{\text{ث+م}} = \text{معدل الربح}$$

تساوي معدل الربح في المجتمع ما قبل الرأسمالي

في الإنتاج البضاعي الصغير ، يعرض نوعان من البضائع في السوق : كتلة من السلع ذات الأهمية الحيوية تخص منتجين يعملون بوسائلهم الإنتاجية الخاصة (حرفيون)

وفلاحون) ويفقون بالتالي خارج دائرة عمل الرأسمال ؛ وجملة من المنتجات الكيماوية ومن المنتجات النادرة الأجنبية الصنع يستوردها الرأسمال البضاعي . وفي الأحوال العادية تباع المنتجات ذات الضرورة الحيوية بقيمتها التبادلية (التي تحددها كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها) ، وقباج المنتجات الكيماوية بأسعار احتكارية ، أي فوق قيمتها ، فيحقق التجار بذلك تحويل قيمة لصالحهم على حساب المنتجين والزبائن* .

وحق يمكن لماتين الدارقين من البضائع أن تظلا منفصلتين إحداهما عن الأخرى ، فلا بد من توفر شرطين . ينبغي ، من جهة أولى ، ألا يكون للرأسمال منفذ إلى دائرة الانتاج ، وذلك لأسباب اقتصادية (استقرار وإشباع طبيعي لمجالات التصريف) واجتماعية (تشريع يحدد شروط الدخول إلى فرع حرفي) . وينبغي ، من جهة ثانية ، أن تسمح ندرة رؤوس الأموال النسبية ' ووفرة مجالات التصريف النسبية ' بإنشاء مجموعة احتكارات متوازية في دائرة تجارة المنتجات الكيماوية . ولقد توفر الشرط الأول في الواقع حتى نهاية القرون الوسطى . وبدءاً من القرن السادس عشر دخلت الصناعة العملية والصناعة المنزلية في مزاحمة متزايدة مع الصناعة الحرفية ، لكن إنما يعد انتصار المصنع الكبير أنتج المشروع الصناعي الرأسمالي القسم الأعظم من سلع الاستهلاك الجاري ، وحدد بالتالي قيمة هذه السلع .

ولست كذلك هي الحال بالنسبة إلى ثاني هذين الشرطين . فنذ مطلع القرن الرابع عشر شرع الرأسمال العامل في التجارة الدولية في أوروبا الغربية بتجاوز حدود مجالات التصريف الموجودة. ففي حين كانت المشاريع المغامرة والنائية (التجارة البرية مع الهند والصين) ما تزال تدور أرباح أيام زمان الاحتكارية الطائفة ، أدت

* كانت الأسعار الفئائية في أوروبا القروسطية ثابتة بوجه عام في المدن ولا تترك هوامش واسعة للربح ، إلا عندما تكون أسعار الشراء أدنى من القيمة ، كما كانت الحال لمدة طويلة من الزمن بالنسبة إلى مشتريات المائس(المائس عبارة عن شبه معاهدة تجارية بين عدة مدن أوروبية في القرن الرابع عشر - الترجمة) . وفي امبراطورية الاسلام حيث لم يكن ثبات الأسعار هذا علماً وحيث كانت تجارة القمع ذات طابع رأسمالي أوضح ، كان تناوب اللوامم الجيدة والسئبة يسبب تقلبات عنيفة في الأسعار (والأرباح) . وإليك أسعار القمح في بغداد بالفرنك - جرمينال لكل قنطار متري وعلى أساس للسجلات الوسطية السنوية : في ٩٦٠ : ٢٩٠٠٤ ف ؛ في ٩٧٠ : ١٢٠١٠ ف ؛ في ٩٩٣ : ١٦٣٠٢٠ ف ؛ في ١٠٢٥ : ٩٦٠٨١ ف ؛ في ١٠٨٣ : ٤٠٨٤ ف (٧٠) .

المزاحمة الوحشية ، في ما يسميه روبر لوبيز « الدائرة الداخلية » للتجارة الدولية في ذلك العصر ، والتي كانت تشمل مجموع أوروبا والشرق الأدنى ، أدت إلى زيادة أسعار الشراء من المصدر من جهة أولى ، وإلى تخفيض كبير في أسعار المبيع وبالتالي في الأرباح من جهة ثانية^(٧١) .

وبعد أن كان اليزنطيون أولاً ثم البنادقة قد تمتعوا باحتكارات حقيقية في مجال مبيع الحرير وبعض البهارات ، بات الجنويون والقشتاليون وفيما بعد الفرنسيون والألمان يساهمون على قدم المساواة في هذه التجارة . وبينما كان المملوك من صناع وتجار الجوخ الفنلنديين قد احتكروا تجارة الجوخ ، حطم الإيطاليون والبلجيكيون والانكليز والفرنسيون والألمان هذا الاحتكار منذ القرن الرابع عشر . وبعد أن كان الهانسن الألماني قد احتكر تجارة الرنكة وخشب وقح البلطيق ، ظهر تجار انكليز وفلانديون وبخاصة هولنديون ما لبثوا أن قوضوا هذه الاحتكارات سريراً^(٧٢) .

إذن فالقرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر يتميزان بمد وجزر واسعين في رؤوس الأموال البضاعية حطاً الحواجز الاحتكارية الموروثة عن العصور السابقة . عمليات المد هذه في رؤوس الأموال توجه هذه الأخيرة نحو القطاعات التي تكون فيها الأسعار والأرباح على أعلى ما تكون . وهكذا يحدث تساوي لمعدل الربح التجاري ، وتكون معدل وسطى للربح يقدره لوبيز بـ ٧ إلى ١٢ ٪ . وإذا كان توسع الأرباح المبالغ الذي رافقته ثورة القرن السادس عشر التجارية قد استمر قرناً من الزمن على الأقل ، فإن المزاحمة التجارية سرعان ما حطمت الاحتكارات الأسبانية والبرتغالية ، واستمر تساوي أسعار وأرباح المنتجات الكيميائية على نطاق أوسع بكثير في أكبر مراكز المستودعات والتجارة في العالم الحديث : آنتويرب ، أمستردام ، لندن ، البندقية ، هامبورغ ، برودو ، إلخ * .

* سام بيت ولسون من آوغسبرغ في قول الحق البرتغالية على الهند في عام ١٥٠٥ ، ومول حمة أخرى ، نصف تجارية ونصف عسكرية ، على فنزويلا في عام ١٥٢٧ . ولهم بتجارة البهارات بين لشبونة وآنتويرب وألمانيا الجنوبية ، وكان شريكاً في استثمار مناجم القضة ولقنحاس في التيول والمجر ، وملك مؤسسات تجارية في مدن ألمانيا وإيطاليا وسويسرا الرئيسية (٧٣) . وللقنصاب ، دخل وأعماله إلى جميع الدوائر التي كانت تدور ربحاً موقفاً .

تساوي معدل الربح في غط الانتاج الرأسمالي

تطراً ظاهرة ماثلة مع تفتح غط الانتاج الرأسمالي . فعندما يفتح قطاع انتاجي جديد ، تجازف فيه رؤوس الاموال في البداية باحتراس . فالبناء الاوائل للأفران الميكانيكية كانوا يصنعون صناعات نسيج ويستثمرون في غالب الاحيان في بناء آلاتهم الخاصة . ورؤوس الاموال تشرع بالتدفق إلى فرع محدد فقط بدءاً من اللحظة التي تصبح فيها الارباح مرتفعة فيه . وهكذا ، خلال الاعوام ١٨٢٠ - ١٨٣٠ ، وعندما زاد الطلب على الآلات الناصجة باطراد ، بنيت في بريطانيا مصانع مستقلة كبيرة للانشاءات الميكانيكية^(٧٤) .

وكذلك عندما ارتفعت أسعار القهوة ارتفاعاً سريعاً مطرداً في أوروبا المتحررة من الحصار القاري بعد الحروب النابوليونية ، وفي الوقت الذي تدهورت فيه أسعار سكر القصب بفعل مزاحمة سكر الشمندر ، شرعت مزارع كثيرة في جباوا وكوبا وهاييتي وسان دومينغو باستبدال مزروعاتها من قصب السكر بزراعة القهوة . ومنذ عام ١٨٢٣ حدث انهيار في الأسعار والأرباح ، وتساوى معدل الربح بين القهوة وقصب السكر^(٧٥) .

ان أول اخصائي في اسمنت بورتلاند في المانيا ، السيد بلايباترو ، بقي طوال عشر سنين الشخص الوحيد الذي يستثمر هذا الفرع . وإنما بعد طفرة ١٨٦٢-١٨٦٤ وخمسة ربح قدره ٢٥٪ على كل طنة ، تدفقت رؤوس أموال أخرى وخفضت الأسعار^(٧٦) .

ان تساوي معدل الربح في غط الانتاج الرأسمالي ينبجم اذن عن مد وجزر رؤوس الأموال ، التي تدفق نحو القطاعات التي تكون فيها الأرباح أعلى من المتوسط وتهجر القطاعات التي تكون فيها الأرباح متدنية . وجزر رؤوس الأموال يخفض الانتاج ، ويخلق ندرة في البضائع في فرع محدد ، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع الاسعار والارباح فيه . وبالمقابل يسبب تدفق رؤوس الاموال في قطاعات أخرى مزاحمة حادة، ويؤدي إلى انخفاض الأسعار والأرباح فيها . وهكذا يتم التوصل إلى معدل وسطي للأرباح في مجموع القطاعات ، بنتيجة توازن رؤوس الأموال والبضائع .

في الانتاج البضاعي الصغير يبيع المنتجون بضاعتهم عادة بقيمتها الخاصة (وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها) . وفي الانتاج الرأسمالي أيضاً تلك البضائع قيمة

خاصة . وهي تتألف من قيمة محفوظة من قبل قوة العمل ، أي قيمة الرأسمال الثابت المتفق في إنتاج تلك البضائع ، ومن قيمة مخلوقة حديثاً من قبل قوة العمل (الرأسمال المتغير + فائض القيمة) . ويمكننا أن نرمز بيانياً إلى قيمة كل بضاعة رأسمالية بالصيغة ث + م + ف .

لنفترض أن هناك ثلاثة منشآت من قطاعات صناعية مختلفة : أ ، ب ، ج . ولنفترض أن أ هو مصنع للمعجنات الغذائية ، يستخدم نسبياً القليل من الآلات والكثير من اليد العاملة ؛ وأن ب مصنع للنسيج يستخدم المزيد من الآلات ؛ وأن ج مصنع للانشاءات الميكانيكية يستخدم الآلات أكثر مما يستخدمها أ و ب . وعلى هذا الأساس يكون لدينا تركيب عضوي للرأسمال أعلى في ب منه في أ ، وأعلى في ج منه في أ و ب .

ولنفترض الآن ان هنالك متوسطاً معيناً لمستوى إنتاجية العمل وكثافته وان معدل فائض القيمة مماثل في المصانع الثلاثة ومقداره ١٠٠٪ . في هذه الحال فإن قيمة إنتاج هذه المصانع الثلاثة يمكن أن تقدم لنا الجدول التالي : (كل وحدة تمثل على سبيل المثال ١٠٠٠ فرنك) .

$$أ : ٣٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٥٠٠٠$$

$$\frac{ف}{م} = ١٠٠\% = \frac{ف}{ث + م} = \frac{١٠٠٠}{٤٠٠٠} = ٢٥\%$$

$$ب : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠$$

$$\frac{ف}{م} = ١٠٠\% = \frac{ف}{ث + م} = \frac{١٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٢٠\%$$

$$ج : ٥٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٧٠٠٠$$

$$\frac{ف}{م} = ١٠٠\% = \frac{ف}{ث + م} = \frac{١٠٠٠}{٦٠٠٠} = ١٦,٦\%$$

* هذا الجدول ، مستوحى مباشرة من الجدول التي يستعملها ماركس في « الرأسمال » .
وهذه الجدول ، من الناحية التقنية ، ليست صحيحة تماماً ، بما أنها تحسب معدل ←

إذن فمعدل الربح هو على أدنى ما يكون في القطاع الذي يكون فيه التكوين العضوي للرأسمال على أعلى ما يكون. وهذا مفهوم، ما دام الرأسمال المتغير هو وحده الذي ينتج فائض القيمة. لكن الرأسمالين، كما رأينا، يهتمون فقط بمعدل الربح الذي يدره مجموع رأسمالهم. إذن فسوف تدفق رؤوس الاموال نحو القطاعات التي يكون فيها التركيب العضوي للرأسمال على أدنى ما يكون، والتي يكون فيها معدل الربح على أعلى ما يكون. ومن يقل تدفق رؤوس الاموال، يقل مزاحة حادة وتوسع في استخدام الآلات وعقلنة للعمل. لكن هذه التحولات تقضي بالضبط إلى زيادة التركيب العضوي للرأسمال، ومن يقلل زيادة التركيب العضوي للرأسمال يقل انخفاض معدل الربح. إذن فمد رؤوس الاموال وجزرها يميلان إلى تحقيق المساواة في معدلات الربح في مختلف الدوائر عن طريق تعديل التركيب العضوي لرأسمالها بتبعية المزاحة.

سعر الانتاج وقيمة البضائع

هل يعني هذا انه لا بد أن تسبق فعلاً تسوية التركيب العضوي للرأسمال في قطاعات صناعية مختلفة تساوي معدل الربح؟ بالمره. لنعد مرة اخرى إلى المصانع الثلاثة أ، ب، ج، المثلة لثلاثة قطاعات صناعية متمايزة. إن الفروق في التركيب العضوي للرأسمال بين هذه المصانع تتجاوب بالاهمال مع فروق في انتاجية العمل، بالنظر إلى أن هذه الانتاجية يمكن أن تعتبر متناسبة بهذا القدر أو ذاك مع التركيب العضوي للرأسمال.

لنفترض ان المصنع ب، بتركيبه العضوي للرأسمال $\frac{4000}{1000}$ ، يمثل بدقه

المعدل الوسطي لانتاجية العمل في عصر معين وفي بلد معين. وفي هذه الحال يعمل المصنع أ، الذي تقل إنتاجية العمل فيه عن انتاجية العمل في المصنع ب، في مستوى

→ الربح على رأس الجاري (بالنسبة المئوية إلى الانتاج الجاري) بينما يحسبه الرأسماليون على أساس مخزون الرساميل الموظفة. وقد أصبح هذا التمييز بين « الجاري » و« المخزون » دارجاً في تقنيات الاقتصاد الاجمالي المعاصرة؛ وقد يمر تجاهله إلى أخطاء خطيرة. بيد أنه يكفي تصور مشروع صناعي مضطرب في كل عام إلى تجديد مجموع رأسماله الموظف، حتى نمرد هذه الأمثلة فتصبح صحيحة تقنياً.

أدنى من الشروط الوسطية للانتاجية . وهو من وجهة النظر الاجتماعية ، يبسر في العمل (تماماً كما أن الحائك الأبطأ مما ينبغي يبذر في العمل في الإنتاج البضاعي الصغير) . وبالمقابل فإن المصنع ج ، الذي تفوق إنتاجية عمله إنتاجية عمل المصنع ب ، يقتصد في العمل البشري من وجهة النظر الاجتماعية .

والحال ان كمية العمل الضروري اجتماعياً - أي الضروري في الشروط الوسطية للانتاجية - هي التي تحدد القيمة الاجتماعية لبضاعة ما . إذن فالقيمة الاجتماعية لإنتاج المصنع أ ستكون أدنى من كمية العمل المنفقة فعلاً لإنتاج تلك البضائع ، أدنى من قيمتها الفردية . والقيمة الاجتماعية لإنتاج المصنع ج ستكون أعلى من كمية العمل المنفقة فعلاً لإنتاج تلك البضائع . إذن فعبر تراسم رؤوس الأموال والبضائع يحدث تحويل للقيمة ولفائض القيمة من القطاعات المنخفضة الإنتاجية إلى القطاعات المرتفعة الانتاجية .

لكن لا يمكن أن يتحول إلا ما هو موجود . فالقيمة الإجمالية لشئ البضائع لا يمكن أن تتجاوز القيمة الإجمالية المحفوظة والمخلوقة حديثاً أثناء انتاجها . وإنما في توزيع فائض القيمة بين مختلف القطاعات يتم تحويل القيمة هذا بواسطة تساوي معدل الربح . ففي المثال الذي اختارناه ، كانت الكتلة الاجالية لفائض القيمة ٣٠٠٠ . وكانت الكتلة الاجالية لرؤوس الأموال المسلفة (٤٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ٦٠٠٠) ١٥٠٠٠ .

إذن فالمعدل الوسطي للربح الاجتماعي يكون $\frac{3000}{15000}$ أي ٢٠٪ . وسيكون السعر الذي ستحققه البضائع أ ، ب ، ج في السوق :

$$أ : ٣٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ٨٠٠ ف = ٤٨٠٠ = \frac{ف}{ث+م} = \frac{٨٠٠}{٤٠٠٠} = ٢٠\%$$

$$ب : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ف = ٦٠٠٠ = \frac{ف}{ث+م} = \frac{١٠٠٠}{٥٠٠٠} = ٢٠\%$$

$$ج : ٥٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٢٠٠ ف = ٧٢٠٠ = \frac{ف}{ث+م} = \frac{١٢٠٠}{٦٠٠٠} = ٢٠\%$$

ويسمى سعر الانتاج هذا السعر الذي ستحرزه البضائع في السوق الرأسمالية ، والذي يتألف من الرأسمال المسلف لإنتاجها مضافاً إليه ذلك الرأسمال المتضاعف بمعدل الربح الوسطي . وتكون هذه الأسعار في الشروط العادية للمزاحة يعني أن كل رأسمال يستأثر بحصة من فائض القيمة الإجمالي المنتج من قبل المجتمع ، جزء يساوي ذلك الجزء من الرأسمال الاجتماعي الإجمالي الذي يمثل الرأسمال المذكور .

إذا كان من الممكن لتكوين أسعار الإنتاج أن يقود هذه الأخيرة إلى التفتير بصورة كبيرة بالنسبة إلى القيمة الفردية للبضائع ، إلا أنه لا يعني البتة مخالفة لقانون القيمة . وهو ليس إلا التطبيق الخاص لهذا القانون على مجتمع يسيطره الربح ، وينتج في شروط المزاحة ، ومستويات إنتاجية في تقلب دائم . وإنما بالضبط عبر المزاحة يتقرر ما إذا كانت كمية العمل المتجسدة في بضاعة ما تمثل كمية ضرورية اجتماعياً أو لا . وإذا كان جزء من فائض القيمة المنتج في القطاعات الصناعية الضعيفة في تركيب رأسمالها المضوي يُجر إلى القطاعات الصناعية ذات التركيب المضوي المرتفع ، عبر حركة تراحم رؤوس الأموال وتساوي معدلات الربح ، فهذه واقعة تتجارب مع تبذير العمل الاجتماعي الذي يحدث في القطاعات الأولى. ذلك أن قسماً من العمل البشري الذي أنفق فيها قد أنفق بلا جدوى من وجهة النظر الاجتماعية ، ولن يعرض عنه بالتالي معادل في التبادل * .

إن مفعول « قانون العرض والطلب » المشهور ليس إلا تمثيلاً لقانون القيمة عنه . فعندما يتجاوز العرض الطلب بالنسبة إلى بضاعة معينة ، فهذا يعني أنه قد أنفق إجمالاً على إنتاج البضاعة المذكورة عمل بشري أكثر مما هو ضروري اجتماعياً في ذلك العصر . وأذن ذلك يهبط سعر السوق الإجمالي إلى ما دون سعر الانتاج .

وعلى العكس ، عندما يكون العرض أدنى من الطلب ، فهذا يعني أنه قد أنفق على إنتاج البضاعة المذكورة عمل بشري أقل مما هو ضروري اجتماعياً ؛ وسوف يصعد أذن ذلك سعر السوق إلى ما فوق سعر الانتاج .

* أكد عدد لا يحصى من المؤلفين أن ماركس ، بعد أن تبني نظرية القيمة - العمل في المجلد الأول من « الرأسمال » ، قد اضطر إلى إعادة النظر ضمناً في هذه النظرية عندما حاول فيما بعد ، في المجلد الثالث ، أن يحل محل آلية الاقتصاد الرأسمالي . وقد اتضح الآن ، بعد نشر « أسس نقد الاقتصاد السيلي » ، أن ماركس صاغ نظرية أسعار الانتاج منذ ١٨٥٨ ، أي حتى قبل أن يحرق المجلد الأول (٧٧) ١

عندما تهبط أسعار السوق ، تهبط الأرباح . ويتلأم الرأسماليون مع الموقف بتحسينهم إنتاجية العمل الوسطية (بتخفيض أسعار الكلفة) ، الشيء الذي يقضي المنشآت ذات الانتاجية المنخفضة دون المتوسط بكثير ، ويعيد العرض إلى مستوى الطلب (الذي يمكن بالأصل أن يزيد عندما تهبط أسعار السوق جدياً) . وعندما ترتفع أسعار السوق ، تجتذب الأرباح المرتفعة الراسمائل إلى القطاع ، ويزيد الانتاج إلى أن يتجاوز العرض الطلب وتشرع الأسعار بالهبوط . إن حركة المزامنة وتأرجحات أسعار السوق حول قيمة البضائع (أسعار انتاجها) ، تمثل الآلية الوحيدة التي يتناغم بها الرأسماليون الفرديون مع الحاجات الاجتماعية في مجتمع قوضوي يلتج لسوق عشواء . لكن مفعول « قانون العرض والطلب » يفسر فقط تأرجحات الأسعار ؛ ولا يحدد البتة المحور الذي تتم حوله هذه التآرجحات ، والذي يظل محمداً بما ينطق من عمل في انتاج البضائع .

إن تساوي معدل الربح وتوزيع الراسمائل والموارد بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، تبعاً للحاجات التي تتجلى في السوق ، لا يمكن أن يتأ بصورة كلاسيكية إلا إذا كانت هناك شروط مزامنة كاملة مثلى على جميع المستويات ، بين الشراء ، وبين الباعة ، وبين الشراء والباعة * . ومثل هذه المزامنة المثلى لم توجد قط ؛ ولهذا شهدنا في عصر الرأسمالية الأولى ما يقارب تساوياً كهذا ، بالنظر إلى أن القطاعات الاحتكارية ونصف الاحتكارية كانت ما تزال باقية كمخلفات من المصور السابقة . وفيما بعد ، عندما انتقل نمط الانتاج الرأسمالي نفسه إلى مرحلة الاحتكارات ، اتخذ تساوي معدل الربح شكلاً جديداً وخاصةً ** .

* هذا الشرط الأخير مستبعد بالأصل من قبل مؤسسات نمط الانتاج الرأسمالي بالنسبة إلى ملاك قوة العمل .

** إن مشكلة تحول القيمة إلى سعر بكامل جوانبها قد تم البحث فيها بالتفصيل ، بواسطة حسابات دقيقة ، من قبل ثالاليا موسكوفسكا في كتابها : « نظام ماركس : مساهمة في عرض بنيته » ، الذي صدر عام ١٩٢٩ ولم يكن له صدى يذكر خارج ألمانيا . وسوف نمود ، في طبعة جديدة لكتابنا هذا ، بصورة تقييمية وتقديرية في آن واحد ، إلى اسهام ثالاليا موسكوفسكا هذا في تطوير النظرية الاقتصادية للماركسية .

تمركز الرأسمال وتركزونه

إن تساوي معدل الربح يعطي الأفضلية للمنشآت الرأسمالية التي تملك أعلى درجة من الانتاجية . وهو يفعل مفعوله على حساب المنشآت التي تعمل بتكاليف إنتاجية أعلى من أسعار الانتاج الوسطية . والحال ان تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة إنتاجية العمل يعنيان قبل كل شيء تحسين وزيادة وسائل الانتاج ، واستبدال العمل الحلي (اليد العاملة) بالعمل الميت (أدوات العمل التي ليست سوى بلورة للعمل غير المدفوع) . إذن فالمنشآت المجهزة بأفضل الآلات ، والمتنعة بأعلى تركيب عضوي للرأسمال ، هي التي ستقتصر في المزاخمة الرأسمالية .

وكان المغاير الرأسمالي مدفوعاً نحو فتوحات جديدة بضغط الآلة نفسها . كان عليه أن يقف بعلو مزاحمه فيما يتعلق بتخفيض الأسعار ؛ وكان هذا حافزاً دائماً ليزيد سعة إنتاجه وليتجهز في الوقت نفسه بالآلات عسنة كان انتاجها لا يتوقف في هذه الأثناء . ولا ريب في أنه كان هناك حجم أمثل لا يمكن لأي منشأة أن تمتد إلى ما وراءه بدون أن تفقد فعاليتها الانتاجية ، وهذا حتى عندما كانت الثورة الصناعية في أوجها . لكن لما كان هذا الحجم الأمثل يتضخم بسرعة كبيرة ، لذا فقد كان المغاولون في غالبيتهم العظمى يميدين جداً عن تجاوزه على أغلب الظن ويبدلون قصارى جهدهم لبلوغه (٧٨) .

كلما تقدم وتحسن استخدام الآلات ، ارتفع التركيب العضوي للرأسمال الضروري لقدرة المنشأة على در الربح الوسطي . وينمو بالنسبة نفسها الرأسمال الوسطي الضروري للقدرة على إنشاء مشروع جديد قادر على در هذا الربح الوسطي . وينجم عن ذلك ان حجم المنشآت الوسطي يزيد أيضاً في كل فرع صناعي . وستكون أكثر المنشآت قابلية للانتصار في المزاخمة هي المنشآت التي تتمتع بتركيب عضوي للرأسمال يفوق الحد المتوسط ، والتي تملك أوسع الاحتياطي والأموال السير بأكثر سرعة على طريق التقدم التقني . والجدول التالي هو مثال من ألف عن الأهمية المتعاظمة للتوظيفات ، وبالتالي للتقدم التقني ، حسب أهمية المنشآت في المانيا الغربية :

التوظيفات على أساس نسبتها المثوية من رقم الأعمال لعام ١٩٥٥ (٧٩) :

مشاريع تضم من :	الصناعة الكياوية	الانشاء الميكانيكي	الانشاء الكهربائي	الصناعة النسيجية
١ إلى ٤٩ أجيراً	٣,٤ ٪	١,٥ ٪	-	-
٥٠ إلى ١٩٩ أجيراً	٣,٨ ٪	٥,٥ ٪	٥,٧ ٪	٤,٢ ٪
٢٠٠ إلى ٩٩٩ أجيراً	٤,٧ ٪	٦,٠ ٪	٦,١ ٪	٤,٣ ٪
أكثر من ١٠٠٠ أجير	١٣,٦ ٪	٨,٢ ٪	٧,١ ٪	٤,٨ ٪

إذن فتطور غط الإنتاج الرأسمالي يفرض بالضرورة إلى تركز الرأسمال وتركزومه .
فبحجم المنشآت الوسطي يكبر بلا انقطاع ؛ وعدد مرتفع من المنشآت الصغيرة يغلب على أمره في المزاخمة من قبل عدد ضئيل من منشآت كبيرة تتحكم بقسم متاعظم من الرأسمال والعمل والأموال والإنتاج في قطاعات صناعية بكاملها . وإن بضع منشآت كبيرة تتركز اليوم وسائل إنتاج وعدداً من الأجراء كانوا موزعين في الماضي على عشرات ، بله على مئات المامل .

في المزاخمة تسحق المنشآت الكبيرة الصغيرة . فهذه الأخيرة تلتج بأسعار أعلى مما ينبغي ، ولا تعود تستطيع تصريف بضائعها ببيع ، وتُفلس . وفي فترات الأزمة والكساد الاقتصادي ، يصب هذا الانهيار المنشآت الصغيرة بالثبات وبالألاف . وهكذا تتابع المزاخمة الرأسمالية عملية المصادرة التي كانت وراء نشأة غط الإنتاج الرأسمالي . لكن بدلاً من أن يكون المنتجون المستقلون هم ضحاياها الرئيسيين ، يصبح الآن الرأسماليون أنفسهم عرضة لها . إن تاريخ الرأسمال هو تاريخ تدمير ملكية العدد الكبير لصالح ملكية أقلية لا يفي تعدادها يتضاءل باطراد * .

إلامّ يصير القائلون الرأسماليون المسحوقون في المزاخمة ؟ أنهم يخسرون ملكية رأسمالهم ، إما مباشرة عن طريق الإفلاس ، وإما عن طريق استيلاء الرأسماليين الكبار على ملكيتهم كلياً أو جزئياً . وفي أحسن الأحوال يبقى الرأسماليون الذين خسروا ملكيتهم على هذا النحو مدراء أجراء لمنشآتهم ، وإلا فيصبحون وكلاء صفاراً أو فنيين . وإذا كانت منشآتهم بالأصل صغيرة جداً ، وإذا ما انقطعت صلاتهم بعالم الأعمال بسرعة ، فقد يصبحون مجرد عمال أو مستخدمين . إنه تحول الطبقات

* انظر بعض الأرقام في الفصلين السابع والثاني عشر .

المتوسطة الى بروتيتاريا* ، تحولهم من ملاك رأسمال الى مجرد ملاك قوة عمل . وهذا التطور يؤكده الجدول التالي المتعلق بالولايات المتحدة وألمانيا الغربية :

تطور البنية الطبقية في الولايات المتحدة
(على أساس % من السكان العاملين) (٨٠)

العام	مقاولون من كل نوع	اجراء من كل نوع**
١٨٨٠	٣٦,٩	٦٢
١٨٩٠	٣٣,٨	٦٥
١٩٠٠	٣٠,٨	٦٧,٩
١٩١٠	٢٦,٣	٧١,٩
١٩٢٠	٢٣,٥	٧٣,٩
١٩٣٠	٢٠,٣	٧٦,٨
١٩٣٩	١٨,٨	٧٨,٢
١٩٥٠	١٧,١	٧٩,٨
١٩٦٠	١٤,٠	٨٤,٢
١٩٦٥	١٢,٤	٨٦,٣

* هكذا ينبغي ان نفهم الدلالة العلمية لهذه العبارة التي لا تعني بالضرورة الإفقار بمعنى انخفاض مستوى الحياة .

** هذه الصيغة بدقيق العبارة ليست صحيحة كل الصحة، ذلك ان فتقولا اجراء ذوي الرواتب يشتمل على عدد معين من المدراء والمهندسين وكبار الموظفين ، الخ ، الذين ينتمون بالأحرى ، وبالرغم من نعت استقدماتهم ، الى البروجوازية من حيث نعت حياتهم ووسطهم الاجتماعي ووظيفتهم الاجتماعية المحددة الخ .

تطور البنية الطبقية في ألمانيا*
(على أساس % من السكان العاملين) (٨١)

المستقلون (بما فيهم المساعدون المنتمون الى العائلة)	الاجراء وفوو الرواتب	العام
٤٨,٢	٥٧,٢	١٨٨٢
٣٩,١	٦٠,٩	١٨٩٥
٣٥,٠	٦٥,٠	١٩٠٧
٣١,٢	٦٨,٨	١٩٢٥
٢٩,٩	٧٠,١	١٩٣٣
٢٨,٦	٧١,٤	١٩٣٩
٢٦,٤	٧٣,٦	١٩٥٠
٢٤,٨	٧٥,٢	١٩٥٦
١٩,٤	٨٠,٦	١٩٦٧

وكذلك كان الاجراء في فرنسا يثقلون بالنسبة الى السكان العاملين ٤٧٪ في ١٩٠٦ ،
٥٤,٣٪ في ١٩٢١ ، ٥٧,٦٪ في ١٩٣١ ، ٦٥٪ في ١٩٥٣ ، و ٧٥٪ في ١٩٦٧ .
وعندما لا يكون تدمير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وبخاصة المنشآت الحرفية ،
متوافقاً بانطلاقة عامة للصناعة تخلق حاجات جديدة الى اليد العاملة ، فإن الملاك
القدامى لوسائل الانتاج الذين جردتهم المزاومة من ملكيتهم لا يتحولون الى اجراء ،
إنما يطردون كلياً خارج سيورة الإنتاج . انهم لا يتحولون إلى بروتلياريا ، بل
يصبحون فقراء معدمين . وهذا ماحدث مثلاً في فيجر الرأسمالية الصناعية في أوروبا
الغربية ، وفيما بعد في البلدان المتأخرة التي دخلت إليها البضائع الرأسمالية بكيات
وفيرة . وثمة ظاهرة مماثلة تتكرر باستمرار على نطاق أضيق .

* الأرقام تشمل كل ألمانيا حتى عام ١٩٣٣ ، وبدءاً من عام ١٩٣٩ تشمل أراضي ألمانيا
الاتحادية فقط .

ففي الولايات المتحدة عرفت صناعة الحرير أبان الحرب العالمية الأولى وغداتها طفرة خارقة ، كان مركزها مدينة باترسون الصغيرة . وعندما سدد فيض الإنتاج وظهور الحرير الاصطناعي ضربة بالغة القوة إلى صناعة الحرير ، قام الكثيرون من العاطلين عن العمل بمن استطاعوا ان يوفروا بعض المدخرات بفضل الأجور الفائقة الارتفاع في الحقبة السابقة بشراء أثوال مستعملة وأصبحوا مقاولين صغاراً . لكن بين ١٩٢٧ و ١٩٤٠ عمل أكثر من ٥٠٪ من هذه المشاريع بحسارة مستمرة . ولم تكن المداخيل التي تتراوح بين ٦ و ٧ دولارات اسبوعياً استثناء بالنسبة الى هؤلاء « المقاولين » (٨٢) . وكما هي الحال بالنسبة الى الفلاحين المالكين لقطع من الأرض في غاية الصغر ، نلاحظ هنا إفقاراً مقنعاً ، باعتبار ان « امتلاك » وسائل الإنتاج يحجب واقع ان المداخيل أدنى حتى من مداخيل العاطلين عن العمل في الصناعة . و « انتاجية » هذا العمل في غاية الانخفاض حتى اننا نجد أنفسنا أمام ظاهرة استخدام محدود ، أو بطالة مقنعة .

يبد ان سيورة تركز الرأسمال وتركزه لا تتوافق بتلاشٍ متناسب للطبقات المتوسطة . فهناك عدد كبير من الرأسماليين الصغار والمتوسطين ينسحبون طوعاً من قطاع انتاجي معين عندما تصبح مزاحمة المنشآت الكبيرة فيه شديدة الخطر ، ويجهدون لإحياء فروع صناعية جديدة . ومن جهة اخرى يؤدي التركز الصناعي نفسه الى بث نشاطات جديدة تسمى بالـ « مستقلة » . فالمصانع العملاقة تحيط نفسها بورشات تصليح عديدة . وتوصي المنشآت الصغيرة على طلبات كثيرة متعلقة بقطع مفردة أو أشغال متخصصة ، بالنظر إلى أن مردود هذه المنشآت أكبر بالنسبة إلى هذا النوع من الإنتاج .

وأخيراً فإن النمو المدهش للرأسمال الثابت يولد تسلسلاً جديداً في المنشأة يمتد بين العلم السابق والمدير : فنيين ، مهندسين ، رؤساء مهندسين ، مدراء انتاج ، مكتب تخطيط ، مدراء البيع والدعاية ، مكاتب استخبار السوق ، مدراء مخابر البحث ، الخ . وهكذا تظهر الطبقات المتوسطة الجديدة التي يتناظر مستوى حياتها على الاجمال مع مستوى حياة الطبقات المتوسطة القديمة . لكن هذه الطبقات المتوسطة الجديدة تميز عن البورجوازية المتوسطة القديمة . بكونها لم تعد مالكة لوسائل الانتاج ، بل تتألف من أصحاب رواتب منفصلين عن البوليستاريا بحصر المعنى بمستوى أجورهم وتكاليدهم وأسلوب حياتهم وآرائهم المسبقة .

ميل المعدل الوسطي للربح الى الهبوط

إن تساوي المعدل الوسطي يعدل قسمة فائض القيمة بين المنشآت ، لصالح المنشآت ذات التركيب العضوي للأرسمال الأكثر ارتفاعاً . لكن إذا ما زاد متوسط التركيب العضوي للأرسمال بالنسبة إلى مجموع المنشآت ، فإن المعدل الوسطي للربح ينخفض ، من غير أن تتبدل سائر المعادلات . فإذا ما انتقلت قيمة الإنتاج السنوي في مدى عشرة أعوام على سبيل المثال من : ٣٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٥٠٠ مليار ، إلى ٤٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٦٠٠ مليار ، فإن زيادة التركيب العضوي للأرسمال من ٣ إلى ٤ تؤدي إلى انخفاض معدل الربح من $\frac{100}{400} = 25\%$ إلى $\frac{100}{500} = 20\%$.

« عندما يكس نظام من الأنظمة المزيد والمزيد من أدوات وأجهزة الإنتاج ، فإن معدل إدراج الأرسمال الجديد والقديم يتناقص »^(٨٣) . والحال أن زيادة التركيب العضوي للأرسمال ، زيادة العمل الميت بالنسبة إلى العمل الحي ، هي الميل الأساسي لنمط الإنتاج الرأسمالي . إذن فيل المعدل الوسطي للربح إلى الانخفاض هو أحد قوانين تطور نمط الإنتاج الرأسمالي .

اليكم جدول معدلات أرباح الصناعة الأميركية بالنسبة إلى أعوام متتالية* :

العام	الرأسمال الثابت		الاجور والرواتب	الارباح	معدل الربح
	الثابت	المتداول			
١٨٨٩	٣٥٠	٥١٦٢	١٨٩١	١٨٦٩	%٢٦,٦
١٨٩٩	٥١٢	٦٣٨٦	٢٢٥٩	١٨٧٦	%٢٠,٥
١٩٠٩	٩٩٧	١١٧٨٣	٤١٠٦	٣٠٥٦	%١٨,١
١٩١٩	٢٩٩٠	٣٦٢٢٩	١٢٣٧٤	٨٣٧١	*(٨٤)%١٦,٢

* نمط الحساب : قيمة التنتاج - القيمة للضافة = الرأسمال الثابت المتداول . وكس القيمة = الرأسمال الثابت الجامد . القيمة المضافة - (الاجور + الرواتب + الوكس) = الربح .
 ** بالنسبة الى تطور معدل الربح في عصر الاحتكارات ، انظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر .

ويقدم شتايندل الأرقام التالية التي تدل على الميل إلى تباطؤ وتيرة تراكم الرأسمال في الرأسمالية التقليدية (١٨٥) :

تكوين رساميل جديدة في الأعمال على أساس نسبة مئوية من رأسمال الأعمال الوسطي الموجود ، إبان عقد واحد :

١٨٦٩ - ١٨٧٨ : ٣,٧٥ ٪

١٨٧٩ - ١٨٨٨ : ٤,٦٥ ٪

١٨٨٩ - ١٨٩٨ : ٤,٣٠ ٪

١٨٩٩ - ١٩٠٨ : ٣,٧٥ ٪

١٩٠٩ - ١٩١٨ : ٢,٧٦ ٪

١٩١٩ - ١٩٢٨ : ٢,١٨ ٪

١٩٢٩ - ١٩٣٨ : ٠,٣٨ ٪

إننا نعرف ان قوة العمل تحافظ على قيمة وتخلق في آن واحد قيمة جديدة . والقول بأن معدل الربح يبطئ ، يعني ان جزءاً متعاضداً من التناج السنوي يقوم فقط على الحفاظ على قيمة المخزون الموجود من الرأسمال ، وان جزءاً متضائلاً يزيد من قيمة هذا المخزون . وهذه الواقعة المقررة نظرياً نلقاها تجريبياً في الاحصائية التالية التي قدمها كوزنتس عن النسبة المئوية السنوية من الانتاج الاميريكي للأدوات غير المخصصة للحلول محل الأدوات الموجودة ، بل المخصصة لتوسيعها :

١٨٧٩ - ١٨٨٨ . : ٥٧,٢ ٪

١٨٨٩ - ١٨٩٨ : ٥٧,٩ ٪

١٨٩٩ - ١٩٠٨ : ٥٤,١ ٪

١٩٠٩ - ١٩١٨ : ٤٣,١ ٪

١٩١٩ - ١٩٢٨ : ٣٦,٦ ٪

ويقدم كوزنتس كذلك الأرقام التالية عن نفقات اهتلاك الرأسمال الجامد الموجود على أساس نسبة مئوية من التكوين الخام للرأسمال :

١٨٨٨ - ١٨٧٩	:	٣٩,٧ %
١٨٩٨ - ١٨٨٩	:	٤٣,٠٠ %
١٩٠٨ - ١٨٩٩	:	٤٦,٥ %
١٩١٨ - ١٩٠٩	:	٥٠,١ %
١٩٢٨ - ١٩١٩	:	٦٢,٤ %
١٩٣٨ - ١٩٢٩	:	٨٦,٧ %
١٩٤٨ - ١٩٣٩	:	٦٧,٨ % ^(٨٦)

يبد أن الميل إلى انخفاض معدل الربح لا يفعل فعله بصورة متباعدة ، من عام إلى عام ، أو من عقد إلى عقد . فحركته مجتمعة سلسلة من عوامل فاعلة بالاتجاه المعاكس .

أ (زيادة معدل فائض القيمة : فزيادة التركيب العضوي للرأسمال يعني ازدياد انتاجية العمل ، الذي يمكن أن يعني زيادة فائض القيمة النسبية ، وبالتالي زيادة معدل فائض القيمة . فإذا ما انتقلت قيمة الانتاج الاجالية بين عقد وآخر من : ٣٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٠٠ مليار ف = ٥٠٠ مليار ، إلى ٤٠٠ مليار ث + ١٠٠ مليار م + ١٢٥ مليار ف = ٦٢٥ مليار ، فإن معدل فائض القيمة $\frac{ف}{م}$ يكون قد انتقل من ١٠٠ % إلى ١٢٥ % ، وبالرغم من زيادة التركيب العضوي للرأسمال من ٣ إلى ٤ يكون معدل الربح قد بقي على ما هو عليه : $\frac{١٠٠}{٤٠٠} = ٢٥ %$ ، $\frac{١٢٥}{٥٠٠} = ٢٥ %$.

يبد أن زيادة متعاقبة في معدل فائض القيمة وفي التركيب العضوي للرأسمال يستحيل الوصول إليها على المدى الطويل ، لأنه غالباً ما يحدث مع زيادة إنتاجية العمل توسع في الحاجات المالية وزيادة مناظرة في قيمة قوة العمل ، الشيء الذي يشجع بدوره تطور الحركة المالية ، حاداً بالتالي من نمو معدل فائض القيمة . وينبغي أن ننوه علاوة على ذلك بأن زيادة معدل فائض القيمة تصطدم بمحدود مطلقة (استحالة تخفيض العمل الضروري إلى الصفر) ، بينما لا يوجد أي حد لزيادة التركيب العضوي للرأسمال .

إن نظرية « الانهيار » مبنية في التحليل الأخير على هذه الاستحالة ، استحالة أن يلحق الرأسمال على المدى الطويل بميل المعدل الوسطي للربح إلى الهبوط ، بواسطة زيادة معدل فائض القيمة . وتكتسب هذه الاستحالة حالية كآوية في إطار التأليل . وتسام فيها أيضاً حتمية الأزمات الدورية ، المحددة في الفصل الحادي عشر .

ب) انحطاط سعر الرأسمال الثابت : إن التركيب العضوي للرأسمال يعبر لا عن العلاقة بين الكتلة المادية لأدوات العمل وعدد العمال ، بل عن العلاقة بين قيمة وسائل الإنتاج وسعر قوة العمل المستأجرة . والحال أنه إذا ما زادت إنتاجية العمل العامة ، فإن قيمة كل بضاعة فردية تتناقص . وهذا القانون يسري على جميع البضائع ، بما فيها الآلات ووسائل أدوات الإنتاج . كذلك فإن ازدياد التركيب العضوي للرأسمال يفعل فعله باتجاه انحطاط أسعار الآلات ، أي بالتالي انحطاط قيمة الرأسمال الثابت بالنسبة إلى الرأسمال المتغير ، وهكذا يماكس ميل معدل الربح إلى الانخفاض .

بيد أنه إذا كان كل تقدم في الإنتاجية يخفض بصورة لا مبراة فيها قيمة كل وحدة من وحدات الرأسمال الثابت ، فإن هذا التقدم ينطوي في الوقت نفسه على ازدياد مرموق في عدد هذه الوحدات . فقيمة آلة من الآلات تهبط ، لكن عدد الآلات يزيد بنسبة أكبر ، وبالتالي تزيد قيمة الكتلة الاجمالية للآلات بدلاً من أن تبقى راكدة . وهكذا انتقلت قيمة وسائل الإنتاج في الولايات المتحدة بالنسبة إلى الثروة القومية من ٧٤٪ في عام ١٩٠٠ إلى ٨٠,٣٪ في عام ١٩١٠ ، إلى ١٠٪ في عام ١٩٢٠ ، إلى ٩٪ في عام ١٩٣٠ ، إلى ٨,٧٪ في عام ١٩٤٠ ، إلى ١٠,٩٪ في عام ١٩٥٠ ، إلى ١١,٩٪ في عام ١٩٥٥ (٨٧) .

ج) توسع قاعدة الانتاج الرأسمالي : يأتي الرأسمال ، عن طريق التجارة الخارجية ، بمواد أولية ومنتجات ذات ضرورة حيوية بأسعار أرخص ، الشيء الذي يخفض في آن واحد من قيمة الرأسمال الثابت ومن قيمة قوة العمل ، ويزيد معدل فائض القيمة ومعدل الربح . وعن طريق إدخال نط الإنتاج الرأسمالي إلى قطاعات جديدة أو إلى بلدان جديدة يسود فيها في البدء تركيب عضوي للرأسمال أكثر انخفاضاً ، تتم أيضاً معاكسة هبوط معدل الربح .

بيد أن توسع قاعدة الانتاج الرأسمالي يعني حتماً توسعاً في المبادلات . فمقابل البضائع التي تستوردها البلدان الصناعية من البلدان المتأخرة ، تصدر إليها منتجات

مصنوعة ورسميل تقضي في خاتمة الأمر على غط الانتاج المحلي في تلك البلاد وتدخل إليها غط الانتاج الرأسمالي . وغط الانتاج الرأسمالي ، بتوسعه وتعميمه ، يقلل القطاعات التي يمكن فيها الحصول على معدل للربح أكثر ارتفاعاً . وبالرغم من أن هذا التوسع لمب دوراً هاماً طوال مرحلة كاملة في إنقاص أو إيقاف ميل معدل الربح إلى الانخفاض ، إلا أن فاعليته تناقصت تدريجياً ، بل بات من الممكن أن يكون لها مفعول معاكس عندما تفرض البلدان المتأخرة ، التي تكون قد تصنعت بدورها ، على البلدان المتقدمة إجراء زيادة كبيرة في التركيب العضوي للرأسمال لمواجهة المزاحمة .

د (زيادة كتلة فائض القيمة : ان التوسع الدائم في دائرة العمليات الرأسمالية ، وتراكم الرأسمال ، وزيادة عدد الاجراء ، قسوي على زيادة مستمرة في كتلة فائض القيمة . وعندما يبقى انخفاض المعدل الوسطي للربح ضئيلاً نسبياً ، فإن من طبيعة تلك الزيادة أن « تصالح » الرأسمالي مع النظام . وبالفعل إن هذا الرأسمالي لا يتخوف من أنه لن يربح في المستقبل « سوى » ١٠٪ من أصل مليار واحد ، بدلاً من ١٢٪ من أصل ٢٠٠ مليون . فزيادة كتلة الربح من ٢٤ إلى ١٠٠ مليون تعوض عن الهبوط الطفيف في معدل الربح . وانخفاض حدة دوران الرأسمال المتداول يسام مساهمة كبيرة في زيادة كتلة فائض القيمة .

إن قيمة بضاعة ما في غط الإنتاج الرأسمالي تمثل في شكل $\theta + \mu + \phi$. وقوانين تطور غط الإنتاج الرأسمالي يمكن أن تمثل في شكل علاقات بين أطراف هذه المعادلة :

$$ا . زيادة \frac{\theta}{\mu} \text{ تمثل إزدياد التركيب العضوي للرأسمال .}$$

$$ب . زيادة \frac{\phi}{\theta} \text{ تمثل إزدياد معدل فائض القيمة .}$$

$$ج . تناقص \frac{\phi}{\theta + \mu} \text{ يمثل انخفاض المعدل الوسطي للربح .}$$

لكن ميول التطور الثلاثة هذه تَمَثَّلُ في شكل مختلف تبعاً للزاوية التي ينظر منها إليها ، أمن زاوية دلالتها التاريخية العامة بالنسبة إلى تطور القوى المنتجة ، أم من زاوية الشكل النوعي الذي تلبسه في غط الانتاج الرأسمالي .

زيادة كتلة أدوات العمل المحركة من قبل العمل الحي في سيورة الانتاج ؛ تناقص ذلك الجزء من يوم العمل المخصص لإنتاج أسباب العيش الصرفة (لإنتاج النتائج الضروري) ؛ تناقص الثروة المنتجة سنوياً بالنسبة إلى الثروة التي يكدها المجتمع تدريجياً ؛ تلك هي علامات عامة لتقدم الحضارة ، لتطور القوى المنتجة المرتفع ، في أي مجتمع كان ، بما فيه مجتمع اشتراكي .

إن الشكل النوعي الذي تمثل به هذه الميول في النظام الرأسمالي هو الشكل التناحري . فزيادة النتاج الاجتماعي الفائض بالنسبة إلى النتاج الضروري لا تؤدي إلى زيادة معجزة في الرفاه والرغد بالنسبة إلى مجموع المجتمع ، إنما تؤدي إلى زيادة في العمل الفائض التي تستأثر به الطبقات المالكة ، إلى ازدياد درجة استغلال الطبقة العاملة . وتناقص العلاقة بين الثروة الجديدة المخلوقة سنوياً والثروة الاجتماعية المتراكمة لا يعني أن البشرية تستطيع أن تعيش أكثر فأكثر على هذه الثروة المتراكمة وحدها ، لا يعنى ازدياداً مستمراً في أوقات الفراغ ، بل يصبح على العكس مصدراً دورياً للتشنجات والازمات والبطالة . وازدياد كتلة العمل الميت بالنسبة إلى العمل الحي لا يعني توفيراً متزايداً للعمل البشري ، بل يعني خلق جيش احتياط صناعي ضخم يبقى استهلاك المنتجين تحت ضغطه مقصوراً على النتاج الضروري ، ويطول أمد مجهودهم الجسدي أو تزيد شدته . وهذا الشكل التناحري الذي تلبسه ميسول تطور النظام الرأسمالي هو الذي يحدد حتمية دماره .

التناقض الأعلى في النظام الرأسمالي

يمكن تلخيص جميع تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي في التناقض العام والاساسي التالي : التناقض بين التشريك الفعلي للإنتاج ، وبين الشكل الخاص ، الرأسمالي ، للملك .

إن تشريك الانتاج في ظل النظام الرأسمالي يمثل أهم النتائج التاريخية لانتشار نمط الانتاج الرأسمالي وأكثرها تقدمية . فبدلاً من تجزئة المجتمع البطريركي ، العبودي ، الإقطاعي ، إلى آلاف من خلايا الانتاج والاستهلاك الصغيرة المستقلة بعضها عن بعض ، والتي لا توجد بينها سوى روابط (وبخاصة روابط تبادلية) ابتدائية ، تحمل شمولية العلاقات الانسانية . فتقسم العمل يعم ويتقدم ، لا في بلد واحد ، بل على النطاق العالمي . ولا يعود هناك من إنسان ينتج في المقام الأول قيمة استعمالية لاستهلاكه

الخاص. فعمل كل فرد ضروري لبقاء المجموع ، وذلك بقدر ما ان كل فرد لا يستطيع أن يبقى على قيد الحياة إلا بفضل عمل الآلاف والآلاف من رجال آخرين . ولا يعود للعمل الفردي من وجود إلا بوصفه جزءاً لامتناهي الصغر من العمل الاجتماعي. والعمل التعاوني موضوعاً بين جميع البشر هو الذي يسيّر حركة إنتاج الرأسمالية الحديثة أو يحافظ عليها . إذن فهذا الانتاج مشترك موضوعياً ويحرر في مداره مجموع البشرية .

إن تشريك الانتاج في ظل النظام الرأسمالي يتيح المجال أمام تطور ضخمة للقوى المنتجة . وازدياد الرأسمال الثابت ، وقبل كل شيء كتلة آلات وأدوات الصناعة والمواصلات ، غير ممكن إلا عن طريق تطور تقسيم العمل إلى أقصى الحدود . هذه الانطلاقة المعجزة للقوى المنتجة متضمنة بصورة مضمرة في ازدياد التركيب العضوي للرأسمال ، في تركيز الرأسمال ، في التوسع الدائم لقاعدة نمط الانتاج الرأسمالي الذي ينزع إلى غزو العالم قاطبة . وهذه الانطلاقة تتطوي أيضاً على تطور لا يقل إعجازاً للحاجات البشرية ، وعلى وعي أولي لإمكانات تطور شامل للبشر كافة .

لكن تشريك الانتاج هذا الذي يحول عمل الانسانية بأسرها إلى عمل تعاوني موضوعياً ، ليس منظماً وموجهاً ومسيراً وفق مخطط واع . إنما تسيّره قوى عمياء ، « قوانين السوق » ، وفي الواقع تأرجحات معدل الرياح ومفعول تساوي معدل الرياح ، الشكل الخاص الذي يلبسه قانون القيمة في النظام الرأسمالي . ولهذا السبب يتطور مجموع الانتاج المشترك موضوعياً بصورة مستقلة عن الحاجات البشرية التي ولدها هو نفسه ، وبدون أي حافز غير ظمناً الرأسماليين إلى الربح .

إن الشكل الفردي الخاص للتملك يجعل من الربح هدف الانتاج ومحركه الأوحده . انه يعطي طابعاً غير متساو وتشنجياً لتطور القوى المنتجة . فالانتاج يتطور قفزاً ، لا في القطاعات التي تظل فيها الحاجات الواقعية الأكثر إلحاحاً بلا تلبية ، بل في القطاعات التي يمكن أن تحقق فيها أعلى الأرباح . إن انتاج المشروبات الكحولية والشراب المصنوع والمخدرات يتقدم على النضال ضد تلوث الجو ، وفي سبيل المحافظة على الموارد الطبيعية ، بل حتى على بناء المدارس والمستشفيات (٨٨) . ففي بريطانيا يصرف اليوم من المال على رهنات سباق الخيل أكثر مما ينفق على النضال ضد السرطان وشلل الأطفال وتصلب الشرايين ... إن الشكل الفردي الخاص لتملك النتاج الاجتماعي الفائض وفائض القيمة ، يحدد الطابع الفوضوي للانتاج الرأسمالي . فنقص الانتاج في قطاع معين يترافق باستمرار بفيض انتاج في قطاع آخر ، إلى أن

يصحح فيض الانتاج العام والأزمة مساوية هذه القوضى دورياً . إن الاختلال في التوازن وعدم التناسب بين مختلف قطاعات الانتاج هما العنصران الحتميان في هذه القوضى . وتوزيع العمل البشري بين مختلف قطاعات الانتاج لا يتجاوب البتة بدقة مع توزيع القدرة الثرائية بالنسبة إلى منتجات هذه القطاعات . وعندما يصبح هذا اللاتناسب بالغ العنف ، ينحل في أزمة تقضي إلى توازن جديد عابر وعارض .

إن التناقض بين التشريك الفعلي للانتاج الرأسمالي والشكل الفردي الخاص للتملك يتجلى كنتناقض بين الميل إلى تطور القوى المنتجة للاعداد وبين الحدود الضيقة التي يظل الاستهلاك حبيساً فيها . وعلى هذا فإن نمط الانتاج الرأسمالي هو النمط الأول من نوعه الذي يبدو فيه الانتاج وكأنه منفصل كلياً عن الاستهلاك ، والذي يبدو فيه الانتاج وكأنه أصبح هدفاً في ذاته . لكن الأزمات الدورية تذكره بقسوة بأن الانتاج لا يستطيع ، على المدى الطويل ، أن ينفصل كلياً عن إمكانيات المجتمع في الاستهلاك الملم .

العمل الحر والعمل المستلب

إن المنتج في مجتمع بدائي لا يفصل عادة نشاطه الانتاجي ، « العمل » ، عن سائر نشاطاته الانسانية . ومن المؤكد أن هذه الدرجة المرتفعة من اندماج وجوده كله تعبر عن فقر المجتمع وعن الطابع البالغ الضيق لحاجاته أكثر مما تعبر عن مجهود وأمر في سبيل التطوير الشامل للإمكانيات الانسانية كافة . والطفيان الذي يعاني منه المنتج إنما هو طفيان قوى الطبيعة . وهذا الطفيان ينطوي على سوء وعي للوسط الطبيعي ، وعلى خضوع عبط للسحر ، وعلى تطور بدائي للفكر . لكن أثر هذا الانحطاط يخف كثيراً بفضل المستوى المرتفع من التضامن والتعاون الاجتماعيين . واندماج الفرد والمجتمع يتم بصورة منسجمة نسبياً . وعندما لا يكون الوسط الطبيعي طاعياً في عاداته يتحدد العمل بفرح الجسد والفكر . وبلي في آن واحد الحاجات المادية والاجتماعية ، الجمالية والاخلاقية* .

وكما تمازجت القوى المنتجة تحررت البشرية تدريجياً من طفيان قوى الطبيعة . فتشروع بوعي وسطها الطبيعي وتعلم كيف تعمله تبعاً لأغاياتها الخاصة . فهي تخضع

* انظر ط. سيلل المثال وصف « الدوكوي » ، وهو عمل ينفذ بالشارك في دلمومي (٨٩) .

قوى كانت هي بالأمس خاضعة لها بهذا القدر أو ذاك من السلبية . وهكذا تبدأ
المسيرة المظفرة للعلم والتقنيات العلمية ، تلك المسيرة التي ستجعل من الإنسان سيد
الطبيعة والكون .

لكن البشرية تدفع قذية شديدة الوطء عن هذا التقدم المحرّر . فالانتقال من
مجتمع الفقر المطلق إلى مجتمع العوز النسبي هو في الوقت نفسه انتقال من مجتمع متناغم
الاتحاد إلى مجتمع منقسم إلى طبقات ، ومع ظهور أوقات الفراغ الفردية لصالح أقلية
من المجتمع يظهر أيضاً الوقت المستلب ، وقت العمل المسروق ، العمل المجاني الذي
يقدمه للغير القسم الأعظم من المجتمع . وكلما تحرر الإنسان من طغيان قوى الطبيعة ،
زاد خضوعاً لطغيان قوى اجتماعية غاشمة ، طغيان رجال آخرين (عبودية ، قنانة)
أو طغيان منتجاته الذاتية (الانتاج البضاعي الصغير والانتاج الرأسمالي) .

إن الطابع المستلب للعمل المسروق لا يقتضي فيضاً في الشرح . فالعبد والرق
لا يعودان سيدي حياتها والقسم الأكبر من وقتها . ووضعها الاجتماعي لا يحظر عليها
التطوير الحر لشخصيتها فحسب ، بل يحظر عليها أيضاً ويوجه عام كل تطور . لكن
العمل في المجتمع الرأسمالي هو أيضاً عمل مستلب ، وينطوي هو الآخر على الاستلاب
الانساني إلى درجة قصوى .

هذا الاستلاب يظهر قبل كل شيء كافتصال جذري بين العمل وبين جميع
النشاطات الانسانية غير « الاقتصادية » . ان الغالبية الساحقة من مواطني مجتمع
رأسمالي لا تعمل لأنها تحب مهنتها ، لأنها تحق ذاتها بفضل عملها ، لأنها تعتبره شرطاً
لازماً وكافياً لتطور قدراتها الجسدية والفكرية والأخلاقية . إنما تعمل على العكس
بعامل الضرورة ، لتتمكن من تلبية حاجاتها الانسانية خارج العمل . وفي بداية
النظام الرأسمالي - وفي قسم كبير من العالم الثالث إلى أيامنا هذه - تكون هذه
الحاجات مقتصرة أصلاً على المستوى شبه الحيواني للعيش وإعادة الانتاج الفيزيائي .
وكلما توسعت ، وتضاءلت مدة وقت العمل ، يتفاقم ويحتد التمازج بين « الوقت
الضائع » و « الوقت المعاد اكتسابه » .

ويتجلى الاستلاب أيضاً في فقدان الشفيل بصورة كاملة لسيطرته على شروط عمله ،
وعلى أدوات عمله ، وعلى نتاج عمله . وفقدان السيطرة هذا يزيد ويتعمق كلما حلت
زيادة فائض القيمة النسبي محل زيادة فائض القيمة المطلق ، وكلما صغر يوم العمل
لكن على حساب تشديد ومكننة غير إنسانيين أكثر فأكثر لهذا العمل بالذات .

إن العمل المتصل (الذي يحمل الشغلة بفعلون حق عن الوثيرة العائدة لتعاقب الأيام والليالي) والعمل المتكسّل ، والتأليل النصفى ، وانتساف الاختصاصات القديمة ، وتمعم العمال نصف المختصين ، ما هي إلا مراحل من هذا الاستلاب . وفي آخر هذا التطور يسمي الشغل مجرد حلقة لامتناهية الصغر في آليتين ضخمتين ، الآلة بحصر المعنى ، أي أدوات عمله التي تسحقه * ، والآلة الاجتماعية التي تسحقه هي الأخرى بأوامرها وهرميتها وطلباتها وغراماتها وقلقلها المنظم . وإلى الانسحاق الذي يطحن الفرد طحناً ينضاف الملل الناجم عن العمل الممكن ، ذلك الملل الذي يقضي في النهاية على قوى العامل الحية والذي بدأ يسقط في شراكه وعلى نحو متعاطم بإطراد المستخدمون أيضاً ، وذلك بقدر ما يتحول عمل المكاتب إلى عمل ميكانيكي هو الآخر ** .

وأخيراً يتجلى الاستلاب في تحول المجتمع الرأسمالي بأسره إلى مجتمع تجاري وفي قدره . فكل شيء يباع وكل شيء يشرى . وصراع الجميع ضد الجميع ينطوي على نفي دوافع العمل الأساسية والمميزة للإنسانية : حماية الضعفاء والمسنين والأطفال ؛ تضامن الجماعة ؛ الرغبة في التعاون والمساعدة المتبادلة ؛ حب القريب . ولا يعود من الممكن لجميع الحصول لجميع الصبوات وجميع الامكانيات الإنسانية أن تحقق ذاتها إلا عبر اقتناء أشياء أو خدمات في السوق ، وهو اقتناء تميل الرأسمالية إلى إضفاء الصفة التجارية عليه على نحو متزايد بإطراد ، وبالتالي إلى تسويته ومكنتته . وعلى هذا فإن تخفيض وقت العمل لا يترافق بتكاثر في أوقات الفراغ الفردية المؤنسة والمؤنسة ، بقدر ما يترافق بأوقات فراغ لا تفي صفتها التجارية وغير الإنسانية في بروز مستمر .

* بللمنى الحرفي (التكاثر الضخم لحواشي العمل) والمجازي الكلمة .

** « إن العامل نصف المختص يكشف بعد ٢٥ عاماً من عمل شاق أن الفلام ابن السبعة عشر عاماً الذي يعمل على الآلة المجاورة يقبض نفس الأجرة الساعية التي يقبضها هو تقريباً . وبالأصل ، أن الآلاف الذين يمحيطون به يكسبون جميعاً القدر نفسه تقريباً . والحركة المكررة أبداً التي ينقلها طوال ساعات تصبح مملة إلى حد لا يطاق . أنه يفكر بوالده الذي هو أفقر منه على الأرجح ، لكن الذي كان قسوراً على الأقل بالبراميل التي يصنعها . أما اليوم فإن الذكاء كله متضمن في الآلة وهي التي توضع موضع فخر . ولعل النظام يمنعه حق من الكلام مع جاره ، أو من الذهاب لشرب جرعة من الماء خارج قاعة الراحة (٩٠) » .

ولقد قام مؤخراً بعض الرعاة والحوارنة البروتستانتين في ألمانيا الغربية ، مقتدين
بمثال الكهنة - العمال الكاثوليك ، بالعمل لمدة عدة أشهر في مصانع كبيرة . وقدموا
بهذه المناسبة بياناً منهلاً عن الطابع المستلزم للعمل الرأسمالي :

« إن موقف (العمال) من العمل سلبى على وجه العموم ، باستثناء موقف بعض
الحرفيين الذين ما يزال اختصاصهم المحصل وخبرتهم المكتسبة على الدوام يلعبان دوراً
معيناً . أما بالنسبة إلى الآخرين ، فإن العمل في المصنع يعتبر شراً لا بد منه .
فالاستخدام هو « عدو » الشغل الذي يتوجب عليه أن يخضع له يوماً لمدة طويلة
من الزمن - مع كل ما يستلزمه هذا الوضع : الآلات التي عليه أن يخضعها ؛ وهرمية
المنشأة ، من رئيس الفرقة إلى الإدارة ، الذي هو خاضع له بدون أي امكانية
للتناقش (ان « التسيير المشترك » أي مجلس المنشأة لا يلعب علماً من دور في منشآتنا) ؛
لكن أيضاً زملاء العمل ، بقدر ما أنهم ، هم أيضاً ، مجرد أجزاء لا تتجزأ من كل
هذا الكون الذي يدخله المرء مشاكساً في بداية الوقفة ويناديه كما لو انه افلت في
النهاية من تلك الوقفة ... »

« ان الزمن المقضي في المنشأة يعتبر ضياعاً للحياة » .

« ... إن غط وشكل العمل (عمل جسماني منك ، أو مجرد سهر على العمليات
الميكانيكية) لا يلعبان دوراً كبيراً يعادل تقييمهما الاجتماعي ، دوراً يحيد تعبيره أيضاً ،
في المنشآت التي تعلمنا كيف نعرفها ، في وضع العامل تحت الوصاية بوصفه موضوع
قرارات تتخذ بشأنه ... »

« إن العامل هو بدون أدنى شك - بالرغم من النقابة ومن قانون مجالس المنشآت -
أضعف جزء في نظامنا الاقتصادي : فالتقلبات والتوقيفات المؤقتة والأزمات تصيبه
هو كضحية أولى ، مطبوعة بوظيفته ، في حين أنه من الممكن التخفيف من شدة وقعها
دونما أضرار إنسانية كبيرة بالنسبة إلى سائر عوامل سيرورة الانتاج . إن الشعور
بعدم أمن الوجود والتعبية الكاملة لتطور تصفي في اقتصادا القوائم على المقاوله
لا يبرز في أي شريحة اجتماعية أخرى كما يبرز لدى هذه الشريحة ... وما لا ريب فيه
أن التبدل الماجل والمرغوب في وعي العمال الاجتماعي لا يمكن تصويره إلا بالارتباط
مع التبدل الفعلي في وضعهم الاجتماعي (التشديد من قبلنا) (١١) * » .

* انظر تحليل الوضع الحالي في فرنسا ، الشاب في كل نقاطه لهذا التحليل ، في « العامل المعاصر »
بقلم أ. أندريو . ج. لينتون .

الصراع الطبقي

منذ أن وجد تقسيم المجتمع إلى طبقات ، لم يستلم البشر لحكم الظلم الاجتماعي بحجة ان هذا الظلم يمكن أن يعتبر مرحلة محتمة من مراحل التقدم الاجتماعي . فالمنتجون لم يقبلوا قط تقريباً بأنه من السوي أو الطبيعي أن يذهب فائض نتاج عملهم حكراً للطبقات المالكة التي تحصل بالتالي على احتكار أوقات الفراغ والثقافة . ولقد ثاروا دوماً وبلا انقطاع على ترتيب الأشياء هذا . وبلا انقطاع أيضاً جهدت أكرم نفوس الطبقات المالكة ، هي الأخرى ، في إدانة اللامساواة الاجتماعية وفي الانضمام إلى نضال المستقلين ضد الاستغلال . ان تاريخ البشرية ليس إلا سلسلة طويلة من الصراعات الطبقة .

إن فجر المجتمع الطبقي موسوم بثورات العبيد . وثورة سبارتاكوس وثورات العبيد في صقلية في عهد فيريس هي وحدها المعروفة على وجه العموم . لكن في حوالي العصر نفسه حدثت ثورة الأربعم الف عبد العاملين في مناجم اسبانيا ، وثورة عبيد مقدونيا وديالوس ، وقبل نصف قرن من الزمن ثورة عمال المناجم الكبيرة في لوريوم باليونان (١٦) . وبدءاً من القرن الثالث الميلادي ، امتدت ثورة عبيد وفلاحين مملكين على نطاق واسع وشملت كل الجزء الغربي من الامبراطورية الرومانية (حركة « الباغدايي * ») وإفريقيا الشالية (حركة « الدوناتيين * ») . وقد استغف بوجه عام بأهمية دور هذه التمردات في انهيار الامبراطورية الرومانية (١٧) . ولقد استطاع المؤرخ العربي أبو زكريا أن يدرك على نحو واضح الروح التي حركت تلك التمردات ، وكتب ما يلي بصدد الدوناتيين :

« انهم يعتقدون السادة والأغنياء ، وعندما يصادفون سيدياً يتطلي عريته ويحيط به عبيده ، يزلونه ، ويعطون العبيد مكانه في العرية ، ويكرهون السيد على الجري على

* الباغدايي هم الفلاحون الفوليون للتمردون الذين سحقهم ماكسيميان بناء على أمر من ديوقليتيان حوالي عام ٢٨٥ .
« الترجم » .

** نسبة الى دونان ، اسقف قرطاجنة ، الذي أدانت الكنيسة بالهرطقة في القرن الرابع .
« الترجم » .

قدميه . وهم يتباهون بأنهم أتوا ليعيدوا المساواة إلى الأرض ، ويدعون العبيد إلى الحرية (٩٤) .

كذلك توافقت غزوات الـ « فيزيغو* » للإمبراطورية البيزنطية بثورات عبيد ، ولا سيما ثورات عمال مناجم تراقية (٩٥) . وفيما بعد (٨٢٠ - ٨٢٣) انفجر تمرد جديد ورهيب في الإمبراطورية البيزنطية ثال عطف وتأيد الناس البسطاء ولم يستطع جيش الإمبراطور ميشيل الثاني أن يسحقه إلا بعد حملة عسكرية دامت ثلاث سنوات .

وفي العصر نفسه تمرد جيش من العبيد السود كان العرب يستخدمونه لتجفيف شط العرب (في عام ٨٦٨) وصمد ١٥ عاماً في وجه هجمات الجيوش الإمبراطورية . وعندما ولّد الرأسمال التجاري والمعملي في بلدان ما وراء البحار العبودية من جديد في أبشع أشكالها ، حدثت انتفاضات كثيرة كالانتفاضة التي قادها سوراباتي في جزيرة جاوا (١٦٩٠ - ١٧١٠) ، وانتفاضة هنود بوليفيا (١٦٨٦ ، ١٦٩٥ ، ١٧٠٤ ، ١٧٤٢ ، ١٧٦٧) ، وانتفاضة اليعقوبيين السود في جزيرة هايتي (٩٦) .

وقد حاول الفلاحون المسحوقون بالسخرة أو بالريع الزراعي مراراً عديدة هم أيضاً أن يتحرروا من نير الاستقلال . وكل تاريخ العصور القديمة ، تاريخ مصر واليهودية وأثينا وروما ، مليء بمحركات انتفاض الفلاحين ضد الربا والديون وتركز الملكية . ففي إمبراطورية الساسانيين الفارسية قامت في القرنين الخامس والسادس الميلاديين حركة « المزدكيين » الذين طالبوا بمشاعة الأملاك وبإلغاء جميع الامتيازات ومحظر قتل أي كائن حي . ولهذا السبب بلارب يصفهم المؤرخون العامسون في خدمة الطبقات المالكة بصفة « الهمجيين » و « الشاذين عن الطبيعة » .

وعلى مدى التاريخ الصيني أطاحت ثورات الفلاحين المضطهدين بالسلالات المالكة . وقد كانت سلالتا الهان والمينغ بالذات ملاتي زعماء فلاحين حاولوا في البدء لا مكافحة الملكية العقارية فحسب بل أيضاً الرأسمال المراتي والبضاعي (٩٧) . والقرن

* اسم قبية من قبائل الغر ، غزت في عام ٤١٢ بلاد الغول ، ثم استوطنت اسبانيا حتى الفتح العربي .
« للترجم » .

الرابع عشر في أوروبا الغربية يتميز بـ « جاكيات »* لا تحصى في البلدان تقريباً : فرنسا ، بريطانيا العظمى ، فلاندر ، بوهيميا ، اسبانيا ، الخ . كما شهد القرن السادس عشر تطور حرب الفلاحين الألمان الكبرى ، وتطور ميول اجتماعيه بمائة في المدن حيث ظهرت اجراً الافكار الثورية لدى فوماس مونذر والشعبة القائلة بتجديد العماد ** . وتاريخ اليابان بين القرنين السابع عشر والثامن عشر يتميز بسلسلات طويلة من الانتفاضات الفلاحية ضد الاستغلال المتزايد الذي ذهب الفلاحون ضحية له عقب انتشار الاقتصاد التقدي . ولا يقل عدد الثورات عن ١١٠٠ بين عام ١٦٠٣ وعام ١٨٦٣ (١٨) .

وأخيراً فإن الحرفيين الصغار وعرفاءم وخدمهم ، أسلاف البروليتاريا الحديثة ، ثاروا في آن واحد على انعدام الحقوق السياسية في المراكز المدنية الكبرى وعلى الاستغلال الذي كلوا يكابدون منه على يد الرأسمال البضاعي *** . وليس الحرفيون في المدن الفلاندرية والايطالية في العصر الوسيط هم وحدهم الذين خاضوا هذا الكفاح ، بل خاضه أيضاً الحرفيون في المدن الاسلامية حيث استطاعت حركة القرامطة المتعددة قومياً والقوية أن تجمع مختلف الأفكار التقدمية في زمانها ، أي في القرن التاسع الميلادي ، وان تمتد عبر تمردات الروابط المهنية المدنية في الأناضول واستانبول حتى القرن السابع عشر (١٠٠) . واستطاعت هذه الحركة ذاتها أن تقيم دولة شيوعية في البحرين واليمن ، دولة استمرت أكثر من مئة عام (من القرن الحادي عشر إلى الثاني عشر) .

لم فشلت عملياً جميع هذه الحركات في محاولتها إلغاء اللامساواة الاجتماعية ، سواء أغلقت على أمرها أم أنتجت هي نفسها بعد أن انتصرت شروطاً اجتماعية بمائة

* جاك في الاصل اسم شبي كان يطلق في فرنسا على الفلاحين . ولهذا سميت ثورات الفلاحين في القرن الرابع عشر بـ « الجاكيات » .
« للترجم »

** شيعة بروتستانتية الاصل تقول بأن عماد الاطفال لا يكفى وتلزم أتباعها بتجديد عمادهم . وكان مونذر مؤسسها . وقد انتشرت بين الفلاحين الذين تعرفوا في القرن السادس عشر فسموهم للنبلاء بوحشية .
« للترجم »

*** أول اضراب عمالي يعرفه التاريخ هو اضراب العمال للصينيين العاملين في حوالي عام ١١٦٥ قبل الميلاد ، في عهد رمسيس الثالث ، في دير المدينة على الضفة النيل الغربية بالقرب من طيبة (١٩) .

للشروط التي ثارت عليها * لأن الشروط المادية لم تكن فاضحة تقريباً لإلغاء الاستغلال والتفاوت الاجتماعيين .

إن غياب الطبقات في ما قبل التاريخ البشري يتفسر بأن النتاج الاجتماعي كان مساوياً على الإجمال للنتاج الضروري . وانقسام المجتمع إلى طبقات يتجاوب مع تطور القوى المنتجة يسمح بتكوين قدر معين من النتاج الاجتماعي الفائض ، لكن ليس قدرأ كبيراً بما فيه الكفاية من النتاج الفائض لتأمين أوقات الفراغ الضرورية لممارسة وظائف التراكم الاجتماعي لمجموع المجتمع . وعلى أساس هذا التطور غير الكافي للقوى المنتجة ، لم يكن هناك عيّد على المدى الطويل من معاودة ظهور اللامساواة الاجتماعية وانقسام المجتمع إلى طبقات ، حتى في المناطق التي أُلغي فيها هذا الانقسام مؤقتاً .

إن نط الانتاج الرأسمالي ، بالنهضة المعجزة التي يوفرها للقوى المنتجة ، يخلق لأول مرة في التاريخ الشروط الاقتصادية لإلغاء كل مجتمع طبقي . فالنتاج الاجتماعي الفائض سيكون كافياً لتخفيض وقت عمل البشر جميعاً إلى أقصى حد ، الشيء الذي سيوفر نهضة ثقافية تسمح بممارسة وظائف التراكم (والتسيير) من قبل مجموع المجتمع . وهكذا تفقد الطبقات المسيطرة كل مبرر تاريخي لوجودها . ويصبح التنظيم الراعي للعمل ، الذي تكون الرأسمالية قد شرّكته موضوعياً ، شرطاً لا غنى عنه لتطور شامل جديد للقوى المنتجة .

إن تطور نط الانتاج الرأسمالي لا يخلق الشروط الاقتصادية لإلغاء المجتمع الطبقي فحسب ، بل يخلق أيضاً شروطه الاجتماعية . فهو يبتج طبقة ذات مصلحة حيوية في إلغاء كل شكل من أشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج لأنها لا تملك أي قدر منها البتة . وتجمع هذه الطبقة بين يديها في الوقت نفسه كل وظائف المجتمع الحديث الانتاجية . ويتركزها في المصنع الكبير تكتسب بالفرصة والتجربة اليقين بأنها لا تستطيع أن تحامي عن مصيرها إلا إذا جمعت قواها ومارست صفاتها الكبيرة ، صفات التنظيم والتعاون والتضامن . وهي تستخدم في البدء هذه الصفات لتنتزع من أرباب العمل نصيباً أكبر من القيمة الجديدة التي تخلقها . وتناضل من أجل حدّ يوم

* يمكننا أن نستشهد بهذا الصدد بتطور الأديرة الكاثوليكية التي قام فيها في البدء شيوخ الأملاك ، ويتطور مدينة طابور . فمئذ تكون هذه المدينة توجب على الجميع أن يهجروا أملاكهم كافة في « أضرحة عامة » ، لكن الانتاج البضاعي الصغير يعود ظهوره بعد بضع سنين (١٠١) .

العمل وفي سبيل زيادة الأجور . لكنها سرعان ما تعلم ان هذا النضال لن يكون
ناجماً على المدى الطويل إلا بشرط أن يواجهه بمجمل سيطرة الرأسمال ودولته * .
وآنذاك يتطور نضال البروليتاريا الحديثة الطبقي إلى حركة سياسية ، حركة من أجل
إلغاء الملكية الرأسمالية ، من أجل تشريك وسائل الانتاج والتبادل ، ومن أجل قيام
مجتمع اشتراكي بلا طبقات .

* في « عامل المدينة » يصف ج. ل. و ب . هاموند بصورة أخاذة كيف أن الدولة بأسرها هي
في خدمة الرأسمال في القرن التاسع عشر . ففي عاقظتي كارفيلي ومونار لايدفيل كان للقاضيات
الأورحان معلمين حدادين فكانا يحاكان (١) دوماً أجرامها بالذات . وكان هذان القاضيان عينها
مسؤولين عن تطبيق القوانين ... التي تحظر عليها (١) نظام الأجرة المبنية . ويصف المؤلفان ذاتها
حركات القوات المسلحة في المناطق الصناعية « التي باتت تشبه بلداً محتلاً عسكرياً ... وكلت المتنود
ينقلون حسب توجهات الأجور والاستخدام (١٠٢) » .

التجارة

التجارة ، نتاج التطور الاقتصادي غير المتساوي

في مجتمع قائم بصورة رئيسية على إنتاج القيم الاستيعابية ، يتأتى ربح التجار المتبضعين* من شراء البضائع بما دون قيمتها ومن بيعها بما فوق هذه القيمة . وينجم عن ذلك أن التجارة ما أمكنها في البدء أن تتطور بين شعوب تعيش في مستوى متاثر تقريباً من التطور الاقتصادي . وفي هذه الحال يكون وقت العمل الضروري تقريباً لإنتاج البضائع المتبادلة معروفاً في كلا البلدين . فلا يفتقر لا الباعة ولا الشراء بمبادلات تضرهم ضرراً شديداً** . وفي هذه الحال فإن شروطاً استثنائية من الفاقة المباشرة إلى سلع الاستهلاك الجاري أو إلى المواد الأولية الضرورية هي وحدها التي تسمح بتحقيق أرباح كبيرة في التجارة .

وبالمقابل فإن التجارة مع شعوب تعيش في مستوى أدنى من التطور الاقتصادي ، تخلق الشروط المثالية لتحقيق أرباح هامة . فمن الممكن أن تشتري منها مواد أولية أو أغذية رخيصة الثمن (معادن ، خشب ، قح ، سمك ، خمر) ، وأن تباع لها

* بالفرنسية يوجد لفظان للإشارة إلى التاجر : marchand و commerçant . واللفظ الأول يطلق عادة على التاجر القديم الذي يتولى بنفسه شراء البضاعة وبيعها . أما اللفظ الثاني فيشير إلى التاجر بالمعنى الحديث والرأسمالي للكلمة . ولهذا آثرنا أن نترجم اللفظ الأول بـ « التاجر المتبضع » .

« للتاجر »

** انظر الفصلين الثاني والثالث .

منتجات حرفية مصنوعة (آنية خزفية ، أدوات معدنية ، حلي ، منتجات نسيجية ، الخ) بما فوق قيمتها . وإنما في التطور الاقتصادي اللامتساوي بين الشعوب يلبني أن نبحت عن أصل ازدهار التجارة منذ عصر الثورة المدنية وبداية الحضارة* .

« ... لا تساوي الموارد وتتوعا بين مختلف المجتمعات المتجاورة أو القادرة على الاتصال فيما بينها ، إن هذه الشروط الأريسة لكل المبادلات ... موجودة في كل مكان على سطح الكرة الأرضية ، مهما أوغل مؤرخو ما قبل التاريخ في دراسة أسلافنا ومعرفتهم^(١) » .

إن المعطيات الواقعية تؤكد تماماً هذه الأطروحة . فهي تؤكد أولاً أن التجارة تظهر في كل مجتمع بدائي في شكل التاجر الأجنبي القادم من مجتمع أكثر تقدماً . فالتجار الأوائل الذين تذكرهم المصادر المصرية أجنب^(٢) . وفي اليونان القديمة ، في مصر ما قبل الكلاسيكي ، كان التجار الأجانب هم أول تجار ظهوروا في المدن القنية^(٣) . وتذكر أقدم نصوص « الآفستا » ، كتاب إيران المقدس ، أن التجار هم أجنب حملوا منتجات كاليسة للملك والنبلاء^(٤) . وتذكر « ريغ - فيدا » ، أقدم وثيقة مكتوبة من الحضارة الهندوسية ، أن التجار هم أجنب (بائي) يسافرون في قوافل^(٥) . وأول التجار في روما هم أجنب مهلتون hellenisés^(٦) . وفي بيزنطة ، كانت التجارة الكبيرة في البداية بين أيدي السوريين واليهود والشرقيين^(٧) . وفي امبراطورية الاسلام ، كان التجار الأوائل مسيحيين ويهود وزرادشتيين^(٨) . واليهود والسوريون هم أيضاً أوائل التجار في العصر الوسيط الأعلى في أوروبا الغربية^(٩) ، بينما كان الكوريون في العصر نفسه أول من أدخل التجارة إلى اليابان^(١٠) . وفي الصين ، من سلالة التانغ إلى سلالة المينغ ، كان الأجانب ، وبخاصة الهنود أو المسلمون ، يقبضون على زمام التجارة الخارجية كلها . وإن هيمنة التجار الألمان في سكندنافيا ، والتجار اليهود في بولونيا والمجر ورومانيا ، والتجار الأرمن في الامبراطورية التركية الآسيوية ، والتجار العرب في افريقيا الشرقية ، قد مددت قروناً طويلة هذه المرحلة الأولية من التجارة الكبيرة .

وتبين للمعطيات الواقعية ، من جهة أخرى ، كيف أن قانون التطور الاقتصادي غير المتساوي عينه ينطوي على انقلابات سريعة في التيارات التجارية بمجرد أن يتلك شطب من الشعوب التقنية الحرفية البسيطة نسبياً ، السائدة في المجتمع البضاعي

* انظر الفصلين الثاني والثالث .

الصغير ، حيث يُسهّل غيابُ المنشآت الصناعية المكلفة تحولَ التقنيات والتقنيين . إن المستوطنين الأجانب القادمين من آسيا الصغرى هم أول التجار في اليونان القارية ؛ لكن سرعان ما استحوذت المستعمرات اليونانية التجارة في آسيا الصغرى ، إلى أن تعود آسيا الصغرى فتأخذ بثأرها من اليونان في العصر الهيليني. واليهود والمسيحيون والفرس هم أول التجار في امبراطورية الاسلام ؛ لكن سرعان ما سيلعب التجار العرب الدور الأول في تجارة أوروبا والشرق الأوسط وفارس . وفي القرن الخامس الميلادي هيمن تجار هندوسيون على التجارة في البحر العربي ؛ وبعد بضعة قرون هيمن تجار عرب على التجارة في الهند^(١١) ؛ وفي عهد امبراطورية المغول ، في القرن السابع عشر ، دحر التجار الهندوسيون والفارسيون من جديد التجار العرب . وقد احتكر يهود بيزنطة ومسيحيوها التجارة الكبيرة في إيطاليا في العصر الوسيط الألفي ؛ وبدءاً من القرن الحادي عشر استولى البنادقة والجنوون على مكانة الصدارة في بيزنطة بالذات .

إن تاريخ الامبراطورية الرومانية كله يكن في هذه الانعطافات المباشرة . ففي القرنين الثاني والأول قبل الميلاد قضى الفتح الروماني والتجارة التي اقتفت خطاه على هيمنة آسيا الصغرى الاقتصادية التي كانت قائمة منذ العصر الاسكندري . لكن منذ القرن الأول الميلادي تخلت التجارة الرومانية عن الشرق الشريرة الجديدة من التجار السوريين لتتسحب نحو بلاد القوقاز التي دحرت بدورها منذ القرن الثاني التجارة الرومانية ، وتقاومت مع السوريين الهيمنة الاقتصادية على الامبراطورية بأسرها^(١٢) .

انتاج فائض القيمة وتحقيقه

في أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، يكون الرأسمال البضاعي هو الشكل المهيمن للرأسمال . وهو يحسد في تلك الأنماط الاقتصاد التقدي الوليد وسط اقتصاد قائم بصورة أساسية على إنتاج القيم الاستيعالية . وهو يظهر أول ما يظهر في شكلين مخاطر: التجارة الدولية الكبيرة والتجارة المحلية الصغيرة القائمة على التجول . وكلما تطور الانتاج البضاعي الصغير ، يتولى المنتجون بأنفسهم بيع بضائعهم في السوق . ولا يكون هناك من مكان لتجارة محترقة إلا خارج نطاق هذا التداول الاعتيادي للبضائع .

بيد أن اتحاد الانتاج والتجارة يطرح مشكلات تقنية لا يمكن حلها إلا في إطار

عده . فالحرقي الذي يحمل بنفسه منتجاته إلى السوق يضطر إلى إيقاف عمله الانتاجي أثناء سفره ؛ ولهذا تنام الأسواق في المجتمع البضاعي الصغير في أيام الأعياد على وجه العموم . ويلاحظ ريموند فيرث ، في حديثه مع صيادي السمك المالين ، ان هؤلاء لا يهتمون عادة بالتجارة أيام العمل . وإنما عندما لا يذهبون إلى الصيد ، لسبب أو آخر ، « يشترى السمك لبيعوه من جديد » (١٣) . ولتسهيل السفر إلى أسواق المنتجين البضاعين الصغار ، اعتاد هنود الشوري « على توفير قوت وفراش ومشاعل لكل من يطلب ذلك ، وحتى للغرباء . ولا ينتظر المضيف أن يتلقى غن ذلك ، بل يستطيع بدوره أن يسأل ضيافة كتلك في المستقبل إذا ما احتاج إليها » (١٤) . وهذه العادات كلها ليست ناجمة إلا إذا كانت المسافة بين مكان الانتاج والسوق غير كبيرة . وعندما تكبر هذه المسافة يتضح للنتج ان حل منتجاته بنفسه إلى السوق أمر باهظ الكلفة . ولقد كان حرقيو نورمبرغ يحملون بضائعهم في العصر الوسيط حتى معرض فرانكفورت ؛ لكنهم كانوا يسلمون بضائعهم لتجار محترفين عندما تكون الأسواق أنأى من ذلك (١٥) .

على هذا ، تظهر التجارة المحترفة كنتيجة لتقسيم العمل ، تجنب المنتجين الحسائر التي كان سيعرضهم إليها وقف الانتاج بهدف بيع منتجاتهم مباشرة (١٦) . وقد حسب الاستاذ جاكمان هذه الحسائر بالنسبة إلى حاكة الكتان الفلاندرين في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الذين كانوا مرغين على الذهاب بأنفسهم لشراء المادة الأولية بكيات صغيرة من الأسواق المجاورة وبيع أقمشهم قطعة قطعة في تلك الأسواق نفسها . ويقدر هذه الحسائر بخمسة مداخلهم النزيرة (١٧) .

ويتوصل الاستاذ آشتون إلى استنتاجات أوضح أيضاً عندما يدرس وضع الصناعة النسيجية البريطانية في القرن الثامن عشر :

« يضطر العامل (النساج) إلى الذهاب بنفسه للبحث [عن المنتجات التي يحتاجها] وحملها... ولقد كان في وسع المرء أن يلاحظ على طرق الشمال عدداً كبيراً من الحاكة الذين يحملون حزمًا من الخيوط على ظهورهم أو يحرقون تحت أذرعهم لفائف ثقيلة من الأقمش . وكانت المسافات الواجب قطعها معادلة في غالب الأحيان للمسافات التي يستطيع الانسان أن يقطعها في يوم واحد... وقد أكد بعضهم أن السعي في إثر التوصيات والمواد الأولية ، ونقل المنتجات المصنوعة وتحصيل الأجور

كان من الممكن أن تستغرق يومين ونصف يوم أسبوعياً في صناعة القبعات في منطقة
الميدلاندس (١٨) .

ويلاحظ الأستاذ سول تاكس ، في دراسته لمجتمع قائم على الانتاج البضاعي
الصغير ، ان المنتجين يحسبون ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، تكاليف بيع بضائعهم مباشرة
لزبائن افتراضيين على أساس وقت العمل ، ولا يفضلون أن يبيعوا للتجار إلا عندما
يكون التوفير في وقت العمل واقعياً (أي عندما يكون الانتاج الذي يمكن أن يتم
أثناء ذلك الوقت الضائع في البيع أكبر قيمة من ربح التاجر) :

« في باجاشيل ، يذهب التجار إلى المزارع ويسامون لشراء مريمات من البصل ،
حتى قبل الحصاد ، ويحسب المزارع حظوظه في الحصول على سعر أفضل إذا ما حصد
البصل وحمله بنفسه إلى السوق ليبيعه فيها بالجملة أو المفرق . وهو إذ يفعل ذلك
يحسب قيمة وقته (كذا) (١٩) » .

وتتطرح المشكلة بالصيغة نفسها عندما يحل الرأسمال الصناعي محل المنتج الصغير
المستقل ، والرأسمال التجاري محل البضاعي القديم ، ففي اللحظة التي ينتهي فيها
انتاج البضائع ، يكون الرأسمال الصناعي قد ملك فائض القيمة الذي انتجه عماله .
لكن فائض القيمة هذا يكون موجوداً في شكل خاص ؛ فهو لا يزال متبلوراً في
بضائع ، شأن الرأسمال المسلف من قبل الصناعي بالأصل . ولا يستطيع الرأسمالي لا أن
يعيد تكوين هذا الرأسمال ، ولا أن يملك فائض القيمة ما دام عاكفين على هذا
الشكل من الوجود . إذن فعليه أن يحولها إلى مال . وتحقيق فائض القيمة إنما هو
بيع البضائع المنتجة . والحال أن الصناعي لا يعمل لزبائن محددين (إلا عندما ينفذ
توصيات لحساب « آخر المستهلكين ») ؛ بل يعمل لسوق مغلقة .

إذن ففي كل مرة تكتمل فيها دورة من دورات الانتاج لتوجب عليه أن يوقف
العمل في المصنع ، وأن يبيع بضائعه ليستوفي نفقاته ، وأنداك فقط يستأنف الإنتاج .
والتجار ، بشرائهم انتاج الصناعي ، يوفرون عليه همّ الذهاب للبحث مباشرة عن
مستهلكين . يوفرون عليه خسائر ونفقات وقف الإنتاج إلى أن تصل البضائع إلى
مكانها المقصود . انهم يسلفونه ان جاز التعبير رساميل نقدية تسمح له بتابعة الإنتاج
دون توقف .

لكن التجار ، الذين يسلفون الصناعيين الأموال اللازمة لإعادة تكوين رأسمالهم
ولتحقيق فائض قيمتهم ، يضطرون بدورهم إلى أن يبيعوا بسرعة البضائع التي

اشتروها على ذلك النحو ليتمكنوا من معاودة العملية بأسرع ما يمكن . وكلما انتشر
نمط الانتساج الرأسمالي وعمّ إنتاج البضائع ، تغطى المدن والقرى بشبكة لا تني
تتكاثف من الوكالات التجارية للبيع بالجملة أو بالفرق . وكما ان توسع التجارة الكيالية
في القرون الوسطى تميز بتحول التجار المتجولين إلى تجار مقيمين^(٢٠) ، كذلك فإن
توسع تجارة المنتجات ذات الضرورة الحيوية ، في فجر الرأسمالية الصناعية ، يتميز
بتحول البائع الجوال الصغير إلى بائع مفرق مقيم نهائياً في القرية^{(٢١)*} .

في العصر الوسيط لا تكون تجارة الجملة وتجارة المفرق منفصلتين تقريباً إحداهما
عن الأخرى فيما يتعلق بالمنتجات المخصصة للسوق المحلية ؛ بل ان تجارة الجملة غالباً
ما تكون منعقدة الوجود . وباعة المفرق المتخصصون لا يظهرون إلا مع العقادين** ؛
وقد كانت عددهم في فرنسا ٧٠ في عام ١٢٩٢ ، و ٢٠٠ في عام ١٥٧٠ ، و ٢٨٠٠ في
عام ١٦٤٢^(٢٣) . وإنما بعد الثورة التجارية يتم انفصال تجارة الجملة عن تجارة المفرق
بالنسبة إلى المنتجات الكيالية ، باعتبار ان الشركات الاستعمارية الكبيرة لا تحتفظ
لنفسها إلا بتجارة الجملة .

إن الرأسمالي الصناعي لا يرغب في تحقيق فائض قيمته فعسب . بل يريد أيضاً
أن يُرسم له ، أن يحول إلى آلات ومواد أولية وأجور كل الجزء الذي لا يستهلكه
بصورة غير منتجة لسد حاجاته الخاصة . إذن فرسملة فائض القيمة تنطوي هي أيضاً
على تداول البضائع يظهر فيه الصناعي كمشترٍ بدلاً من أن يكون بائعاً . ومن هذه
الزاوية يكون من مصلحته أيضاً أن يقلل إلى الحد الأدنى فترة تداول الآلات والمواد
الأولية ، فترة الانتظار بين الطلبات والتسليم . وعلى هذا فالرأسمال التجاري يؤدي
له خدمة مزدوجة إذ يقلل وقت تداول بضائمه الخاصة ، وكذلك وقت تداول
البضائع التي يرغب في شرائها .

* في أوروبا الشرقية ، في البلقان وروسيا ، استمر في العمل باعة المفرق المتجولون هؤلاء حتى
مطلع القرن العشرين ، كما استمر أيضاً الحرفيون المتجولون الذين يبيعون بأنفسهم منتجاتهم .
وفي البلدان المتخلفة ما زال المراء يصادفهم إلى اليوم ؛ وهم لم يكتفوا كلياً حتى في البلدان المتقدمة .
إن « الكتاب الأبيض » (١٩٥٣) الصادر عن وزارة الشؤون الاقتصادية البلجيكية يشير إلى أن
عدد تجار التجولين الذين ينفقون من باب إلى باب بهدف البيع مرتفع في المناطق الفلاندرية ، حيث
المساكن الفلاحية مشتتة^(٢٢) .

** أي باعة المخرذوات . « المترجم »

الكتلة السنوية لفائض القيمة والمعدل السنوي للربح

إن الحرفي الصغير الذي يتجنب تكاليف الانتظار والبطالة التي يعرض نفسه لها إذا ما باع بنفسه منتجات عمله ، يحقق على هذا النحو ربحاً غلي عليه مصلحته بالذات أن يتخلى عن جزء منه للتاجر . والرأسمالي الصناعي لا يعرف من أرباح أخرى غير فائض القيمة الذي ينتجه عمله . فهل يؤدي تخفيض فترات تداول البضائع التي يبيعها ويشتريها إلى زيادة فائض القيمة الذي ينتجه عمله ؟

إن الرأسمال الصناعي يتألف ، من وجهة نظر تداوله ، من قسمين إثنين . فالقسم الأول من هذا الرأسمال ، المسمى بالرأسمال الجامد ، يتكون من مبان وآلات لا تبدل إلا بعد انقضاء فترة طويلة جداً من الزمن ، وبعد دورات إنتاجية عديدة . وقيمة هذا الرأسمال ، المسلف دفعة واحدة من قبل الصناعي ، تعيد تكوين نفسها - تعوض عن اهتلاكها - رويداً رويداً . ففي نهاية كل دورة إنتاجية ، وعندما تكون البضائع المنتجة قد تم بيعها ، يكون جزء فقط من هذا الرأسمال الجامد قد تجدد تكوينه . وعلى هذا فإن المدة الضرورية لتجديد تكوين مجموع هذا الرأسمال الجامد ، والمسماة بفترة دوران الرأسمال الجامد ، تشتمل على دورات إنتاجية عديدة .

وبخلاف ذلك وضع الرأسمال المتداول ، أي ذلك القسم من الرأسمال الثابت المؤلف من المواد الأولية والمنتجات المساعدة ، بالإضافة إلى الرأسمال المتغير ، أي الأجور المسلفة من قبل الرأسمالي . فالرأسمال المتداول يجب أن يسلف عند بدء كل دورة إنتاجية . لكن ما أن تباع البضائع المنتجة أثناء هذه الدورة ، حتى يمتلك الرأسمالي من جديد ذلك الرأسمال المتداول ، ويستطيع بالتالي أن يبدأ دورة إنتاجية جديدة . وعلى هذا فإن فترة دوران الرأسمال المتداول تتدخل إلى دورة إنتاج البضائع وإلى فترة لتداول هذه البضائع عينها . وتخفيض فترة تداول البضائع تخفيضاً كبيراً يعني تخفيض فترة دوران الرأسمال المتداول ، وبالتالي إطالة المجال أمام عدد أكبر من الدورات الإنتاجية الجريان في مدة محددة من الزمن (سنة واحدة على سبيل المثال) .

لنفترض أن فترة دوران الرأسمال المتداول ، في مصنع للأنسجة القطنية ، تدوم شهرين ، شهراً لإنتاج كمية محددة من الأنسجة القطنية ، وشهراً لبيعها ولشراء مخزون جديد من المواد الأولية . وعلى هذا سيكون هناك ٦ دورات لدوران الرأسمال المتداول في العام الواحد . وإذا ما خفضت الفترة الضرورية لبيع الأنسجة القطنية ولشراء

مواد أولية جديدة من شهر إلى أسبوع ، تكون فترة دوران الرأسمال المتداول قد خفضت إلى ٣,٥ أسابيع ، وسيكون هناك ١٠ دورات بدلاً من ٦ في السنة .

والحال ان كل دورة إنتاجية تدبر كتلة متناهية من فائض القيمة (إذا لم يتغير الرأسمال ومعدل فائض القيمة) . وزيادة عدد الدورات الإنتاجية التي تتعاقب في عام واحد تعني زيادة الكتلة الإجمالية لفائض القيمة المنتج سنوياً . وعلى هذا فإن تخفيض وقت تداول البضائع لا يعني تحقيق فائض القيمة بصورة أسرع فحسب ، بل يعني أيضاً زيادة كتلتها .

د كما تم دوران الرأسمال النقدي في المنشأة بسرعة أكبر ، ارتفعت إيرادته [معدل ربحه السنوي] (٢٤) ، .

أما من وجهة نظر قيمة البضائع ، فلا ينجم أي تبدل عن تخفيض فترة دوران الرأسمال المتداول . وما بقيت دورة انتاج البضائع بدون تعديل ، تبقى قيمة البضائع على ما هي عليه . لكن هذا لا يصح بالنسبة إلى معدل ربح الرأسمال . فهذا المعدل لا يحسب على أساس دورة الانتاج ، بل على أساس السنة الضريبية . لنفترض أن الرأسمالي يملك منشآت تبلغ قيمتها ١٠٠٠ مليون فرنك ، يتهلك ١٪ منها في كل دورة انتاجية . ولنفترض أيضاً أن عليه في كل دورة أن يسلف ٢٠ مليوناً ، ١٠ ملايين لشراء المواد الأولية و ١٠ ملايين لدفع أجور عماله . إن قيمة إنتاج كل دورة ستكون إذن كما يلي ، على أساس ان معدل فائض القيمة ١٠٠ ٪ :

$$٢٠ \text{ مليون ث} + ١٠ \text{ مليون م} + ١٠ \text{ مليون ف} = ٤٠ \text{ مليوناً}$$

وبعد ٦ دورات انتاجية ستبلغ قيمة الانتاج السنوي ٢٤٠ مليوناً . لكن الرأسمالي ، في حسابه معدل ربحه السنوي ، لا ينسب ربحه إلى رقم أعماله ، بل إلى رأسماله المنفق فعلاً : ٦ ٪ من رأسماله الجامد ، أي ٦٠ مليوناً ، زائد رأسماله المتداول البالغ ٢٠ مليوناً ، فيكون المجموع ٨٠ مليوناً . ولما كانت كل دورة قد درت عليه ١٠ ملايين ربحاً ، فإن معدل ربحه السنوي سيكون $\frac{٦}{٨٠}$ ، أي ٧٥ ٪ . وإذا ما ارتفع الآن عدد الدورات الانتاجية في السنة من ٦ إلى ١٠ ، فإن الرأسمال المنفق فعلاً يرتفع إلى ١٠ مرات ١٠ ملايين من الرأسمال الجامد ، أي ١٠٠ مليون ، زائد ٢٠ مليوناً من الرأسمال المتداول ، فيكون المجموع ١٢٠ مليوناً . وعلى هذا فإن معدل الربح السنوي

سيرتفع إلى $\frac{1}{12}$ ، أي ٨٣,٣ ٪ ، مقابل ٧٥ ٪ سابقاً .

إذن فتخفيض فترة تداول البضائع يتيح المجال أمام زيادة المعدل السنوي للربح . والإنتاج غير المتقطع هو شكل هام من أشكال العقلنة الرأسمالية ؛ وهو يقاوم بصورة فعالة ميل المعدل الوسطي للربح إلى الهبوط . وهكذا نجحت الصناعة المعملية اليابانية في تحقيق عقلنة هامة من هذا النوع منذ هزيمة ١٩٤٥ والاحتلال الأمريكي ، كما تموض عن خسارة أسواق التصريف الصينية والكورية وعن إرتفاع نفقات اليد العاملة (هبوط معدل فائض القيمة) . فقد ارتفع عدد فترات الدوران في كل نصف سنة بالنسبة إلى كل الرأسمال الموظف في الصناعة اليابانية (باستثناء المناجم والمواصلات) من ٠,٦٦ ٪ في النصف الأول من عام ١٩٣٦ إلى ١,٥٤ في النصف الأول من عام ١٩٥٠ ، وإلى ١,٨٤ في النصف الثاني من عام ١٩٥١ . وفي حين كان مجموع الرأسمالين الصناعيين يحتاجون إلى ٤٠ أسبوعاً كما تعود إلى حوزتهم رساميلهم المسلفة ، ما عادوا اليوم بحاجة إلى أكثر من ١٤ أسبوعاً (٢٥) .

ويهدف تخفيض وقت تداول البضائع إلى الحد الأدنى ، تكتمل تلك الشبكة من الوكالات والتاجر بشبكة كثيفة من الطرقات والأقنية وسلك الحديد . فالرأسال لا يظلم إلى فائض القيمة فحسب ، بل تتسلط عليه أيضاً فكرة تخفيض فترة دوران الرأسال المتداول إلى الحد الأدنى . وهذا التخفيض يسمح بتحويل الرأسال المتداول باستمرار إلى رأسال جامد ، وبتخفيض الأول بالنسبة إلى الثاني . والثورة الصناعية تجد في هذا ماهيتها بالذات (٢٦) .

الرأسال التجاري والأرباح التجارية

إن من مصلحة المفاول الصناعي البالغة أن تُخفض فترة تداول البضائع إلى الحد الأدنى . ولهذا يتخلى عن جزء هام من العمليات في دائرة التوزيع (نقل ، تخزين ، مبيع ومشتري من المصدر ، دعاية ، الخ) لفرع متخصص من الرأسال ، الرأسال التجاري . لكن حتى يمكن لهذا التخصص أن يتم ، فلا بد للرأسال الموظف في دائرة التوزيع أن يدر نفس معدل الربح الذي يدره مجموع الرساميل العامة في الصناعة . ولما كانت المؤسسات التجارية تتطلب توظيف مبالغ أولية أقل مما تتطلبه منشآت الصناعة الكبيرة ، لذا فإن تموجات المدخول والمخروج من دائرة التوزيع تتم بسهولة أكبر بكثير مما في دائرة الإنتاج . إن معدلاً في الربح التجاري أعلى من معدل الربح

الصناعي سيؤدي إلى تدفق رؤسأمل نحو التجارة ، الشيء الذي سيخفض معدل الربح بقتيجة المزاحمة المتزايدة . كما أن معدلاً في الربح التجاري أدنى من معدل الربح الصناعي سيؤدي إلى الحسار الرأسمال عن دائرة التوزيع نحو دائرة الإنتاج ، وبالتالي إلى اشتداد المزاحمة الصناعية وإلى هبوط مقابل في معدل الربح الصناعي .

إذن فالرأسأال التجاري يسأمل في التوزيع العأامل لفائض القيمة ، لكنه لا ينتج البنة أي قسط منها بنفسه . إن الكتلة الإأمالية لفائض القيمة المنتج تتجم دوماً عن التآاج البضائع وحده ، فقط عن تجسد العمل غير المدفوع في هذه البضائع أثناء عملية إنتاجها . والرأسأال التجاري يسأمل ، من غير أن ينتاج بذاته فائض قيمة ، في تقاسم فائض القيمة الإأمال ، على قدم المساواة مع الرأسأال الصناعي ، لأنه يساعد الصناعيين ، بتخفيضه وقت تداول البضائع ، على زيادة كتلة فائض القيمة ومعدله السنوي . وهذا ينطبق على كل فرع من الرأسأال التجاري : الرأسأال التجاري العامل بالآلة وبمنصف الآلة وبالمفرق . وعلى هذا فالربح التجاري يتناسب مع الرأسأال الموظف في التجارة ، شأن الربح الصناعي تماماً . وهو يمثل ، بفضل تساوي معدل الربح ، جزءاً من فائض القيمة الإأمال متناسباً مع ذلك الجزء من الرأسأال الإأمال الاجتماعي الإأمال الذي يكونه الرأسأال الذي يدر هذا الربح .

لنفترض ان الإنتاج الإأمال لبلد معين يساوي ٩٠٠ مليار فرنك ، بشكل منها الرأسأال (الثابت والمتغير) ٨٠٠ مليار تحفظها قوة العمل ، وبشكل فائض القيمة الذي تلتجه هذه القوة ١٠٠ مليار . ولنفتراض أن الرأسأال التجاري الإأمال يبلغ ٢٠٠ مليار ، تتألف من ١٠٠ مليار رأسأالاً موظفاً في تجارة الآلة ، ومن ٤٠ ملياراً رأسأالاً موظفاً في تجارة نصف الآلة ، ومن ٦٠ مليار رأسأالاً موظفاً في تجارة المفرق . إن المعدل الوسطي للربح في هذه الآال سيكون $\frac{100}{1000}$ ، أي ١٠ ٪ .

فالصناعيون سيبعون البضائع المنتجة لتآار الآلة مقابل ٨٨٠ ملياراً ، محققين معدل الربح الوسطي ١٠ ٪ . وسيبيع تجار الآلة البضائع نفسها إلى تجار نصف الآلة مقابل ٨٩٠ ملياراً ، محققين ١٠ مليارات ربحاً ، أي ١٠ ٪ من رأسأالهم البالغ ١٠٠ مليار . وسيعاود تجار نصف الآلة بيعها لتآار المفرق مقابل ٨٩٤ ملياراً ، محققين ربحاً قدره ٤ مليارات ، أي ١٠ ٪ من رأسأالهم البالغ ٤٠ ملياراً . وأخيراً سيبيع تجار المفرق البضائع للمستهلكين مقابل ٩٠٠ مليار ، محققين ربحاً قدره ٦ مليارات

فرنك ، أي ١٠٪ من رأسألم البالغ ٦٠ ملياراً . وبعد انتهاء هذه المبيعات المتعاقبة تكون البضائع قد بيعت بقيمتها بالضبط : ٩٠٠ مليار فرنك . ولا تكون أي قيمة جديدة قد خلقت أثناء تداولها . ويكون كل رأسألم قد نال ربحاً وسطياً مماثلاً قدره ١٠٪ .

قد يؤكد بعضهم أنه لولا تدخل الرأسألم التجاري لكان الرأسألم الصناعي قد أحرز ربحاً أعلى ، وبالضبط ١٢,٥٪ . لكن هذا التأكيد ينسى أن الكتلة الإجمالية لفائض القيمة (١٠٠ مليار) كانت ستكون أصغر لولا تخفيض وقت تداول البضائع الذي حققه الرأسألم التجاري ، أو ينسى ، الأمر سيان ، أن الرأسألم الصناعي كان سيضطر إلى العمل برصيد من الرأسألم النقدي أكبر ، يلقي به في الإنتاج كلما جرى هذا بصورة متصلة ، قبل أن تكون بضائع الدورة السابقة قد بيعت للمستهلكين . وفي نهاية المطاف ، ما من إنسان غني في العملية .

على الصعيد العملي لا وجود بالطبع لمثل هذا التآكل المطلق في معدل الربح بين مختلف فروع التجارة ، وبين التجارة والصناعة . فتأرجحات الربح التجاري كثيرة وتتملق بوجه خاص بالمرحلة العينية من الدورة الصناعية . ففي فترات الرواج الاقتصادي والطفرة ، عندما تصعد الأسعار بسرعة ، تعود إلى المخزونات قيمتها وتصرف بسهولة ، ويكون الطلب أعلى من العرض ، ويحقق التجار أرباحاً فائضة بالنسبة إلى الصناعة . وفي مثل هذه الفترات ، يزداد عدد التجار بسرعة . فنظراً إلى أن التجارة تتطلب سلفاً من الرأسألم الثابت أدنى بكثير من سلف الصناعة ، يستطيع المديدون من الرأسألمين الصغار أن يظهروا للوجود لتجريب حظهم في فترة من الازدهار العام . وقد شهدنا ظاهرة مماثلة في أوروبا الغربية بعد ١٩٤٥ وفي ألمانيا الغربية بعد الإصلاح النقدي في صيف ١٩٤٨ . لكن معدل الربح التجاري لا يستطيع ، على العموم ، أن يتمتع لمدة طويلة من الزمن عن المعدل الوسطي للربح ؛ وإلا فإن الصناعيين يبدوون هم أنفسهم بمضاعفة شبكاتهم للبيع المباشر للجمهور .

وفي عشية فترات الأزمة والكساد وإبانها يكون التجار ، بالمقابل ، أول الضحايا . فنظراً إلى أنهم يملكون من الاحتياطي أقل مما يملك الصناعيون الكبار ويحصلون على الاعتمادات من المصارف بصعوبة أكبر ، لذا فإنهم يضطرون إلى تصريف مخزوناتهم بأي ثمن كان ، أي يضطرون إلى البيع بخسارة . ويتدنى آنذاك معدل الربح التجاري

إلى ما دون معدل الربح الصناعي . وإنما عبر تأرجحات الظروف هذه يتم في النهاية تساوي معدل الربح التجاري ومعدل الربح الصناعي .

إن هذه التقلصات والتوسعات للظرفية في التجارة تتوضح بالأرقام التالية : في عام ١٩٢٩ ، وكان عام ازدهار ، بلغ رقم أعمال مخازن المرق في الولايات المتحدة ٦١,٣٪ من كل نفقات المستهلكين . وفي عام ١٩٣٣ ، وكان عام أزمة ، لم يبلغ سوى ٤٩٪ . وفي نهاية ١٩٣٩ ارتفع من جديد إلى ٦٢,٩٪ ليبلغ ٧٢,٩٪ في عام ١٩٤٥ ، وهو هام طفرة (٢٧) .

الرأسمال التجاري وقوة العمل العاملة في التوزيع

يبدو للوهلة الأولى أن الرأسمال التجاري يمر بالتحولات نفسها التي يمر بها الرأسمال الصناعي . فالتاجر الكبير يؤسس منشأته بتوظيفه أولاً رأسمالاً نقدياً محدداً في رأسمال جامد (مباني من محلات ومخازن ومستودعات الخ) ، وفي رأسمال متداول (مخزونات بضاعية ورواتب للبيد العاملة) بل يمكننا الكلام حتى عن « التركيب العضوي » لرأسماله باعتبار أن رأسماله الجامد ورأسماله المتداول يعرفان ، كما بالنسبة إلى الصناعي ، فترات دوران كبيرة متفاوتة .

لكن هنا يتوقف التوازي الظاهري . والواقع أن رأسمال التاجر « المتغير » - الرأسمال الضروري لشراء قوة العمل المستخدمة في التوزيع - ليس متغيراً بالثبة باعتبار أنه لا ينتج أي قيمة جديدة ، أي فائض قيمة . فقوة العمل التي يشتريها الرأسمالي التاجر تسمح له فقط بالمشاركة في القسمة العامة لفائض القيمة التي ينتجها العمال المنتجون .

إن مفهومي العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي من وجهة نظر انتاج القيم الجديدة يجب ألا يخلطوا بمفهومي العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي من وجهة نظر مصالح المجتمع العامة . إن العمال الذين ينتجون رصاص « دم دم » ، أو الاقيون ، أو الروايات الجنسية الخلاعية ، يخلقون قيمة جديدة ، لأن هذه البضائع التي تجد مشترين في السوق تملك قيمة استعمالية تسمح لها بتحقيق قيمتها التبادلية . لكن من وجهة نظر مصالح المجتمع البشري العامة ، قدم هؤلاء العمال عملاً غير نافع إطلاقاً ، بل مؤذياً . وبالمقابل فإن المستخدمين في التجارة ، الذين يسجلون دخول البضائع وخروجها في مخزن كبير ، ويتيحون للمستهلكين مجال الاختيار بين عينات شتى من بضاعة واحدة ، يقدمون عملاً

نافعاً وانتاجياً من وجهة نظر مصالح المجتمع العامة، من دون أن يخلقوا قيمة جديدة .
بيد أن الخط الفاصل بين العمل الذي ينتج قيمة جديدة والعمل الذي لا ينتج قيمة جديدة يصعب تحديده . وبوجه عام يمكن القول إن كل عمل يخلق أو يعدل أو يحفظ قيمة استهلاكية ، أو كل عمل لا غنى عنه تقنياً لتحقيقها ، هو عمل منتج ، أي يزيد قيمتها التبادلية . وفي هذا التصنيف يجب ألا نضع عمل الإنتاج الصناعي الصرف فحسب ، بل أيضاً عمل التخزين والتنسيق والنقل الذي لا يمكن بدونه استهلاك القيم الاستهلاكية * .

وغني عن البيان ان هذا لا ينطبق على تخزين البضائع في مستودعات التجار ، ذلك التخزين الناجم عن المضاربة أو قلة البيع أو المزاحمة أو أخطاء التاجر في تقديراته . ففي هذه الحال لا يقتصر الأمر على عدم زيادة قيمة البضاعة ، بل تفقد البضاعة أيضاً من قيمتها لأن وقت التخزين يؤدي في معظم الحالات إلى اهتراء معين (واقعي أو معنوي) . كذلك فإن التحزيم التجاري لمعظم البضائع لا يضيف شيئاً إلى قيمتها ؛ فهو يمثل نفقات كاذبة في التوزيع ، تدرج في المبالغ المسلفة من قبل الرأسمال التجاري الذي يتوقع أن يحصل من ورائها ربحه الوسطي . لكن هذا لا ينطبق على أوعية السوائل (حليب ، عصير ، ثمار محفوظة ، معلبات من مختلف الأنواع) ، التي ما كانت هذه البضائع متصل إلى المستهلك لولاها . إن مثل هذه النفقات لا غنى عنها هي الأخرى لتحقيق القيمة الاستهلاكية لبضاعة ما ، إذن فهي تنضاف إلى القيمة ، إلى سعر إنتاج هذه القيمة . وغالباً ما تصبح هذه النفقات العنصر الأم في هذا السعر .

وعلى كل ، فإن مجموع المبالغ المسلفة من قبل التاجر ، سواء أستخدمت في شراء البضائع أم استعملت في استثمار اليد العاملة أم في كراء المحلات ، تمثل ، من وجهة نظر هذا التاجر ، الرأسمال الذي سيحصل من ورائه الربح الوسطي . لكن ليست الحال بكذلك من وجهة نظر الرأسمالي الصناعي . فهذا لا يعتبر سلف الأموال التي يقدمها التجار ضرورية إلا بقدر ما تسمح له بأن يحقق مسبقاً قيمة بضائمه . والباقي كله يبدو له نفقات إضافية وغير مجدية ، زيادة لتكاليف التوزيع يتشكى منها لأنها

* من المفيد أن نلاحظ أن القديس توما الاكوييني قد أجرى ، قبل ستة قرون من ماركس ، التمييز نفسه جوهرياً بين هذين الشكلين من العمل «التجاري» ، شكل انتاجي وشكل ليس بإنتاجي (٢٨) .

تزيد كتلة الرأسمال الذي سيساهم في تقاسم فائض القيمة الذي يخلقه عما له « د » . ونحت تأثير الرأسمال الصناعي يميز الاقتصاد السياسي « رأسمال » التاجر الضروري لشراء البضائع عن « نفقات العامة » الضرورية لشراء اليد العاملة ولاستئجار المخازن الخ ، وهي « نفقات عامة » تكاد تكون منعقدة المرونة وثقل « بلا جدوى » على سعر البضائع .

وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن « التركيب العضوي للرأسمال » أدنى بكثير في التجارة منه في الصناعة ، وأن المبالغ المرصودة للتوظيفات الجامدة معدومة في غالب الأحيان . ففي الولايات المتحدة كثيراً ما تشتري شركات التأمين أو الشركات العقارية والتروستات المالية أراضٍ ، وتبني فيها مخازن كبيرة ، ثم تتركها لتجار المرق «^(٢٩)» .

تركز الرأسمال التجاري

يعاني الرأسمال التجاري ، شأن الرأسمال الصناعي ، من الميل الأساسي إلى التركيز . ففي فترات الأزمة والمزاحة الحادة تقاوم المخازن الكبيرة ، التي تملك احتياطياً أكبر واعتماداً أضخماً ، النابثات بأفضل مما يقاومها أصحاب الدكاكين الصغيرة الذين يعملون في الواقع مقابل أجر متواضعة . كذلك يستطيع التجار الكبار في فترات الظروف المواتية أن يرصدوا مبالغ من المال أضخم ، وأن يشتروا مخزونات أكبر من البضائع ، وأن يستفيدوا على نطاق أوسع من إمكانية تحقيق أرباح فائضة . والمخازن الكبيرة تستطيع أن تبيع بسعر أرخص لأنها تشتري بالجملة ، وقادرة على أن تقلل إلى حد كبير من هامش الربح المرق الذي يضاف إلى أسعار الجملة للبضائع لدى أصحاب الدكاكين الصغيرة :

« إن رواتب السامرة وعمولات باعة الجملة وأجور المتدوين التجاريين ونفقات الدعاية ... تتجم كلها جزئياً من جهود الباعة والصناعيين لإيجاد مجالات تصريف بالمرق لبضائعهم ... [لكن] عندما تكون وظيفة بائع الجملة مندجزة بوظيفة بيع المرق ، لا تعود هناك من حاجة إلى « غزو » مخزن المرق . ذلك هو المفتاح الذي يفسر الكثير ، إن لم نقل جميع المزايا التي تملكها البقاليات ذات الفروع المعقدة بالنسبة إلى نظام بائع المرق وبائع الجملة المستقل كل منهما عن الآخر «^(٣٠)» .

ومما مزايا أخرى تنأت من إمكانية استخدام تجهيزات أحدث وأجدي ؛ ومن إمكانية الاستفادة مباشرة من خلق حاجات جديدة إلى منتجات مكلفة ؛ ومن تأمين

أماكن أنسب للمخازن ، ومن تخصص ملاك المستخدمين ، ومن توحيد أنماط المنتجات ، ومن عقلنة الخدمات ، الخ (٣١) . كما تتلقى المخازن الكبيرة إعانات إعلانية ضخمة مجانية من المشاريع الصناعية الكبيرة . ففي عام ١٩٣٤ تلقت المخازن الأميركية ذات الفروع العديدة «اتلانتيك وباسفيك» ٦ ملايين دولار «كنفقات دعائية» وملبوني دولار «كمسرات دعائية» ، بالرغم من أن نفقاتها الإعلانية الفعلية لم تتجاوز ٦ ملايين دولار (٣٢) .

ولقد اتخذ مركز الرساميل الناجم عن الزاخرة التجارية أشكالاً متعددة :

(أ) المخازن الكبيرة المتعددة الأقسام ، التي تطورت في البدء في باريس عقب توسع المخازن المسماة بمخازن « النوفوتيه » (١٨٢٦ : تأسيس « لا بيل جاردينيير ») لتنتشر من ثم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في جميع البلدان الرأسمالية . في ١٨٥٢ : تأسيس «بون مارشي» في باريس ؛ في ١٨٦٠ : تأسيس «وايتلي» و «بيتر روبنسون» ، ثم «سيلفريدجس» و «هارودز» في بريطانيا ؛ وفي الحقبة نفسها تأسيس « ر . ج . مايسنر » في نيويورك سنة (١٨٥٨) ، و «مارشال فيلدس» في شيكاغو و «وانا ميكور» في فيلادلفيا (١٨٦١) في الولايات المتحدة الأميركية ؛ في ١٨٨١ : تأسيس «كارشادت» ، وفي ١٨٨٢ «تيستر» في ألمانيا ، الخ . وتستفيد المخازن المتعددة الأقسام بوجه خاص من زيادة في رقم الأعمال أعلى نسبياً من زيادة الرساميل المسلفة (٣٣) .

(ب) المخازن الكبيرة الوحيدة الأسعار ، وقد نشأت في الولايات المتحدة حيث أنشئ « وولورث » منذ ١٨٧٩ . وفي حوالي ١٩١٠ ، فتح فرع لـ « وولورث » في بريطانيا ؛ وفي حوالي ١٩٢٥ انتشرت مخازن الأسعار الموحدة هذه في فرنسا وألمانيا ، ثم في سائر أوروبا إبان العقد التالي . وقد خفضت هذه المخازن إلى أقصى حد النفقات العامة (تخزيم أقل ، عدم وجود ملاك متخصص من المستخدمين لدفع الفواتير ، عدم تسليم البضاعة في المنازل ، الخ) وأطاحت المجال أمام دوران أسرع بكثير لرأسمالها (٨٠٤ مرات في السنة مقابل ٣ أو ٤ مرات في السنة في المخازن الفرنسية الكبيرة المتعددة الأقسام في عام ١٩٣٨) ، وعرفت بالتالي معدلاً سنوياً للربح أكثر ارتفاعاً (٣٤) .

(ج) المخازن المتعددة الفروع ، وتتمثل الشكل الأكثر تمييزاً للتركز الرأسمال التجاري . فهي تسمح بتوسيع دائرة النشاط إلى حد كبير ، بدون زيادة كتلة الرأسمال المجدد في منشآت ثابتة . وزيادة معدل ربحها تتجهم بوجه خاص من الشراء بأسعار

رخصية ، لأنه يتم على نطاق أوسع ، ومن توفير النفقات الادارية (٣٥) * . وقد نجحت المخازن المتعددة الفروع ، التي انطلقت منذ نهاية القرن التاسع عشر ، في اجتذاب قسم هام من التجارة الاجالية .

وقد بلغ عددها في فرنسا ، في عام ١٩٠٦ ، ٢٢ في قطاع الأغذية بلغ مجمل عدد فروعها ١٧٩٢ . وفي عام ١٩٣٦ ، ارتفع هذا الرقم إلى ١٢٠ ، مع أكثر من ٢٢,٠٠٠ فرع ، أي ١٦٪ من مجمل غازن الأغذية الفرنسية .

وفي بريطانيا ، يزيد بنبات عدد الشركات المتعددة الفروع وعدد هذه الفروع بدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر :

السنة	عدد الشركات التي لها أكثر من عشرة فروع	عدد الفروع
١٨٧٥	٢٩	٩٧٨
١٨٨٠	٤٨	١٥٦٤
١٨٨٥	٨٨	٢٧٨٧
١٨٩٠	١٣٥	٤٦٧١
١٨٩٥	٢٠١	٧٨٠٧
١٩٠٠	٢٥٧	١١٦٥٤
١٩٠٥	٣٢٢	١٥٢٤٢
١٩١٠	٣٩٥	١٩٨٥٢
١٩١٥	٤٣٣	٢٢٧٥٥
١٩٢٠	٤٧١	٢٤٧١٣
١٩٢٥	٥٥٢	٢٩٦٢٨
١٩٣٠	٦٣٣	٣٥٨٩٤

* يشير غالبريث ومولتون وآخرون إلى ان رقم الأعمال بالنسبة إلى المستخدم الواحد في بورتوريكو يرتفع من ٢٥٤ دولاراً في الشهر إلى ٤٦٦ ، ٧٢٤ ، ١٠٦١ ، ١٤٨٥ ، ١٩٠١ ، دولار ، مع الانتقال من المخازن التي يقل رقم أعمالها الشهري عن ٥٠٠ دولار إلى المخازن التي يبلغ رقم أعمالها من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ، من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ، من ٢٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ ، من ٤٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ، ومن ١٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠ دولار في الشهر (٣٦) .

٤٠٠٨٧	٦٦٨	١٩٣٥
٤٤٤٨٧	٦٨٠	١٩٣٩
(٣٧) ٤٤٨٠٠	٦٣٨	١٩٥٠

وبدءاً من هنا تتمعّن هذه الشركات نفسها لسيرورة التركيز ؛ فيتناقص عددها ،
بينما يزداد عدد الفروع * .

وقد ارتفع نصيب مجمل المخازن المتعددة الفروع من تجارة المرقق البريطانية من
٣ إلى ٥٠٪ في عام ١٩٠٠ ، إلى ٧ - ١٠٪ في عام ١٩٢٠ ، إلى ١٤ - ١٧٪ في عام
١٩٣٥ ، إلى ١٨ - ٢٠٪ في عام ١٩٥٠ . لكن هذه النسبة أكبر بكثير بالنسبة
إلى بعض المنتجات ، ولا سيما الملابس والأحذية ؛ فقد ارتفعت من ٣٠٥ - ٥٠٥٪ في
عام ١٩٠٠ ، إلى ١١٥ - ١٤٪ في عام ١٩٢٥ ، إلى ٢٧ - ٣٠٥٪ في عام
١٩٥٠ (٣٩) .

وفي الولايات المتحدة حققت المخازن المتعددة الفروع (Chain Stores) ،
وأقواما فروست (شركة اتلاتيك وإسفيك تي) ، المؤسس عام ١٨٥٩ ، حققت في
عام ١٩٢٩ نسبة ٢٠،٨٪ من كل رقم أعمال تجارة المرقق ؛ وقد ارتفعت هذه النسبة
إلى ٢٢،٧٪ في عام ١٩٣٩ ، وإلى ٣٠،٧٪ في عام ١٩٥٤ (٤٠) . وزاد عدد الفروع من
٨٠٠٠ في عام ١٩١٤ إلى ١٥٥٠٠ في عام ١٩٥٠ .

كما إننا نلقي في القطاع التجاري المؤثرات التقليدية لتركز الأعمال . فعدد
الأجراء العاملين في المخازن الكبيرة يرتفع بالنسبة إلى عدد المستخدمين في المخازن
الصغيرة . ففي فرنسا ارتفع عدد الأجراء المستخدمين في المؤسسات التجارية التي يعمل
فيها أكثر من ١٠ مستخدمين من ٢٦٨،١٨٧ في عام ١٩٠٦ إلى ٢٩٣،٧٦٥ في عام ١٩٣١ ،
بينما لم يرتفع عدد الأجراء في المحلات التي لا يتجاوز ملاك مستخدميها ١٠ أشخاص
سوى من ٥١٧،٦٥٠ إلى ٦٣١،٧٩٦ . وكانت المخازن الصغيرة والمتوسطة تضم ٦٦٪ من
جميع الأجراء التجاريين في عام ١٩٠٦ ، ولم تعد تضم سوى ٤٥٪ في عام ١٩٣١ (٤١) .

* في عام ١٨٨٠ لم يكن هناك سوى شركة واحدة تعد أكثر من ٢٠٠ فرع ؛ وفي عام ١٩٠٠
كان هناك ١١ شركة ؛ وفي ١٩٢٠ : ٢١ ، وفي ١٩٥٠ : ٤٠ . وقد ظهرت أول شركة لها أكثر من ٥٠٠ فرع منذ
قبل ١٨٩٠ . وفي عام ١٩١٠ ، كانت هناك شركتان تعدان أكثر من ١٠٠٠ فرع ، وفي عام ١٩٥٠
كانت هناك ٥ شركات تعد كل منها أكثر من ١٠٠٠ فرع (المجموع : ٩٦٩٥ فرعاً) (٣٨) .

وفي عام ١٩٥٨ ، كان ٢٣٪ من مستخدمي التجارة يعملون في المنشآت التي يتجاوز ملاك مستخدميها ١٠٠ أجير (أي في ٠,٢٣٪ من عدد المخازن الإجمالي) .

وفي ألمانيا ، كانت المنشآت التجارية التي تستخدم أكثر من ٥٠ أجيراً تضم ٢,٥٪ من عدد الأجراء التجاريين الإجمالي في عام ١٨٨٢ ، و ٣,٢٪ في عام ١٨٩٥ ، و ٨,٩٪ في عام ١٩٠٧ ، و ١٤,٥٪ في عام ١٩٢٥ .

إن رقم أعمال عدد صغير من المخازن الكبيرة يعادل رقم أعمال عدد كبير جداً من المخازن الصغيرة . ويشير إحصاء التوزيع في انكلترا ، الذي جرى في عام ١٩٥٠ ، إلى أن ٢٥٥ من أكبر المنشآت في قطاع التغذية يبلغ رقم أعمالها الإجمالي ٤٠ مليون جنيه استرليني في السنة ، وهذا الرقم هو نفس رقم ٢٧,٠٠٠ مخزن صغير . كما أن ٧٥٪ من المنشآت لا تحقق سوى ٣٥٪ من رقم الأعمال الإجمالي (٤٢) .

وفي ألمانيا الغربية ، لم تحقق ٧٦,٧٪ من المخازن الصغيرة (التي يقل رقم أعمالها السنوي عن ١٠٠,٠٠٠ مارك) في عام ١٩٥٦ سوى ٢٢٪ من رقم الأعمال الإجمالي لمجموع تجارة المرق . وتمثل الشركات الكبيرة والمتوسطة بمددها البالغ ٤٤٤٧ شركة ، ٨٥٪ من العدد الإجمالي لباعة المرق ، بينما تحتل ٣٥٪ من رقم الأعمال الإجمالي (٤٣) . والميل إلى التركيز يتسارع منذ عام ١٩٥٠ . ويقدر أن نصيب المخازن الكبيرة في هانوفر من تجارة الأغذية قد ارتفع من ١٦,٢٪ في عام ١٩٥١ ، إلى ١٩,٤٪ في عام ١٩٥٢ ، إلى ٢٣,٦٪ في عام ١٩٥٣ ، إلى ٢٧,١٪ في عام ١٩٥٤ ، إلى ٢٨,٦٪ في عام ١٩٥٥ (٤٤) .

وفي الولايات المتحدة ، لم تحقق ٦٥٪ من مخازن المرق في عام ١٩٥٤ سوى ١٧,٥٪ من رقم الأعمال . وبالمقابل حقق واحد بالمئة من باعة المرق (الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي مليون دولار) ٢٦٪ من رقم الأعمال الإجمالي . وقد حقق ٦٪ من مجموع مخازن الأغذية ، « المخازن الكبرى » ، ٦٠٪ من رقم الأعمال في عام ١٩٥٥ ؛ ولم تحقق ٨٠٪ من المخازن الصغيرة سوى ١٣,٩٪ من رقم الأعمال (٤٥) .

وفي بريطانيا أخيراً ، يتناقص باستمرار نصيب باعة المرق الصغار في مجموع تجارة الجملة . فقد هبط من ٨٦,٥ - ٩٠٪ في عام ١٩٠٠ ، إلى ٨١,٥ - ٨٥,٥٪ في عام ١٩١٠ ، إلى ٧٧ - ٨٢,٥٪ في عام ١٩٢٠ ، إلى ٧٦ - ٨٠٪ في عام ١٩٢٥ ، إلى ٧١ - ٧٦٪ في عام ١٩٣٠ ، إلى ٦٣,٥ - ٦٧,٥٪ في عام ١٩٣٩ ، إلى ٦١,٥ - ٦٧,٥٪ في عام ١٩٥٠ (٤٦) .

لكن إذا كان التركيز التجاري قد حقق تقدماً ضخماً، وخاصة إبان القرن العشرين، فإن العقبات المنتصبة في وجه هذا التركيز ، وبخاصة في وجه الهيمنة الكاملة للمخازن الكبرى ، أكبر بكثير مما في دائرة الإنتاج . ولقد سبق أن أشرنا إلى أن قلة المبالغ اللازمة للبدء بنبشأة تجارية صغيرة ، تسمح بظهور مخازن جديدة بشكل دوري ، يفتحها فلاحون أو حرفيون أو حتى عمال مختصون سابقون ، ولا سيما في فترات الظروف المواتمة . ومن الممكن أحياناً أن تقوم هذه التجارة الصغيرة على ربح ضئيل؛ لا يغطي حتى أجرة عامل واحد ؛ لكنه يشكل دخلاً إضافياً متواضعاً بالنسبة إلى زوجة الشغل أو أقربائه المعالين الذين يتولون هذه التجارة .

أمام هذا الربح الضئيل تفقد مزاحمة المخزن الكبير فعاليتها ، باعتبار ان استخدام الآلات لا يمكن أن ينتشر كما في الصناعة للحلول محل قوة العمل البشري .

« إن الشروط التنافسية الشديدة التي تسود... تجارة الجملة والمفرق والمبلغ الضئيل من المال الذي يكفي لفتح مخزن ، تؤدي إلى تدفق سريع من المنشآت الجديدة التي تختفي بسرعة ماثلة أصلاً ، لكن التي تكون إبان ذلك قد عملت بحسارة وتولت صفقة غير ذات إيراد وخفضت بالتالي المستوى الوسطي لإنتاجية الصناعة [التجارة] في مجموعها . ومن الممكن أن نعتبر بعض الأشخاص العاملين على هذا النحو عاطلين خفيين، إذا ما استندنا إلى المعدل العالي من وفيات مخازن المفرق وإلى مداخيل قسم كبير من باعة المفرق (٤٧) » .

إن سهولة دخول هذا الفرع « الرأسمالي » النسبية مرتبطة بالطبع بمعدل مرتفع إلى حد نحيف من وفيات المنشآت . فبين ١٩٤٤ و ١٩٤٥ ، كان مصير ٢١,٧٪ من مخازن المفرق كافة ، و ٢٨,٩٪ من دور السيتا كافة وسائر أماكن التسلية ، و ٣٧,٢٪ من المقاهي والبارات والمطاعم كافة ، و ٣٩,٢٪ من محطات البنزين كافة في الولايات المتحدة الأمريكية، كان مصيرها الزوال أو تبديل الملكية (٤٨) . وقد بلغ عددها بالنسبة إلى هذين العاملين حوالي ٣٢٠,٠٠٠ منشأة .

ويترافق تركيز الرأسمال، في التجارة كما في الصناعة ، بزيادة الأعباء الثابتة ، وبالتالي بميل معدل الربح إلى الهبوط. لكن في حين أن هذا الميل إلى الهبوط في الصناعة يعاكسه جزئياً ظهور الربح الاحتكاري*، يصعب جداً تحقيق مثل هذا الربح في دائرة التوزيع حيث

* أنظر الفصل الثاني عشر .

الاحتكارات نادرة أو منعدمة الوجود . وعلى هذا ، فالأرباح للصافية في الأزمان « العادية » أدنى بكثير في التجارة منها في الصناعة المحتكرة . وتقدرها « هارفارد بيزنيس سكول » بالنسبة إلى عام ١٩٥٥ بـ ٢,٦٪ في المخازن الكبيرة ، و ٥,١٪ في مخازن « الدراغستور » ، و ٤,٦٪ في مخازن التوفوتيه ، و ٢,٢٥٪ في تجارة الأدوات المنزلية المعدنية الخ . وينجم عن ذلك أن توسيع المنشآت التجارية يصطدم بمحد معين من الإيرادية ، حد إذا تجاوزه تركز الرأسمال أدى إلى تخفيض هوامش الربح . ولقد أرغم تعاظم الأعباء الثابتة والتنفقات الكاذبة المخازن الكبيرة على زيادة نصيبها من سعر المبيع من ٢٥ - ٣٠٪ في أواخر القرن التاسع عشر إلى ٣٥ - ٤٠٪ في حوالي عام ١٩٣٩^(٥٠) . وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، ارتفعت هذه الحصة من ٢٧,١٪ في عام ١٩٤٤ إلى ٣١,٢٪ في عام ١٩٤٨ وإلى ٣٥,٢٪ في عام ١٩٥٤^(٥١) . وبمجم ذلك تصبح المخازن الكبيرة عامل ارتفاع نسبي لا انخراط في الأسعار ، وهذا ما يؤثر من على قدرتها على المزاومة تجاه المخازن الصغيرة * .

ومن جهة أخرى يؤدي اشتداد التركيز الصناعي وظهور التروستات الاحتكارية في دائرة الإنتاج إلى تدخل هذه التروستات بصورة واسعة النطاق في دائرة التوزيع . ولم يتم هذا التدخل في شكل إنشاء مخازن كبيرة بقدر ما تم في شكل تأسيس عدد كبير من المنشآت الصغيرة التابعة (مقامه يجري تمويلها من قبل تروستات الحجر والبيرة والمشروبات المغتة ؛ ومحطات بنزين تموينها تروستات البترول ؛ ومخازن السيارات والمرائب وورشات التصليح التابعة لتروستات صناعة السيارة ، الخ) . وما « رؤساء المنشآت » هذه ، في الواقع ، إلا مسدراء يتلقون روايتهم من التروستات . لكن هوامشهم من الربح محدودة بما فيه الكفاية لمرقة تركز الرأسمال . وأسطع أمثلة ذلك مشال صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تحصر ثلاثة تروستات أكثر من ٨٥٪ من الإنتاج ، في حين أن تجارة السيارات مشتتة بين ٤٠,٠٠٠ منشأة تتألف من ٩٧٪ من أربابها من مبيع قطع الفيار ، وكان ٢٥٪ منها وسطياً ينفق علاته كل عام قبل الحرب العالمية الثانية^(٥٢) . ويضيف آلديوير وميتشل بمصافاة : « إن توزيع السيارات

* سبب هذا التطور رد فعل معيناً ، ألا هو ظهور «المخازن الكبرى» التي تجهد لتخفيض هوامشها بضعتها الاستخدام شديداً . ومع ذلك تبقى هذه الهوامش في حدود ١٨ - ٢٠٪ ، وتظل قليل إلى الزيادة (٥٢) .

منظم بصورة يسقط معها عبء المزاومة بوجه عام على التجار لا على أصحاب المصانع (٥٤) .

إن روابط التبعية التي تخضع أكثر فأكثر بإعانة المفرق للاروستات الكبيرة تتجلى أيضاً في توسيع تطبيق مبدأ الأسعار المفروضة . ففي بريطانيا ، كان يقدر في عام ١٩٣٨ أن ٣١٪ من مبيعات المفرق كانت تم بسعر مفروض . وفي عام ١٩٥٥ ، قدرت هذه النسبة بـ ٥٠٪ (٥٥) !

وفي ألمانيا الغربية ، تفرض بعض الاروستات هوامش تجارية منخفضة إلى حد ١٠ - ١٥٪ (٥٦) .

الرامال الموظف في دائرة النقل

إن تحسين وسائل النقل يسمح بتخفيض فائز تداول البضائع تخفيضاً كبيراً ، ويسمح في الوقت نفسه بتخفيض قيمتها ، باعتبار أن نفقات النقل الضرورية تدخل في القيمة التبادلية . ففي مطلع العصر الوسيط ، كان نقل المنتجات الكالينة من الشرق مشكلة معقدة ومشروعاً خطراً . وكانت تكاليف النقل باهظة . وكانت تجارة المنتجات ذات الوزن النوعي الزهيد وذات القيمة البالغة الارتفاع هي وحدها المدركة (٥٧) . وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت الأسفار البحرية والبرية ما تزال طويلة ومخطرة . وكان ذلك يشكل عقبة كأداء في وجه تطور تجارة المنتجات الثقيلة والرخيصة الثمن .

ولقد انقلب هذا الوضع رأساً على عقب بفضل بناء السكك الحديدية والبواخر . فمما ذلك بات كل إقليم في العالم أوثق ارتباطاً بالمراكز العملية الكبرى من ارتباط مدن البلد الواحد فيما بينها في الماضي . ولقد كان من المستحيل إقامة تقسيم عالمي حقيقي للعمل وسوق عالمية حقيقية لولا التطور المعجز الذي عرفته وسائل النقل والمواصلات في القرن التاسع عشر .

في زمن التجارة المتجولة ، كان الربح التجاري و « نفقات النقل » متداخلة ، باعتبار أن هذه الأخيرة لم تكن تشكل إلا جزءاً طفيفاً من الأول وتتضمن معاش التاجر نفسه ومعاش وكلائه وحيوانات الحمل . وكانت السفن والعربات والأكياس بخمة الثمن ، وكانت رحلة واحدة كافية للتعويض عن اهتلاك قيمتها . لكن هذا الوضع تبدل منذ أن عرفت وسائل النقل التوسع العظيم الذي عرفته في العصر الحديث .

فسكك الحديد والباخرة العابرة للمحيطات وطائرات النقل تتطلب نفقات كبيرة .
والتعويض عن اهتلاكها يتطلب حقبة طويلة من الزمن . وهكذا تصبح تكاليف
النقل أعباء ثابتة تدخل في سعر البضائع ، بغض النظر عن مرحلة الدورة الصناعية .
وهذا يرغم الرأسمال التجاري على البحث عن أرخص طرق النقل بالنسبة للمنتجات
غير المعرضة للفساد ، حتى ولو طال كثيراً زمن نقل هذه البضائع . ففي عام ١٩٣٣
كان سعر نقل الحبوب يتفاوت بين ٥٠ و ٥٠٠ فرنك في النقل البحري و ١٢٦ فرنكاً في
النقل البري وذلك بالنسبة إلى كل طن بالكيلومتر الواحد . وبالنسبة إلى الفحم ، كان
يتفاوت بين ٣٥ و ١٠٧ فرنكات ، وبالنسبة إلى النفط بين ٤ فرنكات
و ٢١٠ فرنكات (٥٨) . وهكذا تقود المزاخمة التجارية الرأسمال لا إلى تقصير فترة
تداول البضائع الثقيلة بل إلى إطالتها .

ومن جهة أخرى ، أفاطت توظيفات الرأسمال الضخمة في قطاع النقل ، أفاطت
به وظيفة مزدوجة خاصة في تاريخ الصناعة الرأسمالية . فمن جهة أولى ، لقد لعب
بناء وسائل النقل دوراً أساسياً في تحديد الظروف الاقتصادية للصناعة الثقيلة ؛ فقد
كانت السكك الحديدية أولاً ، وبعدها بوقت قليل السيارات والطائرات ، خيرة
الزبائن . ومن جهة ثانية تم تركيز الرأسمال بصورة أكثر جذرية وأسرع في قطاع النقل
منه في سائر القطاعات الصناعية . أن النضال ضد أسعار النقل المرتفعة ، الذي خاضته
فروع أخرى من الرأسمال ، انتهى بوجه عام إما بامتناع التروستات الاحتكارية
الصناعية أو المصرفية لقطاع النقل ، وإما بتأميم هذا القطاع . ولقد تبين في النهاية أن
الدولة هي وحدها القادرة على جمع ما فيه الكفاية من الرأسمال لتخفيض تكاليف
النقل لصالح الطبقة الرأسمالية بوجه عام . ولم يستطع الرأسمال الخاص المتوسط وحتى
الصغير أن يعاودا ظهورهما ، مؤخراً في قطاع النقل إلا مع ظهور النقل بواسطة السيارات
على نطاق واسع .

التجارة الدولية

إن التجارة الكبيرة ما قبل الرأسمالية كانت تجارة أجنبية صرفاً . وكانت تستمد
مواردها من التطور الاقتصادي غير المتساوي بين مناطق مختلفة من العالم . ومع
انطلاقة نمط الإنتاج الرأسمالي ، عرفت التجارة الدولية اتساعاً لم تعرفه قط سابقاً .
لكن طبيعة هذه التجارة تتمدد كلما عمت . فبعد أن كانت في الماضي تجارة كالية

بالأساس أصبحت الآن ، وقبل كل شيء ، تجارة في سلع الاستهلاك الجاري والمواد الأولية ووسائل الإنتاج . وإن إنشاء سوق عالمية موحدة ينبغي أولاً الفهم والمخاطلة كمصدين أساسيين للأرباح التجارية . فعالية البضائع تباع في شتى أرجاء العالم بأسعارها الإنتاجية الفعلية . ومن هنا تسمى الأرباح التجارية مطروحة من الكتلة العامة لفائض القيمة المنتج من قبل العمال .

بيد أن هذا لا يعني البتة أن عدم تساوي التطور الاقتصادي ، الذي يستمر ويشتد ويمتد مع التطور العالمي لنمط الانتاج الرأسمالي ، يكف عن أن يمثل مصدراً للأرباح الإضافية ولتحولات الثروة من بلد إلى آخر . إن نمط الإنتاج الرأسمالي وتصدير البضائع الصناعية التي تنتجها البلدان الصناعية الكبيرة الأولى ، يوحّدان السوق العالمية بالفعل . لكن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يوحّد الانتاج العالمي وشروطه التقنية والاجتماعية ، ودرجة إنتاجية عمله المتوسطة .

بل على العكس ، فتوحيد السوق العالمية على يد الرأسمالية هو توحيد لعناصر متناحرة ، متناقضة . فالتباين بين إنتاجية العمل المتوسطة لفلاح هندي وإنتاجية العامل الأميركي أو البريطاني ، يتجاوز من بعيد التباين بين إنتاجية العمل في أكبر منشأة رومانية عبودية وبين أفقر فلاح على تخوم الامبراطورية الرومانية . ويصبح عدم تساوي التطور هذا في نمط الإنتاج الرأسمالي مصدراً خاصاً للأرباح الفائضة .

إن قيمة البضاعة تكمن في كمية العمل الضروري لإنتاجها . وكمية العمل الضروري اجتماعياً هذه تتعلق بدورها بمستوى وسطي لإنتاجية العمل . وفي الوقت الذي تقوم فيه فروق كبيرة بين المستويات الوسطية للإنتاجية في العديد من البلدان ، يمكن لقيمة (سعر إنتاج) بضاعة ما أن تتفاوت تفاوتاً عظيماً بين هذه البلدان .

والحال أن تكون سوق عالمية يستلزم تكون أسعار عالمية . ولما كانت صناعة النسيج الحديثة لم تقط من البداية - وعملياً لا تقطي حتى يومنا هذا جميع حاجات سكان المعمورة إلى الملابس ، فإن قسماً من العمل البشري المنفق في صنع الملابس بأوال يدوية أو بنهرها من الوسائل البالية يظل يمثل عملاً ضرورياً اجتماعياً في السوق العالمية . وعلى هذا فإن قيمة الأنسجة القطنية في البلدان المتأخرة ستزيد عن قيمتها في البلدان المصدرة .

لكن قسماً فقط ، قسماً لا يفي بتضاد من العمل البشري الإجمالي المنفق في صنع الملابس بوسائل بالية ، لا يبنر اجتماعياً ، أي يحيد عملياً مشترين لمنتجاته . ولهذا فإن

قيمة الأنسجة القطنية في البلدان المتأخرة تقل بكثير عن سعر إنتاجها المحلي (قبل إدخال أحدث طرائق الإنتاج) .

وعلى هذا فإن البلدان المتقدمة صناعياً ، بتصرفها بضائعها نحو البلدان المتأخرة ، ويتمونها منها بالمواد الأولية وبالغذاء الخ ، تباع بضائعها بما فوق قيمتها وتشترى بضائعها بما دون قيمتها . إذن ، فتحت ظاهر تبادل متساوٍ « حسب سعر السوق العالمية » ، تمثل التجارة بين بلد متقدم إقتصادياً - يتمتع بتقدم أو باحتكار للإنتاجية - وبلد متخلف إقتصادياً ، تمثل مبادلة عمل قليل بعمل كثير ، أو بصيغة أخرى ، تحويلاً للقيمة من البلد المتأخر إلى البلد المتقدم * .

و كثيراً ما جرى التأكيد بأن شعوب أوروبا قد اغتنت بإفقارها سائر أجزاء العالم ، وإن لفي هذا الإتهام شيئاً من الصحة (٦٠) .

وليست التجارة الدولية مصدراً للأرباح الفائضة بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة فحسب ، بل هي أيضاً صمام الأمان اللازم لتطور الصناعة الرأسمالية . ذلك أن توسع الإنتاج الصناعي يتم بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة توسع السوق في بلدانه الأصلية ؛ والواقع أن التناقض بين ميل الإنتاج إلى التطور غير المحدود وبين الميل إلى تحديد دائم للاستهلاك الشهي هو أحد المظاهر الأساسية للتناقض الجوهري في نمط الإنتاج الرأسمالي . فالتطور المعجز للصناعة الرأسمالية ، وقبل كل شيء الصناعة الإنكليزية ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لم يكن ممكناً إلا لأنه كانت هناك فيا وراء السوق القومية سوق دولية مفتوحة للفرز ، كانت تبدو أنها بلا حدود . وقد تطورت صادرات الأقمشة القطنية البريطانية بالتوازي مع نمط الإنتاج الرأسمالي ، فانتقلت من ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في عام ١٧٨١ إلى ٣٠ مليون جنيه عام ١٨٢٥ (٦١) . وانتقلت تجارة الهند من ٢٥٠ مليون فرنك في عام ١٨٢٠ إلى أكثر من ٣ مليارات في عام ١٨٨٠ . كما انتقل ~~عمل التجارة العالمية~~ ^{عمل التجارة العالمية} من ١٠ إلى ٣٠ مليار فرنك بين ١٨٣٠ و ١٨٥٠ (٦٢) . ملك الأستاذ الدكتور

ومرزي زكي يلير

* هذا ما يفسر بوجه خاص الأرباح الضخمة التي حققها الرأسمال البريطاني في فجر الرأسمالية الحديثة بفضل « التجارة الثلاثية » المشهورة : بيع الأنسجة القطنية لإفريقيا الغربية حيث يتم شراء العبيد الذين تباعهم فيما بعد السفن نفسها في جزر الأنتيل حيث تنمو بالسكر والروم لبيعها في انكلترا بالذات (٥٩) .

تكاليف التوزيع

إن مجمل نفقات التوزيع - تجارة ، دعاية ، مواصلات ، فائضة ، الخ - يتحملها الرأسمال التجاري الذي يساهم في التقاسم العام لفائض القيمة . وما دام هذا الرأسمال يضمن قبل كل شيء زيادة كتلة الربح ومعدله السنوي ، بواسطة تخفيض فترة تداول البضائع ودوران الرأسمال المتداول ، فهو يساهم بمجمله في انحطاط الأسعار العام المميز للعصر الرأسمالي . وبالفعل ، إن الكتلة السنوية من فائض القيمة ، التي تجري زيادتها على ذلك النحو ، "تحوّل إلى منشآت صناعية أحدث فأحدث .

لكن هذا الدور يتبدل على نحو عميق أثناء تطور النظام الرأسمالي بالذات . فكلما امتدت القوى المنتجة بصورة معجزة ، مصطدمة بمحدود السوق الرأسمالية على فترات متقطعة لا تفي بتقارب فيما بينها، يصبح دور التوزيع الأساسي ضمن تحقيق كتلة فائض القيمة أكثر منه زيادتها .

وهذا التحقق يتعقد بإطراد بالنسبة إلى الكمية الإجمالية للبضائع الرأسمالية . فهو يتطلب زمناً أطول فأطول . ويتسلط عليه سيف المزاخة المستميتة . وتشرع بالتراكم مخزونات من البضائع على نحو دائم على جميع المستويات من صاحب المصنع إلى بائع الفرق الصغير . وهي لا تترك طيلة أسابيع ، بل طيلة شهور ، وبالنسبة إلى بعض المنتجات طيلة سنوات * .

وهكذا تضاف إلى تكاليف التوزيع الضرورية تقنياً تكاليف البيع التي تحددها طبيعة النظام ، وهي تكاليف لا تفي تريد بإطراد ، جائرة بعصب أثقل فائض على أسعار البضائع بالنسبة إلى المستهلك الأخير ** .

هذا التزايد في تكاليف التوزيع يتجلى أولاً في تزايد عدد الأشخاص المستخدمين في دائرة التوزيع تزايداً كبيراً . ففي الولايات المتحدة الأمريكية ، تستخدم التجارة النسبة المئوية التالية من الأشخاص الذين يتقاضون راتباً :

* لكن لنلاحظ أن هذه المخزونات تؤدي جزئياً وظيفة ضرورية للمجتمع ، وظيفية التخزين الاحتياطية التي يستطيع بفضلها المجتمع أن يواجه ارتفاعاً مباغتاً في الطلب ، أو نتائج الكوارث الاجتماعية أو الطبيعية .

** أكد ا. ه. شامبرلن وشتايندل وجود هذا الفرق بين تكاليف التوزيع بالملئ النقيص للكلية وتكاليف البيع الاجتماعية (٦٣) .

١٨٨٠ : ١٠,٧ ٪ / ١٩٠٠ : ١٦,٤ ٪ / ١٩١٠ : ١٨,٩ ٪ / ١٩٢٠ : ٢١,٢ ٪ / ١٩٣٠ : ٢٣,٩ ٪ / ١٩٣٩ : ٢٤,٤ ٪ / ١٩٥٠ : ٢٤,٧ ٪ / ١٩٦٠ : ٢٧,٦ ٪ (٦٤) .

ويقدر هارولد بارجر أن ٦,١ ٪ من مجموع السكان العاملين في الولايات المتحدة كان يعمل في التوزيع في عام ١٨٧٠ ، و ٩,٩ ٪ في عام ١٩٢٠ ، و ١٦,٤ ٪ في عام ١٩٥٠ (٦٥) .

وفي ألمانيا كان يعمل في التجارة في عام ١٨٦١ : ألماني واحد من أصل ٨٣ ؛ وفي ١٨٧٥ : واحد من ٦٥ ؛ وفي ١٨٨٢ : واحد من ٥٤ ؛ وفي ١٨٩٥ : واحد من ٣٩ ؛ وفي ١٩٠٧ : واحد من ٣٠ ؛ وفي ١٩٢٥ : واحد من ١٩ ؛ وفي ١٩٣٩ : واحد من ١٧,٥ (٦٦) .

ويتجلى هذا التزايد ثانياً في الزيادة ذاتها للهوامش التجارية في سعر البيع النهائي . فتزايد التكاليف العامة والأعباء الثابتة في التجارة لا يترافق بحركة عقلنة ماثلة للحركة التي ترافق في الصناعة تزايد الرأسمال الجامد بالنسبة إلى الرأسمال المتداول . وهكذا يقدر بوجه عام أن تكاليف التوزيع تدخل بنسبة ٣٥ إلى ٤٠ ٪ في الأسعار الوسطية للبضائع المباعة بالفرق في البلدان الرأسمالية الكبيرة * . وفي الوقت نفسه يتجمد جزء لا يني يزيد أهمية من الرأسمال الإجمالي الشاغر في مختلف دوائر التوزيع ، وفي شكل مخزونات متراكمة في أيدي الصناعة بالذات .

وليس هناك من دليل قاطع على الطابع الطفيفي للمتاعظم الذي بدأ يأخذه نمط الانتاج الرأسمالي كلما اقترب من الحد الأقصى لتوسعه ، كالمكانث الأضيق فالأضيق الذي يشغله المنتجون بخصر المعنى في بعض الفروع الهامة من الصناعة . وهكذا كان هناك ، في ١ تموز ١٩٤٨ ، مليونان من الأجراء في الصناعة النفطية

* بالنسبة إلى عام ١٩٣٩ ، تقدر « جورنال أوف ماركيتينغ » بأكثر من ٥٠ ٪ من القيمة المضافة الاجمالية للانتاج القومي « القيمة المضافة » من قبل التوزيع والنقل . وثمة دراسة حديثة ، أجريت في ألمانيا الغربية ، تحدد بـ ٤٤ ٪ (بما فيه مكس الانتقال) أو بـ ٣٧ ٪ (بدون هذا المكس) تدخل تكاليف التوزيع في أسعار جميع المنتجات غير الصالحة للأكل . وبالنسبة إلى اللوز قدرت في الولايات المتحدة الأميركية بـ ٧٥ ٪ (١) من سعر المبيع تكاليف التوزيع والنقل ، و بـ ٥٥ ٪ تكاليف التوزيع وحدها (٦٧) .

في الولايات المتحدة ؛ وكان ٤٠٠,٠٠٠ منهم (٢٠ ٪) فقط مستخدمين في السبر والانتاج والتصفية وغيرها من النشاطات المنتجة ؛ وكان ١٢٥,٠٠٠ مستخدمين في الادارة والبحث العلمي ؛ و ٢٢٥,٠٠٠ في النقل ؛ و ١٢٠,٠٠٠ في التموين والخدمات ، أي ٢٤ ٪ في الدوائر الوسيطة بين الانتاج والتجارة . وفي التوزيع والمبيع في مختلف أشكالها كان يُستخدم أكثر من ١,١ مليون شخص ، أي ٥٥ ٪ من إجمالي الأجراء في هذا الفرع الصناعي^(٦٨) . وكذلك الحال في صناعة السيارات حيث بلغ عدد الأجراء الاجالي في دائرة الانتاج في العام ذاته ٩٧٨,٠٠٠ ، وأكثر من ١,٥ مليون أجير في بيع السيارات وتوزيعها^(٦٩) .

إن تحول الراسمیل باتجاه السعي نحو تحقيق فائض القيمة لا نحو انتاجه يصبح هاجساً متسلطاً حقيقياً عندما تبلغ الرأسمالية سن النضج وتدخل في مرحلة الأفول . كتبت مجلة « فورتشون » :

« يعيش المواطن الأميركي في حالة حصار من الفجر إلى اللحظة التي يرقد فيها . فكل ما يراه أو يسمعه أو يلمسه أو يدنقه أو يشمه يمثل عملياً مجهوداً لبيعه شيئاً ما .. وعلى الدعاية ، حتى تتمكن من الولوج إلى داخل درعه الواقية ، أن تصدمه أو تدغدغه أو تثير أعصابه أو تحرك غيظه باستمرار ، أو تحطم مقاومته بطريقة التعذيب الصينية ، طريقة قطرات الماء ، أي التكرار غير المنقطع »^(٧٠) .

وقد لخصت بمشة « المكتب البلجيكي لزيادة الانتاجية » المؤلفات من موظفي المنشآت الرأسمالية وحدهم ، والتي قصدت الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣ ، لخصت على نحو جدير بالاعجاب المأزق المبني الذي تنخبط فيه الرأسمالية المعاصرة :

« يصبح الانتاج أسهل فأسهل وربما باعثاً على القلق (!) بسبب هذه السهولة بالذات ؛ وهو يميل إلى تجاوز الاستهلاك الفعلي (!) . ولا يمكن تجنب البطالة التكنولوجية إلا بتوسيع مطرد للاستهلاك . وإنما على التوزيع تقع مهمة تشجيع هذا التطور المتسارع إلى أقصى الحدود . فالتوزيع هو الذي سيجعل الانتاج مفيداً إذا ما اشترى المستهلك Why produce if you cannot sell ? * . وإن المار الأخير من مسيرة التناج نحو المستهلك هو الذي يقرر نجاح أو إخفاق كل دورة الانتاج - الاستهلاك .

« إن الخطر الكبير الذي يهدد (١) الآن الاقتصاد في عدة قطاعات هو فيض

* بالانكليزية في النص ومعناها « لم الانتاج إذا كنت لا تستطيع أن تبيع ؟ » « للترجم »

الانتاج . فطاقة الانتاج أكبر بكثير من الحاجات بالنسبة إلى المنتجات الزراعية والصناعية على حد سواء ...

« ... إن عجلات الانتاج تدور الآن بوقية سريعة إلى حد أن أدنى تردد من المستهلك (1) في الشراء قد يؤدي إلى زعزعة كل البناء الاقتصادي » (٧١) .

وهكذا يعمل الاختصاصيون في التقنيات الجديدة ، من دراسة السوق إلى العلاقات العامة ، مروراً بفنني الدعاية والتسويق وأبحاث الخوازم ، يعملون على تجنب هذه « الترددات » أو اتقاءها . ففي عام ١٩٥٥ ، رصد أكثر من ٩ مليارات دولار للتلفقات الاعلانية* . إن هذا التكييف للمستهلك - الذي تبدو معه كل محاولة لتقريب الرأسمالية بوصفها النظام الذي يضمن حرية المستهلك محاولة مضحكة ! - يقود إلى شكل متطرف من الاستلاب الانساني : الاستخدام الكثيف لوسائل الإقناع التي تجند قوى البشر اللاشعورية ، الفريزية ، لتحثهم على الشراء ، على « الاختيار » وعلى « التصرف » دونما اعتبار لإرادتهم ووعيهم ! وقد رسم فانس باكارد في كتابه «المقنعون المتخفون » صورة مخيفة لتكييف الجماهير هذا . ويستشهد باختصاصي يؤكد بصراحة في مجلة « ذو بابليك ريليشونز جورنال » : « إن أحد الاعتبارات الأساسية التي تنطوي عليها [هذه التقنية] ، هو الحق في تسيير الشخصية الانسانية » (٧٢) .

وهكذا نلقى تناقضات الرأسمالية وقد تفاقمت حتى حدود البعث . فبدلاً من أن توزع الرأسمالية بحرية الثروات التي تخلفها انطلاقة انتاجية العمل ؛ وبدلاً من أن تجعل منها أساساً لتطور الشخصية الانسانية تطوراً حراً ، تضطر الرأسمالية ، بمعامل رغبتها في الإبقاء على الربح واقتصاد السوق في شروط وقرة نصفية ، إلى اعتناق الانسان وتشويهه أكثر فأكثر بقدر ما تتعاضد امكانيات تطوره الحر يوماً بعد يوم ! التنظيم المصطنع للعوز في الوفرة ؛ الاستثارة المصطنعة للأهواء في الوقت الذي يمكن أن يتصر فيه عصر الرشد ؛ الخلق المصطنع لشعور بعدم الإشباع في الوقت الذي يمكن أن تلبى فيه جميع الحاجات ؛ استعباد الأشياء المتعاضد للانسان (أشياء هي بالأصل من نوعية وضيعة وقيمة مشكوك فيها) في الوقت الذي يمكن فيه للانسان أن يصبح سيد المادة المطلق : هذا ما يفضي إليه نط الانتاج الرأسمالي في شكله الأكثر وداعة والأكثر ازدهاراً والأكثر مثالية ...

* إن المستهلك بوجه عام هو الذي يدفع الفاقورة ، لأن التلفقات الاعلانية تدرج في حساب سعر كلفة الكثير من المنتجات !

القطاع الثالث

استناداً إلى ملاحظة أبدأها السير ولم يبق قبل الثورة الصناعية ، صاغ الاقتصادي كولن كلارك نظرية تقول ان « القطاع الثالث » (التجارة ، النقل ، الخدمات العامة ، الإدارات العامة ، التأمينات ، المصارف ، المهن الحرة ، الخ) سيكون أكثر « إنتاجية » من القطاع « الثاني » أي الانتاج الصناعي . وتجرى هذه النظرية أنه كلما كانت نسبة السكان العاملين في هذا القطاع « الثالث » أكبر ، كان الدخل القومي أعظم (٣٣) . وعلى هذا فإن ازدهار القطاع « الثالث » لا يخدم تحقيق فائض القيمة ولا يمبر عن مصاعب هذا التحقيق المتعاطمة فحسب ، بل يشكل تقدماً اقتصادياً هاماً حققته البشرية .

ينبغي قبل كل شيء ، أن نلاحظ أن تعريف هذا القطاع - وهو التعريف الذي تبناه ووسمه الاقتصادي الفرنسي جانت فوراً ستييه في « الأمل الكبير للقرن العشرين » الذي يتكلم عن قطاع « الخدمات » - هو تعريف مبهم للغاية . فكلون كلارك يخلط فيه بين نشاطات منتجة (نقل ، خدمات عامة مثل الماء - الغاز - الكهرباء) وغير منتجة ؛ بين نشاطات نافعة (تعليم ، إدارة وعاسبة عامتان) وأخرى قليلة أو مشبوهة النفع (دعاية ، جيش ، درك) . ان تجيئش ألمانيا النازية ، الذي أنمى القطاع « الثالث » على حساب القطاع « الثاني » ، لم يكن بالتأكيد علامة تقدم اقتصادي . إن كولن كلارك يستخدم مفهوم « الإنتاجية » بمعناها الأكثر ابتداءً ، أي « مدرة للدخايل » . لكن إذا كان اختصاصي في أبحاث الحوافز والتغريب ، أو أميرال أسطول أو راقصة باليه أولى ، يربحون ، في سياق اجتماعي وسياسي محدد ، من المال أكثر مما يربح مهندس أو عامل منجم أو عامل في فرن « مارتن » للحديد الصلب ، فإن هذا لا يقودنا إلى الاستنتاج التمسفي القائل بأن أمة من الأمم ستصبح أكثر غنى إذا ما حل أولئك عمل هؤلاء جميعاً ...

وأخيراً فإن نظرية كولن كلارك تنقضا احصائياتها بالذات . فهذه الإحصائيات تشير إلى ان ٣٤٪ من السكان العاملين كانوا يعملون قبل الحرب العالمية الثانية في القطاع الثالث في اليابان ، مقابل ٣٠،٤٪ في السويد و ٣٣،٢٪ في سويسرا . ومع ذلك لا يمكن لأحد أن يماري في أن السويد وسويسرا كلتا (وما تزالان) أكثر ازدهاراً من اليابان . وفي الصين ، كان ٢٠٪ من السكان العاملين يعملون في القطاع الثالث مقابل ١٦،٨٪ في بلغاريا و ١٥٪ في يوغوسلافيا ؛ ومع ذلك كان هذان البلدان ،

بالرغم من طابعها المتأخر ، أقل فقراً بكثير من الصين . ولقد كانت نسبة السكان العاملين في القطاع الثالث واحدة في مصر وإيطاليا ، في حين أن حوة من الفقر تقصل البلد الأول عن الثاني ، الخ (٧٤) .

والواقع ان خطأ كولن كلارك يكن على وجه التحديد في اللبس الذي يحيط بتعريفه للقطاع « الثالث » . ونحن نستطيع أن نغز خمس ظاهرات مختلفة على الأقل من الخلط في هذا التعريف ، وهي بالأصل ظاهرات متناقضة من حيث علاقاتها بالتقدم الاقتصادي وبالمستوى الوسطي لإنتاجية أمة من الأمم :

١ - بقاء كتلة من « باعة الفرق » و « الوسطاء » الصغار ، لا تعبر سوى عن نقص في الاستخدام ، عن بطالة مقنعة ، قد يشكل امتصاصها من قبل الصناعة العملية ، فيما إذا تم ، تقدماً اقتصادياً ضخماً . هذه الظاهرة تفسر تضخم اعداد العاملين في القطاع « الثالث » في بلدان متخلفة كالصين القديمة ومصر .

٢ - تخصص بعض الأمم في نشاطات النقل (ولا سيما النقل البحري) التي هي في الواقع نشاطات منتجة ينبغي أن تصنف في القطاع « الثاني » . هذه الظاهرة تفسر تضخم اعداد العاملين في القطاع « الثالث » في بلدان من أمثال النرويج وجزئياً اليابان .

٣ - تأخر مكثنة وعقلنة بعض نشاطات التوزيع والخدمات الشخصية (لا سيما : تجارة الفرق ، التأمينات والمصارف ، تصليح الأحذية والملابس ، الحلاقين ، خدمات التجميل ، الخ) عن مكثنة الإنتاج الصناعي * ، ذلك التأخر الذي يجعل اعداد العاملين في القطاع « الثالث » تتضخم كنتيجة لنمو الإنتاجية الصناعية . هذا التضخم في اعداد العاملين ، لا يعبر البتة عن مستوى أكثر ارتفاعاً في إنتاجية « الخدمات » ، بل يعبر عن تأخرها . لكنه بالطبع تأخر مؤقت ؛ فكثنة الأعمال المكتبية ، وظهور المخازن الكبرى ؛ واستخدام البياضات وآنية الطعمام التي « لا تستعمل إلا مرة واحدة » وغيرها من الظاهرات المائلة تجعلنا نتوقع تطوراً مغايراً تماماً . وبالأصل ، ينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن كولن كلارك يعكس علاقة العلة بالمعلول .

* ما يسترعي الانتباه ان ألفريد مارشال قد لاحظ للظاهرة نفسها أثناء كلامه عن النشاطات التي لا تعتمد على الآلات الا اعتماداً قليلاً (٧٥) ، أو عندما يشهد بنشاطات لم يسم تقدم الاختراعات إلا قليلاً في توفير الجهود فيها ، بحيث لا تستطيع مواجهة طلب متعاظم (٧٦) .

والصحيح هو انه كلما كان البلد الرأسمالي أغنى ، زاد ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يمكن أن يخصص لشراء الخدمات ، وأصبح أيضاً تنوع حاجات الشغيلة الذين يتناولون أجوراً حسنة أكبر ، وزاد ذلك الجزء من أجورهم المخصص لشراء الخدمات . وعلى هذا فليس تطور قطاع الخدمات هو علة الاغتناء الاجتماعي ؛ إنما الاغتناء الاجتماعي هو علة تطور الخدمات .

٤ - التضخم المفرط في « الخدمات » المرتبطة بالتوزيع ، كنتيجة لتعاظم صعوبات تحقيق فائض القيمة في عصر أقول الرأسمالية . إن هذا الميل غير قابل للانكاس ، لكن فقط في إطار الرأسمالية المعاصرة ، لا التقنية المعاصرة .

٥ - أخيراً ، تطور المهن الخلاقة غير المرتبطة بالإنتاج المباشر للبضائع : العلوم التطبيقية والبحث الخالص ؛ الفنون ، الطب والوقاية الصحية ؛ التعلم ؛ الرياضة البدنية ، وكذلك سائر النشاطات « غير المنتجة » المرتبطة بأوقات الفراغ والمطل . هذه الظاهرة هي الوحيدة بين الظواهرات الخمس التي تبدو مرتبطة نهائياً وبصورة غير قابلة للارتكاس ، بالتقدم الاقتصادي وبازدهار إنتاجية العمل . وهي تعني ان جزءاً أكبر فأكثر من البشرية قد تحرر من الإلزام بأداء عمل غير مبدع . انها لم تعد من مخلفات ماضٍ متواضع ، إنما هي بشرى بمستقبل رائع . وعندما ستقوم الآلات الأوتوماتية بكل العمل المنتج لحاجات الاستعمال الجاري ، فسوف يصبح الناس جميعاً مهندسين أو علماء أو فنانيين أو رياضيين أو أساتذة أو أطباء . وبهذا المعنى ، لكن بهذا المعنى وحده ، نقول ان المستقبل هو فعلاً « القطاع الثالث » * ...

الفصل السابع

الاعتماد

التضافر والاعتماد

ولدت التجارة من التطور غير المتساوي للانتاج في مجتمعات شتى ؛ وولد الاعتماد من التطور غير المتساوي للانتاج لدى منتجين شتى في مجتمع واحد . ومنذ أن مورست تربية الحيوانات والزراعة على أساس الاستثمار الفردي ، أدت الفروق في الكفاءات بين الأفراد ، وفروق الخصب بين الحيوانات أو الأراضي ، واحداث الحياة البشرية أو احداث دورة الطبيعة التي لا تحصى ، أدت إلى هذا التطور غير المتساوي في الانتاج بين شتى المنتجين . وهكذا ظهرت جنباً إلى جنب مزارع تكديس عدة فوائض سنوية ومزارع تعمل بمعجز صرف (إنتاج أدنى من حاجات الاستهلاك والبيذار) .

ان التطور غير المتساوي للانتاج لدى منتجين شتى من شعب واحد لا يفضي آلياً إلى تطور الاعتماد . فالاعتماد ليس مؤسسة طبيعية ، إنما هو نتاج علاقات اجتماعية محددة . فالنمط الفردي الخاص في استثمار قطمان الماشية أو الأراضي يتطور في قلب مشاعات بدائية في سبيلها إلى انحلال بطيء . وهو يتألف طيلة مرحلة انتقالية طويلة مع تعاون العمل . والحال ان مجتمعاً قائماً على تعاون العمل يحبل الاعتماد ؛ ولا يعرف غير التضافر . وقد جرت العادة أن يبذل أثرى أعضاء الجماعة العون للأعضاء الأفقر من غير أن يتوقعوا مكاسب مادية مقابل هذا العون . وما تزال هذه الحال سائدة لدى شعوب بدائية عديدة .

ف لدى الداكوتا ، وهي قبيلة هندية من قبائل أميركا الشمالية ، يتم إقراض الغذاء وأدوات القنص مجاناً^(١) . وفي «الديزا» الأندونيسية لا تؤخذ فائدة على تسليم البذار أو ثمار الفرس ، وعلى إقراض الماشية ، الخ^(٢) . وصيادو ماليزيا يتلقون قروضاً مجانية من الأرز والمال من أصدقائهم أو أقاربهم طيلة فترات الرياح الموسمية التي لا يستطيعون فيها ركوب البحر^(٣) .

وعندما تفسخ المجتمع البدائي إلى حد عمت معه علاقات التبادل وتقسيم العمل ، تغلب مفهوم تعادل القيم ، القائم على اقتصاد وقت العمل ، على مفهوم التضافر غير الموزون بين أعضاء جماعة واحدة . وكلما تراجع انتاج القيم الاستمالية الصرف أمام انتساج القيم التبادلية ، حل الإقراض مع التعويض محل التسليف المجاني القائم على التضافر .

لقد جرت العادة لدى سكان جزر الهيريد الجديدة أن يسلف الغذاء لأعضاء العشيرة الواحدة ، دونما تفكير بالحصول على مكاسب مقابل هذه السلف . وبالمقابل كان تسليم العملة الصدفية أو إقراض زورق للمتاجرة يُكافأ وجوباً بالهدايا^(٤) . كذلك يروي ألونزو دي زوريتا وماريانو فينتيا ، وهما كاتبان من القرن السادس عشر خلفا لنا روايات شيقة عن حياة سكان المكسيك في العصر ما قبل الكولومبي ، ان السلف لدى الآزتيك كانت تتم عادة بـلا ربح . بيد انه تطورت ، في بعض أجزاء المكسيك ، عادة الحصول على تعويض مقابل التسليف المالي (كأكور ، تراب ذهبي ، أقراص نحاسية ، حجر اليشم ، الخ) . وهكذا انفصل الاعتماد عن التضافر في محيط الحياة الاقتصادية البدائية ، في مناطق النشاط غير المرتبطة مباشرة بالقوت بالمعنى الدقيق للكلمة .

ان عادة التضافر القديمة لتأمين القوت لجميع أعضاء الجماعة قد استمرت في المجتمعات الزراعية طويلاً بعد بداية انحلال المشاعة القروية . وقد شاع إقراض القمح في الصين دون فائدة حتى سلالة شو^(٥) . ونحن نلغى تحطير أخذ الفائدة على القمح أو الماشية المقرضة في التشريعات الأولى الفينية والاسرائيلية والفارسية والآزتيكية والاسلامية^(٦) . وفي سوزا ، في ايران القديمة ، في العصر المسمى بعصر المفوضين السامين ، استمر الإقراض بدون فائدة حتى العام ٢٠٠٠ قبل الميلاد إلى جانب الإقراض بفائدة^(٧) . وفي العصر الوسيط الأول ، مارست الأديرة الإقراض بدون فائدة^(٨) . وحتى في المجتمع البابلي القائم على الانتاج البضاعي الصغير المتطور تطوراً كاملاً ، والذي نعرفه

من خلال قانون حمورابي ، كانت « القروض المجانية » (التضافر) للمعوزين والمرضى والفلاحين المتضررين من المواسم الرديئة تكثر إلى جانب قروض الأعمال بفائدة^(٩) . وإلى اليوم أيضاً « ما يزال التضافر في العديد من المجتمعات الأهلية (في أميركا اللاتينية) تقليداً متبعاً بين الملاك الصغار والمستعمرين الذين يتبادلون قروصاً غير كبيرة يدون طلب أي قائدة »^(١٠) . ويلاحظ بووير ويامي كذلك أن التضافر يكون منتشرأ على رطب عندما يظل نظام « الاسرة الكبيرة » ساري المفعول كما في الهند^(١١) .

إذن فانهصال الاعتماد والتضافر يطرأ على العلاقات مع الأجنبي أكثر مما يطرأ على العلاقات بين أعضاء الجماعة . وهذا التمييز معبر عنه بصريح العبارة في « العهد القديم » والقرآن . وإن مبدأ دفع القرية جماعياً للضرائب ، ذلك المبدأ الذي استمر في جميع المجتمعات التي تدمج المشاعة القروية والانتاج البضاعي الصغير ، يمثل شكلاً خاصاً من التضافر يقى الفلاحين الأشد فقراً من الدمار الكامل^(١٢) .

أصل المصارف

يؤدي تطور الانتاج البضاعي الصغير إلى ازدواج تداول البضائع بتداول المال ، وإلى تطور اقتصاد نقدي في مسام مجتمع يقوم على انتاج القيم الاستهلاكية وحدها . هكذا تفسر هيمنة الربا على المنتجين في تلك المرحلة من التطور الاجتماعي . لكن النقد في الاقتصاد النقدي ليس مجرد أداة للتبادل ، بل يصبح أيضاً موضوعه . وهكذا تنفصل تجارة المال عن التجارة بمحصر المعنى ، كما سبق لهذه الأخيرة أن انفصلت عن الصناعة الحرفية .

في فجر الاقتصاد النقدي كانت المعادن الثمينة نادرة ، وتداولها محدوداً . وهي تمثل قبل كل شيء رصيد احتياطي وأمن للمجتمع؛ وتكتنز أكثر مما تتداول . والحال ان إخفاء المرء للكنوز في عقر داره ، في تلك العصور المضطربة ، كان ينطوي على مجازفة جسيمة ، ولا سيما مجازفة المصادرة أو السرقة أو التدمير . وهكذا ظهرت عادة العهد بها إلى أكثر مؤسسات العصر احتراماً من قبل الناس ، المعابد . ألم يكن بالأصل للمعادن الثمينة ، شأن جميع الأشياء التي كانت تعتبر ثمينة ، وظيفة سحرية — طقسية تجعل من المعابد الوديع المنطقي للكنوز الكبيرة ؟ ان تركز المعادن الثمينة هذا بين أيدي المعابد حول هذه الأخيرة إلى أول مؤسسات الاعتماد العارض منذ أول نهضة للاقتصاد النقدي .

هكذا كانت الحال في بلاد ما بين النهرين ، منذ أيام أوروك ، المعبد - المصرف الكبير الأول (٣٤٠٠ إلى ٣٣٠٠ قبل الميلاد) إلى عصر حوراي (٢٠٠٠ قبل الميلاد) ، عندما كان معدل الفائدة الوسطي يحدد من قبل معبد ساماس^(١١٣) . وفي إيران القديمة كانت المعابد أول دائني المال^(١١٤) ؛ وكذلك ستكون الحال في عصر الساسانيين^(١١٥) . وفي إسرائيل بقي المعبد حتى دماره المكان الرئيسي لإيداع الثروة المتقولة^(١١٦) . وفي اليونان القديمة عملت معابد أوليمبيا ودلف وديلوس وميليت وإيفيز وكوس وجميع معابد صقلية كستودعات للمال وكصارف^(١١٧) ؛ وفي العصر الهيليني بقيت الحال على ما هي عليه^(١١٨) . وفي روما كان البانشيون هو المركز المصرفي .

في امبراطورية بيزنطة ، أضحت الأديرة ، منذ القرن الخامس ، المالكات الرئيسية للكنوز ؛ ولم تطرح هذا الكنوز من جديد قيد التداول النقدي إلا مع حركة تحطيم الأيقونات في القرن الثامن^(١١٩) . وقد حدثت ظاهرة مماثلة في الصين ، في عهد سلالة تانغ . فقد راحت المعابد - المصارف البوذية تحتكر فيها أكثر فأكثر مخزون المعادن القابلة للتحويل إلى نقود وعمليات الاعتماد ؛ وهاجتها الدولة ، وأعطت صفة دنيوية لآلاف وآلاف المعابد والأديرة ، وذويت جميع التماثيل المعدنية الثمينة في عام ٨٤٣ (٢٠) * .

وفي اليابان ، « كانت المؤسسات الدينية ... الأمكنة الوحيدة المأمونة في العصر الوسيط ، ذلك العصر الذي تميز باضطرابات أهلية ... وكانت الصفقات تعقد في حيازة الأضرحة والمعابد . وقد عهد البعض بمسئولياتهم الثمينة وبتكثرتهم إلى هذه الأمكنة المقدسة لمحايتها من الدمار والنهب أثناء الحروب . وتعمل الأضرحة والمعابد أيضاً كأجهزة مالية ، وقد أقرضت القروض ، ونظمت اعتماداً تعاونياً يعرف باسم «موجن» و «تالوموشي» ، واستخدمت السفائح »^(١٢٠) .

وفي عصر أفول الامبراطورية ، كانت المعابد البوذية المصارف الوحيدة في شرق آسيا الوسطى حيث كانت ما يزال يهود الاقتصاد الطبقي^(١٢١) . وأخيراً ، تبدو الأديرة أيضاً ، في العصر الوسيط الأوروبي الأول ، مؤسسات الاعتماد الوحيدة التي

* يشير يانغ ليان - شينغ إلى أن القرض برهن في الصين واليابان تعود أصوله أيضاً إلى المعابد البوذية . وبعبارة « قرض برهن » في الأديرة تعني في الأصل « كثر الدين » (تشانغ - شينغ كن) (٢١) .

تعطي قروضاً برهن ميت ^(٢٤) * . وفي مطلع القرن الثاني عشر أصبحت رهبانية جنود هيكل الرب المصرف الدولي الأول للإيداع والتحويل والاعتماد برهن عقاري ^(٢٥) ** .

وعندما تطورت التجارة الكبيرة ، بدأ يتضاعف تداول المعادن الثمينة . والحال ان التجارة الكبيرة ، كما رأينا ، هي في البداية تجارة دولية قبل كل شيء . إذن فهذه التجارة تقترض الظهور المتواتر لوفرة من عملات مسكوكة مختلفة المصدر والقوام يمكن إجراء التبادل فيما بينها حسب قيمتها الحقيقية . وهي تقضي حتماً إلى ظهور تقنية جديدة موضوعها التقيد بالذات : تقنية صياقة المال . فصياقة المال وتجارة المعادن الثمينة هؤلاء يصحبون ، إذ يقدمون بدورهم ضمانات جدية لملاك المعادن الثمينة الراغبين في إيداعها في مكان أمين ، أول ودعاء علمانيين للكنوز ، ثم أول أصحاب مصارف محترفين . وكلمة مصرف بالفرنسية « Banque » مشتقة بالأصل من الكلمة الإيطالية « Banco » ، ومعناها الطاولة التي يمارس عليها صياقة المال عملاتهم كافة . كذلك فإن الاسم الذي يشير في اليونان القديمة إلى صاحب المصرف « تراييزيت » مشتق من « تراييزا » ، أي طاولة التبادل .

في العالم القديم ، كان صياقة المال أول أصحاب المصارف المحترفين ^(٢٦) . وكذلك كانت الحال في الهند ^(٢٧) والصين ، حيث لم ينتج التنوع النقدي عن التجارة الدولية إنما عن تنوع العملات الاقليمية ^(٢٨) *** . وقد أصبح صياقة المال أصحاب مصارف حقيقيين في اليابان في عصر توكوغاوا ^(٢٩) .

وفي امبراطورية العباسيين الاسلامية كان إدخال عيار الذهب إلى جانب عيار الفضة

* « القرض برهن ميت » يعني ان الدائن يحصل كرهن على أرض أو منزل أو طاحون الخ ، يعود دخلها اليه الى حين تسديد القرض . ولقد كان الشكل الرئيسي للاعتاد المضمون برهن عقاري في العصر الوسيط الأهل وحتى القرن الثاني عشر ، الى أن حظرت براءة باوية أصدرها البابا اسكندر الثالث . وأنداك استبدل ببيع الروح (انظر الفصل الرابع) . وقد اشتق من كلمة « وهن ميت » المصطلح الانكليزي « Mortgage » = الرهن العقاري . وتقيضه هو « القرض برهن حي » الذي يحسم فيه دخل الرهن (الأرض ، الخ) من الفين تدريجياً .

** جمع جنود هيكل الرب وأسماء المبني بفضل القدي المنتصبة من الأسرى المسلمين .

*** انظر الفصل الثالث .

السبب في تحول صيارفة المال « الجهابذة » إلى أشخاص لا غنى عنهم اقتصادياً ؛ وسرعان ما قاموا بجميع وظائف أصحاب المصارف (٣٠) . ويمدد كولشر (٣١) الشروط السديمية التي حددت ظهور صيارفة المال في العصر الوسيط والتي سهلت تحولهم إلى أصحاب مصارف :

« في القرنين الثالث عشر والرابع عشر جرى في فرنسا تداول عملات عربية وصقلية وبيزنطية وفلورنسية إلى جانب العملات التي من أصل ملكي أو التي سكها كبار المقطعين ؛ ففي فرنسا الجنوبية جرى تداول الـ « ليبري » الميلانية والدوقات البندقية ، وفي شيمانيا الـ « ريال » الأسباني والـ « نوبلي » البورغونية والانكليزية ، والكورونات الهولندية . وقد قبلت في كل مكان العملات المسكوكة في لوبيك وكولن ، والجنيهات الاسترلينية الانكليزية و « التورنوا » الفرنسية . وكانت الغروسي والدوقا البندقية والفيوريني الفلورنسية من أوسع العملات انتشاراً » .

وقد وصف ر . دي روفر على النحو التالي منشأ المصارف الوسيطة :

« تخصص الصيارفة الجنوبيون في البداية في الصرافة اليدوية ، لكنهم وسعوا منذ عهد مبكر مجال عملهم بقبولهم ودائع قابلة للسحب عند الطلب ، وبإجراءهم تسويات عن طريق التحويل بناء على أوامر زبائنهم ، وبفتح هؤلاء الزبائن أخيراً سلفاً على الحساب الجاري . وهكذا أصبحت طاولات الصيارفة أو مكاتبهم تدريجياً مصارف للايداع والتحويل . وقد اكتمل هذا التطور في جنوى قبل نهاية القرن الثاني عشر (٣٢) .

ويدين أيضاً « مصرف امستردام » الشهير المؤسس عام ١٦٠٩ بتكوينه إلى الفوضى النقدية التي كانت سائدة في ذلك العصر في « جمهورية الأقاليم المتحدة » (٣٣) .

الاعتماد في المجتمع ما قبل الرأسمالي

ان العمليات المصرفية الأولى ، من صرافة يدوية وإيداع - حاية للكنوز وتسليف الأموال المضمونة برهن ملكية عقارية (قرض برهن عقاري) ، ليست عمليات « تجارة مال » بالمعنى الصرف للكلمة . والواقع انه في عصر الـ « ودية التامة » depositum regolare ، أو الايداع للحاية وللإعادة بمجرد أن يطلب المودع ذلك ، كان الوديع لا يدفع فائدة لزيونه ، بل على العكس يأخذ تعويضاً عما يقدمه من خدمات

لحماية الودائع^(٣٤) . وهذا ما كانت عليه أيضاً الحال بالنسبة إلى مصرف امستردام في القرن السابع عشر^(٣٥) * .

هذه العمليات تتناول بصورة أساسية طبقات اجتماعية تكف خارج الانتاج وتداول البضائع أو في محيطها . ومع تطور الاقتصاد النقدي ، أصبحت هذه الطبقات الضحايا التقليدية للربا ، على نطاق كبير أو صغير على حد سواء . وفي العصر الوسيط ، كانت الشركات التجارية - المصرفية الدولية الكبيرة بالنسبة إلى الملوك والأمراء ، و « اللومبارديون » ** الأكثر تواضعاً بالنسبة إلى الاقطاعيين الصغار الشأن أو العامة الماديين ، كان هؤلاء اللومبارديون وتلك الشركات يمارسون على حسابهم القروض المضمون برهن^(٣٦) . وهذا الإقراض هو في الواقع اعتماد استهلاك^(٣٧) .

ان « تجارة المال » الحقيقية لا تظهر إلا بالنسبة إلى الطبقات العامة في تداول البضائع والرساميل ، أي بالنسبة إلى البرجوازية الفتية والمرابين والتجار . وتطور التجارة الدولية يخلق هو نفسه حاجة باطنة إلى الاعتماد . الانفصال في الزمان بين الشراء والتسليم *** ؛ الانفصال في المكان بين المشتري والبائع ؛ ضرورة تحويل مبالغ كبيرة من المال على مسافات شاسعة في الوقت الذي تتعرض فيه هذه العملات إلى موجات دائمة^(٣٨) ، تلك هي الشروط التي تنجم عنها ضرورة اعتماد تجاري أو اعتماد تداول . فكل مجتمع تطورت فيه التجارة الدولية يخلق لنفسه الأدوات الأساسية لهذا الاعتماد : صفائح وخطابات اعتماد : « ان التعامل بالصفائح تعود جذوره إلى التجارة الدولية^(٣٩) » .

* ان عادة فرض فائدة حياطة ضئيلة على إيداع الكنوز قد عادت ظهورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في نظام كراء الصناديق الحديدية الذي دشنته في عام ١٨٦١ مصرف « Safe Deposit Cy of N. Y »

** اسم كان يطلق في فرنسا في العصر الوسيط على الصيارفة والمرابين ورجال المال الذين قنعوا بأعداد كبيرة من ايطاليا . « للترجم »

*** بقدر ما يشترى الجنويون الصوف وينغمون عنه قبل الاستلام ، يهتمون بتخفيض السعر الذي يدفعونه ... وهم أنفسهم على استعداد لزيادة السعر بـ « ريال » واحد أو اثنين على كل وحدة وزنية ، بشرط أن يدفعوا كامل الثمن في اللحظة التي يتلقون فيها الصوف ، وبخاصة إذا كانت هناك مهمة اضافية تدبرها ثلاثة شهور بالنسبة إلى نصف الفاتورة على الأقل^(٤٠) » .

وقد ظهرت هذه الأدوات في عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد في أور في مملكة بابل ، وفي عهد سلالة تشيوي في الصين (١١٣٤ - ٢٥٦ ق . م) ، وفي مستهل العصر البوذي في الهند^(٤١) . وفي اليونان القديمة استعملت على نطاق واسع منذ القرن الرابع قبل الميلاد ثم انتشرت في سائر أرجاء العالم الهيليني^(٤٢) ، لتنتقل منه إلى بيزنطة والإسلام ، ثم دخلت إلى أوروبا الوسيطة من جديد^(٤٣) .

إن اعتماد التداول المنوح بواسطة هذه السندات التجارية الأولى غير القابلة للتحويل لا يوسع دائرة عمليات الرأسمال . لكنه يسمح فقط بدوران أسرع ومردود أكبر . وعندما يظهر اعتماد التوظيف ، أي تسليف الأموال لمنشأة قادرة على أن تدر فائض قيمة ، تتسع دائرة نشاط الرأسمال ؛ فيتحول المال « المقيم » ، المال - الكنز ، إلى رأسمال ويساهم في إنتاج فائض القيمة .

إن أقدم شكل من اعتماد المقاوله هذا هو القرض البحري ، أي التشارك بين مقرض المال وبين قبطان سفنار لتنفيذ مشروع تجاري بحري . وهذا القرض يأتي هو نفسه من شراكة القرصنة ، كما يتضح ذلك بحلاء في الشروط المتعلقة بتقاسم الربح^(٤٤) . ومن اليونان القديمة والعالم الهيليني انتقل «قرض المخاطرة الجسمية» هذا إلى الامبراطورية البيزنطية وإلى امبراطورية الإسلام ، ليعاود من ثم ظهوره منذ القرن التاسع في إيطاليا البيزنطية ، ولينتشر منها إلى كل أوروبا الوسيطة في شكل شراكة توصية^(٤٥) .

وفي البداية لم تكن مثل هذه الشراكة التجارية تمارس إلا بالنسبة إلى منشأة واحدة . لكن فيما بعد ، ومع الانتقال من التجارة الجواله إلى التجارة المقيمة ، تراجعت « التوصية » أمام الشركات المؤلفة من عدة أطراف والمشكلة لعدد معين من السنين . وبدءاً من القرن الثالث عشر ، أضحت الشركات الإيطالية الكبرى كافة (بيروزي ، باردي ، ميديشي ، الخ) شراكات من هذا النوع . فقد عمل آل باردي على سبيل المثال في عام ١٣٣١ برأسمال مؤلف من ٥٨ سهماً تخص ١١ شريكاً^(٤٦) .

وفي النهاية ، عندما تنتظم التجارة الدولية وتفقّد طابعها المغامر ، في دائرة محدّدة على الأقل ، تجتذب جزءاً كبيراً من الرساميل غير المستثمرة . فتودع هذه الرساميل في شركات التجار-الصيارفة الكبيرة في شكل «وديعة ناقصة» تسمح للتجار بأن يستثمروا تلك الرساميل على الوجه الذي يحلو لهم ، فلا يسدّدونها في أجل قصير ، ويدفعون عنها بالمقابل فائدة ثابتة كمساهمة في المريح التجاري الذي حققوه^(٤٧) .

وهكذا يصبح أصحاب المصارف منذ الانتاج البضاعي الصغير « وسطاء بين من يمرض الرأسمال التقدي وبين من يطلبه »^(٤٨) . والحال أن من كان بحاجة إلى المال بصورة رئيسية في ذلك العصر ليس الأفراد بل الدولة (ملوك ، أمراء ، بلديات ، الخ) . وعلى هذا فالدين العام يتطور بالتوازي مع اعتماد التداول واعتماد التوظيف ، ويتخطاهما .

إن أقدم مثال معروف لدينا عن الاعتماد العام هو المثال الذي يرويهِ أرسطو المزعوم في الكتاب الثاني من « الاقتصاد » :

فستعمرة كلازوميناي الايونية ، في آسيا الصغرى ، اقترضت من قادة المرتقة ما تدفع به متأخر رواتب الجنود وغطت هذا القرض باستدانة اجبارية من مواطنيها الأغنياء الذين أرغوا على القبول بالعملة الحديدية مقابل نقودهم الذهبية والفضية . وتشير حوليات هان - شو إلى أن مرايباً صينياً يدعى وو ين - شيه قد أقرض الحكومة في عام ١٥٤ قبل الميلاد ١٠٠٠ كاتيه ذهبية (± ٢٤٤ كغ ، أي أقل من مليون فرنك ذهبي بقليل) لتمكين من متابعة الحرب ضد «تمرد الممالك السبع» . وقد قبض ١٠٠٠ ٪ فائدة ، أي ١٠ مليون فرنك ذهبي^(٤٩) .

وسرعان ما يأخذ الاعتماد العام شكله التقليدي عندما تصبح مداخيل الدولة المستقبلة رهناً له : التزام الضرائب بمختلف أنواعها . وفي معظم المجتمعات القائمة على الانتاج البضاعي الصغير ، تبقى عمليات الاعتماد العام فادرة ومخاطرة وتنتهي بوجه عام بإفلاس الدائنين .

لكن بدءاً من القرن السادس عشر ، أحدثت سندات الدين العام القابلة للتحويل* ثورة في تاريخ الاعتماد وصححت بتوسيع مجال عمل الرأسمال على ربح ، بتحويلها كتلات المال غير المرتحل إلى رأسمال . وأخذ الاعتماد العام طابعاً دولياً ، بتشجيع من حملات ملوك فرنسا وإيطاليا وتشكت دول شارل الخامس (شارلكان) .

* « أدفق فرانسوا الأول مبالغ طائلة . والحصول على أموال اضطر إلى اللجوء إلى طريقة جديدة . فقد توجه إلى بلدية باريس ، وأودع لديها ٢٠٠.٠٠٠ ليرة من الدخول التي كان يحصلها من المنطقة . وسلط المدينة ٢٠٠.٠٠٠ ليرة تلتقيها من برجوازيها مقابل التخلي عن الربح المكون على أساس واحد من اثني عشر من الدنانق (٨ ٪) : وهكذا ظهرت الربوع المستحقة على بلدية باريس ، المشهورة » (٥٠) .

« بعد أن كان الدين مجرد وسيلة للتسديد أصبح قيمة في ذاته ، غرضاً تبادلياً قابلاً للتحويل والانتقال » (٥١) .

في بورصة آنفيرس ، كانت أسناد قرض ملك قشالة ، وكتب اعتماد حكومة البلدان الواطئة (هولندا حالياً) وملوك انكلترا والبرتغال ، والريوح الصادرة عن المدن الأوروبية الكبرى ، كانت 'تحوّل' بحرية . وعبر الانقلابات النقدية وفوضى مالية الدولة في القرن السادس عشر ، أفلست البيوتات المصرفية القديمة كافة . ومن ثم ولدت المصارف العامة الحديثة التي تجمع بين ضمان سلامة الودائع ، تلك السلامة التي لا غنى عنها بالنسبة إلى الجمهور البرجوازي ، وبين وعدما للدولة بأنها ستكون المستفيد الرئيسي ، إن لم يكن الوحيد ، من هذه الودائع . إن « مصرف رياتو » في البندقية ، الذي أسس عام ١٥٨٧ ، كان يؤكد بوجه خاص على الهدف الأول ؛ وقد أضاف إليه « مصرف امستردام » ، الذي تأسس في عام ١٦٠٩ ، الحاجة إلى تنظيم التداول النقدي . وأضاف « مصرف هامبورغ » ، المؤسس عام ١٦١٩ ، إلى هذه الوظائف وظيفة إقراض الدولة . وهذا ما ينطبق أيضاً على « مصرف السويد » المؤسس عام ١٦٥٦ ، في حين أن الوظيفة الأخيرة تصبح هي الأساسية بالنسبة إلى « مصرف انكلترا » المؤسس عام ١٦٩٦ (٥٢) .

إن التطور المعجز للتجارة الدولية بعد ثورة القرن السادس عشر التجارية سبب توسعاً جديداً في الاعتماد التجاري . فقد أصبحت الكيانات التجارية بدورها ، مقتدية بمثال سندات الدين العام ، قابلة للتحويل منذ القرن السادس عشر ، تبعاً لقاعدة التطهير والحجم (٥٣) . وفي الوقت نفسه أدى تطور الشركات الاستعمارية المساهمة إلى توسيع دائرة نشاط اعتماد التوظيف . لكن كان لا بد من انتظار تطور نمط الانتاج الرأسمالي حتى ينتقل الاعتماد من دائرة التجارة بحصر المعنى إلى دائرة الانتاج .

عروض الرأسمال النقدي وطلبه في عصر الرأسمال التجاري

هكذا تحول الاعتماد ، مع ازدهار الرأسمال التجاري ، من مجرد ظاهرة استثنائية إلى مؤسسة نظامية في الحياة الاقتصادية . وقد انتشر خصم الكيانات التجارية على رحب منذ القرن السابع عشر في انكلترا ومنذ القرن الثامن عشر في فرنسا وفي المراكز الكبرى للتجارة الدولية ، بالنسبة إلى التجارة الخارجية أولاً ، ثم بالنسبة إلى التجارة الداخلية (٥٤) . وقد شجع توسع التجارة الجغرافي ، ومدة الاتجار مع أميركا

والشرق الأقصى، وتركز البيوتات التجارية الرئيسية في بعض المراكز الدولية الكبرى،
شجع هذا كله استعمال الكيبيالات التجارية لتجديد الرساميل .

فبعد أن كانت السفتجة في السابق مجرد أداة للمضاربة في حقل تقلبات الصرف^(٥٥)،
أصبحت الآن أداة نظامية لمنح اعتماد التداول للتجارة ، وكذلك وسيلة لتوظيف
رساميل نقدية « عقيمة » لأجل قصير . وهكذا تطورت سوق للرساميل النقدية .

ويتمثل الطلب على هذه السوق قبل كل شيء في الدولة التي تظل المستدين الأكبر
الذي لا يشبع في عصر الرأسمال التجاري . يلاحظ كلاهام أن مصرف انكلترا ظل
يقوم ، حتى الثورة الصناعية ، بالجزء الأعظم من عمليات الاعتمادية مع الحكومة
الملكية^(٥٦) . وكذلك كان شأن « صندوق الخصم » المؤسس عام ١٧٧٦ ، هذا إذا
لم نشأ الحديث عن « مصرف لاو » التعميس الحظ الذي أفلس بنتيجة عملياته
الاعتيادية العامة^(٥٧) .

إلى جانب الدولة يظهر مدينون آخرون . انهم بالدرجة الأولى الشركات التجارية
الكبرى المساهمة التي كانت متطلباتها من المال ضخمة في ذلك العصر ، والتي كان عليها
في غالب الأحيان أن تتوجه إلى مؤسسات الاعتماد لتغطي حاجاتها حتى عودة
أسطول السفن .

هكذا استدانَت الشركة الهولندية لجزر الهند الشرقية مالا من مصرف امستردام ،
في حين كانت الشركة الانكليزية لجزر الهند الشرقية المستدين الرئيسي ، إلى جانب
الدولة ، من مصرف انكلترا طوال القرن الثامن عشر^(٥٨) .

وهم ثانياً ملاك السندات العامة (أصحاب الربوع ، النبلاء ، التجار وأصحاب
المصارف) وملاك الكيبيالات التجارية الذين كانوا يخصصون هذه الكيبيالات لحاجتهم
إلى المال السائل . وفي البداية كانت الغلبة لخصم السندات العامة ؛ وفي العقود الأخيرة
من القرن الثامن عشر أصبحت الغلبة تدريجياً لخصم السندات الخاصة .

وهناك أخيراً ، كما في عصر الانتاج البضاعي الصغير ، طلب على المال - على اعتماد
الاستهلاك - من قبل النبلاء وكبار موظفي الدولة ، كان يلبي في شكل قروض
برهون (معادن ثمينة ، مجوهرات ، سندات ، إلخ) .

ويتولى عرض الرساميل النقدية من يملك رساميل سائلة : قبل كل شيء كبار الملاك
المقاريين ، وكذلك التجار الذين يراكمون من المال أكثر مما يستطيعون توظيفه في
أعمالهم الخاصة . وقد حصر أصحاب مصارف القارة الأوروبية نشاطهم بعمليات

الصرف والتحصيل في القرن السابع عشر وفي القسم الأول من القرن الثامن عشر ؛ وما كانوا يمتنعون اعتمادات . لكن ظهر في انكلترا منذ القرن السابع عشر التاجر الذي يسلف أموالاً لزيادته في بعض المناسبات .

مع تعاظم التداول النقدي ، وبنتيجة اغتناء المجتمع والتطور المتوازي لهذا العرض وهذا الطلب للرساميل النقدية ، كانت تتأسس في حوالي منتصف القرن الثامن عشر ، في انكلترا أولاً ، ثم في سائر القارة الأوروبية ، مصارف محلية خاصة وظيفتها القيام بدور الوسيط بين الذين يبحثون عن رساميل والذين يبحثون عن وسائل لتحويل احتياطهم من المال السائل إلى رأسمال . وهذه المصارف المحلية ، المتولدة على العموم من البيوتات التجارية المزدهرة ، تتلقى ودائع وتصدر أوراقاً مصرفية وتخصم كبيالات تجارية : إنها ولادة النظام المصرفي الحديث^(٥٩) .

وتطوّر الثورة الصناعية بسرعة هذه الشبكة المصرفية الأولية . وفي حين أنه لم يكن يوجد في انكلترا في حوالي عام ١٧٥٠ سوى دزينة من المصارف المحلية ، ارتفع هذا العدد إلى أكثر من ٢٠٠ في حوالي أواخر القرن (بل حتى إلى ٣٥٠ حسب بعض المؤلفين)^(٦٠) . والطريقة العضوية التي تتطور بها هذه المصارف ضمن نطاق غط إنتاج العصر يفصح عنها مثال بيت غورثي في نورفولك كما تصفه نشرة أرسلها هذا البيت نفسه إلى أصحاب المصارف بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٣٨ :

« إن تجميع الجبوت المنتجة من قبل ... معامل شرقي انكلترا والحفاظ عليها مخزونة بهدف تمويل الحاكة بها ... كان مشروعاً عظيم الربح ، ونحن نتعامل عن عمد عم إذا لم يكن بيت غورثي قد حقق في الماضي دخلاً سنوياً أعلى من الدخل الذي حققه أي مصرف في الجزر البريطانية ... وفي مجرى علاقاتنا بمقارن الصوف ، بدأت أرسرتا بتمويلها بالمال السائل لدفع الأجور ولتمكينها من متابعة أعمالها دونما توقف . وإنما في هذه الشروط ولدت العمليات المصرفية للأسرة ... »^(٦١) .

إن هذا التطور السريع يتفسر قبل كل شيء بالتطور غير المتساوي لختلف المناطق

* يلاحظ د. م. جوسلان ، بعد تحييه سجلات أصحاب المصارف الخاصة بالتدوين في أواخر القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر أن المصارف لا تسلف عادة أموالاً للتجار أو للقاولين . وإنما في حوالي عام ١٧٧٠ فقط تأسست بعض مصارف سام في إنشاءها صنّاعون ، فظهرت آنذاك أولى عمليات منح الاعتماد للصناعة^(٦١) .

في انكلترا . فقد كانت مصارف المناطق التي ظلت زراعية تملك بوجه عام ودائع تبحث لها عن حقل للتوظيف* ، بينما كانت مصارف المناطق الصناعية محاصرة بطلبات الاعتماد وتفتش دوماً عن أموال . وقد ولدت سوق لندن النقدية من هذا الوضع ؛ ولعبت دور الوسيط بين المصارف التي تملك من الأموال السائلة أكثر مما تحتاج إليه وبين المصارف التي تملك منها أقل مما تحتاج إليه .

عرض الرأسمال النقدي وطلبه في عصر الرأسمالية الصناعية

لكن مع الثورة الصناعية ، توسعت سوق الرأسمال النقدية وتبدلت تبديلاً عميقاً . فألى جانب عرض الرأسمال النقدي وطلبه الصادرين عن شرائح المجتمع ما قبل الرأسمالية (ملاك عقاريون ، تجار ، حرفيون ، موظفو دولة ، أصحاب ريع ، إلخ) يظهر عرض وطلب للرأسمال النقدي ناجان عن آلية الإنتاج الرأسمالي نفسه .

فالرأسمال النقدي هو نقطة انطلاق ونقطة وصول دوران الرأسمال . لكنه لا يظهر في بداية هذا الدوران ونهايته فحسب . ففي مجرى سيورة الإنتاج نفسها يحدد جزء من الرأسمال النقدي نفسه مبعداً باستمرار عن هذه السيورة ومحولاً إلى مال غير منتج ، من وجهة النظر الرأسمالية . وباستمرار أيضاً ، يظهر طلب على رأسمال نقدي اضافي من جانب المفاولين ، حتى يتساح لهم تشمير رأسمالهم الخاص في أفضل شروط الإبرادية .

إن الرأسمال النقدي اللازم لتجديد الرأسمال الجامد لمشروع من المشاريع لا يتجمع إلا بعد عدة سنوات وبعد العديد من دورات دوران الرأسمال المتداول . وإن مال الاستثمار هذا ، إذا لم يستخدم أثناء ذلك لأغراض أخرى فسيبقى « غير منتج » طوال تلك الفترة . كما أن مال الأجور في مشروع كبير ، المسلف في بداية كل دورة إنتاجية ، سيبقى غير منتج بقدر ما تتجاوز هذه الدورة الانتاجية الشهر (بالنسبة إلى الأجراء الذين يدفع لهم شهرياً) أو حتى الأسبوع الواحد (بالنسبة إلى الأجراء الذين يدفع لهم اسبوعياً) . كذلك فإن ذلك الجزء من الربح السنوي الذي يضعه الرأسمالي جانباً لاستهلاكه الخاص (مال الاستهلاك غير المنتج) لا ينفق إلا في

* حتى مطلع القرن التاسع عشر ، كانت بعض المصارف الريفية تدفع عمولات لسامرة لندن ، حتى يأتيها هؤلاء بكبيالات تجارية للخصم . وهذا يدل إلى أي حد كانت مجالات توظيف الرأسمال لأمد قصير نادرة ومطلوبة ! (٦٣)

غضون عام كامل ؛ وعلى هذا فإن جزءه الأعظم سيبقى غير منتج طوال الجزء الأعظم من السنة . وأخيراً فإن مال تراكُم المنشأة ، أي ذلك الجزء من الأرباح الذي يعاد توظيفه في المشروع ، لا يستخدم بتمامه في بداية كل دورة إنتاجية جديدة . فالرأسمالي سينتظر اللحظة المناسبة ، وعلى سبيل المثال ظرفاً مؤقتاً في السوق ، قبل أن يوظف أرباحه . تلك هي أربعة مصادر للرأسمال النقدي الذي يستبعد مؤقتاً من سيورة الانتاج فيبقى بالتالي غير منتج .

ومن جهة أخرى ، لا يتم تجديد الرأسمال الجامد بالضغط في اللحظة التي يتم فيها تجميع مال الامتلاك الضروري . فهذا التجديد ، الذي يتطلب تشغيل رساميل كبيرة وينطوي على مجازفات جسيمة ، سيحدث أكثر ما يحدث في لحظات محددة من الدورة الاقتصادية ، عندما يتوقع الرأسمالون اتساعاً هاماً في السوق ^(٦٤) . وإذا لم يكن الرأسمالي قد تمكن بعد من جمع مال الامتلاك (والتراكم) في تلك اللحظة المحددة ، فسيتوجب عليه أن يحاول استدانة الرساميل اللازمة حتى لا تقلت منه تلك الفرصة السالحة . والرأسمالي الذي يتمتع باختراع فني يسمح له بتوسيع سوقه على حساب مزاحمه ، يواجه وضعاً مماثلاً إذا كان يفتقر إلى الرساميل اللازمة لتشغيل هذا الاختراع ^(٦٥) .

يعرف الصناعي ، في بعض لحظات الدورة الاقتصادية ، أن أي زيادة في الانتاج يمكن أن تستوعبها السوق . وإنما في هذه اللحظة ينبغي عليه أن يراكم رأسماله وأن يوظف أرباحه . وإذا لم تكن هذه الأرباح قد تحققت بعد ، فسيتوجب عليه أن يستدين ليوظفها سلفاً .

أخيراً ، فإن استئثاف الانتاج ، بعد نهاية الدورة الانتاجية ، يجب أن يبدأ نظرياً منذ انتهاء دورة تداول البضائع . لكننا رأينا ان كتلة الربح ومعدله السنوي يتعلقان بعدد دورات الانتاج السنوية ، وبالتالي بقدرة الصناعي على استئثاف الانتاج قبل أن يرجع اليه رأسماله المتداول الموظف في البضائع المنتجة التي لم تباع بعند . ولهذا الغرض أيضاً ، يسمى إلى استدانة رأسمال نقدي اضافي سيعمل على تسديده ما أن يعود اليه ناتج بيع بضائعه .

ان وظيفة مؤسسات الاعتماد في ظل الرأسمالية هي اداء دور الوسيط هذا بين الذين يملكون مبالغ غير منتجة من المال والذين يسمعون إلى زيادة رساميلهم الخاصة برساميل مستدانة . إذن فالعلاقة ما قبل الرأسمالية بين الرأسمال المصري وبين سائر أشكال

الرأسمال قد عكست ؛ ففي نمط الانتاج الرأسمالي ، يبدأ الرأسمال المصرفي بأن يكون خادماً تابعاً للرأسمال الصناعي . لكن في حين ان انفصال الرأسمالي - التاجر الحديث والرأسمالي - الصناعي لا يبدو أن يكون أكثر من تقسيم وظيفي للعمل ، نجد ان انفصال الرأسمالي - المصرفي والرأسمالي - الصناعي أو التاجر عثم ما أن يظهر نمط الانتاج الرأسمالي .

وبالفعل ان على صاحب المصرف ، بخلاف الصناعي والتاجر ، أن يلعب مباشرة دوراً اجتماعياً . وهو لا يكون نافعاً لنمط الانتاج الرأسمالي إلا بقدر ما يستطيع التغلب على تجزئة الرأسمال الاجتماعي إلى عدد وفير من الملكيات الفردية . وانما في هذه الوظيفة ، وظيفة تجنيد ومركزة الرأسمال الاجتماعي ، تكن كل أهميته الاجتماعية . وهذه الأهمية تتجاوز بالأصل حدود طبقة البرجوازية بحصر المعنى وتشمل مركزة المبالغ المدخرة من قبل ملاك عقاريين وفلاحين أغنياء ومتوسطين وحرفيين وموظفي دولة وفنيين وحتى عمال مختصين في قطرات الظروف المواتمة .

« [في حوالي ١٨٧٥] عمل التنظيم الذي كان كل الرأسمال البريطاني الشاغر مركزاً بفضل في سوق لندن النقدية ، عمل بصورة مثلى تقريباً . وكان قد سبق له أن عمل بصورة ناجحة للغاية قبل عشرين عاماً . وخلال هذا الفاصل الزمني ، كانت المصارف التي لها فروع اسكتلندية واقليمية قد اجتذبت حق الكنوز الريفية التي كان السكان القرويون قد حفظوها في جواريرهم وخزائنها : وكانت قد حفرت قناة ينساب منها مجموع فوائض الشمال نحو الجنوب . وكانت القنوات المنطلقة من ابست آنغليا ومن الجنوب الغربي ومن انكلترا الريفية قد حفرت منذ زمن طويل . وما لم يكن يستعمل في لندن كان يرسل إلى المحافظات الصناعية ، عن طريق خصم أو إعادة خصم الكيبيالات الصناعية والتجارية . كانت تلك الأيام أياماً عظيمة بالنسبة إلى سيطرة الاسناد اللندنيين « bill - brokers » وإلى بيونات الخصم في لومبارد ستريت (١٦) . وفي الوقت نفسه ، تخصصت سوق الرصاميل النقدية تدريجياً ، وتكونت سوقان متمايزتان :

— السوق النقدية ، طلب الاعتماد القصير الأجل وعرضه ، التي تهيمن عليها المصارف (باستثناء انكلترا حيث لعب سيطرة الاسناد لمدة طويلة من الزمن دوراً مهماً) .
— السوق المالية ، طلب الاعتماد الطويل الأجل وعرضه ، التي هيمنت عليها في البداية المصارف والبورصة التي انضافت إليها في القرن العشرين شركات التأمين وصناديق

التوفير وشركات البناء وغيرها من هيئات التوفير المؤسسي (صناديق التوفير ، والتأمين ضد المرض والمعجز ، والمؤسسات شبه الرسمية ، الخ) التي تسعى إلى تحويل كل دخل تقدي لا ينفق مباشرة إلى رأس مال (دون أي ربح للمالك في غالب الأحيان *) . وهكذا تصل مركزة الرأس مال النقدي إلى مرحلتها العليا المكتملة . ان المصارف « لا تترك أي مبلغ في وضع غير منتج » .

الفائدة ومعدل الفائدة

ان الفائدة ، شأن مريح الرأس مال المرابي الذي تختلط به في بداياتها ، ليست في مطلع ظهورها في الاقتصاد سوى انتقال للقيمة من المدين إلى الدائن . فعندما يتوجب على أحد الفلاحين ان يقترض كمية من القمح ليتمكن من العيش حتى الحصاد التالي ، وعندما يتوجب عليه فيما بعد أن يحسم من هذا الحصاد كمية القمح من + ي ليدد دينه للدائن ، لا تكون كمية القمح الاجالية لدى هذين الشخصين قد زادت بنتيجة القرض . كل ما هنالك ان الكمية ي تكون قد انتقلت من المدين إلى الدائن . وهذا الشكل من الربا ، الذي ما يزال بعيداً عن أن يكون قد اخفى ، يفقر بصورة دائمة ضحاياه ويخضعهم للدائنين :

« في كوشنشين يقترض المزارع او « تاديان » من مالكة ما يقتات به هو وعائلته حتى موعد الحصاد ؛ وعندما يأتي الموسم ، فإنه يوجه عام لا يكفي لتحريره ، ويظل ال « تاديان » بفعل هذا الدين مشدوداً إلى الأرض تماماً شأن القن في مصر الوسيط الأول بفعل العرف (٦٧) » .

بيد ان هذا الوضع يتبدل بالنسبة إلى اعتياد التداول والتوظيف في المجتمع الرأسمالي . فتسليف المال لا يعود هدفه تأمين معيشة المدين ، بل يستهدف تمكينه من تحقيق ربح : « إن المقاولين سيدفعون فائدة إيجابية إذا كان المبلغ المائل قابلاً لأن يستخدم في التجارة والصناعة بحيث يدر مبلغاً أكبر [أي المبلغ المقترض مضافاً إليه فائض قيمة أي ربحاً] في المستقبل (٦٨) ** » .

* هذه هي بالتخصيص حالة أموال صناديق التوفير وصناديق التأمينات الاجتماعية . المستخدمة كوسائل لتمويل نفقات الدولة : انظر الفصل الثالث عشر ، فقرة « اقتصاد الحرب » .

** « هذا مبدأ معروف جيداً ... وهو أن معدل الفائدة النقدي يتعلق ، في التحليل الأخير ، بمرض وطلب الرأس مال ... وأن معدل الفائدة يتحدد بالأمواج التي تنتج عن استخدام الرأس مال عينه (٦٩) » .

إن اعتماد التداول هدفه أن يحقق قبل الأوان قيمة البضائع المنتجة . واعتماد التوظيف يهدف إلى زيادة رأسمال منشأة من المنشآت . وفي كلتا الحالتين ، ترداد كتلة فائض القيمة ، إما عن طريق تقليص زمن الدوران وإما عن طريق زيادة كتلة الرأسمال . إذن فليست الفائدة سوى جزء من فائض القيمة الاضافي المتحقق بواسطة اقتراض رأسمال ما . وهي تقل عن الربح الوسيطى* ، لأنها لو كانت مساوية له لما أقبل الناس بوجه عام على الاقتراض ولما وجدوا مصلحة في ذلك ، لأن المفروض في الرأسمال المقرض أن يغل هو نفسه الربح الوسيطى . إن الدائن يكون راضياً ، لأن رأسماله كان ، قبل أن يقرضه ، « عاطلاً عن العمل » ولم يكن يدر شيئاً . ويكون المدين راضياً أيضاً لأنه ، بالرغم من التزامه بأن يتخلى للدائن عن الفائدة ، يربح أكثر مما لو أنه لم يقرض .

إن الفائدة التي يدفعها مقاول رأسمالي عن اقتراض رأسمال ما هي جزء من فائض القيمة الاجمالي المنتج من قبل عماله ، جزء يتخلى عنه هذا المقاول لأن القرض قد أتاح له أن يزيد فائض القيمة الاجمالي بمبلغ أكبر من الفائدة المستحقة . ولكن مع عموم نمط الانتاج الرأسمالي يمسى كل مقاول ظمناً إلى رساميل إضافية . وفي الوقت نفسه تسمح المصارف التي تؤدي وظيفة مركزية اجتماعياً بتحويل كل مبلغ من المال إلى رأسمال نقدي إضافي . وهكذا يتكون ، عن طريق حركة عرض وطلب الرأسمال النقدي ، المعدل الوسيطى للفائدة ، أي « الايراد الطبيعي » لكل مبلغ من المال ليس « عاطلاً عن العمل » . وينبغي أن نقول هنا ان معدل الفائدة الوسيطى لا دخل له البتة بـ « صفات ذاتية » للمال ، بل يمثل نتيجة علاقات انتاج محددة ، علاقات تسمح بتحويل ذلك المبلغ من المال إلى رأسمال ، تسمح له بتملك جزء من فائض القيمة الذي ينتجه بمجل شغلة المجتمع . ومن هنا تعم في المجتمع البورجوازي عادة اعتبار كل دخل دخل رأسمال خيالي ، تم تجميعه عن طريق معدل الفائدة الوسيطى** :

* باستثناء البلدان المتأخرة حيث يشتمل معدل الفائدة أيضاً على جزء من الربح العقاري . وهكذا فهو يتجاوز معدل ربح الرأسمال البضاعي ، الشيء الذي يفسر هيمنة الرأسمال الرأبى في هذه البلدان . وروزي « نيويورك تايمز » في عام ١٩٥٥ قصة غسال من كراتشي (الباكستان) دفع ٣٩٢٥ روبية فائدة عن قرض قدره ١٠٠ روبية ، بمعدل ٢٥ ٪ شهرياً ، أي ٣٠٠ ٪ سنوياً ، في مدة ١٣ سنة وشهر واحد (٧٠) .

** إن دخلاً مقداره ٥٠٠ جنيه في السنة ، على أساس ان معدل الفائدة الوسيطى ٥ ٪ ، سيعتبر إيراداً لرأسمال وهي قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه .

« مع نمو العقلية الرأسمالية تطورت عادة نافعة بدون أدنى شك ، يمكن ملاحظة بدايتها في ألمانيا على سبيل المثال ، منذ القرن الرابع عشر ، عادة التعبير عن كل دخل (باستثناء الدخل الناتج عن الخدمات الشخصية) بنسبة مئوية من قيمة رأسمال (١٧١) » .

هذه العادة تقود الاقتصاديين البرجوازيين إلى فكرة الفصل أيضاً ، لدى مقاول رأسمالي يعمل برساميله الخاصة وحدها ، بين فائدة رأسماله وبين ربح المقالة (الذي يسميه بعض المؤلفين شأن مارشال « ربحاً ») الذي يظهر عندما تحسم هذه الفائدة من الربح الاجمالي . وهذه بالطبع عملية « ايدولوجية » ، أي وهمية ، باعتبار أن كل مقاول انما يهدف إلى أن يحصل بفضل رأسماله لا على معدل الفائدة الوسطي بل على معدل الربح الوسطي . وما يزيد في نفع هذه العادة بالنسبة إلى الاقتصاديين البرجوازيين كونها تسمح لهم بتحويل مشكلة الربح ، أي الاستغلال ، وبإستبدال كل نظرية عن الربح في أنظمتهم بمحض نظرية بسيطة عن الفائدة * .

ان هيئات الاعتماد لا تقوم بدافع من غيرية خالصة بدور الوسيط بين الأشخاص المراضين للرأسمال النقدي وبين الأشخاص الطالبين له . انها تعمل ، هي الأخرى ، برأسمال خاص يفترض فيه أن يدر معدل الربح الوسطي . ويظهر ربحها في شكل ربح مصرفي ينتج قبل كل شيء عن الفرق بين معدل الفائدة الذي تدفعه هذه المؤسسات عن الراسمائل النقدية التي أودعت لديها وبين معدل الفائدة الذي تطلبه من الذين يتلقون منها اعتمادات . وتضاف إلى هذا دخول أخرى كالمعاملات ، والسمسة عن تجميع الأسهم والسندات ، وبيع الصرف في عمليات الصرف ، الخ .

لما كانت مؤسسات الاعتماد ، وقبل كل شيء المصارف ، تدفع فائدة - ولو ضئيلة - عن كل مبلغ من المال يودع لديها ، ولو لبضعة أيام (« إيداع تحت الطلب ») ، فإن من مصلحتها أن تقرض بدورها كل مال حر حتى تخرج في النهاية رابحة من هذه العمليات . وهكذا يظهر في السوق النقدية ، إلى جانب اعتماد التداول بمصر المعنى ، اعتماد المال كل يوم بيومه (« call money ») . ويعود أصل هذا الاعتماد إلى انكسار

* مع كينز يكتشف الاقتصاديون البرجوازيون من جديد ان الفائدة لا تربط الا بطلب الراسمائل السائلة ، أي الراسمائل النقدية . وبالتالي انها لا تستطيع أن تحدد الربح الذي يدره الرأسمال الانتاجي .

في حوالي عام ١٨٣٠ ، عندما تراكت ، عشية الأداء الفصلي للفائدة عن السندات الحكومية ، مبالغ كبيرة من المال لحساب وزير المالية في مصرف انكلترا ، فسبب هذا التدفق فاقة إلى المال في السوق النقدية . ولما كاسة هذه الفاقة ولكي لا تترك هذه المبالغ من المال « غير منتجة » ، جرى تسليفها لمدة بضعة أسابيع ، بل بضعة أيام ، للزبائن الراغبين في هذا النوع من الاعتماد ، وقبل كل شيء لبيوتات الخصم (« discount houses ») التي استخدمتها لزيادة حجم عملياتها من خصم الخصوم . وكانت هذه السلف المقدمة مقابل إيداع أسهم وسندات قابلة للسحب بمجرد الطلب . وقد اعتادت مصارف الإيداع ، هي الأخرى ، على إقراض المبالغ الحرة كل يوم بيومه (١٧٢) .

وهكذا ظهر إلى الوجود سلم كامل من معدلات الفائدة يرتفع تدريجياً ، بدءاً من المعدل المدفوع عن الودائع التي تحت الطلب والمطلوب عن المال كل يوم بيومه ، إلى المعدل المدفوع عن الودائع لأجل طويل والمطلوب عن قروض للتوظيف . وفي كل درجة من درجات هذا السلم يوجد فرق بين المعدلات المدفوعة من قبل المصارف ومؤسسات الاعتماد وبين المعدلات التي تطلبها بدورها من زبائنها .

ينجم هذا الفرق بين مختلف المعدلات بالدرجة الأولى عن المقدار الذي تسام به الاعتمادات في الزيادة المباشرة لكثرة فائض القيمة التي يكتسبها المجتمع . ويدعي أن معدل الفائدة الطويل الأجل ، المعدل الذي يتحكم بإعتماد التوظيف ، أي قبل كل شيء بشراء وسائل الانتاج بالدين ، هو أكثر المعدلات ارتفاعاً وأكثرها قرباً أيضاً إلى معدل الربح الوسطي ، ويتحكم على المدى الطويل بكل تأرجعات مختلف معدلات الفائدة . ويكون معدل الفائدة القصير الأجل ، الذي يتحكم قبل كل شيء بإعتماد التداول ، أدنى من معدل الفائدة الطويل الأجل ، بقدر ما أن اعتماد التداول يجعل في الامكان زيادة كثرة فائض القيمة عن طريق تقليص فترة دوران الرأسمال ، لكن من دون أن يضمن هذه الزيادة . بيد أن معدل الفائدة القصير الأجل يستطيع في بعض المناسبات أن يتجاوز معدل الفائدة الطويل الأجل ، وعلى سبيل المثال عندما تظهر فاقة إلى المال في السوق النقدية ، فاقة لا تنذر بإطالة فترة دوران الرأسمال فحسب ، بل تهدد أيضاً الرأسمال في وجوده بالذات (أخطار الإفلاس) .

كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى قسط التأمين والمجازفة المتضمن في الفائدة ، والذي يتنوع تبعاً لمدة القرض وللحظة المحددة من الدورة الصناعية ،

وكذلك تبعاً للشروط الخاصة لعرض وطلب الرساميل النقدية على مختلف المستويات ، تلك الشروط التي تجمل معدلات الفائدة المختلفة عرضة - في سوق حرة - لتقلبات يومية* . لكن هذه التقلبات تتأرجح حول مستوى وسطي، يحدده في التحليل الأخير مستوى المعدل الوسطي للربح .

ولهذا يصعب وضع قوانين تطور طويل الأمد لمعدل الفائدة ، خارج نطاق التقلبات المنتظمة الناجمة عن مراحل الدورة الصناعية . فهذا التطور يتعلق في التحليل الأخير بالندرة أو الوفرة النسبية للرأسال النقدي بالتناظر مع المستوى النسبي لمعدل الربح .

وعلى هذا فإن معدل الفائدة ينخفض في مجتمع الانتاج البضاعي الصغير الذي وحّد سوقاً دولية واسعة يتضام في اطارها تدريجياً لا تساوي التطور الاقتصادي بين شتى المناطق . وهذا ما حدث في المصور القديمة منذ عهد قيصر** ، وفي أوروبا القروسطية (أوروبا الغربية والجنوبية) منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر (٧٣) . كذلك ينخفض معدل الفائدة عندما يعم الاقتصاد النقدي في بلد زراعي ، وعندما تتحرر قليلاً بنتيجة ذلك الطبقات الزراعية من وطأة الرأسمال المرابي الثقيلة ؛ ولا تعود الفائدة تشتمل مذ ذاك ، كما في السابق ، على جزء من الربح العقاري .

وفي عتبة التوسع الامبريالي الكبير في الربح الأخير من القرن التاسع عشر عرفت البلدان المصنعة جميعاً انخفاضاً شديداً في معدل الفائدة الوسطي ، عقب ندرة مجالات جديدة لتوظيف الرساميل . وفي غداة الحرب العالمية الثانية ، في الولايات المتحدة وسويسرا ، أدت وفرة الرساميل وقلة مجالات التوظيف المدرة لمعدل الربح الوسطي إلى انخفاض معدل الفائدة انخفاضاً كبيراً ، بينما ارتفع هذا المعدل في البلدان الرأسمالية الأخرى حيث كانت تعود حاجة إلى الرساميل بنتيجة تدميرات الحرب والاقتتار العام (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا) .

هذا الكتاب

ملك الأستاذ الدكتور

* انظر الفصل الحادي عشر ، فيما يتعلق بالحركة المتبادلة بين كميّة العرض النقدي والطلبية الأجل أثناء الدورة الصناعية .

** في ذلك العصر تصبح القروض المبنية للفلاحين أكثر دراً للربح ، باعتبار أن هذه القروض تظل تنال فائدة مرتفعة جداً . وهذه القروض المبنية أصبحت الشكل المهيمن للربا في الامبراطورية الرومانية .

اعتماد التداول

ان كل اعتماد ممنوح بهدف تحقيق قيمة البضائع مسبقاً (أي قبل البيع الفعلي) هو اعتماد تداول (٧٤) . وهو اعتماد قصير الأجل ، نادراً ما يتجاوز أسبوعاً ثلاثة ، يمنح من قبل مصارف متخصصة أو غير متخصصة .

فمع عموم غطى الإنتاج الرأسمالي ينفصل الإنتاج أكثر فأكثر عن السوق ، ويتعقد أكثر فأكثر تحقيق قيمة البضائع وفائض القيمة ويهدد بإطالة فترة دوران الرأسمال حتى ولو أخذنا بعين الاعتبار تدخل الرأسمال التجاري . لكن في هذا العصر على وجه التحديد يسعى الرأسمالي ، لمواجهة الهبوط المالي لمعدل الربح ، ذلك الهبوط الناجم عن تجميد جزء متعاظم باستمرار من الرأسمال في رأسمال ثابت ، يسعى إلى تخفيض زمن دوران الرأسمال المتداول . وتلك هي الوظيفة الأساسية لاعتماد التداول الذي يسمح بتخفيض الرأسمال المتداول الخاص بالمقاول إلى أقصى الحدود .

دأشار « Bullion Report » مستنداً إلى عمليات السامرة التي زاد عددها إبان الأعوام الأربعة أو الخمسة قبل ١٨١٠ ، أشار إلى أن امكانيات الخصم المتزايدة التي كانت متاحة في لندن مالت إلى توسيع أعمال صاحب المعمل في الاقاليم إذ سمحت بدوران أسرع لرأسماله (٧٥) .

ويقدر ماكراي أن ٣٠ إلى ٤٠٪ من الرأسمال المتداول في مجمل الصناعة البريطانية يتأتى من الاعتماد (٧٦) .

وقد كان اعتماد التداول في القرن التاسع عشر يعمل بوجه خاص في شكل خصم الكبيالات التجارية . فكان منتج الأقمشة القطنية لا يدفع لمورده نقداً ، بل يسلمه كبيالة أو تعهداً . وكان المورد يذهب إلى صاحب مصرف ، فيضم هذا الكبيالة التجارية إلى حسابه دافعاً له المبلغ المستحق مع خصم فائدة تسمى خصماً . وعندما كان يحين موعد دفع التعهد ، كان صاحب معمل الأقمشة القطنية يدفع مبلغ التعهد إلى صاحب المصرف . وهكذا يكون هذا الأخير قد أقرض في الواقع هذا المبلغ طوال ثلاثة أشهر إلى مورد ذلك القطن ، فكنه بالتالي من تخفيض زمن دوران رأسماله أسبوعاً ثلاثة (وكذلك رأسمال صاحب معمل الأقمشة القطنية الذي لا يتلقى اعتماداً من مورده إلا لأن هذا الأخير يتلقى بدوره الاعتماد من صاحب المصرف) .

بيد أنه وجد ، منذ العصر الوسيط ، شكل آخر من اعتماد التداول (٧٧) * . فكل رأسالي يملك لدى صاحب مصرف محلي حساباً جارياً يسمح له بدفع واستلام مبالغ من المال بمجرد الكتابة (تحويلات من حساب إلى آخر) . وهكذا تمر جميع الدخولات والخروجات بيد صاحب المصرف الذي يصبح إلى حد ما محاسبه المركزي . ولنفترض أن صاحب المعمل ما عاد يملك ، في لحظة معينة ، في المصرف سوى حساب جارٍ دائن قدره مليون فرنك . لكنه بحاجة فورية ، كما يتابع انتاجه ، إلى مليوني فرنك حتى يتمكن من دفع الاجور . وصاحب المصرف يعلم ان مبالغ ضخمة من المال ستدخل على حساب صاحب المعمل بعد بضعة أسابيع من أثمان البضائع المباعة . فيسمح له بالتالي بأن يسحب من حسابه مبلغاً من المال يتجاوز هذا الحساب (« overdraft ») ؟ والواقع انه يسلفه مليون فرنك . وطبعي أن صاحب المعمل سيدفع فائدة عن مثل هذه « السلفة على الحساب الجاري » لا تقل بوجه عام عن ٥ ٪ إلا بالنسبة إلى الشركات الكبيرة جداً ** .

وبدءاً من الربع الاخير من القرن التاسع عشر راح التسليف على الحساب الجاري يدحر خصم الكيبيالات التجارية بوصفه شكلاً رئيسياً لاعتماد التداول (٧٩) . فتركز الرأسمال يفيض إلى تكوين منشآت ضخمة إلى حد أنها تملك ما فيه الكفاية من الاعتماد لدى مصارفها لتحصل عن طريق التسليف على الحساب الجاري على كل الاعتماد القصير الاجل الذي محتاجه . وبالمقابل تواجه المنشآت الصغيرة حرجاً أكبر فأكبر أمام ضرورة تسديد الورق التجاري المخصوص لأجل محدد ، وتحشى سوء السمعة الذي ينجم عن إظهار عدم دفع الكيبيالات (الاحتجاج) . وأخيراً فإن اندماج المشاريع الكبيرة وموردي موادها الأولية ومنظمات بيعها ، في تروستات أو مجموعات مالية الخ .. يلقي وجود الاطراف الكلاسيكيين الذين يستخدمون الكيبيالات التجارية (٨٠) . وهكذا انخفض في بريطانيا حجم الكيبيالات التجارية البسيطة المخصوصة من ٢٥٠ مليون جنيه في عام ١٩١٣ إلى ١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٣٧ ، بينما بلغت السلف على الحساب الجاري في الصناعة ٨٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٢٩ ومليار جنيه في عام ١٩٣٨ (٨١) .

* يؤكد برلاني أن أصحاب المصارف في آشور الثائرة قد سبق ولجأوا إلى استخدام نظام التسليف على الحساب الجاري (٧٨) .
 ** انظر الفصل الثامن بصدد النتائج النقدية لهذا الشكل من الاعتماد .

بيد أن السلف على الحساب الجاري في الصناعة الكبيرة بدأت تتناقص بدورها منذ أزمة ١٩٢٩ الكبرى ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، عقب تراكم مخزونات ضخمة من المال السائل بين أيدي رأسمال الاحتكارات* ، وعقب الأفول النسبي للصناعات المرتبطة بوجه خاص بالاعتماد المصرفي ، وتوسع المدفوعات النقدية في تجارة المرفق وتطور معاهد الاعتماد المتخصصة . ويلاحظ أن المفاوضين الصغار والمتوسطين بوجه خاص هم الذين يمثلون القسم الأكبر من طلب السلف على الحساب الجاري^(٨٢) . وقد لوحظ ، بالتوازي مع ذلك ، إبان الأعوام الأخيرة ، تعاظم في حجم الخصم في بعض البلدان الأوروبية مثل سويسرا وفرنسا وبلجيكا ، بعد أن نهجت السلطات النقدية سياسة جذابة من حيث خصم الخصوم ، لاعتمادها بأنه يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أكثر على التطور النقدي إذا كان اعتماد التداول يرتبط بالخصم أكثر مما يرتبط باعتماد الحساب الجاري^(٨٣) .

اعتماد التوظيف والسوق المالية

إن كل اعتماد ممنوح بهدف زيادة كتلة رأسمال مفاوض صناعي أو تجاري هو اعتماد توظيف . وهو اعتماد طويل الأجل يشمل مبالغ هامة نسبياً ، ومن وجهة نظر الدائن اعتماد ممنوح ليوفر دخلاً مستديماً .

ويعود منشؤه المباشر إلى شراء الربح العقاري في العصر الوسيط ، وإلى تكوين الشركات التجارية القروسطية ، وإلى إيداع مبالغ من المال بفائدة ثابتة لدى الشركات التجارية الكبرى في القرن الرابع عشر ، وإلى القروض الطويلة الأجل الممنوحة للملوك والأمراء والمدن من قبل تجار ومرابي العصر الوسيط** . وهو لا يأخذ طابعه الحديث إلا بدءاً من القرن السادس عشر مع ظهور البورصة والسندات القابلة للتبادل . ومنذ ذاك ظهرت طبقة اجتماعية تسعى إلى توظيف ثرواتها - رساميلها - في عمليات الاعتماد الطويل الأجل ، بهدف زيادة هذا الرأسمال بفضل نتاج تلك التوظيفات . وهذه الطبقة هي التي تقدم عرض الرساميل في السوق المالية الجينية . أما طلب الرساميل فتقدمه قبل كل شيء الدولة ، ثم وبشكل متزايد الشركات المساهمة . وقد

* انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « مبالغة الرسمة » .

** انظر الفصل الرابع الذي وصفنا فيه أيضاً منشأ البورصة والدين العام والشركات المساهمة .

بقيت الغلبة للسندات العامة (الحكومية) في أسواق أوروبا الغربية المالية طوال عصر الرأسمال التجاري ، أي حق مطلع القرن التاسع عشر في معظم البلدان ، به حتى منتصفه .

وقد أخذ الدين العام بسرعة شكل سندات ذات دخل ثابت تدفع من إيرادات الدولة المستقبلية * . وقد كانت السندات الخاصة قبل كل شيء وما تزال سندات ذات دخول متغيرة تحددها الأرباح السنوية (أو الفصلية ، الخ) للشركات التي تصدرها . وفي كلتا الحالتين يمثل شراء السند بالنسبة إلى الرأسمالي شراء سند دخل ، شراء حق في المشاركة في التوزيع المستقبلي لفائض القيمة الاجتماعي . والطابع الاجتماعي لاعتماد التوظيف لا يني زداد أكثر فأكثر كلما اتسعت عمليات البورصة وشكل العديد من البورجوازيين حافظات تحتوي على مساهمات في عدد متعاظم من الشركات ، وكذلك على أسناد عامة تصدرها العديد من الدول والأقاليم والكومونات وغيرها من الهيئات العامة .

إن المجازفة الناجمة عن منح مبالغ هامة إلى أحد المشاريع لفترة طويلة من الزمن تستلزم منطقياً البحث عن ضمانات إضافية : حق الاطلاع على تسير المبالغ المقرضة وعلى إدارة الشروع العامة . ولهذا كانت المساهمة المباشرة في المشاريع المقاتة ، أي تكوين شركات متعددة الأطراف ، أكثر شكل من أشكال اعتماد التوظيف شيوعاً ، في مختلف الأزمان .

لقد كانت جميع الشركات القديمة الفائرة ، من صينية وقروسطية وعربية وبيزنطية الخ ، شركات غير محدودة المسؤولية : فكان الأطراف الشركاء مسؤولين عن ديون الشركة بكل ممتلكاتهم الشخصية ، سواء أكانت موظفة في الشركة أم لم تكن . ومن هنا كان الانهيار السريع لجميع المصارف القروسطية التي مارست اعتماد التوظيف . فمن بين ١٠٣ مصرف أسست في البندقية في القرن الرابع عشر أفلس ٩٦ مصرفاً منها^(٨٤) . وقد أدى تطور نمط الانتاج الرأسمالي في النهاية إلى إزالة الصفة الشخصية عن الاعتماد ، وبلغ ذلك أكمل أشكاله في الشركة المساهمة والشركة المغلفة الحديثتين .

* أن بعض الحكومات التي عجزت عن دفع فوائد ديونها العامة رأّت الأجنبي يستولي على إدارة الجمارك (مصدر أسامي للدخول ١) ؛ ومن أمثلة ذلك الصين في القرون التاسع عشر وفيينزويلا في القرن العشرين .

وقد أضحي شراء أسهم وأسناد قرض المشاريع الشكل الشائع لمنح اعتماد التوظيف . بالرغم من أن الشركة المساهمة ظهرت منذ القرن السادس عشر ، إلا أنها لم تفرض نفسها إلا في القرن التاسع عشر . ذلك أن إفلاسين مجلجلين حدا في مستهل القرن الثامن عشر ، إفلاس « ساوت مي تي » في بريطانيا وإفلاس « كومباني دو ميسيسيبي » في فرنسا ، ولذا لدى البروجوازية خوفاً دينياً من المجازفة التي ينطوي عليها هذا الشكل من الاعتماد^(٨٥) . والواقع ان عصر المعامل لم يكن مناسباً بعد لمثل ذلك التوسع في الاعتماد الذي اقتضته فيما بعد نهضة الرأسمالية الصناعية .

وعلى هذا فإن اعتماد التوظيف الممنوح للمشاريع الخاصة كان قليل الانتشار بين القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر . وإذا كانت الشركات المساهمة قد تطورت ببطء ، فإن مصارف الإيداع ، التي تذكر دروس نهاية العصر الوسيط^(٨٦) ، تشجع عن عمليات التوظيف ، التي تحظر عليها على كل الأحوال عندما يكون لها نظام المصارف العامة . وقصرت المصارف عملياتها الاعتمادية الطويلة الأجل على الدولة وعلى بعض الزبائن الممتازين النادرين .

وكان لا بد من انتظار « أصحاب المصارف التجاريين » (Merchant Bankers) البريطانيين وبيوتات « المصارف العليا » (Haute Banque) القارية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر ، حتى يبدأ أصحاب المصارف من جديد بالاهتمام بالأعمال الخاصة ، التجارية والصناعية ، على نحو نشيط . وفي عام ١٨٨٢ تشكل مع « شركة بلجيكا العامة » أول مصرف للأعمال بمحصر المعنى ، قام في البداية بمنح سلف قصيرة الأجل للمشاريع الصناعية ، وسرعان ما بات يشكو من تعجيدات مجاوزة للحد ، فاضطر إلى اقتناء مساهمات وإلى بذل المبادعات لإنشاء شركات مساهمة^(٨٧) .

وقد اقتتدت فرنسا بمثال « الشركة العامة » ، لكن الفشل المدوي لـ « Crédit Mobilier » (أي « الاعتماد المقاري ») التابع للأخوة بيرير أجّل نهضة مصارف الأعمال في معظم البلدان الأوروبية إلى ما بعد عام ١٨٧٢^(٨٨) . وقد عرف العديد من البلدان آنذاك ازدهار المصارف المختلطة ، أي المصارف التي تقبل الودائع والتي تتمتع في الوقت نفسه بامتياز التوظيف .

وفي القرن العشرين تحولت السوق المالية ، تحت تأثير تطور شركات التأمين وصناديق التوفير وصناديق التأمينات الاجتماعية ، النخ ، التي تجمع رساميل ضخمة ولا تستطيع استخدامها في شراء قيم متحوّلة الدخول . وقد سنت بلدان عديدة تشريعات تثبت هذه

الحدود أو يوسعها لتشمل حتى مصارف الودائع . وبنتيجة ذلك احتلت الأموال العامة مكانة الصدارة في السوق المالية المعاصرة في معظم البلدان ، كما كانت الحال قبل القرن التاسع عشر (٨٩) . وهذه الظاهرة تضارع ظاهرة التمويل الذاتي في المشاريع الكبيرة * .

ومن الخطأ أن نعتبر الأموال المودعة في صناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التوفير ، الخ ، تراكماً للرأس المال النقدي يشابه بهذا القدر أو ذاك تراكم الأموال الرأسمالية في المصارف . والواقع أن للتوفير المالي ليس إلا مالاً استهلاكاً مؤجل ، سيجري إنفاق الجزء الأعظم منه أثناء حياة المودع بالذات . وفي حال قيامنا بإحصاء إجمالي لمداخل طبقة المأجورين وفوي الرواتب ، فينبغي أن نضع مقابل هذا التوفير المالي ديون الشفعية المرضى والعجز والمالين ، والهبات التي يضطرون إلى طلبها من مؤسسات المساعدة العامة أو الخاصة أو العائلية ، وانخفاض الاستهلاك لدى هذه الفئات عينها إلى ما دون الحد الأدنى الحيوي ، الخ . وتبرهن الإحصائيات على أن الحاصل الإجمالي لهذه الموازنة هو أن الجيل المالي لا يحقق عملياً تراكماً من القيم المنقولة أثناء حياته ككل .

البورصة

إن الرأسماليين ومؤسسات الاعتماد الذين يوظفون رساميلهم النقدية الحرة في شكل أسهم وأسناد قرض في الشركات المساهمة يتطلعون من وراء هذه القروض إلى الحصول على معدل الفائدة الوسطي . وهذا المعدل مضمون لهم سلفاً فيما يتعلق بأسناد القرض والأسهم الثابتة المدخلة . أما النسبة إلى مجموع الأسهم بحصر المعنى فإن الفائدة التي يحصلون عليها تتفاوت حسب الربح الحقيقي ؛ وتسمى ربيحة .

لكن الأسهم وأسناد القرض وغيرها من القيم المنقولة تصبح ، بوصفها أسناد دخول ، قابلة للتداول وتشتري وتباع في البورصة . وفي هذه الحال لا يكون سعرها غير تحويل الربحية السنوية (الدخل السنوي) إلى رأسمال يدر المعدل الوسطي

* انظر الفصل الرابع عشر ، فقرة « التمويل الذاتي » .

للفائدة . وهذا السعر هو سعر السهم في البورصة* . ولما كانت الربحية التي توزعها شركة من الشركات تختلف بوجه عام من سنة إلى أخرى ، ولما كانت التنبؤات بصدها متفاوت أيضاً في مجرى السنة ، فإن هذه الأسعار يمكن أن تتعرض إلى تأرجحات عنيفة . ان مضاربة حقيقية تنظم عند الارتفاع أو الانخفاض مسببة في غالب الأحيان تقلبات مصطنعة في الأسعار ؛ إذ تطرح للتداول شائعات كاذبة أو تخفى التغيرات المبالغية الرشيكة الوقوع فيما يتعلق بإيرادية المنشأة .

في بعض البلدان ، تم هذه المضاربة في غالب الحالات ديناً ؛ وهكذا تمثل الاعتمادات الممنوحة للمضاربين في وول ستريت بنيويورك العمليات الرئيسية في السوق النقدية (٩٠) .

ان أصحاب الأسهم وأسناد القرض يتلقون الفائدة الوسطية ؛ والشركات المساهمة الصناعية والتجارية والمالية تحقق الربح الوسطي . فإلى أين يذهب الفرق ؟ انه يحول سلفاً إلى رأسمال ، بقدر ما أنه لا يعاد توظيفه في المشروع ولا يحول إلى احتياطي ، في شكل ربح قاسم : تخصيص رزم من الأسهم الإضافية ، إصدار أسهم الأفضلية ، الخ ... التي يستأجرها مؤسسو الشركة .

لنفترض ان مشروعاً صناعياً يملك رأسمالاً قدره ١٠٠ مليون فرنك ، ويرغب في الحصول من الجمهور على ٢٠٠ مليون فرنك اضافية ليكبر حجم عمله . ولنفترض ان المعدل الوسطي للربح ١٠٪ وان المعدل الوسطي للفائدة ٥٪ . فلو أصدرت أسهم بقيمة ٣٠٠ مليون فرنك ، لكان يفترض فيها أن تغل وسطياً في العام الواحد ١٥ مليون فرنك ربانح . لكن مؤسسي الشركة المساهمة يتوقعون ربحاً سنوياً قدره ٣٠ مليون فرنك . ان الفرق بين الفائدة الوسطية والربح الوسطي ، أي ١٥ مليون فرنك ، سيحول إلى رأسمال يدر معدل الفائدة الوسطي ٥٪ ، مشكلاً بالتالي رأسمالاً إضافياً قدره ٣٠٠ مليون فرنك يستأجر به المؤسسون . وعلى هذا فإن ربح المؤسس يتجسد في أن الرأسمال الإجمالي الذي أصدرت على أساسه الأسهم سيكون ٦٠٠ مليون فرنك ، في حين انه لم يدفع فعلاً سوى ٣٠٠ مليون فرنك . وان الثلاثة مليون

* هذا ليس صحيحاً على نحو مطلق . فلا بد أن يؤخذ في الحساب علاوة على ذلك للتسديد المحتمل في حالة حل الشركة . بيد ان هذا العامل لا يدخل في الحساب إلا عندما يكون هذا الحل متوقفاً فعلاً .

فرنك من الأسهم الإضافية ستشكل فقط أستاذ دخول تسمح لأصحابها - مؤسسي المشروع - بأن يحصلوا سنوياً على الفرق بين الربح الوسيط والفائدة (الربحية) ، أي ربح المزاولة . وهكذا ، عندما تشكل في عام ١٩٢٦ التروست الكيميائي البريطاني الكبير « أمبريال كيميكال أندستريز » ، رفع رأسماله الاسمي إلى ٥٦,٨٠٣,٠٠٠ جنيه ، في حين أن مجمل المشاريع التي اتحدت لتكوينه لم تجمع سوى رأسمال قدره ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (٩١) .

إن رحمة ربح المؤسس تفسر الاغتناء البالغ السرعة لـ « رابنة الصناعة » في أوج فترات تأسيس الشركات المساهمة (« Gründerjahre ») . لكنها في الواقع رحمة مصيقة للفرق المستقبل بين الربح الوسيط والفائدة ، وتشتمل بالتالي على عنصر نظري قوي . وقد عجزت العديد من الشركات المساهمة ، تلك على هذا النحو رساميل مُبالغ فيها ، عجزت لمدة طويلة من الزمن عن دفع رباح مساوية للفائدة الوسطية ، نظراً إلى قسرة هذه الرسمة بالذات ؛ وقد انهارت شركات غيرها وافتلت .

ومن الأشكال الأخرى لتملك ربح المؤسس المبالغة في رفع أسعار الأسهم في البورصة . لنفترض أن شركة جرى تأسيسها برأسمال قدره ١٠ ملايين فرنك ، مقسم إلى ١٠٠٠ سهم يبلغ ثمن كل منها ١٠,٠٠٠ فرنك . إن الفروض في هذه الشركة أن تدبر ربحاً سنوياً محمداً بمعدل الربح الوسيط ، ولنقل ١٥ ٪ ، أي ربحاً سنوياً قدره ١,٥ مليون فرنك ، أو ١,٥٠٠ فرنك لكل سهم . والحال أنه لما كانت الفائدة الوسطية ٥ ٪ ، لذا يفترض في أي مبلغ مقترض من المال ألا يدر أكثر من ٥ ٪ ، وبالتالي فإن ١٥٠٠ فرنك تعتبر دخلاً سنوياً طبيعياً لرأسمال قدره ٣٠,٠٠٠ فرنك . إذن فسوف ينجح المؤسسون في بيع أسهمهم في البورصة بسعر ٣٠,٠٠٠ فرنك للسهم الواحد بدلاً من ١٠,٠٠٠ فرنك ، فيتملكون بالتالي الفرق الذي هو من جديد رحمة الفرق بين ربح وسطي مستقبلي وبين الفائدة الوسطية الراهنة . فعندما جرى تدعيم تروست المطاط الانكليزي دنلوب في عام ١٨٩٦ ، بيعت أسهمه بعد ستة أسابيع من إصدارها بـ ٥ ملايين جنيه استرليني بعد أن كان ثمنها يوم الإصدار ٣ ملايين جنيه (٩٢) .

ومن الأمثلة الجيدة عن الجمع بين هذين الشكلين من ربح المؤسس المخزن البريطاني الكبير المتعدد الأقسام « هارودز » الذي أسس عام ١٨٨٩ على شكل شركة مساهمة . فقد كان رأسمال الشركة مليون جنيه ، منها ١٤٠٠ جنيه قيمة أسهم أفضلية للمؤسسين

الذين ضمنوا لأنفسهم مساهمة كبيرة ومتعاظمة في الأرباح . وبالرغم من أن أسهم هارودز السادسة دفعت رباح سنوية بمعدل ١٠٪ في البداية ، ثم بمعدل ٢٠٪ طوال أكثر من ٢٠ عاماً ، فإن حصص المؤسس قد حولت على الفور إلى رأسمال قدره ١٤٠,٠٠٠ جنيه وبلغت قيمتها في البورصة عام ١٩١١ ما لا يقل عن ١,٠٤٧,٠٠٠ جنيه ، أي ١٠ أضعاف رأسمالها الاسمي ، و ١٠٠٠ ضعف الرأسمال المدفوع فعلاً... (٩٣) .

وفي حين أن الأسهم وأسناد القرض تتابع هذا التداول المستقل في البورصة أو لدى السامرة أو وكلاء الصرف ، يمكن للقيم الفعلية التي تمثل تلك الأسهم والسندات قيمتها الحقيقية أن تكون قد اختفت منذ زمن بعيد . فالسفن الحربية المبنية برساميل افترضتها حكومة من الحكومات يمكن أن تكون قابضة في قاع البحار منذ زمن بعيد ، كذلك فإن الآلات المشاركة بالمال المتأتي من بيع سهم يمكن أن تكون قد تحولت إلى حدائد صدئة . ومن ذلك يصبح الطلاق بين الرأسمال الواقعي وبين كتلة الأسناد القابلة للتداول ، ذلك الطلاق المتقدم إلى حد كبير على إثر فرط رسملة الكثير من الشركات المساهمة ، يصبح شاملاً . فكتلة الاسناد لا تعود تمثل سوى رأسمال وهمي يخفي تحت ظاهر كونه جزءاً من الرأسمال الاجتماعي الإجمالي ، يخفي طابعه الحقيقي : مجرد سند دخل ، يعطي حامله الحق في المشاركة في تقاسم فائض القيمة الاجتماعي .

الشركات المساهمة وتطور الرأسمالية

لقد وجدت ، لمدة طويلة من الزمن ، رغبة في النظر إلى تطور الشركات المساهمة على أنه دليل على أن الرأسمال لا يتركز بل « يتدقرط » . أليس هناك ملايين من المساهمين في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة على سبيل المثال ؛ ألا يستطيع كل عامل مختص أن يشتري بمدخراته أسهماً في شركات صناعية هامة ؟ إن هذا التصور يستند إلى خلط مزدوج . فاولاً ، ليس رأسمالياً كل من يحصل على دخل ناتج في التحليل الأخير من تقاسم فائض القيمة الاجتماعي ، وإلا فإن كل واحد من مشوهي الحرب يجب أن يعتبر أيضاً « رأسمالياً » . ولا يمكننا في الواقع أن نصف في هذه الفئة سوى المساهمين الذين يستطيعون ، بفضل دخول رساميلهم ، أن يعيشوا من غير أن يبيعوا قوة عملهم ، وأن يعيشوا في مستوى يتناسب على الأقل مع مستوى حياة صناعي صغير .

والحال ان تحقيقاً قام به « معهد بروكينغس » في الولايات المتحدة الاميركية عام ١٩٥٢ قد دل على أن ٢٪ فقط من أصل أكثر من ٣٠ مليون عامل أميركي يملكون أسهماً . ومن أصل ٦,٥ مليون مساهم ، يملك ٤,٥ مليون مساهم أقل من ١٠٠ سهم لكل واحد منهم ويحئون من أسهمهم دخلاً سنوياً وسطياً يقل عن ٢٠٠ دولار ، أي أقل من الأجرة الشهرية لعامل متوسط . إذن فمن العبث اعتبارهم « رأسماليين » . ثم من جهة أخرى ، إذا كانت الشركات المساهمة تبدو شكلياً مؤسسات لنشر ملكية وسائل الانتاج ، فإنها تمثل في الواقع مرحلة هامة من مراحل تركيز الرأسمال . وإنه لوهم حقوقي صرف أن نعتبر المساهم الصغير « مالكاً شريكاً » في تروست جبار مثل « جنرال موتورز » ، على سبيل المثال . والواقع إنه لا يبعد أن يكون أكثر من مالك مسند دخل . وهو مقابل هذا السند قد تخلى عملياً لكبار الصناعيين وأصحاب المصارف عن التصرف الحر بمذخراته . إذن فالشركة للمساهمة هي بالأحرى شكل مقنع من مصادرة ملكية المدخرين الصغار ، لا لصالح قوة مغلقة بل لصالح الرأسماليين الكبار الذين ينجحون بالتالي في التحكم بكتلة من الراسمائل تتجاوز ملكيتهم الخاصة تجاوزاً واسعاً .

« عندما يوظف فرد من الأفراد رأسمالاً في شركة كبيرة ، يمنح قادة الشركة (corporate management) جميع سلطات استخدام هذا الرأسمال بهدف الخلق والانتاج والتطوير ، ويستنكف عن كل رقابة على النتائج . إنه يحتفظ بحق نسي في تلقي جزء من الأرباح ، بوجه عام في شكل مال ، وبحق مطلق في بيع مساهمته . ويسمي عضواً معدوم النشاط كلياً تقريباً (١٩٤) ... » .

ومن المفيد أن نلاحظ أن حكماً صادراً عن محكمة بريطانية يؤكد هذه الاطروحة . فقد لفظ اللورد ايفرشت في عام ١٩٤٩ الحكم التالي : « ليس المساهمون ، في نظر القانون ، الملاك الجزئيين للمشروع . فهذا المشروع شيء يختلف عن كلية الأسهم » . وتضيف « الايكولوجيست » : « وبعبارة أخرى ، لا يملك المساهم حصة محددة من ثروات الشركة . إنما له حق في حصة محددة من الأرباح الموزعة (١٩٥) » .

قبل نهضة الشركات المساهمة كان لا بد للمرء أن يكون مالكاً لفالبيسة رأسمال مشروع من المشاريع حتى تكون له عليه رقابة فعلية . وقد بين غاردنر . ث . مينز كيف أن القليل من كبار المساهمين يضمنون لأنفسهم ، بفضل تطور هذه الشركات . وتشتت الأسهم بين صغار المساهمين ، الرقابة على التروستات بمساهمات تمثل أقلية

قوة (١٩٦). ففي « شركة الهاتف والبرق الأميركية » ، على سبيل المثال ، كانت ٤٣ مساهماً كبيراً يملكون من الأسهم في عام ١٩٣٥ أكثر مما يملك ٢٤٢,٥٠٠ مساهم صغير . وفي تروست رئيسي من تروستات السجائر الأميركية ، « رينولدز توباكو سي » كان عدد المساهمين ٦٦,٣٥٧ في عام ١٩٣٩ ؛ لكن ٢٠ منهم كانوا يملكون ٥٩,٧٪ من الأسهم البسيطة أ و ٢٢,٥٪ من الأسهم البسيطة ب (٩٧) . وكان التروست البريطاني « Bowaters » يعد ٤٢,٨٦٦ مساهماً في أول حزيران ١٩٥٩ ؛ لكن ٢٦,٠٠٠ من أصغر المساهمين كانوا يملكون معاً ٢,٨ مليون جنيه استرليني من الأسهم العادية، مقابل ٤,٣ مليون جنيه بين أيدي ١٥١ مساهماً كبيراً (٦٣ منهم يملكون ما قيمته ٣,٤ مليون جنيه من الأسهم ١) .

لقد درس الأستاذ سارغنت فلورنس بالتفصيل توزيع الأسهم بين صفار المساهمين وكبارهم في الشركات المساهمة الأميركية والبريطانية الرئيسية . والنتيجة لها دلالتها . فبين ١٤٢٩ شركة أميركية لا يملك ٩٨,٧٪ من المساهمين - كتلة « الصفار » - سوى ٣٨,٩٪ من الأسهم ، في حين أن ٠,٣٪ من المساهمين - الذين يملكون أكثر من ٥٠٠٠ سهم - يركزون بين أيديهم ٤٦,٧٪ من الأسهم . وإذا لم نأخذ سوى الشركات الكبيرة التي يتجاوز رأسها ١٠٠ مليون دولار ، فإن تلك النسب المثوية تظل عملياً هي (الأرقام المذكورة تستند إلى الوضع في أعوام ١٩٣٥ - ١٩٣٧) .

ويلتهي الأستاذ سارغنت فلورنس إلى القول :

« بانتقالنا على هذا النحو مما هو معروف إلى ما هو غير معروف ، نجد بالتأكيد أكثر من دليل يحملنا على الاعتقاد بأن « ثورة المدراء » («révolution des managers») لم تتقدم إلى الحد الذي يظنه بعض الناس أحياناً (أو يؤكده من غير تفكير) وان الإدارة والقرارات النهائية في القضايا الحاسمة (top policy) تظل في العديد من الشركات بين أيدي أكبر المساهمين الرأسماليين (٩٨) . »

ويتفحص الأستاذ ج . ويليام دومهوف ، في كتاب نشر في الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٧ وكان له وقع كبير ، كل الأدبيات الوفيرة المكرسة لـ « لا تركز » الثروات المزعومة ولـ « تشتت الأسهم » الذي لا يقل عنه أسطورية . وهو يستشهد فيه بلجنة تابعة لمجلس الشيوخ تؤكد بأن أقل من واحد بالمئة من العائلات تمتلك في

* انظر الفصل الرابع عشر . فقرة « ثورة مدراء ٢ » .

الولايات المتحدة أكثر من ٨٠٪ من مجموع أسهم الشركات الأمريكية المساهمة . ويؤكد ثلاثة أساتذة في جامعة هارفارد ، حتى ، أن ٠,٢٪ من العائلات يملكون ٦٥٪ من هذه الأسهم ، وهو رأي مطابق إلى حد كبير لرأي الخلاصة التي يتوصل إليها تحقيق « معهد بروكينغس » ، قبل بضعة سنوات . ويثير الأستاذ دومهوف هذا الخصوص اللوحة التالية ، وهي لوحة موحية للغاية :

قسم القيمة الاجمالية لأسهم الشركات المساهمة الموجود بين أيدي الـ ١٪ المؤلف من أغنى عائلات البلد :

١٩٥٣	١٩٤٩	١٩٤٥	١٩٣٩	١٩٢٩	١٩٢٢
١٩١٪/٧٦,٠	٦٤,٩٪	٦١,٧٪	٦٩٪	٦٥,٦٪	٦١,٥٪

ويتوصل فرديناند لوندبرغ ، بعد تفحص كل للشركات المهنية * الكبرى في الولايات المتحدة واحدة واحدة على أساس المعطيات المتوفرة فيما يتعلق بمساهميها الكبار ، إلى الاستخلاص بأنها ، في ١٩٦٥ ، كلها عملياً واقعة تحت إشراف عدد صغير من المجموعات الخاصة ، وتقريباً على الدوام بضعة عائلات ^(١٠٠) . أما بالنسبة لبريطانيا فيشير الأستاذ تيتموس إلى انه في عام ١٩٥٤ ، كانت ١٪ من العائلات تملك ٨١٪ من أسهم الشركات المساهمة؛ ويضيف أنه ، بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الستينات ، لا شك في أن عدم تساوي الثروة قد ازداد بشكل كبير ^(١٠١) .

وكذلك الحال في الهند حيث تتوزع أسهم بعض أكبر الشركات على النحو التالي ^(١٠٢) .

آدفانس ميل		تاتا ميلز		تاتا الكهربائية	
٪	٪	٪	٪	٪	٪
مساهمون أسهم		مساهمون أسهم		مساهمون أسهم	
٩٣,٦		٧٩,٠		٨٢,٠	
٤٠,٠		١٤,١		٢٤,٢	
٠,٩		٢,٤		٢,٢	
٣٦,٥		٦٤,٠		٤٨,٣	

و للرجوع »

* هكذا ترجمنا الكلمة الاميركية « corporation » . حوسم

ففي كل حالة يملك عدد صغير من كبار المساهمين بقدر أو أكثر مما تملك الكتلة الكبرى من صفار المساهمين، ويهيمن بالتالي على الشركات المساهمة . والواقع ان مجموعة أقل عدداً أيضاً تمارس تأثيراً مهيماً على الشركات المساهمة * :

« إن الشكل الشركوي يشجع على تكوين ارسقراطية حقيقية ، أوليفارشية حقيقية . وهكذا ينشأ إداريون محترفون دورهم الأواحد هو القيام بأعباء إدارة الشركات الرأسمالية الكبيرة ... وعن طريق تكاثر الروابط التي تربطهم بشركات عديدة ، يخلقون فيما بينها نوعاً من سلافة ملكية شخصية . وهكذا يظهر إلى الوجود تشابك كبير في العلاقات التي تطلق عليها تختلف الأسماء ... « وحدة المصالح » ، « تداخل الإدارات » ... وهذه الواقعة المزدوجة من اللامسؤولية الشخصية والإدارة الإدارية تشجع على التفاهم ، تشجع على الاتفاق (أي على الاحتكار) (١٠٣) . »

إن انتشار الشركات المساهمة (شركات مفعلة ، شركات مهنية ، شركات محدودة المسؤولية ، الخ .) يمثل مرحلة هامة في تشريك الاعتماد ومجمل الاقتصاد على صعيد الأمر الواقع . فعندما يقرض المصرف صناعياً من الصناعيين الموجودات التي أودعها لديه صاحب دخل صغير ، يبقى الصناعي مالِكاً للقسم الأعظم من الرأسمال الذي يعمل به . ومع تكوين الشركات المساهمة ، نشهد تعمق الانفصال بين الماقل وبين المالك صاحب الرمع . ويصبح رأسمال الماقل أداة تحكم برساميل تفوق رأسماله الخاص أضعافاً مضاعفة .

اعتماد الاستهلاك

يعيش اعتماد التداول واعتماد التوظيف بصورة أساسية في كنف دائرة البورجوازية ، الكبيرة والصغيرة . لكن في العصر الرأسمالي أيضاً يعاود اعتماد الاستهلاك ظهوره ، سواء أتي شكل مرابح أم لا . فالعمال والمستخدمون والعاقلون عن العمل والمسلخون طبقياً ، الذين يستدينون من المخازن التي يتمنون منها بالمنتجات ذات الضرورة الحيوية ، يمكن أن يحدوا أنفسهم بسرعة مقيدتين لدى الحياة بدائن عديم الشفقة يستولي على القسم الأعظم من مداخيلهم الضئيلة كقوائد عن دين لن يكون أبداً في إمكانهم التحرر منه . وهذا الشكل من الربا مقيت بوجه خاص عندما تمارسه مخازن هي ملك للنشأة التي يبيع لها العامل قوة عمله .

ومع الانتاج بالجملة للملح الاستهلاكية المسماة بالدائمة (مشاوير ، آلات خياطة ، ثلاثيات ، آلات غسيل ، أجهزة راديو وتلفزيون ، دراجات هوائية ونارية ، سيارات ، الخ) يظهر في حوالي عام ١٩١٥ شكل آخر حديث من اعتماد الاستهلاك^(١٠٤) . ويمكن القول بوجه عام أن أجرة العمال والمستخدمين ، حتى المختصين منهم ، لا تكفي ليشترخوا مثل هذه البضائع نقداً . بيد أن دفع جزء من الاجرة الاسبوعية أو الشهرية يسمح باقتناء ملكيتها بعد فترة محددة من الزمن . ومن مصلحة الصناعيين والتجار أن يشجعوا هذا البيع بالتقسيط لأنه يمثل الوسيلة الوحيدة لتوسيع سوق هذه السلع الاستهلاكية الدائمة ، ولأنهم بوجه عام يتقاضون فائدة مرموقة على هذا الاعتماد (الفرق بين السعر نقداً وبين السعر بالتقسيط) * . كذلك فإن نفقات التجار العامة (تخزين وإيداء) تنقص بصورة جسيمة بنتيجة ذلك ، لأن المشتري هم الذين يتحملون هذه النفقات . لكن التطور المجاوز الحد الذي عرفه نظام الدفع بالتقسيط يمثل ، حتى إذا غضضنا النظر عما ينطوي عليه من استغلال - عودة البضائع إلى الشركة في حال التخلف عن التسديد في موعده - يمثل عنصر عدم استقرار في النظام الرأسمالي ، ولا سيما في أواخر الطفرة وفي عشية الانهيار في كل دورة اقتصادية^(١٠٥) .

إن الرباط الوثيق بين هذا الاعتماد الحديث الممنوح للاستهلاك وبين الانتاج بالجملة للسلع الاستهلاكية الدائمة يظهر بوضوح في كون هذه الاعتمادات ، التي كانت منعقدة الوجود تقريباً قبل ١٩١٤ ، قد تطورت في الولايات المتحدة الاميركية بعد الحرب العالمية الاولى - ١٩١٣ مليار دولار في عام ١٩٢٩ و ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٥٢ - وفي بريطانيا وألمانيا الغربية وبلجيكا والسويد وفرنسا ، الخ . بعد الحرب العالمية الثانية ، مع نهضة صناعات السيارات والدراجات النارية والثلاجات وأجهزة التلفزيون في هذه البلدان^(١٠٦) .

الاعتماد وتناقضات الرأسمالية

كان إذن للاعتماد أثر عميق على تاريخ الرأسمالية وتطورها . فقد وسع على رحب مجال عمل الرأسمال إذ سمح بتحويل كل احتياطي حر من المال إلى رأسمال . وسهل وسرّع وعمم تداول البضائع . ونشط الانتاج الرأسمالي والمزاحمة وتركز الرأسمال ،

* إننا في غالب الأحيان فائدة روية ، لأنها تحسب باستمرار على أساس مجمل ثمن السلعة ، حتى بعد أن يسد ٥٠٪ أو ٧٥٪ من هذا الثمن .

وباختصار كل ميول تطور الرأسمالية . وعلى هذا فإن الاعتماد يظهر أداة لا تقل حاجة
نمط الانتاج الرأسمالي إليها عن حاجته إلى التجسار ، أداة تسمح بمواجهة مجدية
للاتخفاض المبلي لمعدل الربح الوسطي .

كما ان الاعتماد قد حول الطبقة البورجوازية عينها . فلقد كان انفصال الفائدة عن
الربح ، وطبقة من أصحاب الربوع عن كتلة البورجوازية ، النتيجة المتطقية للتطور
الرأسمالي وأول إشارة مؤكدة إلى انحطاطه في آن واحد . وبالفعل هوذا جزء من
البورجوازية بات لا يعيش إلا من ملكيته للأسبال ، وبالتالي بات مقصياً كلياً عن عملية
الانتاج وعن كل تماس مباشر مع الآلات أو الشغية . ان الطابع الخاص للتملك
الرأسمالي ، ذلك الطابع الذي يظل شخصياً وملوساً في الشروع الرأسمالي الذي هو
ملك للأمرة ، يصبح موضوعياً ومجرداً أكثر فأكثر في الشركة المساهمة . إن ملكوت
الرأسبال يكتبب أعم أشكاله ، شكله المتفعل . وظاهرياً ، لا يمود الأشخاص الذين
من هم وعظم هم الذين يحسدون الاستغلال ، بل « شركات » و « جمعيات » ، مرادفة
لقوى اقتصادية موضوعية وعمياء .

ان الاعتماد ، شأنه شأن التجارة ، يفسح المجال أمام تخفيض مهم في زمن دوران
الرساميل ، ويسمح بحركية أكبر فأكبر للأسبال المتداول تجاه تجميد جزء متعاظم
من الرساميل في منشآت ثابتة عملاقة * . وبالتالي يخفف على المدى المباشر الفوري من
حدة التناقضات الناجمة عن تطور الرأسمالية . لكنه في الوقت نفسه يلهب هذه
التناقضات عينها على مدى أطول . ففي فجر الرأسمالية الصناعية كان في وسع كل
رأسبالي أن يدرك بسرعة كبيرة ما إذا كان زمن العمل المنفق في انتاج بضائمه هو
زمن عمل ضروري اجتماعياً أو لا . كان يكفي أن يذهب إلى السوق ، وأن يبعث
فيها عن مشتري لتلك البضائع بسعر انتاجها . وعندما تلف التجارة والاعتماد بين
الصناعي والمستهلك ، يبدأ هذا الصناعي بتحقيق قيمة بضائمه بصورة آلية . لكنه
يمسي يجهل منذ ذاك فصاعداً ما إذا كانت ستجد أو لن تجد مجالاً فعلياً للتصريف ، ما
إذا كانت ستلقى « مستهلكاً أخيراً » . وبعد مدة طويلة من إنفاقه المال ، أي القيمة
المقابلة للبضائع المنتجة ، يحتمل أن يتبين أن تلك البضائع غير قابلة للبيع ولا تمثل

* في مستهل الأزمة يسمح الاعتماد حتى بامتصاص الصدمات الأولى لمبوط مياغت في الأسهم .
فيقدر ما يعمل المغالول برساميل مستدانة ، يستطيع أن يبيع بما دون سعر الانتاج . وبالفعل
يكفيه أن يسمح له السعر الحاصل عليه بدفع الفائدة ، وهي أدنى من الربح الوسطي .

حقاً زمن عمل ضروري اجتماعياً . وأنذاك يصبح الانهيار (krach) محتماً .
والاعتقاد يميل إلى استبعاد هذا الانهيار ، لكنه في الوقت نفسه سيجعله أشد وأعنف
عندما سيقع في النهاية .

ان الاعتقاد ، بسماحه بتوسع للنتاج من غير ماصة مباشرة بطاقات استيعاب
الموتق ؛ وبتقنيته لمدة طويلة من الزمن العلاقات الواقعية بين طاقة الانتاج وبين
إمكانات الاستهلاك الملية * ، وبتنشيطه تداول واستهلاك البضائع إلى حد يتجاوز
الطاقة الشرائية الواقعية الشاغرة ، يؤخر موعد الأزمات الدورية ، ويزيد من خطورة
عوامل الاختلال ، وبالتالي يجعل الأزمة أشد عنفاً عندما تنفجر . ذلك ان الاعتقاد
لا يلعب من دور سوى انه ينمي الطلاق الأساسي بين وظيفتي النقد الجوهريتين
- وسيلة تداول ووسيلة دفع - ، لا يلعب من دور سوى انه ينمي الطلاق الأساسي
بين تداول البضائع وتداول المال الذي يحقق قيمتها التبادلية ، وهذان التناقضان يمثلان
المنابع الأولية والعامة للأزمات الرأسمالية .

* اصطلاح للإشارة الى الاستهلاك المتناسب مع الطاقة الشرائية الفعلية - consommation (
(- solvable) « المترجم » .

الفصل الثامن

النقد

وظيفة النقد

النقد ، المعادل العام ، انما هو قبل كل شيء بضاعة تعبر في قيمتها سائر البضائع الأخرى عن القيمة التبادلية الخاصة بها ^(١) . ان المعادلة : ٢٥ كيساً قمحاً تساوي ليبرة واحدة من الذهب ، تعبر عن تعادل في القيمة التبادلية ، أي في وقت العمل الضروري اجتماعياً . والنقد ، بوصفه مقياساً مشتركاً للقيمة ، لا يملك أي خاصية غامضة . وهو يستطيع أداء هذه الوظيفة لأنه هو نفسه نتاج العمل البشري ، ولأنه يملك هو نفسه قيمة محددة .

عندما تكون المبادلات بسيطة وتحمل عمليات الشراء والبيع تدريجياً محل المقايضة ، تبدو خاصية النقد الجوهرية تلك جلية واضحة . ففي فجر الإنتاج البضاعي الصغير كان هناك في غالب الأحيان معادلان عامان أو ثلاثة استخدمت بالتواقت كمقاييس للقيمة : القمح والذهب أو النحاس في مصر وبلاد ما بين النهرين ؛ القمح والأرز والفضة في الصين ، الخ . وفي هذه الشروط لم يكن في وسع أي انسان أن يعتبر النقد محض أداة للتبادل متفق عليها .

ان التقسيم الاجتماعي للعمل ما يزال هنا بسيطاً وشفافاً نسبياً . وفي مبادلة ٢٥ كيساً قمحاً ، و ٥ بقرات ، وليبرة واحدة من الفضة ، تبدو الأعمال التي أداها كل

من المزارع ومربي الماشية وعامل النجم مُرجعة إلى قياس مشترك ، إلى جزء مشترك من زمن العمل الاجمالي ، المتاح للمجتمع القائم على محاسبة زمن العمل .

لكن عندما تتكاثر المبادلات وتزجج كفتها أكثر فأكثر تختفي ، تلك العلاقة البسيطة والكبيرة الشفافية . ولا يعود النقد مجرد مقياس مشترك للقيم ؛ بل يصبح أيضاً وسيلة تبادل ^(٢) . ان عدداً كبيراً من البضائع يُصادف في السوق ، كل بين أيدي ملاكها . وهذه البضائع ستنتقل من يد إلى يد إلى أن تصل إلى مقتنين يرغبون في تحقيق قيمتها الاستيعالية .

وهؤلاء الآخرون يسحبونها نهائياً من السوق . إن النقد يسهل هذه المبادلات المتتالية ويتيح لها أن تتم في شروط سوق موحدة ^(٣) . لكن قيمته الذاتية الخاصة ثانوية الأهمية فيما يتعلق بأداء هذه المهمة . فإذا كانت قيمة ٢٥ كيساً قمحاً تعادل قيمة ٥ بقرات ، فإن المزارعين ومربي الماشية لا يهتم كثيراً إن كانوا قد تبادلوها اثنين البضاعتين بمد أن تلقوا ، ثم سلوا ليبرة واحدة من الفضة الناعمة أو ١٠ ليرات من مزيج غليظ . ولأن مجمل تداول البضائع يبدو كمتابع من عمليات تبادلية لا يلعب فيها النقد غير دور الوسيط ، لذا يمكن أن يتولد الوهم القائل ان القيمة الذاتية للمعادل العام لا أهمية لها بالنسبة إلى سير الاقتصاد سيراً حسناً .

ان هذا الوهم ، بالفعل . فبقدر ما ينقسم تداول البضائع إلى تداول بضائع وتداول مال ، ينقسم النقد نفسه إلى وسيلة تداول وإلى وسيلة دفع مؤجل . ففي مجتمع ينتج بوجه خاص بضائع ، يجري تداول كتلة من هذه البضائع بفضل الاعتماد . والمعادل المالي لهذه البضائع لن يقبض إلا فيما بعد ^(٤) . وكل تقلب في القيمة الذاتية للنقد ، المعادل العام ، يسبب على الفور اختلالات في العلاقات بين المدينين والدائنين ، ملحفاً القبن بأولئك الأولين عندما ترتفع قيمة النقد - ذلك هو بوجه خاص مثال النحاس في عهد الامبراطورية الرومانية - ومسيباً إفلاس هؤلاء الآخرين عندما تنهار قيمة النقد .

قيمة النقد المعنوي وحركة الأسعار

من اللحظة التي تم فيها إلى هذا الحد أو ذاك تبني المعادن الثمينة بصورة شعولية كمعادلات عامة ، سببت بصورة ثابتة النسق تقلبات قيمتها الذاتية اضطرابات كبيرة في أسعار البضائع - أي في التعبير بمصطلحات نقدية عن قيمة هذه البضائع . ان

ارتفاعاً في قيمة النقد المعدني بسبب انخفاضاً في الأسعار (المعبر عنها بذلك النقد) ؛
كما أن انخفاضاً في قيمة النقد المعدني بسبب ارتفاعاً في الأسعار .

لقد حدثت ثورة كبيرة اولى في قيمة النقد عندما تحسنت شروط إنتاج معدن
الفضة تحسناً كبيراً ، على إثر استخدام أدوات العمل الحديدية ، الشيء الذي أدى إلى
انخفاض في قيمة هذا المعدن في حوالي عام ٩٠٠ قبل الميلاد . وهذا الهبوط في القيمة
سبب ارتفاعاً قوياً في الأسعار المعبر عنها بالفضة: فقد ارتفع سعر « كوار » من القمح
من مثقالين من الفضة في عهد حمورابي (عام ٢٠٠٠ ق.م) إلى ١٥ مثقالاً في حوالي
عام ٩٥٠ ق.م^(٦٦) . وبعد ستة قرون من ذلك ، استولى الاسكندر الكبير على كتل
ضخمة من المعادن الثمينة المتراكمة في الخزانة الامبراطورية الفارسية ، وكانت لهذه
الغنيمة نفس الآثار التي يحدثها إنتاج رخيص للتكاليف للغاية ؛ فقد سببت هبوطاً في
قيمة الذهب والفضة بنسبة ٥٠ ٪ ، وارتفاعاً متناسباً في الاسعار^(٦٧) .

بدءاً من القرن الثاني الميلادي بدأت السيورة الماكسة ترسم . فالمغالة في سعر
المعدن ، وانخفاض مردودهم ، واغلاق مناجم عديدة ، وتدقيق الكنوز المنهوبة على
المعدن من جديد ، كل ذلك زاد من قيمة الذهب والفضة ، وأحدث انخفاضاً في
الأسعار المعبر عنها بالمعادن الثمينة (وسبب ذلك الانخفاض عن الأنتظار تخفيض عدة
أباطرة متعاقبين لقيمة النقد)^(٦٨) . وقد بلغت هذه الحركة أوجها في القرنين الثامن
والثامن الميلاديين . ثم انعكس الميل من جديد . وبدءاً من القرنين الرابع عشر
والخامس عشر طرأت ثورة تقنية حقيقية على استثمار مناجم الفضة وسببت انخفاض
قيمة هذا المعدن وارتفاعاً عاماً في الأسعار . وقد عم هذا الارتفاع في النصف الثاني
من القرن السادس عشر، بدءاً من استثمار مناجم الفضة في بوتوسي في بوليفيا، ومناجم
المكسيك ، بمساعدة يد عاملة مسترقة ، وهو الشيء الذي خفض تكاليف الانتاج
تحفيضاً كبيراً وأدى إلى اغلاق العديد من المناجم في أوروبا .

عند مقارنتنا تقلبات قيمة النقد المعدني بتقلبات الأسعار ، ينبغي ألا يغيب عن
أبصارنا ان نفس الانقلابات التكنيكية التي تسبب تدهوراً في قيمة المعدن بفعل زيادة
الانتاجية تستطيع أيضاً أن تسبب هبوطاً في قيمة سائر البضائع . وفي هذه الظروف
يمكن أن يترافق هبوط لقيمة الذهب والفضة باستقرار أو حتى بهبوط في أسعار
البضائع . وهكذا فإن نفس التقنية الثورية في عصر الحديد التي خفضت قيمة الفضة
في القرن العاشر قبل الميلاد ، أتلحت المجال أمام توسع مرموق في الانتاج الزراعي

بتكاليف مخفضة ، وأدت إلى انهيار الأسعار الزراعية بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد (انتقل سعر «كوار» القمح على سبيل المثال من ١٥ إلى $\frac{1}{4}$ مثقال)^(٨).

وما دامت السوق العالمية مجزأة إلى آلاف من الأسواق المحلية التي كانت العلاقات المتبادلة فيما بينها نادرة ومحدودة ، لم يكن تعايش معادلات عامة عديدة يشكل حقبة خاصة في وجه المبادلات. فعندما بدأ البرتغاليون ثم الهولنديون بالتجارة في أندونيسيا ، وجدوا فيها معايير نقدية مختلفة قائمة جنباً إلى جنب . وقد أمكن للنقد الذهبي والفضي أن يتعايش مع النقد الصدي في المجتمعات الأهلية^(٩) . ان الحاجة إلى معادل عام بالنسبة إلى سائر البلدان لا تصبح محسوسة إلا عندما توحّد الرأسمالية الصناعية السوق العالمية فعلاً ، ويصبح الإنتاج مقتصرأ على إنتاج القيم التبادلية . وان محاولة عدد من البلدان لإقامة المادل العام على الذهب والفضة معاً (نظام المعدنين) كان مقدراً لها الفشل . فنظراً إلى أن لكل من هذين المعدنين قيمته التبادلية الخاصة ، الخاضعة لتأرجحات عديدة في العصر الرأسمالي ، لذا فلا مناص من أن تتجم عن ذلك اختلالات دائمة في التعبير عن أسعار أحد المعدنين بواسطة الآخر ، وفي التعبير عن سعر البضائع في هذا المعدن أو ذاك^(١٠) . وفي حوالي أواخر القرن التاسع عشر أخيراً ، اضطرت البلدان كافة تقريباً إلى إقرار استعمال المعيار الذهبي ؛ فأصبح الذهب مقياس القيمة العام بالنسبة إلى جميع البلدان . بيد ان المقاومة استمرت في الشرق الأقصى حيث استخدمت الفضة منذ القرن السادس عشر معادلاً عاماً في الصين أولاً ، ثم في الهند واليابان .

تداول النقد المعدني

تُستخدم المعادن الثمينة كأدوات تبادل لما تمثله هي نفسها من قيمة تبادلية محددة . ولما كانت القيم المتساوية تبادل مقابل القيم المتساوية ، يظهر بجملاء ان علاقة محددة واضحة تقوم مع استخدام النقد المعدني بين السعر الإجمالي لجميع البضائع المتداولة وبين الكتلة النقدية اللازمة للقدرة على تحقيق القيمة التبادلية لهذه البضائع . ولتعديد هذه العلاقة ، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار ان قطعة واحدة من النقد تستطيع أن تقوم بعدة مبادلات متعاقبة .

لنفترض أن فلاحاً حملها إلى السوق ليشتري جوخاً . فبالقطعة نفسها يشتري بائع

الجوخ غزونا من الطحين لدى الطحان . ويشترى الطحان بدوره قمحاً من أحد الفلاحين ، بالقطعة عينها دوماً . وهكذا تكون هذه القطعة قد قامت في يوم واحد بثلاث عمليات تبادل ، تعادل قيمة كل منها قيمة القطعة الصرف . وإذا ما رمزنا بـ « س » إلى سرعة تداول النقد هذه — عدد عمليات التبادل الحاصلة في فترة محددة من الزمن بقطعة نقدية واحدة — وبـ « ع » إلى عدد البضائع المتداولة ، وبـ « ر » إلى المؤشر الوسطي للأسعار ، حصلنا على المعادلة التالية التي تحدد الكتلة النقدية المتداولة « ك » :

$$ك = س \cdot ع \cdot ر \quad (١١)$$

ان الكتلة الاجالية للنقد المتداول ، مضروبة بسرعة تداول النقد، يجب أن تكون مساوية للكية الاجالية للبضائع المتداولة مضروبة بالمؤشر الوسطي للأسعار . ومن هنا نحصل على المعادلة التالية بالنسبة للكتلة النقدية اللازمة لتداول جميع البضائع المطروحة قيد التداول :

$$ك = \frac{ر \cdot ع}{س}$$

وأخيراً ، إذا ما استبدلنا « ع . ر » بـ « ر » ، أي المجموع الاجالي لأسعار جميع البضائع المطروحة قيد التداول ، نحصل على المعادلة التالية :

$$ك = \frac{ر}{س}$$

ان الكتلة الاجالية للنقد المتداول يجب أن تكون مساوية لمجموع أسعار جميع البضائع المتبادلة ، مقسوماً على سرعة تداول النقد .

ان هذه المعادلة يجب ألا تعتبر قابلة للانعكاس . كما ينبغي ألا تعتبر صيغة جبرية تسمح فيها معرفة العوامل الثلاثة باستنتاج العامل الرابع آلياً ^(١٢) . ان « ر » هو وحده الذي ينبغي أن يعتبر المتغير المستقل الوحيد في المعادلة . فأسعار انتاج البضائع يمكن أن تتقلب مع القيمة ، والتقدم التقني يمكن أن يفضي إلى تخفيض جذري بهذا القدر أو ذاك للأسعار . وفي هذه الحال يمكن أن يُلغى جزء من النقد

المعدني خارج التداول ، ويمكن أن يُكتنز . وإذا ما زادت كتلة البضائع المطروحة قيد التداول زيادة كبيرة ، من غير ما زيادة مقابلة في الانتاجية (تناقص مقابل في قيمة كل بضاعة) ، فلا بد من كتلة إضافية من النقد المعدني للتمكن من إجراء المبادلات . إذت فسوف تقوم المساعي لزيادة انتاج المعادن الثمينة بمختلف الوسائل (فتح مناجم مغلقة ؛ البحث عن مناجم جديدة ، الخ) . وهذا ما حدث بوجه خاص من نهاية القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر . لكن مرة تداول النقد ليست عاملاً مستقلاً بذاته . « ان سرعة تداول النقد تميل إلى التناقص مع الانتاج نفسه ، وتنوعات التداول النقدي ، في هذا الاتجاه ، لا تؤثر على الأسعار »^(١٣) .

أصول النقد الائتماني * الخاص

بيد ان الاقتصاد على استخدام النقد المعدني وحده يمكن أن يشكل ، منذ نهضة الانتاج البضاعي الصغير ، عقبة في وجه التسوية السريعة للمبادلات . فإن تطورا مباحثاً في التجارة الدولية قد يسبب فاقة إلى العملة، فيعزل بالتالي التوسع الاقتصادي . وهذا ما حدث لا في أوروبا الغربية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر فحسب ، بل أيضاً في امبراطورية الاسلام في أيام المباسين^(١٤)، وفي مصر في العهد المملوكي^(١٥)، وفي اليونان الفابرة قبل اكتشاف مناجم لوريوم^(١٦) ، وفي الصين في القرن التاسع الميلادي^(١٧) . وتتميز فترات ندرة العملة على العموم بتداول أسرع فأسرع للعملات المسكوكة ، التي تهترى بالتالي بسرعة أكبر وتبخر وزناً وقيمة .

وعلى كل فإن الاقتصاد على استخدام النقد المعدني وحده يشتمل على مصاعب عديدة في اطار إنتاج بضاعي بالغ أوج تطوره . فرحيل البعثات البحرية والغوافل التي يتوجب عليها أن تحمل معها وسائلها التبادلية لحقبة طويلة من الزمن يمكن أن يحدث فاقة مباحثة إلى العملة . يستشهد ر. دي روفر ببحث عن التجارة في القرن الخامس عشر^(١٨) حرره أوزانو، ويشير إلى انه كانت تحدث فاقة إلى النقد في البندقية ، في شهري حزيران وتوز من كل سنة ، عقب إقلاع المراكب إلى القسطنطينية . وكان هذا « التوتر » في « السوق النقدية » القروسطية يمتد بانتظام إلى ما بعد إقلاع المراكب إلى الاسكندرية في مطلع ايلول ، ويتكرر بين ١٥ كانون الأول و ١٥ كانون الثاني ،

بعد رحيل المراكب التي تذهب لتأتي بالقطن . وبالمقابل كانت العملة تغزور في تشرين الأول وتشرين الثاني ، لأن التجار الألمان القادمين لشراء البهارات كانوا يحملون الكثير من المال إلى البندقية ^(١٩) .

إن مجرد ضرورة نقل كميات كبيرة في غالب الأحيان من القطع النقدية لأداء المدفوعات تدل على أن استخدام النقد المعدني يمكن أن يصبح مريكاً للغاية :

« [في عهد لويس السادس عشر] كان نقل العملة الذي تقوم به وكالات التسفير بإهظ التكاليف ... وپروي مرسية في مؤلفه « لوحة عن باريس » أنه في الماشر والعشرين والثلاثين من كل شهر يصادف المرء منذ الساعة العاشرة وحتى الظهر حاملون يحملون أعداداً مليئة بالمال وينعمون تحت العباء ؛ وپركضون كما لو أن جيشاً عدواً سيباغت المدينة وشيكاً ... » ^(٢٠) .

وقد كانت مصاعب النقل هذه أشق يوجه خاص في بلدان مثل الصين حيث كانت تُستخدم كعملة معادن أحط شأنًا من الذهب أو الفضة ، نفى النحاس ، بله الحديد .

وينبغي أن نضيف إلى ذلك عدم الأمان النقدي الذي يحجم بوجه عام على تلك المصور ، والذي هو نتيجة تداول متواقت لعملات معدنية متنوعة أشد التنوع* ، وكذلك عمليات الغش (تقريض ، الخ) وبخاصة من جانب الخزينة الملكية . وقد بلغت هذه الظاهرة حدًا من الاتساع في إنكلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حتى إن ٥٠٪ من المعائدات الضريبية الإنكليزية في عام ١٦٩٥ قد ضاع بسبب الوزن الناقص للقطع المجبأة ^(٢١) .

إن كل هذه الأسباب تقصر لم قاد التوسع التجاري التجاري ، في مرحلة معينة من تطور الإنتاج البضاعي الصغير ، إلى اختراع اشارات بديلة عن النقد ، يمكن بواسطتها الامراع بالمبادلات وتبسيط تسويتها . والشكلان الكلاسيكيان من هذه الاشارات البديلة ، اللذان يظهران بصورة متفاوتة في عموميتها في كل مجتمع بلغ مرحلة متطورة في الأعمال البضاعي ، هما كتب الدفع والحوالة (النقد الخطي) .

ولقد رأينا كيف إن كتاب الدفع يولد من الانفصال في الزمن بين الشراء والتسليم ،

* أنظر الفصل السابع .

ومن الانفصال في المكان بين الشاري والباع * . وفي أوروبا القروسطية تكون هذه الكتب في البداية عقود صرف وأدوات اعتماد . وفي مجتمعات أخرى تكون مجرد أدوات اعتماد ، مثل « قسائم الأرز » في اليابان ^(٢٢) ، أو شيكات قابلة للدفع بعملة معدنية أو ببضائع معينة ، مثل « قسائم الشاي » في الصين في عهد سلالة السونغ ^(٢٣) . وما يميز هذه المستندات ، بغض النظر عن الدور الذي تلعبه كأدوات اعتماد ، هو أن استعمالها الذي أصبح عاماً يسمح لها بأن تُستخدم كإشارات نقدية بديلة . ويمكن لهذا أن يمكن تداولها ، أي أن يقبلها أشخاص هم غير المذكورين في المستند . وقد تأمن هذا التداول في أوروبا الغربية بفضل ممارسة تجيير السفائح التي انتشرت على الأرجح منذ مطلع القرن السادس عشر ^(٢٤) . وفي مطلع القرن التاسع عشر كانت السفائح ما تزال تُتداول في اسكوتلندا ولانكشاير كوسائل تبادل حقيقية ، وكانت تغطي بتواضع عديدة ^(٢٥) .

وقد استخدمت طريقة الحوالة على نطاق أوسع للتعميض عن نقص النقد المعدني ، على الأقل في أوروبا الغربية منذ العصر الوسيط . وقد فتح معظم التجار بالفعل حسابات لدى البنوك الكبيرة للتجار - أصحاب المصارف . فعندما يشترى بضائع ، يأمرهم صاحب المصرف الذي يتعاملون معه بأن يسجل في دفاتره المبلغ الواجب دفعه على حسابهم المدين ، وكذلك على الحساب الدائن لموردهم . وكذلك عندما يبيعون منتجاتهم ، يسجل في حسابهم الدائن المبلغ المستحق لهم ، ويسجل المبلغ نفسه في الحساب المدين لزوجهم . وبين مدة وأخرى تسوى أرصدة الحسابات الدائنة والمدينة لكل تاجر بواسطة الودائع التي يضمها لدى أصحاب المصارف ، وبواسطة دفعات إضافية محتملة من النقود عندما تستدعي الضرورة ذلك . ونظام الحوالة هذا الذي تطور بوجه خاص بفضل معارض القرن الثالث عشر سمح للمجتمع القروسطي بأن يقتصد على سعة في العملة :

« هذه المعارض الكبيرة التي تركزت فيها تجارة بهارات الشرق وأجواخ الغرب عرفت المدفوعات بالتقاص . وخلاصة القول أن التعامل بالنقد كان قليلاً في ترواي أو بروقان ؟ وكان يجري فيها بوجه خاص تداول الحوالات ، وفي نهاية المعرض كانت دكاكين الصرافين تشكل « clearing house » حقيقية . وكان يمكن بالأصل

* انظر الفصل السابع .

** أي « غرفة تقاص » (بالإنكليزية في النص الفرنسي) . « للترجم »

للحوالات غير المدفوعة أن تحول من معرض إلى معرض ، مقابل عمولة (٢٦) .

وقد وجد دي روفر في « بروج » آلاف مؤلفة من إشعارات التحويل في دفاتر أصحاب المصارف البروجيين في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ؛ وهو يقدر ان الودائع المصرفية أصبحت في ذلك العصر نقداً حقيقياً (٢٧) . ويطلق اسم النقد الخطي على استخدام الحوالات المصرفية كوسيلة تبادل ودفع ، لان انتقالات المبالغ تتم عن طريق مجرد حركة الكتابات على دفاتر أصحاب المصارف .

ان كتاب الدفع والسفنتجة وكذلك النقد الخطي يمكن أن تستخدم مكان النقد المعدني للقيام بحملة من عمليات نقدية . لكن هذه الاشارات البديلة النقدية تمثل نقداً ائتمانياً ، لأنها تقبل عند الدفع بقدر ما يكون للشخص الذي أصدرها (أو صاحب المصرف الذي يقوم بالتحويل) موضع ثقة . ويطلق على هذا النقد اسم النقد الائتماني الخاص ، لأنه يصدر عن أشخاص خاصين .

ان الاشارات البديلة عن النقد المعدني يمكن استخدامها كوسائل تبادل وقيمة مقابلة للبضائع ، بشرط وحيد وهو أن تكون قابلة الابدال في النهاية إلى نقد معدني ، أي إلى معادل عام . وتداول النقد الائتماني الخاص يستلزم دوماً تسوية نهائية بالنقد العام المقبول من الجميع . وكل تاجر هو بالطبع المسؤول الوحيد عن قابلية إبدال أوراقه الخاصة . وإذا لم تدفع هذه الأوراق في النهاية ، أفلس التاجر وخسر من يجوز على أوراقه المال السلف . إذن فالنقد الائتماني الخاص هو بالتعريف شكل من الاعتماد ، نقد اعتمادى تتعلق متانته - درجة التعادل مع مقابل قيمته بالنقد المعدني - بملاء من يصدرونه .

منشأ النقد الائتماني العام

يبد ان هناك شيئاً شاذاً غير مألوف في المجهود الخاص لتلاني نقص النقد المعدني . فالنقد ، المعادل العام ، هو بالتعريف أداة اجتماعية عليها بالضبط أن تبطل مفعول ما هو خاص صرف في البضائع لتفصح المجال أمام تطور المبادلات بأدنى حد من التقييدات في الزمان والمكان . والاشارات البديلة النقدية التي يتعلق استخدامها بملاء بورجوازيين فرديين لا تستطيع على المدى الطويل اداء مثل تلك الوظيفة الاجتماعية . ولهذا يتطلب تطور الأسهم البضاعي خلق اشارات بديلة نقدية عامة ، أي خلق نقد ائتماني عام . وقد انبثق النقد الائتماني العام تاريخياً عن شكل ثالث من النقد الائتماني

الخاص ، أعني وصولات الايداع المستخدمة كأوراق مصرفية . ومسقط رأسه في الصين .

لقد عرفت الكيالة التجارية في الصين منذ سلالة التشيو (١١٣٤ - ٢٥٦ ق. م) (٢٨) . وفي القرن التاسع بعد الميلاد ، التميز بفاقة شديدة إلى النقد المعدني ، اعتاد التجار الذين يقدمون إلى العواصم الاقليمية على إيداع معادهم الثمينة لدى بعض الأفراد وعلى طرح وصولات الايداع التي يتلقونها منهم قيد التداول (٢٩) . هذا النقد الائتماني الخاص يسمى « في - شيان » ، أو « النقد الطائر » . وقد حظرت الحكومة المركزية هذه الطريقة لأنها خشيت أن تحتفي المعادن الثمينة من التداول . لكن لما كانت الفاقة إلى العملة حقيقية ، فقد اضطرت هي نفسها إلى أن تفتح ، في عام ٨١٢ ، مكاتب ودائع في العاصمة المركزية . وكان في وسع اللودعين أن يحصلوا ، بوصولات الودائع التي يتلقونها منها ، على قطع معدنية من جميع الفروع الاقليمية للمكاتب الامبراطورية . وفيما بعد ، في القرن العاشر ، أسس « مصرف للنقد السهل » لتسيير مجمل هذا النظام .

كانت وصولات الودائع الصادرة عن هذا المصرف ما تزال مشروطة اسمياً . لكن في مطلع القرن الحادي عشر عرقلت النقود المعدنية المسكوكة من الحديد ، والصادرة عن إقليم سزيشوان ، عرقلت بوزنها البالغ تداول البضائع . فقررت التجار آنذاك إلغاء تداولها نهائياً . وجمعت ستة عشر بيتاً من بيوعات التجار الأغنياء كل ما تملكه من نقود معدنية ، وأصدرت كتب اعتماد لا بالاسم كما في السابق بل برسم الحامل ، لتحل محل كل النقد المعدني المتداول ، وكانت تغطيها ذلك الخزون . وقد أصدرت هذه السندات دونما حذر كافٍ ؛ فأفلس التجار . لكن الحكومة المركزية تدخلت بدورها وأسست ، في عام ١٠٢١ ، مصرفاً في سزيشوان لإصدار أوراق مصرفية عامة . وبعد عامين بدأ تداول هذه الأوراق في جميع أرجاء الامبراطورية .. وبعد ذلك أسس مصرف خاص لإصدار هذا النقد الورقي وإبداله . وفي عام ١١٦١ بلغت قيمة المتداول من هذا النقد الورقي ٤١,٤٧٠,٠٠٠ كوان ، في حين أن للنقود المعدنية لم تكن تتجاوز ٧٠٠,٠٠٠ كوان . وفي عهد السلالتين التاليتين ، اليان (تشار) والمينغ ، بقي النقد الورقي مهيمناً ، وان تكن قد رافقته مراحل عدة من خفض القيمة والتضخم . ويرجع سقوط سلالة المينغ بالأصل جزئياً إلى نتائج تضخم متسارع* في

النقد الورقي * . ويعد هذه الكارثة ، ألغت سلاة المانشو ، منسذ القرن السابع عشر ، النقد الورقي الذي لن يعاود ظهوره في الصين إلا في أواسط القرن التاسع عشر .

بهذه الصورة نفسها تماماً ولد النقد الائتماني العام في أوروبا . فنذ القرن الخامس عشر اعتادت مصارف خاصة في البندقية وبرشلونة على تسليم المودعين وصولات ودائع . وعندما أقلست في حوالي أواخر القرن السادس عشر ، أصدر « بانكو دي رياتو » ثم « مصرف البندقية » ، وهما مؤسستان عامتان ، شهادات وديعة برسم الحامل ، جرى تداولها كتقد ررقي ، سرعان ما انخفضت قيمته بالأصل . وقد أصدر « مصرف امستردام » ، المؤسس عام ١٦٠٩ ، شهادات تعادل فقط للنقود المدنية المودعة لديه بالنسبة إلى النقود المسكوكة في الأقاليم - المتحدة . وقد حافظت هذه الأوراق على استقرار مدتهى حتى نهاية القرن الثامن عشر . أما الاصدارات الأولى للأوراق المصرفية بالمعنى الدقيق للكلمة فهي من عمل « مصرف السويد » في عام ١٦٦١ (٣٠) .

انشاء النقد الائتماني العام . المصدر الأول : الخصم

إنما في بريطانيا اتخذ النقد الائتماني للعام ، الورق المصرفي ، شكله الكلاسيكي . وفي هذا البلد أيضاً انبثق عن نقد ائتماني خاص ، الـ « goldsmith notes » . فقد كان التجار الانكليز قد أودعوا في البداية مجوهراتهم وكنوزهم الخاصة لدى الملك . لكن تشارلز الأول ، الذي جابه مصاعب مالية كانت ما تفي تتفاقم ، صادر هذه الثروات في عام ١٦٤٠ . فاعتاد التجار آنذاك على ايداع كنوزهم لدى الصاغة الذين أصدروا مقابلها وصولات إيداع وداائع تسمى « goldsmith notes » ، ثم أصبح اسمها « banker's notes » عندما بدأ الصاغة يسمون أصحاب مصارف (٣١) .

في البداية أصدرت هذه الأوراق بمجمل قيمة الوديعة ؛ فإذا ما سحب المودع جزءاً من هذه الوديعة ، سُجلت على السند كتابة اضافية تشير إلى هذا السحب . وفيما بعد حررت الأوراق بمبالغ ثابتة ، وتلقى المودعون عدة أوراق تعادل قيمتها الاجالية قيمة وديعتهم . وقد أصدر أصحاب مصارف خاصون في اسكوتلندا ، و « مصرف انكلترا » ، المؤسس عام ١٦٩٧ ، أوراقاً عرفت أيضاً هذين الشكلين المتتاليين (٣٢) .

* أنظر هذا الفصل ، فقرة « إنشاء النقد الائتماني العام . للمصدر الثالث » .

والحال ان أصحاب المصارف الاسكوتلنديين والصاغة شرعوا ، بدءاً من تاريخ معين ، بإقراض المخزون المعدني الذي لا تعود ملكيته إليهم إلى طرف ثالث . ومقابل هذه القروض تلقوا صكوك ديون . وبدءاً من تلك اللحظة لم يعد النقد الائتماني الذي يتداول بين الجمهور مغطى بمخزون معدني فحسب ، بل أيضاً بديون طرف ثالث (دين يغطي الآخر) . وعندما تأسس مصرف انكلترا في عام ١٦٩٧ ، أصدر أوراقاً مغطاة بمخزونه المعدني ويدين له على الدولة (٣٣) .

وقد علّمت التجربة أصحاب المصارف ان إصدار الأوراق المصرفية المغطاة بديون على طرف ثالث يمكن أن يتم حتى حد معين (ثلاثة أو أربعة أضعاف المخزون المعدني على سبيل المثال) ، لأن الجمهور لا يسعى أبداً إلى ابدال جميع أوراقه المصرفية بنقود معدنية دفعة واحدة . وبتوءدة ، وفي مجرى القرن الثامن عشر ، رسم مصرف انكلترا الآلية التي يسوّي بها إصدار الأوراق المصرفية بالمخزون المعدني الذي في حوزته وبالحصم معاً ، خصم السندات العامة وحدها أولاً ، ثم خصم الورق التجاري (٣٤) . وقد كان خصم الكيبيالات التجارية ، ثم بوجه خاص إعادة خصمها ، المصدر الرئيسي طوال القرن التاسع عشر كله لإنشاء الأوراق المصرفية ، النقد الائتماني العام ، لا في بريطانيا فحسب ، بل أيضاً في جميع البلدان الرأسمالية .

عندما يخصم مصرف الاصدار (أو يعيد خصم) كميالة تجارية ، يدفع ماللك الكيبيالة (أو للمصرف) قيمتها الاسمية مع حسم الفائدة ؛ وهكذا يطرح للتداول أوراقاً مصرفية قيمتها تعادل قيمة ذلك المبلغ . وعندما يحين موعد تسديد الكيبيالة ، يعود ذلك المبلغ إلى المصرف ؛ ويُسحب المبلغ نفسه في شكل أوراق مصرفية من التداول . وعلى هذا فإن تقلبات حجم محفظته من السندات ستحدد تقلبات كتلة النقد الورقي المطروح قيد التداول . ولما كان حجم الكيبيالات التجارية المقدمة للخصم يزداد في فترات الظروف المواتية ويتناقص في فترات الأزمة والكساد ، لذا فإن إصدار النقد الورقي المغطى بسندات مخصصة بشكل أداة نقدية بالغة المرونة تسمح بلامعة المخزون النقدي مع حاجات الاقتصاد لوسائل التبادل (٣٥) .

انشاء النقد الائتماني العام . المصدر الثاني : السلف على الحساب الجاري

ما دام خصم الكيبيالات التجارية هو الشكل الرئيسي لاعتماد التداول ، فإن القسم الأعظم من النقد الائتماني المتداول يأتي من عمليات الخصم وإعادة الخصم التي تقوم بها

مصارف الاصدار المركزية . لكن عندما تحمل السلف على الحساب الجاري محل الخصم كشكل رئيسي للاعتماد القصير الأجل - منذ نهاية القرن التاسع عشر في بريطانيا ، وفي مطلع القرن العشرين في سائر أنحاء العالم الرأسمالي - ، يصبح تداول الودائع المصرفية (النقد الخطي) العنصر الرئيسي في التداول النقدي .

وبالفعل ، إن الرأسماليين لا يحتفظون إلا بجزء صغير من رأسمالهم المتداول في شكل مال سائل . أما القسم الأعظم منه فيودعونه في المصارف . ويعمل أصحاب المصارف مثل أمناء صناديقهم ، فيدفعون المبالغ المستحقة عليهم ويخزنون المبالغ التي تدفع لهم . وهذه المدفوعات جميعها تتم بواسطة شيكات* ، أو حوالات أي تتم بدون تدخل المال السائل ، عن طريق مجرد حركة الكتابات .

وقد يخلل للبعض ان أصل هذا النقد الخطي يرجع إلى مدفوعات المودعين من المال السائل . ان هذا غير صحيح إلا جزئياً . ذلك ان قسماً لا بأس به من الودائع المصرفية لا يتأتى من المدفوعات التي يسدها فعلاً زبائن المصرف ، بل ينتج عن السلف على الحساب الجاري التي يتنازل عنها المصرف للرأسماليين . وهذه القروض هي التي تخلق الودائع (loans make deposit) .

« ان كتلة الودائع تتأتى من عمل المصارف نفسها . فالمصرف عندما يمنح قرضاً ، ويسمح بمسح أموال بما يتجاوز الودائع المسجلة ، ويشترى قيمة منقولة ، يخلق في دفاتره بنوداً دائنة هي بمثابة معادل لوديعة (٣٦) » .

ان الودائع المصرفية المخلوقة على هذا النحو - وعلى الأقل الودائع تحت الطلب - تمثل بالفعل نقداً ، لأنها قابلة لأن تستخدم في أي عملية شراء أو دفع ضمن نطاق البلد . وهي تمثل نقداً ائتمانياً ، لأن تداولها منوط في التحليل الأخير بحسن ادارة

* ان كلمة شيك مشتقة من الانكليزية « to check » (قارن ، تحقق) ، وترجع الى عادة تزريق أسنانه للأمر بحيث تنتج عنها سحابة غير منتظمة تمكن مقارنتها بالتسنيّن المقابل للتصف الآخر (٣٦) . وقد استخدمت الطريقة نفسها في العصور القديمة بشق من الحزف . وقد استخدمت الشيكات الورقية الأولى في برشلونة والبنديقية منذ القرن الرابع عشر ، لكن استعمالها حظر (٣٧) . وقد استمرت عادة تزريق الأسناد للأمر على شكل تسنيّن غير منتظم في العصر الوسيط بهدف الاعتراف بالدين ، كذلك التي اكتشفها دي مايرز في ايبير (٣٨) . وأول شيك انكليزي محفوظ حتى اليوم يعود تاريخه إلى عام ١٦٧٥ .

المصارف وملائها ، لا بالقيمة الذاتية للمعامل العام . وهي تمثل نقداً إئتمانياً عاماً ، لأن مجموع مصارف الإيداع الهامة مرتبطة في البلدان المتطورة جميعاً بمصرف الإصدار ، وذلك بنظام خاص يحمل النقد الخطي مغطى بالأوراق المصرفية الصادرة عن مصرف الإصدار .

إن الاعتمادات الممنوحة من المصارف إلى الرأسماليين ، والتي نشأ عنها قسم لا بأس به من الودائع تحت الطلب ، يفترض فيها أن تُستخدم . فالمصارف تخلق ودائع حتى يجري تداولها . فإذا ما منح مصرف من المصارف اعتماداً على الحساب الجاري للسيد من ... ، زائداً في حجم وديعة هذا الأخير من ٤ إلى ٦ ملايين فرنك فإن السيد من ... سيستخدم هذه الملايين الستة ليسدد ديناً عليه للسيد ع ... ، أو لشاربي بضاعة من السيد ي ... وهؤلاء الرأسماليون يملكون هم أيضاً حسابات مصرفية . وإذا كانت حساباتهم موجودة في المصرف نفسه ، فإن جميع تلك العمليات ستم عن طريق الكتابة ولن تتطلب أي انتقال للأوراق المصرفية . وستكون وديعة الملايين الستة قد نقلت فقط من حساب السيد من ... إلى حساب السيد ي وإذا كانت موجودة في مصارف مختلفة ، فإن التحويلات المذكورة لن تتطلب انتقالاً للسيولات إلا بقدر ما لا يتوجب على تلك المصارف الأخرى أن تقوم بتحويلات لمبلغ مماثل إلى مصرف السيد من ... والواقع أن غرف التفاضل ، التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، تختص إلى الحد الأدنى بعمليات انتقال المال السائل من مصرف إلى آخر * .

وفي الختام تستطيع المصارف أن تزيد اعتماداتها من الحساب الجاري ، فتخلق بالتالي نقداً خطياً ، وذلك بقدر ما تمنحها مصارف أخرى اعتماداً وبقدر ما يسمح لها المصرف المركزي بزيادة حساباتها المدينة لديه (٤١) . وقد علت التجربة أصحاب

* إن جياة المصارف النقدية ، الذين كانوا مكلفين بنقل المبالغ المالية الضرورية لتسويات فيما بين تلك المصارف ، قد اعتادوا ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، طرءاً فيما بينهم في حانة حتى يقرروا حساباتهم ، وكانوا لا يحصلون غير الفرق بين المبالغ المستحقة لهم والمبالغ المستحقة عليهم (وبالعكس) فقط . ومنذ عام ١٧٧٥ اقتدى أصحاب المصارف أنفسهم بهذا المثال ، وبذلك ظهرت غرفة التفاضل (Cleaning House) . وقد تطورت غرف التفاضل في جميع المدن الكبيرة في العالم . وشملت عملياتها مبالغ طائلة. ففي عام ١٩٤٥ قامت الـ « Federal Reserve Banks » في الولايات المتحدة بعمليات تفاضل بلغت قيمتها ٦٨٨ مليار دولار (٤٠) .

المصارف ان الجمهور لا يسحب في الأيام العادية سيولات من المصارف سوى بقدر جزء زهيد نسبياً من المبلغ الاجمالي للودائع * . فيكفي إذن ألا تتجاوز هذه الودائع نسبة محددة إلى السيولات تسمى « cash ratio » أو مُعامل السيولة (أي الحد الأدنى من الرصيد ، بنسبة مئوية من مجموع الودائع الاجمالي) حتى يكون عسادة في وسع المصارف أن تسلف على الحساب الجاري وأن تخلق نقداً خطياً . وفي بعض الأوقات الاستثنائية ، يتوجب على المصرف المركزي أن يتدخل ليحول دون أن يؤدي انهيار نظام الاعتماد هذا إلى انهيار كل النظام النقدي . وتجنباً للمحاذير ، تتبنى معظم البلدان المتطورة « مُعامل تغطية » تحدده الحكومة ** .

ونسبة هذه المُعامل في بريطانيا ٨٪ منذ عام ١٩٤٦^(٣) . ونسبته في الولايات المتحدة عن الودائع تحت الطلب في المصارف الكبيرة ٢٤٪ ، وفي بلجيكا ٤٪ عن الالتزامات القصيرة الأجل ، وفي السويد وإيطاليا ٢٥٪ ، الخ . وعلاوة على ذلك ، ينبغي في بلجيكا أن يكون ٦٥٪ من إجمالي الودائع تحت الطلب مغطى بقروض عامة^(٤٤) .

وهكذا يتضح ان النقد الخطي يمثل جزءاً كبيراً من الخزون النقدي ، أي من مجموع وسائل التبادل والدفع المتداولة في بلد محدد . وهكذا كان النقد الخطي يمثل في عام ١٩٥٢ ٧٨٫٦٪ من هذا الخزون في الولايات المتحدة ، و ٧٤٪ في بريطانيا ، و ٦٥٪ في أستراليا ، ٥١٪ في إيطاليا ، الخ^(٥) . وينبغي أن نضيف على هذا بأن النقد الخطي يتمتع بوجه عام بسرعة تداول أكبر من سرعة تداول الأوراق المصرفية^(٤٦) .

إنشاء النقد الائتماني العام . المصدر الثالث : المصاريف العامة

ان النقد الائتماني العام المخلوق بالحُصم أو بالسلف على الحساب الجاري يتجاوب مع حاجات - حاجات إلى الاعتماد والتبادل والدفع - ملازمة للنظام الاقتصادي .

* تتم هذه الاستردادات بالدرجة الأولى من أجل دفع الأجور والرواتب وكذلك لمواجهة حاجات الاستهلاك غير المنتج للأعماليين وغيرهم للدخرن .

** ثمة تمييز بين مُعامل الخزينة (نسبة المال الناجز إلى إجمالي الودائع) ومُعامل السيولة (علاقة المال الناجز ، والديون النقدية كل يوم بيومه ، والامتناد المحصورة بالنسبة إلى اجمالي الودائع) (٤٢) .

ورقابة الدولة على انشاء هذا النقد الائتافي تتجارب مع طبيعة النقد الاجتماعية التي ما فتئت تتؤكد أكثر فأكثر ، كلما تداخلت علاقات التبادل وتعقدت بصورة متزايدة ضمن نطاق الرأسمالية الحديثة . لكن هذه الرقابة التي لا غنى عنها لسير الاقتصاد الحسن يمكن أن تكون في الوقت نفسه مصدراً لاضطرابات عديدة .

فالدولة التي تراقب اصدار النقد الورقي وتحدد في التحليل الأخير سعة الخزون النقدي في مجموعه هي نفسها بالفعل شارٍ وبتاع ، وبجاجة بالتالي إلى وسائل تبادل ودفع . ومنذ نشأ النقد الائتافي العام ، وقعت الحكومات التي تراقب إصداره في إغراء استعماله لتلبية حاجاتها الخاصة في الوقت نفسه . وان التجارب الأولى لإصدار النقد الورقي قد أفضت على نحو لا يتغير إلى كوارث تضخمية : ومن أمثلة ذلك النقد الورقي الصيني الذي بلغ حجم تداوله ، في عهد الامبراطور التتري قبلاي خان ، رقماً خيالياً بالنسبة إلى ذلك العصر : ٢٤٩,٦٥٢,٢٩٠ « كوان » ، مُصدرة (٤٧) . والشيء نفسه ينطبق على التجارب الأولى في قارات أخرى ، مثل « النقود بالبطاقات » في المستعمرات البريطانية والفرنسية في اميركا في القرن السابع عشر ، و « النقد القاري » الصادر اثناء حرب الاستقلال في الولايات المتحدة الاميركية ، والأسناد الصادرة إبان الثورة الفرنسية ، الخ (٤٨) .

ومن المهم ، حق في دولة بورجوازية مسيّرة وفق أكثر مبادئ الأورثوكسية النقدية صرامة ، أن تقود حركة « موسمية » ودورية من الحاجات المتزايدة إلى الأموال الحرة (عشية موعد دفع رواتب الموظفين على سبيل المثال) ، من المهم أن تقود هذه الحركة الخزينة العامة إلى زيادة ديونها لدى مصرف الاصدار ، تلك الديون التي تتزجم بزيادة الخزون النقدي . وهذه الكتلة النقدية الاضافية يتم امتصاصها فيما بعد في الأحوال العادية . لكن عندما تريد الدولة التداول النقدي بهدف تمويل مصاريفها البعيدة المدى ، أو ، وهذا أسوأ ، بهدف تمويل عجز ميزانيتها ، تظهر أخطار الوكس النقدي بمقدار ما أنه لا تقابل كتلة اضافية من البضائع هذه الكتلة الاضافية من النقد المطروح قيد التداول (٤٩) .

الخزون النقدي الضروري اجتماعياً

هكذا نجد ان كل هرم النقد الخطي يقتصب على قاعدة من النقد الورقي . وهذا ينطبق أيضاً على النقد الخاص ، كما أشرنا آنفاً . فكل نقد اعتماد يتطلب كوسيلة

للتسوية النهائية كتلة نقدية محددة . ذلك انه في الواقع عبارة عن كتلة من ديون ينبغي سدادها في النهاية بعد التقاص . وعلى هذا فالكتلة النقدية المطروحة لتداول مجتمع رأسمالي مدعوة إلى اداء دور مزدوج : تكوين معادل البضائع التي تدخل في هذا التداول (نقد يلعب دور وسيلة تداول) ؛ وتمثيل القيمة المقابلة للديون التي يحين موعد سدادها ، مع أخذ الديون التي يحدد بعضها بعضاً بعين الاعتبار (نقد يلعب دور وسيلة دفع) . وبذلك نلقى هنا من جديد وظيفتي النقد اللتين سبق ذكرهما .

ان النقد ، وسيلة الدفع ، الذي يقوم بدفع الديون ، له ، شأن النقد وسيلة التداول ، سرعة تداول محددة : ان مبلغاً واحداً من المال يستطيع أن يقوم ، من يد إلى يد ومن شركة إلى شركة ، بسلسلة متتالية من المدفوعات في فترة محددة من الزمن . وهكذا نحصل على المعادلة التالية عن الكتلة النقدية الضرورية لتسوية جميع المدفوعات المستحقة (خلال شهر واحد على سبيل المثال) :

$$\begin{array}{l} \text{المبلغ الاجمالي لأسناد القرض} \\ \text{— مبلغ المدفوعات التي يحدد بعضها بعضاً} \\ \hline \text{سرعة تداول وسائل الدفع} \end{array}$$

ويمعنا المخزون النقدي الضروري لتداول البضائع مع المخزون النقدي الضروري لدفع الديون ، نستطيع تحديد المخزون النقدي الاجمالي اللازم لحسن سير الاقتصاد الرأسمالي . ويلبني أن نأخذ بعين الاعتبار كون الورقة المصرفية الواحدة قابلة للاستعمال بصورة متعاقبة لشراء بضاعة ، ثم للسماح لبائع هذه البضاعة بتسديد دين . وعلى هذا فالمخزون النقدي الضروري للاقتصاد لفترة محددة من الزمن يجب أن يكون مساوياً لـ :

$$\begin{array}{l} \text{مجموع أسعار البضائع للتداول} \\ \text{سرعة تداول النقد ، وسيلة التداول} \\ \text{مجموع اسناد القرض الواجب دفعها — مجموع المدفوعات التي يحدد بعضها بعضاً} \\ \hline + \\ \text{سرعة تداول النقد ، وسيلة الدفع} \\ \text{— المبلغ المستخدم على التوالي كوسيلة تداول ووسيلة دفع} \end{array}$$

ويتضح على الفور من هذه الماداة ان الخزون النقدي الضروري لحسن سير الاقتصاد هو معطى مرن للغاية يتعدل باستمرار خلال الشهر الواحد . ففي عشية ولحظة قدوم الأول من كل شهر على سبيل المثال ، تكون هناك حاجة إلى النقد ، وسيلة الدفع ، أكبر بكثير من الحاجة إليه بعد ثمانية أيام . كذلك يتفاوت الخزون النقدي الضروري تبعاً لتقلبات الطرف . كما يتضح أيضاً من تلك الماداة ضرورة وجود أداة نقدية بالغة المرونة حتى يكون في المقدور التلاؤم بسرعة مع حاجات الاقتصاد المتبدلة أبداً .

ان سلسلة من ازِمات الاعتماد قد تسارعت في بريطانيا في القرن التاسع عشر ، لأن قانون بيل كان يرغب مصرف انكلترا على عدم تجاوز حد أعلى غير مرن في اصدار الأوراق المصرفية . وكان لا بد من تعليق هذا القانون في كل مرة (٥٠) .

وفي القرن العشرين اتضح ان النقد الخطي أداة نقدية أكثر مرونة حتى من النقد الورقي . فعندما تظل كتلة الأوراق المصرفية والودائع التي تحت الطلب مستقرة لا تزيد ، في حين يزداد الطلب على اعتماد التداول وعلى وسائل الدفع ، يمكن لتزايد سرعة تداول النقد الخطي - أي استخدام وديعة واحدة لعدد متزايد من التحويلات في فترة محددة من الزمن - أن يكون حلاً . وهذا بالأخص ما حدث في بلجيكا في عام ١٩٥٠ وفي مطلع عام ١٩٥١ ، عندما ازدادت سرعة التداول تلك بنسبة ٢٠ ٪ (٥١) .

تداول النقد الورقي غير القابل للتحويل

يقوم النقد الخطي على النقد الورقي المام . وما دام النقد الأخير قابلاً للتحويل وقائماً على الخزون المادي لمصرف الاصدار ، لا يطرح استخدام الاشارات البديلة النقدية مشكلات تمس طبيعة النقد . فهذا النقد يظل يستخدم كعامل عام بعامل قيمته الذاتية الخاصة . وإذا كان جزء فقط من الأوراق المصرفية مقبى برصيد الذهب والفضة (كما ان جزءاً فقط من النقد الخطي مقبى بأوراق مصرفية) ، فإن هذه الواقعة تمثل فقط توفيراً اجتماعياً لأدوات التداول ، توفيراً بات يمكننا بفضل قوانين سلوك الجمهور المكشوفة تجريبياً .

ان هذه القوانين تمكس بدورها الطابع الاجتماعي المتعاطف للاقتصاد الرأسمالي ، والطابع الموضوعي أكثر فأكثر للنقد . وتجنباً لمزقة حركة الآلية النقدية ، يكفي

إبقاء استخدام النقد الائتماني القابل للتحويل في حدود المخزون النقدي الضروري اجتماعياً . فكل إصدار اضافي بصورة واسعة سيسبب تزيفاً في المعادن الثمينة وتوقفاً في قابلية التحويل يحكم على النقد بالوكس .

وإنما انطلاقاً من هذا الطابع الموضوعي أكثر فأكثر للنقد الرأسمالي الحديث يمكننا فهم مشكلة تداول النقد الورقي غير القابل للتحويل . فهذا النقد لا يؤدي بالضرورة إلى تدهور القيمة الشرائية ، إلى وكس ظاهري ؛ فقد أثبتت التجربة ذلك منذ القرن التاسع عشر . فالفرنك الفرنسي جعل غير قابل للإبدال بين ١٨٧٠ و ١٨٧٧ ، لكنه لم يفقد سوى بالكاد ١,٥ ٪ من قيمته بالنسبة إلى الذهب والقطع القابل للتحويل . وبالفعل يكفي أن 'يحد' بصرامة إصدار النقد الورقي غير القابل للتحويل (وإنشاء النقد الخطي) بالمخزون النقدي الضروري اجتماعياً ليم إلى حد كبير تجنب كل ظاهرة من تظاهرات الوكس النقدي . ولما كانت المعاملات الاقتصادية الجارية - المبادلات والمدفوعات - تتمص كل النقد المطروح في التداول ، لذا فإن نقداً ورقياً غير قابل للتحويل من هذا النوع لا يجري تداوله إلا بنفس المبلغ الذي كان سيتداول به مكانه نقد ورقي قابل للتحويل ، ولا يمكن لأي خلل أن يحدث في إطار السوق القومية .

لقد أراد بعض المؤلفين أن يروا في هذه الظاهرة دليلاً على أن النقد لم يكن قط بضاعة لها قيمتها الخاصة ، وعلى أنه كان له دوماً سعر تحدده السلطة العامة (٥٢) . بيد أن تجربة القرن التاسع عشر ، ولا سيما في البلدان التي اتبعت نظام المعدنين ، قد أثبتت أن تقلبات في القيمة الذاتية للذهب والفضة قد سببت تقلبات نقدية :

« بعد الاكتشافات الكبيرة للذهب في كاليفورنيا وأستراليا (في الخمسينات من القرن التاسع عشر) ، أصبحت الفضة معدناً طائل الثمن وبات من الصعب إبقاؤه قيد التداول ... لكن سرعان ما انعكس الوضع . فبدءاً من عام ١٨٤٢ اكتشفت طرائق تعدينية تسهل فصل الفضة عن ركازات الرصاص . وقد طبقت هذه الطرائق على نطاق واسع بعد انتقال ما يسمى « ولايات سلسلة جبال روكي » من المكسيك إلى الولايات المتحدة في عام ١٨٤٨ و ١٨٥٣ . ذلك أن كتلة من الفضة الرخيصة الثمن خففت سعر هذا المعدن بالنسبة إلى الذهب ، وألغيت الفضة كتعددياً (٥٣) » .

والواقع أن الانتقال من النقد القائم على عيار الذهب (أو الفضة) في القرن التاسع عشر إلى النقد غير قابل للتحويل جزئياً منذ الحرب العالمية الأولى يتجاوب

مع ظاهرتين مختلفتين كل الاختلاف . فمن جهة أولى وكس نقدي فعلي سببته نفقات التسلح والحرب الضخمة ، وكذلك وطأة دين عام يتعاطم بشبات . وهذا الوكس النقدي قد أصاب حق الولايات المتحدة ، ذلك البلد الذي ملك لمدة طويلة جزءاً كبيراً من كل احتياطي الذهب في العالم ، باعتبار ان القدرة الشرائية للدولار واحد في عام ١٩٦٨ تعادل أقل من ٤٠ سنتاً من فترة ما قبل الحرب (أي عام ١٩٣٩) . ومن جهة ثانية ، يترافق التدخل المتعاطم للدولة في الحياة الاقتصادية بالتنظيم المتعاطم لبعض القطاعات الاقتصادية من قبل الدولة لصالح الطبقة البورجوازية في مجملها ، وبالتالي استبعاد الشروط « الحاصلة » لاقتصاد يقوم على السوق ، وهو استبعاد تم الوصول إليه أيضاً عن طريق تدخل قوى « منظمة » و « واعية » أخرى مثل الكارتلات والتروستات وشركات الهولدينغ والتجمعات الاحتكارية على وجه الأجمال * . ان نقداً ذاتي القيمة هو نقد لا غنى عنه لاقتصادٍ سوقٍ خالص يقوم على المبادلات . وكلما تدخلت عناصر « التنظيم الاقتصادي » في الاقتصاد ، زادت امكانيات حلول نقد « مجرد » ، نقد حسابي ، محل هذا النقد الذاتي القيمة (٥٤) .

لكن عناصر التنظيم التي تدخلها الرأسمالية على الاقتصاد ، خلال مرحلة افولها هي عناصر متنافرة ومتناقضة . فهي تلغي فوضى السوق وآليتها على صعيد معين ، لتولدها من جديد على صعيد أعلى . ففي عصر النقود القائمة على عيار الذهب ، كان جزء كبير من المدفوعات ، لا في السوق القومية فعسب ، بل في السوق الدولية أيضاً ، يتم بدون تدخل المعدن الثمين . أما في عصر النقود القومية غير القابلة للتحويل أو القابلة للتحويل جزئياً ، فإن التسويات الدولية تتمعد ؛ فالذهب (ونقود قابلة للتحويل إلى ذهب) مرغوبان أكثر مما في الماضي بالنسبة إلى المدفوعات في السوق الدولية .

وبنتيجة ذلك تظل المادون الكريمة ، والبضائع الذاتية القيمة ، للمعادل العام الوحيد في النهاية في السوق العالمية ، حتى في ظل نظام النقد الورقي غير القابل للتحويل . ان نقداً عالمياً « منظماً » ، النقد الوحيد الذي يستطيع أن يفصل نهائياً اداة التداول عن أساسها المعدني ، لا يمكن أن يخلق في اقتصاد رأسمالي . ولا يمكن أن ينتج إلا عن تخطيط عالمي للاقتصاد ، سيكون نتاج الانتصار العالمي للاشراكية .

* انظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر .

لهذا السبب ليست النقود الحديثة منفصلة في الواقع تمام الانفصال عن قاعدة معدنية ، حتى عندما ينص القانون على انه لا يمكن الحصول على أي كمية من الذهب مقابل ورقة مصرفية (تكون قد أصبحت ورقة نقدية) * . وكل نقد قومي يرتبط ، عبر التجارة الخارجية وحركة المدفوعات الدولية ، بالذهب وينقود قومية أخرى في آن واحد ، وتقلبات قدرته الشرائية النسبية وتقلبات سعره في السوق الحرة أو السوداء ، هي علائم على مقدار عدم وكه . وهذا الوكس ينجم عن صفة خاصة بالنقد الائتاني العام وحده ؛ التضامن ، التعادل الجماعي ، بين جميع الأوراق المصرفية المطبوعة من قبل الدولة .

ان النقد المديني ، نتاج العمل البشري ، له قيمة ذاتية . وزيادة تداوله بما فوق المخزون النقدي الضروري اجتماعياً لا تسبب وكه بل اكتنازه . والشئ نفسه ينطبق على الأوراق المصرفية القابلة للتحويل التي يمكن أن يسبب الاشتطاط في اصدارها هرب الذهب علاوة على ذلك . والنقد الورقي الخاص ، الصادر عن رأسماليين غير مليون ، يفضي إلى وكه الكامل مع إقلاص المصدر ، لكنه لا يبغض آلياً من قيمة النقد الورقي الخاص الصادر عن أفراد آخرين .

وبالمقابل ، يخضع النقد الورقي العام غير القابل للتحويل لو كس القيمة ما أن يحدث إصدار زائد عن حده غير متوافق بزيادة معادلة في البضائع المتداولة . وبالنظر إلى ان جميع الأوراق المصرفية تكون أيضاً قد وكست قيمتها ، فلن زيادة التداول النقدي لا تؤدي إلى اكتنازها ، بل توجد على العكس ميلاً إلى عدم اكتنازها . ومنذ ذاك تسمي قيمتها متعلقة بقدرتها الشرائية التي تنخفض . وعلى هذا الصعيد نجد

* من المفيد أن نلاحظ ان هذه الثنائية لاقت تطبيقات حقيقية غربية . فالحقوق الفرنسية لا تعرف ، بوجه عام ، غير الفرنك « الاسمي » في جميع المنازعات التي تقوم بين المقيمين في فرنسا . لكن ما أن تكون هذه اللوائح دولية ، حتى لا تؤخذ بعين الاعتبار سوى القيمة - الذهب ، أسواء لصالح المشتكين الفرنسيين (النزاع بصدد القروض العربية والبرازيلية أمام محكمة لاهاي في عام ١٩٢٩ ، وبصدد القروض التركية في عام ١٩٥٧) أم على حسابهم (القرض الصادر عن شركة Messageries maritimes) (٥٥) .

النظرية الكمية عن النقد تطبيقاً لها صحيحاً جزئياً * .

بما أن هذا النقد قد وكست قيمته اليوم ، فالناس يسعون إلى التخلص منه ، وبالمقابل إلى اكتناز المصادن الكريمة البسيطة أو النقود الممدينية أو غيره من النقد الورقي غير المتدهورة قيمته ** . ويقدر الاكتناز الخاص للذهب بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ بمعدل سنوي وسطي قدره ٢٥٠ مليون دولار . وهكذا يتجلى قانون غريشام : النقد « الرديء » (المتدهورة قيمته بهذا القدر أو ذاك) يطرد النقد الجيد من التداول .

ان ارتفاع الأسعار الآلي عقب وكس النقد الورقي لا يظهر إلا في بلد يكون فيه تكوين الأسعار « حراً » إلى هذا الحد أو ذاك ، أي متحدد بالقرى الاقتصادية وحدها . فالورقة المصرفية غير القابلة للتحويل يمكن أن تفرض لمرحة معينة من الزمن على بلد من البلدان ، بالإضافة إلى رقابة صارمة على الصرف ، الشيء الذي يسمح بتخفيض ارتفاع الأسعار إلى الحد الأدنى ، بالرغم من إصدار غزير للنقد الورقي ومن تدهور لا ينكر في قيمته (تدهور لا يظهر إلا في أسواق القطع الحرة في البلدان

* يصمد لنظرية الكمية عن النقد انظر الفصل الثامن عشر . في مؤلفه الكرس لنظرية النقد والاعتاد عند ماركس (٥٦) ، لا يولي بروف فرينش انتباهاً كافياً لتمييز الأساسي ، الذي أدخله ماركس ، بين النقد الممديني أو النقد الورقي القابل للتحويل إلى مصادن ثمنية من جهة ، والنقد الورقي غير القابل للتحويل من الجهة الأخرى . ولو راعى هذا التمييز ، لفهم أن التطبيق العام إلى حد ما لنظرية الكمية عن النقد على النقد الورقي غير القابل للتحويل ينبع عن مفهوم دقيق لنظرية القيمة - العمل (وعن مفهوم للنقد ، كوسية تبادل لأنه هو نفسه بضاعة) . فبالفعل ، انطلاقاً من اللحظة التي لا تعود فيها الأوراق المصرفية غير القابلة للتحويل سوى رموز تمثل أجزاء من كمية معينة من المصادن الثمينة ، إنه جليّ مع بقاء كل شيء على حاله بالأصل (أي في غياب تبدلات في القيمة الذاتية للمعادن الثمينة والبضائع الأخرى) ، جلي أنها تكس قيمتها إذا زادت كميته . لأن كل ورقة مصرفية لا تعود تمثل ، في هذه الحالة ، إلا كمية أقل من للمعادن الثمينة .

** ان تدهور قيمة النقد الورقي مفهوم نسبي للغاية . فمن عام ١٩٣٨ إلى نهاية عام ١٩٤٦ زادت الأوراق المصرفية المتداولة في الولايات المتحدة بنسبة ٤٠٠٪ بينما لم يتضاعف الانتاج الصناعي إلا بالساد . وقد خسر الدولار حوالي ٤٠٪ من قوته الشرائية . وحدث وكس جلي . بيد ان هذا الركن كان أقل من وكس أوراق نقدية الأخرى كالفرنك الفرنسي واليرة الإيطالية ، بحيث أن أوراق الدولارات قد اكتنفت في فرنسا وإيطاليا .

الأجنبية وفي الأسواق « الموازية » السرية في البلد عينه) . وهذا ما كان عليه الوضع بوجه خاص في ألمانيا النازية (٥٧) . بيد ان مثل هذا النظام ينطوي على تناقضات أخرى ينبغي أن تدرس على حدة في إطار الاقتصاد المسمى بـ « الموجه » واقتصاد التسلح والحرب .

ميزان المدفوعات

حق عندما يكون النقد الورقي « متيناً » ، أي عندما لا يكون مُصدراً بكية تتجاوز المخزون النقدي الضروري ، وعندما يكون متممناً بتغطية ذهبية تعتبر من وجهة النظر التقليدية كافية ، يمكن مع ذلك أن يفقد قابلية تحويله إلى ذهب . وذلك هو بوجه خاص مثال الجنيه الاسترليني بدءاً من عام ١٩٣١ . وسبب عدم قابلية التحويل هذه يكن في الوظيفة المزدوجة للذهب ، باعتباره تغطية للنقد الورقي ، والنقد الوحيد المتعامل به في المدفوعات الدولية . وكما ان النقد الائتماني الخاص لا يتداول داخل بلد من البلدان إلا في حدود ملاء المُصدِر الخاص (قدرته على تسديد قيمة السند عندما تستحق) ، كذلك فإن النقد الائتماني العام لا يتداول دولياً إلا في حدود ملاء البلد المصدر ، أي قدرته على تسوية ديونه تجاه البلدان الأخرى بالذهب (أو بالعملة القابلة للتحويل إلى ذهب) .

هذا لا يعني ان كل عملية شراء من البلدان الأجنبية تسبب انتقالاً للذهب نحو البلد البائع . فعلى الصعيد الدولي كما على الصعيد القومي والمحلي ، يعمل نظام التقاص يقضي بتحويل الأرصدة وحدها ، المتبقية بعد إجراء التقاص بين المبالغ المستحقة للأجنبي والمبالغ المستحقة للبلد المعني على الأجنبي . وهذه الأرصدة تظهر في ميزان المدفوعات. وهذا الميزان يتألف بصورة رئيسية من البنود التالية :

أ - الميزان التجاري ، أي الفرق بين الصادرات إلى بلد معين والواردات القادمة من هذا البلد . وإذا ما تجاوزت الصادرات الواردات في القيمة ، وجد في ميزان المدفوعات بند دائن ؛ وإذا ما انعكست العلاقة ، وجد بند مدين .

ب - حركة الراسمیل ، أي الفرق بين خروج الراسمیل ودخولها . وينبغي أن ندرج في الفئة الأولى : شراء الأسهم والمصانع وأستاد القرض الأجنبية والأموال اللامتنولة الأجنبية ، وتوظيف الراسمیل في المصارف في البلدان الأجنبية ؛ وكذلك إرسال الربائح والفوائد وأقساط التأمين أو الراسمیل المؤمن عليها إلى البلدان الأجنبية ،

إلى أجنبى لهم ممتلكات فى البلد المعنى . وىنبغى أن نضع فى الفئة الثانية شراء الأسهم واسناد القرض والمصانع والأموال اللامتقولة فى البلد المعنى ، من قبل أجنبى يحملون اليه رساميلهم ، وتوظيف الرساميل الأجنبية فى مصارف وطنية ؛ وإرجاع المقيمين فى البلد للربائى والفوائد وأقساط التأمين والرساميل المؤمن عليها الخ إلى وطنهم ؛ وإرسال الهبات الخاصة والعامة من البلدان الأجنبية إلى البلد المعنى . وإذا كان استيراد الرساميل أكبر من خروجها ، فإن هذا البند سيكون دائماً فى ميزان المدفوعات . وفى الحالة المعاكسة ، سيكون مديناً .

ج - الحركة البحرية . فالسفن الوطنية التى تنقل بضائع إلى البلدان الأجنبية تتلقى أجور النقل عملات أجنبية تحملها إلى بلدها . وبالعكس من ذلك السفن الأجنبية التى تحمل بضائع إلى البلد وتلقى أجور النقل عملات تخرجها من البلد . وإذا كان المبلغ الأول أكبر من الثانى ، سيكون هذا البند دائماً فى ميزان الحسابات . وفى الحالة المعاكسة ، سيكون مديناً .

د - الحركة السياحية : إذا كان سياى البلد المعنى ينفقون فى البلدان الأجنبية من المال أكثر مما ينفق السياى الأجانب الذين يقصدون البلد المذكور ، سيكون هذا البند مديناً . وفى الحالة المعاكسة ، سيكون دائماً .

هـ - حركة الاستيطان والهجرة : إذا كان المستوطنون يبيعون بأموال أكثر من الأموال التى يحملها المهاجرون معهم ، سيكون هذا البند دائماً . وفى الحالة المعاكسة ، سيكون مديناً ، الخ .

وما دام البلد المعنى يملك ميزان مدفوعات دائماً بوجه عام ، فإن قابلية نقده الورقى للتحويل لا تكون مشروطة إلا بخزون معدنى متواضع نسبياً . لكن ما أن يبدأ ميزان المدفوعات بالميل إلى أن يكون مديناً باستمرار ، حتى يصبح الخزون المعدنى المرتفع شرطاً لاستمرار قابلية نقده الورقى للتحويل فى الظرف العادى . وإلا فإن تزيف الذهب ينذر بإحداث المضاربة والدعر^(٥٨) . وأخيراً ، إذا ما تخلت معظم البلدان المتمتعة بكانة تجارية هامة عن عيار الذهب ، كما حدث إبان الأعوام الثلاثينيات ، تضطر البلدان الأخرى إلى الاقتداء بها ، وإلا أصبح نقدها القومى عرضة للمضاربة الدولية وجرى سحبه من التداول ما أن يظهر .

أن ميزان المدفوعات يؤثر على حجم التداول النقدى ، وبالتالى على قدرة النقد الشرائية فى نظام النقد الورقى غير القابل للتحويل جزئياً أو كلياً . فالمعجز الدائم فى

ميزان المدفوعات يكون نتيجة ميول تضخمية ، والطفح فيه ينجم عن ميول انكماشية * . لكن عندما يدفع مصرف الاصدار للمصدرين معادل فائض القطع الذي يكدهه ، فإن الطفح في ميزان المدفوعات يمكن أن يسبب على المدى القصير ، ميلاً تضخيمياً ، باعتبار أن هذه الطاقة الشرائية الإضافية لا تجد لها من معادل في السوق . ولتجنب هذه الآثار ، ينبغي أن يبطل مفعول الطفح في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الادخار الداخلي (٥٩) .

مصارف الاصدار والاعتماد المصرفي

طالما بقي نقد قائماً على عيار الذهب ، يكون دور معهد الاصدار السهر قبل كل شيء على حماية قابلية النقد للتحويل . وإن ما يمكن أن يقوم به من تقييد للاعتماد عن طريق زيادة معدل الخصم يُنظر إليه أولاً على أنه وسيلة لتقييد التداول الائتماني ، وينظر إليه بصورة غير مباشرة فقط على أنه وسيلة لتصحيح اشتطاطات « الطفرة » . لكن مهام مصرف الاصدار ، في عصر الورق النقدي غير القابل للتحويل ، تمتد لتشمل وظيفة رقابة على مجمل الاقتصاد . وبالفعل ، ينبغي على هذا المصرف أن يراقب السياسة الاعتمادية للمصارف التجارية التي تؤثر بدورها على كل مسار الاقتصاد (٦٠) :

لقد كانت تغطية مصارف الاصدار في القرن التاسع عشر للأوراق المصرفية التي أصدرتها ، رصيد الذهب (أو الفضة) والورق التجاري المخصوم . وكانت تؤثر على حجم الاعتماد عن طريق معدل الخصم .

وقد أرغم عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يميز عصر أفرول الرأسمالية بدءاً من الحرب العالمية الأولى ، أرغم مصارف الاصدار على اللجوء إلى تغطيات إضافية وإلى وسائل مختلفة للتأثير على الاعتماد . فمن جهة أولى ، غلّك المصارف الخاصة الكبيرة احتياطات كبيرة تجعلها مستقلة إلى حد بعيد عن سياسة المصرف المركزي

* ان ميزان مدفوعات دائماً لحقة طوية من الزمن يعني في الواقع تعميم القدرة الشرائية ؛ إذ انه كان من الممكن أن يستخدم الذهب للتراكم تحت قباب المصرف المركزي في استيراد بضائع شق ، أي في استعدادات مداخيل إضافية . كذلك فإن ميزان المدفوعات الذي يكون عاجزاً بصورة دائمة يعبر عن ان قدرة شرائية طامحة - تضخمية 1 - قد خلقت في البلد وتستدعي بالتالي استيراد المزيد والمزيد من السلع والخدمات من البلدان الأجنبية .

الخصمية . ومن جهة أخرى ، لا يعود مجرد تخفيض معدل الخصم ، في فترة الكساد الشديد ، حافزاً كافياً لزيادة حجم الاعتماد والمبادلات والتداول النقدي . وفي هذه الشروط ، يلجأ مصرف الاصدار إلى تقنية قديمة ، سبق للمصارف العامة في القرنين السابع عشر والثامن عشر أن استخدمتها على نطاق واسع : السياسة المسماة بسياسة « السوق المفتوحة » Open Market .

لقد كانت هذه السياسة مباحة دوماً في الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن انتهاجها على نطاق واسع تم بدءاً من عام ١٩٣٣ خاصة . وقد أبلغها قانون خاص صادر في بريطانيا في عام ١٩٣١ ، وفي فرنسا وبلجيكا في عام ١٩٣٦ . وينص على أن مصرف الاصدار يستطيع أن يشتري ويبيع أسناد الدولة (قروض ، أسناد الخزينة ، إلخ) في السوق المفتوحة . وعندما ترغب الحكومة في تقليص حجم التداول النقدي (الاعتماد) ، تستطيع أن تبيع أسناد دولة ، وهذا ما يؤدي إلى رجوع (وبالتالي تعقيم) أوراق مصرفية ، أو ، والأمر سواء ، إلى تناقص الحسابات الجارية الدائنة للمصارف الخاصة لدى المصرف المركزي ، وتناقص النقد الحظي الذي تستطيع هذه المصارف مذاك أن تنشئه (٦١) . وبالعكس ، عندما ترغب الحكومة في توسيع حجم التداول النقدي (الاعتماد) يتوجب عليها أن تشتري من جديد أسناد دولة ، الشيء الذي يؤدي إلى إصدار أوراق مصرفية جديدة أو إلى زيادة الحسابات الجارية الدائنة للمصارف الخاصة لدى المصرف المركزي . بيد أن نظام « السوق المفتوحة » يمكن أن ينحط بسهولة إلى وسيلة لتغطية التسليفات المقدمة للدولة بسبب عجز الميزانية (٦٢) .

وإنما في الولايات المتحدة ، حيث لم يبلغ الوكس النقدي الحجم الذي بلغه في أوروبا ، تمثل سندات الدولة اليوم القيمة المقابلة الرئيسية للنقد الحظي الصادر عن المصارف الخاصة وبتدأ في موجودات مصرف الاصدار أهم بما لا يقاس من الديون الخاصة :

« حتى عام ١٩٣٣ ، كان المصدر الرئيسي لخلق النقد اقراض الشركات الخاصة القصير الأجل . ففي عام ١٩٢٩ ، كانت قروض المصارف التجارية تمثل ما يقارب $\frac{2}{3}$ من المخزون النقدي في البلاد . لكنها باتت لا تمثل في نهاية عام ١٩٥٠ سوى الثلث . والمصدر الأكبر لتمويل بالنقد اليوم هو الاقتراض من جانب الحكومة . فموجودات

المصارف التجارية من أسناد القرض الحكومية تفوق بكثير حجم فروضها القصيرة الأجل (٦٣) .

بيد أن وظيفة الرقابة التي يستطيع مصرف الإصدار أن يمارسها بوصفه مصدرأ أخيراً للمال السائل ليست مطلقة . فهو يستطيع إما أن يحدد بصرامة حجم التخزون النقدي ، وإما أن يحدد بصرامة ثمن الرأسمال النقدي (المال السائل) ، نغني معدل الفائدة . وقد اتبع الطريق الأول في القرن التاسع عشر ، ويتبع الثاني اليوم (٦٤) . لكن مراقبة الحجم النقدي ومعدل الفائدة في آن واحد وبصورة صارمة أمر مستحيل في اقتصاد رأسمالي .

التلاعبات النقدية

إن وظيفة الذهب المزدوجة - استخدامه كقاعدة معدنية للنقد الورقي وكوسيلة دفع دولية - تجعل من هذا المعدن الثمين أداة للسياسة الاقتصادية والتجارية . فعندما تكون النقود القومية قابلة للتحويل بكل حرية إلى ذهب ، تكون قيمتها الخاصة محددة مباشرة إما بالاحتوى المعدني للقطع المسكوكة ، وإما بالتغطية الذهبية للأوراق المصرفية التي هي محض رموز بديلة من المعادن الثمينة . أما عندما تُلغى قابلية النقود الورقية للتحويل بهذا القدر أو ذاك ، يصبح لها تعامل إجباري بالنسبة إلى النقود الأجنبية . وهذا التعامل يحدد عادة بإتفاقات دولية ، لكن من الممكن أن يعدل من طرف واحد . وإذا كان يتجاوب والملاقة الفعلية بين القدرة الشرائية لكلا النقيدين ، فإنه سيُحترم بوجه عام ولن يَتمرض إلا لتأرجحات طفيفة تسببها التغيرات المؤقتة في ميزان المدفوعات بين كلا البلدين ، وفي العرض والطلب المتبادلين لنقد كل منها (٦٥) .

وبالمقابل إذا كان هذا التعامل تعاملًا مصطنعاً ، فسوف تظهر « سوق موازية » أو « حرة » أو « سوداء » ، سوق يتدنى فيها عند الصرف سعر النقد المقدّر فوق قيمته رسمياً .

ومن الممكن أن تسعى الحكومة عن عمد إلى إحداث هذا الوركس بهدف تشجيع صادراتها ، إما لتحسّن ميزان المدفوعات وإما لتشجّع السير العام للأعمال . ولما كان سعر الصرف لنقد غير قابل للتحويل سعراً إجبارياً ، فإن الحكومة تستطيع تخفيضه بمحض مرسوم . فهي ستُرسَم بصورة تصفية ان الوحدة النقدية سيقابلها من الآن

فصاعداً معادل من الذهب متدني القيمة بنسبة ٢٠٪ على سبيل المثال ، وان القطع الأجنبية متسعر بالتالي من الآن فصاعداً بنسبة ٢٥٪ ، زائدة عن النسبة السابقة . ومثل هذا الوركس التقدي ، المسمى انقاص قيمة النقد *dévaluation* ، يؤدي إلى هبوط سعر المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية .

ان السيارات الأميركية والسيارات الانكليزية تتنافس على السوق الأسترالية . ولنفترض ان سعر البيع الجاري للسيارة الأميركية الشائع بيعها في أستراليا هو ٣٠٠٠ دولار تساوي ٧٥٠ جنياً أستراليا بمعدل جنيه أسترلي واحد = ٤ دولارات . فالسيارات البريطانية التي تكلف ٦٠٠ جنيه بريطاني ستباع أيضاً بـ ٧٥٠ جنياً أستراليا إذا كان الجنيه الواحد يساوي ١,٢٥ جنيه أسترالي . لكن إذا ما خفضت قيمة الجنيه البريطاني بـ ٢٠٪ ، فإن تلك السيارة حينها ستباع بـ ٦٠٠ جنيه أسترالي ، من غير أن يتناقص سعر الكلفة أو ربح الشركة الصانعة للسيارات .

بيد ان استخدام إنقاص قيمة النقد كوسيلة مزاحمة يصطدم بمقتبين :

أ - أن ينذر بإحداث حركة تداعٍ متسارع باعتبار ان جميع البلدان تحاول تحسين ميزانها التجاري بالطريقة نفسها . وهذا ما حدث بالضبط بعد إنقاص قيمة الجنيه البريطاني في عام ١٩٣١ ، الذي أدى إلى إنقاص قيمة ٣٩ نقداً قومياً آخر بين ١٩٣١ و ١٩٣٥ . وقد حدثت الظاهرة نفسها بعد إنقاص قيمة الجنيه في عام ١٩٤٩ .

ب - إن على كل بلد لا أن يصدر فحسب ، بل أن يستورد أيضاً . وإذا كانت إنقاص القيمة يخفض الأسعار عند التصدير ، إلا انه يرفع الأسعار عند الاستيراد . وعلى هذا فإنه يشجع الصناعات العامة للتصدير بمواد أولية محلية على حساب الصناعات العامة للسوق الداخلية بمواد أولية مستوردة ، ويفضي بالتالي إلى إعادة توزيع الدخل القومي . ومن الممكن تخفيف هذه الآثار إذا ما كدست مخزونات هامة من المواد الأولية الأجنبية قبل الانقاص ، أو إذا كان من المتوقع انخفاض في أسعار هذه المنتجات ، تبدل مناسب في « حدود التبادل » * . وفي الحتام ، ستكون مرونة

* يطلق تمييز « حدود التبادل » على العلاقة بين مؤشر أسعار المنتجات المصدرة ومؤشر أسعار المنتجات المستوردة .

الطلب الأجنبي على المنتجات المصدرة من قبل البلد الذي ينقص قيمة نقده هي الحاسمة (٦٦) .

ومن الممكن لسياسة نقدية معاكسة للإنقاص ان تميل هي أيضاً إلى إحداث ارتفاع في الصادرات . إذ من الممكن ، بدون تعديل للقيمة المقابلة للنقد الورقي القومي ذهباً أو قطعاً ، أحداث انخفاض في الأسعار في السوق الداخلية عن طريق تضيق الخناق على الاعتماد والتداول النقدي ، وعن طريق تخفيض الأجور الاسمية ، الخ . وسينعكس أثر هذا التخفيض بدوره على أسعار التصدير . لكن مثل هذه السياسة الانكماشية تزيد بوجه عام من ركود الأعمال ومن البطالة داخل البلد بالذات (٦٧) ، وهذا ما يقضي على جميع المزايا المأمولة من وراء زيادة الصادرات التي يلغى مفعولها بالأصل أو يحمّد ، كما في حالة إنقاص قيمة النقود ، برود فعل دولية متسلسلة :

« إذا ما أدى الضغط على معدلات الأجور الاسمية إلى تحسين ميزان [مدفوعات] بلد من البلدان ، يصبح في مستطاع منتجي هذا البلد أن يكسبوا ميزة على حساب المنتجين الأجانب ، وأن يدحروا بالتالي تأثير البطالة نحو بلدان أخرى . وهذه البلدان الأخرى التي ستلاحظ ان صادراتها تتناقص وان وارداتها تزيد سترد على البطالة التي ستنتج عن ذلك بممارسة ضغط على أجورها الخاصة . لكن إذا ما ساوى تخفيض الأجور في البلد ب تخفيض الأجور في البلد أ أو تجاوزه ، فإن البلد الأخير لن يكسب أي ميزة واضحة » (٦٨) .

وبالفعل ، بعد انفجار أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، حدث بالتعاقب ردا فعل دوليان متسلسلان ، رد فعل الانكماش أولاً ، ثم رد فعل إنقاص قيمة النقد ثانياً .

إن تلاعب الحكومات بالنقد الورقي ومحاولتها اعتماد هذا التلاعب سلاحاً مضاداً للأزمات الدورية قد ولد أوهاماً بصدد امكانيات القدرة على تصحيح الانحرافات الظرفية الجدية بواسطة « نقد موجه » . وبالفعل ، تستطيع مصارف الاصدار ، بزيادتها حجم تداول النقد الائتماني وبتخفيضها معدل الفائدة ، أن تشجع المصارف التجارية على توسيع الاعتماد الذي يفترض فيه أنه يشجع بدوره الرواج الاقتصادي في حالة الكساد .

بيد انه ينبغي ألا نبالغ في تقدير تأثير معدل الفائدة على الظرف الاقتصادي . ان تحقيقاً أجري في الولايات المتحدة يثبت أن الفائدة التي يدفعها المقاول تمثل هناك عنصراً زهيداً من كلفة الانتاج : ٠,٤ ٪ من ثمن كلفة المنتجات المعمولة ؛ ٠,٢ ٪ من

تُمن كلفة البناء اللامنتقل ؛ ٠٨٪ من ثمن كلفة المنتجات النجبية ؛ و ٠٢٪ من تكاليف التوزيع (٦٩) .

وإنه لو لم أن نفترض أن المصارف تستطيع أن تؤمن وحدها (بمساعدة مصرف الإصدار) توسعاً في الاعتماد والخزون النقدي . وأقصى ما في وسعها هو أن تمنح بسهولة أكبر السلف بأسعار أدنى . لكن حتى يتسع الخزون النقدي فعلاً عن طريق الاعتمادات على الحساب الجاري ، فلا بد أيضاً أن يوجد مقاولون يستخدمون فعلاً التسهيلات المقدمة على هذا النحو . وعلى هذا فالمقاولون هم الذين يقفون فعلاً وراء ازدهار النقد الخطي في بداية الرواج ، لا للمصارف (٧٠) . والحال أنه :

« في حالة كساد [شديد] ، يكون الأفق كالحلأ للغاية بحيث لا يتمكن أي هبوط ممكن التصور في معدل الفائدة أن يدفع برجل من رجال الأعمال إلى المجازفة بمشروع ما إلا إذا كان المشروع جذاباً بكل وضوح » (٧١) .

وعلى هذا فإن العوامل التي تحدد بمجمل الظرف الاقتصادي هي التي تقصر في التحليل الأخير الانتقال من كساد إلى رواج اقتصادي - ومن بين هذه العوامل ، لا يلعب التلاعب بالخزون النقدي وبمعدل الفائدة سوى دور ثانوي * .

ثلاثة أشكال من التضخم

إن الوكس النقدي قديم قدم النقد العام نفسه . فقد تولد عن حاجات الدولة التي تسك العملة أو تصدر الأوراق . وأقدم أشكاله غش المزايج بحيث تقوم المعادن الخشنة مقام المعادن الكريمة . وهذا الغش ، بما يسيبه من تارجعات مباغتة في الأسعار ، يلحق الخلل بتنظيم اقتصاد كل مجتمع قائم على الانتاج البضاعي الصغير . ويصفه المؤرخ التشيكي كوسماس ، المتوفي في حوالي عام ١١٢٥ ، بأنه « أسوأ من الطاعون » ، وأعظم بلية من غزو أجنبي ومن المجاعة ومن سائر الكوارث (٧٢) .

والنقد الورقي ، الذي يبدو متحرراً من أساسه المعدني ، يفري إغراء شديداً ، بطبيعته بالذات ، بوكس متقطع أو متواصل .

وهكذا أصبح هذا الوكس أو التضخم ، في العصر الامبريالي ، ظاهرة شبه عامة . بيد أنه ينبغي مع ذلك أن نميز فيه عدة درجات .

* انظر الفصل الحادي عشر .

فالتضخم المعتدل ينجم عن إصدار نقد اثنتائي (أو عن زيادة الخزون النقدي بوسائل أخرى) ، بدون مقابل مباشر في البضائع أو الخدمات ، لكن في شروط تساعد على توسع حجم الاستخدام والانتاج في أجل قصير . ويتطلب هذا من بين ما يتطلبه وجود بطاقة معينة واحتياطي من وسائل الانتاج غير المستخدمة (٧٣) * . وعندما تستعمل الدولة الخزون النقدي المزداد لشراء بضائع وقوة عمل تُستخدم في صنع وسائل التدمير - أي البضائع التي لا تعاود الدخول في عملية إعادة الانتاج - تستطيع ، إذا ما فرضت رقابة صارمة على الأسعار ، أن تقلّص مؤقتاً التضخم إلى أن يخل عدم التناسب بين التداول النقدي وتداول البضائع الفعلي بالتوازن العارض * . وهذه الرقابة على الأسعار يجب أن يكون لها في هذه الشروط مقابلها في تمقيم جزء من مداخيل الجمهور في شكل الادخار الاجباري (٧٤) . وفي هذه الحال ، يمثل التضخم الخفي وعداً بزيادة تداول البضائع في المستقبل عن طريق زيادة الانتاج المحلي بعد تحويله ، وإلا فمن طريق نهب البلدان الأجنبية . وإذا لم يحدث هذا الامتناس للقدرة الشرائية التي لا مقابل لها ، أدى التضخم في النهاية وبصورة حتمية إلى ارتفاع الأسعار .

وعندما يكون الاصدار الكثيف للنقد الورقي التضخمي مترافقاً بركود أو بتناقص في تداول البضائع القابلة للشراء طوال حقبة مديدة من الزمن - ولا سيما في حالة الاستخدام التام المدرك مسبقاً ، أو في إطار اقتصاد حربي - ، يحدث ارتفاع الأسعار على الفور ويخلق حلقة مفرغة . والتضخم يغني نفسه بنفسه . فالوكس النقدي يسبب ارتفاع الأسعار ؛ وهذا الارتفاع يزيد من عجز الميزانية الذي يُغطى بدوره بإصدار تضخمي جديد للنقد الورقي ، الشيء الذي يقضي إلى صعود موجة جديدة من ارتفاع الأسعار . ولا يعود النقد الائتثائي المصاب بالوكس يخرج من التداول . ويعمل جميع الذين تتوفر لديهم الامكانية ، على التخلص بأسرع ما يمكن من هذا النقد البخس القيمة ويكتنزون القيم الواقعية : الذهب ، القطع الأجنبي ، المجوهرات ، التحف الفنية ، الأسهم الصناعية ، الأموال غير المنقولة ، الخ . وتحمل الطبقات المأجورة العبء الجسم في ذلك (٧٥) .

وعندما تتجاوز مصاريف الدولة في النهاية بقدر كبير مواردها ، عقب حرب

* انظر الفصل العاشر ، فقرة « اقتصاد الحرب » ، والفصل الرابع عشر ، فقرة « رأسمالية بلا أزمات ؟ » .

خامسة أو نفقات احتلال أو تعويضات مرغمة على دفعها الخ ، يظهر التضخم المتصارع . فالوكس النقدي يزداد يوماً فيوماً ، إن لم نقل ساعة فساعة . والأوراق المصرفية تصدر بمقادير فاحشة وتبخر قيمتها بسرعة أكبر حق من السرعة التي تطبع بها . وتضيق المبادلات ؛ ويُعاود العمل بنظام المقايضة . وتجاوز الصناعة بالوقوف عاجزة عن إعادة تكوين رأسمالها وعن تحقيق فائض القيمة إذا ما بادلت بضائنها بالنقد البخرية قيمته على هذا النحو . وبالتالي تسحب بضائنها من السوق ، وتخزنها ، الشيء الذي يفضي إلى توقف الاقتصاد وإلى انهيار النقد انهاراً كاملاً . وقد حدثت هذه الظواهرات في ألمانيا في عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٢ وفي أعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٨ ، وفي الصين في أعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وفي رومانيا والجر في أعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ، الخ* .

القدرة الشرائية والتداول النقدي ومعدل الفائدة

ما دامت الفائدة تعتبر « كراء المال » ، ولما كان يفترض فيها أنها منوطة بعرض وطلب المال السائل ، لذا يميل البعض إلى البحث عن علاقة بين الكتلة النقدية المتداولة وبين معدل الفائدة . لكن هذا البعض ينسى أن هذا المعدل منوط بعرض وطلب الرأسمال النقدي السائل وينسى أن توفر شروط اجتماعية محددة ضروري كإلتئصال النقد المتداول إلى رأسمال . والواقع أن هذه الكتلة النقدية تنقسم اجتماعياً إلى فئتين كبيرتين :

- كتلة أجور ورواتب العمال والمستخدمين وصغار الناس ، وكذلك كتلة أموال الرأسمالين المرسودة لمصاريفهم الاستهلاكية الخاصة .
- كتلة الراسمائل المتداولة للمنشآت ، والأرباح التي لم يجدد توظيفها بعد ، وأموال احتلاك الرأسمال الجامد التي لم تستعمل بعد ، و « الادخار » من أنى كان مصدره .

والفئة الأولى لا تمثل البتة عرضاً للرأسمال النقدي السائل ، إنما تمثل طلباً لوسائل الاستهلاك . والفئة الثانية يمكن أن تمثل في آن واحد طلباً لوسائل الانتاج وعرضاً للرأسمال النقدي السائل ^(٧٦) . وإنما في كتلة هذه الفئة الثانية من النقد المتداول فقط يمكن لمعدل الفائدة أن يؤثر فعلياً على الجزء الذي سيكتنز ، وعلى الجزء الذي سيقترض

* انظر الفصل الرابع عشر ، بصدد الليول التضخمية للازمة للرأسمالية الآفة .

لمصارف أو شركات صناعية وتجارية ، وعلى الجزء الذي سيُستعمل مباشرة من قبل المالك لشراء وسائل الانتاج . لكن هذا التوزيع لكتلة الرأسمال النقدي بين مختلف وظائفها لن يتعلق فقط ، ولا حتى بالدرجة الأولى ، بمعدل الفائدة ، بل بالسعر العام للأعمال (المرحلة المحددة من الدورة الصناعية) ، وبمعدل الربح ، وبالعلاقات بين معدل الربح ومعدل الفائدة ، الخ .

« لا يمكننا التأكيد بأن زيادة الخزون النقدي تحدث انخفاضاً في معدل الفائدة ، وبأن تناقص ذلك الخزون يحدث ارتفاعاً في هذا المعدل . فتحقق هذه النتيجة أو تلك يتعلق دوماً بمسألة وهي مقدار ملائمة التوزيع الجديد للملكية (للمداخيل) لتراكم الرأسمال » .

ليس هناك من علاقة مباشرة بين معدل الفائدة وبين الكتلة النقدية في أيدي الأفراد الذين يشاركون في صفقات السوق ؛ وكل ما هنالك علاقة غير مباشرة ، تعمل بواسطة الانتقالات في التوزيع الاجتماعي للمداخيل والثروات ، وبواسطة الأسعار (٧٧) .

هذا لا يعني ان توسع الحجم النقدي لا يلعب غير دور ثانوي في تطور الرأسمالية . فذلك التوسع هو ، على العكس ، شرط لا غنى عنه مطلقاً لهذا التطور ، وذلك لسببين اثنين .

فمن جهة أولى ، كان من المستحيل أن يحدث ذلك النمو الهائل في الانتاج والانتاجية الذي يميز الرأسمالية لولا نمو مناظر في الخزون النقدي ، وذلك بغض النظر عن تقلبات استثمار مناجم المعادن الثمينة (٧٨) .

ومن جهة ثانية يحدد توسع مخزون التقدين الائتماني والخطي ، بما يمارسه من تأثير على مستوى الأسعار ، يحدد الشكل الخاص الذي تلبسه إعادة توزيع الدخل القومي ، أي ارتفاع معدل الربح الذي يحدث في بداية كل رواج اقتصادي والذي يستحيل لولاه هذا الرواج في الاقتصاد الرأسمالي .

ان اقتصاديين من أمثال فون مايزس وشومباتر قد وصفوا على نحو مطابق هذه الظاهرة التي يسمونها بالادخار الاجباري (٧٩) . والادخار الاجباري (أي تخفيض قدرة الأجور الشرائية عن طريق الوكس النقدي) يصفه فون مايزس بأنه مصدر لتكوين الرأسمال . وبهذه الصورة غير المباشرة يعترف هؤلاء المؤلفون ، الذين يرفضون كل نظرية عن فائض القيمة القائم على الاستغلال ، بأن الرأسمال ليس نتاج ادخار

الرأسمالين وتضحياتهم ، بل هو نتاج الادخار الاجباري والتضحيات التي تفرضها الآلية الرأسمالية على الأجواء :

« ان طبقة من الطبقات قد سرقت آتياً من طبقة أخرى جزءاً من مداخيلها ، وادخرت نتاج هذه السرقة . وعندما ينتهي هذا النهب ، يكون من الواضح ان الضحايا لا تستطيع استهلاك الرأسمال الذي ما عاد في حوزتها . وإذا كانت الضحايا أجراء استهلكوا باستمرار كل فلس من دخلهم ، فإنهم لا يملكون الوسائل لتوسيع استهلاكهم . وإذا كانوا رأسمالين - وعلى سبيل المثال أصحاب ربوع تجست قيمة مستودعاتهم الادخارية - لم يساهموا في النهب ، فإنهم سيميلون الآن على الأرجح إلى استهلاك جزء من رأسمالهم على إثر ما أصاب معدل الفائدة من انخفاض ، لكنهم سيفعلون ذلك على نطاق أوسع مما كانوا سيفعلون لو أن ذلك المعدل انخفض على إثر ادخار طوعي » (٨٠) .

وبعبارة أخرى ، ان انخفاضاً في معدل الفائدة مترافقاً بارتفاع في معدل الربح على حساب الأجواء (القدرة الشرائية للأجور) ، هو وحده الذي يثب ، وتلك هي المفارقة ، حافظاً حقيقياً للانتاج الرأسمالي .

الزراعة

الزراعة وانتاج البضائع

يخلق تطور الزراعة الأسس لتقسيم حقيقي للعمل ، ولانفصال المدينة عن الريف ، ولتعميم علاقات التبادل * . لكن الزراعة تقلت لحقبة طويلة من الزمن من نط التداول هذا الذي ولدته . فبعد مرور مدة طويلة على تفتح الانتاج الصناعي الصغير في مدن كبرى ، مراكز التجارة الدولية ، تظل الهيمنة في الريف ، على بُعد بضعة فراسخ من تلك العواصم ، لانتاج القيم الاستيعالية . أما ما يحمل إلى السوق فلا يتعدى فوائض انتاج بعض المزارع .

عندما شرعت الامبراطورية الرومانية بتأمين القوات لبروليتاريا روما ، وكذلك لفرقها العسكرية الكثيرة ، عرفت تجارة القمح والزيت والخبز والزيتون انطلاقة كبيرة . بل ان بعض المؤلفين اعتبر تأرجحاتها علامة حاسمة على أقول الامبراطورية^(١) . لكن هذه التجارة كانت في الواقع توريدات للدولة لا لسوق مغفلة^(٢) ، وكذلك توريدات مجانية أو بخسة الثمن^(٣) ، وبالتالي كانت شكلاً مباشراً أو مقنعاً من الضريبة ؛ ولقد كان تدخل الرأسمال البضاعي مقتصرأ تقريباً على مركزة وشحن هذه الكتل من المنتجات الزراعية لا غير . وقد وزعت الدولة بدورها هذه المنتجات مجاناً على سكان

* انظر الفصل الأول .

المراكز الكبيرة مثل روما وبيزنطة وعلى الفرق العسكرية . إذن فكل هذه الدورية من التمون تقلت من انتاج البضائع . وهذا الانتاج لا يظهر إلى الوجود ، فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، إلا مع بيع فوائض الفلاحين والنبلاء في الأسواق المحلية ، وإلا مع بيع منتجات مزارع السيد في صقلية للدولة . وهذه الوقائع تطبق بوجه عام على جميع المجتمعات ما قبل الرأسمالية .

وعندما يعم الاقتصاد النقدي أوروبا الغربية بدءاً من القرن السادس عشر ، يشرع انتاج البضائع بالامتداد أكثر فأكثر إلى الريف . وفي الوقت نفسه ، يؤدي تطور الرأسمال إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة من المزارعين المستأجرين . فهؤلاء المزارعون لا يطلبون الأرض كوسيلة لتحصيل أودم ؛ بل ينشدونها بوصفها أساساً لانتاج البضائع الزراعية التي يدر بيعها ربحاً .

وتشرع الصناعة المنزلية والصناعة الحرفية القروية ، المتقهرتان أمام منتجات المعمل الكبير بدءاً من القرن الثامن عشر ، بالاختفاء . ولن يكتمل بمجل هذا التطور إلا أبان القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية . أما أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق العالمية المتأخرة اقتصادياً ، فلم تشهد تطوراً مماثلاً إلا في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وهذا التطور بعيد عن أن يكون قد انتهى في جميع البلدان . وبالأصل لم يفض انتاج البضائع الزراعية في أي مكان من العالم إلى إلغاء شامل لانتاج القيم الاستعمالية ، طالما أنه ما يزال يوجد حق في البلدان الرقيقة التصنيع مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبلجيكا مزارعون متعيشون ، أي فلاحون لا يبيعون في السوق سوى فوائض انتاجهم (من الممكن تقدير عددهم في الولايات المتحدة بـ ١,٢٥٠,٠٠٠ أسرة في عام ١٩٣٩)^(٤) .

الربح ما قبل الرأسمالي والربح العقاري الرأسمالي

تمثل الزراعة ، في المجتمع ما قبل الرأسمالي المتمدن ، نشاط الإنسان الاقتصادي الرئيسي . ويكون فيه الربح العقاري بالتالي الشكل الأساسي لانتاج الاجتماعي الفائض . وينتج هذا الربح منتجون زراعيون يفتنون عملياً وسائل انتاجهم الخاصة ويملكون على الأقل بالنسبة إلى الأرض حق الاستعمال الذي يتخلون مقابله عن قسط من وقت عملهم (سخرة) أو من انتاجهم (ربح عيني) للطبقات المالكة . هذا التقسيم لانتاج الفلاحي إلى نتاج ضروري ونتاج فائض (ربح عقاري) يتم كلياً خارج السوق ، في مجال انتاج القيم الاستعمالية .

إن تحول الربيع العقاري ، في المجتمع ما قبل الرأسمالي ، من ربيع عيني إلى ربيع مالي هو من الأساس وفي حد ذاته مظهر من مظاهر التفسخ الاجتماعي . فهو يفترض تطوراً رحباً في الانتاج وفي تداول البضائع ، وكذلك في تداول المال . إن الفلاحين يحصلون على المال الضروري لدفع هذا الشكل الجديد من الربيع المستحق عليهم للموالي الاقطاعيين عن طريق بيع قسط من انتاجهم . لكن إذا كان انتاج البضائع ضرورياً لظهور الربيع المالي ، فإن هذا الأخير يظل برغم ذلك مستقلاً كياً عن شروط السوق . وما يميزه - ويضعه بالتالي في نهاية تطور الربيع ما قبل الرأسمالي الذي يتميز دوماً بهذه الميزة عينها في مختلف أشكاله السابقة - ، هو انه ثابت ، وبالتالي مستقل عن حركة الأسعار وعن حاصل مداخل المنتج النقدي^(٥) * . وإنما على وجه التحديد بقدر ما كان الربيع يبقى ثابتاً كان الفلاحون أول المنتفعين من كل حقبة ترتفع فيها الأسعار الزراعية ارتفاعاً كبيراً (ولا سيما الحقبة الممتدة بين مطلع القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الرابع عشر)^(٦) .

ومن جهة أخرى لا تعتبر الأرض عينها ، في عصر الربيع ما قبل الرأسمالي ، إلا بصورة استثنائية تمييزاً لرأسمال نقدي يفترض فيه أن يدر دخلاً متناسباً مع هذا الرأسمال :

« في العصر الهنوبي وفي الآونة الأولى من العصر الاقطاعي ، يكون جزء زهيد فقط من الأرض قابلاً للتداول بحرية ؛ وتكون مساحات شاسعة ، متروكة للغابات والسهول ، أملاكاً ملكية ؛ وتكون مساحات ضخمة أخرى ملكاً لا يجوز التصرف فيه للكنيسة وأديرتها ؛ وحتى الأملاك العثمانية تكون مرتبطة في غالبيتها بتسلسل كامل من العلاقات بين المرخصين والمرخص لهم ، تسلسل يضع ألف عقبة في وجه انتقال ملكية تلك الأملاك ، لكن دون أن يحمله مستحيلاً قاماً . ولم تكن العلاقات بين الملاك والزراع أقل ثباتاً . أما بالنسبة إلى هؤلاء الأخيرين ، فإن رابطة العرف قد حلت محل الرابطة التعاقدية ، فساوت الغالبية العظمى من شغيلة الحقول بشروط المستعمرين الفدادين الذين ما كفوا يستطيعون أن يفادروا الأرض بحض ارادتهم لكن الذين ما كان يمكن أيضاً طردهم منها^(٧) » .

* هذا لا يعني بالطبع ان الربيع ما قبل الرأسمالي يظل ثابتاً طوال قرون . لكنه لا يتقلب بين موسم وآخر .

أما الريح العقاري الرأسمالي فمن طبيعة مفارقة تماماً . فهو يظهر في مجتمع تصبح فيه الأرض نفسها ومنتجاتها الرئيسية بضائع . وينجم عن توظيف رساميل في الزراعة يفترض فيها أن تقل الريح الوسطي . ويرتّب عليه ، شأنه شأن الصناعة الرأسمالية ، انفصال المنتجين عن وسائل انتاجهم . وينطوي علاوة على ذلك على انفصال مالك الأرض والمالك الرأسمالي ، وانفصال وسائل الانتاج والمقاول - المزارع . وهذا بالضبط ما يميزه ويفصله عن الريح الرأسمالي .

أصول الريح العقاري الرأسمالي

يرتبط منشأ سوق للمنتجات الزراعية في أوروبا ارتباطاً وثيقاً بتطور المدن في العصر الوسيط . وقد أخلت أول نهضة للتجارة بنظام التمون الاقطاعي وشجعت على نشوء تلك الأسواق الاقليمية المحلية الاولى :

« لقد حل تنظيم سوق اقليمية عملية تكونت ببطء محل نظام التمون المولوي الاقطاعي . فقد تبين انه من غير المجدي نقل القمح على مسافة شاسعة لاستهلاكه في الاقطاعية المركزية أو لمله إلى سوق مركزية تابعة للاقطاعية ، في الوقت الذي كانت لا مناص فيه من المرور بعدد من الأسواق الجيدة أثناء الطريق ، هذا إن لم ينته الترحال بالقمح إلى الاستقرار في محافظة تتمتع بفائض واسع ، والأسعار فيها بالتالي شديدة التدني . وبمباراة اخرى : لقد تسربت السوق الاقليمية تدريجياً إلى نظام التمون بالحبوب ضمن نطاق الاقطاعية ، وقامت مقامه نهائياً في خاتمة الأمر (٨) . »

بيد أن هذا التطور كان وئيداً. وإنما في حوالي النصف الثاني من القرن الخامس عشر فقط أمست الهيمنة فيما يتعلق بالقمح في بريطانيا لأسواق عليّة حقيقية (٩) . ومن جهة ثانية ، عرقلت السياسة التمونية للمدن التي كانت تبذل قصارى جهدها لمنع ارتفاع أسعار الأغذية بمختلف الوسائل ، عرقلت تكوين أسواق اقليمية (١٠) . وفي هذه الشروط أصبح توحيد السوق القومية مستحيلاً ، وقامت في كل بلد سلسلة من أسواق قطرية تتفاوت بينها الأسعار تفاوتاً كبيراً وتمكس شروطاً قطرية من الوفرة أو الفاقة النسبية . ففي انكلترا في العصر الوسيط ، لم تكن المنطقة التي يباع فيها القمح بأعلى الأسعار تبعد سوى ٥٠ ميلاً عن المنطقة التي يباع فيها بأدنى الأسعار ؛ وفي نيسانت من عام ١٣٠٨ ، وصل الفرق في سعر القمح بين مدينتي اوكسفورد وكاكسهام اللتين لا يفصلهما سوى ١٢ ميلاً إلى حد ٤٠٪ (١١) !

وإنما في تطور هذه الأسواق المحلية ، المونة بصورة أساسية بفوائض المنتجين من القيم الاستعمالية ، إلى أسواق عاصمية كبيرة بدءاً من القرن السادس عشر ، في هذا التطور ينبغي أن نبحت عن نشأة الرأسمالية الزراعية . فالتطور المعجز الذي عرفته المراكز المدنية من أمثال لندن وباريس وأكفيرس وامستردام وهامبورغ ، الخ ، قد قلب رأساً على عقب علاقات عرض وطلب المنتجات الزراعية (١٢) . فقد ركزت تلك العواصم بين أسوارها جزءاً هاماً من سكان الأمة ، وكانت لندن على سبيل المثال تضم ١٠ ٪ من السكان البريطانيين منذ نهاية القرن السابع عشر و ٢٠ ٪ منذ القرن التاسع عشر . ولم يعد ثوبها بالأغذية منوطاً بالمناطق الزراعية المجاورة وحدها ، بل يجرء كبير من كل الزراعة القومية (١٣) . وهذا ما ينجم عنه ميل إلى تحقيق التساوي في الأسعار الزراعية على الصعيد القومي ، بصورة تصبح فيها الأسعار المدفوعة في المنطقة العاصمية أساس السعر القومي للقمح .

وبنتيجة ذلك ، وبمعكس ما كان يجري في الأسواق المحلية في العصر الوسيط ، باتت مناطق فوائض القمح الكبيرة ، المجاورة للعاصمة ، تباع قمحها بسعر أعلى من المناطق النائية الخاسرة (نظراً إلى تكاليف الشحن) (١٤) . وفي مدى قرن واحد من الزمن ، يتم الانتقال من السوق العاصمية إلى سوق الحبوب العالمية : فلا تعود لندن تجتذب القمح اللازم لتوطينها الذاتي فحسب ، بل تجتذب أيضاً كل القمح المخصص للتصدير ولبيع بأعلى الأسعار في الأسواق الدولية (١٥) .

يتوافق ظهور الأسواق العاصمية الواسعة بدءاً من القرنين السادس عشر والسابع عشر بانقلاب كامل في السياسة الغذائية للمدن الكبيرة . إذ لا يعود الهدف الأوحد لهذه المدن ، كما في العصر الوسيط ، الحد بمختلف الوسائل من أسعار الأغذية ، بل يصبح هدفها على العكس تأمين تموين كافٍ للمدينة بمختلف الوسائل وبأي سعر كان (١٦) . وإنما بهذا المعنى تلعب العواصم دور سوق غير محدودة ظاهرياً ، فتيسر بالتالي دخول الرأسمالية إلى الزراعة . ولا تعود المدن تتلقى الفوائض الريفية وحدها ، بل تتلقى أقصى كمية ممكنة من القمح ، وهذا ما يجعل غالباً استهلاك السكان القرويين مقتصرأ على البُلغة لا غير (١٧) .

إن حركة تصوير الأراضي المشاعة لا تشجع عليها الآفاق الرحبة لتربية الخراف فحسب ، بل أيضاً أسعار القمح البالغة الارتفاع . وإن ظهور السوق العاصمية وإلغاء الاستعمال الحر للأرض بالنسبة إلى المنتجين الزراعيين (أي دخول الرأسمالية إلى

الزراعة) مترابطان ارتباطاً وثيقاً^(٢٨) . ويمكننا أن ندرك أهمية هذا الحافز إذا ما لاحظنا أن سعر القمح انتقل في انكلترا ، بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠ ، من المؤشر ١٠٠ إلى المؤشر ٢٧٥ ، وفي فرنسا من المؤشر ١٠٠ إلى المؤشر ٥٧٢ ، في حين لم ترتفع أسعار المعادن والأنسجة إلا ٣٠ ٪ إبان الحقبة نفسها^(٢٩) .

وفي العصر نفسه ، أدت عقلنة الزراعة والانتقال من المناوبة الزراعية الثلاثية إلى الزراعات المحيية لخصوبة التربة ، والاستعمال المتزايد للأسمدة الكيماوية ، أدت إلى زيادة الحد الأدنى من المسال الذي يلبني أن يملكه المزارع لتمكنه الاستفادة من ذلك المن الصبائي المتمثل في الأسعار الزراعية في ارتفاعها ، وذلك في فلاندر و هولاندا وبعض مناطق المانيا أولاً ، ثم في بريطانيا وفرنسا . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر ، كان المزارع في انكلترا بحاجة إلى أن يكون مالكا لحد أدنى من الرأسمال قدره خمسة جنيهات للأكوة الواحدة لاستثمار مزرعة قابلة للفلاحة ، وثمانية جنيهات للأكوة الواحدة في مزرعة للزراعة وتربية الماشية ، وعشرون جنيهاً للأكوة في مزرعة لتربية الماشية^(٣٠) . وعلى هذا يصبح امتلاك رأسمال محدد شرط الاستثمار الزراعي مهما يكن قصير الأجل . وهكذا تجتمع الشروط كافة لدخول الرأسمال إلى الزراعة .

والحال أن هذا الرأسمال عندما دخل إلى زراعة البلدان القديمة في أوروبا الغربية والوسطى ، وجد نفسه أمام شرطين مختلفين كل الاختلاف عن الشروط القائمة في الصناعة أو التجارة . ففي حين أن جميع عوامل الانتاج المادية في الصناعة - الآلات ، المواد الأولية ، اليد العاملة - يمكن أن تلتجها وتعيد انتاجها الرأسمالية نفسها ، وبسعر لا يفي بتدني بصورة نسبية أو مطلقة (اليد العاملة ، بفضل جيش الاحتياط الصناعي) ، يكون العنصر المادي الأساسي للانتاج في الزراعة ، الأرض ، محمداً مرة واحدة ونهائية . فالأرض تشكل احتكاراً طبيعياً ، موسوماً إلى الأبد بمسمى الندرة^(٣١) . وفي حين تستطيع الراسمائل أن تدخل وتخرج بحرية في كل دائرة من دوائر الصناعة ، لا تستطيع أن تدخل بحرية إلى الزراعة . فلكية الأرض فيها قد احتكرت من قبل طبقة من الملاك العقاريين تحظر الدخول إليها ، إلا مقابل أداء ريع معين .

تمثل الأرض إذن احتكاراً مزدوجاً في فجر نمط الانتاج الرأسمالي : احتكاراً طبيعياً واحتكاراً غملياً . وما دامت الانتاجية الزراعية متخلفة عن نمو السكان وعن نمو الانتاجية الصناعية ، يكون هناك تباين مزدوج في الأسعار . إذ لما كانت السوق

تستوعب الانتاج الزراعي كله ، فإن سعر مبيع القمح سيتحدد بشروط انتاج أقل الحبوب ايراداً (من حيث خصبها أو استثمارها أو موقعها الجغرافي) ، بحيث يتجاوز سعر المبيع هذا من بعيد سعر انتاج المزارع الأكثر ايراداً التي ستدر بالتالي ربحاً قافضاً . ولما كانت الزراعة ، من الجهة الثانية ، لا تمام في التساوي العام لمعدل الربح ، بنتيجة وجود الاحتكارات السابقة الذكر ، لذا فإن القمح المنتج حتى في أقل الشروط ايرادية لا يباع بسعر انتاجه ، بل يباع بقيمة التي تقوq سعر الانتاج وذلك ، بالضبط ، بالنظر إلى تخلف الزراعة التقني بالنسبة إلى الصناعة ، وبالنظر إلى ضعف التركيب العضوي للرأسمال في دائرة الزراعة . ان الربح العقاري الرأسمالي ينشأ عن هذا التباين المزدوج ، ولا يوجد إلا بقدر ما يوجد هذا التباين .

الربح العقاري التفاضلي

تتحقق الأرباح الفائضة في الصناعة عندما تكون انتاجية منشأة من المنشآت أعلى من الانتاجية الوسطية . وحتى إذا سمحت هذه الانتاجية العالية ببيع البضائع فوق سعر إنتاجها ، فإنها تقضي إلى انخفاض الأسعار الوسطية للسوق . كذلك في الزراعة ، فإن الفروق الكبيرة في الانتاجية تسمح لبعض المنشآت ولملك بعض الأراضي بتحقيق ربح فائض . لكن الربح الفائض هذا لا يترافق بانخفاض سعر السوق بل بارتفاعه . وما دام طلب المنتجات الزراعية يتجاوز عرضها ، وذلك كنتيجة لنمو السكان وتأخر الانتاجية الزراعية ، فإن ذلك السعر سيظل محدداً بقيمة البضائع الزراعية المنتجة في أسوأ شروط ايرادية . وإذا كان يحمل العمل البشري المنفق في انتاج الأغذية يمثل عملاً ضرورياً اجتماعياً - أي ما دامت المنتجات الزراعية كافة تجد مشترين - ، فعن البضائع الزراعية المنتجة في أسوأ شروط ايرادية ستجد دوماً معادلاً لقيمتها ؛ وهذه القيمة هي التي ستحدد بالتالي سعر البيع الوسطي للقمح . والفرق بين هذا السعر وسعر انتاج القمح المنتج في الحقول المرتفعة الانتاجية ، يمثل ربحاً تفاضلياً يستأثر به المالك العقاري .

ويمكن لهذا الربح التفاضلي أن يتولد بطريقتين مختلفتين : بعامل الخصوبة الطبيعية المتفاوتة - أو الموقع الجغرافي المختلف - التي تتمتع بها الحقول ؛ وبعامل توظيف راسمیل متباينة . ونحن نسمي هاتين الحالتين ربحاً تفاضلياً من النمط الأول وربما تفاضلياً من النمط الثاني .

لنفترض ان لدينا ثلاثة حقول متساوية في مساحتها ، يعمل فيها مزارعون يستخدمون رأسمالاً واحداً ومماثل في تركيبه العضوي . ولنفترض ان هذا الرأسمال قد در ، من أصل مليون فرنك منقفة سنوياً ، ٨٠ قنطاراً من القمح في الحقل أ و ١٠٠ قنطار من القمح في الحقل ب ، و ١٢٠ قنطاراً من القمح في الحقل ج . وإذا كان المعدل الوسطي للربح ٢٠ ٪ ، فإن سعر بيع القمح سيكون $\frac{120000}{80}$ فرنك ، أي ١٥٠٠ فرنك للقنطار الواحد ، وهو سعر انتاج القمح في أقل الحقول الثلاثة خصوصية .

إذن فالحقل أ لن يدر أي ربح تقاضي . وإنتاج الحقل ب يساوي ١٥ مليون ؛ وإذا ما جرى تأجير هذا الحقل قبض المالك ربحاً تقاضياً قدره ٣٠٠,٠٠٠ فرنك ؛ وسيضطر المزارع الماويل إلى الاكتفاء بالربح الوسطي البالغ ٢٠٠,٠٠٠ فرنك . وإنتاج الحقل ج يساوي ١٥٨ مليون ؛ وإذا ما جرى تأجير هذه الأرض ، قبض المالك ربحاً تقاضياً قدره ٦٠٠,٠٠٠ فرنك ، واضطر المزارع - الماويل إلى الاكتفاء أيضاً بالربح الوسطي البالغ ٢٠٠,٠٠٠ فرنك .

ولما كانت تكاليف النقل متضمنة في سعر مبيع المنتجات الزراعية ، فإن الأراضي القريبة من مركز عصمي متثل ربحاً تقاضياً هاماً . وإليك هذا المثال الذي اخترناه من الولايات المتحدة :

البعد عن لويسفيل (كانتافي) بالأميال	ربح الأرض للأكرة الواحدة	سعر الأرض للأكرة الواحدة
٨ أو أقل	١١,٨٥ دولاراً	٣١٢ دولاراً
٩ - ١١	٥,٥٩ دولار	١١٠ دولار
١٢ - ١٤	٥,٣٧ دولار	١٠٦ دولار
١٥ أو أكثر	٤,٦٦ دولار	٩٥ دولاراً * (٢٢)

* بالرغم من أن الأراضي ليست صالحة جميعاً لزراعات مماثلة ، فإن بعضها النسي عن الأسواق المدينية يحدد إلى حد كبير ايرادية مختلف أشكال الزراعة ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل وسرعة النسيه ومقدار قابلية المنتجات الزراعية للبلى . الخ . ويرسم ابلي وويروين الجدول التالي لربح الأكرة الوسطي في الولايات المتحدة (٢٣) :

وما دامت الاسعار الزراعية تميل إلى الارتفاع، فإن من صالح الرأسمالين التوظيف في الزراعة ، حتى يمدوا الزراعة إلى أراضٍ غير مزروعة أو يحصلوا على إنتاج أكبر من الحقول المزروعة سابقاً . وفي الحالة الأولى ، لا تكون الأراضي بالضرورة من الأراضي القليلة الخصب : فقد تكون أراضٍ أبعد وأصعب منالاً ، أراضٍ تستلزم أعمال تجفيف أو ري هامة ، حتى تعطي مردوداً يتجاوز مردود الأراضي المزروعة سابقاً . لكن توظيفات الرأسمال يجب أن تعوض عن اهتلاكها في فترة محددة من الزمن ؛ وهي تزيد بالتالي خلال تلك الفترة تكاليف الإنتاج ، ومن ثم سعر الانتاج . وكذلك هي الحال عندما يزداد الانتاج في الأراضي المزروعة سابقاً ، على إثر استعمال كميات اضافية من الأسمدة ، وانتخاب أحسن للبذور ، وإدخال الآلات الزراعية ، واستخدام المهندسين الزراعيين المختصين ، وباختصار على إثر توظيف إضافي للرأسمال .

لقد أثبتت التجارب في الولايات المتحدة انه يمكن الحصول كمعدل وسطي على ١٢,٣٣ صاعاً * قحاً من الاكورة الواحدة عندما يزرع القمح بدون توقف وبدون سماد ؛ وعلى ٢٣,٥٨ صاعاً قحاً من الاكورة الواحدة عندما تستعمل الكمية المناسبة من السماد لكن بدون ايقاف الزراعة ؛ وعلى ٣٢ مكياًلاً عندما تستعمل الكمية المناسبة من السماد مع اتباع نظام الدورة الرباعية (٢٤) .

لنعد إلى مثال الحقول الثلاثة أ ، ب ، ج . ولنفترض ان الانتاج في الحقل ج زاد من ١٢٠ إلى ٢٢٠ قنطاراً بفضل توظيف مليون فرنك اضافي . فمقابل المليونين من الفرنكات الموظفة على ذلك النحو ، ينبغي أن يحصل الرأسمالي على الربح الوسطي ٢٠ ٪ ، أي على ٤٠٠,٠٠٠ فرنك . لكن الـ ٢٢٠ قنطاراً ستباع بـ ٣,٣ مليون فرنك ، إذا بقي سعر المبيع محدداً بسعر انتاج القمح في الحقل الأقل خصباً ، أي

-
- من صفر إلى ٥ أميال عن المركز المدني: منطقة الحليب : الربح الوسطي ١٥ د
 من ٥ إلى ١٧ ميلاً عن المركز المدني : منطقة الذرة : الربح الوسطي ٨ د
 من ١٧ إلى ٢٧ ميلاً عن المركز المدني: منطقة القمح : الربح الوسطي ٥ د
 من ٢٧ إلى ٥٠ ميلاً عن المركز المدني: منطقة تربية الماشية : الربح الوسطي ٢ د

* الصاع Boisseau وزن سعة قدم يعادل ١٢,٥ ليترًا . « المترجم »

بسر ١٥,٠٠٠ فرنك للقطار الواحد . وسيجري توزيع فائض القيمة البالغ مقداره ١,٣ مليون فرنك على النحو التالي : ٤٠٠,٠٠٠ فرنك للأسمايلي كريع وسطي ؛ و ٦٠٠,٠٠٠ فرنك للمالك العقاري كريع تفاضلي من النمط الأول ؛ و ٣٠٠,٠٠٠ فرنك تمثل الربح التفاضلي من النمط الثاني الذي سيحاول المزارع الاحتفاظ به ، لكن الذي سيحاول المالك العقاري أن يدرجه في الربح يوم تجديد الايجار * . وبمعكس الربح التفاضلي من النمط الأول ، يكون ربع النمط الثاني أقل شفافية وبالتالي أقل قابلية للتملك بصورة مباشرة من قبل المالك العقاري .

الربح العقاري المطلق

لم نصادف حتى الآن ربها ، ربها فائضا ، إلا في الحقول التي تنتج ، إما بمعامل الخصوبة أو الموقع الجغرافي المناسب ، وإما بسبب توظيف اضافي من الراسميلي ، بسر انتاج أدنى من السمر الموجود في الأراضي الأقل إرادية ، ما دام السمر الأخير يحدد سمر مبيع المنتجات الزراعية . لكن ما يحدث لأراضي الفئة الأخيرة ؟ إذا كان المستثمر والمالك شخصاً واحداً فليس هناك من مشكلة باعتبار أن الراسميلي سيرضى مبدئياً بالربح الوسطي وحده . لكن لن تكون الحالة مماثلة عندما لا يقوم ملاك هذه الأراضي باستثمارها بأنفسهم . ففي هذه الحال يظل دفع ربع هؤلاء الملاك شرطاً مسبقاً لتكون الأراضي المذكورة مفتوحة للزراعة . وما دام سمر مبيع القمح أدنى أو معادلاً لسمر انتاج القمح في تلك الأراضي، فإن هذه الأراضي ستظل غير مزروعة، ما دام الفلاحون عاجزون عن دفع الربح إلا إذا حسموه من ربحهم الوسطي . فما الذي يفرهم بذلك إذا كانوا قادرين على تحقيق هذا الربح الوسطي بتحويلهم راسميليهم إلى الصناعة والتجارة ؟ لكن إذا ما ارتفع سعر المبيع بما فيه الكفاية ليدر ربها حتى

* هذا ما لا يفهمه الكثيرون من نقاد ماركس من يأخذون عليه ، شأن آدور ووترز ، خلطه الفائدة والربح التفاضلي من النمط الثاني . فالفائدة تعود للمالك الرأسمال ؛ والربح التفاضلي يعود للمالك الأرض حتى عندما لا يكون قد وظف قرشاً واحداً في أرضه . وهو يعود إليه على الأقل بعد تجديد عقد المزارعة . ولنلاحظ أن ماركس يرد بنفسه على هذا الانتقاد الذي سبق أن وجه إلى ريكاردو (٢٥) ...

في تلك الأراضي الأقل خصباً ، فإن استثمارها يصبح في حكم المؤكد * . وطوال الحقبة الأولى من غط الانتاج الرأسمالي ، خلق قطعياً تأخر الانتاجية الزراعية عن الانتاجية الصناعية وعن نمو السكان وضماً كذلك .

من أين يتأتى هذا الربح الذي يظهر في الأراضي الأقل خصباً؟ إنه يتأتى من كون القمح المنتج في هذه الشروط لا يباع بسعر انتاجه ، إنما يباع بقيمته ، ومن أن هذه القيمة تتجاوز سعر الانتاج لأن التركيب العضوي للرأسمال أدنى في الزراعة منه في الصناعة ، بينما يحول احتكار الملكية العقارية دون مد وجزر الراسمائل بصورة حرة في الزراعة ويحجب بالتالي الراسمائل الزراعية « المساهمة » في التساوي الاجتماعي لمعدل الربح ، ويحجبها التخلي عن جزء من فائض القيمة المخلوق في دائرت « بها » للتوزيع العام لفائض القيمة هذا .

لنفترض أن انتاج الصناعة السنوي يرتفع إلى :

$$٤٠٠ \text{ مليار ث} + ١٠٠ \text{ مليار م} + ١٠٠ \text{ مليار ف} = ٦٠٠ \text{ مليار} .$$

فالاتاج الزراعي يمكن أن يحدد على النحو التالي على سبيل المثال ** :

$$٢٠٠ \text{ مليار ث} + ١٠٠ \text{ مليار م} + ١٠٥ \text{ مليار ف} = ٤٠٥ \text{ مليار} .$$

$$\text{وسيكون معدل الربح الوسطي } = \frac{٦٠٠}{٨٠٠} = ٢٥,٦٢٥ \% .$$

وفي الزراعة ، لن تباع المنتجات بسعر الانتاج ، المتضمن لربح قدره ٢٥ % (أي ٣٧٥ ملياراً) ، بل ستباع بقيمتها الاجالية ، بـ ٤٠٥ مليار ، أي بزيادة ٣٠ ملياراً ربحاً فائضاً . والربح العقاري المطلق هو الذي يظهر عبر الربح الفائض هذا . وسيكون

$$\text{معدل الربح الزراعي } = \frac{١٠٠}{٣٠٠} ، \text{ أي } ٣٥ \% .$$

لنعد الآن إلى الحقول الثلاثة أ ، ب ، ج ، التي ذكرناها كأثلة بسبب الربح التفاضلي من النمط الأول :

* هذا لا يعني أن هذه الأراضي هي بالضرورة آخر أراض تروى . ذلك أن امتداد الزراعة إلى أراض أكثر خصباً يمكن أن يسبب هجر الزراعة في الأراضي الأقل خصباً ، إذا ما انخفض سعر مبيع القمح .

** يكون معدل فائض القيمة بوجه عام أعلى في الزراعة منه في الصناعة ، باعتبار أن الأجور الزراعية أدنى بشكل هام من الأجور الصناعية .

الحقل	الرأسمال	الانتاج	مبيع	الناتج	الريح	الريح	الريح
القطر	الاجالي	الوسطي	المطلق	التفاضلي			

أ	١ مليون ٨٠ قنطاراً	١٦٨٧٥	١,٣٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-	
ب	١ مليون ١٠٠ قنطاراً	١٦٨٧٥	١,٦٨٧,٥٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٣٧,٥٠٠	
ج	١ مليون ١٢٠ قنطاراً	١٦٨٧٥	٢,٠٢٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠	

إن سعر المبيع يعادل قيمة قنطار من القمح منتج في الحقل الأقل إيراداً ، أ ، أي الحقل ذي الرأسمال المسلف البالغ قدره ١٢٥٠٠ فرنك ، زائد ٣٥ ٪ ربحاً ، أي ٤٣٧٥ فرنكاً ، فيكون الاجمالي ١٦٨٧٥ فرنكاً . والريح المطلق يولد من هذا الفرق بين قيمة قنطار من القمح منتج في الحقل أ وسعر انتاجه ، ١٥,٦٢٥ فرنك (١٢٥٠٠ فرنك + ٢٥ ٪ ربحاً وسطيّاً) .

وهل ينبغي أن نقول أن الريح العقاري لا « تلتج » الأرض . فالأرض البور لا « تنتج » ذرة واحدة من الريح . واليد العامة في الزراعة هي التي تلتج الريح العقاري . إذن فهو فائض قيمة ، عمل غير مدفوع ، تماماً شأن الريح الصناعي . لكنه فائض قيمة من نوع خاص ، لا يسام في التساوي العام لمعدل الريح ، يعامل الملكية الزراعية . ويقدم بالتالي ربحاً فائضاً ناتجاً عن كون التركيب المضوي للرأسمال أدنى في الزراعة منه في الصناعة (ربح مطلق) . والربح الفائض هذا يزداد من جهة أخرى ربح فائض ناتج عن كون كل العمل المقدم في الزراعة عملاً ضرورياً اجتماعياً ، حتى لو كان مقدماً في شروط من الانتاجية أدنى من شروط انتاجية الصناعة .

الريح العقاري وغط الانتاج الرأسمالي

إذن فالريح العقاري يمثل خسارة مزدوجة بالنسبة إلى مجموع البورجوازية . فمن جهة أولى ، لا تشارك كمية محددة من فائض القيمة في تساوي معدل الريح ، ولما كانت هذه الكمية منتجة من قبل رأسمال ذي تركيب عضوي أدنى مما في الصناعة ، فقد كان من الممكن أن ترفع المعدل الوسطي للريح . ومن جهة أخرى تزداد أسعار

المنتجات الزراعية ، ما دامت هذه المنتجات تباع تبعاً للقيمة منتجات الأراضي الأقل ايرادية . وهذا يفرض حداً أدنى للأجور أعلى من الحد الأدنى الذي سيوجد في حال إلغاء الريع ، ويعني بالتالي وإلى حد ما تحويل القيمة من الصناعة إلى الزراعة .

لهذا كافح أكثر ممثلي البورجوازية الصناعية الليبرالية منطقية ، ولا سيما ريكاردو وجون ستوارت ميل ، من أجل إلغاء الملكية الخاصة للأرض . ولقد أمكن للريع المطلق أن ينجح كلياً في البلدان المسكونة حديثاً ، كالولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا ، حيث كانت مساحات شاسعة من أراض لم تُزرع بعد في متناول المستعمرين : فقد كانت الأرض توزع مجاناً ، مقابل رسم اسمي بحت يعود إلى الدولة . وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان في وسع المراء ، بفضل قانون المزارع « Homestead act » الصادر عام ١٨٦٢ ، أن يصبح مالكاً لمئة وستين اكرة من الأراضي غير المزروعة بعد ٥ سنوات من احتلالها فعلياً . وفي كندا ، وزع ٩٠ ٪ من الأراضي التي يحتلها المستعمرون ، وتبلغ مساحتها ٥٨ مليون اكرة ، بالطريقة نفسها^(٢٦) . وهكذا يكون قد تم البرهان اختبارياً ، وبصورة سلبية ، على مصدر الريع العقاري المطلق ، نفي احتكار الملكية العقارية . وحيثما يكن هذا الاحتكار منعدم الوجود ، ينعدم أيضاً وجود الريع المطلق .

إن وجود الريع العقاري ليس عبة في وجه التطور الأمثل لنمط الانتاج الرأسمالي بوجه عام فحسب ، بل هو يعرقل أيضاً وعلى الأخص تطور علاقات الانتاج الرأسمالية في الريف . فالريع الذي يستأجر به الملاك غير المستثمرين يُسحب من الزراعة ولا يعاد توظيفه . وهو يُنقص مال التوظيف الشاغر ويبطئ تراكم الرأسمال في الزراعة . وهكذا زاد الرأسمال الاجالي للمزارع في سويسرا ، بين عشية الحرب العالمية الأولى وعشية الحرب العالمية الثانية ، من ١١٦٠ فرنكاً سويسرياً إلى ١٦٧٣ ف في المكثار الواحد ، بينما زاد رأسمال المالك العقاري من ٤٢٨٠ إلى ٦١٦٧ فرنكاً سويسرياً في المكثار الواحد . وإن نذراً يسيراً فقط من هذه الزيادة الأخيرة ٥٢ فرنكاً سويسرياً بالضبط ، يتأتى من تحسين الأرض^(٢٧) . وعلى هذا فإن وتيرة تراكم الرأسمال في الزراعة أدنى مما في الصناعة . وهذا يحدد انتاجية العمل في الزراعة أدنى بكثير من انتاجية الصناعة ، كما يتضح من الجدول التالي :

التوزيع المهني للسكان

في ١٩٥٠ - ١٩٥١

ومساهمة الصناعة والزراعة في تكوين الناتج القومي على أساس %

البلد	الصناعة		الزراعة	
	الناتج القومي	السكان	الناتج القومي	السكان
	الحام		الحام	
إيطاليا	٢٣ %	٣٤ %	٤٩ %	٢٩ %
فرنسا	٢٩ %	٤٠ %	٣٦ %	٢٩ %
الدانمرك	٣٢ %	٣٦ %	٢٨ %	٢٢ %
هولندا	٣٢ %	٣٩ %	١٩ %	١٢ %
النرويج	٣٧ %	٤٦ %	٣١ %	١٥ %
ألمانيا الغربية	٤٤ %	٥٥ %	٢٢ %	١٢ % (٢٨)

ويشير « التقرير عن الوضع الاقتصادي في بلدان الأسرة الأوروبية » لعام ١٩٥٦ ، إلى أن الناتج الزراعي بالنسبة إلى كل مواطن عامل لا يرتفع إلا إلى ٧٦ % من الدخل غير الزراعي في هولندا ، و ٥٨ % في بلجيكا ، و ٥٧ % في فرنسا ، و ٥٦ % في ألمانيا الغربية ، و ٣٨ % في إيطاليا (٢٩) .

إن تجميد القسم الأكبر من رأس المال المزارعين في كراء الأراضي أو شرائها * يحمل فترة دوران هذا الرأس مال أطول في الزراعة وفي البناء اللامتقول منها في الصناعة : فدورة الدوران تدوم وسطياً من ٤ إلى ٥ سنوات في الزراعة ومن ٨ إلى ١٠ سنوات في البناء اللامتقول المدين في الولايات المتحدة (٣٠) .

* « يمثل ما يقارب $\frac{2}{3}$ التوظيفات في الزراعة توظيفات في [ثن الأرض » (٣٠) .

لكن استثمار المالك العقاري بالريع العقاري التفاضلي يقف عقبة كأداء بوجه خاص أمام تحسين الأراضي . فالزراعون لا يحدون سوى فائدة متواضعة في العمل من أجل تحسين ستكون نتيجته المؤكدة دفع الملاك إلى رفع معدل أكارتهم ! فهؤلاء الملاك يسمون إلى تجديد الايجارات بأسرع ما يمكن (الايجار السنوي إذا أمكن) ، الشيء الذي يسمح بمثل تلك الزيادة الدائمة في الريع التفاضلي . ومن صالح المزارعين ، من جهة أخرى ، أن يحصلوا على ايجار طويل الأمد يسمح لهم بالتمتع بالتحسينات التي التي تحققها رساميلهم (أو علمهم في حالة المزارع الصغير) .

ان ايرلندا القرن التاسع عشر تقدم المثال الكلاسيكي عن الحيف الذي ينجم عن استثمار المالك العقاري بالريع التفاضلي :

« كان في ايرلندا ، في عام ١٨٧٠ ، ٦٨٢,٢٣٧ مزرعة ، كانت ١٣٥,٣٩٢ منها تستثمر على أساس التعاقد لأجل ، و ٥٢٦,٦٢٨ تستثمر على أساس المزارعة السنوية . وكان يمكن فسخ المزارعة السنوية بدون أي تعويض ، بشرط الإنذار قبل ستة أشهر . وفي حالة عشرين مزرعة فقط ، كانت المباني وتجهيزات المزرعة تقدم من قبل المالك... وفي سائر الحالات الأخرى ، كان واجباً على المزارع نفسه أن يقدم الرأسمال الجامد ، وكذلك كل شكل آخر من الرأسمال الضروري للمزرعة . وهكذا سمح فسخ الايجار للمالك بمصادرة الرأسمال الذي وظفه المزارع . وبين ١٨٤٩ و ١٨٨٠ ، هُجرت حوالي ٧٠,٠٠٠ أمرة وجردت من أملاكها . ولم يكن من الممكن اتقاء التهجير إلا إذا أراد المزارع واستطاع أن يدفع ريعاً أعلى يسمح للمالك بأن يصادر ، بطريقة أخرى ، رأسمال المزارع المجد ومهارته ، » (٣٢) .

إن مثل هذا النظام المجحف يفضي بالضرورة إلى رد فعل دفاعي لدى المزارع على حساب تحسين الأرض :

« حتى إذا كانت مدة الايجار تسعة أعوام ... كان يتوجب على المزارع في غالب الأحيان أن يعيد ، خلال الأعوام الثلاثة الأولى ، تكوين الحصوبة التي أضناها سلفه ؛ وكان يزرع اعتيادياً في الأعوام الثلاثة الثانية ، ويبدل قصارى جهده لاستزافها في الأعوام الثلاثة الأخيرة . ويقدر أحد الأصدقاء ، من المطلعين على المشكلات الزراعية ، ما ينجم عن ذلك من نقص في الانتاج بـ ٢٠ ٪ ، » (٣٣) .

وعلى هذا فإن بعض الزراعات ، كزراعة الأشجار المثمرة ، التي تتطلب جهوداً

متواصلة طوال سنوات كثيرة ، تتنافى والمزراعة وانفصال ملكية الأرض عن الاستثمار الزراعي (٣٤) .

سعر الأرض وتطور الربح العقاري

مع الانتشار العام لنمط الإنتاج الرأسمالي ، بات كل دخل يعتبر اصطلاحاً دخلاً يفلح رأسمال - واقعي أو وهمي - موظف بمعدل الفائدة الوسطي * . والربح العقاري هو « مقولة » اقتصادية واقعية ، تنأى من فائض القيمة الذي ينتجه شريحة الأرض كافة . لكن « قيمة الأرض » تعبير فارغ من المعنى في حد ذاته . فليس للأرض من قيمة أكبر من قيمة الهواء ، أو الضوء ، أو الريح التي تحرك سفينة شراعية . إنها « عامل إنتاج » مقدم من الطبيعة ، لا بضاعة ينتجها العمل البشري ** . وحينما لم يغرض احتكار الملكية الخاصة للأرض ، لا تلك الأرض لا « قيمة » ولا سعراً . وحتى في القرن العشرين ، تلقى المستعمرون البيض في روديسيا الأراضي بسعر رمزي قدره بنس واحد للأكرة !

إذن فالأرض لا تكتسب سعراً إلا حينما يكون التملك الخاص للأرض قد حولها إلى ملكية محتكرة . وهذا السعر ليس إلا الربح العقاري الموصول على أساس معدل الفائدة الوسطي: « يتحدد سعر الأرض بسعر منتجات [الأرض] وليس بالعكس » (٣٥) . إن اقتناء أرض أو شراؤها لا يعني شراء « قيمة » ، بل يعني شراء سند دخل ، مع حساب الدخول المستقبلية على أساس الدخول الحاضرة (٣٦) :

« من يشتري الأرض يشتري في الواقع الحق في تلقي سلسلة من الدخول السنوية ، وأفضل قاعدة للحكم على ما ستكون هذه الدخول في المستقبل هي ما كانت في الماضي المباشر . إن الدراسات تثبت أن الدخل الناجم عن أرض ما قبل بيعها بفترة تتراوح بين سبع وعشر سنوات هو أنجح مقياس للسعر الذي سيكون الشاري مستعداً لدفعه » (٣٧) .

إن أصل سعر الأرض هذا يؤكد تطور هذا السعر منذ نهاية القرن الثامن عشر .

* انظر الفصل السابع .

** هذا لا ينطبق على الأراضي التي هي ، شأن أراضي الـ polders في فلاندر وهولندا ، « منتجة » بمعنى الحرفي للكلمة من قبل العمل البشري الذي انتشلها من الماء .

وبالفعل ، لا يتأرجح سعر الأرض البتة حول « قيمة واقعية » ، بل يتبع تأرجحات الحالة الزراعية التي غالباً ما تكون مبالغتة وعنيفة .

إن نمو السكان واستصلاح الأراضي القليلة الخصب التي تتطلب توظيفات هامة من الراسمیل حتى تمكن زراعتها ، قد سببا ارتفاعاً هاماً في الأسعار الزراعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تبعه على الفور ارتفاع مائل في الربوع . فمن عام ١٧٥٠ إلى عام ١٨٠٠ ، زاد سعر القمح وسطياً ٦٠ ٪ في انكلترا و ٦٥ ٪ في فرنسا ، و ٦٠ ٪ في إيطاليا الشمالية ، و ٤٠ ٪ في ألمانيا . ويقدر دي آفنييل أن الربيع الوسطي للهكتار قد ارتفع في الحقبة نفسها ٥٠ ٪ في فرنسا . وقد لوحظ في انكلترا وألمانيا ارتفاع في الربيع أقوى أيضاً (يعود سببه إلى انخفاض شديد في معدل الفائدة) (٣٨) . كذلك تفاق ارتفاع الأسعار الزراعية في القارة الأوروبية بين ١٨٢٠ و ١٨٧٠ بارتفاع كبير في الربيع .

إن القيمة الوسطية لجميع الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة الأميركية تتبع منذ قرن من الزمن حركة الأسعار الزراعية : فمن عام ١٨٦٠ إلى عام ١٨٩٠ ، ارتفع سعر الأكرة من ١٦,٣٢ دولاراً إلى ١٩,٨١ دولاراً ؛ ومن ١٨٩٠ إلى ١٩٠٠ انخفض إلى ١٩,٨١ دولاراً ؛ ومن ١٩١٠ إلى ١٩٢٠ (طفرة الحرب) ، ارتفع من ٣٩,٦٠ دولاراً إلى ٦٩,٣٨ دولاراً ؛ ومن ١٩٢٠ إلى ١٩٣٥ (الأزمة الكبرى) انهار إلى ٣١,١٦ ، الخ (٣٩) .

وحق يمكن للربيع العقاري التفاضلي أن يرى النور ، فلا بد أن يضمن سعر مبيع المنتجات الزراعية الربح الوسطي حتى للراسمیل الموظفة في الأراضي الأقل إيرادية . وحتى يمكن للربيع العقاري المطلق أن يرى النور ، فلا بد أن يضمن سعر المبيع عينه بيع القمح المنتج في أسوأ شروط الانتاجية لا بسعر انتاجه بل بقيمته . وعندما تندنى أسعار المنتجات الزراعية ، يمكن أن تُلغى هذه الشروط كلياً أو جزئياً ، بصورة مؤقتة أو نهائية . وآئذ يتلاشى ربح بعض الأراضي . وتكف هذه الأراضي عن أن تكون مزروعة إذا لم يكن ملاكها يستثمرونها مباشرة . وإذا كانت تستثمر من قبل ملاكها ، فإن على هؤلاء أن يكتفوا بدخل أدنى من الربح الوسطي ، بله بدخل يعادل أجراً في الواقع .

إن هذه الظاهرة ، التي رافقت ظهورها كل الأزمات الزراعية ما قبل الرأسمالية * ،

* بصدد هذه الأزمات الزراعية ما قبل الرأسمالية ، انظر الفصل الحادي عشر .

قد تجلت بقوة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ففي ذلك العصر ، شقت الزراعة طريقها إلى مساحات شاسعة من المروج وسهوب « البامبا » في بلدان ما وراء البحار بمساعدة الوسائل الميكانيكية ، الشيء الذي أدى الى تخفيض سعر الكلفة بـ ٥٠ ٪^(٤٠) . وفي الوقت نفسه ، سمح تحسين شروط النقل بتخفيض تكاليف الشحن البحري من ٦٠ فرنك ذهبي للصاع الواحد من القمح المرسل من نيويورك إلى ليفربول في عام ١٨٦٠ إلى ٢٥ فرنك ذهبي في عام ١٨٦٦ وإلى ١٠ فرنك ذهبي في عام ١٩١٠^(٤١) . هاتان الحركتان المتواكبتان دفعتا إلى أوروبا بكتل من المنتجات الزراعية المنتجة في بلدان ما وراء البحار ، وغير المثقة في غالب الأحيان ببيع عقاري ، وسببتا فيها بالتالي انهياراً في الاسعار الزراعية .

هذا الانهيار أحدث ، في آن واحد ، انخفاضاً في سعر الأرض وهجر كل زراعة في الأراضي القليلة الايراد . ففي فرنسا ، بين ١٨٧٥ و ١٩٠٠ ، نقصت « قيمة » الملكية الريفية ٣٥ ٪^(٤٢) . وتراجعت مساحة الأراضي المحروثة من ٢٥ مليون هكتار في منتصف القرن التاسع عشر إلى ١٨ مليوناً في منتصف القرن العشرين^(٤٣) . ويلاحظ كلافام « ان بعض الاراضي سقطت مجدداً الى مرتبة مروج الدرجة الثالثة ، ولا سيما في مقاطعة اسيكس »^(٤٤) ، بعد تدهور الاسعار الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر .

صحيح ان الزراع الأوروبيين حاولوا ، بردود فعل شتى ، أن يمسكوا بمجرى هذا التيار . فقد سمت بعض البلدان ، مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا ، إلى الابقاء بصورة مصطنعة على الاسعار الزراعية المرتفعة بواسطة تعريفات هركية حامية . وهكذا ضمنت هذه التعريفات الفرق بين السعر الوسطي للسوق المالية والسعر في الأراضي « القومية » الضعيفة المردود - أي على وجه التحديد الربع التفاضلي الذي يتأثر به الملاك المحظوظون أكثر من غيرهم * وسعت بلدان أخرى مثل الدانمرك وهولاندا وبلجيكا الخ .. إلى تدعيم الربع العقاري وسعر الأرض عن طريق زيادة توظيف الرساميل والاستخدام الكثيف للأعمدة - إستخدام سنوياً ولكل هكتار في

* في فرنسا ، « بحسب سعر شراء القمح على أساس سعر كلفة المزارع المتقادم بها الزمن في آربيغ وروبرغ .. أما الفرق فيذهب إلى جيوب الزارعين الرأسماليين الكبار في المعروض الباريسي الذين تقل اسعار كلفتهم الواقية بحوالي ٦٠ ٪ عن اسعار كلفة صغار الفلاحين » (٤٥) .

عام ١٩٣٨ ، ٣٠ كغ من الأسمدة الأزوتية (٤٩ كغ في عام ١٩٥٦) في بلجيكا ، مقابل ٦٥٧ كغ (٩٥٧ كغ في عام ١٩٥٦) في فرنسا ، و ٣٥ كغ من الفوسفات (٥١ كغ في عام ١٩٥٦) في بلجيكا مقابل ١٣ كغ في فرنسا (١٨ كغ في عام ١٩٥٦) ؛ ٤٦ كغ من البوتاس في هولندا (٦٨ كغ في عام ١٩٥٦ ؛ ٧٦ كغ في العام نفسه في بلجيكا) مقابل ٨٥٧ كغ في فرنسا (١٤٥٥ كغ في عام ١٩٥٦) (٤٦) ، وخاصة عن طريق تحويل الحقول المزروعة إلى مروج يتولد عن منتجاتها الحيوانية المصدر (لحم ، زبدة ، حليب ، نخ) ريع أكثر استقراراً ، باعتبار ان جزءاً هاماً من سكان المدن الكبيرة بفضل استهلاك منتجات حيوانية طازجة وإن ب سعر أقل (٤٧) .

وفي الأعوام ١٩٢٠ ، حدثت هزة عنيفة أخلت بهذا التوازن الجديد للزراعة الأوروبية : أزمة الزراعة العالمية ، التي امتدت حتى الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت ظهورها بدءاً من عام ١٩٤٩ . فنهضة الزراعة في بلدان ما وراء البحار تحلق « فائضاً » دائماً من المنتجات الزراعية ، بالرغم من حالة نقص التغذية المزمنة التي يعاني منها مئات الملايين من البشر في الصين والهند وفي سائر آسيا ، وفي القسم الأكبر من افريقيا واميركا اللاتينية (٤٨) .

وقد اتضح الآن ان الاستقرار النسبي (اللامرونة) لطلب المنتجات الزراعية ، في إطار نمط الانتاج الرأسمالي ، وفي درجة محددة من التصنيع * (لامرونة كانت مصدر الأرباح الفائضة الزراعية طوال قرون عدة) ، يمكن أن يصبح مصدر أزمة دائمة عندما تعرف الزراعة ، بعد تأخر ، انقلابات في الانتاجية شبيهة بانقلابات

* هذا الاستقرار نسبي للغاية بالأصل . يصرح دين بما يلي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية : « لو كان من الواجب أن تتوفر لجميع المستهلكين في الولايات المتحدة تغذية مناسبة ، حسب معايير الخبراء ، لكان ينبغي دون ريب أن يزداد استهلاك الخضار بنسبة ٥٠٪ واستهلاك المنتجات الالبنية بنسبة ١٥ إلى ٢٥ ٪ على الأقل (٤٩) . ومن جهة أخرى ، تبين الإحصائيات ، في عام ١٩٣٩ ، أن العمال الصناعيين استهلكوا في انكلترا وألمانيا ، بالنسبة إلى كل فرد ، نصف كمية الحليب المستهلكة في السويد وسويسرا ، وثلاث كمية للزبدة المستهلكة في كندا وألمانيا وهولندا ، ونصف كمية السكر واللحم المستهلكة في أستراليا ، نخ » (٥٠) .

انتاجية الصناعة (٥١) * . فن عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٠ ، كان نحو الانتاجية في الزراعة الأميركية مساوياً تقريباً لنمو الانتاجية في الصناعة . وكذلك الأمر في بريطانيا ** . وقد عرفت الولايات المتحدة الأميركية بدورها تراجعاً في المساحة المزروعة قحاً ، وتحويل الحقول المزروعة إلى مروج ، إن لم تقل اختفاء كل استثمار زراعي في الأراضي القليلة الحصب .

* إليكم خلاصة لما وقمنا في النفس عن تقدم انتاجية العمل الزراعي (٥٢) :

حق يُصعد هكتار من القمح ويحزم في ساعة واحدة ، كان ذلك يتطلب في فرنسا :

الانتاجية	في حوالي عام ١٧٥٠ بالنجل من ٤٠ إلى ٥٠ رجلاً
ترداد	في حوالي عام ١٨٣٠ بالقبض من ٢٥ إلى ٣٠ رجلاً
بنسبة	في حوالي عام ١٧٨٠ بالمشة من ٨ إلى ١٠ رجلاً
نسبة	٥٠٠٪

الانتاجية	في حوالي ١٩٠٥ بالحصاد - الحزمة من ١ إلى ٢ رجل
ترداد	في ١٩٥٠ بالحصاد - الدواة أقل من رجل واحد ،
بنسبة	علاوة على أن المحصول
أكثر	يدرس في الوقت نفسه
نسبة	من ١٠٠٠٪

وإن فترة ١٩٣٠ - ١٩٥٥ ، زادت الانتاجية الزراعية أكثر من ١٠٠٪ في الولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى زراعة الحبوب فقد تضاعفت هذه الانتاجية نفسها ثلاث مرات في مدى ثلاثين عاماً (٥٣) !

** منذ عام ١٩٥٠ في بريطانيا باتت ٤٠٪ من المزارع التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٠ هكتار ، و ٦٠٪ من المزارع التي تتراوح مساحتها بين ١٠ و ٢٠ هكتاراً ، وعملياً جميع المزارع الأكبر مساحة ، تلك جراً واحداً على الأقل . وبين ١٩٤٤ و ١٩٥٢ ارتفع عدد الجرارات بالنسبة إلى كل ١٠٠ مزرعة من ١٠٠٤ إلى ٢٨ في السويد . وارتفع من ٨٠٩ إلى ٢٣٠٧ من أيار ١٩٤٩ إلى نيسان ١٩٥٢ في ألمانيا الغربية . وتضاعف بين ١٩٤٩ و ١٩٥١ في الدانمارك ، وبين ١٩٤٩ و ١٩٥٢ في النمسا وبيلجيكيا . وقد بلغ عدد الجرارات في ١٤ بلداً من أوروبا الغربية (بما في ذلك بريطانيا) حوالي الليون في عام ١٩٥١ ، وعندما يزداد بنسبة ١٥٪ سنوياً (٥٤) . وما تميز به البلدان التي وصلت فيها الزراعة إلى درجة مرتفعة من الكثنة ، وهي بريطانيا وألمانيا الغربية والسويد ، هو أن زيادة عدد الجرارات تتم أكثر فأكثر في المنشآت المتوسطة والصغيرة ، باعتبار أن المزارع الكبيرة قد جرت مكنتها سابقاً بنسبة ١٠٠٪ تقريباً (٥٥) .

وهكذا جرى ، بين ١٩١٩ و ١٩٢٩ ، هجر الزراعة في ٢٠ ٪ من الأراضي في جنوب وشرق الولايات المتحدة ، حيث لم يتدن سعر كلفة صاع من القمح عن دولار واحد ، بالرغم من المكنتسة ، بينما تدنى إلى ٦٠ سنتاً في سهول مونتانا ، وكنساس ونبراسكا الخ^(٥٦) . أما بلدان أوروبا القديمة ، فقد أمكن للربح أن يختفي فيها أو يصبح نافياً في قسم كبير من الأراضي القليلة الخصب ، كما حدث في فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية^(٥٧) . وقد أكد مؤخراً البارون سنوي ، الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية البلجيكية ، أن التخلي عن سياسة الحماية الزراعية في أوروبا الغربية سيفسح المجال أمام إعادة تشجير أراضٍ شاسعة هجرتها الزراعة .

الملكية العقارية ونمط الانتاج الرأسمالي

إن الملكية الخاصة للأرض ليست شرطاً بتاتاً لدخول نمط الانتاج الرأسمالي إلى الزراعة ، بل هي على العكس تعرقل وتؤخر توسعه . بيد أن التملك الخاص لمجموع الأراضي القابلة للزراعة ، الذي يحول دون إقامة فلاحين جدد بصورة حرة في الأرض ، يظل شرطاً لا غنى عنه البتة لنهضة الرأسمالية الصناعية . فما بقيت مساحات شاسعة من الأراضي شاغرة ، تستطيع اليد العاملة المدينة أن تتملص من معتقل المصنع ، وينعدم عملياً وجود جيش الاحتياط الصناعي ، وتندثر الأجور بالارتفاع بفتية المزاومة بين الاستخدام الصناعي والاستخدام الزراعي . والأجور المرتفعة التي عرفتها الولايات المتحدة قبل اختفاء « الحدود » الغربية ، والتي أوجدت نهائياً سلباً للأجور أعلى من السلم الموجود في أوروبا ، تفسر إلى حد كبير هذا العامل .

منذ منتصف القرن الثامن عشر ، اعترف سياسيون أميركيون بصراحة بهذا الواقع ، وطلبوا ، كما فعل بنيامين بابل من كونيتيكت كوت ، بإيقاف الهجرة إلى الغرب . وقد لاحظ صامويل بلاجيت ، أحد أوائل الاقتصاديين الأميركيين ، لاحظ في عام ١٨٠٦ أن سعراً رخيصاً للأرض يجعل اليد العاملة غالبية الثمن . « لن يعمل أي رجل حر لحساب الغير ، إذا كان يستطيع أن يشتري أرضاً خصبة بسعر بخس يمكنه من تحصيل أودعه على نحو مربح بعمله يومين في الأسبوع »^(٥٨) .

إن التملك الخاص ، عن طريق السرقة والعنف المشروع أو اللامشروع ، للقسم الأعظم من الأراضي العذراء في البلدان التي ما يزال فيها احتياطي من الأراضي ، قد وافق كل تقدم لنمط الانتاج الرأسمالي فيها وراء حدود أوروبا الغربية ، حيث حدثت

بالأصل ظاهرة ماثلة في التملك الخاص للأمالك المشاع . ولقد أصبح مفهوم الملكية الخاصة للأرض مفهوماً أساسياً للغاية من مفاهيم المجتمع البورجوازي إلى حد أن العدالة اعترفت بأن وهب غابة مساحتها ٦٠٠ أكرة في ولاية بفلسفانيا لله هو انتقال للملكية، ثم « صادرت » فيما بعد هذا « المالك » لأنه لم يدفع الضريبة (٥٩) !

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ، حولت « شركة جزر الهند » الزامنداري أو ملتزمي جباية الضرائب في إمبراطورية المغول إلى ملاك عقارين لأقاليم بأسرها (٦٠) . وفي الأرجنتين ، بين عام ١٨٧٥ وعام ١٩٠٠ ، بيع ٣٠ مليون هكتار من الأراضي بمبالغ زهيدة ؛ وما يزال القسم الأعظم بوراً إلى اليوم ، لكن بجمال الأملاك العامة قد انتقلت ملكيتها إلى الأفراد نتيجة ذلك . وفي كندا استولت شركات السكك الحديدية على ما يقارب ثلث كافة الأملاك العامة (٦١) . وبينما جرى في الولايات المتحدة توزيع ٩٦ مليون أكرة بموجب « قانون المزارع » وغيره من القوانين المشابهة (إن جزءاً لا يهمل من هذه الأراضي قد انتقل أيضاً بالأصل إلى الشركات الرأسمالية ، حيث أن المرشعين المزارعين كلوا عبارة عن مسخرين) ، ترك ١٨٣ مليون أكرة لشركات السكك الحديدية (٦٢) .

وفي أفريقيا الشمالية ، أدى الاستعمار الفرنسي إلى انتزاع ملكية الأراضي الأهلية بصورة جماعية ، فقد تملك المستعمرون الفرنسيون ٣ ملايين هكتار في الجزائر بموجب قوانين خاصة (٦٣) ؛ و ١٠٤ مليون هكتار في تونس ، أي نصف مجمل الأراضي القابلة للحراثة في هذا البلد (٦٤) ؛ و تملك ٤٧٠٠ مستعمرو أوروبي مليون هكتار في مراكش ، بينما قضى على ٨ ملايين مراكشي بتحصيل أودم من ٣٠٨ مليون هكتار من أراضي أقل خصباً (٦٥) .

وفي أفريقيا الشرقية ، تملك المستعمرون البريطانيون ٥٠ مليون أكرة في روديسيا الجنوبية ، يعيش عليها ١٠٠,٠٠٠ أبيض ، بينما لم يبق للأفريقيين البالغ تعدادهم ١,٦ مليون نسمة سوى ٢٩ مليون أكرة لتحصيل معاشهم . وقد تملك المستعمرون ١٢,٧٥٠ كم^٢ في كينيا بينما لا يتجاوز عددهم ٢٩,٠٠٠ أوروبي ، وبقي خمسة ملايين أفريقي ٤٣,٥٠٠ ميل مربع !

ويفضل هذا النظام ، تقدم « الضرائب الأهلية » ، كما يدعوها البيض بمجور ، بدأ عاملة وفيرة للمستعمرين والشركات المنجمية والصناعية الأوروبية في آن واحد .

وقد فرضت أشكال متعددة من القنانة ، والعمل الاجباري المكشوف أو المقنع * ، والريع العقاري المقدم في شكل سخرة ، على الأفاقة التضاء الذين فصلوا بوحشية عن الأرض ، أي عن وسائل وجودهم المألوفة ^(٦٧) . وقد عرف هذا النظام شكلاً مصفى بارعاً في افريقيا الجنوبية ، حيث تملك مليونان من البيض ٨٨ ٪ من الأراضي ، تاركين ١٢ ٪ من الأراضي ، غير القابلة للاستثمار في غالبيتها ، لمعاش ٨ ملايين افريقي محشور في « زرائب » ومستغل بصورة وحشية : فالأجرة السنوية الاجمالية للأفاقة البالغ تعدادهم ٤٠٠,٠٠٠ ، الذين يعملون في مناجم الذهب الافريقية الجنوبية ، تبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني ، إذا ما قمنا بسخاء بالغ قيمة الجرايات الهزيلة من القوت الممنوحة هؤلاء الشغيلة ، بينما ترتفع الأرباح السنوية لشركات مناجم الذهب إلى ٥٠ مليون جنيه ^(٦٨) .

وتلاحظ لجنة رسمية تابعة للحكومة السيلانية كلفت بحرد القوانين الزراعية التي أدخلتها بريطانيا إلى جزيرة سيلان ، تلاحظ أن هذه القوانين استخدمت في تجريد القرى من غاباتها ومروجها المشاعية وكذلك من قسم من الأراضي المستخدمة للزراعات الثانوية ، وذلك فقط لصالح الرأسماليين القادمين أولاً من أوروبا مباشرة ، ثم من الأقاليم البحرية في الجزيرة ^(٦٩) .

علاقات الانتاج وعلاقات الملكية في الريف

إن العلاقات الخاصة التي تربط الزراعة بالصناعة في العصر الرأسمالي عن طريق إنشاء جيش الاحتياط الصناعي والدور الاقتصادي للريع العقاري ، تولد أشكالاً خصوصية من تطور الزراعة ذاتها . فإدخال نظام العبودية إلى المستعمرات الأميركية بين القرن الرابع عشر والقرن التاسع عشر ، وإدخال نظام العمل الإجباري إلى المستعمرات الافريقية والاقياوسية في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين** ، يمثلان في الشروط الخاصة للبلدان المذكورة شرطاً ضرورياً لخلق علاقات ملكية رأسمالية

* انظر الفصول المتعلقة بالمستعمرات البلجيكية والبريطانية والفرنسية والبرتغالية في نشرة « مكتب العمل الدولي » لتتابع لمنظمة الأمم المتحدة : « تقرير اللجنة الخاصة بالعمل الاجباري » (٦٦) .

** قامت صناعة السكر في كوينزلاند كلياً تقريباً على العمل شبه المساق لقياتل الكاثك من عام ١٨٦٠ إلى حوالي عام ١٩٠٠ .

في هذه البلدان . إلا أنها عرقلا مع ذلك لمدة طويلة من الزمن امتداد علاقات الانتاج الرأسمالية إلى الريف .

إن ظاهرة مماثلة وأكثر أهمية أيضاً قد ظهرت في أوروبا الشرقية ، وفي الشرق الأوسط والأقصى في أواخر القرن العشرين . فدخلت المنتجات الرأسمالية إلى هذه البلدان ، وانضم هذه البلدان إلى السوق العالمية ، قد نجم عنها تحطيم توازن الاقتصاد القروي ، ذلك التوازن الموروث منذ أقدم العصور والقائم على التركيب بين الصناعة الحرفية والزراعة^(٧٠) . فبالنظر إلى أن الأرض عاجزة هي نفسها عن تغذية مجموع السكان غير المدينيين ، وبالنظر إلى انعدام أي تزايد هام في الاستخدام في المدن ، لذلك ظهر اكتظاظ مؤمن في السكان القرويين ليس سوى شكل مقنع البطالة المزمنة* .

هذا الاكتظاظ في سكان القرى يفضي إلى صراع كاسر من المواجهة بين الفلاحين على استئجار قطع صغيرة من الأرض ، لا بوصفها أدوات لتملك الريح الوسطي ، بل بوصفها أساساً بسيطاً لتحصيل الأود . فن صالح الملاك العقاريين أن يوجروا أراضيهم بجزءاً إلى قطع صغيرة بدلاً من أن يستثمروها ككل ، كمنشأة رأسمالية كبيرة . وهكذا يتضح أن علاقات الملكية البورجوازية تقف عقبة في وجه دخول نمط الانتاج الرأسمالي إلى الزراعة . وما ينجم عن ذلك من تجزئة مشتتة للمنشآت يتجلى بوجه خاص في الهند ، حيث تبلغ المساحة الوسطية للزرعة ٥٠٤ أكره ، بينما لا تتجاوز ثلث المزارع في ولاية البنغال الغربية المكتظة بالسكان مساحة أكرتين من الأرض . والظاهرة نفسها تقضي إلى ارتفاع هائل في الريح العقاري وإلى فيض في رسملة الأراضي^(٧١) . ومع تعاقب الأعوام يفقد الفلاحون ، المقضي عليهم بالافتقار على هذه هذه الصورة ، ملكيتهم الصغيرة الخاصة ويتحولون إلى بروليتاريين مباشرين أو خفيين .

ويدفع المزارعون الصغار ، المثبتون بئس بقطعتهم الصغيرة من الأرض ، ربحاً ربوياً يعبر عن استغلالهم الفائض ، باعتبار أن دخلهم يقل في غالب الأحيان عن دخل عامل زراعي . وعندما لا يكونون مالكيين لحد أدنى من الرأسمال ومضطرين إلى

* انظر الفصل الثالث عشر : « الامبريالية » ، فقرة « البنية الاقتصادية للبلدان للتخلفة » .

استثمار الأرض المستأجرة في شكل مخاربة* (تقاسم المحصول عينا) ، يتحولون إلى بروليتاريين حقيقيين يعملون مقابل أجر بائس :

« في العربية ، يقال عن المخابر موابع ، أي من يشارك في الربح . وبالفعل ، هذا هو النظام الأكثر شيوعاً . ففي القرى المنتجة للحبوب ، يقدم المالك للفلاح البيت والأرض والبذار والماشية والأدوات الزراعية . ولا تتمدى الماشية المقدمة جاموسين ، وأحياناً بقرتين ، كما لا تتمدى الأدوات الزراعية المحراث المحلي . وواضح ان المخابر لا يقدم شيئاً غير عمله ، وطبعاً عمل أسرته كلها . وبالنظر إلى انه لا يملك شيئاً يخصه شخصياً ما خلا زوجته وأولاده [انما الترجمة الحرفية للفظه «البروليتاري»] ... لذا فهو تابع مطلق التبعية للمالك الذي يستطيع نظرياً أن يطرده في نهاية كل سنة زراعية . أما الثمن الذي يتلقاه عن عمله طوال السنة فهو ربح المحاصيل (٧٢) ... » .

ان مشال كوربا في حقبة ما قبل الحرب يبين الأشكال المشتطة التي أمكن لهذا الربح الربوي أن يأخذها . إذ يلاحظ هـ . ك. لي ان الربح في ذلك البلد بلغ في عام ١٩٣٦ في بعض حالات مشتطة ٩٠٪ من المحصول (٧٣) .

ولما كان المخابرون المقتضي عليهم بهذا القدر من البؤس تركبهم الديون دوماً في خاتمة المطاف ، ولما كان المرابي في غالب الأحيان هو نفسه المالك (أو المزارع الكبير الذي يقوم بدور الوسيط) ، لذا يجري الانتقال بسهولة من وضع البروليتاري إلى وضع القن :

« بموجب القانون الناظم لحقوق وواجبات الزراع ، والصادر عام ١٩٣٣ ، يستطيع الملاك [في العراق] أن يبقوا الفلاح في الأرض ما دام مديناً لهم » (٧٤) .

وقد برهن ألفريد بونيه بالأصل على أن هذا النظام ، شأن النظام المائل الذي أدخل إلى أوروبا الشرقية في القرن السادس عشر ، يمثل رد فعل المالك لإزاء الفاقة الخطرة إلى اليد العاملة ، تلك الفاقة التي ترسم معالمها في أملاكه الواسعة (٧٥) .

تركز وتمركز الراسمیل في الزراعة

لما كانت علاقات الملكية البورجوازية وعلاقات الانتاج الرأسمالية لا تتطابق

* المخاربة شكل انتقالي بين للربح ما قبل الرأسمالي والربح الرأسمالي .

بالضرورة في الزراعة * ، وذلك بعكس الصناعة ، لذا فإن مشكلة تركيز الراسمالي تأخذ فيها مظهراً خاصاً . ان قانون تركيز الراسمال قانون ينبثق عن نمط الانتساج الراسمالي ؛ وليس البتة قانوناً عاماً ينبثق عن محض وجود الملكية الخاصة للأرض .

فحيثما يشرع فقط نمط الانتساج الراسمالي بالدخول إلى الزراعة ، وحيثما ما تزال توجد مزارع نصف اقطاعية قديمة في طريقها إلى الانحلال ، يكون من العبث أن نبحث عن التركيز الزراعي تماماً كما انه من العبث أن ندرس صناعة أواخر القرن الثامن عشر من زاوية تركيز الراسمالي . وإنما عندما يكون مجموع الزراعة قد خضع للاندماجات التقنية الملائمة لنمط الانتساج الراسمالي ، يمكن أن تتطرح مشكلة التركيز . وطى هذا ، لا تدخل في هذا التصنيف ، اذن ، ظاهرات التركيز الخارج للملكية العقارية في أوروبا الشرقية قبل الحرب العالمية الثانية ، أو في اسبانيا أو معظم بلدان أميركا اللاتينية ، حيث لا يعدو الأمر أن يكون أكثر من بقايا متبقية من الملكيات ما قبل الراسمالية أو تشيرات للرسميل بنتيجة انعدام وجود مجالات تصريف صناعية (في الشيلي ، على سبيل المثال ، كان ٢٣٠٠ مالك يملكون ، في عام ١٩٥٢ ، ٣١ ٪ من الأرض الصالحة للفلاحة و ٦٠ ٪ من مجمل أراضي البلاد ، بينما كان ١٥٠,٠٠٠ مشروع صغير لا تملك سوى ١٦,٥ ٪ من الأراضي القابلة للفلاحة و ٦ ٪ من مجمل الأراضي (١٧٧) .

وعندما يدخل نمط الانتساج الراسمالي إلى الزراعة ، تمل ظاهرتان على تأخير ظهور تركيز الراسمالي وتتركزها . فنحن نعلم ان الربح العقاري يتولد من كون المنشأة الأقل ايراداً تحدد سعر انتساج المنتجات الزراعية . لكن تركيز الراسمال يتم بالضبط من خلال

* لهذا السبب بالذات ، تحافظ الزراعة الماصرة بنوع ما على جميع الاشكال الممكنة للمجتمعات ما قبل الراسمالية . وهكذا توجد في افريقيا الجنوبية . ولا سيما في ترانسفال وفال ، مناطق يتوجب فيها على المزارعين السود أن يدفعوا الايجار في شكل ٩٠ إلى ١٨٠ يوم سخرة (عمل غير مدفوع) في مزرعة للمالك الأبيض . وهذه الاشكال من الاستغلال القروسي تلقاها أيضاً في العديد من بلدان أميركا اللاتينية ؛

» غالباً ما تلقى هذا الشكل من الايجار في بوليفيا والشيلي وكولومبيا والاكواتور والبيرو وفنزويلا ، بين عمال المزارع الزراعيين ، الذين يقدم لهم مالك المزرعة أرضاً صغيرة ؛ عليهم مقابلتها ان يعملوا دونما تعويض عدداً محدداً من الأيام اسبوعياً (٧٦) « .

اختفاء المنشآت الأقل إيراداً ! وطالما ظلت هذه المنشآت تلك سوقاً مضمونة بالرغم من تحلفها التقني ، لا يمكن لتمرکز الرساميل أن يظهر في الزراعة . بيد ان التركيز سيظهر فيها بنتيجة الفارق الضخم الذي سيقوم بين سعر الأراضي الأقل إيراداً وسعر الأراضي الأكثر إيراداً ، أي عن طريق رحمة ريع تقاضي ضخم .

كذلك فإن أراضي ضعيفة الإيرادية يمكن أن تستثمر مع ذلك ، لا لإنتاج الربح الوسطي ، بل لتقدم للمزارع الصغير ، الذي يضحي هكذا بمستوى حياته في سبيل الحفاظ على مزرعته « الخاصة » ، أساساً بسيطاً لأود أيامه (٧٨) * . وعلاوة على أنه يعمل برأسمال زهيد أو بدون رأسمال البتة ، ويتخلى عن الربح والربح ، يظل تحت رحمة المواسم السيئة وتقلبات الظروف الاقتصادية . وبذلك تفسر النسبة العالية من وفيات هذه المنشآت الزراعية الصغيرة . ففي الولايات المتحدة الأميركية لم يكن ٢٥ ٪ من جميع أصحاب المنشآت الزراعية في عام ١٩٣٥ يشغلون مزارعهم إلا منذ عام أو أقل ؛ وكان ٤٧ ٪ من جميع المزارعين و ٥٧ ٪ من جميع المهاجرين يشغلونها منذ أقل من عامين (٨٠) . ويقدر أن ١٠٠,٠٠٠ مزرعة عائلية تختفي سنوياً في مجرى العقد الذي بدأ عام ١٩٥٠ (٨١) .

وعندما تختفي تلك السوق المضمونة ، وعملياً منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، تستطيع المنشأة الصغيرة أن تتابع المزاومة مع المنشأة الكبيرة بانتقالها إلى الزراعة الكثيفة** التي تعطي مردوداً أعلى من مردود الزراعة الخفيفة في المزارع الكبيرة .

* في بلجيكا ، تدل الإحصائيات على أن الدخل السامي لصغار الزراع لا يتجاوز ١٤٠٠ فرنكاً في المزارع التي تبلغ مساحة الواحدة منها ٥ هكتارات ، بينما لا تقل الاجرة الساعية الدنيا في الصناعة عن ٢٥ فرنكاً ! والاستثمارات المتنوعة التي جرت في ألمانيا الغربية تشير إلى أن الدخل الشهري للشغل في المزارع الصغيرة يمكن أن يسقط إلى ١٥٠ ماركا في الشهر ، أي إلى ما دون أدنى الاجور في الصناعة بكثير (٧٩) .

** الفرق بين الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة يعود إلى مردود وحدة المساحة . ففي أحوال ١٩٣٥ - ١٩٣٩ كلفت كل من الداترك وهولاندا وبلجيكا تنتج ٥٠ ، ٤٥ ، ٤٠ قنطاراً من القمح في الهكتار الواحد، مقابل ١٠ في الولايات المتحدة و ١٢ في كندا والارجنتين والاتحاد السوفياتي (٨٢) . والزراعة الكثيفة هي إما نتيجة لتوظيف أكثر من الرساميل في الهكتار الواحد ، كما في البلدان السابقة الذكر ، وإما نتيجة لاتفاق اضافي ضخم من العمل الرفيع الاختصاصي كما في مثال اليابان والصين وتايلاندا الخ .

وبنتيجة ذلك ، وبالرغم من أن كتلة الرأسمال الموظف في الهكتار الواحد قد زادت زيادة ضخمة * - شكل غير مباشر من مركز الرساميل ١ - لم تستطع المنشآت الزراعية الكثيفة أن تنمو من حيث المساحة ، ولم تولد ظاهرات مركزة صريحة .

وحيث لم يلعب هذان العاملان التقيديان من دور ، وحيثما امكن في الواقع للزراعة الرأسمالية بمصر المعنى أن تتطور بحالة خالصة ، ظهر ، مع هذا ، الميل إلى تركيز الرأسمال وتركزه في الزراعة بصورة واضحة . وهذا ما حدث بالدرجة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبنسبة أقل في ألمانيا .

التركز الزراعي في الولايات المتحدة (٨٤)

نط المزرعة	١٩٢٠	١٩٢٥	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٤
١ - أقل من ٥٠ أكرة :							
% من العدد الاجمالي	٣٥,٧	٣٧,٩	٣٦,٥	٣٩,٥	٣٧,٥	٣٨,٤	٣٥,٥
% من المساحة الاجمالية	٦	٦,١	٥,٧	٥,٦	٤,٧	٤,١	٢,٩
٢ - بين ٥٠ و ٥٠٠ أكرة :							
% من العدد الاجمالي	٦١,٠	٥٨,٨	٥٨,٧	٥٦,٧	٥٨,٢	٥٦,٨	٥٧,٨
% من المساحة الاجمالية	٦٠,٤	٥٩,٠	٥٥,٣	٥٤,٢	٥٠,٤	٤٥,٢	٣٩,٨
٣ - بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ أكرة :							
% من العدد الاجمالي	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٤,٠
% من المساحة الاجمالية	١٠,٦	١٠,٥	١١,٠	١٠,٨	١٠,٦	١٠,٤	١١,٤
٤ - أكثر من ١٠٠٠ أكرة :							
% من العدد الاجمالي	١	١	١,٣	١,٣	١,٦	١,٩	٢,٧
% من المساحة الاجمالية	٢٣,١	٢٤,٣	٢٨,٠	٢٩,٤	٣٤,٣	٤٠,٣	٤٥,٩

* في الولايات المتحدة ، في عام ١٩٤٠ ، قدر التوظيف الضروري لزراعة رابحة بـ ٢٩٠.٠٠٠ دولار في زراعة القمح ، و ٢٥.٠٠٠ دولار في تربية الخراف ، و ١٧.٠٠٠ دولار في زراعة القمح . وفي عام ١٩٥٨ ارتفعت هذه الأرقام إلى ٩٧.٠٠٠ و ٨٤.٠٠٠ و ٨١.٠٠٠ دولار (٨٣) .

وبعبارة اخرى : أن أكبر المزارع (الفئتان الثالثة والرابعة) التي لم تكن تشغل ، في عام ١٩٢٠ ، سوى ثلث الأرض الزراعية الأميرية (٣٣,٧ ٪) ، باتت تشغل منذ عام ١٩٥٩ الثلثين تقريباً (٦١,٥ ٪) . وهذا النمو يقتصر بالأصل على كبريات المزارع التي تتجاوز مساحة الواحدة منها ١٠٠٠ اكرة .

وفي إيطاليا ، حيث يتم دخول الرأسمالية إلى الريف بوتيرة متسارعة منذ أكثر من قرن من الزمن ، نفتقر إلى الاحصائيات المخرقة ، لكن النتيجة بالغة الفصاحة . اليكم توزيع الملكية والمداخل المعقارية للأفراد في عام ١٩٤٨ ، نقلاً عن نشرة « المعهد القومي للاقتصاد الزراعي » :

نقط الملكية	٪ من العدد الاجمالي	٪ من المساحة الاجمالية
حتى ٠,٥ هكتار	٥٣,٩	٤,١
من ٠,٥ إلى ٢ هكتار	٢٩,٤	١٣,٣
من ٢ إلى ٥ هكتار	١٠,١	١٣,٦
من ٥ إلى ٢٥ هكتاراً	٥,٥	٢٤,٢
من ٢٥ إلى ٥٠ هكتاراً	٠,٦	٩,٧
أكثر من ٥٠ هكتاراً	٠,٥	٣٥,١

وهذا معناه ان ٥٠ ٪ من كبار الملاك يملكون من الأراضي أكثر مما يملك ٩٥ ٪ من صغار الملاك ! وان ٥٠,٢ من كبار الملاك الذين يملك كل واحد منهم أكثر من ١٠٠٠ هكتار يملكون من الأراضي أكثر مما يملك ١٣٥,٨٥١,٥ من صغار الملاك الذين لا يتجاوز ملكهم الافرادى ٥٠ هكتار .

قائمة الدخل الخاضع للضريبة	% من عدد المكلفين الخاضعين للضريبة	% من الدخل الاجمالي الخاضع للضريبة
حتى ١٠٠ ليرة	٤٩,١	٢,٢
من ١٠٠ إلى ٤٠٠ ل	٢٧,٨	٨,٥
من ٤٠٠ إلى ١٠٠٠ ل	١٢,٥	١١,٣
من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ل	٨,٥	٢٥,١
من ٥٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ ل	١,١	١١,٠
أكثر من ١٠,٠٠٠ ل	١,٠	٤١,٩

اتنا تلقى هنا بنية المدا خيل شبيهة كل الشبه ببنية الملكيات. فواحد بالمئة من المكلفين العقاريين يتلقى دخلاً إجمالياً هو ضعف الدخل الذي يحصله ٩٠٪ من الملك / ٣٥٣١١ من كبار الملك الذين يصرحون بدخل خاضع للضريبة يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ ل يتلقون حصة من الدخل الاجمالي المصرح به تساوي الحصة التي يتلقاها ٧,٠٣٠,٣٩٧ من صغار الملك الذين يصرحون بدخل يقل عن ٤٠٠ ل* .

المصير البائس للعامل الزراعي

ان الضغط المستمر الذي يمارسه على أجور العمال الزراعيين آلاف من صغار الفلاحين المتشبثين بقطعمهم الصغيرة من الأرض ، مضحين دونما شفقة بمستوى حياتهم الخاسر وبمستوى حياة أسرهم ، هو الذي يفسر إلى حد كبير يؤس هؤلاء العمال وأجورهم التي تقل بنسبة كبيرة عن أجور العمال في الصناعة والتجارة . والحياة في الريف ، وانعدام

* في المكسيك ، بعد ثلاثين عاماً من إصلاح ١٩١٠ الزراعي الذي وزع قسماً من الأملاك نصف القطاعية القديعة على الفلاحين الذين لا أراضي لهم ، كما يروونها في شكل مشاعات زراعية ، أو « إغنيديوس » ، سقط ٦٣,٨٧ ٪ من الفلاحين من جديد إلى مرتبة العمال الزراعيين الذين لا أراضي لهم ، وبقي ٢٦,٤٢ ٪ من الفلاحين يعيشون في الإغنيديوس واحتكر ٤,٣٥ ٪ من الفلاحين ، الملك ، خيرة الأراضي والزراعات الفنية . ومنذ عام ١٩٤٦ ، راحت هذه الحركة تتسارع أكثر أيضاً (٨٥) .

حاجات جديدة تخلفها المدينة ، ودفع الأجر جزئياً - أو حتى كلياً - عيناً ، هي بعض عوامل أخرى تقل أكثر أيضاً أجر العامل الزراعي . وهذا العامل هو في غالب الأحيان عامل موسمي ، إن لم يكن مهاجراً ؛ وإذا كان له استخدام آخر ابان الموسم الميت ، فإنه يدرك بعد لأي الحد الأدنى الحيوي . وإذا لم يكن مثل هذا الاستخدام متوفراً - وبخاصة في البلدان المتخلفة - هو العامل إلى قرار البؤس البشري .

بيد ان تطور مصير العامل الزراعي لا يتعلق على المدى الطويل بالشروط الخاصة للزراعة بقدر ما يتعلق بوتيرة التوسع العام للصناعة . فعندما تكون هذه الوتيرة مريعة بحيث يتضاد جيش الاحتياط الصناعي ، تماظم الهجرة الريفية أكثر فأكثر . وآئذ تظهر فاققة عامة إلى اليد الزراعية في الريف ، فتسبب ارتفاعاً في الأجور الزراعية ، من غير أن تبلغ هذه الأجور مع ذلك نفس مستوى الأجور في الصناعة .

وعلى العكس عندما يكون الميل على المدى الطويل هو الميل إلى ازدياد جيش الاحتياط الصناعي ، يقطع العمال الزراعيون ، الذي تلبس قياً بينهم مزاحمة كاسرة لإيجاد عمل لمدة بضعة أشهر في السنة ، بأدنى أجر ممكن ، وفي غالب بمحض كفاف يومهم . ثم ان صفوفهم تتضخم بكتلة صغار الملاك وصغار المزارعين الذين لا تسع لهم مداخل «منشأهم» بالحصول على ما يفي بنفقاتهم ونفقات أسرهم . وفي هذه الشروط ، لا يكون ثمة مجال لارتفاع طويل الأمد في الأجرة الزراعية :

« عندما يكون هناك فيض في اليد العاملة الزراعية ، وبالتالي بطالة ونقص استخدام ، يتم كل عامل بإيجاد عمل أكثر بما يتم على الأرجح بالحصول على أجر مرتفع ... » ، هذا ما يكتبه التقرير الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة ، « تقدم الإصلاح الزراعي » (١٦) . وبلبغي أن نضيف ان كبايز المزارعين يعملون في بلدان عديدة على أن يخلقوا بصورة مصطنعة تلك الوفرة في اليد العاملة الزراعية بتنظيمهم على نطاق واسع قوطين العمال الموسمين . وقد شاعت هذه الطريقة في المانيا قبل الحرب العالمية الثانية (العمال البولونيون) . وما تزال شائعة إلى يومنا هذا في الولايات المتحدة حيث يعمل ما يقارب نصف مليون « براثشوروس » (عمال موسميون مكسيكيون يجندون للعمل جبراً في غالب الأحيان) بأجور متدنية إلى حد أنها تتراوح بين ١٦ و ٢٥ سنتاً في الساعة ، فينجم عن ذلك قدهور في أجور العمال الزراعيين التي تقل بوجه عام بنسبة أكثر من ٥٠ ٪ عن الأجور الوسيطة في الاستخدامات غير الزراعية (١٧) .

من نظريات مالتوس الى المالتوسية الزراعية

في عام ١٧٩٨ ، نشر الراعي الانجليكاني روبرت مالتوس ^(١) أعجوبة مغفلة عنوانها « دراسة في مبدأ السكان » أُنذر فيها البشرية بشيئ مستطير وخوفها من المستقبل القاتم الأسود . فقد لاحظ ان تقدم السكان يقبع ^(٢) طبعة هندية (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ، ٣٢ ، ٦٤ ، الخ) ، بينما لا يستطيع الانتاج الزراعي في رأيه أن يتقدم إلا وفق ^(٣) طبعة حسابية (٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، الخ) ، واستنتج ان البشرية مهددة باكتظاظ السكان إذا لم تتوصل إلى تحديد تناسلها . إذن فمن الواجب أن تُحمي جهود الصناعيين في سبيل تخفيض أجور العمال إلى أقصى حد ممكن ، لأن هذا التخفيض يضع حداً طبيعياً لتناسل هؤلاء الأخيرين . لكن لما كان من الممكن أيضاً أن يظهر هكذا خطر فيض إنتاج البضائع ، لذلك لا بد أيضاً من زيادة حصة الثناج القومي المخصصة لاستهلاك الملاك العقاريين غير المنتج ، أي الريع العقاري . وهكذا يبدو مالتوس محامي الملاك العقاريين أمام الهيجان في سبيل إلغاء الريع العقاري .

لقد أثبتت تجربة القرن التاسع عشر أن مالتوس أخطأ مرتين . فمن جهة أولى ، ارتقى نمو السكان مع التقدم اللاحق للتقنية والثقافة في البلدان المتقدمة* . ومن جهة أخرى ، فالثورة الميكانيكية ، التي امتدت ، بعد تأخر ، إلى الزراعة ، ضاعفت فيها الانتاج بمقدار يتجاوز من بعيد « التقدم الحسابي » . وبنتيجة ذلك ، وبدءاً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، لم يعد المجتمع مهدداً باكتظاظ السكان بل ظاهرياً بفيض انتاج المنتجات الزراعية^(٨٩) . وبدلاً من تحديد الولادات ، قامت المحاولات على قدم وساق للحد من الانتاج الزراعي بشق الوسائل : وبذلك ولدت المالتوسية الزراعية .

* يؤكد جوزيف دي كاستر ، في معرض دفاعه عن أطروحة جرثومة ، أن الجماعة في عصرنا لا تنتج عن اكتظاظ السكان ، بل ان اكتظاظ السكان هو الذي ينتج عن الجماعة (أو بتمبير أدق : نقص التغذية الزمن) . ويجهد لإثبات هذه الأطروحة بدراسته تأثير نقص التغذية (ولا سيما نقص البروتين الحيواني) على شمول الإنسال (٨٨) .

وقد أكلت التجربة في اليابان ، بشكل دامغ ، ان التصنيع والتمدن والارتفاع المأم لمستوى الحضارة تؤدي ، بعد أجل معين ، الى انخفاض جندي في معدل الولادات . وقد هبط هذا الأخير من ٣٤.٥٣ ٪ عام ١٩٤٧ ، الى ١٩.٠٩ ٪ عام ١٩٥٤ .

بيد أن بعض العلماء الجديدين لفتوا الانتباه في العصر نفسه ، ولا سيما الألماني لايبنيغ ، إلى ظاهرة تبعت على القلق فعلاً : الاهتراء المتسارع للأرض ، الـ « raubbau » الذي ينجم عن طرائق الاستثمار الرأسمالية الجشعة الهادفة إلى تحقيق الحد الأعلى من الربح ، في حد أدنى من الزمن . وفي حين أن بعض المجتمعات الزراعية كالصين واليابان ومصر القديمة الخ ، قد عرفت أساليباً زراعياً عقلانياً حفظ خصب الأرض بل زاده طوال آلاف مؤلفة من السنين ، استطاع الـ « raubbau » الرأسمالي ، في بعض أجزاء المعمورة ، أن يستنفد في غضون نصف قرن من الزمن الطبقة الخصبة من التربة ، أي الدبال ، وإن يسبب بالتالي حثاً للأرض واسع النطاق مع كل نتائجها الضارة .

إن هذه التحذيرات لم تلق أذناً صاغية . وقد راحت الأزمة الزراعية الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر تلفت الانتباه أكثر فأكثر إلى مشكلة فيض الانتاج . وخلقت الأزمة الزراعية التي استمرت بين ١٩٢٥ و ١٩٣٤ ذهان فيض إنتاج زراعي دائم في العالم البرجوازي . وانتصرت المالتوسية الزراعية ، وتم توزيع مكافآت ضخمة على الفلاحين حتى لا يجرؤوا أراضيهم ولا يزرعوا بعض المزروعات . ونجر ٨ ملايين رأس من الماشية في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٣٤ . وخفضت المساحة المزروعة قطعاً في هذا البلد إلى ما يقارب النصف (من ١٧,٣ مليون هكتار وسطياً بين ١٩٢٣ و ١٩٢٩ ، إلى ٩,٨ مليون هكتار في عام ١٩٣٨) . وفي البرازيل ، تم حرق ٢٠ مليون كيس من القهوة بين ١٩٣٢ و ١٩٣٦ ، وهي كمية تكفي لسد حاجات العالم بأسره طوال ١٨ شهراً ! ولم يقلق أحد آنذاك من اكتظاظ السكان المهده للكرة الأرضية .

وقد أضفت الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من تراجع هائل في الانتاج الزراعي في بعض البلدان ، وبداية تصنييع البلدان المتأخرة وما رافقه من زيادة كبيرة في السكان ، وصعود الحركة الثورية في الشرق الأقصى بعد أن مهدت له موجات الجحمة التي انهالت على تلك المنطقة ، أضفت من جديد طابعاً حاليّاً على أفكار مالتوس . وكان قد سبق لكاتب بريطاني مسن ، أحد رواد الاشتراكية الطوباوية ، روبرت والاس (١٦٧٩ - ١٧٧١) ، أن ذاد في مؤلفه « آفاق شق » عن الفكرة القائلة انه إذا كانت الاشتراكية صالحة في حد ذاتها ، إلا أنها ستؤدي إلى خطب عظيم ألا هو اكتظاظ سكان المعمورة وخطر فناء البشرية . وقد أراد أنبياء النحس الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية ، أن يؤكدوا ان مقاومة ترايد السكان ضرورة

أعجل من رفع مستوى حياة جماهير المستعمرات الذي ينذر، إذا ما حدث، بإحداث
اكتظاظ متعاطم في السكان .

وثمة مؤلفان هامان ، « طريق البقاء » لوليم فوغت و« كوكبنا المنهوب » لغيرفيلد
أوسبورن ، يصلان على ما يبدو إلى نتائج مشابهة . فكللا المؤلفين يصفان داء واقصياً :
ان طرائق الزراعة اللاعقلانية ، الملازمة للبحث النهم عن الربح ، قد عرّضت جزءاً
كبيراً من آسيا وأفريقيا والأميركيتين لحت تربة متسارع . الشيء الذي ينجم عنه رد
فعل متسلسل يحد أكثر فأكثر من مساحة الأراضي القابلة عادة للحراثة . ولإيقاف
تقدم الداء ، ينبغي أولاً الحد من هذا الحت عن طريق تدخل السلطات العامة بحزم .
ولا يرى أوسبورن وراء هذا الحل ، الذي يعتبره هو نفسه حلاً وجلاً ، من حل آخر
على المدى الطويل . والواقع انه يؤكد ان مثل هذا الحل لا وجود له . ويقترح فوغت
تدابير حازمة للحد من نمو السكان ، ويحیی الآفات كالخروب والأوبئة الخ ، لأنها
تعمل جذوياً في هذا الاتجاه .

إذا كان الخطر الذي أشار إليه فوغت وأوسبورن واقصياً ، فإنه ليس محمداً على
الوجه الصحيح أولاً . فالكثير من توكيداتهما ، كالتوكيد القائل باستحالة إعادة تكوين
طبقة الدبال التي تغطي الأرض خصوبتها ، لا تنطبق على الواقع . ومن الخطأ ، من
جهة أخرى ، حساب إمكانيات تغذية البشرية على أساس المساحة الأرضية المزروعة
حالياً . فإحصائيات منظمة الأمم المتحدة تقدر بـ ٤٤٠ مليون هكتار احتياطي
الأراضي القابلة للاستثمار . وهذه المساحة تعادل بمجم الأراضي المزروعة في الولايات
المتحدة الأميركية والهند والصين وفرنسا وأستراليا وكندا ، أي مساحة قادرة على
تغذية ١,٥ مليار نسمة على أساس نظام غذائي للزراعة* . وعلاوة على هذا الاحتياطي

* « يرى كيلتوغ (« لقوت والأرض والشعب ») انه في وسعنا الافتراض بأن ٢٠ ٪ على الأقل
من الأراضي للداوية غير المزروعة في الأميركييتين وأفريقيا والجزر الكبيرة مثل غينيا الجديدة ومدغشقر
وإندونيسيا قابلة للزراعة ؛ وهي ستضيف ما يقارب ٣٥٠ مليون هكتار الى احتياطي المناطق الممتلئة
البالغ ١٠٠ - ١٣٠ مليون هكتار . وهذه المساحة اللوثة من ٤٥٠ مليون هكتار إضافي تشكل في
الواقع احتياطياً هائلاً لزيادة الانتاج الغذائي . وتحویل هذا الإمكان إلى واقع يشكل مشروعاً معقداً
وصعباً سيستغرق طوأل سنين عديدة . وهو يتطلب تحطيظاً دقيقاً ، وستتزامن بوجه
خاص تطويراً مناظراً لوسائل النقل والصناعات الثقيلة » (١٠) .

المباشر ، توجد إمكانية تحسين مساحة شاسعة من الأراضي التي اعتبر فوغت وأوسبورن أن الزراعة قد خسرتها نهائياً .

إن منتجات كيميائية جديدة ، مثل الكريليوم * أو السداد الأمونياكي السائل ، تسمح بزيادة خصوبة الأرض زيادة مرموقة . والانتقال إلى الزراعة الكثيفة في بلدان من أمثال الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا والارجنتين ، وتحسين التقنية الزراعية في البلدان المتأخرة ، يستطيعان بسهولة أن يضاعفا مردود المحثار وأن يزيدا زيادة كبيرة الانتاج العالمي من المنتجات الزراعية . ولو كان العلم الزراعي الحديث مستخدماً في العالم قاطبة ، لأمكن انتاج ما فيه الكفاية من القوت لتغذية ٦ إلى ٦,٥ مليارات نسمة دون إنهاك موارد الأراضي القابلة للزراعة ، كما يصرح الأستاذ فريث باد الذي يذهب إلى الحد التأكيد على أن ٣٠ إلى ٣٨ مليار نسمة يمكن تغذيتهم باستعمال عقلاني للموارد ، خاصة إذا تم بلوغ أعلى مردود ممكن في كل مكان (٩١) .

وعلاوة على الزراعة بمحصر المعنى ، اتضحت التجارب الأولى للانتاج الغذائي المفصول عن الأرض مرضية حق الآن . ففي جامايكا يعمل مصنع ينتج غذاء مستخلصاً من الحنائر ، وتفتح زراعة الأشنيات آفاقاً لتغذية غير محدودة ؛ كما أن الزراعة بلا أرض (hydroponics) متقدم حلاً « صناعياً » خالصاً لمشكلة التغذية . صحيح أن نصلاً فعالاً ضد حشرات التربة ، وتنظيماً عقلانياً للزراعة ، وانتقالاً إلى الزراعة الكثيفة في بلدان ما وراء البحار ، وتطوراً للانتاج الغذائي المفصل عن الأرض « ستحدث ثورة اجتماعية واسعة النطاق إلى حد أن بنية المجتمع الانساني كلها ستتمزق » (٩٢) .

لكن عندما تكون البشرية موضوعة أمام الخيار بين الفناء أو إعادة تنظيم المجتمع على أساس أكثر عقلانية ، لا يمكننا أن نشك تقريباً في القرار الذي يفرضه العقل والمواطف . وما يعمق الصورة المنكرة التي تتجلى بها المالتوسية الزراعية من جديد ، إن منتجات غذائية ، ومنها ٣,٥ مليار صاع من الحبوب ، مخزونة في الولايات المتحدة الأميركية تبلغ قيمتها الاجمالية ١٠ مليارات دولار ، وان كميات هائلة من الذرة

* يزيد الكريليوم من نمو الزروع ويحول دون اقتلاع الماء أو الريح القوية . بزيادته استطاعة مقاومتها للماء والهواء . ويفترض أن الكريليوم أنجح من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ ضعف من الدبال أو السداد الطبيعي أو الكومبوست .

والبطاطا والجر الخ ، 'تدمر' ، في الوقت الذي ينذر فيه حت القرية بتدمير القاعدة المادية لكل الزراعة ، وفي الوقت الذي يشكو فيه مئات الملايين من البشر من نقص تقنية رهيب - كان الاستهلاك اليومي من الحريات في الهند ١٧٠٠ حبرة في عام ١٩٥٢ أي نصف ما يتطلبه مستوى سوي من الحياة * ! . وقد تباهت سلطات الولايات المتحدة ، في نهاية عام ١٩٥٧ ، بأنها « اقتصدت » مليار دولار .. بمنها استثمار ٩ ملايين هكتار (١٩٣) ! وهكذا يتضح اليوم أكثر من أي وقت سبق أن الشر لا يكن في نمو السكان المطلق ، إنما في شروط الانتاج والتوزيع الرأسمالية التي تخلق الوفرة والبؤس جنباً إلى جنب .

الربيع العقاري والنظرية الحديثة عن القيمة

ان نظرية الربيع العقاري التي أنشأها ريكاردو وضبطها ماركس ، كانت نقطة الانطلاق للنظريات الحديثة عن القيمة ، تلك النظريات التي طرحت على بساط البحث من جديد ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نظرية القيمة - العمل ** . وبالفعل إن طلب المنتجات الزراعية هو الذي يحدد في التحليل الأخير سعر هذه المنتجات ، بموجب نظرية ماركس عن الربيع العقاري . ويقوم هذا السعر على قيمة الوحدة المنتجة في الحقول العاملة في أسوأ شروط الانتاجية (السعر الحدي) والتي تجدد منتجاتها شارباً . وتبعاً لمتوجات الطلب ، سيتضمن هذا السعر أو لن يتضمن الربيع العقاري المطلق في البلدان التي لم يبق فيها احتياطي من الاراضي ، أي حيث أصبح احتكار الملكية العقارية تاماً) ، وسيتضمن أو لن يتضمن ربيعاً تفاضلياً (تبعاً لحالة الأراضي القليلة الاراد : أمزروعة أم مهجورة) .

ان تحويل هذه النظرية عن الربيع العقاري إلى نظرية عامة للقيمة ، مرده إلى خطين اثنين في التحليل . فهو يحدد أولاً الشروط الخاصة للملكية العقارية ، تلك الشروط التي يتولد عنها الربيع العقاري . ويحدد ثانياً الشروط المختلفة مؤسسياً للملكية العقارية والملكية الرأسمال و « الملكية قوة العمل » في النظام الرأسمالي .

* تروي صحيفة « لوموند » (٩٤) أن ١٧ مليون هكتولتر من الخمر قد « أفسدت » في فرنسا بين ١٩٥١ - ١٩٥٣ ، وإن ينتظر فاقض غير قابل البيع يتجاوز ١٥ مليون هكتولتر في نهاية آب ١٩٥٣ .

** سنعالج في الفصل الثامن عشر مظاهر أخرى من هذه النظريات ، وطبيعتها الذاتية للزعة ، الخ .

ان الربيع العقاري لا يتولد البتة لأن الأرض عنصر أساسي في عملية الانتاج . انه يتولد فقط لأنه يقوم بين الأرض وعملية الانتاج هذه ، مالك عقاري يطالب جوراً بحصته من كتلة المداخل المحلقة في سيورة الانتاج تلك . والانطلاق من الطريقة التي تُطلب بها هذه الحصة لتحويلها إلى نظرية عامة عن توزيع المداخل المتولدة من سيورة الانتاج ، خطأ منطقي فادح . فمن الصعوبة بمكان ، في مجتمع رأسمالي « خالص » يكون الربيع العقاري قد أُلغِيَ فيه ، بفتيجة تأمين الأرض على سبيل المثال (وقد اقترب اقتصاد بعض بلدان ما وراء البحار من مثل هذا الوضع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) ، من الصعوبة بمكان في مجتمع كهذا الانطلاق من ... العدم لتفسير مجمل آلية توزيع المداخل وانتاج القيمة في ظل نمط الانتاج الرأسمالي !

ان تعمم الحالة الخاصة للربيع العقاري لن يكون مبرراً ، نظرياً ، إلا في مجتمع يواجه فيه المقاولون « الرأسماليون » ملاكاً عقارين وملاك عبيد وملاك آلات في آن واحد . والقوانين التي يتم عن طريقها تحديد الحصة التي تقتطعها هذه الفئات الثلاث من الملاك من الدخل الجاري الذي يخلقه الانتاج « الرأسمالي » ، تشابه بلا ريب في هذه الحال القوانين التي تحدد ظهور الربيع العقاري وتوجهاته . لكننا حرصنا على أن نضع كلمة « الرأسمالي » بين مزدوجين ، لأن مثل ذلك المجتمع الذي لا يوجد فيه احتكار لوسائل الانتاج بين أيدي الطبقة البرجوازية ولا عمل حر (متحرر من العبودية أو القنانة) ، لن يكون بالطبع مجتمعاً رأسمالياً .

حتى يظهر الربيع العقاري للوجود ، لا يكفي أن تكون الملكية العقارية احتكراً* لم تصبح البرجوازية في تحطيمه ، الشيء الذي يمكن الملاك العقاريين من منع الراسمائل الموظفة في الزراعة من المساهمة في التساوي العام لمعدل الربح ، وبالتالي من اقتطاع حصتهم من القيمة المحلقة في الزراعة ؛ لا يكفي هذا فحسب ، بل ينبغي أيضاً أن يتم انتاج البضائع الزراعية في شروط خاصة لا تقع تحت هيمنة الرأسمال .

في رأي المحامين عن النظرية الحديثة للقيمة ، يظهر ثلاثة أنواع من « الملاك » في السوق « ليتبادلوا » على قدم المساواة ثلاث « بضائع » مختلفة يُحدد أسعارها هكذا ،

* سترى فيما بعد (الفصل الثاني عشر) أن آلية شبيهة بآلية الربيع العقاري تنظم ربح الاحتكارات في الرخوة المعاصرة من الرأسمالية (الربيع الكارثي ، إلخ) .

بكل إنصاف ، « النتائج » - أو الدخل - الحدي ، أي الوحدة الأخيرة المباعة ، وبالتالي الأقل إيراداً : الملاك العقاريون وملاك الراسمائل وملاك قوة العمل .

والحال ان هناك فرقاً نوعياً أساسياً - ينتج عن عمل نمط الانتاج الرأسمالي بالذات - بين هذه الفئات الثلاث من « الملاك » . ففي رأسمالية القرن التاسع عشر الكلاسيكية ، في أوروبا الغربية (الرأسمالية عنها التي يظهر فيها الربح العقاري في شكله التام والكلاسيكي !) توجد فائقة مطلقة الى الأراضي ؛ ولا يكاد مجموع الانتاج الزراعي الممكن يغطي حاجات المجتمع الغذائية . لهذا السبب ، ولهذا السبب وحده - لأن الراسمائل لا يستطيع أن يضاعف بإرادته مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، في أوروبا الغربية على الأقل - يمكن للربح العقاري أن يظهر وأن يصمد طوال حقبة مديدة من الزمن . وكما يلاحظ ماركس ، لا تلعب مستوردات الأغذية سوى دور معدل ، فتمنع أسعار المنتجات الزراعية من أن تتجاوز حتى قيمتها ، والملاك العقاريين من أن يملكوا جزءاً من فائض القيمة المنتج في الصناعة * .

أما الراسمائل فإنه يقدم إلى السوق في شروط فائقة نسبية . وهو يمنع بالأصل ، بمعامل منطقته بالذات ، وفرة الراسمائل من تدمير أسس تدمير الراسمائل : هذا هو الأساس الموضوعي للأزمات الدورية** . لكن « ملاك قوة العمل » هم يحدون أنفسهم سلفاً في موقع الضعف بالنظر إلى شروط الوفرة النسبية التي يتوجب عليهم أن يعرضوا فيها بضاعتهم في السوق . هذه الوفرة (جيش الاحتياط الصناعي) ليست نتيجة الشروط التاريخية التي تولد منها الرأسمالية فحسب ، بل هي أيضاً نتيجة آلية الانتاج الرأسمالي التي تستبدل باستمرار البشر بالآلات و « تحرر » دورياً كتلاً من الماطلين عن العمل من عملية الانتاج .

ومن هنا يسي مفهومنا ألا يكون ثمة من مجال لتعامل « على قدم المساواة » بين تلك الطبقات الثلاث في السوق . فالزرد مفشوش . وقواعد اللعبة تليح لطبقة معينة أن تطرح بلاء حريتها شروطاً (طبقة الملاك العقاريين) بينما يتوجب على طبقة أخرى أن تقبل بما يعرض عليها (البروليتاريا) .

وبما يميز عمل قواعد اللعبة تلك في هذا الاتجاه - الذي يحمل فكرة تبادل

* إن شروطاً مشابهة تقوم اليوم في بلدان مثل الهند . حيث تسود « فائقة عريضة » إلى الأغذية .
** أنظر الفصل الحادي عشر .

« منتجات حديثة » فكرة عبثية - ان الطبقة الرأسمالية لا « تعمل » من أجل تحصيل معاشها بل من أجل تراكم الرأسمال . ذلك ان معاشها مضمون . وعندما تبدو لها الأجور التي يطالب بها الشغيلة مرتفعة أكثر مما ينبغي ، تستطيع أن تفلق أبواب منشأتها بدلاً من أن تعمل في سبيل نتاج غير كافٍ ، أو أن تعمل بخسارة .

ويستطيع الملاك العقاريون بدورهم أن يتركوا بعض أراضيهم بوراً ، بدلاً من تأجيرها بسعر يتدنى معه بمعدل الربيع الذي يحصلونه إلى أدنى مما ينبغي . وهم يساهمون بالأصل ، بسلخهم تلك الأراضي عن الزراعة ، في تخفيض الانتاج الزراعي ، وبالتالي في إعادة تكوين ريعهم في مرحلة لاحقة .

وبالمقابل تجد البروليتاريا نفسها في وضع خاص : وضع من لا يملك أي احتياطي غير زنديه للذين يتوجب عليه أن يكرهها إذا كان لا يريد أن يموت جوعاً . إذ أن فهي مرغبة ، بالنظر إلى أنها لا تملك أي إمكانية تقريباً « لانتظار ظرف مناسب أكثر » ، على القبول بأجر لا تحدده « إنتاجية العمل الحديثة » ، بل تحدده فقط الحاجات الوسطية إلى القوت في البلد والزمن المعطيين . ومرة أخرى ، تلقى ان التردد مغشوش * .

وحق يمكن القبول بالوصف الخيالي لمجتمع يمكن أن يقوم فيه ذلك « التعامل على قدم المساواة » ، فلا بد من جهة أولى أن يكون البرجوازيون مالكين لاحتياطي من الأغذية يكفي لمدة سنوات (أو أن توجد أراضٍ واسعة بلا مالك) ، ولا بد من جهة أخرى أن يكون الشغيلة حائزين على احتياطي من الأغذية أو المال يسمح لهم بسد حاجاتهم وحاجات أسرهم لمدة عدة سنوات أيضاً . وفي مثل هذه الشروط ، سيقيم « التعامل » بين الملاك العقاريين والرأسماليين والمنتجين على قدم من المساواة النسبية ، وسيكون توزيع للمداخيل الناتج عن ذلك مختلفاً كل الاختلاف عن التوزيع المتحكم في نط الانتاج الرأسمالي . لكن من الواضح أنه لن يكون في مثل هذا المجتمع لا احتكار للرأسمال من جهة ولا طبقة بروليتارية من الجهة الثانية ، وأنه لن يكون بالتالي المجتمع الرأسمالي .

إن ل. فون بورتكليفيلش ، وهو واحد من نقاد ماركس بمن أريد خطأ أن يعاد

* يلاحظ شومبير نفسه : « ان السمة المميزة لحطة « والروسيان » هي ان كافة الخدمات للنتجة تحت رحمة ادارتها الخاصة » (٩٥) .

إليهم اعتبارهم مؤخراً* ، لا يفهم السبب الذي يتيح للملاك العقاري أن يرغبوا المزارعين الرأسماليين على دفع الريع العقاري المطلق ، حتى في الأراضي الأقل ايرادية^(٩٧) . فهو يتطرق إلى هذه المشكلة بصورة منطقية بدلاً من التطرق إليها بصورة تاريخية** . وما أبسط الجواب انطلاقاً من الطريقة الأخيرة: فهم يستطيعون أن يرغبوا المزارعين على دفع الريع المطلق ، ويستطيعون أن يتجنبوا هجر الأراضي الأقل خصباً ، ما دامت هناك فاقة دائمة إلى الأغذية ، أي ما دام كل إنتاج البلاد الزراعي لا يكفي إلا بصعوبة لتلبية حاجاتها بنتيجة تأخر الثورات التقنية في الزراعة .

وعندما يزول هذا الشرط ، ولا سيما بنتيجة استثمار أراضي شاسعة غير مزروعة في الأميركيتين وأستراليا ، يمكن الريع المطلق أن يميل فعلاً إلى الاختفاء ، في مساحات شاسعة من الأرض ، كما تكهن بذلك ماركس . والواقع أنه كان سيختفي منذ زمن بعيد في جزء كبير من أوروبا الغربية ، لولا سياسة الحماية التي تبقي عليه (أو تعيده إلى الوجود) بصورة مصطنعة . وفي مثل هذه الشروط ، لا تعرف الأسعار من ارتفاع مبالغت بعيد الريع العقاري المطلق إلى سابق عظمته ، إلا في ظل شروط استثنائية من الفاقة (ولا سيما في حال نشوب حروب عالمية) .

* هذا ما فعله بوجه خاص سوزي في مؤلفه « نظرية التطور الرأسمالي » (٩٦) .

** يوهن فون هورتكيفيلش على افتقار مواز إلى المس التاريخي عندما يؤكد على منوال ليكسيس وبريم-إفرك وسومبارت وستولزمان وكورنيليسن وغيرهم ، إن تحويل القيمة إلى سعر إنتاج لا يمكن أي سيادة تاريخية واقعية^(٩٨) . وقد أصبح في حكم المبتذل تقريباً ، اليوم ، التنويه بأن هذا التحويل يمكن الانتقال من الانتاج البضاعي الصغير (القائم على شروط تكنولوجية مستقرة) إلى المجتمع الرأسمالي القائم على شروط تكنولوجية في ثورة مستمرة .

فهو يؤكد هكذا أن هذا التصور - أساس النظرية الحديثة للقيمة - يفشل وضع البروليتاريا الذي يتميز بالضبط بأنه من المستحيل بالنسبة للبروليتاري أن يستهلك قوة عمله الخاصة حيث أنه لم يعد حائزاً على وسائل الانتاج هذه .

إعادة انتاج الدخل القومي ونموه

القيمة الجديدة والمداخيل الجديدة والمداخيل المحولة

إن مجتمعا لا يعرف من نشاط اقتصادي غير الانتاج الرأسمالي البضائع لا يعرف من مداخيل غير المداخيل التي يخلقها هذا الانتاج . ولقوة العمل ، كما نعلم ، وظيفة مزدوجة : الحفاظ على قيمة الرأسمال الثابت (مخزون الآلات والمواد الأولية والمباني) بتحويل قسط من هذه القيمة إلى قيمة البضائع الجاري انتاجها * ، وانتاج كل القيمة الجديدة التي يمكن أن يحوز عليها المجتمع . والصفة الأولى تسمح بالحفاظ على المخزون المتراكم من الثروة الاجتماعية ومن أدوات العمل ، ذلك المخزون المتراكم من الثروة الاجتماعية ومن أدوات العمل ، ذلك المخزون الذي يحدد المستوى الوسطي لإنتاجية العمل ولحضارة المجتمع المادية . والصفة الثانية تسمح بخلق دخل - « قيمة مضافة » - ينقسم في المجتمع الرأسمالي إلى دخل عمل (أجور) ودخل رأسمال (فائض قيمة) . بيد أن المجتمع البرجوازي - المجتمع الوحيد الذي يشر انتاج البضائع على النطاق

* « تتلقى المادة الأولية ، على ما يفترض ، تكاليف إضافية من ... الآلة . فالآلة تتخل ، إن صح التعبير ، عن جزء من قيمتها لتضمته في التنتاج الناتج » (١) . لكن الآلة لا تستطيع أن « تهبط » قسطا من قيمتها إلا بشرط أن تكون مستخدمة ، محركة ، من قبل العمل الحي . وبدون هذا العمل ، يكون ما لها بكل بساطة بخس القيمة .

المالي - يعرف عملياً نشاطات اقتصادية أخرى ومصادر أخرى للدخيل غير ذلك الانتاج الرأسمالي للبضائع . وبالفعل ، يمكننا أن نميز :

أ - قطاع الانتاج البضاعي الصغير الذي يظل قائماً في المجتمع الرأسمالي (الحرفيون وصغار الفلاحين العاملون من أجل السوق بدون يد عاملة مأجورة) ؛

ب- دائرة التوزيع ودائرة النقل غير الضروريين لاستهلاك البضائع . واجراء هذه الدائرة ينالون أجورهم من جزء من الرأسمال الاجتماعي ، بينما يحصل الرأسماليون على جزء من فائض القيمة الاجتماعي * ؛

ج - قطاع الخدمات الذي تقدم منشآته (المقاولون الرأسماليون والأجراء) خدمات عمل متخصص لصالح المستهلكين ؛

د - قطاع الخدمات العامة ، الذي يتلقى فيه الموظفون أجورهم من الدولة ومن السلطات التابعة لها ، والذين يبيعون للمستهلكين خدمات (بيع الماء الجاري والغاز والكهرباء من قبل المنشآت العامة يجب أن يصنف في فرع إنتاج البضائع ؛ لأنه في الحقيقة يبيع خيرات مادية لا عمل متخصص) ؛

هـ - الخدمات العامة المقدمة مجاناً من قبل الدولة أو المنشآت العامة للمستهلكين (تعليم ابتدائي مجاني ، الخ) ؛

و - إنتاج القيم الاستهلاكية التي لا تظهر في السوق : إنتاج المزارع المسماة بالمزارع المتعيشة ؛ والانتاج ضمن الأسرة ؛ والأشغال المنزلية الأخرى .

ان القطاعات الأربعة الأولى ، من هذه القطاعات الستة التي تقع خارج دائرة الانتاج الرأسمالي للبضائع بحصر المعنى ، تحافظ على الشكل الخارجي للبيع والشراء . وباستثناء القطاع الأول ، قطاع إنتاج القيم غير المرافقة بإنتاج فائض قيمة** ، فإن

* انظر الفصل السادس ، فقرة « الرأسمال التجاري والأرباح التجارية » ، وفقرة « الرأسمال التجاري وقوة العمل العامة في التوزيع » .

** بمقدار ما ينتج الفلاحون والحرفيون بضائع تراحم القطاع الرأسمالي ، يمكن أن توجد ثلاث حالات . فإما أن تكون إنتاجية عملهم مساوية للإنتاجية الوسطية ، وفي هذه الحال تباع منتجاتهم بقيمتها بالضبط ؛ وإما أن تكون إنتاجيتهم أدنى من الإنتاجية الوسطية (وتلك هي الحالة الشائعة) ، وفي هذه الحال يوجد تحويل نحو بعض القطاعات الرأسمالية لجزء من القيمة التي خلقوها ؛ وإما أن—

موضوع هذا البيع والشراء ليس الخيرات المادية ، بل وقت العمل والعمل المتخصص
 الخ . أما القطاعان الآخران ، فإنها لا يندرجان في الانتاج البضاعي الصغير نفسه .
 ان تداول البضائع في المجتمع الرأسمالي يقضي إلى استهلاكها المنتج أو غير المنتج ؛
 والمراحل الوسطية التي تجتازها هذه البضائع قبل استهلاكها لا تخلق قيمة جديدة .
 والمنشآت التي تخوز عليها خلال هذه المراحل لا تستطيع الحصول على أرباح إلا بتملكها
 جزءاً من فائض القيمة المنتج سابقاً في مجرى الانتاج . لكن نشاطات التوزيع تخلق
 مداخيل جديدة - مداخيل أجراء وأصحاب رواتب ممن يعملون في قطاع التوزيع .
 هذه المداخيل لا تشكل جزءاً من فائض القيمة التي يفتتجه عادة الشفيلة المنتجون ؛
 بل تمثل جزءاً من الرأسمال الاجتماعي الموظف في هذا القطاع .

فهل تميل هذه المداخيل إلى تخفيض أجور الشفيلة الصناعيين ؟ ان مثل هذه
 الأطروحة لا يمكن الدفاع عنها إلا على أساس نظرية « مال الأجور » التي تعتبر المبلغ
 الاجمالي للأجور الموزعة أثناء فترة محددة من الزمن مبلغاً محدداً مسبقاً . والواقع أن
 هذا غير صحيح إلا إذا كان كل الرأسمال الاجتماعي المتوفر موظفاً بكامله ، أو بعبارة
 أخرى إلا إذا كان كل مبلغ غير موظف في التجارة (أو في قطاع الخدمات) موظفاً
 بصورة آلية في الصناعة ، وإلا إذا كان التركيب المضوي للرأسمال متعجباً
 ومستقرأ .

في الواقع ، ليس الأمر كذلك بتاتاً . فتوزيع الرأسمال الاجتماعي بين مختلف
 الفروع الاقتصادية ؛ وتوزيع الدخل بين فائض قيمة (رأسمال جديد إمكاني) وأجور ؛
 وتوزيع فائض القيمة المرسى بين الرأسمال الجديد الثابت والأجور الجديدة (رأسمال
 متغير) ؛ وتوزيع الادخار (الرأسمال الجديد الإمكاني) بين التوظيف والاكنتاز ؛
 هذا كله يتعلق بعلاقات كثيرة وآليات عديدة ، أشد تعقيداً مما يفترض أنصار

يتكون إنتاجيتهم - استثنائياً 1 - أعلى من الانتاجية الوسطية (أو يكون الانتاج الاجمالي لقطاع
 حرفي لا يكفي لسد الحاجات للبيئة ، وهذا يؤدي إلى التلبية ذاتها) ، وفي هذه احوال يمتلك هؤلاء
 المنتجون البضائع الصغار قطعاً صغيراً من فائض القيمة المنتج في القطاع الرأسمالي من الاقتصاد .
 والحالة الأخيرة توجد بوجه خاص في مراحل الفاقة المباشرة ، إبان الحروب أو بعدما مباشرة ، الخ .

نظرية « مال الاجور » * .

ان انتاج البضائع وتوزيع الرأسمال الاجتماعي المتوفر يخلقان اذن أساسياً مداخليل الشغيلة (المنتجين وغير المنتجين) ومداخليل الرأسماليين (في مختلف دوائر توظيف الرأسمال) . لكن تداول المداخليل بمقد الصورة ؛ فعندما تبتاع هذه المداخليل بضاعة ما ، لا تكون قد فعلت من شيء سوى انها حققت قيمتها ، ولا تكون قد خلقت مداخليل جديدة . وعندما تشتري هذه المداخليل نفسها خدمات ** ، فإنها تخلق وهم إيجاد مداخليل جديدة . والواقع انها تكون قد حُولت فقط .

وليس من اليسير رسم الحد الفاصل بين المداخليل الجديدة والمداخليل المحولة . بيد أنه لا غنى عنه للحكم بصورة صحيحة مطابقة على النمو الاقتصادي ، ولإجراء مقارنات للدخل القومي في الزمان والمكان . ويمكننا اعتبار المشكلة اتفاقية خالصة عندما يكون المطلوب حساب هذا الدخل في بلد واحد خلال فترة قصيرة للغاية من الزمن ؛ لكنها تصبح حيوية عندما يكون المطلوب شمول هذا الحساب لحقبة طويلة من الزمن وإدراج مقارنات دولية فيه .

ولو أھملنا التمييز بين القيمة الجديدة والدخل الاجتماعي المخلوق حديثاً والمداخليل المحولة لا غير ، لانتھينا بالضرورة إلى تناقضات صارخة ، وعلى سبيل المثال إلى مفارقة بيفغو المشهورة . فلو أضفنا إلى الدخل القومي لأمة من الأمم أجور الخدم ، لتوصلنا إلى الاستنتاج بأن الدخل القومي ينخفض - بأن الأمة تقتقر - عندما يتزوج العزاب مدبرات منازلهم اللواتي لا يتقاضين بعد ذلك أجوراً للقيام بالأعمال نفسها التي كن

* يقوم جان مارشال وجاك لوكايون (٢) بتأويل بيژنطي لنصوص الماركسيين المعاصرين ليبرمنا على ان اجور الاجراء غير للنتجين تقتطع في رأي ماركس من اجور الاجراء للنتجين . وصحيح انها يستشهدان أيضاً بنصوص تدافع عن وجهة نظر مفارقة . بيد ان مجمل هذه الدراسة فاسد من الأساس ، لأنها لا تنطلق من الشروط الواقعية التي يتم فيها راكم الرأسمال . ففي زمن تتقدم فيه مجالات التوظيفات التي تدر أكثر من الربح الوسطي ، ويصبح فيه تحقيق فائض القيمة أصعب فأصعب ، يميل تطور القطاعات غير المنتجة الى الحد بوجه خاص من البطالة للزمنة ويتبع بالتالي المجال لاستقرار (أو حتى لنمو) كبير في الأجور الواقعية .

** ان الخدمة هي المفعول النافع لقيمة استعمالية - ولا سيما لتقديم عمل متخصص - قيمة استعمالية يتطابق انتاجها واستهلاكها لأنها غير مجسدة في نتاج مادي .

يقمن بها قبل زواجهن^(٣) . كما أن تحول مليون من المتسولين إلى منتجين (زراعيين ، على سبيل المثال ، عن طريق الاستثمار الداخلي) لن يزيد على هذا الأساس الثروة القومية بشيء ، إذا كانت مداخيل الفلاحين النقدية لا تتجاوز المداخيل النقدية التي كان يحصلها أولئك المتسولون أنفسهم * .

إن موقف العلم الأكاديمي من هذا الموضوع متناقض . فهو يستبعد من حساب الدخل القومي مجموعة كاملة من النشاطات المكافأة أو المداخيل المعتبرة مداخيل تحويلية (ولا سيما مداخيل العاطلين عن العمل والشرطة وسلك رجال الاطفاء العام الخ^(٥))^{**} . لكنه يدرج فيه معظم هذه النشاطات عنها عندما تصبغ خاصة ولا تعود عامة . إنه يستبعد من حساب الدخل القومي كل إضافة على الأسعار ناجمة عن الضرائب غير المباشرة ، لكنه يدرج فيه بالمقابل الزيادات - التعسفية كلياً في معظم الأحيان - التي تطرأ على أسعار الخدمات والتي لا تخلق في الواقع أي قيمة جديدة بل تزيد فقط حجم المداخيل المحولة إلى قطاع الخدمات من القطاعات الأخرى .

ومؤكد أن كل واحدة من هاتين السلسلتين من الإضافات تنفع لأغراض متباينة . فالمبلغ الاجمالي لمداخيل جميع الأسر والمنشآت الخاصة والهيئات العامة يقدم معطيات ضرورية لتحاليل شتى ، وعلى سبيل المثال لتحديد الدخل النقدي الاجمالي الذي يرسم بدءاً منه خطر التضخم من خلال استطاعة انتاجية معينة . والمبلغ الاجمالي للقيمة الصافية المنتجة حديثاً في المجتمع هو بالمقابل المفهوم الأساسي في قياس امكانيات النمو الاقتصادي ومراحله المتعاقبة . والحقيقة أن حساب الدخل القومي كما يمارسه حالياً العلم الرسمي في الغرب هو عبارة عن تسوية هجينة بين هذين المعطيين ويقود إلى أخطاء فادحة في كلا الاتجاهين .

إن مؤلفين كثيرين يقبلون ضمناً بصحة هذا الرأي . يلاحظ وليم . ه . وايت جينيور في « رجل التنظيم »^(٦) عن صواب على سبيل المثال :

« إن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة لا يمكن أن توضع في نفس السياق الذي توضع فيه الشركات الكبيرة (corporations) . فهي نادراً ما تعمل في الانتاج الأولي . وفي معظم الحالات لا تعدو أن تكون أكثر من مفاسل للثياب ووكالات

* يشير بورير ويامي إلى أن مداخيل المتسولين في العديد من البلدان المتخلفة ليست كافية بلرة^(٤) .

** وذلك بقدر ما أن هذه النشاطات تحصل على أجورها من قطاع الضريبة غير المباشرة .

تأمين ومطاعم وصيدليات ومشاكل تعبيل ومستودعات خشب ووكالات سيارات .
ومؤكد انها ذات أهمية حيوية ، لكنها لا تقدم جوهرية للاقتصاد سوى خدمات ؛
فهي لا تخلق مالا جديدا في دائرتها ومصيرها تابع في التحليل الأخير للمنشآت
والزراعة التي تخلق هذا المال (التشديد منا) ، * .

ويكتب كارل شاوب من جهته :

« إن تحليل الدخل القومي يخص الانتاج ، ويدخر كلمة « توظيف » لجميع الأشياء
التي تتطلب على الانتاج الجاري أو الماضي . أما شراء سهم في شركة ، حتى لو كان
الاصدار جديدا ، فلا يشكل فعل توظيف في قاموس الدخل القومي (٨) ، ** .

ويرافع سيمون كوزنتس مدافعا عن فكرة استبعاد ما يسميه « النتائج السلبية
لتوسع المدن » من الدخل القومي ، في حالة إجراء مقارنات دولية في المداخليل القومية
(لكن ما الداعي لإدراجها بعد ذلك في التقديرات القومية ؟) :

* انظر في الفصل الثامن عشر تطبيقا مبدئيا لهذه الفكرة . وما يزيد في قيمة هذا الاستشهاد انه
يتعلق بالبلد الرأسمالي الأكثر تقدما في العالم . لقد أكد بعض المؤلفين ، ومنهم ج. ماركوفيتش (٧) ،
أله إذا أمكننا أن نعتبر عن حق مشاغل الخدمات مصاريف تحويلية في البلدان المتأخرة ، فنحن
لا نستطيع أن نفعل ذلك في البلدان المتقدمة . ولا يمكننا بوجه خاص أن نهمل مبادلات الخدمات
مقابل خدمات . لكن لا مناص من إهمال شراء المعامل عن العمل لخدمة ما ، حتى لو قبلنا بالمشي
الأكاديمي الراهن . ذلك أن التحولات من الدرجة الثالثة لا تغير شيئا من المشكلة .

** بيد أن المؤلف نفسه يسقط كل الفور في خطأ الخلط بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ،
عندما يضيف :

« إن الدخل القومي ، بالطريقة التي يحسب بها الآن ، سيكون أكثر ارتفاعا في البلد الذي تم فيه
الخدمات المنزلية بوجه عام خارج المسكن أو داخله مقابل دفع ، والذي تستخدم فيه ربات المنازل
الوقت المكتسب على ذلك النحو [بالفعل] للعمل مقابل دفع ، منه في البلد الذي تقوم فيه الأسرة
نفسها بهذه الخدمات . والواقع أن انتاج البلد الأول ليس أقل إلى الحد الذي يشير إليه ظاهرا الفرق
بين رقي الدخل القومي » (٩) .

إن المؤلف ينسى أن ربات المنازل اللواتي أصبحن عاملات ينتجن خلال « الوقت المكتسب على ذلك
النحو » بضائع جديدة ويخلقن قيمة جديدة ، الشيء الذي ينمكس بأمانة ، هذه المرة ، في حسابات
الدخل القومي . وحتى من زاوية عمالية قومية على أساس ساعات العمل ، يكون الاقتصاد المتحقق
بفضل تنفيذ الأعمال المنزلية في منشآت متخصصة ضحما .

« من الحالات الواضحة حالة نقل الأجراء إلى أماكن العمل وإعادةهم إلى منازلهم - وهذا نشاط يصعب اعتباره مساهمة مباشرة في رفاه مستهلكي الدرجة النهائية ، ولا يبدو أن يكون أكثر من ثقل متوازن للمحدور الناشئ عن الانتاج الصناعي على نطاق واسع بالنسبة إلى الذين يسامون فيه بصورة فعالة ...

« ... إن المبالغ التي تدفع للمصارف ولوكالات الاستخدام ولشقى السامرة الخ ، بما فيها المدفوعات للتربية التقنية ، هي مدفوعات لا لسلع نهائية تندفق على مستهلكي الدرجة الأخيرة ، بل هي حقن بالزيت لآلية المجتمع الصناعي - نشاطات يفترض فيها أن تزيل احتكاكات النظام الانتاجي ، لكنها لا تقدم مساهمات واضحة في الاستهلاك النهائي ... » (١٠) .

غير أن هذه النظرات الجزئية لم تسمح بعد بإعادة النظر ، بصورة موضوعية ، وبمساعدة معايير علمية دقيقة ، في نمط حساب الدخل القومي الذي يقدر بنتيجة ذلك فوق قدره الواقعي بـ ٢٠ الى ٣٠ ٪ في الولايات المتحدة ، حسبما يرى كوزنتس (١١) .

ولحساب قيمة الانتاج (الخام) لبلد من البلدان طوال عام من الزمن ، لا يمكن الاكتفاء بجمع قيمة جميع البضائع التي تفادر منشأة من المنشآت في مجرى هذا العام . وإلا نكون قد أدرجنا فيه جبراً دخولات مزدوجة لأن بعض المنتجات الناجزة للمشأة من المنشآت تعاود الدخول في شكل مواد أولية في القيمة النهائية لمنتجات منشأة أخرى . ومن الواجب إما استثناء جميع المنتجات غير الناجزة كلياً وإضافة تموجات مخزونات المواد الأولية إلى قيمة المنتجات الناجزة المنتجة سنوياً ، وإما جمع القيمة المضافة وحدها في كل منشأة (١٢) .

ولا يجوز سلك غير هذا المسلك عندما يكون المطلوب حساب الدخل الاجتماعي الجليد لبلد من البلدان إبان الفترة نفسها . وكما أنه لا يمكن جمع قيمة جميع البضائع ، كذلك لا يمكن جمع جميع المداخل الفردية . ولا مناص من أن يُبين بوضوح ما المداخل - المحالقة من قبل الانتاج - التي تمثل إضافة صافية إلى الدخل القومي ، وما المداخل التي هي محض نتيجة لتحويلات خاصة أو عامة . وإلا فإن مبلغ المداخل الاجمالي سيشتمل على دخولات مزدوجة ، تماماً كما في حالة جمع المبلغ الاجمالي لأسعار جميع البضائع .

الدولة وفائض القيمة والدخل الاجتماعي

لم ندرج حتى الآن في نموذج المجتمع « الخالص » لمنتجي البضائع سوى الأشخاص العاملين في نشاطات التوزيع ، وكذلك الأشخاص الذين يبيعون خدمات شخصية للمستهلكين . وعلمنا أن نصف إلى ذلك الآن بمجموع العلاقات الاقتصادية التي تميز نشاطات ما يسمى بـ « السلطات العامة » بأوسع معاني الكلمة .

فقدرة ما تكون الدولة هي نفسها منتجة للبضائع ، تنضاف بصورة طبيعية المداخل التي يخلقها هذا الانتاج إلى دخل مجموع المجتمع المعني . ولا هم في هذه الحالة أن تمتلك ميزانية الدولة ، لا مجموعة من الرأسماليين ، « الربح » (أو « الحسارة ») أي فائض القيمة المخلوق . وكذلك لا هم أن يكون المنتجون موظفين .

لكن القسم الأعظم من مداخل الدولة ومن المداخل التي توزعها لا يعود أصله ، في البلدان الرأسمالية كافة ، إلى انتاج البضائع وبيعها من قبل الدولة نفسها . فهذه المداخل لها ، بصورة رئيسية ، مصادر أربعة :

أ - الضرائب المباشرة ، فالضرائب المباشرة تمثل جزءاً من المداخل التي يخلقها انتاج البضائع ، وبالتالي جزءاً من الأجور وفائض القيمة المنتج إبان فترة محددة .

ب - القروض العامة : فالقروض العامة تحول ، من الأفراد إلى الدولة ، جزءاً من الثروة الاجتماعية المتراكمة . ويمكن أن نصف إليها جزءاً صغيراً من أجور العمال الرقيعي الاختصاص ، يستخدم في شراء أموال عامة . وعلى هذا فالمداخل التي تحصلها الدولة على هذا النحو تتأني من فائض القيمة المتراكم أو القابل للتراكم ، وكذلك من المداخل التي تدخرها الطبقات المتوسطة والتي يجري تحويلها على هذا النحو إلى رأسمال . وبالمقابل تحول الدولة إلى المكتتبين في القروض جزءاً من مداخلها الجارية الخاصة .

ج - الضرائب غير المباشرة : رسوم الانتقال ، عائدات الجمارك ، رسوم الانتاج ، ضريبة الملح ، الخ . ولا تشكل هذه الضرائب جزءاً من المداخل المخوكة سابقاً والمعاد توزيعها على هذا النحو ، بل تمثل إضافة عامة الى سعر مبيع البضائع تسبب ، عبر ارتفاع عام في الأسعار ، انخفاضاً في المداخل الواقعية لجميع المستهلكين . ولا يتناسب هذا الانخفاض مع الدخل الاجمالي ، بل فقط مع الدخل المنفق في شراء السلع التي فرضت عليها هذه الضرائب . والحال أن بمجموع الأجور تقريباً ينفق في شراء

هذه السلع ، بينما تضع الطبقات البورجوازية جزءاً هاماً من مداخيلها في منجى من هذا الاستهلاك . وعلى هذا ، فالضرائب غير المباشرة تصيب الشفيلة بأكثر وأشد مما تصيب الرأسمالين ، وتثقل الأداة للضريبة الماثورة لدى كل حكومة وأعمالية رجعية ، على الأقل بقدر ما أن سلع الاستهلاك الجاري لا تغنى من الضرائب بصورة قياسية على حساب المنتجات الككالية .

د - الإصدار التضخمي للأوراق المصرفية : فالإصدار التضخمي للأوراق المصرفية يمثل ، إذا ما بقي ضمن حدود معينة ، مصدراً واقعياً للمداخيل بالنسبة إلى الدولة ، لأنه يتيح لها أن تشتري بضائع وتدفع رواتب بهذه الأوراق الموكوسة القيمة . ومفعوله يضارع مفعول زيادة الضرائب غير المباشرة : غلاء عام في الأسعار يصيب الأجراء وصغار الكسبة بأكثر وأشد مما يصيب الطبقات المجدودة القادرة على تحويل جزء هام من مداخيلها إلى « قيم مستقرة » (ذهب ، قطع أجنبي ، أملاك غير منقولة ، أسهم صناعية ، تحف فنية ، الخ) .

إذن فهذه الأشكال الأربعة من المداخيل العامة لا تمثل سوى تملك الدولة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة في شكل تحفيض المداخيل الواقعية الناجم عن غلاء الأسعار - لمداخيل يخلقها انتاج البضائع ، أو يعيد توزيعها لاحقاً تداول المداخيل والبضائع . ولا يمكن أخذ هذه الأشكال الأربعة بعين الاعتبار عندما يكون المطلوب تحديد زيادة (أو نقصان) القيمة المخلوقة حديثاً، أي الدخل الاجتماعي الصافي لمجتمع ما . ولحساب هذا الدخل يمكن الانطلاق من مداخيل الاجراء الخام ومن فائض القيمة الخام . ويمكن أيضاً الانطلاق من المداخيل الصافية التي يضاف إليها مجموع الضرائب غير المباشرة ، والتي تحسم منها آثار التضخم النقدي عن طريق مؤشرات الأسعار المستقرة (١٣) .

وإذا لم تكن الدولة تفعل من شيء سوى انها تملك المداخيل الناشئة عن الانتاج وذلك بقدر ما لا تكون هي نفسها منتجة، فإن الطريقة التي تتصرف بها بهذه المداخيل يمكن أن تكون لها تأثيرات حاسمة على حجم الدخل الاجتماعي الصافي ، أي على مستوى الانتاج بالذات . وبالفعل تتناول مصاريفها مشتريات البضائع ، ومصاريف التوظيف ، ودفع الرواتب أو المبالغ المختلفة ، وكذلك دفع الفائدة عن الدين العام . وعندما تمتص ميزانية الدولة جزءاً هاماً من الدخل الاجتماعي ، يمكن لتوزيع هذه المصاريف بين مختلف القطاعات المذكورة آنفاً أن يعدل التوزيع « العفوي » لطلب

مختلف البضائع ويؤثر بالتالي على سير الأعمال العام ، وإلا فعلى تطور الدورة الصناعية * .

توزيع فائض القيمة

تشير نشرة يابانية رسمية إلى ان « القيمة المضافة » (أي القيمة المحلوقة حديثاً) في مجموع الصناعة اليابانية قد وزعت على النحو التالي في عام ١٩٥١ :

الأجور والرواتب	٧٠٦,٨ مليار ين
الفوائد والربح	١١١,٨ مليار ين
الضرائب	٣١٧,٢ مليار ين
الرائح	٤٠,٣ مليار ين
الأرباح غير الموزعة	١٥٠,٩ مليار ين

١,٣٢٧,٠ مليار ين^(١٤)

ان معدل فائض القيمة الظاهري (مع عدم اعتبار فائض القيمة الذي يتملكه الرأسماليون العاملون خارج دائرة الانتاج) يستقر حول النسبة ١٠٠ ٪ . وبالفعل ، ان بند الأجور والرواتب يشتمل على دخل كل جهاز كبار الموظفين الإداريين (المدراء وإداريي الشركة) الذين ينتمون اجتماعياً إلى الطبقة البرجوازية أكثر من انتمائهم إلى الطبقة الكادحة . وينبغي اعتبار هذه المداخل مقتطعة من فائض القيمة :

« بالرغم من ان جزءاً من رواتب وتمويضات المدراء والإداريين [التنفيذيين] يجب أن يدرج من قبل العالم الاقتصادي في [بند] الأجور ، فإن جزءاً آخر منها يشكل معادلاً تماقدياً خاماً ، أو مجرد حصة من الأرباح بالمعنى الذي نقصده »^(١٥) .

ويلتقد فويتسكي^(١٦) عن صواب الاحصائيات الرسمية التي تدرج في « مداخليل العمل » : « ... مكافآت المدراء وأعضاء المجالس الإدارية في الشركات المنفصلة ، ورواتب كبار موظفي الدولة وسائر المناصب العالية ... ان احصاء الدخل القومي يشكو دوماً تقريباً من الميل إلى المبالغة في تقدير مداخليل العمل مع إساءة تقدير سائر أشكال المداخليل » .

* عالمنا هذه المشاكل بتفصيل أكبر في القسم الأخير من هذا الفصل ، وكذلك في الفصل التالي وفي الفصل الرابع عشر ، فقرة « وأعمال بلا أزمات ؟ » .

ولنعمد إلى جدولنا الياباني : ان مبالغ الأجور بحصر المعنى سيكون إذن أدنى من ٧٠٠ مليار ين ، وعلى الأرجح أدنى حتى من ٦٦٣,٥ مليار ين ، أي نصف « القيمة المضافة » في الصناعة . لكن لنتمسك بإفترض كون كتلة الأجور معادلة تماماً لنصف هذه « القيمة المضافة » البالغة ١٣٢٧ ملياراً ، أي ٦٦٣,٥ مليار ين . ففي هذه الحال يرتفع فائض القيمة الظاهر إلى ٦٦٣,٥ مليار ين أيضاً وتوزع على النحو التالي :

مدراء المصانع واداريو الشركات ، الخ	٤٣ , ٣ ملياراً
المصارف وأصحاب الربوع والملاك العقاريون	٨ , ١١١ ملياراً
مساهمو الشركات	٣ , ٤٠ ملياراً
الأرباح غير الموزعة (مال تراكم المنشآت)	٩ , ١٥٠ ملياراً
الدولة (الضرائب)	٢ , ٣١٧ ملياراً
	<hr/>
	٥ , ٦٦٣ ملياراً

ففي مثال اليابان (كما في مثال معظم البلدان الكبيرة المصنعة) تمتلك الدولة جزءاً هاماً من « القيمة المضافة » (من فائض القيمة الذي يظهر في الصناعة) بيد أنه من المفيد أن نحدد بأن المسألة هي إلى حد كبير مسألة إعادة توزيع فائض القيمة بين مختلف قطاعات البرجوازية . وبالفعل تستفيد هذه البرجوازية من خدمة الدين العام وطلبات الدولة ورواتب كبار موظفي الدولة والجيش والكنيسة والعدالة ، الخ .

وفضلاً عن ذلك يتجاوز فائض القيمة الاجمالي المنتج الرقم الناجم عن الجمع السابق الذكر . وبالفعل ، حسبت دوائر الاحصاء اليابانية القيمة « المضافة » ، أي « المحلقة حديثاً » من قبل اليد العاملة ، متوقفة عند أبواب المصانع . والحال اننا نعرف ان الأرباح التجارية التي لم يشملها هذا الاحصاء - وكذلك ذلك الجزء من هذه الأرباح الذي يتوجب على التجار بدورهم أن يتخلوا عنه للمصارف والملاك العقاريين والدولة الخ - تمثل أيضاً جزءاً من فائض القيمة الاجمالي الذي أنتجه العمال - المنتجون . وإذا ما عدنا إلى توزيع فائض القيمة هذا من وجهة نظر وظيفية ، أمكننا أن نجد فيه البنود التالية من المداخل :

- ربح المكاول والمؤسس ، المتمثل جزئياً في رواتب مدراء الشركات وادارييها ، وجزئياً في الربائح (عن أسهم الأفضلية وحصص المؤسس الخ) ، وجزئياً في الأرباح غير الموزعة الموضوعة تحت تصرف المكاولين إذا لم يستخدموها كمدخيل بالمعنى الدقيق للكلمة ؟

— الربح التجاري المتمثل في مداخل التجار الكبار والمتوسطين، وربائح الشركات التجارية المساهمة وأرباحها غير الموزعة ؛

— الفوائد (دخل الأشخاص والشركات والمؤسسات التي تسلف رأسمالاً نقدياً) ؛

— الأرباح المصرفية التي تظهر جزئياً كفوائد ، وجزئياً كأرباح غير موزعة أو ربائح للمصارف ؛

— الربح العقاري ، دخل الملاك العقاريين (أو الشركات اللامتنقلة) المحسوم أيضاً من الكتلة الاجمالية لفائض القيمة الاجتماعي .

وبقدر ما لا يعود هناك وجود لطبقة من ملاك عقارين منفصلين عن البرجوازية ، وعلى الأقل في البلدان الرأسمالية الرئيسية ، يمكن اعتبار مجمل هذه المداخل مداخل للبرجوازية ، بسبب توزيعها صراعاً (مزاحمة في هذا الشكل أو ذاك) بين مختلف قطاعات هذه الطبقة عينا .

إن المصدر الأخير لكل المداخل الموزعة في المجتمع الرأسمالي يظهر بوضوح أكبر أيضاً في الجدول التالي عن الدخل القومي في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ (١٧) (بملايين الدولارات) :

١٢١,٩١٣	الأجور والرواتب
٥,٥٨٨	أقساط الضمان الاجتماعي
٤٥,٩٩٧	مداخل المفاوضين الفرديين
٤,٢٩٣	الفوائد
٦,٨٨٠	الربائح
١١,١٩٥	الأرباح غير الموزعة
١١,٧٠٩	ضرائب الشركات

إن البند الوحيد الذي ينطوي على صعوبة في هذا الجدول هو بند المنشآت الفردية . فهذا البند يتضمن دخل الفلاحين المنتجين والحرفيين الخ الذي لا يمكن اعتباره في مجمله جزءاً من فائض القيمة . لكن باستثناء هذا التحفظ ، تتحدد الكتلة الاجمالية لفائض القيمة بالمبلغ الاجمالي لجميع البنود ما خلا الأجور وأقساط الضمان الاجتماعي .

إن بند « الأجور » بمحصر المعنى — المتضمن بالأصل دخل أجراء التجارة والمصارف وشركات النقل الخ — لا يمثل سوى جزء نزيه إلى حد مدهش في غالب الاحيان من بند « الأجور والرواتب » . ففي بريطانيا ، بلغت الأجور في عام ١٩٥١

٥ مليارات ، أي ٦٠٪ من « مداخل العمل » التي بلغ إجماليها ٨٠٤ مليار جنيه استرليني . أما الرواتب - التي حددها الكتاب الأزرق البريطاني بأنها دخل الموظفين غير اليدويين ، أي المدراء وجهاز المعلنين ورؤساء الفرق والفنيين ومستخدمي المكاتب والباحثين الخ - فترتفع إلى ٢٠٥ مليار جنيه . وتبلغ الأقساط التي يدفعها أرباب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي ٥٠٠ مليون جنيه ، ورواتب القوات المسلحة ٣٠٠ مليون جنيه ، الخ (١٨) .

النتاج الاجتماعي والدخل الاجتماعي

إن قيمة مجمل البضائع الناجزة التي أنتجها المجتمع (بلداً) إبان فترة محددة (عام واحد على سبيل المثال) تمثل قيمة النتاج الاجتماعي (النتاج القومي) الخام (١٩) . وتتألف قيمة هذا النتاج الخام من قيمة غلوة حديثاً ومن قيمة محفظة . وإذا ما اعتبرنا المواد الأولية المنتجة إضافياً خلال العام منتجات ناجزة ، تكون القيمة المحفوظة ، المتضمنة في قيمة النتاج (القومي) الخام ، هي قيمة الرأسمال الجامد المستعمل (الآلات ، المنشآت الصناعية ، المباني الصناعية ، الخ) مضافاً إليها قيمة مخزون المواد الأولية . والقيمة المخلوقة حديثاً ، والمضافة بالنتاج (القومي) الصافي ، تصبح آنذاك معادلة لقيمة جميع البضائع المنتجة مع حسم قيمة الرأسمال الثابت المحفوظ . أو بعبارة أخرى: إن قيمة النتاج السنوي الصافي تعادل قيمة جميع الوسائل الاستهلاكية المنتجة ، وكذلك قيم جميع وسائل الانتاج الجديدة (٢٠) . ونحن نلقي هنا التمييز بين قيمة النتاج السنوي (ث + م + ف) والقيمة الجديدة المخلوقة سنوياً (م + ف) . ومن الممكن الوصول إلى هذه القيمة الجديدة بسهولة أكبر ، إذا جمعنا القيمة الجديدة (القيمة المضافة) المخلوقة في المنشآت كافة .

على فرض أن مجمل البضائع المنتجة خلال العام قد بيع فعلاً ، يكون انتاج هذه البضائع قد خلق المداخل التالية : م ، الأجرة الاجمالية للعمال كافة ؛ ف ، فائض القيمة الاجمالي لكل البرجوازية (الموزعة على النحو المذكور آنفاً) . وعندما يجري الحساب على أساس الأسعار ، يمكن أن تضاف أيضاً الضرائب غير المباشرة المضافة إلى سعر مبيع البضائع ، والذاهبة إلى خزينة الدولة (٢١) ، على أن نأخذ بعين الاعتبار ضرورة إدراج البضائع التي تنتجها الدولة ضمن البضائع المنتجة (والمداخل الموزعة) . وعلى هذا ، فالدخل (القومي) يساوي النتاج (القومي) الصافي حسب أسعار السوق مع حسم الضرائب غير المباشرة ، أو بتعبير أفضل : يساوي القيمة الاجمالية

لجميع المنتجات الناجزة مع حجم قيمة الرأسمال الثابت المحفوظة (مع اعتبار الضرائب غير المباشرة لإضافته تصفية إلى القيمة) * .

ويقدم راغلز (٢٢) الجدول التالي (بـلايين الدولارات) عن النتائج القومي الخام في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٧ ، وهو جدول يتيح لنا أن نجد ثانية وببسر مقولاتنا الأساسية ** :

			الرأسمال الثابت الجامد المهترء	
			تكاليف الاهتلاك	١٣,٢٨٩
النتائج القومي الخام بأسعار السوق	النتائج القومي	الدخل	الأجور والرواتب	١٢١,٩١٣
			المساهمة في الضمان الاجتماعي	٥,٥٨٨
	الصافي	القومي	مداخل المفاوضين الفردين	٤٥,٩٩٧
	بأسعار	بأسعار	القوائد الصافية	٤,٢٩٣
	السوق	المعامل	الربائح	٦,٨٨٠
			الضرائب على الأرباح	١١,٧٠٩
			الأرباح غير الموزعة	١١,١٩٥
			الضرائب غير المباشرة	١٨,٤٨٨
			الإضافة التصفية إلى أسعار البضائع	

* يمكن النقاش إلى ما لا نهاية حول المشكلة التالية : هل يلبني اعتبار الضرائب غير المباشرة جزءاً لا يتجزأ من فائض القيمة المنتج وتقدير الدخل القومي بأسعار السوق ؟ أم يلبني حساب الدخل القومي بأسعار المعامل وإعادة تقدير الحصص ، مع حجم الجزء الذي تملكه الدولة بواسطة الضرائب غير المباشرة ؟ إن النتيجة متماثلة عملياً .

** إن سعر الرأسمال الثابت المتداول المجدد خلال العام ، غزورن المواد الأولية للمواد انتاجه ، قد حلل أيضاً في هذا الجدول إلى عناصره المكونة : ث (جلد) + م + ف + الضرائب غير المباشرة . وهذه العملية ، من وجهة النظر الماركسية ، صحيحة ، وذلك بقدر ما أن قيمة هذا الخزون قد حفظت . وذلك أنه إذا لم تكن للمواد الأولية المتضمنة في انتاج المنتجات الناجزة تمثل قيمة جديدة بل قيمة محفوظة ، فمن البهي أن انتاج هذه المواد الأولية يولد قيمة جديدة .

*** يستثناء جزء من مداخل المنتجين المستقلين .

بيد أن كلمة « الدخل » مستخدمة بمعنى مغاير تماماً في المعادلة بين المداخليل وقيم البضائع المنتجة . فهي تعني فقط قدرة شرائية بالقوة . وبالفعل ، لندرس هذه المداخليل عن قرب أقرب .

إن مداخليل العمال ، الأجور ، تنفق وتبادل عادة بسرعة مقابل بضائع . والطبقة العاملة لا تستطيع البقاء على قيد الحياة إلا إذا حققت بالبضائع أجرتها . وبالمقابل تتوزع مداخليل الرأسماليين إلى جزئين :

— جزء يتم استهلاكه بصورة غير منتجة ، ويحول بوجه عام إلى سلع استهلاكية لضمان بقاء الطبقة البرجوازية ؛

— جزء يُدخّر ، أي لا يحول إلى سلع استهلاكية . وهذا الجزء من المداخليل البرجوازية سيتوزع بدوره إلى قسم يوظف (يستخدم في شراء وسائل إنتاج إضافية ، بما في ذلك المخزونات الإضافية من المواد الأولية أو السلع أو القيم التي تدر مداخليل ، الخ) وإلى قسم يكتنّز ، يُحفظ ، لمدة متفاوتة الطول في شكل رأسمال نقدي (٢٣) .

والحال أنه كما يتم فعلاً شراء مجمل البضائع المنتجة إبان فترة محددة من الزمن ، ينبغي أن يكون قد تم فعلاً إنفاق مجمل المداخليل الموزعة إبان الفترة نفسها . وإذا ما اكتنّز جزء من مداخليل البرجوازية — من فائض القيمة — فإن جزءاً من البضائع المنتجة لن يجد مشترين فوريين . وفي هذه الحال يزيد بند « المخزونات » مؤقتاً في حساب الدخل القومي بالطريقة المتبعة عادة . لكن إذا ما استمر ذلك إلى حد تحدث معه أزمة عدم بيع ، فإن انخفاض الأسعار الناتج عن الانهيار سينقص من القيمة المطلقة لهذا البند وللتنتاج الخام ، عائداً بهذا الأخير إلى مستوى قيمة المواد الأولية ، الخ ، هذه المواد التي تم تعويضها فعلاً بنتيجة الانتاج .

إن هذا كله لا يمثل بالطبع سوى تقريب خشن . فالوصول إلى صيغة أدق ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد كبير من عوامل أخرى . فبيع بضاعة ما لا ينتج مداخليل فحسب ؛ بل يدر أيضاً مقابل قيمة الرأسمال الثابت المهترئ (مبالغ تستخدم في تجديد مخزون المواد الأولية والتعويض عن اهتلاك الرأسمال الجامد) . والحال أن هذه القيمة المتقابلة يمكن أن تستخدم مؤقتاً كقدرة شرائية إضافية لشراء بضائع لا علاقة لها بتجديد الرأسمال الثابت . وفي هذه الحال يمكن لبيع جميع البضائع

الشائع انتاجها أن يحجب عن الأنظار تناقص الرأسال الاجتماعي الذي يملكه البلد المعني .

ومن الممكن لخزونات المواد الأولية أن تشهد موجات في التراجعين . فإذا ما زادت أمكن استخدام جزء من قيمتها المقابلة في شراء بضائع أخرى ، الشيء الذي يعني من جديد ان جميع البضائع المنتجة خلال تلك الفترة المحددة يمكن أن تباع فعلا ، بالرغم من اكتناز جزء من فائض القيمة .

ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً حركة الأسعار . فإذا ما تناقصت الأسعار في الفترة الفاصلة بين انتاج البضائع ومبيعها ، أمكن للمداخيل الموزعة لحظة الانتاج أن تشاري بمثل البضائع المنتجة ، حتى لو جرى اكتناز جزء من هذه المداخيل .

وأخيراً هناك أثر العلاقات مع البلدان الأجنبية . فتصدير الرساميل له مبدئياً نفس مفعول اكتناز جزء من فائض القيمة ؛ وبالمقابل يخلق استيراد الرساميل طلباً اضافياً بالنسبة إلى البضائع المنتجة في البلد المعني . كما ان ميزاناً تجارياً دائماً ينقص مبدئياً كتلة البضائع المتاحة بالنسبة إلى المداخيل التي خلقها انتاجها . وبالمقابل يزيد الميزان التجاري الحاسر البضائع المتداولة في البلد بالنسبة إلى المداخيل التي يخلقها الانتاج القومي .

بالرغم من هذه التقييدات كافة ومن تقييدات أخرى كثيرة أيضاً ، يمكن ، عن طريق اقامة علاقة بسيطة نسبياً بين الدخل القومي (الموزع إبان عام واحد) وبين قيمة البضائع المنتجة إبان هذه الحقبة عينها ، تحديد المصدر الأول لمسيرة الانتاج الرأسالي النورية ، المصدر الأول للأزمات : الانفصال في الزمن بين انتاج البضائع — وما يستلزمه من توزيع للمداخيل — وبين تحقيق قيمتها من قبل ملاكها . وإنا بنتيجة عدم التطابق الآلي بين القدرة الشرائية الموزعة والبضائع المنتجة ، أمكن لمشكلة تحقيق فائض القيمة أن تتطرح على الرأسالين ملاك البضائع .

توزيع المداخيل وتحقيق البضائع

ان العلاقة بين المداخيل الموزعة أثناء الانتاج وبين البضائع المنتجة والمطروحة في السوق بوصفها قيمة مقابلة لهذه المداخيل ، تتحدد بصورة نوعية :

« ان معظم البضائع والخدمات تشتري من قبل فئتين من الزبائن : المستهلكين وشرركات الأعمال .. فالمستهلكون يشترون بضائع لتلبية حاجات مادية أو نفسية . ورجال الأعمال يشترون بضائع حتى يزيدوا أرباح شركاتهم . وهذا الصنف الثاني

[من البضائع] يسمى عن حق سلع توظيف ، ويسمى الأول سلع استهلاك ، (٢٤) .
 اننا سنأخذ من هذا التعريف أولاً تقسيمه كتلة البضائع إلى صنفين كبيرين : سلع
 الاستهلاك التي « تُشتري لتلبية حاجات مادية أو نفسية » و سلع الانتاج التي تُشتري
 لتمكين الرأسماليين من زيادة أرباحهم . ورجال الأعمال هم أيضاً مستهلكون ، وهم
 يوصفهم مستهلكين يشتركون سلماً استهلاكية لتلبية حاجاتهم الخاصة وحاجات أسرهم .
 وهم يخصصون لذلك الجزء غير المتراكم من فائض القيمة . وبالمقابل ليس العمال سوى
 مستهلكين ، وهم لا يشتركون السلع الانتاجية ، لأن أجورهم لا يكفي بوجه عام لسد
 جميع حاجاتهم « المادية والنفسية » . وعلى هذا ، يتجاوب بمجل البضائع المنتجة
 والمداخيل (بمجل القدرة الشرائية) الموزع مع المخطط التالي :

الطلب	العرض
الأجور فائض القيمة غير المتراكم فائض القيمة المتراكم لاستخدام يد عاملة إضافية	سلع الاستهلاك
الرأس المال الثابت المهلك فائض القيمة المتراكم	سلع الانتاج

ودينامية الانتاج الرأسمالي منوطة بصورة أساسية بعلاقات التوازن (أو الاختلال)
 بين هذه البنود المتباينة .

ان قيمة البضائع الاستهلاكية المعروضة في السوق - والمنتجة إبان فترة محددة من
 الزمن ، وعلى سبيل المثال إبان عام واحد - تتحل من تلقاء نفسها إلى حدودها
 المكونة : ث + م + ف . وواضح ان الدخل الذي يخلقه انتاج (وبيع) هذه
 البضائع لا يكفي لخلق القدرة الشرائية الضرورية لتكوين قيمتها المقابلة .

وبالفعل ، إن أجور (م) العمال الذين ساهموا في انتاجها ، وذلك الجزء من
 الأرباح غير المتراكمة في ث (ف - ف في ث) ، هي وحدها التي تمثل قدرة شرائية
 لشراء السلع الاستهلاكية . والقيمة المحفوظة المتضمنة في قيمة هذه السلع الاستهلاكية ،

وكذلك الجزء من فائض القيمة المتراكم في رأسمال ثابت ، يمثلان قدرة شرائية لشراء سلع انتاجية (آلات ، مواد أولية ، الخ) . ولو كان الانتاج كله يقتصر على السلع الاستهلاكية طوال عام كامل ، لكان لا بد أن يحدث اختلال ، عرض السلع الاستهلاكية يعادل (ث + م + ف) ، وطلب يعادل فقط م + (ف - ف المتراكمة في ث) . وآئذ سوف تظهر ظاهرة فيض الانتاج ، أي كتلة من البضائع لا تجد في السوق أي قيمة مقابلة في القدرة الشرائية لتحقيق قيمتها ، وتظل بالتالي غير مباعة أو تباع بخسارة .

لكن إلى جانب السلع الاستهلاكية تنتج أيضاً سلع انتاجية إبان كل عام . والحال أن انتاج سلع الانتاج يولد طاقة شرائية لشراء سلع الاستهلاك . فالعمال الذين يعملون في المصانع التي تبني آلات يتقاضون أجوراً يشتركون بها سلعاً استهلاكية لا آلات . والرأسماليون ، ملاك هذه المصانع ، يكرسون أيضاً جزءاً من فائض قيمتهم لشراء سلع استهلاكية . وعلى هذا فالقدرة الشرائية الاجالية التي يخلقها انتاج هذين الصنفين من البضائع هي التي يجب أن تدرس لتحديد ما إذا كان هناك فيض في انتاج السلع الاستهلاكية أو لا .

ولقد رأينا سابقاً ، من جهة أخرى ، أن انتاج السلع الاستهلاكية يولد بدوره قدرة شرائية لشراء السلع الانتاجية اللازمة للتعويض عن الرأسمال الثابت المهترئ في الانتاج ، وللسمح عند الاقتضاء بشراء رأسمال ثابت اضافي بواسطة الجزء المتراكم من فائض القيمة .

وإذا ما رمزنا إلى قيمة السلع الانتاجية بـ ١ ث + ١ م + ١ ف ، وإلى قيمة السلع الاستهلاكية بـ ٢ ث + ٢ م + ٢ ف ، أمكننا أن نرسم من جديد المخطط الاجمالي لعرض وطلب البضائع في السوق الرأسمالية على النحو التالي :

$١ + م١$ (ف - ف المتراكمة في ث) : طلب السلع الاستهلاكية من قبل العمال والرأسماليين في قطاع السلع الانتاجية	السلع الاستهلاكية :
$٢ + م٢$ (ف - ف المتراكمة في ث) : طلب السلع الاستهلاكية من قبل العمال والرأسماليين في قطاع السلع الاستهلاكية	$٢ + م٢ + ث٢$ ف

$١ + ث١$ ف المتراكمة في ث : طلب السلع الانتاجية من قبل الرأسماليين العاملين في هذا القطاع	السلع الانتاجية :
$٢ + ث٢$ ف المتراكمة في ث : طلب السلع الانتاجية من قبل الرأسماليين العاملين في القطاع الآخر .	$١ + م١ + ث١$ ف

وعلى هذا ، وكما يكون النظام متوازناً ، ينبغي أن تكون المعادلتان فعليتين ،
 ينبغي أن يتوازن الطلب والعرض بالنسبة إلى كلا الصنفين من البضائع :

$$١ + م١ + ث١ = ١ + ف١ = ١ + ث١ + ٢ + ف٢ + ث٢ + م٢$$

المتراكمة في ث .

$$٢ + م٢ + ث٢ = ٢ + ف٢ = ١ + م١ + (ف - ف المتراكمة في ث) + م٢ + ٢ + (ف - ف المتراكمة في ث) .$$

وإذا ما حذفنا من كلتا المعادلتين الحدود المشتركة من الجانبين ، حصلنا مرتين على
 المعادلة عينها ، شرط التوازن العام للاحتياج الرأسمالي :

$$١ + م١ (ف - ف المتراكمة في ث) = ٢ + ث٢ + ٢ + ف المتراكمة في ث$$

هذه المعادلة عن توازن السوق الرأسمالية لا تمثل معطى ومياً . إن $1 + m$ (ف - ف المتراكمة في ث) ، أي الأجور المدفوعة وجزء فائض القيمة غير المتراكم في رأسمال ثابت في قطاع السلع الانتاجية ، تمثل الطلب الاهلي للسلع الاستهلاكية الناتج عن انتاج السلع الانتاجية . كما أن $2 + ث$ ف المتراكمة في ث ، أي الرأسمال الثابت الواجب التمويل عنه والرأسمال الثابت المدعو إلى التراكم في قطاع السلع الاستهلاكية ، يمثل الطلب الاهلي للسلع الانتاجية الناتج عن انتاج السلع الاستهلاكية . والمعادلة بين هاتين الكيتين ، بوصفها معادلة توازن السوق الرأسمالية ، تقي فقط ما يلي : يكون الاقتصاد الرأسمالي متوازناً عندما يولد انتاج السلع الانتاجية طلباً للسلع الاستهلاكية يعادل طلب السلع الانتاجية الناتج عن انتاج السلع الاستهلاكية . أو بعبارة أخرى : تكون السوق الرأسمالية متوازنة عندما يكون عرض البضائع وطلبها المتبادلان متعادلين في كلا قطاعي الانتاج الرأسمالي .

الانتاج وإعادة الانتاج

تقيم معادلة التوازن علاقة بين قيمة البضائع المنتجة والقدرة الشرائية التي هي بمثابة قيمة مقابلة لهذه البضائع من زاوية مكوئية ، في إطار مرحلة محددة ومحدودة بوضوح . لكن واقع الانتاج الرأسمالي هو واقع سيرورة تجري في الزمن إذ تتعاقب الدورة الانتاجية إثر الاخرى . ومسألة استمرارية الانتاج الرأسمالي تطرح مشكلات اجتماعية واقتصادية في آن واحد ، يمكن الاشارة إليها بعبارة مشكلات إعادة الانتاج .

حتى يمكن للانتاج الرأسمالي أن يستمر في الزمن ، ينبغي أولاً أن يعيد انتاج الشروط الأساسية لنمط الانتاج الرأسمالي : احتكار وسائل الانتاج (الرأسمال) بين أيدي طبقة من طبقات المجتمع ، ووجود طبقة اجتماعية اخرى مضطرة إلى بيع قوة عملها للحصول على المال اللازم لاقتناء أسباب معاشها . اذن فمن الضروري أولاً أن تكون الأجور محددة وموزعة بكل بداهة ، لتمكين الذين يتلقونها من القيام بأود حياتهم ، حتى يمكن لهم الاستمرار في العمل في ظل استغلال الذي يدفع لهم ويقدم لهم أسباب الحياة لفائدته الشخصية ليس إلا ، لكن لا للاغتناء بصورة يتحررون معها رويداً رويداً من سادتهم القدامى ويساوونهم ويتوصلون في النهاية إلى الدخول في مزاحمة مهمهم (٢٥) .

لقد سبق للقديس توما الاكوييني أن وصف وضع الاجراء بأنه وضع الناس الذين

لا يتمكنون من تكديس أي ثروة و الذين يصبحون أجراء لأنهم فقراء ، ولأنهم أجراء يبقون فقراء (٢٦) .

ان الاحصائيات عن الادخار تبهرن بصورة قاطعة على أن الغالبية الساحقة من السكان الكادحين في البلدان الرأسمالية تستهلك في مجرى حياتها كل ما تكسبه ، ولا تستطيع بالتالي أن تجمع أي رأسمال . وليس ادخارها سوى استهلاك مرجأ بالمعنى الحرفي للكلمة . و « مراكتها » هي في الواقع مراكمة سلع استهلاكية دائمة (في أحسن الحالات : مساكن) .

وهكذا كان ٦٢,٤ ٪ من السكان البريطانيين لا يملكون في الفترة الواقعة بين ١٩٤٦ و ١٩٥٠ سوى ٣ ٪ (١) من الرأسمال البريطاني ، أي ما يقارب ٤٤ جنيهاً من « الرأسمال » لكل نسمة (٢٧) . وفي بلجيكا ، وفي الحقبة نفسها ، لم تكن ٢٧,٥ ٪ من الأسر تملك سوى ٢,٢ ٪ من الثروة الخاصة (أقل من ٥٠,٠٠٠ فرنك لكل أسرة) ، وكانت ٤٨,٨ ٪ من الأسر تملك ٢٠ ٪ من هذه الثروة (أقل من ٢٥٠,٠٠٠ ف لكل أسرة ، أي قيمة منزل عمالي صغير) . وفي الولايات المتحدة ، كانت ٩٠ ٪ (١) من الأسر لا تملك في عامي ١٩٣٥-١٩٣٦ سوى ١٩ ٪ من الادخار ، وفي عامي ١٩٤٧-١٩٤٨ لم تكن ٩٠ ٪ من الأسر تملك كذلك سوى ٢٢,٥ ٪ من الادخار . وينبغي أن نشير إلى أن من ٤٠ إلى ٥٠ ٪ من الأسر لم تكن تملك في الحقبة نفسها أي ادخار البتة (٢٨) .

ومن الضروري بعد ذلك أن يفتح مبيع البضائع للرأسماليين إعادة تكوين رأسمالهم المنفق في الانتاج واقتناء وسائل الانتاج المبنية حديثاً . وقد بين لنا تحليل نمط الانتاج الرأسمالي انه يحقق هذين الشرطين .

ولم يكن الأمر بكذلك في المجتمعات السابقة للرأسمالية . يروي هيرسكوفيتش ما يلي عن قبيلة الشوكشي التي تعيش في شمال شرقي سيبيريا كراعية لحيوانات الرنة : « ان بعض أسر الشوكشي يبلغ بها الفقر مبلغاً تفقد معه تقريباً ملكية القطعان ، فيقضي هؤلاء الناس فترات طويلة في خدمة الأمر الأكثر حظاً . ومقابل كدسهم الشاق يتلقون مؤناً من اللحم والجلود ، لكن عليهم أن يقدموا بأنفسهم دواهم عندما ينتقلون من نعيم إلى آخر . والأسرة التي تعمل في هذه الشروط تتلقى سنوياً ، فضلاً عن أسباب المعاش الآتفة الذكر ، دزينة من الأرشاء إذا كان معلها راضياً عن عملها .

وبعد خمسة أعوام موائمة تعطي هذه الحيوانات ومواليدها مثل تلك الأسرة قطعاً من حوالي مئة رنة يتيح لها الحصول على الاستقلال^(٢٩) .

كذلك كان عرفاء العصر الوسيط يصبحون عادة معطين - حرفيين ، أو يتعللون على الأقل بأمل مشروع في أن يصبحوا كذلك . أما المجتمع الرأسمالي فإن خاصته على العكس أن يعيد باستمرار انتاج طبقة بروليتارية .

وتتطلب استمرارية الانتاج الرأسمالي كذلك توزيعاً نوعياً معيناً للبضائع المنتجة . وحتى يمكن لهذا التوزيع أن يتم ، فلا بد على الأقل أن يعاد تكوين الرأسمال المتهرب في الانتاج عبر سلسلة من دورات الانتاج . وبالتالي لا بد أن يكون في الامكان على الأقل إعادة انتاج الآلات والمواد الأولية المهترئة في مجرى عمليات الانتاج المتعاقبة ، وأن ينتج على الأقل ما فيه الكفاية من السلع الاستهلاكية لإعادة تكوين قوة العمل .

اننا نعرف ان كل مجتمع يقوم في التحليل الأخير على اقتصاد وقت العمل . ذلك ان جزءاً محدداً من وقت العمل الاجتماعي المتاح إجمالياً يجب أن يخصص لحفظ أدوات العمل وتصليحها وإعادة انتاجها ، ولصيانة الحقول والمباني ، وإلا فإن الانتاج لن يستطيع ، بعد فترة من الزمن ، أن يستمر على نفس المستوى السابق ، ويكون المجتمع قد افترق بالمعنى المطلق للكلمة .

إن ما لا يبدو أن يكون ، في المجتمعات التي تلتج قيماً استعمالية ، أكثر من مشكلة توزيع وقت العمل الاجتماعي المتاح إجمالياً ، يتعد في المجتمع الرأسمالي لأن هذا المجتمع يمثل نمطاً من الانتاج هو غط انتاج البضائع . فحتى تكون استمرارية الانتاج الرأسمالي مضمونة ، لا بد عبر سلسلة من دورات الانتاج :

١ - أن تلتج مادياً السلع الانتاجية الضرورية للحلول محل السلع التي اهترأت أثناء الانتاج ، والسلع الاستهلاكية الضرورية لإعادة تكوين قوة العمل .

٢ - أن تخلق وأن تتفق فعلياً القوة الشرائية القادرة على تحقيق قيمة تلك السلع الانتاجية وتلك السلع الاستهلاكية .

٣ - أن يتم توزيع تلك القوة الشرائية بشكل يتوازن معه العرض والطلب بالنسبة إلى السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية على حد سواء .

وما دراسة المشكلات الاقتصادية لإعادة الانتاج غير دراسة المسائل التي تطرحها تلك الشروط الثلاثة التي لا غنى عنها لاستمرار الانتاج الرأسمالي .

إن إعادة الانتاج البسيطة تبدو بمثابة تعاقب من دورات الانتاج يسمح بالحفاظ على الثروة الاجتماعية ، لكن ليس بزيادتها . وفي مجتمع ينتج قيماً استعمالية ، تعني إعادة الانتاج البسيطة أن الكتلة السنوية من المنتجات تكفي لتغذية عدد ثابت من المواطنين وللحلول محل أدوات العمل المهترئة إبان ذلك العام . وفي مجتمع ينتج بضائع ، تعني إعادة الانتاج البسيطة أن قيمة النتاج السنوي (النتاج القومي الخام) تكفي بدقة لإعادة انتاج قوة العمل وأدوات العمل ومخزون المواد الأولية المهترئة إبان العام ولتغذية الطبقات المالكة . وفي مجتمع رأسمالي ، تعني إعادة الانتاج البسيطة أن فائض القيمة السنوي 'يستهلك بكامله بصورة غير منتجة من قبل الطبقة البرجوازية وأن تراكم الرأسمال منعدم الوجود * .

وإذا كانت أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية قد مرت بمراحل طويلة من إعادة الانتاج البسيطة ، فإن معظمها قد بلغ في النهاية وفي فترة محددة من تطوره درجة معينة من إعادة الانتاج الموسعة ، أي تطوراً معيناً في أدوات العمل وتراكماً معيناً للثروة الاجتماعية في شكل مخزونات من المنتجات ولا سيما مخزونات الأدوات الإضافية . وإن مجرد تراكم احتياطات الأغذية يعني بالأصل شكلاً بدائياً من إعادة الانتاج الموسعة .

أما نمط الانتاج الرأسمالي فيتميز بالضبط عن جميع أنماط الانتاج السابقة بأن حافز الطبقات المالكة للعمل والاستغلال ليس الاستهلاك غير المنتج بل الاستهلاك المنتج ، رسمة النتاج الاجتماعي . وفي هذه الحال تكون إعادة الانتاج الموسعة الشكل الطبيعي لإعادة الانتاج في النظام الرأسمالي ، باعتبار أن إعادة الانتاج البسيطة لا يمكن أن تتم إلا في لحظات استثنائية من دورة الانتاج الرأسمالي .

كيف تتجلى الشروط الثلاثة لاستمرار الانتاج الرأسمالي في إطار إعادة انتاج بسيطة ؟ لنفترض على سبيل المثال أن القيمة الاجتماعية لانتاج مختلف البضائع السنوي هي ٩٠٠٠ (من ملايين الوحدات النقدية) . فحقى يكون استمرار الانتاج الرأسمالي

* نظراً إلى أن جوان روبنسون تنطلق من الفرضية القائلة بأن الرأسماليين لا يستخدمون أي جزء من أرباحهم لاستهلاكهم الخاص غير للنتج ، لذا فهي تصف إعادة الانتاج البسيطة في مؤلفها « حالة القبطنة » عندما « يكون كل عمل مستخدماً لانتاج سلع استهلاكية والحفاظ على الرأسمال للوجود » (٣٠) .

مضمونا ، ينبغي أن يمثل جزء من هذه البضائع سلعا انتاجية - آلات ، مواد أولية ، مباني صناعية ، منتجات مساعدة ، طاقة ، الخ - ، وأن يمثل جزء آخر سلعا استهلاكية . ولنفترض أن ثلثي قيمة الانتاج ، أي ٦٠٠٠ ، يمثلان سلعا انتاجية ، وأن الثلث الباقي ، أي ٣٠٠٠ ، يمثل سلعا استهلاكية . فمن الممكن أنثذ تحديد الانتاج الاجتماعي السنوي بالصورة التالية على افتراض تماثل معدل فائض القيمة ومعدل الربح في قطاعي الانتاج الكبيرين :

$$١ : ٤٠٠٠ \text{ ث} + ١٠٠٠ \text{ م} + ١٠٠٠ \text{ ف} = ٦٠٠٠ \text{ سلع انتاجية} .$$

$$٢ : ٢٠٠٠ \text{ ث} + ٥٠٠ \text{ م} + ٥٠٠ \text{ ف} = ٣٠٠٠ \text{ سلع استهلاكية} .$$

وفي مجرى الانتاج اعترأت سلع انتاجية تبلغ قيمتها الاجالية ٦٠٠٠ (٤٠٠٠ في القطاع ١ و ٢٠٠٠ في القطاع ٢) . ومن الممكن التمييز عن هذه السلع لأنه قد جرى في الوقت نفسه انتاج سلع انتاجية قيمتها ٦٠٠٠ . وقوة العمل الاجتماعية تستلزم سلعا استهلاكية قيمتها ١٥٠٠ لتعيد تكوين نفسها . وإعادة التكوين هذه ممكنة لأنه قد جرى انتاج سلع استهلاكية بقيمة ٣٠٠٠ .

ان مبيع البضائع كافة يدر على الرأسمالين ٩٠٠٠ . و ٦٠٠٠ من هذه الـ ٩٠٠٠ ضرورية لإعادة تكوين رأسمالهم الثابت (سلع الانتاج) ، و ١٥٠٠ منها ضرورية لإعادة تكوين الرأسمال المتغير (الرأسمال الذي ستشترى به قوة العمل في العام القادم) . وتمثل الـ ١٥٠٠ الباقية الربح ، فائض القيمة السنوي . ولما كان فائض القيمة يستهلك بالترفيف بكامله بصورة غير منتجة في حالة إعادة الانتاج البسيطة ، لذا فإن هذه الـ ١٥٠٠ ستستعمل لشراء سلع استهلاكية . وهذه السلع الاستهلاكية ستكون متاحة فعلا ، لأن قيمة ما أنتج منها ٣٠٠٠ ، ولأن ١٥٠٠ كانت كافية لإعادة انتاج قوة العمل المهترئة ابان العام .

وأخيرا يتوازى العرض والطلب في كلا القطاعين ، لأن لدينا :

سلع انتاج

عروض : ٦٠٠٠ انتاج اجمالي . طلب :
 ٤٠٠٠ رأسمالي ١
 ٢٠٠٠ رأسمالي ٢

سلع استهلاك

عروض : ٣٠٠٠ انتاج اجمالي . طلب :
 ١٠٠٠ عامل ١
 ٥٠٠ عامل ٢
 ١٠٠٠ رأسمالي ١
 ٥٠٠ رأسمالي ٢

وتكون القدرة الشرائية التي خلقها الانتاج قد تم توزيعها بصورة تسمح بشراء البضائع المنتجة كافة . وعلى هذا تكون هذه البضائع قد اختفت من السوق ، وتكون قد بدأت دورة انتاجية سنوية جديدة برأس مال ثابت بقيمة ٤٠٠٠ في القطاع ١ وبقيمة ٢٠٠٠ في القطاع ٢ ، وبرأس مال نقدي متاح في شكل رأس مال متغير بقيمة ١٠٠٠ في القطاع ١ وبقيمة ٥٠٠ في القطاع ٢ ، وبقوة عمل ماثلة لما كانت عليه في بدء الدورة ومعاد تكوينها بكاملها . وبعبارة اخرى : تنطلق الدورة الجديدة بالضغط من نفس المستوى الانتاجي للدورة السابقة . وبذلك تكون قد تحققت إعادة انتاج بسيطة .

اعادة الانتاج الموسعة

تبدو اعادة الانتاج الموسعة بمثابة تعاقب من دورات الانتاج يسمح بزيادة الثروة الاجتماعية . ففي مجتمع يفتح قيما استعمالية ، تعني اعادة الانتاج الموسعة ان الكتلة السنوية من المنتجات أكبر من الكتلة السنوية الضرورية لتغذية جميع المواطنين وللحفاظ على مخزون أدوات العمل . وتتمو الثروة الاجتماعية في شكل مخزون مزداد من أدوات العمل ومن احتياجات الغذاء المزدادة الخ . واعادة الانتاج الموسعة هذه شرط لا غنى عنه لنمو السكان بشكل مطرد بهذا القدر أو ذاك .

وفي مجتمع يفتح بضائع ، تعني اعادة الانتاج الموسعة ان قيمة النتاج السنوي (النتاج القومي الخام) أكبر من قيمة قوة العمل وأدوات العمل ومخزون المواد الأولية المهترئة إبان العام ، وأيضاً البضائع الضرورية لعيش الطبقات المالكة .

وفي مجتمع رأسمالي تعني إعادة الانتاج الموسعة ان فائض القيمة موزع إلى قسمين : قسم يستهلكه الرأسماليون وأسرهم وبطانتهم بصورة غير منتجة ، وقسم يستهلك بصورة منتجة ، أي يتم تراكمه وتوظيفه ورسلته في شكل آلات ومواد أولية

وأجور اضافية تسمح بالشروع بدورة انتاجية جديدة برأسمال أكبر - ذي قيمة أكبر - من رأسمال الدورة السابقة .

كيف تتجلى الشروط الثلاثة لاستمرار الانتاج الرأسمالي في حالة إعادة انتاج موسعة ؟ في حالة إعادة الانتاج البسيطة ينبغي أن تكون قيمة جميع السلع الانتاجية المنتجة إبان دورة واحدة معادلة لقيمة الرأسمال الثابت المهترئ ، إبان تلك الدورة الانتاجية . أما في حالة إعادة الانتاج الموسعة فلا يصح ذلك ، وإلا فلن تتوفر مادياً السلع الانتاجية اللازمة للبدء بالدورة التالية برأسمال ثابت مزداد . ان الشرط الأول لإعادة انتاج موسعة هو إذن انتاج اضافة من السلع الانتاجية تتجاوز السلع التي اهترأت خلال الدورة الانتاجية السابقة (إضافة لا تعني عدداً أكبر ، بل قيمة أكبر) . ومعادل هذه الاضافة من السلع الانتاجية هو على وجه التحديد ذلك الجزء من فائض القيمة المخصص للتراكم في شكل رأسمال ثابت اضافي .

كذلك لا مناص من انتاج إضافة من السلع الاستهلاكية علاوة على السلع المشتركة خلال الدورة السابقة من قبل العمال والرأسمالين ، لأن المفروض في هذه السلع أن تقدم مقابل قيمة اضافة الرأسمال المتغير (الأجور) التي يمثلها جزء من فائض القيمة التراكم ، والذي هي مخصصة لشراء قوة عمل اضافية .

لنفترض أن يحمل النتاج الخام في أحد الأعوام قد بلغت قيمته ١١,٤٠٠ (من ملايين الوحدات النقدية) تتوزع إلى ٧,٠٠٠ سلع انتاجية وإلى ٤,٤٠٠ سلع استهلاكية . في هذه الحال يمكن افتراضياً تحليل قيمة النتاج الخام على النحو التالي ، إذا ما افترضنا معدل فائض القيمة متساوياً في كلا القطاعين ، ومعدل الربح أعلى في القطاع ٢ بتركيبه المعنوي المنخفض للرأسمال :

الدورة الأولى

$$\begin{aligned} ١ : ٤٠٠٠ \text{ ث} + ١٥٠٠ \text{ م} + ١٥٠٠ \text{ ف} &= ٣٠٠٠ \text{ سلع انتاج} \\ ٢ : ٢٠٠٠ \text{ ث} + ١٢٠٠ \text{ م} + ١٢٠٠ \text{ ف} &= ٤٤٠٠ \text{ سلع استهلاك} \end{aligned} \quad ١١,٤٠٠$$

ولنفترض أيضاً أن رأسمالي القطاع ١ يتقاسمون فائض قيمتهم على النحو التالي : ٥٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة ، و ١,٠٠٠ متراكمة ، ٧٠٠ منها رأسمالاً ثابتاً و ٣٠٠ رأسمالاً متغيراً . أما رأسمالي القطاع ٢ فيتقاسمون فائض قيمتهم على النحو التالي على سبيل المثال : ٧٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة ، و ٥٠٠ متراكمة ، ٣٠٠ منها رأسمالاً ثابتاً و ٢٠٠ رأسمالاً متغيراً .

وخلال الدورة الانتاجية السابقة ، جرى استهلاك ٦٠٠٠ كراسيات ثابت في مجموع القطاعين . فالانتاج الاجمالي للسلع الانتاجية يتجاوز هذه الـ ٦٠٠٠ ، ويبلغ ٧٠٠٠ . والسلع الانتاجية الاضافية التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠ تسمح لراسمالي القطاع ١ بأن يحققوا تراكمًا في الراسال الثابت مقداره ٧٠٠ ، ولراسمالي القطاع ٢ بأن يحققوا تراكمًا مقداره ٣٠٠ . وإبان الدورة السابقة نفسها اهترأت سلع استهلاكية بقيمة ٣٩٠٠ (٢٧٠٠ لمجموع عمال القطاعين ، و ٥٠٠ من قبل راسمالي القطاع ٢) . لكن انتاج السلع الاستهلاكية بلغت الآن قيمته ٤٤٠٠ . وهذه السلع الاستهلاكية الاضافية البالغة قيمتها ٥٠٠ ستتيح للعمال العاملين اضافياً في الانتاج الموسع ايجاد مقابل قيمة أجورهم ، فائض القيمة المتراكم في راسال متغير ، أي ٣٠٠ في القطاع ١ و ٢٠٠ في القطاع ٢ .

وهكذا تكون الدورة السابقة قد قدمت البضائع والقدرة الشرائية اللازمة لاعادة الانتاج الموسعة . ويكون استمرار الانتاج مضموناً لأن توزيع هذه القدرة الشرائية يسمح بتوازن العرض والطلب في كلا القطاعين :

سلع الانتاج

العرض : ٧٠٠٠ : الانتاج الاجمالي

$\left. \begin{array}{l} ٤٠٠٠ \text{ رأسمالي ١ : إعادة تكوين ث .} \\ ٢٠٠٠ \text{ رأسمالي ٢ : إعادة تكوين ث .} \\ ٧٠٠ \text{ رأسمالي ١ : تراكم في ث .} \\ ٣٠٠ \text{ رأسمالي ٢ : تراكم في ث .} \end{array} \right\}$	الطلب
---	-------

سلع الاستهلاك

العرض : ٤٤٠٠ : الانتاج الاجمالي

$\left. \begin{array}{l} ١٥٠٠ \text{ عامل ١} \\ ١٢٠٠ \text{ عامل ٢} \\ ٥٠٠ \text{ رأسمالي ١} \\ ٧٠٠ \text{ رأسمالي ٢} \end{array} \right\}$	الطلب
---	-------

٣٠٠ مقابل قيمة التراكم في م للرأسماليين ١
٢٠٠ مقابل قيمة التراكم في م للرأسماليين ٢

وعلى هذا ستبدأ الدورة الانتاجية الجديدة بالرساميل التالية :

١ : (٤٠٠٠ + ٧٠٠) ث + (١٥٠٠ + ٣٠٠٠) م .
٢ : (٢٠٠٠ + ٣٠٠) ث + (١٢٠٠ + ٢٠٠) م .

وإذا ما افترضنا أيضاً بأن معدل فائض القيمة ثابت حول ١٠٠ ٪ ، فإن انتاج هذه الدورة الثانية من اعادة الانتاج الموسعة ستبلغ قيمته ما يلي :

الدورة الثانية

$$\begin{array}{l} ١ : ٤٧٠٠ \text{ ث} + ١٨٠٠ \text{ ف} = ٨٣٠٠ \text{ سلع انتاج} \\ ٢ : ٢٣٠٠ \text{ ث} + ١٤٠٠ \text{ ف} = ٥١٠٠ \text{ سلع استهلاك} \end{array} \quad ١٣,٤٠٠$$

وإذا ما افترضنا ان فائض قيمة رأسماليي القطاع ١ موزع بالصورة التالية : ٦٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة و ١٢٠٠ متراكمة ٨٠٠ منها ث و ٤٠٠ ف ؛ وأن فائض قيمة رأسماليي القطاع ٢ موزع بالصورة التالية : ٧٠٠ مستهلكة بصورة غير منتجة و ٧٠٠ متراكمة ٥٠٠ منها ث و ٢٠٠ م ، استطعنا ، كما هو مشار إليه آنفاً ، أن نستنتج دورة ثالثة من اعادة الانتاج الموسعة يكون لإنتاجها القيمة التالية :

الدورة الثالثة

$$\begin{array}{l} ١ : ٥٥٠٠ \text{ ث} + ٢٢٠٠ \text{ م} + ٢٢٠٠ \text{ ف} = ٩٩٠٠ \text{ سلع انتاج} \\ ٢ : ٢٨٠٠ \text{ ث} + ١٦٠٠ \text{ م} + ١٦٠٠ \text{ ف} = ٦٠٠٠ \text{ سلع استهلاك} \end{array} \quad ١٥,٩٠٠$$

وهكذا دواليك ...

اننا نرى ان إعادة الانتاج الموسعة تتأرجح في زيادة القيمة الاجالية للبضائع في كل قطاع دورة بعد دورة ، وكذلك في زيادة فائض القيمة في كل قطاع . أما في إعادة الانتاج البسيطة فكانت هذه القيم تظل مستقرة دورة إلى أخرى .

اعادة الانتاج الموسعة وقوانين تطور الرأسمالية

ان مخططات اعادة الانتاج الموسعة المرسومة آنفاً قد أفادت لكل قطاع تحقيق مجمل فائض القيمة الذي ينتجه عمال هذا القطاع . وهذا أمر يتناقض والتطور الواقعي لمنط الانتاج الرأسمالي الذي تتملك فيه القطاعات ذات التركيب العضوي المرتفع للرأسمال - القطاع ١ - بفضل تساوي معدل الربح ، تتملك جزءاً من فائض القيمة الذي ينتجه عمال القطاعات الأخرى . بيد انه يسهل تصحيح المخطط بحساب المعدل الوسطي للربح بالنسبة إلى مجموع الرأسمال ، ثم بتحويل قيمة بضائع ١ و ٢ إلى أسعارها

الانتاجية * . وبذلك نحصل على السلسلة التالية من دورات اعادة الانتاج الموسعة :

الدورة الاولى

$$\begin{array}{l} ١ : ٤٠٠٠ \text{ ث} + ١٥٠٠ \text{ م} + ١٧٠٥ \text{ ر} = ٧٢٠٥ \text{ سلغ انتاج} \\ ٢ : ٢٠٠٠ \text{ ث} + ١٢٠٠ \text{ م} + ٩٩٥ \text{ ر} = ٤١٩٥ \text{ سلغ استهلاك} \end{array} \quad \left| \begin{array}{l} ١١,٤٠٠ \end{array} \right.$$

الدورة الثانية

$$\begin{array}{l} ١ : ٤٩٠٥ \text{ ث} + ١٨٠٠ \text{ م} + ٢٠٦٠ \text{ ر} = ٨٧٦٥ \text{ سلغ انتاج} \\ ٢ : ٢٣٠٠ \text{ ث} + ١٤٠٠ \text{ م} + ١١٤٠ \text{ ر} = ٤٨٤٠ \text{ سلغ استهلاك} \end{array} \quad \left| \begin{array}{l} ١٣,٦٠٥ \end{array} \right.$$

الدورة الثالثة

$$\begin{array}{l} ١ : ٦٠٠٥ \text{ ث} + ٢١٦٠ \text{ م} + ٢٤٥٠ \text{ ر} = ١٠,٦١٥ \text{ سلغ انتاج} \\ ٢ : ٢٧٦٠ \text{ ث} + ١٦٠٠ \text{ م} + ١٣١٠ \text{ ر} = ٥٦٧٠ \text{ سلغ استهلاك} \end{array} \quad \left| \begin{array}{l} ١٦,٢٨٥ \\ \text{الخ} \end{array} \right.$$

ونلاحظ في الوقت نفسه في هذه المخططات أيضاً ميل معدل الربح إلى الهبوط الذي يستقر حول ٣١ ٪ في الدورة الأولى ، وحول ٣٠,٧٥ ٪ في الدورة الثانية ، وحول ٣٠ ٪ في الدورة الثالثة **.

* في الدورة الاولى تمطي ١٥٠٠ ف + ١٢٠٠ ف فائض قيمة اجمالي قدره ٢٧٠٠ ف ، أي ٣١ ٪ ربما من رأسمال اجمالي قدره ٨٧٠٠ . وسعر انتاج ١ و ٢ يحسب بإضافة ٣١ ٪ ربما إلى الراسمائل المغالبة . وفي الدورة الثانية تمطي ١٨٠٠ ف + ١٤٠٠ ف فائض قيمة اجمالي قدره ٣٢٠٠ ف ، أي ٣٠,٧٥ ٪. وربما من رأسمال اجمالي قدره ١٠,٦١٥ . وفي الدورة الثالثة تمطي ٢١٦٠ ف + ١٦٠٠ ف فائض قيمة اجمالي قدره ٣٧٦٠ من رأسمال اجمالي قدره ١٢,٥٢٥ ، أي ٣٠ ٪. وربما . ونحن نقترح ان الاستهلاك غير المنتج للربح هو ٥٠٠ في ١ و ٩٥ في ٢ خلال الدورة الاولى ، و ٦٠٠ في ١ و ٤٨٠ في ٢ خلال الدورة الثانية .

** يؤكد بعض المؤلفين (٣١) أن الحساب الجاري بهذه الطريقة سيقود حتماً إلى أخطاء وإلى تقصّات لأن قيمة ث و م في كل دورة لا تحول بدورها إلى سعرها الانتاجي . وهذه الملاحظة غير مبررة . فسر انتاج ث ينجم عن تساوي معدل الربح خلال الدورة السابقة . وهو ممطي ثابت لأن الرأسمالي قد دفع (أو يجب أن يدفع) بنض النظر عن إخفاقه أو نجاحه في الزاخرة ، سراً محمداً مسبقاً للآلات ، وللواد الأولية ، الخ ، التي اشتراها . أما تحويل القيم إلى أسعار انتاجية ، المطبق على صورة إعادة الانتاج البسيطة ، فهو بالفعل تمضي ، لكن ليس السبب الذي يذكره المؤلفون الأنفو المذكور . فهذا التحويل ينجم عن الزراعة الرأسمالية التي لا وجود لها في خطط إعادة الانتاج البسيطة وفي اقتصاد قائم على الانتاج البضاعي الصغير الذي يمكنه هذا المخطط . ولنتلاحظ بالنسبة أن المؤلفين الأنفي الذكر يخلطون بين الأسعار الانتاجية والأسعار التقديرية في السوق ، لأنهم يدرجون في محاسبتهم شروط صناعة الذهب .

يبدو انه ينبغي أن تحفظ من إعطاء هذه المخططات دلالة ليست لها ، فمن طريق انتقاء تعسفي لأرقام الانطلاق ، أو لملاقات الانطلاق بين حدود المخطط المختلفة ، يمكن التوصل إلى « اكتشاف » قوانين إعادة الانتاج الرأسمالي بما فيها « الانهيار المحتم » (كما فعل الاقتصادي الماركسي هنريك غروسمان) بعد عدد معين من الدورات . ومثل هذا العمل لا يعدو أن يكون أكثر من لعبة مجانية وعقيمة تماماً .

و الواقع أن مخططات إعادة الانتاج لا تشير إلى شيء سوى إلى شروط استمرار الانتاج الرأسمالي في مجمله ، بغض النظر عن جميع الشروط الميئية لسير نط الانتاج الرأسمالي : الولادة في وسط غير رأسمالي ؛ تحويلات الرأسمال من قطاع إلى آخر ؛ تدخل الاعتماد ؛ حركة الأسعار النقدية ، الخ . وبقدر ما أن الانتاج الرأسمالي انتاج للسوق ، انتاج للبضائع ، وليس توزيعاً واعياً للوارد الاجتماعية بين شتى قطاعات الانتاج ، تكون الشروط الميئية لعمل نط الانتاج الرأسمالي هي المحددة لقوانين تطور الرأسمال - فبدون سوط المزاحمة على سبيل المثال لا يمكن تفسير زيادة التركيب العضوي للرأسمال وما يترتب عليها من ميل معدل الربح إلى الهبوط - وللشكل الدوري الذي تأخذه الحياة الاقتصادية الرأسمالية .

إن مخططات إعادة الانتاج التي تغض النظر عن هذه الشروط الميئية كافية لا تستطيع إذن ولا يفترض فيها أن « تكشف » قوانين التطور تلك أو أسباب ذلك السير الدوري . وأقصى ما في مقدورها هو أن تشير كيف أن استمرارية الانتاج تحافظ على نفسها على المدى الطويل بالرغم من كثرة الانقطاعات الدورية ، وذلك رغم آلاف حركة الآلاف من الرأسمال الفردية التي تتزاحم فيما بينها بوحشية والتي تحدد بالتالي السير الواقعي لنط الانتاج الرأسمالي . وفائدة هذه المخططات تتجلى عندما ينطرح السؤال التالي : كيف يمكن الحفاظ على استمرارية الانتاج بينما يبدو أن قيمة هذا الانتاج ونسبه تنجم عن القرارات الفردية التي يتخذها آلاف المفاولين الذين يخفون نياتهم عن بعضهم بعضاً ؟ إن مخططات إعادة الانتاج تشير إلى الشروط التي يفترض فيها أن تتوفر حتى تبقى تلك الاستمرارية .

في الحياة الواقعية للرأسمالية تتحقق شروط الاستمرارية تلك عبر انقطاعات الاستمرارية . والاقتصاد الرأسمالي يبدو كوحدة من الاستمرار والانقطاع في نشاطاته الاقتصادية ؛

« لا يتحقق التقدم بالهزات فحسب ، بل أيضاً بالسبق من طرف واحد وما ينجم

عنه من انقطاع . إن التطور مختل التوازن ، غير متصل وغير منسجم . وتاريخ
الأسمالية مليء بالانفجارات والكوارث العنيفة . وتطورها إنما هو قلب للبنى القائمة ،
في شكل سلسلة من الانفجارات أكثر منه في شكل تحول سلمي ، (٣٧٢) .

وهذا المعنى نقول ان المخططات تمثل معدلات وسطية عقدية أو دورية ، تناسبات
متبادلة بين مختلف عناصر الانتاج الرأسمالي . وهي تستلزم على وجه التحديد إقصاء
جميع العوامل التي تحدد سير الانتاج الدوري عن ذلك المخطط المجرد . وعلى هذا
لا تستطيع أن تفسر عيباً لا تتوسع الرأسمالي ولا علة نشوب الأزمات .

إعادة الانتاج الموسعة والنمو الاقتصادي والمحاسبة الاجتماعية

إن تحليل مختلف شروط إعادة الانتاج الموسعة هو في الوقت نفسه تحليل العوامل
التي تحدد في التحليل الأخير النمو الاقتصادي لنمط الانتاج الرأسمالي .

إن الشرطين اللازمين والكافيين للنمو الاقتصادي في أي مجتمع كان هما التاليان :
١ - أن يكون النتاج بالنسبة إلى كل فرد أكبر من النتاج الضروري ، أي أن
ينتج المجتمع أكثر مما يستهلك (بما في ذلك اهداء أدوات عمله) ؛

٢ - أن نأخذ هذه الفضلة الصافية ، جزئياً على الأقل ، شكل أدوات عمل
إضافية ، أي أن تستهلك بصورة منتجة . وثمة حالة قصوى هي الحالة التي تستخدم
فيها هذه الفضلة الصافية لتغذية عدد أكبر من المنتجين ، وكذلك الحالة التي تسمح فيها
هذه الفضلة بزيادة فورية لمردود المنتجين عن طريق تحسين تقديتهم . لكن في هذه
الحالة لا يمدو الأمر أن يكون أكثر من تأخير مرحلة واحدة من الزمن لضرورة ظهور
نتاج صافي من أدوات العمل الإضافية كشرط ضروري للنمو الاقتصادي .

وفي المجتمع الرأسمالي يتجلى هذان الشرطان على وجه التحديد بوصفها شرطي إعادة
الانتاج الموسعة :

١ - هناك فائض قيمة لا يستهلكه الرأسماليون بأكمله ؛

٢ - فضله غير المستهلكة توظف جزئياً في رأمال ثابت جديد .

وبصورة عامة ، إذن ، لا بد من توفر ثلاث نسب لتحديد معدل نمو مجتمع من
المجتمعات الرأسمالية :

أ - كتلة الأرباح المطلقة (ف) ونسبتها إلى النتاج القومي الخام ؛

ب - الكتلة المطلقة للأرباح غير المستهلكة بصورة غير منتجة (ف - ف المستهلكة)

ونسبتها إلى النتاج القومي الخام (وإلى مبلغ فائض القيمة الاجمالي) ؛

ج - الكتلة المطلقة لهذه الأرباح المتراكمة الموظفة في سلع انتاجية (ف - ف المستهلكة - ف المتراكمة في م - ف المكتنزة) ونسبتها إلى النتاج القومي الخام وإلى المبلغ الاجمالي لفائض القيمة .

ولأن هذه النسب تتركب فيما بينها ، لذا يستحيل عزل إحداها لتحديد مصدر البطء (أو السرعة) النسبي في النمو الاقتصادي .

وهكذا يمكن لبلد من البلدان أن يعرف معدلاً شديداً الانخفاض من التوظيف المنتج لأن كتلة (أو معدل) الربح أو فائض القيمة منخفضة ، بل لأن نسبة بالغة الكبر من فائض القيمة هذا تستهلك بصورة غير منتجة أو تتراكم في أشكال أخرى غير التوظيف المنتج (على سبيل المثال : المضاربة العقارية ؛ اكتناز المصادن الثمينة ؛ تصدير الرساميل لأغراض غير منتجة ، الخ) . وهذا ما ينطبق بوجه خاص على عدد من البلدان المتخلفة * .

كذلك من الخطأ الفاضح الافتراض بأن ارتفاعاً كبيراً في الأجور الواقعية يؤدي إلى انخفاض معدل الربح ، يبطئ آلياً النمو الاقتصادي . فهذه الفرضية غير صحيحة إلا إذا كان فائض القيمة بكامله تقريباً قد وظف بصورة منتجة إبان المرحلة السابقة . وفي كل فرضية أخرى يمكن ، على العكس ، لمثل هذا الارتفاع في الأجور أن يحث النمو الاقتصادي بإرغامه الطبقات المالكة على تخفيض استهلاكها غير المنتج وتراكمها خارج المرافق المنتجة ، حتى تبطل مفعول الانخفاض المؤقت لمعدل فائض القيمة بزيادة فائض القيمة النسبي (زيادة انتاجية العمل) .

إن حسابات المحاسبة القومية القائمة على المايير الهيجينة - والوصفية الخالصة - لنظرية الدخل لا تسمح باستخلاص المصادر الممكنة لتراكم الرأسمال المنتج ، أو بعبارة أخرى الكتلة الاجمالية لفائض القيمة ، للنتاج الاجتماعي الفائض . فهي لا تميز بين الاستهلاك المنتج لأمر الشفيلة ، والاستهلاك غير المنتج للطبقات المالكة ، واستهلاك المنتجات الكمالية والتبذيرية الصرفة للقابل للتخفيض بسهولة . كذلك فإن بناء المساكن الشعبية الذي يلي حاجة ماسة يوضع في بند واحد مع بناء المباني المصرفية والتجارية الباذخة التي تمثل في غالب الأحيان أشكالاً من التهرب من الضريبة لا « توظيفات منتجة » في أي شكل كان . وفي بند « التوظيفات العامة » تدرج دونما

* انظر الفصل الثالث عشر .

تميز التوظيفات المنتجة وشراء المتاد العسكري الذي هو نموذج الاتفاق غير المنتج . إذن فهناك ضرورة ملحة لتعديل حساب الحاسبة القومية تبعاً لبنيها الاجتماعية ، الشيء الذي سيسمح باستبدال المفاهيم المجردة (أو النقدية الصرفة) المبنية على الادخار بفهوم فائض القيمة الاجالي ومال التراكم الممكن المتاح * .

لقد انطلقنا ، فيما تقدم ، من فرضية أن المنشآت واليد العاملة الموجودة مستخدمة من الأساس استخداماً تاماً . وهذه الفرضية لا تتسجم مع الواقع باستمرار . ولهذا فإن النمو الاقتصادي قد ينجم لا عن خلق إضافي لسلع الانتاج فحسب ، بل أيضاً عن استخدام أفضل (أكثر عقلانية ، غير منقطع ، الخ) للسلع الموجودة أصلاً . وليس المهم في هذه الحال زيادة معدل التوظيف المنتج بقدر ما أن المهم هو استخدام القوى المنتجة (البشرية والميكانيكية) الموجودة استخداماً أفضل . بيد انه إذا كان مثل هذا الاحتمال بالغ الأهمية بالنسبة إلى المستقبل القريب الأجل (ولا سيما في حال الأزمة) ، إلا أنه لا يمثل سوى مرحلة وسطية بالنسبة إلى المستقبل على المدى البعيد . وعندما يتم الوصول إلى الاستخدام التام لوسائل الانتاج الموجودة ، يتحدد النمو الاقتصادي من جديد بتوسمها .

إعادة الانتاج المضيق

تبدو إعادة الانتاج المضيق تعاقباً من دورات الانتاج لا يسمح بالحفاظ على الثروة الاجتماعية ، بل يؤدي على العكس إلى تقلصها . ففي مجتمع ينتج قيمياً استعمالية تعني إعادة الانتاج المضيق أن الكتلة السنوية من المنتجات لا تسمح بتغذية مجمل المواطنين أو بالحفاظ على المخزون الموجود من أدوات العمل أو لا تسمح بكلا الشئين . وفي مجتمع ينتج بضائع تعني إعادة الانتاج المضيق أن قيمة التنتاج السنوي الحام أصغر من مبلغ أجور الطبقات الكادحة ومن قيمة أدوات العمل والمواد الأولية المهترئة أثناء الانتاج ومن قيمة البضائع التي تصون وجود الطبقات السائدة . وفي المجتمع الرأسمالي تعني إعادة الانتاج المضيق أن الرأسماليين يمحزون ، لأسباب شتى ، عن تجديد الرأسمال الثابت المهترئ ، وأن الأجور الموزعة لا تسمح للمنتجين بإعادة تكوين قوة عملهم بصورة تامة .

في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، كان من الممكن أن تتجهم إعادة الانتاج المضيق

* في الفصل الرابع عشر سنحاول البرهان على أن معدل التراكم الأقصى لا يعطي أبداً أعلى معدل لنمو ، وعلى أنه بالتالي ليس للمعدل الأمثل .

عن سلسلتين مختلفتين من الظروف . أولاً ، عن هبوط مبالغ في الانتاج ، على إثر كوارث طبيعية أو اجتماعية : من جفاف أو فيضانات أو هزات أرضية أو غزوات أو أوبئة أو حروب أو حروب أهلية إلخ .

لنفترض أن الحاجات الاجتماعية لمجتمع زراعي تبلغ ١٠٠٠ طن من القمح سنوياً ٢٥٠ منها للاستهلاك و ٢٥٠ للبذار وللبدالات مقابل منتجات أخرى ذات ضرورة أولية . فإذا ما سقط المحصول طوال عدة أعوام متعاقبة إلى ٥٠٠ طن ، ولم تأت أي معونة خارجية ، فستكون هناك إعادة انتاج مضيق على طول الخط . وسيكون البذار غير كافٍ ، وسيبقى جزء من الأراضي بوراً ؛ وسيبقى جزء من السكان ؛ وستناقض عدد المنتجين (قوة العمل) . وحق عندما يأتي موسم جيد فينتج المنتجون المتناقص عددهم والعاملون في مساحة مبدورة قمحاً أصفر ، سينتجون من القمح أقل مما كانوا ينتجون في السابق .

ومن الممكن أيضاً أن تتجم إعادة الانتاج المضيق عن تعديل في توزيع الموارد الاجتماعية المتاحة . فعنى يكون في وسع الانتاج أن يضمن استمرار الحياة الاقتصادية في مستوى محدد ، فلا بد أن ينتج بالفعل قيمياً استيعابية تكون قادرة على إعادة تكوين عناصر الانتاج المادية : قوة العمل وأدوات العمل . إلا أنه قد تستعمل هذه العناصر لأغراض عقيمة من وجهة نظر إعادة الانتاج ، أي لإنتاج سلع لا تسبح بإعادة تكوين قوة العمل ولا أدوات العمل الماهرة . إبان الفترة الاجتماعية المحددة . وفي هذه الحال ستكون هناك بالضرورة إعادة انتاج مضيق ، لأن جزءاً من الموارد المنتجة الماهرة لن يتكون ثانية ، ولأنه ستناقض بالتالي الوارد التي يقوم العمل عليها . وهكذا يلاحظ المؤرخ ابيرهارد أنه قد جرى ، في عهد الأباطرة المغول في الصين ، حشد عدد كبير من الفلاحين الفقراء الخاضعين للسخرة لتشييد المباني الامبراطورية المترفة الباذخة (٣٣) . وقد اضطر هؤلاء الفلاحون إلى هجر أراضيهم طوال الزمن الذي قاموا فيه بتنفيذ تلك الأشغال . وبالتالي بقيت هذه الأراضي بوراً . وهكذا بدأت سلسلة من دورات إعادة الانتاج المضيق ، باعتبار أن قوة العمل المتاحة إجمالاً للمجتمع قد وزعت بصورة أصبح معها الانتاج في القطاع الأساسي ، قطاع الزراعة ، مضيقاً . وفي نط الانتاج الرأسمالي نلغى الشكلين المتوازيين من إعادة الانتاج المضيق ، أولاً ، الشكل الناشئ عن هبوط مبالغ في الانتاج ، عن أزمة اقتصادية . وبمكس ما يجري في المجتمع ما قبل الرأسمالي لا ينجم انقطاع الاستمرارية ، أي الأزمة

الاقتصادية ، عن هبوط كثرة الانتاج ، بل بنجم عن هبوط قيمته . إلا أن الأمر الجامع لانكماش الحياة الاقتصادية يظل في النهاية مميزة أساسية من سمات الأزمة الاقتصادية الرأسمالية . فالهبوط في قيمة الانتاج يؤدي إلى إغلاق المصانع وتسريح اليد العاملة . وهذا ما يؤدي إلى هبوط مبيعات في القدرة الشرائية الاجمالية ، الشيء الذي يزيد من جديد من كساد البيع ومن هبوط الأسعار وإغلاق المصانع . ومن شهر إلى شهر - وإبان أزمت متطاولة من عام إلى آخر - يتناقص الانتاج وتتناقص الراسمیل وتتناقص اليد العاملة ، وتتقلص قاعدة الانتاج بالذات .

ومن الممكن أيضاً أن تظهر إعادة الانتاج المضيق في المجتمع الرأسمالي عقب تعديل في توزيع الموارد المنتجة المتاحة . فإذا ما تم استخدام جزء من الرأسمال الثابت ومن اليد العاملة لإنتاج بضائع لا تسمح قيمتها الاستيعابية لا بإعادة تكوين هذا الرأسمال الثابت ولا بإعادة تكوين قوة العمل ، حدثت بعد مدة من الزمن إعادة انتاج مضيق أي انتاج برأسمال ثابت وقوة عمل مقلصين .

الاقتصاد الحربي

إن الاقتصاد الحربي يقدم المثال النموذجي عن إعادة الانتاج المضيق في النظام الرأسمالي . وبالفعل يقتضي الاقتصاد الحربي أن يخصص جزء من الموارد المنتجة المتمثلة في الرأسمال الثابت واليد العاملة لصنع أجهزة التدمير التي لا تسمح قيمتها الاستيعابية لا بإعادة تكوين الآلات أو مخزون المواد الأولية ولا بإعادة تكوين قوة العمل ، بل تقل على العكس إلى تدمير هذه الموارد . ومن هنا يمكن للاقتصاد الحربي أن يبلغ درجة لا يعود معها الحفاظ (الاهتلاك من وجهة النظر المالية ، الإبدال من وجهة النظر المادية) على الرأسمال الثابت مضموناً * ، أو لا تعود قوة العمل بقادرة على إعادة تكوين نفسها بتمامها ، لأن الاستهلاك العالي يتدنى كثيراً ، وإنتاجية العمل تنخفض ،

* هذه الدرجة من إعادة الانتاج المضيق قد تم إدراكها قليلاً في الولايات المتحدة إبان الحرب العالمية الثانية . فقد تدنى انتاج الرأسمال الجامد الجديد (التجهيزات الدائمة) من ٧٠٣ مليار دولار في عام ١٩٢٩ ومن ٦٠٩ مليار دولار في عام ١٩٤٠ إلى ٥٠١ مليار دولار في عام ١٩٤٢ وإلى ٣٠١ مليار دولار في عام ١٩٤٣ وإلى ٤ مليار دولار في عام ١٩٤٤ . بينما كان الامتراء السنوي للرأسمال الجامد الموجود يقدر بـ ٨ مليارات دولار إبان الحقبة نفسها . وقد تدنى التشكل الصافي للرأسمال الجديدة إلى ما دون ١ ٪ من الدخل القومي في عام ١٩٤٣ . وإبان الحقبة نفسها استهلكت اللصافير الحربية في ١٩٤٢ : ٣٢ ٪ ، وفي ١٩٤٣ : ٤٣ ٪ ، وفي ١٩٤٤ : ٤٣ ٪ من التنتاج القومي الخام في الولايات المتحدة (٣٤) .

الشيء الذي يمكن أن يضاف إليه بالأصل مفعول التناقص المطلق في عدد الشفيلة . وهكذا استقر الدخل القومي للبريطاني إبان الحرب الأخيرة حول الأرقام التالية بالمقارنة مع الدخل في أيام السلم (بملايين الجنيهات) :

١٩٤٣	١٩٣٨	هذا الكتاب
(على أساس جنيهاً ١٩٣٨)	—	ملك الأستاذ الدكتور
٣٨٤٠	٨٣٧	المصاريف الحكومية زكى بطرس
٣٢٧٠	٤١٣٨	مصاريف الاستهلاك الخاص
— ٩٥	٣٠٥	التوظيفات الخاصة الداخلية
— ٤٨٥	— ٥٥	التوظيفات الأجنبية
٦٥٣٠ (٣٥)	٥٢٢٥	الدخل القومي

ومن هنا نرى ان الاقتصاد الحربي يمكن أن يترافق بزيادة في الدخل القومي الواقعي وفي قيمة النتاج القومي الخام كما يحسب حالياً .

« ... ان زيادة في صنف من أصناف المنتجات يجب أن تترافق إما بإتقاص أصناف أخرى من المنتجات ، وإما بزيادة الانتاج الاجمالي . وإذا ما اعتبرنا السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة في زمن الحرب منتجات فاجزة ، كما تفعل التقديرات الشائعة ، نوجب علينا أن ننتظر أن تشير الحسابات إلى تزايد في الانتاج الاجمالي ، لكن أيضاً إلى تناقص في الانتاج المدني في زمن الحرب (٣٦) ... » .

ان انتاج الدبابات والطائرات والقنابل ، المبيعة من قبل الرأسمالين العاملين في قطاع منتجات التدمير ، هو انتاج لبضائع تحقق قيمتها في السوق . لكن لما كانت هذه البضائع لا تدخل في عملية إعادة الانتاج ، لذا فإن هذه الزيادة في الدخل القومي تترافق بتناقص مطلق في مخزون الرأسمال الثابت الموجود ويتناقص كبير في انتاجية العمل .

لقد كان المثال البريطاني بالأصل ضعيف الدلالة نسبياً إبان الحرب الأخيرة . ففي اليابان اضطرت صناعة النسيج إبان هذه الحرب العالمية نفسها إلى تحويل ثلثي صناعات حياكة القطن إلى حدائد (٣٧) . وأصبح الرأسمال الجامد في القطاع ٢ رأسمال القطاع ١ المتداول . وفي المانيا وغيرها تدنت انتاجية العمل الوسطية إلى درجة بات معها ممكناً من جديد استخدام العمل الاجباري على نطاق واسع .

ويمكننا أن نمثل مخطط إعادة الانتاج المضيق هذه بإدخالنا في أحد مخططات إعادة الانتاج قطاعاً ثالثاً هو قطاع سلع التدمير :

الدورة الأولى

$$11,400 \left\{ \begin{array}{l} 1 : 4000 \text{ ث} + 1500 \text{ م} + 1500 \text{ ف} = 7000 \text{ سلع انتاج} \\ 2 : 2000 \text{ ث} + 1200 \text{ م} + 1200 \text{ ف} = 4400 \text{ سلع استهلاك} \end{array} \right.$$

الدورة الثانية

$$13,400 \left\{ \begin{array}{l} 1 : 4000 \text{ ث} + 1500 \text{ م} + 1500 \text{ ف} = 7000 \text{ سلع انتاج} \\ 2 : 2000 \text{ ث} + 1200 \text{ م} + 1200 \text{ ف} = 4400 \text{ سلع استهلاك} \\ 3 : 1000 \text{ ث} + 500 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 2000 \text{ سلع تدمير} \end{array} \right.$$

الدورة الثالثة

$$12,100 \left\{ \begin{array}{l} 1 : 3900 \text{ ث} + 1200 \text{ م} + 1100 \text{ ف} = 6200 \text{ سلع انتاج} \\ 2 : 1800 \text{ ث} + 900 \text{ م} + 800 \text{ ف} = 3500 \text{ سلع استهلاك} \\ 3 : 1300 \text{ ث} + 600 \text{ م} + 500 \text{ ف} = 2400 \text{ سلع تدمير} \end{array} \right. \text{ الخ .}$$

ان هذا المخطط يقوم على فرضية ان رأسماليي القطاع ١ و ٢ يوظفون بعد الدورة الأولى كل فائض قيمتهم التراكم ، في صناعة التسلح . ومن هنا فإن الانتاج في هذين القطاعين لم يزد في الدورة الثانية . ويمكننا بالطبع أن ندخل عدة دورات وسيطة يستمر أثناءها جزء متناقص بإطراد من فائض القيمة التراكم في التوظيف في القطاعين ١ و ٢ . ان سلع الانتاج البالغة قيمتها ٧٠٠٠ والمنتجة خلال الدورة الثانية يجب أن توزع في الدورة الثالثة بين القطاعات ١ و ٢ و ٣ ، الشيء الذي يؤدي إلى تناقص سلع الانتاج المتاحة للقطاعين ١ و ٢ حيث تبدأ بالظهور ظاهرة إعادة الانتاج المضيق . ولا يعود في الامكان توظيف جزء من فائض قيمة رأسماليي ١ و ٢ في هذين القطاعين ، نظراً إلى غياب القيمة المضافة في السوق . ويتحول ذلك الجزء إلى وسائل لتمويل القطاع الثالث ، أو يكتنز (ادخار إجباري ، احتياطي شركات ، الخ) . كذلك تنقص قيمة سلع الاستهلاك المتاحة للعالم ، الشيء الذي يسبب هبوطاً في المردود وتقلصاً في معدل فائض القيمة * .

* ان الحرب العالمية الثانية بلغت الولايات المتحدة تقريباً هذه الدورة الثانية من إعادة الانتاج المضيق ، على الأقل فيما يتعلق بركود قطاع سلع الانتاج . وفي أواخر الحرب ، هزمت بريطانيا والمانيا —

ان اعادة الانتاج المضيق للسلع الاستهلاكية وبعض السلع الانتاجية ، تحت تأثير انتاج سلع التدمير في اطار الاقتصاد الحربي ، تتجلى بصورة بالغة الوضوح في الجدول التالي (٣٩) :

قيمة انتاج مختلف الفروع الصناعية على
اساس % من قيمة الانتاج الصناعي الاجمالي في المانيا

١٩٤٤	١٩٣٩	١٩٣٦	
٣٣,٥	٣١,٤	٣٤,٤	صناعات المواد الأولية
٦,٣	٧,٤	٧,٥	ومنها مناجم الفحم والمعدن
٤١,٤	٣٤,٩	٢٩,٥	صناعات سلع الانتاج والبناء التي يشتمل البناء المعدني فيها
٢٥,٥	٢١,٨	١٥,٣	على انتاج سلع التدمير
١٩,٠	٢٧,٦	٣٠,٥	صناعات سلع الاستهلاك
٣,٧	٥,٠	٧,٥	ومنها صناعة النسيج
٧,٠	١١,٩	١١,٤	وصناعة الغذاء

اعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الدولة

إن صعود الحركة العمالية وكره الشعوب المتعاطف لعدم تساوي المداخليل المميز للرأسمالية الحديثة قد أثارا لدى الطبقات المالكة ردود فعل دفاعية عن النفس . فتمتد أن فرضت الضريبة على الدخل في بريطانيا ، وبخاصة منذ تجربة « النيو ديل » في الولايات المتحدة ، نوه اقتصاديون عديدون بأن الدولة - ولا سيما في بلدان الغرب الديموقراطية البرجوازية - تميد بواسطة ميزانيتها توزيع جزء هام من الدخل القومي على حساب الطبقات المالكة ولصالح الطبقات الكادحة .

فهم يقولون ان الضريبة التصاعدية على الدخل وحقوق الأثر تخفف من حدة اللاتساوي في المداخليل والثروات . والخدمات التي تضمنها الدولة مجاناً في تناول

— هولا سيا اليابان الدورة الثالثة مع انخفاض الانتاج في ١ و٢ . وقد استطاع الاستاذ جاكيتس أن يحلل الحالة الصحية لحوالي ٥٠٠ عامل بلجيكي في الناجم والتمدين في أيار - حزيران ١٩٤١ ، بعد عام من التفتين الذي قلص الاستهلاك العادي من الحيز بنسبة ٢٥ ٪ ، واستهلاك الدخن واللحم والبطاطا ٦٠ ٪ ، واستهلاك البيض والسمك ٧٥ ٪ . وقد نجم عن ذلك نقصان في الوزن بمقدار ٤ كغ على الأقل - وحتى ١٥ كغ - دون الوزن الطبيعي لدى ٦٤ ٪ من العمال ، الشيء الذي أدى أيضاً إلى هبوط قوت الشرايين وإلى تعب دائم وإلى هبوط سريع في الرومود (٣٨) .

المواطنين كافة - تعليم إلزامي ، صيانة الطرق ، الصحة العامة والطب المجاني في بريطانيا ، الخ - تستفيد منها بوجه خاص أفقر طبقات السكان وتتميز الميل إلى تسوية مداخيل المواطنين . وعلى هذا ، فإن تطور الرأسمالية المعاصرة لا يقود البتة إلى تركيز المداخيل ، بل يقود على العكس إلى تشتتها وتسويتها على نحو متعظم .

إن هذه التوكيدات تشكل ، في ميدان الثروة والملكية ، ولا سيما الملكية الصناعية وملكية الإيداع المرسل ، كذبة فجأة : فجميع المعطيات التي نملكها تثبت بالفعل وجود تركيز متعظم لهذه الملكية * . لكن في مجال المداخيل يعترف الناس بوجه عام بأن عمل السلطات العامة قد أفاد فعلاً في تقليص عدم تساوي المداخيل . فهل هذا صحيح ، وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فأين مكان ينبغي أن نفرده لهذه الظاهرة في التطور الحديث لنمط الإنتاج الرأسمالي ؟

لقد سبق أن حددنا بأن لمداخيل الدولة بصورة عامة منشئين مختلفين : الضرائب المباشرة على الدخل ، والضرائب غير المباشرة ، أي زيادة أسعار مبيع البضائع (باعتبار أن إصدار الدولة للورق النقدي له نفس مقول الضريبة غير المباشرة) . والحال أنه إذا كانت الضريبة التصاعدية على الدخل تصيب فعلياً الطبقات الميسورة أكثر مما تصيب الطبقات الفقيرة من السكان ، إلا أن ذلك لا يسري البتة على الضريبة غير المباشرة .

« بوجه عام تصيب الضريبة على السلع الاستهلاكية الطبقات ذات المداخيل الدنيا بأقصى مما تصيب الطبقات العليا ، وبالتالي تجمد إلى حد ما المفاعيل المساوية للضريبة على الدخل » (٤٠) .

وبالفعل ، نلاحظ أن الأجراء في فرنسا قد دفعوا ٤٥٠,٥ مليار فرنك ضرائب غير مباشرة في عام ١٩٤٩ مقابل ٢٧١,٥ مليار فرنك دفعها المقاولون وأصحاب المهن الحرة . وفي بريطانيا ارتفع إجمالي مختلف أنواع الضرائب التي تدفعها أفقر طبقات المكلفين (الذين يكسبون أقل من ٥٠٠ جنيه في العام) من ٤٩٩ مليون جنيه في عام ١٩٣٧ إلى ١٧٩١ مليون جنيه في عام ١٩٤٩ ، لأن الضرائب غير المباشرة قد ضوعفت خمس مرات إبان هذه الحقبة . وفي الدائرك تقلص الضرائب غير المباشرة مداخيل الطبقات الفقيرة من المكلفين بنسبة ١١,٢ ٪ ، بينما تبلغ نسبتها من مداخيل الطبقات المتوسطة ٩,١ ٪ (٤١) .

* انظر الفصل السابع ، الفقرة المتعلقة بـ « تشتت » الأسهم ، والفصل الثاني عشر .

صحيح ان الضرائب غير المباشرة في الولايات المتحدة لا قدر سوى جزء ضئيل من مداخيل الميزانية . لكن ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا البلد نسبة الضريبة المباشرة على الأجور والرواتب ، وهي عامل بدأ يلعب بالأصل دوراً متنامياً في بلدان رأسمالية أخرى . وبالفعل يدفع الأجور في فرنسا ضرائب مباشرة أكثر مما يدفع المقاولون وأصحاب المهن الحرة ! وفي بلجيكا دفع الأجور الذين لا يتلقون إلا بعد لأي ٥٠٪ من الدخل القومي ، دفعوا في عام ١٩٥٩ ٥٧,٥٪ من الضريبة على المداخيل* (٤٢) .

وإذا ما رسمنا الميزان الاجالي للضرائب التي يدفعها الشغيلة والأرباح التي يحققها الضمان الاجتماعي ، الخ ، توصلنا بصورة عامة الى الاستنتاج بأن إعادة توزيع المداخيل لصالحهم تافهة أو عديمة الوجود . وهكذا يلاحظ روتيه وأليير بالنسبة الى فرنسا : « ليس في وسعنا الوصول الى نتائج واضحة بصدد إعادة التوزيع العمودي للمداخيل لدى فئة الأجور غير الزراعيين . لكن لا ريب في أن هذه الإعادة ليست كبيرة جداً ... فالزيادة النسبية في حصة الأجر الاجتماعي لم تترافق بتزايد حصة الأجور الاجالية في الدخل القومي . وعلى هذا فقد حدث تناقص ملموس في ذلك الجزء من الدخل الاجالي للأجور الذي كانوا يستطيعون أن ينفقوه على الوجه الذي يحولهم» (٤٣) . ويصل ف. ويفر الى استنتاجات مماثلة بالنسبة الى بريطانيا :

« ان المظهر المميز لإعادة التوزيع المتنامية في حقبة ما بعد الحرب ليس هو مظهر من يأخذ من الطبقات المدسورة ليعطي الجاهل ! فالمظهر الرئيسي يكن في أن مزايا إعادة التوزيع تم داخل طبقات المكلفين ومتناسبة الى حد كبير مع [عادات] الاستهلاك . وبوجه عام تدفع الطبقة العاملة ضرائب اضافية على الجمعة والتبغ وشراء البضائع ، وكذلك ضرائب اضافية أخرى غير مباشرة تكفي لدفع تكاليف اعانات الأغذية ونفقات الصحة العامة والتربية ، بينما تعطي زيادة الضرائب المباشرة التي تدفعها زيادة مداخيلها التحويلية » (٤٤) . (التشديد منا) .

قد يعترض البعض بأن هذا الحساب النقدي الصرف لا يشير الى المزايا المادية المجانية كالتحسين العام لمستوى الصحة والتربية وما ينجم عن ذلك من إطالة لأمد الحياة ، وما يطرأ من تعديل على بنية الاستهلاك ، وزيادة المصاريف المالية في مجال

* في ألمانيا الغربية دوت الضرائب غير المباشرة في عام ١٩٦٠ ٢٧,٥ مليار مارك مقابل ٣٠,٨ مليار مارك قديم في عامي ١٩٢٨ - ١٩٢٩ في عموم أنحاء جمهورية وإيار . ولم تزد الأجور والرواتب خلال الحقبة نفسها سوى ١٥٠٪ .

الثقافة وأوقات الفراغ في البلدان الصناعية المتقدمة ، الخ . وان هذه للملاحظة في محلها . لكن ، كما يلاحظ الاقتصاديون الدائمون لاميبرغ وآسينغ وزوتن ، لا تتفسر « الخدمات » التي تؤديها الدولة في هذا المجال للشغيلة بالرغبة في إعادة توزيع المداخيل بقدر ما تتفسر بالرغبة « في تأهيل المتفعين بهذه الخدمات للعمل الانتاجي على أحسن وجه » (٥) . كذلك فإن اطالة أمد الحياة الوسطي تعني أيضاً إطالة حياة الشغيلة المنتجة . فبدلاً من أن ينتج الشغل فائض القيمة طوال ٢٥ عاماً لحساب الرأسماليين ، ينتجه الآن طوال ٤٠ أو ٤٥ عاماً . ويقدر ما يشتمل سعر قوة العمل على عنصر نسبي * ، ونعني به الحاجات الوسطية التي يحددها المستوى الوسطي للحضارة لبلد معين في عصر معين ، لا تقبل الدولة من شيء ، بضامناً للشغيلة بعض الخدمات التي لا يتوجب عليهم بالتالي شراؤها بأجرهم التقديسي ، سوى أنها تضمن ، باسم البرجوازية في مجموعها ، دفع جزء لا يتجزأ من الأجور . إن الدولة لا تحول فائض القيمة إلى أجور ، ولا تلعب من دور غير دور أمين الصندوق المركزي للبرجوازية ، لتسدد جزءاً من الأجور في شكل جماعي ، ولتشارك بعض الحاجات .

ثمة مواقف تستفيد فيها الطبقة العاملة على نطاق أوسع من إعادة توزيع الدخل القومي . لكننا لا نعني بذلك ، وهذا من مفارقات الأمور ، موقف « الرأسمالية الاجتماعية » ، بل نعني مواقف المقوبات الكبيرة .

فمنذما يحل بلد رأسمالي خطب عظيم ، كآزمة اقتصادية خطيرة أو حرب خاسرة ، تلعب إعادة توزيع الدخل القومي دورها فعلاً لصالح أشد الشرائع بؤساً - الماطلين عن العمل في الحالة الأولى ، وضحايا الحرب في الثانية . ومن الضروري أن ندرج هذه الشرائع من السكان في البروليتاريا ، إذ أنها تقتل على وجه التحديد « شريحة العمالزيين » التي يتكلم عنها كارل ماركس .

ففي ألمانيا الغربية حيث يعد بالملايين مشوهو الحرب وجرحاها ، وضحايا الانتقامات الفاشية والعنصرية ، ومتقاعدو الحرب والمرضى بسبب حرمانات الحرب ، تتلقى « شريحة العمالزيين » هذه ما يقارب ١٠ ٪ من الدخل القومي - عن طريق إعادة التوزيع . لكن لا مفر من الاعتراف بأن الشغيلة لن يجدوا كبير ترضية في كونهم لا « يستفيدون » من إعادة توزيع الدخل القومي الا بقدر ما يصبحون عاطلين عن العمل أو مشوهي حرب ** .

* انظر الفصل الخامس .

** لقد انتقلت الأعباء الضريبية وشبه الضريبية، المباشرة التي تطال مداخيل الأجور ، بين ١٩٦٦ و ١٩٦٦ من ٢١.١ ٪ إلى ٢٦.٦ ٪ . ويدفع الأجور في ألمانيا الغربية من الضرائب المباشرة أكثر مما يدفعه المستقلون وللشركات الرأسمالية .

وواضح ان هذا تدبير ذو هدف سياسي واجتماعي، تربيت للآلة الاجتماعية هدفه تحجيبها الاتقجار، وليس تطوراً اقتصادياً ينقص من قريب أو بعيد نظرية افكار البروليتاريا النسي. لقد حاول سيمون كوزنتس^(٤٦)، في مؤلف له ظهر عام ١٩٤٦، أن يعبر بلغة الأرقام عن مفاعيل اعادة توزيع الدخل القومي في الولايات المتحدة. وقد توصل إلى الاستنتاج بأن النصيب الصافي (بعد دفع الضرائب المباشرة) للأغنياء - ١٪ من أغنى المكلفين - من الدخل القومي قد تقلص، بصورة مذهلة، من ١٤,٣٪ وسطياً في فترة ١٩١٩ - ١٩٣٨ إلى ٧,٩٪ في عام ١٩٤٨.

بيد ان هذه الدراسة تشكو من عيوب منهجية فادحة. فهي تستند أولاً فقط إلى تصريحات المكلفين التي تنقص اساءة التقدير بهدف التهرب من الضريبة، ولا سيما تصريحات المستقلين والأغنياء منهم بمخافة*.

وهي تأخذ بعين الاعتبار الضرائب المباشرة، لكنها لا تأخذ بعين الحساب ارتفاع تكاليف الحياة الذي يصيب بوجه خاص صفار الكسبة. وهي تستند إلى فئات تصفية (١٥٪ من أغنى المكلفين) و (٧٪ من أغنى المكلفين)، الخ (لا إلى فئات اجتماعية عينية. ولو أعدنا النظر في الاحصائيات الرسمية، حتى مع غض النظر عن المداخل غير المصرح بها، لاحظنا ان حصة صفار الكسبة لم تزد تقريباً كما يتضح من الأرقام التالية:

في ١٩١٠: تقاضى ٥٠٪ من الأسر ٢٦,٨٪ من الدخل العائلي الشخصي؛

في ١٩١٨: تقاضى ٥٠٪ من الأسر ٢٦,٦٪ من الدخل العائلي الشخصي؛

في ١٩٢٩: تقاضى ٥٠٪ من الأسر ٢٢٪ من الدخل العائلي الشخصي؛

في ١٩٣٧: تقاضى ٥٠٪ من الأسر ٢١,٢٪ من الدخل العائلي الشخصي؛

في ١٩٤٤: تقاضى ٥١,٩٪ من الأسر ٢٤,٩٪ من الدخل العائلي الشخصي؛

في ١٩٥٦: تقاضى ٥١,٧٪ من الأسر ٢٥,٢٪ من الدخل العائلي الشخصي.

ومن الصعب تأويل هذه الأرقام باتجاه تحسن تاريخي لحصة صفار الكسبة، وبخاصة إذا لاحظنا أن الـ ٥١,٧٪ من الأسر المذكورة عن عام ١٩٥٦ كانت تكسب أقل من ٥٠٠٠ دولار سنوياً؛ وأن الـ ٥١,٩٪ من الأسر المذكورة عن عام ١٩٤٤ كانت تكسب أقل من ٣٠٠٠ دولار سنوياً، وأن قدرة الدولار الشرائية قد تدنت بين ١٩٤٤ و ١٩٥٦ بنسبة ٤٠٪، وأن الـ ٥٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٦ تعادل بدقة الـ ٣٠٠٠ دولار في ١٩٤٤^(٤٨).

وكما ذكر كوزنتس فإن ٧٪ من المكلفين من أصحاب أعلى المداخل قد تلقوا في

* تقدر الدكتور سلى غولد سميت، المعاونة في «الكتاب القومي للأبحاث الاقتصادية» انه لم يصرح في عام ١٩٤٦ في الولايات المتحدة عن ٢٤٪ من الراتب و ٢٩٪ من مداخل المداخيل المعاولين و ٦٣٪ من القوائد^(٤٧).

عام ١٩٢٩ ٣٠٣٪ من الدخل الشخصي ؛ و ١٠٪ من اغنى المكلفين تلقوا ٣١٪ من الدخل الشخصي في عام ١٩٥٦ . وعلى هذا فإن « إعادة التوزيع » قد اقتصرت فقط على إحداث بعض الاتساع في الطبقات المتوسطة العليا ، وهذه ظاهرة مميزة لكل مرحلة الظروف المواتية (و «مبالغ فيها» في هذه الأرقام بهدف التهرب من الضرائب) . وما يعزز انطباعنا هذا ملاحظتنا بأن ٣٠٨٪ من الأسر التي تتلقى أكثر من ١٥٠٠٠ دولار سنوياً قد بلغ إجمالي كسبها في عام ١٩٥٦ ١٢٠٣٪ من الدخل العائلي ؛ بينما كسبت ٢٪ من الأسر في عام ١٩٢٩ النسبة عينها * . وعلى هذا فإن حصة «الأغنياء» لم تتبدل تقريباً ، وكل ما هنالك أن عددهم أصبح أكبر ** .

لكن إذا عرفنا ان ٤٠٪ من المكلفين يكسبون معاً أقل مما يكسبه هؤلاء الـ ٣٠٨٪ من السكان (تضاعفت حصتهم من ٢٠٪ عام ١٩١٠ ، إلى حوالي ١٣٪ عام ١٩٥٠) ، استحال علينا أن نكتشف في هذه الأرقام أي دليل على انعكاس الميول الكلاسيكية لتركز الراسمائل والمداخيل في نطج الانتاج الرأسمالي (٥١) .

ويتوصل ريتشارد م . تيتموس بالنسبة الى بريطانيا ، إلى استنتاجات مماثلة إلى حد كبير ، فيظهر بالفعل أن ١٤ مليوناً من السكان العاملين الأشد فقراً (٥٨٠٣٪ من مجمل السكان) تلقوا ، في عام ١٩٣٨ ، ٣١٠٦٪ من دخل البريطانيين الشخصي الخام ، بينما كان ١٦ مليون من العاملين الأشد فقراً (٦١٠٦٪ من مجمل السكان) يتلقون ، في عام ١٩٥٥ ، ٣٤٠٨٪ من دخل البريطانيين الشخصي الاجمالي ؛ ومن الصعب رؤية تقدم في هذا (٥٢) . ويشدد تيتموس هو أيضاً على الفوائد المديدة ، غير المذكورة في التصريحات عن المداخيل ، التي تزيد بصورة هامة المداخيل الواقعية لأغنى شرائح البرجوازية وتفسر « التراجع » الظاهري لحصتها من الدخل القومي (ازدياد الثروة ، فواتير التكاليف ، الفوائد المبنية التي تمنحها الشركات ، الخ) (٥٣) .

* تشير الإحصائيات الألمانية الرسمية إلى أن ٨٨٠٨٤ ٪ من المكلفين كسبوا ٦١٠١ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٣٨ ؛ وإلى أن ٨٦٠٠٥ ٪ من المكلفين في ألمانيا الغربية حسبوا ٥٩٠٧ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٥٠ . وفي طرف الآخر من المرم أتلقى ٠٠٤٥ ٪ من المكلفين ١١٠١ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٢٨ ؛ وتلقى ١٠٢٤ ٪ من المكلفين ١٠ ٪ من المداخيل الخاصة في عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٢٨ ، كانت حصة ٤٠٣٠ ٪ من أصحاب المداخيل المزدخرة ٢٤٠٧ ٪ ؛ وفي عام ١٩٥٠ ، كانت حصة ٤٠٤ ٪ منهم ٢٣ ٪ (٤٩) .

** بالرغم من النسب والشكوى تضاعف عدد الأسر الأمريكية التي يبلغ دخلها الصافي نصف مليون دولار ، منذ عام ١٩٤٥ . وقد نجحت معظم الثروات الضخمة ، بطريقة أو أخرى ، في الحفاظ على نفسها بالرغم من وطأة الضرائب ، بينما يبدل الحامون والمستشارون الحقوقيون جهدهم لاكتشاف أرباح غير خاضعة للضريبة لحساب كبار الدراء . وللقائفة تضم أقساط تأمين ضخمة عن أيام الشيخوخة ، واستجاباً منتظماً في المصايف الجبلية ، ويخفون على حساب الشركة ، ودفع اشتراكات لتقاعدي (٣/٤)

الشركات تعمل ذلك بالنسبة إلى كوادرها العليا) ، و«تفقات مهنية مريحة» (٥٠) .

المراجع

- المدخل -

- (١) أ. لينكوت ، مدخل الى : « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » ، تليف أوسكر لانجه وغريد م. ، تيلور ، ص ٧ .
- (٢) ج. م. كينز : « بحالات في الانتاج » ، ص ٣٠٠ .
- (٣) ١.١. بول الابن : « ثورة القرن العشرين الرأسمالية » ، ص ١٣ - ٢٤ .
- (٤) ف. بيو : « الرأسمالية » ، ص ١٠٩ .
- (٥) ريمون آرون : « الميكنة » ، ص ١١٥ .
- (٦) ر. طفردينغ : « حول تاريخ ما قبل الاقتصاد الماركسي » ، في « الألفية الحديثة » ، المجلد ٢٩ ، الجزء ٢ ، ص ٥٧٤ .
- (٧) ج. شوبنير : « تاريخ التطويل الاقتصادي » ، ص ٣٩١ .
- (٨) هنري غيتون : « التحويلات الاقتصادية » ، ص ٢٢٩ - ٢٢٢ .
- (٩) كونفليك : « تجارة الامم » ، ص ٢٤١ .
- (١٠) آلان هكسن : « ملاحظات في دورات الاعمال ونظريات الدخل القومي » ، ص ١٢٩ .
- (١١) بول م. سويدي : « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ٢٠٩ .
- (١٢) ميكويان في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، « صحافة الاتحاد السوفييتي » ، العدد ٢٣ ، ص ٥٥٩ .
- (١٣) ك. ماركس : « حول نقد الاقتصاد السياسي » ، طبعة كلونسكي ، ص ٣٦ .
- (١٤) ك. ماركس : « الرأسمال » ، المجلد الاول ، ص ١٧ .
- (١٥) ج. شوبنير : « تاريخ التطويل الاقتصادي » ، ص ٤٤ وجوان روبنسون : « تراكم الرأسمال » ، ص ٥٦ .
- (١٦) ك. ماركس - إنجلز : « مراسلات » ، المجلد ٢ ، ص ٢٤٣ .
- (١٧) ر. طفردينغ : « حول تاريخ ما قبل الاقتصاد الماركسي » في « الألفية الحديثة » ، المجلد ٢٩ ، الجزء ٢ ، ص ٦٢٦ .
- (١٨) « المقتسرة غارديان » ، ٨ ايلول ١٩٥٥ .
- (١٩) « الابحاث الاجتماعية » ، ايلول ١٩٤٧ ، ص ٣٧٥ .
- (٢٠) ايدي ويبيوك : « ادخل القومي والمحاسبة الاجتماعية » ، ص ١٥٥ .
- (٢١) ك. ماركس - إنجلز : « مراسلات مختارة » ، ص ٣٧٩ ، ٤١٢ .
- (٢٢) انظر بوجه خاص مقالات مان ون - لان ويغز كوان في : « علم التاريخ الصيني الحديث » - « مجلة علم التاريخ » ، عدد خاص ٧ ، ١٩٥٩ .

ب- الفصل الأول -

- (١) ج. غرامام كلارك : « من الهجبة الى الحضارة » ، ص ٢٦ - ١٠١ جهان : « الانسان » ، ص ٢٤ .
- (٢) هرد « اصل الحضارة » ، ص ٦٦ - ٦٧ . انظر ايضا ا. جهان : « الانسان » ، ص ٣٥ ، ٩١ ، الخ .
- (٣) غوردون تشايلد : « الانسان صنع نفسه » ، ص ٤٩ . ارجع ايضا الى «تقييم للتقنيولوجيا اليوم » ، تأليف البروفيسور اوكلاي ، ص ٢٣٥ .
- (٤) رونار : « العمل في ما قبل التاريخ » ، ص ٦٧ ، وتورون : « موجز لما قبل التاريخ العلم » ، ص ١٧٤ .
- (٥) السير جيمس جورج فريزر : « اساطير اصل الفلر » .
- (٦) مالبونوسكي : « نظرية ملية من الثقافة » ، ص ٩٥ .
- (٧) ريموند ميرث : « الاقتصاد البولينيزي البدائي » ، ص ٣٧ - ٢٨ .
- (٨) هوبهولس وويلر وجنسبرغ : « الثقافة المادية للشعوب البطالية » ، ص ١٦ - ١٨ .
- (٩) مير وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الاول ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .
- (١٠) مريكويتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ٤٧ - ٤٨ .
- (١١) كاج بيركيت - سميث : « تاريخ الحضارة » ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- (١٢) ريموند ميرث : « الاقتصاد البولينيزي البدائي » ، ص ١١٢ .
- (١٣) هرينج كوتوف : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ١٠٣ - ١٢٢ ، وك . داريل موردي : « السكنى والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٧٤ .
- (١٤) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، ص ٩٥ .
- (١٥) ريموند ميرث : « الاقتصاد البولينيزي البدائي » ، وكذلك ك. ليفسي شتروس : « مدارات هزيلة » ، ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .
- (١٦) غوردون تشايلد : « الانسان يصنع نفسه » ، ص ١٥ - ١٩ .
- (١٧) ارنولد جهان : « الانسان » ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .
- (١٨) فريزر هايشلهم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، ص ٣٦ ، وكذلك ك. داريل غورد : « السكنى والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٩٧ . وانظر ايضا في « تاريخ العلم » ، المجلد ٢ ، ص ٦٦ - ٨٠ ، مناقشة كلز . ج نلر حول الحالة الراهنة لهذه المسألة .
- (١٩) هوبهولس وويلر وجنسبرغ : « الثقافة المادية للشعوب البدائية » ، ص ٢٧ .
- (٢٠) ثورفالد : « العمل اليهودي » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ٥ ، ص ٩٨ . هذه الأفكار مقبولة اليوم بوجه عام من قبل الاختصاصيين : انظر « تقييم للتقنيولوجيا اليوم » ، ص ٤٠ - ٤١ .
- (٢١) مير وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الاول ، ص ١٢٤ .
- (٢٢) روبرت فريسن : « الاساطير الاغريقية » ، ص ١٣ ، المجلد الاول ، منشورات بنفوين ، طبعة منقحة ، ١٩٦٠ .
- (٢٣) دبيرا شافو بلشاييا : « لوكاينا » دار النشر الشعبية ، ١٩٥٩ ، ص ٢٥١ - ٢٦٥ و ٢٧٢ - ٢٩٣ .
- (٢٤) مير وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الثالث ، ص ١٩٥٤ وما تبعها ، وفريزر هايشلهم : « تاريخ الاقتصاد القديم » ، المجلد ٢ ، ص ٨٩٨ . انظر ايضا ف. كيرن : « حق الامم ، الامس واليوم » ، في « جريدة اللاهوت » ، بازل ١٩٥٠ ، ٦ ، و « تاريخ العلم » ، المجلد ١ ، ص ٢٨٩ ، والمجلد ٢ ، ص ٩١ - ٩٢ ، ٩٤ .
- (٢٥) غوردون : « موجز ما قبل التاريخ العلم » .
- (٢٦) مارلن ث. ياتنغ : « القرية الصينية » ، ص ٢٧ .
- (٢٧) ريموند ميرث : « الاقتصاد البولينيزي البدائي » ، ص ٦٣ .

- (٢٨) م. ميد : « التعلون والتنافس لدى الشعب البدائي » ، ص ٢٤٥ .
- (٢٩) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .
- (٣٠) جورج بالاندييه : « البنى الاجتماعية التنظيمية والتغيرات الاقتصادية » في « مجلة المعهد الموسيولوجي سولني » ، جلد ١٠٩ ، العدد الأول ، ١٩٥٩ ، ص ٢٨-٣٦ .
- (٣١) « مساهمات مسيونيّة في المعرفة » ، المجلد ١٦ .
- (٣٢) لورا هومسون : « ثقافة في أزمة » ، ص ٩٤-٩٥ .
- (٣٣) هرمسويتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ٧٢-٧٧ .
- (٣٤) ديفريت ميد : « الجنس والزواج » ، ص ٢٦-٢٧ . انظر أيضا وصف جومو كينيا للعمل المشاعي لدى قبيلة جيكيوي : « في سفح جبل كينيا » ، ص ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ .
- (٣٥) « الشعوب الاطية » ، منشورات مكتب العمل الدولي ، ص ٢٢٥ .
- (٣٦) ملغل . ج. - هرمسويتش : « داهومي » ، مملكة افريقية غربية قديمة » ، المجلد الاول ، ص ٦٤ .
- (٣٧) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، ص ٦٥ .
- (٣٨) س.ف. ناديل : « بيزنطة السوداء » ، مملكة الجنوب في نيجيريا » ، ص ٤٩ . جوزيف بوريلى : « عناصر علم وصف الشعب الغربي » ، ص ١٢٩ .
- (٣٩) ا.ر. رادكليف - براون : « البنى والوظيفة في المجتمع البدائي » ، ص ٣٢ .
- (٤٠) اودري-وي. ريفاردز : « الارض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ، ص ١٥ .
- (٤١) هنري تراس : « تاريخ مراكش » ، ص ٢٨ .
- (٤٢) لافرانسن كرونكل » ، ص ٨ .
- (٤٣) مارك بلوخ : « الخصائص الاصلية للتاريخ الريفي الفرنسي » ، ص ١٦٢ .
- (٤٤) ش.ا. بيران : « ابحاث في النظام المولوي الريفي في اللورين » ، ص ٦٢٩ .
- (٤٥) داريل غورد : « السكان والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٧٥ . ريفيه غروميه : « تاريخ الصين » ، ص ٩ .
- (٤٦) اسطفان بالازس : « مساهمة في التاريخ الاقتصادي لعصر النحاس » ، في « تقرير عن المقائلات بسعدا اللغات الشرقية » ، ١٩٢١ - ١٩٢٢ .
- (٤٧) انظر بوجه خاص يوليوس تيسر : « حروب الفول » ، المجلد ٤ ، ص ٢١ ، ٣٠ ، وبران ، المصدر المذكور آنفا ، ص ٦٢٩ . وكذلك « العهد القديم » : الارقام ٢٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ، جوشوا ١٨ ، ٦ ، ميكا ٢ ، ٥ ، الخ .
- (٤٨) يوشيتومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٦٧ ، ويوزو يوزو تيكوكوشي : « المظاهر الاقتصادية لتاريخ الحضارة في اليابان » ، ص ٢٦ - ٢٧ ، وج.ه. بوكسي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٣٠ ، وك.ا. فيلفول : « مشكلات تاريخ الاقتصاد الصيني » ، ص ٣٠٤ . وكذلك نشرة صينية حديثة : « لحمة من تاريخ الصين » ، ص ١٩ .
- (٤٩) ديكيمس : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » ، المجلد الاول ، ص ١٢٨ .
- وجاك بيرين : « تاريخ المؤسسات والحقوق الخاصة في مصر القديمة » ، المجلد الاول ، ص ٢٩ .
- (٥٠) جاك توليس : « بلاد الطوبين » ، ص ٣٥٧ .
- (٥١) « التقرير الاتريفي » ، ص ٨٢٣ - ٨٢٤ ، من الطبعتين الاولى والثانية فقط .
- (٥٢) ريموند غيث : « الاقتصاد البولينيدي البدائي » ، ص ٧-٨٥ .
- (٥٣) غلوتز : « العمل في اليونان القديمة » ، ص ١٤ - ١٥ .
- وكوليسر : « التاريخ الاقتصادي للمشرق الوسطى » ، المجلد ١ ، ص ١٢ - ٢٢ .
- ونيلان : « آرتيك الكبيك » ، ص ١١٢ . وتاريخ كليردج للهند » ، المجلد ١ ، ص ٢٠٠ .
- وكوتوف : « تاريخ وثقافة الامبراطورية الانكا » ، ص ١٢٨ . وليفتشكو : « بيزنطة » ، ص ٤٨ ، وليافتشكو : « تاريخ الاقتصاد القومي لروسيا » ، ص ٧٠ . والمير جيرار كلاوزن : « الزراعة المشاعية » ، ص ٢٣ - ٢٥ .

- (٥٤) غوردون تشايلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٩٠ .
- (٥٥) غلوفر : « العمل في اليونان النائية » ، ص ٤٨ .
- (٥٦) شن خوانغ - شلفن : « مبادئ كونغ فونسو الاقتصادية » ، ص ١٢٢ .
- (٥٧) مقوسكري راجيز : « تاريخ أصل اليهود » ، ص ١٢ .
- (٥٨) فريتز هايشلهايم : « تاريخ العصر ما قبل الوسيط » ، ص ١٦٢ - ١٦٤ .
- (٥٩) « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الأول ، مقال « الزراعة » ، ص ٥٧٢ .
- (٦٠) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٤٩ - ٥٨ .
- (٦١) هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٠٥ .
- (٦٢) يوشيتومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٢٠٨ . السيرجورج ستشوم : « تاريخ اليابان حتى ١٧٣٤ » ، ص ١٤ .
- (٦٣) راتزل : « الجغرافية البشرية » ، المجلد الثاني ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ . الطبعة الألمانية الأولى ، ١٨٩١ .
- (٦٤) كوليدر : « التاريخ الاقتصادي للمصور الوسطى » ، المجلد ١ ، ص ٧١ .
- (٦٥) غوليس : « بلد الملوك » ، ص ٣٥٧ .
- (٦٦) مالفينوسكي : « الحرية والحضارة » ، ص ٣٠١ .
- (٦٧) هوبنوس وويلر جنسبرغ : « الثقافة المادية للشعوب البدائية » ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، و. هاريل غورد : « السككي والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٩١ .
- (٦٨) سافزوري : « من الحجر إلى الفولاذ » ، مطابع جامعة ملبورن ١٩٦٢ .
- (٦٩) ه. كونوف : « لتاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ١ ، ص ٤١١ .
- (٧٠) في بولاني : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الأولى » ، ص ٣٠ - ٣١ .
- (٧١) غوردون تشايلد : « مسكتندا قبل السكوتنديين » ، ص ٤٨ .
- (٧٢) م. ف. نافيل : « بيؤنة السوداء » ، ملكة النوب في نيجيريا » ، ص ١٩٠ .
- (٧٣) مالفينوسكي : « الحرية والحضارة » ، ص ٢٧٨ ، وك. داريل غورد : « المسكسي والاقتصاد والمجتمع » ، ص ٣٥٩ .
- (٧٤) ك. ليلي شراوس : « مدارات حزيئة » ، ص ٣٤٣ .
- (٧٥) فريتز هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ١٧١ .
- (٧٦) آر. لاسلستر دي كوتيليا : « الترجمة الألمانية بقلم ج. ج. ملير » ، ص ٦١ - ٧٢ .
- (٧٧) ماسيرو : « التاريخ القديم لشعوب الشرق التقليدي » ، المجلد الأول ، ص ٣٣١ .
- (٧٨) بولاني : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الأولى » ، ص ٣٢٤ .
- (٧٩) المرجع نفسه ، ص ٣٢٧ .
- (٨٠) المرجع نفسه ، ص ٣٢٥ .
- (٨١) مارتن هريس : « ليس للاقتصاد مخاض » ، في « علم الأثرية الأثري » ، المجلد ٦١ الرقم ٢ ، نيسان ١٩٥٩ ، ص ١٩٤ .
- (٨٢) جورج دالتون : « النظرية الاقتصادية والمجتمع البدائي » ، في « علم الاجتماع الأثري » - المجلد ٦٣ ، الرقم ١ ، شباط ١٩٦١ ، ص ١ - ٢٥ .
- (٨٣) المرجع ذاته ، ص ٢١ .

— الفصل الثاني —

- (١) هينغستون كويجن : « نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ٢١ - ٢٢ .
- (٢) لودفي ١٠. ريتشارد : « الأرض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ، ص ٢٢٢ .
- (٣) م. ميد : « التعاون والتنافس لدى الشعب البدائي » ، ص ١٢٤ .

- (٤) م. ميد : « الجنس والزواج » ، ص ١٧٠ — ١٧١ .
- (٥) ثورنوالد : « الاقتصاد البدائي » ، ص ٢٠١ ، ومقال « التجارة » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ٥ ، ص ٧٤ ، و« هرمنكوفيتش » : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٦٠ ، و« هينستون كويجن » : « نظرة عامة حول التمدد البدائي » ، ص ١١ .
- (٦) م. موس : « دراسة عن الهيئة » في « الموسيولوجيا والانتروبولوجيا » ، ص ٢١٤ .
- (٧) بولاتني : « التجارة والسوق في الإمبراطوريات الأولى » ، ص ٨٨ .
- (٨) كلود ليفي شتراوس : « البنى الأساسية للقربا » ، ص ١٦٨ .
- (٩) المرجع نفسه ، ص ٥٩٣ .
- (١٠) المرجع نفسه ، ص ١٧٨ — ١٨٠ ، ٤٨ — ٤٩ .
- (١١) غورد وسكوت : « اقتصاديات نيجيريا البدائية » ، ص ٦٨ .
- (١٢) م. موس : « دراسة عن الهيئة » ، في « الموسيولوجيا والانتروبولوجيا » ، ص ٢٧٧ — ٢٧٨ .
- (١٣) يورسيل : « الصينيون في آسيا الجنوبية » ، ص ٢٧ .
- (١٤) بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٣٦ .
- (١٥) شيلتر : « تقون وأعراف التجارة البدائية » ، في « هرمنكوفيتش » : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » .
- (١٦) بولاتني : « التجارة والسوق في الإمبراطوريات الأولى » ، ص ٢٠٩ ، ٢١٦ .
- (١٧) كلود ميلسو : « الانتروبولوجيا الاقتصادية لغورو ساحل الحاج » ، ص ٢٦٧ — ٢٦٩ .
- (١٨) المرجع ذاته ، ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .
- (١٩) هيلسليم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، ص ٢١ ، وغوردون تشيلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٦١ ، و « تاريخ كمبريدج الاقتصادي لأوروبا » ، المجلد ١ ، ص ٤ ، و ج. غراهام كلارك : « أوروبا ما قبل التاريخ » ، ص ٣٦٣ ، ٣٧١ ، و ج. ك. فان إيرد : « مدخل إلى لثقافة جزر الهند الهولندية » ، ص ٥٧ .
- (٢٠) هيلسليم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٦ — ٢٧ .
- (٢١) هرمنكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٢٩ .
- (٢٢) هرمنكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٢٥ . و « ثورنوالد »
- (٢٣) هرمنكوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٢٥ . و « ثورنوالد » ، مقال « التمويش » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ٧ ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .
- (٢٤) مير وكيلر : « علم المجتمع » ، المجلد الرابع ، ص ٤٦ .
- (٢٥) غورد وسكوت : « اقتصاديات نيجيريا البدائية » ، ص ٧٩ . و « ف. ف. ناكيل » : « بيزنطة السوداء » ، ص ٢٥٤ ، و « تاريخ التجارة » ، المجلد الرابع ، ص ١٤٨ ، و « يولاندر » : « التجارة والسوق في الإمبراطوريات الأولى » ، ص ١٧٨ — ١٨٢ .
- (٢٦) بوستان : « تجارة أوروبا الوسيطة » ، ص ١٦٨ — ١٦٩ .
- (٢٧) غوردون تشيلد : « التمسك متع نفسه » ، ص ١٢٠ — ١٢٢ . و « ما حدث في التاريخ » ، ص ٩٦ — ٩٧ .
- (٢٨) تشلزلز وزدوم : « الهنود الشوري » ، ص ٢٤ — ٢٥ ، ١١٩ ، و « ف. ف. ناكيل » : « بيزنطة السودان » ، ص ٣٢١ .
- (٢٩) جن هوانغ — شانغ : « مجلد كونغ فو تسو الاقتصادية » ، ص ١٢٢ .
- (٣٠) غوردون تشيلد : « مصر البرونز » ، ص ٨ .
- (٣١) ديكينس : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٢٦ ، و « بولاتني » : « التجارة والسوق في الإمبراطوريات الأولى » ، ص ٤١ .
- (٣٢) بولاتني : « المرجع نفسه » ، ص ٥١ — ٥٥ .
- (٣٣) هيلسليم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ١٧٩ ، و « ريتسه غروسيه » : « تاريخ الصين » ، ص ٩ .

- (٢٤) بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٤٤ .
 (٢٥) غلوتر : « العمل في اليونان الفائرة » ، ص ٥٢ .
 (٢٦) ديكفيس : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر القديمة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٣٦ ،
 وك.أ. فينتوغل : « الاقتصاد والمجتمع الصينيين » ، ص ٥١٤ ، ويوشيتومى : « دراسة في التاريخ
 الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٢٠٣ ، وجانهار وييري : « الاتصالات الهندية » ، ص ١٠٤ ،
 وكوليتشر : « التاريخ الاقتصادي للعالم للمصور الوسيطة » ، المجلد ١ ، ص ٧٥ .
 (٢٧) فينتوغل : « الاقتصاد والمجتمع الصينيين » ، ص ٤٩٧ ، ولياشنكو « تاريخ الاقتصاد
 القومي لروسيا » ، ص ١٦٢ ، وتلكيزاوا « دخول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٢٤ ، وجانهار
 وييري : « الاتصالات الهندية » ، ص ١٠٢ ، وهرسكويتش : « الأرض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ،
 البدائي ، ص ١٨٧ ، واودري .أ. ريشارلز : « الأرض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ،
 ص ٢٢ ، ومارتن وكويمبي وكوليه : « الهنود قبل كولومبوس » ، ص ٦٧ .
 (٢٨) غوردون تشيليد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٨٥ .
 (٢٩) بوتني : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٢٨٤ — ٢٨٥ ، و« لوحة
 من تاريخ الصين » ، ص ٢٨ .
 (٣٠) سركهار : « علم المجتمع » ، المجلد الرابع ، ص ٥٢ .
 (٤١) ألفريد مترو ، في : « موجز تاريخ هنود امريكا » ، ص ٤١٨ .
 (٤٢) روث بونزل : « الانتروبولوجيا » في « بواس » ، ص ٢٤٦ .
 (٤٣) بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » ، ص ٦٤ .
 (٤٤) جون امبري : « حورا ، قرية يابانية » ، ص ١٠٠ — ١٠١ .
 (٤٥) بيرنغتون : « محفل الى الانتروبولوجيا الاجتماعية » ، ص ٢٧٥ .
 (٤٦) « آرتاسسترا دي كوتيليا » ، الترجمة الالمانية بظم ج.ج. ملير ، ص ١٤٧ .
 (٤٧) جون كوليه : « هنود امريكا » ، ص ٦١ — ٦٢ .
 (٤٨) انظر امثلة اخرى في لوائح دير « سان جرمان دي بري » ودير « لوب » .
 (٤٩) جوزيف بوريلي : « ملخص علم وصف الشعب المغربي » ، ص ١٢٧ — ١٢٨ ، وغران
 وديلاتوش : « زراعة العصر الوسيط » ، ص ٧٩ .
 (٥٠) فاولنچي : « تطور الطبقات الريفية في بلغاريا » ، ص ٢٧٠ .
 (٥١) مارك بلوخ : « الخصائص الاصلية للتاريخ الريفي الفرنسي » ، ص ٧٧ .
 (٥٢) الدكتور هرمان بيكل : « الملاحظات الاقتصادية لدير سانت فالسسن » ، ص ١٣٢ —
 ٢٣٩ .
 (٥٣) « ككونوف : « التاريخ الاقتصادي » ، المجلد ١ ، ص ٢٧٠ — ٢٧١ .
 (٥٤) تليكوشكي : « المظاهر الاقتصادية لتاريخ حضارة اليابان » ، المجلد الاول ، ص ١١٧ .
 (٥٥) ل.جينيكو : « الاقتصاد الريفي التابوري في العصر الوسيط الاثني » ، ص ٢٣٦ —
 ٢٨٥ ، وغران وديلاتوش : « زراعة العصر الوسيط » ، ص ١٠٥ — ١٣٥ ، وجاك جرنيه :
 « المظاهر الاقتصادية للبوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ٩٨ .
 (٥٦) اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٤٠ .
 (٥٧) ر.س. شلمبرلين : « في « مساهمات في الانتروبولوجيا الامريكية » ، المجلد ٥ ، ص
 ٢٥ — ٢٦ .
 (٥٨) دي فراكت : « تاريخ انثونوميا » ، ص ٤٠٦ .
 (٥٩) م. ميد : « التنظيم الاجتماعي للبلقيا » ، ص ٧٢ — ٧٥ ، ٦٥ .
 (٦٠) داليد مقليلوم : « ملاحظات حول عمل الحقول في الهند » ، في هرسكويتش : « الحياة
 الاقتصادية للشعب البدائي » ، ص ١٣٦ — ١٣٧ .
 (٦١) هرسكويتش : « داومى » ، مملكة افريقية غربية » ، المجلد الاول ، ص ٧٥ — ٧٦ .

- (٦٢) هيوارت وديلايورت : « ايران الخابرة » ، ص ٨٢ .
 (٦٣) غوردون تشيلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٥٦ .
 (٦٤) هيركوفيتش : « الحياة الاقتصادية للشعب البطاني » ، ص ٢٤٨ — ٢٥١ .
 (٦٥) ج. اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٤٢ .
 (٦٦) سول تكلس : « رأسمالية القروش » ، ص ١٨ ، ١٥ ، ٨٠ .
 (٦٧) جورج اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١١٨ ، ١٤٠ — ١٤٢ .
 (٦٨) م.ف. ناديل : « بيضة السوداء » ، ص ٢١٨ .

— الفصل الثالث —

- (١) هينستون كويج : « نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ٥ .
 (٢) السير ماثيل بليكر : « البرت نيكزا » (١٨٦٦) ، المجلد ٢ ، ص ١٨٢ .
 (٣) ا.دي نوفيل : « النقد » ، ص ٩ .
 (٤) لاکور — فلييه : « الملك بيلابا والسر الملل » ، في : « مجلة العالمين » ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٩ .
 (٥) هريديك هروزي : « القانون الحثي » ، ص ١٣٧ .
 (٦) واتن يو — شوان : « مسك العملة المبكر في الصين » ، في مجلة « الجمعية الامريكية لعلم المسكوكات القديمة » ، ص ٢٥٩ .
 (٧) السير جورج مقسوم : « تاريخ الهند حتى ١٣٢٤ » ، ص ٨٨ .
 (٨) جاك جرتيه : « المظاهر الاقتصادية لليونانية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ٨٨ — ٨٩ .
 (٩) مارسيل موس : « دراسة عن العملة » ، ص ٢٢١ .
 (١٠) هينستون — كويج : « نظرة عامة حول النقد البدائي » ، ص ٢٥ .
 (١١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .
 (١٢) غوردون تشيلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٩٢ — ١٩٣ .
 (١٣) تاسمي لي سوان : « الغذاء والنقد في الصين » ، ص ٢١٧ — ٢٢٢ .
 (١٤) كيز : « التاريخ الثقافي للشرق القديم » ، المجلد ١ ، مصر ، ص ١٠٣ — ١٢٩ ،
 ورينون ونيليوزات « الهند القديمة » ، ص ٢٧٨ ، و « تاريخ التجارة » ، المجلد ٢ ، ص ١٤٢ .
 (١٥) غلوتز : « العمل في اليونان الخابرة » ، ص ٢٧٨ — ٢٨٤ ، و « ا.ف. هيركوفيتش :
 « الاقتصاد والمجتمع الصينيان » ، ص ٩٦ — ١٠٤ ، وتكيزاوا : « دخول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٢٠ — ٢٢ .
 (١٦) تكيزاوا ، المرجع نفسه ، ص ٢٠ .
 (١٧) بولتي : « التجارة والسوق في الاجرطوريك الاولى » ، ص ٢٦٦ .
 (١٨) غوردون تشيلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٥٥ .
 (١٩) غلوتز : « العمل في اليونان الخابرة » ، ص ٢٠ .
 (٢٠) يواسوناد : « العمل في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط » ، ص ١٩٦ .
 (٢١) شن هوانغ — شلتغ : « ميلادي كونغ فومو الاقتصادية » ، ص ٤٥٧ .
 (٢٢) ابن خلدون : « المقدمة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٢٥ .
 (٢٣) كوليشر : « للتاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٨٩ .
 (٢٤) سمر ويكر : « علم المجتمع » ، المجلد الاول ، ص ١٥٥ .
 (٢٥) لايتون : « بلب نكاهو » ، ص ١٨ .
 (٢٦) اندرياس : « تاريخ اقتصاد الدولة اليوناني » ، المجلد ١ ، ص ٢٧ .

- (٢٧) هـ . بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٢٤ .
- (٢٨) هـ . هيلشليم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٦٢ .
- (٢٩) جون هافن : « صناعات الورق لدى الآريين والمغيا » ، ص ١٢ ، ويرسكوت : « تاريخ
لنح مكسيكو » ، ص ٨٥ .
- (٣٠) ليلشنيكو : « تاريخ الاقتصاد القومي لروسيا » ، ص ٧٧ .
- (٣١) هـ . لابوريه ، في : « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٧٦ .
- (٣٢) ابن بطوطة : « الرحلات » ، المجلد الاول ، ص ٢٢٤ — ٢٢٧ .
- (٣٣) راتجز : « اندونيسيا » ، ص ٥٧ .
- (٣٤) ج . بونارشلان ، في : « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٢١٢ .
- (٣٦) غوردون تشيلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ٣١٢ .
- (٣٧) بولي — فيسويا : « علوم التاريخ القديم » ، المجلد ٦ ، ص ٩١٦ ، ٩١٧ .
- (٣٨) دي كلسترو : « جغرافيا الجوع العالمية » ، ص ١٣٩ .
- (٣٩) ر . ب . رانشون : « تجارة الرقيق والعبودية في الكونغو على يد الاوروبيين » ، ص ٥٠ .
- (٤٠) هيلشليم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٩٢ ، ٢٨١ .
- (٤١) بلرو : « العبودية في الاجبراطورية الرومانية » ، ص ٧٨ .
- (٤٢) كيث م . ستابل : « المؤسسة الخاصة — العبودية في جنوب ما قبل الحرب » ، ص
٤٠٦ — ٤٠٨ .
- (٤٣) ر . غريث : « نيكويا ، اقتصاد بولينيزي بدائي » ، ص ٢٧٤ .
- (٤٤) فريتز هيلشليم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٥ — ٣٦ .
- (٤٥) هـ . سبي : « اصول الرأسمالية » ، ص ٧ .
- (٤٦) ا . چيلن : « الانسان » ، ص ١٣٣ — ١٣٦ .
- (٤٧) « تقييم للانثروبولوجيا اليوم » ، ص ٤٢ — ١٤٣ ، ...
- (٤٨) ينكر ك . ليني شراوس مثالا نمونيا في « الانثروبولوجيا البنيوية » ، ص ١٢٦ .
- (٤٩) « تقييم للانثروبولوجيا اليوم » ، ص ٧٠ — ٧٢ ، ورفال لنتون « شجرة الثقافة » ،
ص ٥٢ — ٥٧ .
- (٥٠) غوردون تشيلد : « التطور الاجتماعي » ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ — ١٦٨ .

— الفصل الرابع —

- (١) « مونخ هسي » (مونخ كو ترجمة ريتشارد هيليم) ، ص ٥١ — ٥٢ .
- (٢) بوسونك : « العمل في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط » ، ص ٩٩ — ١٠٠ — ١٠٧ .
- (٣) ت . هـ . بورغان « هواي » ، قرن من التحول الاقتصادي » ، ص ٢٥ .
- (٤) « الشعوب الاطية » ، منشورات مكتب العمل الدولي ، ص ٣٦٨ .
- (٥) ت . هـ . بورغان « هواي » ، قرن من التحول الاقتصادي » ، ص ٢٥ .
- (٦) جو شينومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ١٣٩ — ١٤٠ .
- (٧) يرافيلو : « دراسات بيئية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ، ص ١٣٣ ، و١ .
- سينغريه : « دراسات في التاريخ البيئي الاقتصادي » ، ص ٤٠٢ .
- (٨) ف . هيلشليم : « تاريخ العصر ما قبل الوسيط » ، ص ١٦٢ — ١٦٤ ، وج . ك . فان
لور : « بعض النظرات حول التجارة الاسيوية الخافرة » .
- (٩) غوردون تشيلد : « ما حدث في التاريخ » ، ص ١٩٢ .
- (١٠) فراير : « المفاهيم الاقتصادية الشعبية في المكولاتية منذ توما الكونيني » ، ص ٢٢ .

- (١١) بوستان : « تاريخ خطبات العمل » في «منظرات الجمعية التكميلية التاريخية» ، المجلد ٢٠ ، ١٩٣٧ ، ص ١٩٢ — ١٩٣ .
- (١٢) كوسينفسكي : « الخدمات والريوع التقنية في القرن الثالث عشر » ، في «مجلة التاريخ الاقتصادي» ، المجلد الخامس ، ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، ص ٤٢ .
- (١٣) فونتر دسلمان : « تاريخ القوانين الزراعية في سيبيريا » ، ص ٥٨ .
- (١٤) ميلينو . ا . زامالا : « اقتصاد اليهود » ، ص ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، هنريكو كوريس : « خمس رسائل من كوريس الى الامبراطور » ، ص ٢٤٠ .
- (١٥) هـ . بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في عصر الوسيط » ، ص ٦٠ .
- (١٦) هـ . مورغان : « ملوي » ، قرن من التحول الاقتصادي » ، ص ٢٦ .
- (١٧) غلوتز : « العمل في اليونان الخابرة » ، ص ٢١ .
- (١٨) حتى : « تاريخ العرب » ، ص ٦٢٦ .
- (١٩) ديل : « الوجوه البيزنطية » ، المجلد الاول ، ص ١٤٧ — ١٤٨ .
- (٢٠) تاكزاوا : « دخول الاقتصاد النقطي الى اليابان » ، ص ٧١ — ٧٩ ، ويلرتون : « الانتعاشات الفلاحية في اليابان في مرحلة توكونغاوا » ، ص ٨ — ٢٦ .
- (٢١) «معجم علوم الدولة» ، مقال « تاريخ أصل الفلانة » (غون بلوف) ، المجلد ٨ ، ص ١٠١٧ .
- (٢٢) جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوفية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٧١ .
- (٢٣) هاوزر : « بدايات الرأسمالية » ، ص ١٩ .
- (٢٤) ماهابلرانا ، الكتاب الثاني عشر ، ص ٦٢ — ٦٩ .
- (٢٥) روستوفتريف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص ٢ .
- (٢٦) لوييز ، في : « تاريخ كلبرج الاقتصادي لاوريا » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦٦ .
- (٢٧) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٤١ .
- (٢٨) لوكهارط : « الضرائب الاسلامية في المرحلة الكلاسيكية » ، ص ٦٦ — ٦٨ ، ويوشيتومي : « دراسة في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٧٤ — ٨٢ ، ١٢١ — ١٢٥ .
- (٢٩) «معجم علوم الدولة» ، مقال « تاريخ أصل الفلانة » ، ص ١٠٢٧ — ١٠٢٦ ، وكوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٢٣٦ .
- (٣٠) رادن : « الاثريولوجيا الاجتماعية » ، ص ١١٥ ، جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية للبوفية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٢١ .
- (٣١) فـ . سموجارت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد الاول ، ص ١١٦ ، وغلوتز : « العمل في اليونان الخابرة » ، ص ٦٣ — ٦٧ ، وسابوري : « التجار » ، ص ٢٠ — ٢١ ، و «تاريخ التجارة» ، المجلد الاول ، ص ١٤٠ — ١٤١ (لاور — غليه) ، الخ .
- (٣٢) نـ . مـ . مـ . : « الاممال والرأسمالية » ، ص ٦٠ .
- (٣٣) شومبيتر : « دورات الاممال » ، (المجلد الاول) ، ص ٢٢ .
- (٣٤) تاكوكوشي : « المظاهر الاقتصادية لتاريخ حضارة اليابان » ، المجلد الاول ، ص ٢٤٦ .
- (٣٥) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٢٧٥ .
- (٣٦) لوييز ، في : « تاريخ كلبرج الاقتصادي لاوريا » ، المجلد ٢ ، ص ٢٠٦ .
- (٣٧) بولاني : « التجارة والسوق في الامبراطوريات الاولى » ، ص ٢٥٨ — ٢٥٩ ، ٢٦٩ .
- (٣٨) غون بيلوف : « مشكلات التاريخ الاقتصادي » ، ص ٢٠٧ — ٢٠٨ .
- (٣٩) هنري بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٢٨ .
- (٤٠) شان جو — كوا : « مؤلفاته من التجارة العربية والصينية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر » ، ص ١٩١ — ٢٩٢ .
- (٤١) « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٢٩٧ (جورج يونمارخان) .
- (٤٢) اندريه كمر : « الحياة الاقتصادية للامبراطورية البيزنطية » ، في « بيونطة » ، ص ١٢٧ .

- (٤٣) لوين في « تاريخ كمبريدج الاقتصادي لأوروبا » ، المجلد ٢ ، ص ٢٨١ .
- (٤٤) راتجز : « أندونيسيا » ، ص ٤٦ .
- (٤٥) « تاريخ التجارة » ، المجلد الرابع ، ص ١٤٢ ، ١٤٦ . ويولتي : « التجارة والمسوق في الإمبراطوريات الأولى » ، ص ١١٥ .
- (٤٦) « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٢٤ .
- (٤٧) لوييز : في « تاريخ كمبريدج الاقتصادي لأوروبا » ، ص ٤٦ .
- (٤٨) شيشرون : « في الواجبات » ، المجلد ١ ، ص ١٥٠ — ١٥١ .
- (٤٩) فافيلشليم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٧٠٦ .
- (٥٠) نيومان : « اليهود في اسبانيا » ، المجلد ١ ، ص ١٦٤ .
- (٥١) ن. م. ب. فراس : « الأعمال والراسبالية » ، ص ٢٨ — ٣٦ .
- (٥٢) مرفريت. م. كول : « توثيق القوة في جنوى في القرن الثالث عشر » : « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، المجلد الثامن ، ٢ ، أيار ١٩٢٨ ، ص ١٨٧ .
- (٥٣) هاوزر وريونودو : « بدايات العصر الحديث » (الجزء السابع) ، « الشعوب والحضارات » ص ٥٢ — ٥٣ .
- (٥٤) ر. وست : « مجتمع المنجم في اسبانيا الشمالية الجديدة » ، ص ٢٦ وما تبعها .
- (٥٥) كولر كلوتسكي : « رواد الاشتراكية الحديثة » ، ص ٢٠١ .
- (٥٦) هيلتون : « الكثر الأمريكي وشرق الراسبالية » ، في « إيكونوميكا » ، تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ص ٣٥٢ — ٣٥٥ .
- (٥٧) م. م. م. « أصول الراسبالية » ، ص ٣٦ — ٣٧ .
- (٥٨) سكوت : « تكوين وتمويل شركات الإيداع التكميلية والمكوتندية والارلندية حتى ١٧٢٠ » ، ص ١٧ ، المجلد الأول .
- (٥٩) بارفيلمي دي لاس كزاس : « المؤلفات » ، المجلد الأول ، ص ١ — ٩ ، ٢٤ — ٢٥ ، ٧٦ — ٧٧ ، الخ .
- (٦٠) هاوزر وريونودو : « بدايات العصر الحديث » ، الجزء الثامن ، « الشعوب والحضارات » ، ص ٦٢٥ .
- (٦١) كولنراتر : « تاريخ الاستعمار » ، المجلد ٢ ، ص ١١٧ — ٢٢٩ .
- (٦٢) كليان : « شركة جزر الهند الشرقية » ، ص ٢٢٤ .
- (٦٣) نغلا من الحكور. ف. فان رانستن الابن : « أبحاث عن التطور الاقتصادي والاجتماعي لاستودام في القرن السادس عشر » ، ص ٢١٨ .
- (٦٤) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦٥ .
- (٦٥) ج. لوغيفر : « الثورة الفرنسية » (الجزء الثالث عشر ، « الشعوب والحضارات ») ، ص ٣٤٩ .
- (٦٦) هاوزر وريونودو : « بدايات العصر الحديث » ، الجزء الثامن ، « الشعوب والحضارات » ، ص ٣٤٩ .
- (٦٧) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ٢٦٦ .
- (٦٨) م. م. م. « أصول الراسبالية » ، ص ٩٢ .
- (٦٩) نوغلو وأوليد : « تطور التجارة والامتداد والنقل منذ ١٥٠٠ م » ، ص ٢٥ .
- (٧٠) هنري بيرين : « التاريخ الاقتصادي للقرب الوسيط » ، ص ٢٧٩ — ٤٨٣ .
- (٧١) هاوزر : « بدايات الراسبالية » ، ص ٢٦ — ٣٦ .
- (٧٢) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ١ ، ص ٢٠٥ ، وفيكتور هيرين : « الصراعات الاجتماعية في ليج » ، ص ١٠٢ — ١٠٣ .
- (٧٣) هنري مبي : « أصول الراسبالية » ، ص ١٥ — ١٧ .

- (٧٤) أسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الأول ، ص ١٥٧ .
 (٧٥) ن. ص. ب. قراس : « الأعمال والرأسمالية » ، ص ٦٨-٦٩ .
 (٧٦) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٢١٨ ، ودوين « التاريخ الاقتصادي الإيطالي » ، المجلد ١ ، ص ٥٠٢ .
 (٧٧) جورج أسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الأول ، ص ١٥٢ .
 (٧٨) ودوين : « التاريخ الاقتصادي الإيطالي » ، المجلد ١ ، ص ٤١٧ .
 (٧٩) جورج أسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الأول ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .
 (٨٠) بيرين : « التاريخ الاقتصادي للغرب للوسطي » ، ص ٦٢٧ - ٦٤٦ - ٦٤٧ .
 (٨١) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ٢ ، ص ١١٦ .
 (٨٢) دينان : « تاريخ ليون والليون » ، ص ٨٧ .
 (٨٣) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ٢ ، ص ١٢٥ .
 (٨٤) ي. نيف : « التحدين والتجيم في الحضارة الوسيطية » ، في « تاريخ كلبردج الاقتصادي لاورديا » ، ص ٤٧٥ - ٤٨٠ .
 (٨٥) ليويت يارور : « الرأسمالية في استخدام في القرن السابع عشر » ، ص ٣٥-٣٩ ، ١٠٩٤ .
 (٨٦) يرونو لاسكر : « العبودية في جنوب غربي آسيا » ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .
 (٨٧) ريموند ميرث : « صياغو السبك المليون » ، ص ٦٠ .
 (٨٨) س. ه. ناديل : « بيزنطة السوداء » ، ص ٢٨٢ ، وك. ليفي - شتراوس : « مدارات حزية » ، ص ١٤٨ ، ولان وين - لانا : « بعض مشكلات التاريخ الصيني » ، في « علم التاريخ الصيني الحديث » ، من صفحة ٧ الى ٧١ .
 (٨٩) يوستوموس : « مصادر تاريخ صناعة الجوخ في لاين » .
 (٩٠) كوليش : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٢١٨ .
 (٩١) ف. مير : « بداية التجارة والزراعة في النمسا » ، ص ٦٤ ، وفافينلر : « استخدام وتطورها » .
 (٩٢) سوبلرت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٨١٤ - ٨١٧ .
 (٩٣) ه. ص. ب. : « اصول الرأسمالية » ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
 (٩٤) يوستوموس : « مصادر تاريخ صناعة الجوخ في لاين » .
 (٩٥) مارك بلوخ : « الخصائص الاصلية للتاريخ الريفي الفرنسي » ، ص ٣٧ - ٤٨ .
 (٩٦) غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ١٦١ .
 (٩٧) غراس : المرجع نفسه ، ص ١٧٠ ، ١٨٢ .
 (٩٨) مستويك : « نهاية النظام القديم والثورة الاميركية » (الجزء الثاني عشر) ، « الشعوب والحضارات » ، ص ٥٧ .
 (٩٩) ه. ص. ب. : « تاريخ فرنسا الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ١٨٩ - ٢٠٠ .
 (١٠٠) يوستوموس : « مصادر تاريخ صناعة الجوخ في لاين » ، المجلد ٥ ، القسم ٢٠١ .
 (١٠١) دروس ٢ شبل ١٢٤٧ ، تيلر : « مجموعة مراسيم » ، نقل من ج. اسبيناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ٣٧ ، الملاحظة ١ .
 (١٠٢) ريموند ميرث : « المليون المليون » ، ص ١٣٦ .
 (١٠٣) سيبيل : « الاجرة » ، المجلد الاول ، ص ١٤٨ .
 (١٠٤) فيتروف : « الهندسة الحربية » ، المجلد ٢٠ ، ص ٦-٧ .
 (١٠٥) هانز : « بدايات الرأسمالية » ، ص ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، وبيرين « تاريخ بلجيكا » ، المجلد الرابع ، ص ٤٢١ .
 (١٠٦) ف. سوبلرت : « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٢ ، ١٨٥ - ٤٨٧ .

- (١٠٧) ج. ٥٠. كلام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الاول ، ص ٨٦-٩١ .
- (١٠٨) ي. تيف : « التجميع والتحديث في الحضارة الوسيطة » ، في « تاريخ كلبسردج الاقتصادي لاوروبا » ، المجلد ٢ ، ص ٤٦٤ - ٤٦٦ .
- (١٠٩) كوايتش : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ٤٥٢ .
- (١١٠) كلام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الاول ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
- و.ا.ب. آخر : « مدخل الى تاريخ انكلترا الصناعي » ، ص ٢٠٥ .
- (١١١) سول فلكس : « راسمالية القروش » ، ص ١٣ ، ١٤ ، ١٦ .
- (١١٢) ساجوري « التجار » ، ص ٥٠ .
- (١١٣) ميشل : « دراسات مربية » ، المجلد ١ ، ص ٧٧ .
- (١١٤) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٣٤٤ .
- (١١٥) ليلان شينغ - يانغ : « للنقد والاعتماد في الصين » ، ص ٤ .
- (١١٦) ملكري : « تنظيم الاقتصاد المدني في بيزنطة في عهد السلالة المقدونية » ، ص ١٨ - ١٩ ، المجلد ٣ .
- (١١٧) ر.س. لوييز : « صناعات الحرير في الامبراطورية البيزنطية » ، في « علوم نظرية » ، العدد ١ ، ص ١٨ .
- (١١٨) ا.ميتر : « نهضة الاسلام » ، ص ٤١٧ - ٤٤٢ - ٤٤٣ .
- (١١٩) تانسي لي سوان : « الفداء والنقد في الصين » ، ص ٢٦٥ ، ٢٠٥ وما تبعهما .
- (١٢٠) « لحظة من تاريخ الصين » ، ص ١٧٥ - ١٧٧ . وعلومت ولها لم : « الاجتماع والدولة في الصين » ، ص ٧٣ ، ودو شين : « مناقشة حول مشكلة ولادة الراسمالية في الصين » ، في « علم التاريخ الصيني الحديث » ، ص ١٢٠ - ١٢٧ .
- (١٢١) روستونزريف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص ٩٥ ، وروانتيكو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاجتماعي والاجتماعي » ، ص ١٢٩ .
- (١٢٢) مون كريم : « تاريخ الحضارات البونونية في الاسلام » ، ص ٧٧ . الترجمة الانكليزية بقلم م. خودا بوقومس ، في « مساهمات في تاريخ الحضارات الاسلامية » ، نشرها المؤلف نفسه ، جامعة كاليفورنيا ، ١٩٢٩ ، الطبعة الثانية .
- (١٢٣) شن هوانغ - شانغ : « مبادئ كونغ غونسو الاقتصادية » ، ص ٦٥٦ ، وليلان شينغ - يانغ : « النقد والاعتماد في الصين » ،
- (١٢٤) سوليتون : « حياة القياسة التي عشر » ، الكتاب الثامن ، ص ١٨ .
- (١٢٥) جاك جرينيه : « المظاهر الاقتصادية للبونية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن العاشر » ، ص ١٤١ .
- (١٢٦) ميشلهلم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، ص ٥٠٧ - ٥٠٨ ، ٥٦٥ .
- (١٢٧) ج.ج. ماير ، « مدخل الى ترجمة « اريستاسترا دي كوتيليسيا » ، ص ٧٧ - ٧٨ ، وروستونزريف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص ١٧١ .
- (١٢٨) مزاري : « حياة المسلمين البونية في العصر الوسيط » ، ص ١١٧ .
- (١٢٩) علومت ناهم : « المجتمع والدولة في الصين » ، ص ٤٠٤ - ٧٣ .
- (١٣٠) برنار لوييس : « الجمعيات الحربية الاسلامية » ، في « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، تشرين الثاني ١٩٣٧ ، المجلد ٨ ، العدد ١ ، ص ٢٠ .
- (١٣١) ميشل : « اليهود في الحياة الاقتصادية والميسلية لاسلام العصر الوسيط » ، ص ١٢ ، ١٤ ، و.ا.ب. يونيه : « الدولة والاقتصاد في الشرق الأوسط » ، ص ٤٨ .
- (١٣٢) ا. بالازس : « المدن الصينية » في « المدينة » ، جمع رابطة جان يودان ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .
- (١٣٣) انظر بوجه خاص رسالته الى انجلز في ١٤ حزيران ١٨٥٣ (ص ٤٢٠ من المجلد

- الاول من « المراسلات » التي نشرها بيبيل ويزنشتاين) ، والمجلد الاول عن الثورة الاسبانية ، ومقتطع شتى من « المراسل » ، الخ .
- (١٣٤) « تاريخ التجارة » ، المجلد الثاني ، ص ٤٨٦ .
- (١٣٥) باسيل دلفينسون : « البقعة الافريقية » ، ص ٤١-٤٠ .
- (١٣٦) ارجع الى السير جورج ساقسوم : « تاريخ اليبان حتى ١٣٣٤ » ، ص ٤ ، ٢٣٥ .
- (١٣٧) يارنون : « اقتصاديات الايفالو » ، لخصته روث بقرنل ، « التنظيم الاقتصادي للشعوب البدائية » ، ص ٣٣٦ .
- (١٣٨) بمقدار رأي الكسندر هابلتون ، انظر « مقترحات لدستور حكم » ، وخطب في الجمعية الاتحادية (مؤلفات الكسندر هابلتون ، المجلد ١ ، ص ٣٤٧ - ٤٢٨) .

— الفصل الخامس —

- (١) البطلان اليزا جوانهن : « بحث سياسي لاجوتي عن العبودية بوصفها غير منافضة للحرية المسيحية » ، لايدن ، ١٧٤٢ . نقلًا من ر.ب. رانسون : « تجارة واستعباد سكان الكونغو من قبل الاوروبيين » ، ص ١٣٩ .
- (٢) جان بيرنو « عقود العمل الليجية في القرن السابع عشر » ، ص ٤٢ .
- (٣) تاوتي « الدين ونجر الراسبالية » ، ص ٧٢٠ .
- (٤) ج.اسبيناس : « اصول الراسبالية » ، المجلد الثاني ، ص ١٢٥ .
- (٥) فردنانز تريبل : « فجر الراسبالية في النمسا الداخلية » ، ص ٨-٥٩ .
- (٦) ج.اسبيناس : « اصول الراسبالية » ، المجلد الاول ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .
- (٧) غلوفن : « العمل في اليونان المغارة » ، ص ١٠٤ ، ٢٢٢ - ٢٥١ .
- (٨) ج. اسبيناس : « اصول الراسبالية » ، المجلد الرابع ، ص ٢٦٢ .
- (٩) ل.ب. سوميفرت : « الراسبالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٢٧ .
- (١٠) و. هيو : « عمال النسيج » ، المجلد ١ ، ص ٢٦٢ - ٢٦٩ .
- (١١) ل.ب. سوميفرت : « الراسبالية الحديثة » ، المجلد ١ ، ص ٨٠٢ - ٨٠٨ .
- (١٢) ج. نورمان : « الفكر الاقتصادي في الحضارة الاميركية » ، الجزء الاول ، ص ٥٤ ، ١١٧ .
- (١٣) تاوتي : « الدين ونجر الراسبالية » ، ص ٢٠٩ .
- (١٤) انغريد يونيه : « الدولة والاقتصاد في الشرق الاوسط » ، ص ١٥٥ - ١٥٨ .
- (١٥) اودري. ا.و. ريشاردز : « الارض والعمل والطعام في روديسيا الشمالية » ، ص ٣ .
- (١٦) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ١٨٦ .
- (١٧) المرجع نفسه ، ص ٤٦٤ .
- (١٨) ا. لوفنسور : « تاريخ طبقات الصناعة النسيجية في فرنسا » ، المجلد الاول ، ص ٣٧٠ .
- (١٩) ا.ب. آخر : « مختل الى تاريخ ابتكارات الصناعات » ، ص ٢١٠ .
- (٢٠) « التقرير السنوي لثلاث عشر ، الولايات المتحدة الاميركية » ، مؤرخ العمل » ، المجلد الاول ، ص ٢٤ .
- (٢١) ج. غريغمان : « الى أين يصر العمل البشري ؟ » ، ص ٦٤-٦٥ .
- (٢٢) دانييل بيل : « العمل ومساوئه » ، ص ٧ .
- (٢٣) المرجع نفسه ، ص ٢٧ .
- (٢٤) ج. جوان : « مجلة العمل الفرنسية » - كلون الثاني - شباط ١٩٥١ .
- (٢٥) ج. غريغمان : « العمل المقتت » ، ص ٢٩ .
- (٢٦) دانييل بيل : « العمل ومساوئه » ، ص ١٧ .

- (٢٧) ج. غريدمان : « العمل المقت » ، ص ٨٠ .
- (٢٨) ب. سارغنت — طورانس : « منطق الصناعة البريطانية والأمريكية » ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .
- (٢٩) غنيس بلكارد : « مموسو مستوى الحياة » ، ص ٣٩ .
- (٣٠) تينلت : « صناعة السجائر الأمريكية » ، ص ١٥ — ١٧ .
- (٣١) ايزلمان : « ولادة الرأسمالية الحديثة » ، ص ٨٥ — ٨٦ .
- (٣٢) جاكمان : « تاريخ الأزمة الاقتصادية في غلاترا » ، ص ٤٨ .
- (٣٣) غلير وروموتوف وخوارتز : « النمو والتقلب في الاقتصاد البريطاني » ، ص ٢٣٩ .
- (٣٤) ا.ب. تشيني : « مدخل الى تاريخ انكفرا الصناعي والاجتماعي » ، طبعة مراجعة ، ص ١٨٩ .
- (٣٥) ج. غوان في : « مجلة العمل الفرنسية » ، كاثون الثاني شباط ١٩٥١ .
- (٣٦) ج. غريدمان : « الى أين يسير العمل البشري ؟ » ، ص ١٥١ — ١٥٣ .
- (٣٧) ج.م. تريليان : « تاريخ انكفرا الثقافي والاجتماعي » ، ص ٤٥٩ .
- (٣٨) ج. امييناس : « اصول الرأسمالية » ، المجلد الاول ، ص ١٦٥ .
- (٣٩) جاك لاور — غليه : « الملك بيلالا » ، ص ٤ .
- (٤٠) ل. هيلشليم : « التحولات الاقتصادية من عهد الاسكندر الى اوغست » ، ص ١٩٨ — ١٩٩ .
- (٤١) اتحاد عمال المعادن الدولي : « اكبر شركات الصلب والحديد في العالم الحور » ، دراسة مع مقدمة للمؤثر الصلب الذي اتعقد في غينا بين ١٩ و ٢١ آذار ١٩٥٩ .
- (٤٢) بولاني : « التجارة والسوق في الإمبراطورية الاولى » ، ص ٢٦٩ .
- (٤٣) جوان روبنسون : « تركم الرأسمال » ، ص ٤٩ ، ٧٣ .
- (٤٤) هابوند : « فجر الصناعة الحديثة » ، ص ٢١٠ .
- (٤٥) أ. روجرز : « ستة قرون من الاسعار والاجور » .
- (٤٦) ه.أ. فيليبس براون وشيلا م. هويكز : « سبعة قرون من اسعار المستهلكات ، بالمقارنة مع نسب اجور عمال البناء » في « ايكونوميكا » ، السلسلة الجديدة ، المجلد ٢٣ ، ١٩٢ (تشرين الثاني ١٩٥٦) ، ص ٢١١ — ٣١٤ .
- (٤٧) « معجم بالغريف للاقتصاد السياسي » ، المجلد ٣ ، ص ١٩٣ .
- (٤٨) ج. كوجنستي : « نظرية الوضع العمالي » ، ص ٣٦٥ .
- (٤٩) هابوند : « فجر الصناعة الحديثة » ، ص ١٩٩ — ٢٠٠ .
- (٥٠) هابوند : « مليل الحديثة » ، ص ٦٥ .
- (٥١) م. دوب : « الاجور » ، ص ٧١ .
- (٥٢) الدكتور أ. بيران : « الملاحظات على الاجور في المشاريع الصناعية » ، ص ٣٨ ، ٤٣ ، ٧٣ .
- (٥٣) « موجز الاقتصاد السياسي » ، الترجمة الألمانية للطبعة الاولى ، ص ١٦٧ .
- (٥٤) المرجع نفسه ، ص ١٥٣ .
- (٥٥) المرجع نفسه ، ص ٢٢٠ .
- (٥٦) المرجع نفسه ، ص ٢٣١ .
- (٥٧) « ثرود » ، ص ٨ — ٧٥٥ .
- (٥٨) جون ستراشي : « الرأسمالية المعاصرة » ، ص ١٠٤ — ١٠٦ .
- (٥٩) رومان رومسولسكي : « مركز المجه والغريب » ، في : « العمل والاقتصاد » ، اعدادات تشرين الثاني وكثون الاول ١٩٥٧ ، وكثون الثاني ١٩٥٨ .
- (٦٠) ج. شتايندل : « التضخيم والركود في الرأسمالية الأمريكية » ، ص ٢٢٩ — ٢٣٦ .
- (٦١) غلابريث : « مجتمع الوفرة » ، ص ٢٢٣ .
- (٦٢) غنيس بلكارد : « مموسو مستوى الحياة » ، ص ٤٥ — ٤٤ .

- (٦٢) أروماتيان « بعض مسائل النظرية المركبة اللبينية عن الافكار » في « الاقتصاد والميسرة » ، طبعين الاول ١٩٥٦ ، ولا منها الصفحات ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠ — ١٢٥١ .
- (٦٤) جون ستراتشي « الرأسمالية المصنوعة » ، ص ١٢٢ .
- (٦٥) المرجع نفسه ، ص ١٤٤ ، ١٤٦ .
- (٦٦) المرجع نفسه ، ص ١٤٩ — ١٥١ .
- (٦٧) وزارة التجارة الاميركية : « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة الاميركية ١٩٥٨ »
- (٦٨) « الانتاج الواسع في الساعات » ، فريدريك م.ك. : « الانتاجية وتقدم الاقتصاد » ، عدد خاص ٢٨ للكتاب القومي للبحث الاقتصادي ، ص ٢ . والاجرة الساعية : سلسلة نشرها « مكتب احصائيات العمل » . تكاليف الحياة : سلسلة نشرها بول دوغلاس . الاجور الواقعية ، نشر « الاحصائيات التاريخية للولايات المتحدة » ، والتجديد الاحصائي للولايات المتحدة .
- لقد حسنة معدلات ١٩٦٠ — ١٩٦٥ وفقا للمصدر الرسمية الشائعة .
- (٦٩) كلوفر وكورنيل « تطور الصناعات الاميركية » ، ص ٦٥٩ .
- (٧٠) مزاهري « حياة المسلمين اليومية في العصر الوسيط » ، ص ٢١٢ .
- (٧١) ر. لوبيز : « تجارة اوربيا الوسيطة » : « الجنوب » ، ص ٢٢٤ ، « تريسينج كامبردج الاقتصادي لاوربيا » ، المجلد ٢ .
- (٧٢) م. بومستان : « تجارة اوربيا الوسيطة » : « الشمال » ، ص ٢٤٩ — ٢٥٥ ، « تاريخ كامبردج الاقتصادي لاوربيا » : المجلد ٢ .
- (٧٣) فلوني : « الدين وفجر الرأسمالية » ، ص ٧٠ .
- (٧٤) ج.م. كلاكل : « تاريخ بريطانيا الحديثة الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ١٥٢ .
- (٧٥) روث : « غرض الانتاج في التجارة المالية للقوة » ، ص ٢٢ .
- (٧٦) الدكتور كورت ايركي : « غرض الانتاج في صناعة الاسمنت » ، ص ١٦٠ .
- (٧٧) كلرل ماركس : « اساس نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٢٢٨ — ٢٢٩ .
- (٧٨) ج.د.ب. كول ، في : « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الثامن ، ص ٢٠ .
- (٧٩) « الجريدة المالية والجريدة الاقتصادية » ، ١٩٥٧ — ١٩٥٨ .
- (٨٠) ارقام ١٨٨٠ — ١٩٢٨ ، سبارجون بيل : « الانتاجية والاجور والخلق القومي » ، ارقام ١٩٥٠ و ١٩٥٧ : « التجديد الاحصائي ، الولايات المتحدة الاميركية » ، ١٩٥٨ .
- (٨١) « النشرة الاحصائية السنوية للدولة الاتحادية » ١٩٢٤ . احصائيات الجوربيلات البعدالية الاتحادية ، المجلد ٣٦ ، الفصل ٢ ، ص ٢٨ .
- (٨٢) كلدور ومينشل : « علم اقتصاد الصناعة الاميركية » ، ص ٢١٤ — ٢٢٤ .
- (٨٣) كلان : « الثورة الكيماوية » ، ص ١٨ .
- (٨٤) وزارة التجارة الاميركية : « احصائيات تاريخية عن الولايات المتحدة الاميركية » .
- (٨٥) ج. شتايندل : « النضج والركود في الرأسمالية الاميركية » ، ص ١٦٧ .
- (٨٦) ينكر سليفستر الارام الاولى في « ماذا من الاحمال الاميركية » ، ص ٨٢ . والمطلقة الثانية : س. كوزنيس : « الفروق الدولية في تكوين الراسمال » ، في : « تكوين الراسمال والنمو الاقتصادي » ، ص ٦٢ .
- (٨٧) « التجديد الاحصائي ، الولايات المتحدة الاميركية » ، ١٩٥٨ .
- (٨٨) غلابريت : « مجتمع الوفرة » ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ .
- (٨٩) ملليل ، ج. هرسكوييتش : « داهومي » المجلد الاول ، ص ٦٤ . انظر الوصف المائل للعمل المشاعي في النوب في نيجيريا ، في س.ف. ناديل : « بينظرة السودان » ، ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .
- (٩٠) فمس يلكارد : « مصووسو مستوى الحياة » ، ص ٢٦٣ — ٢٦٤ .
- (٩١) هورست كروكرت : « المستخمين » ، العدد ٧ ، ١٩٥٨ .
- (٩٢) هيلسليم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٦٣٠ ، ٦٤٢ .
- (٩٣) روبرت لاتوش : « الغزوات الكبرى وازمة الغرب في القرن الخامس » ، ص ٤٨ .
- (٩٤) نقل عن ا.ف. فوتييه « ملغني افريقيا الشمالية » ، ص ٢٥٩ .

- (٩٥) م. دف. لغشكو : « بيزنطة » من اصولها الى سنة ١٤٥٣ « ، ص ٢٨-٢٩ .
 (٩٦) راتجرز : « اندونيسيا » ، ص ٥٧ ، و « بوجز تاريخ هنود امريكا » ، ص ٥١٢ ،
 وك. ر. ل. جيمس : « البصافة السود » ، الخ .
 (٩٧) انظر في « لحة عن تاريخ الصين » القائمة الطويلة للوراث الفلاحين ، ص ٤٤-٤٦ ،
 ٦٦-٦٧ ، ١٠١-١٠٢ ، ١٢٢-١٢٣ ، ١٤١-١٤٢ ، ١٥٨-١٦٠ ، ١٦٦-١٦٧ ، ١٨٢-١٨٣ ، الخ .
 (٩٨) بلرتون : « الانتفاضات الفلاحية في اليابان في مرحلة توكوغوا » ، ص ١ .
 (٩٩) مقال « الاثرياء » في « معجم للحضارة المصرية » .
 (١٠٠) ماسينيون : « الطوائف المهنية الاسلامية » في « موسوعة العلوم الاجتماعية » ،
 المجلد الثامن ، ص ٢١٦ .
 (١٠١) جوزيف ماسيك : « الحركة البوسية في بوهيميا » ، ص ١٠-١١ ، ٥٥-٥٦ .
 (١٠٢) ج. ل. و. ب. هلووند : « هليل المدينة » ، ص ٦٥ ، ٨٥ .

— الفصل السادس —

- (١) « تاريخ للتجارة » ، المجلد الثالث ، ص ١٢٩ .
 (٢) كيز : « التاريخ الثقافي للشرق القديم » ، المجلد ١ ، مصر ، ص ١٠٢ .
 (٣) غلوتز : « العمل في اليابان الغابرة » ، ص ١٧ .
 (٤) ف. ميلشليم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٢٧ .
 (٥) م. ك. داس : « التاريخ الاقتصادي للهند القديمة » (كلكتا ١٩٢٥) ، ص ٢٢٢ .
 (٦) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ١٥١ .
 (٧) برانيو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ، ص ١٢٧-١٢٨ .
 (٨) حتي : « تاريخ العرب » ، ص ٢٤٣ .
 (٩) هـ. بيرين : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الوسيط » ، ص ١٢٧ .
 (١٠) يوشيتومي : « دراسات في التاريخ الاقتصادي لليابان القديمة » ، ص ٢١٢ .
 (١١) ن. ك. سينا و. ا. م. بليرجي : « تاريخ الهند » ، ص ١٩٣ .
 (١٢) روستوفتيف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للامبراطورية الرومانية » ، ص ١٥٨ .
 (١٣) ريموند ميرت : « الصيادون المايزيون » ، ص ١٨٨ .
 (١٤) تشارلز لوزدوم : « اليهود الشوري في فواتيلا » ، ص ٢٥ .
 (١٥) الكسندر دييتر : نقلًا من ج. ك. فان ديلن : « الخصائص الاقتصادية للمدن في العصر
 الوسيط » ، ص ٩٨ .
 (١٦) كوليفر : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ١١٢ .
 (١٧) جاكينس : « تاريخ الزمة الاقتصادية الفلاندرية ١٨٤٥ — ١٨٥٠ » ، ص ١٦٨ — ٢٠٠ .
 (١٨) ت. م. آشتون : « تاريخ انكسار الانتدالي — القرن الثامن عشر » ، ص ١٠٢ .
 (١٩) ميول تكلس : « رأسمالية القروش » ، ص ١٤-١٥ .
 (٢٠) هـ. بيرين : « مراحل تاريخ الرأسمالية الاجتماعي » ، ص ١٨ .
 (٢١) كلانم : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الاول ، ص ٢٢٠ .
 (٢٢) « الاقتصاد البلجيكي في ١٩٥٣ » ، ص ١٥٦ .
 (٢٣) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٢٥٤ .
 (٢٤) ف. ماستيفن : « مرحلة التداول النقدي في المعاولات » ، ص ٤٢ .
 (٢٥) مكتب الاستقرار الاقتصادي التابع للحكومة اليابانية : « التقرير الاقتصادي عن اليابان
 ١٩٥١ — ١٩٥٢ » ، ص ١٣٣ .
 (٢٦) ت. م. آشتون : « تاريخ انكسار الاقتصادي — القرن الثامن عشر » ، ص ١١٢ .

- (٢٧) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية : « احصائيات تاريخية » .
- (٢٨) سلمى هافيتاور : « مفهوم القبة عند توما الاكويني » ، ص ٢٨ — ٢٩ ، وكملر
ماركنز « الراسمال » ، المجلد ٣ ، الجزء ١ ، ص ٢٥٠ .
- (٢٩) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ١١٧ .
- (٣٠) ا.ك. هوفمان ، في نشرة « F.N.E.C. » : « حول تنظيم صناعة الغذاء الواسع النطاق »
- (٣١) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٧ — ٣١ .
- (٣٢) جيوفري م. ليهار : « المخازن الاميركية المتحدة الانقسام ١٨٥٩ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٠٦ .
- (٣٣) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ ، وكولغر وكورنيل : « تطوّر
الصناعات الاميركية » ، ص ١٠٢٠ .
- (٣٤) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣١٢ — ٣١٤ .
- (٣٥) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٧ .
- (٣٦) غالبريث وهولتون وآخرون : « عملية التصويق في يورنوريكو » ، ص ١٧ .
- (٣٧) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣١٦ — ٣١٨ ، وجيمس ب. جيفريز : « تجارة
المرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٢٢ ، ٦١ .
- (٣٨) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٦٥ .
- (٣٩) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .
- (٤٠) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٨ .
- (٤١) سان — جريس : « التناميات وتركز الانتاج الصناعي والزراعي » ، ص ٨٠ — ٨١ .
- (٤٢) « مفهوم الاقتصاد الشعبي » ، ١٩٣٢ ، المجلد ٢ ، ص ٢٨٥ — ومجلة « مخازن كسل
شيه » ، ايلول ١٩٥٤ .
- (٤٣) « الجريدة الائتمانية والجريدة الاقتصادية » ، ١٦ — ١٧ — ١٩٥٨ .
- (٤٤) المصدر نفسه ، ٣٠ — ٣١ — ١٩٥٦ .
- (٤٥) التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ، ١٩٥٨ . وستلسي ماي وغالو بلازا : « فكرة
الفواكه المتحدة في امريكا اللاتينية » ، ص ٦٣ .
- (٤٦) جيمس ب. جيفريز : « تجارة المرق في بريطانيا ، ١٨٥٠ — ١٩٥٠ » ، ص ٧٣ .
- (٤٧) واينروب ومكوف ، في « الاقتصاد الريفي » ، تشرين الاول ١٩٤٠ .
- (٤٨) « تقرير الاعمال الجارية » ، كانون الاول ١٩٤٥ .
- (٤٩) م. موروي في « مستندات » الرابطة الفرنسية لرياسة الانتاجية ، العدد ١٠٩ ، ١٥ — ٢٠ —
١٩٥٧ .
- (٥٠) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٣١٠ .
- (٥١) كورنيل وكولغر : « تطور الصناعات الاميركية » ، ص ١٠٢٦ وم. موروي في « مستندات »
١٥ — ٢٠ — ١٩٥٧ .
- (٥٢) موروي ، في « مستندات » ١٥ — ٢٠ — ١٩٥٧ . والاسك. ميلروينشورني ، « الجريدة
الائتمانية والجريدة الاقتصادية » ، ١٤ — ١٥ — ١٩٥٧ .
- (٥٣) آلدر وينشيل : « التصانيع الصناعية الاميركية » ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .
- (٥٤) المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .
- (٥٥) ليدي بورغيت هال في جريدة « المستبح » ٢٥ — ٢٦ — ١٩٥٥ .
- (٥٦) « الجريدة الائتمانية والجريدة الاقتصادية » ١٤ — ١٥ — ١٩٥٧ .
- (٥٧) م. بيرين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ٢٨ .
- (٥٨) « تاريخ التجارة » ، المجلد الاول ، ص ٥٥ .
- (٥٩) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .
- (٦٠) كوندليف : « تجارة الام » ، ص ٢٠٤ .

- (٦١) ج. شومبيتر : « دورات الاموال » ، المجلد الاول ، ص ٢٧١ .
- (٦٢) نوغلو وأوليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠٠ عابا » ، ص ٢٧٣ ، ٢٨٣ .
- (٦٣) آدم. تشامبرلين : « نظرية التفاضل الاحتكاري » ، ص ١١٧ ، وج. شتايندل : « النفج والركود في الرأسمالية الأمريكية » ، ص ٦٠ وما تبعها .
- (٦٤) مبراجون بيل : « الانتاجية والوجود والحظ القومي » ، التجريد الاحصائي للولايات المتحدة الأمريكية ، ١٩٥٤ - ١٩٦٢ .
- (٦٥) هارولد بارجر : « مكافئة التوزيع في الاقتصاد الأمريكي منذ ١٨٦٩ » ، ص ٦١ .
- (٦٦) « تاموس الاقتصاد الشعبي » ، مقال « التجارة » . و « تقرير معهد العلوم الاقتصادية » ١٩٥٣ ، العدد ١ .
- (٦٧) « جريدة التصويق » ، عدد نيسان ١٩٤٦ - « نشرة أبناء معهد الدراسة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المتوسطة في بروكسل » ، آب ١٩٥٩ . ومتلبي ماي وغالو بلازا : « شركة النواكه المتحدة في امريكا اللاتينية » ، ص ٤٠ - ٦٧ .
- (٦٨) كورنيل وكولور : « تطور الصناعات الأمريكية » ، ص ٣٦٥ .
- (٦٩) أريج نفسه ، ص ٨٠١ .
- (٧٠) نقلا عن داتيل بيل في « حث العمل » (القاعد الجديد ١٣-٩-١٩٥٤) .
- (٧١) تقرير البعثة البلجيكية الى الولايات المتحدة من ١٤ - ١٠ الى ٢٦ - ١١ - ١٩٥٣ : « تقنيات البيع » ، ص ١٦٠-١٦١ .
- (٧٢) نفس بلكارد : « المقتمون المختفون » ، ٢٥٩ .
- (٧٣) كولن كلارك : « شروط تقدم علم الاقتصاد » ، ص ٣٩٧ - ٤٠١ .
- (٧٤) المرجع نفسه ، ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .
- (٧٥) الفريد مارشال : « مبادئ الاقتصاد » ، ص ٢٧٦ .
- (٧٦) الفريد مارشال : « علم اقتصاد الصناعة » ، ص ١٥٥ .

— الفصل السابع —

- (١) روث بونزل : « التنظيم الاقتصادي للشعوب البدائية » ، ص ٣٤٦ .
- (٢) النكور ج. ه. بوكي : « نظرية الاقتصاد الهندي » - ص ٤٩ .
- (٣) ريموند ميرث : « للصيادين الماليزيون » ، ص ١٦٢ .
- (٤) ه. كورنوف : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، ص ٢٤١ .
- (٥) كن وي - شو : « الديمقراطية والمالية في الصين » ، ص ٦٦ .
- (٦) ه. كورنوف : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ١ ، ص ٢٤٠ . ور. ثورنوالد ، مقال « الاقتصاد » في « موسوعة ما قبل التاريخ » ، المجلد ١٤ ، ص ٤٠٨ .
- (٧) هوارث وجيلابورت : « ايران الغابرة » ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .
- (٨) ه. بين : « الحركة الاقتصادية والاجتماعية في العصر الوسيط » ، ص ١٧ .
- (٩) ا. كوك : « الاجزاء الجديدة من قلقون حورابي حول القرض بفائدة » ، ص ٢١ - ٢٨ - وآيلرس : « قوانين حورابي » ، ص ٢٣ .
- (١٠) مكتب العمل الدولي : « الشعوب الاطية » ، ص ٤٠٧ .
- (١١) بلور ويلسي : « علم اقتصاد البلدان المتخلفة » ، ص ٦٥ .
- (١٢) بيسد بيرنطة : « لوستروفورسكي : « تاريخ الدول البيزنطية » ، ص ٨٨ ، ٢١٧ ، ويسد الهند : « تاريخ كليمبرج للهند » ، المجلد الرابع ، ص ٥١ - ٥٤ ، ويسد الصين : « لينتوفل : المجتمع والاقتصاد الصينيان » ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠ ، ويسد اليابان : « توكيزاوا : « دخسول الاقتصاد النقدي الى اليابان » ، ص ٢١ - ٢٢ ، الخ .

- (١٣) دولان — مونيه : « تاريخ المصرف » ، ص ٥ ، وكوك : « الأجزاء الجديدة من تاليسور حورايي » ، ص ٢٦ — ٣٢ .
- (١٤) هوارت وديلايورت : « ايران الغابرة » ، ص ١٤١ .
- (١٥) كريستمت : « ايران في عهد الساسانيين » ، ص ١٦٦ — ١٦٧ .
- (١٦) دولان — مونيه : « المصرف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٣٠ — ٣١ .
- (١٧) هليشلهلم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٣٥١ — ٣٥٢ .
- (١٨) روستولتريف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعالم الهليني » ، ص ١٢٧٨ — ١٢٨٠ .
- (١٩) رانسيمان : « الحضارة البيزنطية » ، ص ٩٠ ، ٩٢ .
- (٢٠) جاك جرنيه : « المظاهر الاقتصادية البوذية في المجتمع الصيني من القرن الخامس الى القرن الماشر » ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ٢٠ ، وغيرها .
- (٢١) ياتنج لين — شينغ : « الاديرة البوذية والمؤسسات الاربع لجمع المال » في : « جريدة هلمراند للدراسات الاسيوية » ، المجلد ١٣ ، حزيران ١٩٥٠ ، العدد ١ — ٢ ، ص ١٧٤ — ١٧٦ .
- (٢٢) ايجيرو هونجو : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لليابان » ، ص ٧٢ — ٧٣ .
- (٢٣) مزاهري : « حياة المسلمين اليومية في العصر الوسيط » ، ص ٣٠٢ .
- (٢٤) جينستا : « دور الاديرة كمؤسسات للاعتقاد » ، ص ١٩ بالنسبة الى النورمدي ، وكارل لامبيرشت : « الحياة الاقتصادية الالمانية في العصور الوسطى » ، المجلد ١ ، ص ١٤٤٦ بالنسبة الى المانيا ، وكولتون : « القرية الوسيطة » ، ص ٢٨٤ — ٢٨٦ بالنسبة الى إيطاليا ، ومكينسون : « التاريخ الاجتماعي والصناعاتي لمكوتندا » ، ص ٧٤ بالنسبة الى مكوتندا ، وه. غلن هريك .
- (٢٥) « هوليات » ، المجلد الرابع ، ص ٥٩ — ٤٦٠ ، بالنسبة الى البلدان الواطئة ، الخ .
- (٢٥) دولان — مونيه : « المصرف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٨٦ — ٨٩ .
- (٢٦) هليشلهلم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٢٢ .
- (٢٧) جانهار وييري : « الاقتصاديات الهندية » ، المجلد الثاني ، ص ٢٢٩ .
- (٢٨) كي مين — شين : « دراسة من اصل وتطور المصارف في الصين » ، ص ٤ — ٥ .
- (٢٩) ايكيل : « الشرق الاقصى منذ ١٥٠٠ » ، ص ١٠٥ .
- (٣٠) ميشيل « اليهود في الحياة الاقتصادية والمجاسية لاسلام العصر الوسيط » ، ص ٣ ، ٧ ، ١٣ — ١٤ ، ٢٦ — ٢٨ .
- (٣١) كوليفر : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ١ ، ص ٣٢٠ .
- (٣٢) ر. دي روفر : « تطور المستعارة من القرن الرابع عشر الى القرن الثامن عشر » ، ص ٢٤ .
- (٣٣) ج. ك. فان ديان : « تاريخ المصارف المالية الرئيسية » ، ص ٨١ — ٨٤ .
- (٣٤) روتكي : مقال « الودائع » في « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الثاني ، ص ٤١٦ .
- (٣٥) سايو : « مصارف الادعاء ومصارف الاعتماد والشركات المالية » ، ص ١٢ .
- (٣٦) بيغفود : « النظام الحقوقي والاقتصادي لتجارة المال في بلجيكا العصر الحديث » ، ص ٣٦٢ — ٣٦٧ وغيرها ، ور. دي روفر « النقد والصيرفة والاعتقاد في بروج الوسيطة » ، ص ١١٧ — ١٢٠ .
- (٣٧) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٦١٤ .
- (٣٨) مولينا : « العدالة والقانون » ، المجلد ٢ ، ص ١٥٩٧ — ٢٥٩ : ١٥ .
- (٣٩) ر. دي روفر : « تطور المستعارة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٦ .
- (٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .
- (٤١) دولان — مونيه : « المصرف عبر العصور » ، المجلد الاول ، ص ٩ ، وك. مين-شين : « دراسة في اصل وتطور المصارف في الصين » ، ص ١٤٤ — ١٤٥ ، و« تاريخ كلبيروج الهند » ، المجلد الاول ، ص ٢١٨ — ٢١٩ .
- (٤٢) غلوتز : « العمل في اليونان الغابرة » ، ص ٣٦٣ .

- (٤٣) بواسوناد : « الفصل في أوروبا المسيحية في العصر الوسيط » ، ص ٦٥ — ٦٦ ، ونيفيل
 « اليهود في الحياة الاقتصادية والسياسية لأسلاف العصر الوسيط » ، ص ١٧ — ٢٤ ، ون.س.ب.
 غراس : مقال « المستقبة » في « موسوعة العلوم الاجتماعية » ، المجلد الثاني ، ص ٤٥٠ .
 (٤٤) غلوتز : « العمل في اليونان القديمة » ، ص ٧٣ .
 (٤٥) غلوتز : « العمل في اليونان القديمة » ، ص ١٤٢ . ولوبيز : « النجدة في أوروبا
 الوسيطة : الجنوب » في « تاريخ كمبردج الاقتصادي لأوروبا » ، المجلد الثاني ، ص ٢٦٧ .
 (٤٦) سابوري : « أزمة الشركة » ، ص ٢٤٩ .
 (٤٧) ر. دي روبر : « النقد والمصرفية والاعتقاد في بروج الوسيطة » ، ص ٤٠ .
 (٤٨) ميشل : « اليهود في أسلاف العصر الوسيط » ، ص ٢٨ — ٢٩ .
 (٤٩) نامسي لي سوان : « الغذاء والنقد في الصين القديمة » ، ص ٣٩٢ .
 (٥٠) بيشو : « الاسس التاريخية للمالية الحديثة » ، ص ١٠٠ .
 (٥١) هاوزر ورينفو : « بدايات العصر الحديث » (الجزء الثاني ، « الشعوب والحضارات ») ، ص ٢٤٦ .
 (٥٢) ج.ك. فان ويلن : « تاريخ المصارف العامة الرئيسية » .
 (٥٣) ر. دي روبر : « تطور المستقبة » ، المجلد الأول ، ص ٣٥٠ ، المجلد الثاني ، ص ٨٣ .
 (٥٤) كينج : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، صفحة ٥ ، وبيشو : « صندوق الخصم وأصول
 مصرف فرنسا » ، ص ١٦ ، والسير جون كلانام : « مصرف انكلترا » ، ص ٦٠ ، ١٨ ، ٢٧ ، ١٢٣ .
 (٥٥) ر. دي روبر : « تطور المستقبة » ، المجلد الأول ، ص ١١٩ .
 (٥٦) كلانام : « تاريخ مصرف انكلترا » ، ص ١٥٣ .
 (٥٧) بيشو : « صندوق الخصم وأصول مصرف فرنسا » .
 (٥٨) السير جون كلانام : « تاريخ مصرف انكلترا » ، ص ١١٨ .
 (٥٩) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الأول ، ص ٢٩٢ .
 (٦٠) كينج : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ٧ — ٨ .
 (٦١) م.م. جوسلان : « ميسرة لندن الخاصون » ، ١٧٢٠ — ١٧٨٥ في « مجلة التاريخ
 الاقتصادي » ، المجلد الثاني ، العدد ٢ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧١ — ١٧٢ ، ١٨٢ .
 (٦٢) كينج : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ١٨ .
 (٦٣) المصدر نفسه ، ص ١١ .
 (٦٤) ج.فون هابير لر : « الازدهار والركود » ، المجلد الثاني ، ص ٣٣٣ .
 (٦٥) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الأول ، ص ١٢٤ .
 (٦٦) كلانام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثاني ، ص ٢٥٢ — ٢٥٣ .
 (٦٧) رينيه ديمون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣٢٤ .
 (٦٨) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الأول ، ص ١٢٤ .
 (٦٩) ويكل : « مطالعات » ، المجلد الثاني ، ص ١٩٠ — ١٩٧ .
 (٧٠) نيويورك تايمز ، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٥ .
 (٧١) ج. شومبيتر : « دورات الاعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٦٠٨ .
 (٧٢) كينج : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ٨٢ ، ٢٧٠ — ٢٧١ .
 (٧٣) هيللهام : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، المجلد ١ ، ص ٢٨٧ ، ولوبيز
 « تجارة أوروبا الوسيطة : الجنوب » في : « تاريخ كمبردج الاقتصادي لأوروبا » ، المجلد الثاني ،
 ص ٣٠٩ — ٣١٠ ، و. دي روبر : « تطور المستقبة » ، المجلد الثاني ، ص ٣٥ .
 (٧٤) س. شوايزر : « التطور الحديث لمصارف » ، ص ٧٩ .
 (٧٥) كينج : « تاريخ سوق لندن للخصم » ، ص ١٦ .
 (٧٦) ماكراي : « سوق لندن للراسمال » ، ص ١٣٠ .

- (٧٧) ر. دي روغر : « النقد والصيرفة والاعتماد في بروج الوسيطية » ، ص ٢٩٤ — ٢٩٧ .
- (٧٨) كارل بولاني : « التجارة والسوق في الإمبراطوريات الأولى » ، ص ١٤ .
- (٧٩) كلام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثالث .
- (٨٠) ثورن بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ٤٧ — ٤٩ .
- (٨١) كومبتون وبوت : « الصناعة البريطانية » ، ص ١٧٠ — ١٧٨ .
- (٨٢) ر. م. سافيرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ٤٤ .
- (٨٣) م. شوايزر في : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٩٥ .
- (٨٤) كوليشر : « التاريخ الاقتصادي العلم » ، المجلد ١ ، ص ٢٤٣ .
- (٨٥) كونجليف : « تجارة الامم » ، ص ٦٦ .
- (٨٦) ر. دي روغر : « تطور السكينة » ، المجلد الاول ، ص ١٦ .
- (٨٧) ف. بودوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ١٨٨ ، ويول. ه. ليندن : « قدرات أوروبا النقدية » .
- (٨٨) كلام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثاني ، ص ٣٥٥ .
- (٨٩) ن. ماري : « سوق لندن للأسمال » ، ص ٨٨ ، ١٧٧ .
- (٩٠) ر. م. سافيرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ٦٥ .
- (٩١) ب. فترجيرالد : « التركيب الصناعي في انكلترا » ، ص ١٠١ .
- (٩٢) كلام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثالث ، ص ٢٢٤ .
- (٩٣) المرجع نفسه ، ص ٢٤٢ .
- (٩٤) ١٠١٠ بيرل : « ثورة القرن العشرين للراسبالية » ، ص ٢٠ .
- (٩٥) الايكونوميست ، ١٤ — ٢ — ١٩٥٩ .
- (٩٦) غاردينر ، ث. مينز : « بنية الاقتصاد الأمريكي » ، ص ١٥٢ .
- (٩٧) تينانت : « صناعة السجائر الأمريكية » ، ص ١٠١ ، والمختصر غاردينر ٦ — ١٩٥٩ .
- (٩٨) سرفنت غلورانس : « منطق الصناعة البريطانية والأمريكية » ، ص ١٨٢ ، ١٨٩ ، ٢٠٣ .
- ١٩٢
- (٩٩) ج. وليام دومهوف : « من يحكم أمريكا ؟ » ، ص ٤٥ .
- (١٠٠) فريدنجان لونديبرغ : « الاتراء والاثرياء للثلاثون » ، ص ٢٢٥ ، ٢١١ — ٢٢٤ ، ٢٢٦ —
- ٢٤٦
- (١٠١) ريتشارد م. فيتومس : « توزيع الطفل والتغير الاجتماعي » ، ص ١١٢ ، ١٦٨ .
- (١٠٢) أ. ميهنا : « الاشتراكية الديمقراطية » ، ص ١٠٥ .
- (١٠٣) أولير : « مراجعات مكتوبة في التشريع الصناعي » ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .
- (١٠٤) سليفمان : « اعتماد النعم » ، المجلد الاول ، ص ١٢ وما يليها .
- (١٠٥) ف. دوفوان : « الاعتماد والمصرف » ، ص ١٦ — ١٧ .
- (١٠٦) شوايزر : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٩٢ — ٩٧ .

— الفصل الثامن —

- (١) م. نوغرو « ديوس في الاقتصاد السياسي » ، المجلد الاول ، ص ٣٣٣ .
- (٢) ر. م. ب. كت : « النقد والصيرفة » ، ص ٦ — ٧ .
- (٣) م. نوغرو : « النقد والتنظيم النقدية » ، ص ٦ .
- (٤) ر. م. ب. كت : « النقد والصيرفة » ، ص ٩ .
- (٥) ف. هيلفليم : « التاريخ الاقتصادي للحصر التعليم » ، ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

- (٦) المرجع نفسه ، ص ٤٢١ ، ٤٢٨ .
- (٧) المرجع نفسه ، ص ٦٨٤ — ٦٨٦ .
- (٨) المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ .
- (٩) بلكر : « بعض نظرات حول النظم النقدي في المجتمع الوطني في جزر الهند الهولندية » ، ص ١ — ٢ .
- (١٠) ب. نوغارو : « النقد والائتمنة النقدية » ، ص ٨٧ — ٨٨ .
- (١١) أرفينغ فيشر : « قوة النقد الحقيقية » ، ١٩١١ ، ص ٢٤ .
- (١٢) ب. نوغارو : « ديموس في الائتمنة السياسي » ، المجلد الأول ، ٢٩١ — ٢٩٢ .
- (١٣) ب. نوغارو : « النقد والائتمنة النقدية » ، ص ٢١٨ .
- (١٤) لوكيفلارد : « الضرائب الاسلامية في المرحلة التنظيمية » ، ص ٩٤ .
- (١٥) ف. هايشلهميم : « التاريخ الاقتصادي للمصر القديم » ، ص ٥٥٤ — ٥٥٥ .
- (١٦) غلوتر : « العمل في اليونان القديمة » ، ص ٢٧٨ .
- (١٧) شن هوانغ — شانتغ : « مبادئ كونغ فو تسو الائتمنة ومدرسته » ، المجلد الثاني ، ص ٤٢٢ .
- (١٨) « ممارسة التجارة » ، ص ١٥٢ — ١٥٥ .
- (١٩) ر. دي روفر : « تطور المستحقة » ، المجلد الثاني ، ص ٥٢ .
- (٢٠) بيغو : « صندوق الخصم وأصول مصرف فرنسا » ، ص ١٩ .
- (٢١) كوليفر : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ٣٤٦ .
- (٢٢) لافور سفايه : « تاريخ التجارة » ، المجلد الثالث ، ص ٤٤٥ .
- (٢٣) المرجع نفسه ، المجلد الثالث ، ص ٣٠٢ .
- (٢٤) ر. دي روفر : « تطور المستحقة » ، المجلد الثاني ، ص ٨٣ .
- (٢٥) بيغو : « الاسس التاريخية للمالية الحديثة » ، ص ٢٢ .
- (٢٦) ه. جالوز : « بدايات الرأسمالية » ، ص ٢١ — ٢٢ .
- (٢٧) ر. دي روفر : « تطور المستحقة » ، المجلد الأول ، ص ١١٥ ، وكذلك « النقد والصيرفة والائتمنة في بروج الوسيطة » ، ص ٢٨٢ .
- (٢٨) كي نين — شن : « دراسة من أصل وتطور المصارف في الصين » ، ص ١٤٤ — ١٤٥ .
- (٢٩) شن هوانغ — شانتغ : « مبادئ كونغ فو تسو الائتمنة ومدرسته » ، المجلد الثاني ، ص ٤٢٢ .
- (٣٠) ج.ك. فان ديكن : « تاريخ المصارف المحلية الرئيسية » ، ص ٤٠ — ٤١ ، ٨١ — ٨٢ وما تبعها ، ٢٣٦ .
- (٣١) كوليفر : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ٢ ، ص ٣٤٦ .
- (٣٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤٨ .
- (٣٣) دوغان مونيه : « المصارف عبر العصور » ، المجلد الأول ، ص ٣١٨ .
- (٣٤) كلام : « تاريخ مصرف انكلترا » ، ص ١٢٢ — ١٣١ .
- (٣٥) ر.ب. ككت : « النقد والصيرفة » ، ص ١٠٤ — ١٠٦ ، وجان بارشال نغلامن ل. كابو : « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٢٣ .
- (٣٦) آيسار : « المال » ، ص ٢٠٤ .
- (٣٧) آذر : « التاريخ المبكر لصيرفة الايداع في أوروبا القوسمية » ، ص ٢١ — ٢٢ .
- (٣٨) كوليفر : « التاريخ الاقتصادي العالم » ، المجلد ١ ، ص ٣٢٢ .
- (٣٩) تقرير ماكجيلان نغلام من ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١٠٦ . التشديد منا .
- (٤٠) ر.ب. ككت : « النقد والصيرفة » ، ص ١٢٥ .
- (٤١) ب. نوغارو : « النقد والائتمنة النقدية » ، ص ٢٢ .

- (٤٢) ن. مكراري : « سوق لندن للراسيال » ، ص ٢٣٩ .
- (٤٣) ر.م. سفيرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ٣٥ — ٣٦ .
- (٤٤) ل. كابو : في « التطور الحديث لدور المصارف » ، ص ٢٩ — ٢١ .
- (٤٥) المرجع نفسه ، ص ٢١ — ٢٢ .
- (٤٦) ن. مكراري : « سوق لندن للراسيال » ، ص ١٩٥ .
- (٤٧) ج. لورانس لوفلين : « مرض جديد للتقذ والاعتقاد والاسعار » الجزء الثاني ، ص ٢٥ .
- (٤٨) نوغليرو وأواليد : « تطور التجارة والاعتقاد والنقل منذ ١٥٠٠ ملبا » ، ص ٥٩ — ٦٠ .
- ١٤٢ — ١٥٠ .
- (٤٩) « مجمع بلغريف للاقتصاد السياسي » ، المجلد الثاني ، ص ٧٦٢ .
- (٥٠) ف. بودوان : « الاعتقاد والمصرف » ، ص ١١٢ .
- (٥١) « المشكلات الاقتصادية » ، ٢١-١٩٥١ .
- (٥٢) موسيه : « التقذ » ، ص ٣٠ — ٣٧ .
- (٥٣) كونطيف : « تجارة الام » ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .
- (٥٤) ج. ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١٢٠ — ١٢٢ .
- (٥٥) الاستاذ ل. اكسيم رابينوييتش في : « لوموند » ، ١٩ ، ٢٠ أيار ١٩٥٧ .
- (٥٦) برنو فريمنس : « نظرية التقذ والاعتقاد عند كلرل ماركس » ، خلاصة ص ٥٨ — ٦٠ .
- ١٦٢-١٧١ ، ١٧٧ ، الخ .
- (٥٧) ب. نوغليرو : « التقذ والتنظمة النقدية » ، ص ٦٨ — ٧٠ .
- (٥٨) ف. بودوان : « الاعتقاد والمصرف » ، ص ١٥٢ — ١٥٣ .
- (٥٩) ر.م. سفيرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ١٧٩ .
- (٦٠) المرجع نفسه ، ص ٨٢ .
- (٦١) ج.د. كول : « التقذ » ، حلفه ومستقبله » ، ص ٤٠-٤١ .
- (٦٢) ف. بودوان : « الاعتقاد والمصرف » ، ص ٥٨ .
- (٦٣) ف. بودوان : « الاعتقاد والمصرف » ، ص ٥٨ .
- (٦٤) سليتشتر : « ملقا من الاعمال المصرفية » ، ص ٦ — ٧ .
- (٦٥) ر.م. سفيرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ١٢١ .
- (٦٦) ب. نوغليرو : « التقذ والتنظمة النقدية » ، ص ٤٨ — ٥٩ ، و « تقرير مصرف المدفوعات الدولي ١٩٥٢ » ، ص ١٤٥ — ١٤٦ .
- (٦٧) ت. بلوغ في : « اقتصاد الاستخدام العام » ، ص ١٤٢ .
- (٦٨) المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .
- (٦٩) ف.أ. بورتشاردت في : « علم اقتصاد الاستخدام العام » ، ص ١٠٩ — ١٠٠ .
- (٧٠) مولتين : « موبل الرتبة في التطور الاقتصادي » ، ص ٢٠٦ .
- (٧١) ج. ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١١٢ .
- (٧٢) ر.م. سفيرز : « الصيرفة الحديثة » ، ص ١٩٦ . و ت. بلوغ في « علم اقتصاد الاستخدام العام » ، ص ١٢٩ .
- (٧٣) آيسلر : « المل » ، ص ١٧٨ .
- (٧٤) ج.م. كينز : « النظرية العامة » ، ص ٢١١ وما يليها ، و « لوتراي في التقذ » ، ص ١٨ .
- و « د. بوركرديت في : « علم اقتصاد الاستخدام العام » ، ص ٢١ .
- (٧٥) ج.م. كينز : « كيفية الدبح للحرب » .
- (٧٦) ر.ل. اوينسون : « تاريخ التضخم » ، ص ٢٧ — ٢٩ .
- (٧٧) ب. نوغليرو : « التقذ والتنظمة النقدية » ، ص ٢١٥ — ٢١٦ .
- (٧٨) غون جليزيس : « نظرية التقذ والاعتقاد » ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

- (٧٩) ج. ستراتشي : « برنامج للتقدم » ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .
 (٨٠) ج. شومبيتر : « النتائج الاجتماعية وتدهور النقد » .
 (٨١) بيرو سرافا : « الجريدة الاقتصادية » ، آذار ١٩٣٢ .

— الفصل التاسع —

- (١) ف. هايشلهايم : « التاريخ الاقتصادي للعصر القديم » ، ص ٦٦١ — ٦٦٢ ، ٧٠٤ .
 (٢) روستوفتريف : « التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للإمبراطورية الرومانية » ، ص ١٤٨ — ١٤٩ .
 (٣) براتيفو : « دراسات بيزنطية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي » ، ص ١٣٩ .
 (٤) هيدي : « علم اقتصاد الانتاج الزراعي » ، ص ٤١٨ .
 (٥) ديللي : « كتاب شمولر السنوي » ، حدد خلاص ١٩٣٢ ، ص ٢٨ .
 (٦) آيبل : « الأزمة الزراعية الطرف الزراعي في أوروبا الوسيطة » ، ص ١٥ — ١٦ .
 (٧) جينو لوزانو : « تاريخ إيطاليا الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ٢١١ .
 (٨) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ٢٨ .
 (٩) المرجع نفسه ، ص ٤٥ .
 (١٠) جينو لوزانو : « تاريخ إيطاليا الاقتصادي » ، المجلد الاول ، ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .
 (١١) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ٤٧ — ٥٦ .
 (١٢) آيبل : « الأزمة الزراعية والطرف الاقتصادي في أوروبا الوسيطة » ، ص ٥٤ .
 (١٣) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ١٢٣ ، وف.ج. ميشر :
 « تطور سوق الغذاء اللندنية » في : « مجلة التاريخ الاقتصادي » ، المجلد الخامس ، العدد ٢ ، ص ٥٠ ، وأ.ب. آشر : « تاريخ سوق الحبوب في فرنسا » ، ص ٦١ — ٦٢ ، ٥٦ .
 (١٤) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الذرة الانكليزية » ، ص ٢١٨ .
 (١٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٣ ، ١٤٤ — ١٤٥ ، ٢٣٠ .
 (١٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٦ — ١٢٧ ، وأ.ب. آشر : « تاريخ سوق الحبوب في فرنسا » ، ص ٦٠ .
 (١٧) آشر : « تاريخ سوق الحبوب في فرنسا » ، ص ٦ — ٧ ، وف.ج. ميشر : « تطور سوق الغذاء اللندنية » ، ص ٢١٨ .
 (١٨) ن.س.ب. غراس : « تطور سوق الغذاء اللندنية » ، ص ٦٢ .
 (١٩) آيبل : « الأزمة الزراعية والطرف الزراعي في أوروبا الوسيطة » ، ص ٦١ .
 (٢٠) ن.س.ب. غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ٢١٨ .
 (٢١) إيلي ويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ١١٩ ، ومقال « الرياح المحاري » في :
 « معجم كونراد لطوم الدولة » ، المجلد ٥ ، ص ١٦٧ .
 (٢٢) إيلي ويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ١٣٧ .
 (٢٣) المرجع نفسه ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .
 (٢٤) تقرير بطة « المصرف الدولي للتشاء والتنمية » : « تطور العراق الاقتصادي » ، ص ٢٣٥ .
 (٢٥) أ. ووترز : « مصادر المركبة الفضية » في « مجلة العلوم الاقتصادية » ، السنة ٣٢ ،
 العدد ١١٦ ، كانون الاول ١٩٥٨ ، ص ٣٣٢ ، وكارل ماركس « الرأسمال » ، الطبعة الاولى ، الجزء الثالث ، المجلد ٢ ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .
 (٢٦) ن.س.ب. غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ٢٧٤ .
 (٢٧) ف. يودوان : « علم الاقتصاد الزراعي » ، ص ٨٩ .
 (٢٨) « مصرف التسويكات الدولية » ، التقرير السنوي الثاني والعشرون ، ١٩٥٢ ، ص ٤١ .
 (٢٩) « تقرير من الوضع الاقتصادي في بلدان الاسرة الأوروبية » ، ايلول ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

- (٢٠) « المصرف الأميركي للإيداع الزراعي » : « تنمية الصرف » ، ص ٢٧ .
- (٢١) رين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ٤٢١ .
- (٢٢) ج. جونسون : « الزراعة الأيرلندية في انتقال » ، ص ٥ .
- (٢٣) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣٢٩ .
- (٢٤) ن. م. ب. غراس : « تاريخ الزراعة » ، ص ١٤٨ .
- (٢٥) إيلي ويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ١٢١ .
- (٢٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .
- (٢٧) رين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ٢١٥ .
- (٢٨) آبليل : « الأزمة الزراعية والظرف الزراعي في أوروبا الوسطية » ، ص ١٠٣ ، ١١٨ — ١٢٢ .
- (٢٩) إيلي ويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ١٧٢ .
- (٣٠) شقون : « حد المزارعين الآخر » ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .
- (٤١) توغارو وأواليد : « تطور التجارة والاعتماد والنقل منذ ١٥٠ عاما » ، ص ١٩٤ .
- (٤٢) غاريغو — لاغرانش : « الانتاج الزراعي والاقتصاد الريفي » ، ص ٦٦ .
- (٤٣) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، المجلد ١ .
- (٤٤) كلام : « التاريخ الاقتصادي لبريطانيا الحديثة » ، المجلد الثالث ، ص ٨٢ — ٨٤ ، وكذلك « معجم كوراد للعلوم الدولية » ، المجلد ١ ، مقال « تاريخ الزراعة » ، ص ٢١٨ .
- (٤٥) سيرج مالميه في « ترانس أويسرمايور » ، ١٠ — ١١ — ١٩٥٩ .
- (٤٦) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٢١٧ و تقرير عن الوضع الاقتصادي في بلدان الأسرة الأوروبية » ، أيلول ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .
- (٤٧) ف. بودوان : « الاقتصاد الزراعي » ، ص ٩١ .
- (٤٨) ج. دي كاسيرو : « جغرافية الجوع السياسية » .
- (٤٩) رين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ٢٦٨ .
- (٥٠) ج. د. ه. كول : « العلم في انتقال » ، ص ٨٩ .
- (٥١) هيدي : « علم اقتصاد الانتاج الزراعي » ، ص ٧٠١ .
- (٥٢) هنري بروس في : « المجلة الاقتصادية » ، أيلول ١٩٥٣ .
- (٥٣) جيلبرت بورك في : « نورثون » ، حزيران ١٩٥٥ .
- (٥٤) منظمة الأغذية والزراعة : « الحولية الإحصائية » ، ١٩٥٢ .
- (٥٥) نشرة اللجنة القومية البلجيكية لتنظيم الأغذية والزراعة ، المجلد الثامن ، العدد ٣ ، ١٩٥٤ .
- (٥٦) ج. شومبيتر : « دورات الأعمال » ، ص ٧٣٩ .
- (٥٧) رينيه دومون : « المشكلة الزراعية الفرنسية » ، ص ٣٢٤ — ٣٢٥ .
- (٥٨) دورمان : « الفكر الاقتصادي في الحضارة الأميركية » ، ص ١١٨ ، ٣٢٨ .
- (٥٩) إيلي ويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ٧٦ .
- (٦٠) يالم دوت : « الهند البريطانية اليوم » ، ص ٢٤٣ — ٢٤٨ ، الطبعة الألمانية ١٩٥١ .
- (٦١) إيلي ويرواين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ٩٧ .
- (٦٢) شقون : « حد المزارعين الآخر » ، ص ٦٤ .
- (٦٣) « الحفائر الجزائرية » ، العدد ٣ ، ص ١٧ — ١٨ .
- (٦٤) « المسألة التونسية » ، العدد ٢ ، ص ٤٥ .
- (٦٥) « مراكش » ، ص ٧٣ — ٧٤ .
- (٦٦) « تقرير اللجنة الخامسة بالعمل الإيجاري » ، منظمة الأمم المتحدة ، ص ٢٢١ .
- (٦٧) جورج بلامور : « الامبراطورية البريطانية الثقيلة » ، ص ٢٨ — ٤٠ ، ٥٠ ، ٥٩ — ٦٠ .

- (٦٨) المرجع نفسه ، ص ١٧ — ١٨ ، ٢٨ .
- (٦٩) « تقرير من اللامعين الكتبيين » ، ص ٧١ — ٧٢ .
- (٧٠) كوندليف : « تجارة الأمم » ، ص ٢١٦ .
- (٧١) بمسد مصر ، انظر هلتز براينر في « جريدة باتزل القومية » ٨-١٩٥٣ .
- (٧٢) فوليرس : « بلد العلويين » ، ص ٢٢٥ .
- (٧٣) « مك.لي » : « استغلال الأرض والاقتصاد الريفي » ، ص ١٦٣ .
- (٧٤) تقرير : « المصرف الدولي لامادة التعمير والتنمية » : « تطور العراق الاقتصادي » ، ص ١٤٣ .
- (٧٥) ألفريد يونيه « الدولة والاقتصاد في الشرق الأوسط » ، ص ١٢٢ .
- (٧٦) « الإصلاح الزراعي » ، نشرة الأمم المتحدة ، ١٩٥١ ، ص ١٨ .
- (٧٧) « التقرير الاقتصادي » ، ١٩٥٣ ، العدد الأول ، ص ٢٤ .
- (٧٨) غليهوروس وفان كليك : « التكنولوجيا والمعيشة » ، ص ٩٢ .
- (٧٩) معهد عقد للاقتصاد الزراعي : « نشرة اقتصاد الأرض » ، المجلد ١ ، ص ٤٣ ، هامبورغ .
- (٨٠) أيلي وويرولين : « علم اقتصاد الأرض » ، ص ٢٠٧ .
- (٨١) « النداء الاشتراكي » ، نيسان — أيار ١٩٥٧ .
- (٨٢) ج.د.ه. كول : « المالم في اقتتال » ، ص ٢٦ — ٢٧ .
- (٨٣) « بلجيكا الحرة » ، ١٢-١٣-١٩٥٩ .
- (٨٤) النرويج الاحصائي للولايات المتحدة الاميركية ١٩٥٨ ، واحصائيات تاريخية .
- (٨٥) جاك سينيران : « الديمقراطية المكسيكية » في مجلة « الفكر » ، أيار ١٩٥٢ ، ص ٧٩١ .
- (٨٦) « تقدم الإصلاح الزراعي » ، نشرته في مالم ١٩٥٤ الأمم المتحدة ، ص ١٨١ .
- (٨٧) « نيويورك تلبيز » ١٠-١٩٥٩ و « النداء الاشتراكي » ، نيسان — أيار ١٩٥٧ .
- (٨٨) ج.كلسترو : « جغرافية الجوع السياسية » ، ص ٤٧ ، ٩٠-٩٢ .
- (٨٩) نوغارو وأواليد : « تطور التجارة والامتناد والنقل منذ ١٥٠ مليا » ، ص ١٦٥ .
- (٩٠) ألفريد يونيه : « دراسات في التطور الاقتصادي » ، ص ١٤٦ .
- (٩١) غرزل ياده : « المصالح نحو علم ٢٠٠ » ، ص ٣٠ — ٣١ ، ٥٧ من الطبعة بالحجم الصغير لدى دار نشر نون ستوب ٤ برلين .
- (٩٢) غيريلد اوسبورن : « كوكبنا المتهوب » ، ص ٧٤ — ٧٥ — « نيويورك تلبيز » ، ٢٠ — ١٩٥٩-٢ .
- (٩٣) « نيويورك تلبيز » ، ٢٧-١٢-١٩٥٩ .
- (٩٤) « لوموند » ، ٢٤-٧-١٩٥٣ .
- (٩٥) ج. شومبيتر : « تاريخ التطويل الاقتصادي » ، ص ١٠١ .
- (٩٦) بول. موم. مويزي : « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ١١٥ — ١٢٥ .
- (٩٧) ل. نون بورتيغيوتش : « نظرية روبرتوس من الربيع المقاري ومذهب ملركس في الربيع المقاري المطلق » في : « أرشيف تاريخ الاشتراكية والحركة العمالية » تكليف كلرل غرونبرغ ، المجلد ١ ، ١٩١١ ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .
- (٩٨) المرجع نفسه ، ص ٤٢٣ — ٤٢٤ .

— الفصل العاشر —

- (١) كلرل شلوب : « مياديه تحليل الدخل القومي » ، ص ٢٧ .
- (٢) جان مارشال وجاك لوكيرون : « توزيع الدخل القومي » ، المجلد الثالث ، ص ١٤١ — ١٥٣ .

- (٣) كارل شلوب: « مبادئ تحليل الدخل القومي » ، ص ٨٥ .
- (٤) باور ويلى : « علم اقتصاد البلدان المتخلفة » ، ص ٢٠ .
- (٥) سيمون كوزنتس : « النتائج الحكومي والدخل القومي » في « سلاسل الدخل والثروة » ، المجلد ١ ، ص ١١٢ — ١١٤ .
- (٦) وليم هـ. هوابت الابن : « لئسان التنظيم » ، ص ١٩ .
- (٧) ف.ج. ماركوفيتش : « مشكلة الضمان والدخل القومي » ، نشرة « S.E.D.E.I.S. » العدد ٦٦٦ ، ١ حزيران ١٩٥٨ ، ص ٤٤ وما يليها .
- (٨) كارل شلوب : « مبادئ تحليل الدخل القومي » ، ص ٢٤ .
- (٩) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .
- (١٠) سيمون كوزنتس : « التحول الاقتصادي » ، ص ١٦١ — ١٦٢ .
- (١١) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .
- (١٢) « إحصائيات الدخل القومي ومصادره وطرقه » ، منشورات « المكتب الإحصائي المركزي (البريطاني) » ، ص ٢ ، ١٠ ، ٣١ ، ٣٢ .
- (١٣) آلفين هتسن : « دورات الأعمال والدخل القومي » ، ص ٩٦ .
- (١٤) « اللجنة الاقتصادية لطبقت الأسعار في اليابان » : « التقرير الاقتصادي عن اليابان » ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، ص ٢٧٢ .
- (١٥) ج. شومبيتر : « دورات الأعمال » ، المجلد الثاني ، ص ٥٦٦ .
- (١٦) ف. فويتسكي : « النتائج الاجتماعية اللازمة » (منشورات مكتب العمل الدولي) ، ص ١٢٩ — ١٤٠ .
- (١٧) راغلز : « مدخل إلى الدخل القومي وإلى تحليل الدخل » ، ص ٦٨ .
- (١٨) « إحصائيات الدخل القومي ومصادره وطرقه » ، ص ٧٢ .
- (١٩) آلفين هتسن : « دورات الأعمال والدخل القومي » ، ص ٩٤ .
- (٢٠) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .
- (٢٢) رولف ايكرت : « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ٤٢ .
- (٢٣) رولف ايكرت . « نظريات التوسع الاقتصادي الحديثة » ، ص ٤٢ .
- (٢٤) م. أبراموفيتش : « جرد الموجودات ودورات الأعمال » ، ص ٢٢٩ .
- (٢٥) ج. امينلس : « أصول الرأسمالية » ، المجلد الأول ، ص ١٦٥ .
- (٢٦) نقلًا من بيتيريم ١٠. سوروكا : « المجتمع والثقافة والشخصية » ، ص ٢٧٤ .
- (٢٧) كلر — ستاندرز وعبد كلاندوغ جونز وك. ١٠. موزر : « تقرير عن الشروط الاجتماعية عسي انكلترا وويلز » ، ص ١٧٦ .
- (٢٨) كارل شلوب : « مبادئ تحليل الدخل القومي » ، ص ٣٢٦ ، وكوزنتس : « حصص الفئات العالية الدخل من الدخل والادخار » ، ص ٢١٦ . وكارل شلوب : « مبادئ تحليل الدخل القومي » ، ص ٣٢٦ — ٣٣٠ ، ومكتب الاحتياط الاتحادى وتقرير مركز أبحاث ميشفان : « ١٩٥٠ : تقرير عن مالية المستهلكين » .
- (٢٩) م. مرستوكين : « الحياة الاقتصادية للشعوب البدائية » ، ص ٩٣ .
- (٣٠) جوان رويتسون : « تراكم الرأسمال » ، ص ٨٢ — ٨٣ .
- (٣١) ل. نون بورنكيتش : « أساس تقييم انفعالات مراكز النظرية في مؤلفه من الرسائل » في « نشرة الاقتصاد القومي » ، تموز ١٩٠٧ ، ويول موزي « نظرية التطور الرأسمالي » ، ص ١١٤ — ١٢٨ .
- (٣٢) ج. شومبيتر : « دورات الأعمال » ، المجلد الأول ، ص ١٠١ — ١٠٢ .
- (٣٣) وولترام ايرهارد : « تاريخ الصين » ، ص ٣٦٤ .

- (٣٤) كارل شلوب : « مبادئ تحليل الدخل القومي » ، ص ١٧٩ ، ١٩٤ ، ٢١٦ .
- (٣٥) « الإيكونوميست » ، ٦-١٩٤٤ .
- (٣٦) كارل شلوب : « مبادئ تحليل الدخل القومي » ، ص ٢١٤ .
- (٣٧) ف. باريه : « تطور الرأسمالية اليفيقية » ، المجلد الثالث ، ص ٣٤٥ .
- (٣٨) ج. جاكمنس : « المجتمع البلجيكي في ظل الاحتلال الألماني ١٩٤٠ - ١٩٤٤ » ، الجزء الأول ، ص ١٢٢ - ١٣٢ ، ١٢٨ .
- (٣٩) البروفيسور برونو غلايلز في : « تقرير معهد العلوم الاقتصادية » ، آذار ١٩٥٥ ، ص ٥٥ .
- (٤٠) لاينبرغ وآسمنغ وزوتن : « إعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، نشره السن ت. بيكوك ، ص ٦٩ .
- (٤١) المرجع نفسه ، ص ١١٤ ، ١٥٦ - ١٥٧ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ٨١ .
- (٤٢) روتيه وج. ف. البيرمي : « إعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، ص ١١٤ .
- و « تقرير إلى مؤتمر الحزب الاشتراكي البلجيكي » في ١٢ - ١٣ كانون الأول ١٩٥٩ ، ص ٥١ .
- (٤٣) روتيه وج. ف. البيرمي : « إعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، ص ١٢٥ - ١٣٦ .
- (٤٤) ف. ويفر : « الضرائب وإعادة التوزيع في المملكة المتحدة » في « مجلة الاقتصاديات والإحصائيات » ، آب ١٩٥٠ ، ص ٢٠١ - ٢١٢ .
- (٤٥) لاينبرغ وآسمنغ وزوتن في « إعادة توزيع الدخل والسياسة الاجتماعية » ، ص ٦٣ .
- (٤٦) ميهون كوزنتس : « حصص الفئات العالية الدخل من الدخل والادخار » ، وبخاصة في ص ٣٦ - ٣٩ .
- (٤٧) « دراسات في الدخل والثروة » ، ص ٢٠٢ (نيويورك ١٩٥١) .
- (٤٨) التجريد الإحصائي للولايات المتحدة الأمريكية ، ص ١٥٨ .
- (٤٩) « تقرير معهد العلوم الاقتصادية » ، تشرين الأول - تشرين الثاني ١٩٥٠ .
- (٥٠) غلمس بلكلرد « مومسو مستوى الحياة » ص ٢٦ .
- (٥١) ميهون كوزنتس « حصص الفئات العالية الدخل من الدخل والادخار » ، ص ٢١٦ ، و « دور التجريد الإحصائي للولايات المتحدة ١٩٥٨ » .

فهرست

صفحة

٥

مقدمة الطبعة الفرنسية الثالثة

١٣

مدخل

مفارقة في ماركسية اليوم . - مسؤولية الماركسيين . - النظرية الاقتصادية والوقائع التجريبية . - النظرية الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي . - المنهج . - قيمة الماركسية وقوة اجتذابها . - وعد الماركسية الحية .

٢٣

الفصل الأول : العمل ، الإنتاج الضروري ، الإنتاج الفائض

الإنتاج الضروري . بداية التقسيم الاجتماعي للعمل . - أول ظهور لإنتاج اجتماعي فائض . - الثورة النيوليتية . - التنظيم التعاوني للعمل . - الاحتلال البدائي للأرض . - زراعة الأرض المروية ، جهد الحضارة . - الثورة المعدنية . - الإنتاج والتراكم . - هل هناك فائض اقتصادي ؟

٥٩

الفصل الثاني : التبادل ، البضاعة ، القيمة

التبادل البسيط . - المقايضة الصامتة والهبات الاحتفالية . - التبادل المتطور . - نشوء التجارة . - الإنتاج للحاجات وإنتاج البضائع . - المجتمع المنظم تعاونياً والمجتمع القائم على اقتصاد وقت العمل . - القيمة التبادلية للبضائع . - الإنتاج البضاعي الصغير .

ضرورة معادل عام. - تطور المعادل العام. - النقد. - تطور الثروة الاجتماعية وأدوار المال المختلفة . - تداول البضائع وتداول المال. - فائض القيمة الناتج عن تداول البضائع . - فائض القيمة الناجم عن إنتاج البضائع . - الرأسمال ، فائض القيمة ، النتاج الاجتماعي الفائض . - قانون التطور غير المتساوي .

أشكال النتاج الزراعي الفائض . - تراكم القيم الاستعمالية وتراكم فائض القيمة . - الرأسمال المرابي . - الرأسمال البضاعي . - الثورة التجارية . - الصناعة المنزلية . - الرأسمال المعمل . - نشوء البروليناريا الحديثة . - الثورة الصناعية . - خصائص التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية . - الرأسمال ونمط الانتاج الرأسمالي .

هذا الكتاب

ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكسي بطرس

الرأسمال الظاهري إلى فائض القيمة . - تحديد يوم العمل . - نمو انتاجية العمل وكثافته . - اليد العاملة البشرية واستخدام الآلات . - أشكال وتطور الأجور . - ملاحظة إضافية حول نظرية «الافقار المطلق» . - الوظيفة المزدوجة لقوة العمل . - تساوي معدل الربح في المجتمع ما قبل الرأسمالي . - تساوي معدل الربح في نمط الانتاج الرأسمالي . - سعر الانتاج وقيمة البضائع . - تركز الرأسمال وتركزه . - ميل المعدل الوسطي للربح إلى الهبوط . - التناقض الأعلى في النظام الرأسمالي . - العمل الحر والعمل المستلب . - الصراع الطبقي .

التجارة. - نتاج التطور الاقتصادي غير المتساوي . انتاج فائض القيمة وتحقيقه . - الكتلة السنوية لفائض القيمة والمعدل السنوي للربح . - الرأسمال التجاري والأرباح التجارية . - الرأسمال التجاري وقوة العمل

العامة في التوزيع . - تركيز الرأسمال التجاري . - الرأسمال الموظف في دائرة النقل . - التجارة الدولية . - تكاليف التوزيع . - القطاع الثالث ، .

٢٣٢ الفصل السابع : الاعتماد

التضافر والاعتماد . - أصل المصارف . - الاعتماد في المجتمع ما قبل الرأسمالي . - عرض الرأسمال النقدي وطلبه في عصر الرأسمال التجاري . - عرض الرأسمال النقدي وطلبه في عصر الرأسمالية الصناعية . - الفائدة ومعدل الفائدة . - اعتماد التداول . - اعتماد التوظيف والسوق المالية . - البورصة . - الشركات المساهمة وتطور الرأسمالية . - اعتماد الاستهلاك . - الاعتماد وتناقضات الرأسمالية .

٢٦٨ الفصل الثامن : النقد

وظيفة النقد . - قيمة النقد المعدني وحركة الأسعار . - تداول النقد المعدني . - أصول النقد الائتماني الخاص . - منشأ النقد الائتماني العام . - انشاء النقد الائتماني العام . المصدر الأول : الخصم . المصدر الثاني : السلف على الحساب الجاري . - المصدر الثالث : المصاريف العامة . - المخزون النقدي الضروري اجتماعياً . - تداول النقد الورقي غير القابل للتحويل . - ميزان المدفوعات . - مصارف الاصدار والاعتماد المصرفي . - التلاعبات النقدية . - ثلاثة أشكال من التضخم . - القدرة الشرائية والتداول النقدي ومعدل الفائدة .

٣٠٢ الفصل التاسع : الزراعة

الزراعة وانتاج البضائع . - الربح ما قبل الرأسمالي والربح العقاري الرأسمالي . - أصول الربح العقاري الرأسمالي . - الربح العقاري التفاضلي . - الربح العقاري المطلق . - الربح العقاري ونط الانتاج الرأسمالي . - سعر الأرض وتطور الربح العقاري . - الملكية العقارية ونط الانتاج الرأسمالي . - علاقات الانتاج وعلاقات الملكية في

الريف . - تركيز وتمركز الرعاميل في الزراعة . - المصير البائس
للعامل الزراعي . - من نظريات مالتوس إلى المالتوسية الزراعية . -
الربيع العقاري والنظرية الحديثة عن القيمة .

٣٤٢

الفصل العاشر : إعادة انتاج الدخل القومي وتوزيعه

القيمة الجديدة والمداخيل الجديدة والمداخيل المحولة . - الدولة وفائض
القيمة والدخل الاجتماعي . - توزيع فائض القيمة . - النتاج الاجتماعي
والدخل الاجتماعي . - توزيع المداخيل وتحقيق البضائع . - الانتاج
وإعادة الانتاج . - إعادة الانتاج البسيطة . - إعادة الانتاج
الموسعة . - إعادة الانتاج الموسعة وقوانين تطور الرأسمالية . -
إعادة الانتاج الموسعة والنمو الاقتصادي والحاسبة الاجتماعية . -
إعادة الانتاج المضيق . - الاقتصاد الحربي . - إعادة توزيع الدخل
القومي بواسطة الدولة .

٣٨٥

مراجع الكتاب

النظرية الاقتصادية الماركسية

هذا الكتاب ليس تلخيصاً وتبسيطاً لنظرية ماركس في الاقتصاد، شأن الموجزات الاقتصادية الماركسية، بل هو محاولة لإعادة بناء مجمل نظام ماركس الفكري في ميدان الاقتصاد انطلاقاً من المعطيات الاختبارية للعلوم المعاصرة. ولهذا لن يجد القارئ في هذا الكتاب استشادات بنصوص مقدسة أو تأويلها، بل سيري استشادات غزيرة بأهم الاقتصاديين والمؤرخين الاقتصاديين وعلماء سلاسل الشعوب والانثروبولوجيا والاجتماع وعلم النفس في عصرنا هذا.

ان هذا الكتاب محاولة للبرهان على أن المذهب الاقتصادي الماركسي هو وحده الذي يسمح بهذا التركيب لمجموع العلوم الانسانية (وقبل كل شيء تركيب التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية) ، كما انه هو وحده الذي يسمح بدمج متناسق للتحليل الاقتصادي التفصيلي والاقتصادي الإجمالي.

يتألف هذا الكتاب من جزئين، يتضمن الأول الفصول التالية: العمل، النتاج الضروري، النتاج الفائض. التبادل، البضاعة، القيمة. المال، الرأسمال، فائض القيمة. تطور الرأسمال. تناقضات الرأسمالية. التجارة الاعتماد. النقد. الزراعة. إعادة انتاج الدخل القومي ونموه.

ان أهمية هذا الكتاب إنما تتجلى في الاهتمام الذي لاقاه في العالم: نشر، أو في سبيله إلى النشر، في حوالي عشر لغات، خلال ثماني سنوات صدوره بالفرنسية. وطبع في فرنسا ثلاث طبعات.

أما المؤلف، إرنست ماندل، فمن أشهر المفكرين الماركسيين المعاصرين ويعتبر مرجعاً في شؤون التحليل الاقتصادي الماركسي في الغرب.

